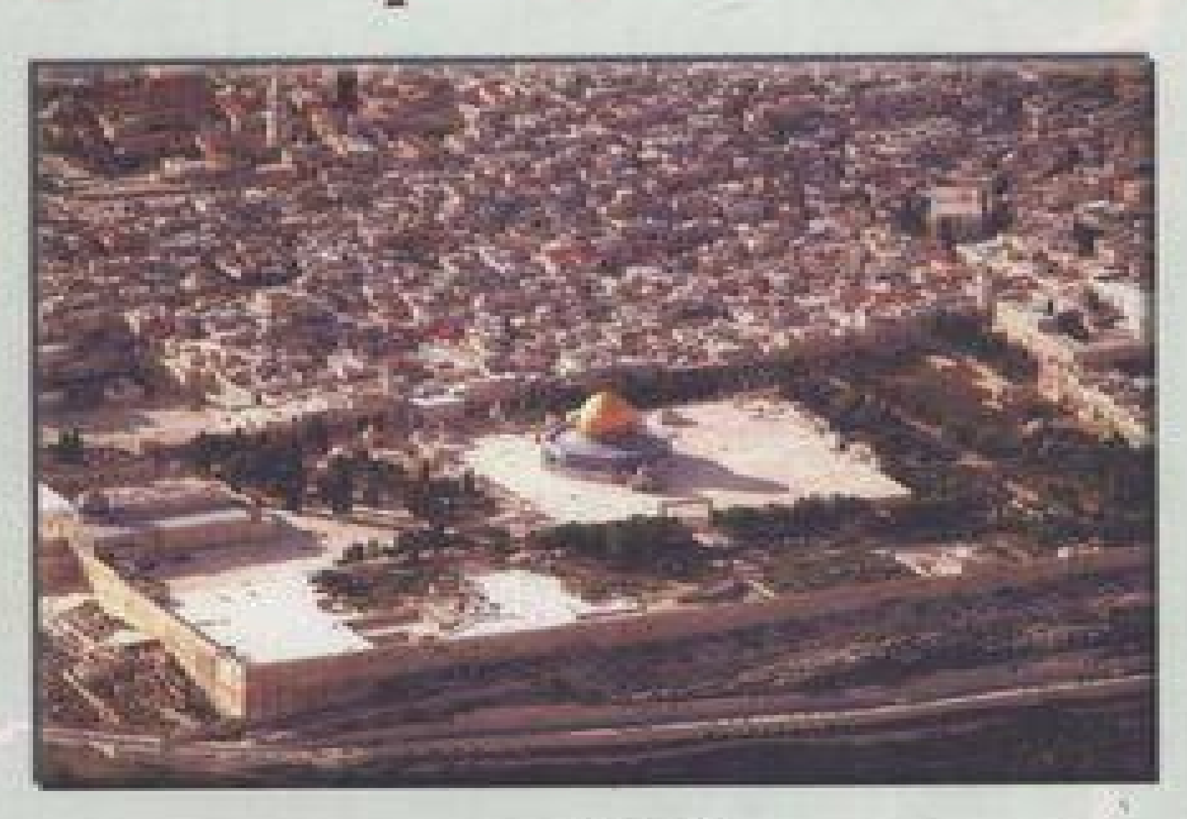
القدس

في

الصراع العربي - الإسرائيلي



الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

أستاذ العلوم السياسية



www.daralhamed.net

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

القدس
في
الصراع العربي - الإسرائيلي

القدس
في
الصراع العربي - الإسرائيلي

تأليف
الأستاذ الدكتور
محمد عوض الهزايمة

الطبعة الأولى
1432 هـ - 2011 م
الحامد

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010 / 7/ 2627)

95.4

الهزايمة، محمد عوض
القدس في الصراع العربي الإسرائيلي/محمد عوض الهزايمة
.- عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010
(   ) ص .
ر. إ. : (2010/ 7/2627) .
الواصفات :القدس // النزاع العربي الإسرائيلي
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 -00962 فاكس : 5235594 -00962

ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن

Site : www.daralhamed.net E-mail : info@daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ)

صدق الله العظيم

آل عمران (26-27)

الإهداء

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الإسراء إليها والمعراج منها، شرفها الله وأعلى منزلتها ومنزلة من قام فيها ويقيم ودافع ويدافع عنها، إلى عمر الفاروق فاتحها الكبير، وصاحب العهدة العمرية عهدتها، إلى قادة الفتح الإسلامي حملة لواء الإسلام خالد بن الوليد بطل اليرموك، وأبي عبيدة أمين الأمة، ومعاذ بن جبل القاضي والمعلم، وعمرو بن العاص داهية العرب، ويزيد بن أبي سفيان، وعكرمة بن أبي جهل، وأبطال مؤتة جعفر وعبد الله وزيد والحارث بن عمير الأزدي حامل رسالة رسول الله إلى عمرو بن هشام الغساني، وإلى ابن أيوب صلاح الدين الذي قدم جماجم أربعين ألف شهيد للقدس الثمن، وإلى كل الذين ساروا في جيش الفتح الإسلامي، يغرسون على كل رابية، وفي سفح كل جبل راية لا إله إلا الله محمداً رسول الله.

إلى أمي مربيتي الكبيرة أحسن الله خاتمتها بالحسنى، وإلى أبي - رحمه الله - الذي قادني إلى دار العلم، بعد أن ألبسني الجديد، ووضع في يميني الكتاب أمانة، وفي يدي القلم سيفاً، حتى نمت مداركي وأشتد عودي، عندئذ قال لي: يا ولدي لديار الإسلام علينا ضريبة أنت دافعها، فلبيت القول جندياً أطلب الشهادة، وإلى كل أساتذتي ومعلمي على طول مشواري العلمي الطويل أحسن الله إليهم وجزاهم الله خير الجزاء، وإلى المرابطين في القدس الشريف، والصابرين الساكنين في أكنافها، إلى البطل الذي هو آت أن شاء الله الذي سيحمل لواء التحرير، وإلى كل المجاهدين معه أهدي هذا العمل المتواضع، أقول هذا وعيناي تستبشر الأمل في قوله تعالى: (وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيراً) (الإسراء: الآية 7)

د. محمد عوض الهزايمة

الناقد بصير

يا صاح:

ما شأني في هذا الكتاب وما خطته يدي من قبل وما ستخطه من بعد، إلا كشأن الأصبهاني حيث قال: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غير هذا الكتاب لكان احسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجملُ، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على أجمل البشر"[1]. لذا يا صاحبي إذا نظرت في الكتاب، فانظر فيه نظر من يلتمس لصاحبه المخارج، ولا تذهب مذهب التعنت، ومذهب من رأى خيراً كتمه، وإذا رأى شراً إذاعه[2]. يا صاحبي فهذا الذي بين يديك وتنظر إلى ما حواه عمل إنساني لم يبلغ التمام، لأن الله - جل في علاه - أبي أن يكون في الأرض، كتاباً صحيحاً غير كتابه، لذا شاركني في سد عيوب ما بان من عورات بالذي فاتني، حادينا جميعاً قول من قال:

وإن تجـــــــد عيباً فسُدّ الخـللا فجـــل - من لا فيه عيبٌ - وعَلاَ

عندها نلتمس الأجر والرضا من علم للقدس يكتب، من الذي وعد المحسنين بالحسنى إذ قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) (الكهف:30)

الدكتور

محمد عوض الهزايمة

---

(1) أبو عبد الله محمد بن صفي الدين الملقب بـ : عمان الدين الأصبهاني.
(2) الجاحظ.

إلى من يقرأون الصفحات الأولى فقط

علينا في البداية أن نبين أمرين غاية في الأهمية هما:

الأمر الأول: يتعلق بخطأ جسيم وقع فيه معظم الناس، وهو اعتقادهم أن اليهود هم بنو إسرائيل وأنه لا فرق بين اليهودي والإسرائيلي، وبسبب هذا الخطأ والالتباس الجسيم رتب هؤلاء عليه أحكاماً ومواقف غير مطابقة للواقع، إذ توهم هؤلاء: أن بني إسرائيل الذين أثنى عليهم القرآن الكريم في قوله جلَّ في عُلاه: (يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) (البقرة:47). هم اليهود الذين غضب عليهم سبحانه في قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيّينَ بِغَيْرِ الْحَقّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (البقرة:61)، فأولئك خلاف هؤلاء الذين ترسب حب عجل السامري في قلوبهم، كما قال الله تعالى: (وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) (البقرة:93) فاعتبروا - خطأً - أنَّ كل إسرائيلي يهودي وأنَّ كل يهودي إسرائيلي خلافاً للواقع ومجافة للحقيقة وواقع التاريخ.

لذا لابد من تصحيح المفهوم الشائع بين معظم الناس، ليعودوا إلى الصحيح. ولكي نوقف المزج جهلاً بين بني إسرائيل واليهود لابد من كشف الحقائق التاريخية بهذا الخصوص، كما هي، دون تزوير أو تحوير أو تشويه، حتى يتسنى لنا إعطاء الحكم الصحيح، لكي يتمكن كل مهتم وكل دارس من إصدار حكم صحيح بعد تصوره الواقع كما هو عليه وعلى حقيقته، وهذا هو الحق الذي على كل إنسان أن يسعى من أجله. وفي جميع مجالات الحياة. وعليه أقول: إنَّ المؤمن من نسل يعقوب - عليه السلام - الآخذ بعقيدته ولم يبدل أو يغير فيها هو إسرائيلي، أما من بدل وغير ما جاء به يعقوب - عليه السلام - من الناحية الإيمانية، وشذ عن الشرع الذي أنزله الله عليه فهو يهودي، والسؤال هل اليهود الذين في فلسطين يسيرون على نهج النبي يعقوب -عليه السلام -؟، إذا كان الجواب بنعم فهو إسرائيليون والدولة القابعة في فلسطين دولة إسرائيلية، وأما إذا كان الجواب بلا، فالدولة دولة يهودية، وسكانها يهود لا إسرائيليون.

والغريب في الأمر أن أجهزة الإعلام لا تولي هذه المسألة الاهتمام الكافي، بل هناك إعراض واضح عن ذلك، وعدم اهتمامِ ببيان الحقائق الثابتة؛ وهذا نابع من سببين: **الأول**: أن

معظم وسائل الإعلام مملوكة لليهود، وخاصة تلك التي تمتلكها الدول الكبرى الأوروبية منها والأمريكية، **والثاني** انسياق الإعلام العربي خلف الإعلام الغربي الذي تصوغه اليد اليهودية أو تسيطر على معظم مجالاته، فلا تسمح له ببث إلا ما يحلو لليهود ويخدم مصالحهم، ويقوم على إغفال الحقيقة، وإن اعتبار اليهودي إسرائيلياً، والإسرائيلي يهودياً، يصب في مصلحة اليهود الذين اغتصبوا فلسطين وأقاموا لهم دولة فيها.

ولبيان واقع الحال والتدليل على أن هناك فارقاً بين المصطلحين، قول الله تعالى:(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ) (التوبة 113 - 114) .

فهذه الآيات تفيد أن الله نهى محمد صلى الله عليه وسلم وهو سيد الخلق من الاستغفار لعمه أبي طالب رغم ما بذله الأخير من أجل محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا نبي الله إبراهيم عليه السلام تبرأ من أبيه، والسبب في ذلك لأنهما (أبا طالب وآزر والد إبراهيم) مشركان فهذا فسطاط المسلمين محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام وذاك فسطاط المشركين (أبي طالب وآزر) رغم صلة القربى والدم، كان هذان في صف وهذان في صف آخر، إن التباين في التسمية يعود إلى رابطة العقيدة التي هي المحور والأساس لا إلى رابطة الدم والقربى، وإلاَّ فكيف نفسر قتل أبي عبيدة لأبيه يوم بدر، إلاَّ لأنَّ أبا عبيدة كان في صف الإيمان، وكان أبوه في صف المشركين. فلم تعد القربى معقودة على الدم بل على العقيدة فكان لكل واحد منهما تسمية تختلف عن الآخر. والإسرائيليون من هم على عقيدة إسرائيل (يعقوب) عليه الصلاة والسلام دون تحريف أو تبديل، ومن كان من نسله ولو من صلبه، ثمَّ حرَّف بالعقيدة أو بدل فيها فهو ليس بإسرائيلي بل هو يهودي، ولو انتسب إليه فالانتساب تجاوز وليس حقيقة، فكيف بهؤلاء اللذين جاؤوا من شتى أقطار الدنيا يعتقدون أنهم من صلب يعقوب عليه الصلاة والسلام وعلى عقيدته؟ .

إن طمس الحقيقة على هذه الصورة جعل المسلمين بعامة والعرب بخاصة بعيدين عن إدراك الكثير من الحقائق، غير مطلعين على الوقائع؛ لأن كل ما يسمعونه أو يقرأونه من معارف ومصطلحات، ما هو إلا مزيج مشوش من التطلعات الصهيونية واليهودية، من دون أن توضع بين أيديهم المداولات والأوصاف الصحيحة لكل واحدة من هذه المعارف المصطلحات، تلك المتعلقة بالكيان اليهودي القابع بفلسطين اليوم تحت اسم: "دولة إسرائيل"، بينما هو كيان في حقيقته كيان ديني، والأفضل وهو الصحيح أن نناديه باسم "دولة يهود"، ويجب أن لا تغيب عن بالنا أن هذه الدولة دولة توسعية تتطلع إلى السيطرة على أهم بقعة في العالم وهي البقعة النابضة في قلب

عالمنا الإسلامي الكبير، وقد حددتها تلك الدولة بالمنطقة الواقعة من الفرات إلى النيل.

ولبيان الحقيقة وواقع الحال كان من دوافع وضع هذه الصفحة لتبصرة الناس وبيان الفارق بين الإسرائيلي، وبين اليهودي" أي: اتباع الديانة اليهودية ممن هم أتباع ما كان عليه يعقوب (إسرائيل) عليه السلام من نهج عقائدي . وربما سأل سائل لماذا أسميت هذا الكتاب باسم (القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي) ؟ ما دمت ترى الإسرائيلي غير اليهودي ؟؟

وفي الواقع إنَّ السائل مُحق. وللإجابة عن ذلك فإن هذه المعلومة وصلتني متأخرة، وكان إنجاز الكتاب قبل أن تستقر في ذهني هذه النظرة، هذا من جهة، ولأن الطبعتين السابقتين كانتا بهذا الاسم فخشيت أن يحسب القارئ أن هذا كتاب جديد مختلف، وفي الطبعة القادمة إن شاء الله سيكون هذا محط اهتمامي .

الأمر الثاني: يتعلق بالواقع الأوروبي لليهود، حيث إنهم ما حلوا في دولة أوروبية إلا طردوا منها وهذا ما يمكن بيانه على النحو التالي :

1- طرد اليهود من إسبانيا :

عندما كان الفتح الإسلامي عام (638م)، وانتشر الإسلام في ربوع فلسطين، تم للعرب والمسلمين الاستقرار في سوريا والعراق، ومصر وشمال أفريقيا، وامتدت فتوحاتهم إلى إسبانيا غرباً، وازدهرت دولة المسلمين في ذلك الزمان، وكانوا حملة المشاعل في العلم والمعرفة، وأساتذة الأجيال في الفلسفة والعلوم، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا، تغط في الجهل، وكانت إسبانيا من بين البلدان التي فر إليها أعداد كبيرة من اليهود، بعد أن طردهم الرومان من فلسطين، في القرن الأول الميلادي، وما أن دانت إسبانيا بالمسيحية حتى بدأت تتحرك للثأر، من الفظائع التي عملها اليهود، ضد المسيحية في شرق البحر المتوسط، ففي سنة (589م) وافق المجلس الكنسي الإسباني، على القرارات التالية[1] :

1. منع استخدام اليهود للمسيحيين في أي نوع من الأعمال .
2. ضرورة عتق أي مسيحي مملوك لليهودي .
3. فصل كل اليهود الذين يعملون في خدمة الحكومة، مع مراعاة عدم تعيينهم مستقبلاً.
4. منع زواج المسيحيات باليهود .
5. منع الختان الذي كان يفرضه اليهود على عبيدهم، وخدمهم ومعاقبة أي يهودي يفعل ذلك بمصادرة أملاكه.
6. ضرورة تعليق اليهودي، لشارة مميزة في مكان ظاهر، حتى يعرفه الجميع.

---

(1) محمد صبيح، القدس ومعاركنا الكبرى، ج1، ص 341 – 342 .

2- طرد اليهود من بريطانيا وفرنسا :

وفي أوائل القرن السادس عشر، طردت بريطانيا اليهود، فمنعت دخولهم بريطانيا مدة ثلاثة قرون إلى أن أعادهم كرومويل، وعرفت فرنسا كذلك اليهود، وما كادوا للشعب الفرنسي من كيد، حتى اضطر لويس التاسع عشر إلى طردهم وحرق تلمودهم[1] .

3- طرد اليهود من دول أخرى :

طرد اليهود من بلجيكا عام (1370م)، ومن تشيكوسلوفاكيا سنة (1380م)، وطردوا منها مرة ثانية وثالثة بعد أن عادوا إليها في الأعوام (1562، 1744م) وطردوا من النمسا عام (1420م)، ومن هولندا عام (1440م)، ومن نابولي وسردينيا عام (1540م)، ومن روسيا عام (1510م)، وقد تعرضوا عبر مسيرة التاريخ لشتى أنواع الاضطهاد والتعذيب.

هكذا حاربت أوروبا والعالم اليهود في كل مكان، ولم ينعموا بالأمن والأمان إلا في ظل الإسلام، وقد كان للدولة العثمانية الفضل الكبير عليهم، ولكنهم لا يعترفون بفضل ولا يحفظون ديناً[2] .

هكذا، هم أخي القارئ، هكذا هم اليهود حيثما حلَّوا، يحملون أسباب خروجهم من ذلك المكان الذي حطوا فيه، ولسوف يأتي الله عزَّ وجل (فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) فلا تعجل عليهم، إنَّ وعد الله حق (فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا)صدق الله العظيم .

الدكتور

محمد عوض الهزايمة

---

(1) محمد نمر الخطيب، حقيقة اليهود والمطامع الصهيونية، د.ت ص 29.

(2) للوقوف على حقيقة المواقف العثمانية واليهودية ودور الغرب في مناصرة اليهود، انظر أمين القضاة ومحمد عوض الهزايمة، محاضرات في التاريخ الإسلامي، ص 219 – 246 .

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المراسلين. وبعد:

ولما كانت الطبعة الثانية من كتابنا هذا قد نفدت، والأحداث التهويدية لا تزال تتواصل، مع إطلالة كل يوم، يزداد عنفوانها، فإنني والحالة هذه، كان من الصعب عليّ أن أتخلى عن الحديث عن القدس قولاً وتأليفاً، وخاصة والعمر دنت شمسه وتدلت للمغيب، فهي مدينتي بصك الإسلام، ولو لم أدرج على أرضها، ولم ألعب مع الصبية في حاراتها، ولم تكن لي ذكرى في أزقتها، ولكن كلما قرأت بالتنزيل قول الرب الجليل: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾، رقت العبرة وجاشت العاطفة، فاهرع عندها إلى كتب التاريخ لأجد في بطونها وصفحاتها المطوية، أن صاحب الإسراء ومطيته يومها البراق صلى الله عليه وسلم شرفها برحلة، وإنها كانت للمسلمين قبلة، والفاروق سطر لها العهدة، ورايات الإسلام رفت على روابيها وسفوح جبالها وفي قيعان وديان أراضيها، وخيم الظلام على جنباتها يوم خف وهج العقيدة من صدور أهلها، فأجتاحها الإفرنج، حتى حررها صانع حطين الملحمة، وفي ليلة أخرى غاب فيها وعي الأمة، ورحل فيها الضمير العالمي في إجازة مفتوحة، حطت رحال الغرباء مرة أخرى فيها، وكانت نكبتها بالصليبيين أشد مئة مرة من نكبتها باليهود، فهل من شاك في عودتها ولو طال الغياب؟!!

وأخيراً وأنا استمطر رحمات السماء بيوم الإسراء والمعراج أقول: إلهي أحمدك في نهاية هذا الذي وفقتني لإتمامه، كما حمدتك في بداية ما ألهمتني للنهوض به، وأحمدك اللهم أن جعلت توفيقك لي رفيقاً ملازماً لم يتخل عني في كل ما كتبت، واسألك أن تقلب طمعي في مغفرتك على خوفي من عقابك، وان تجعل في ميزاني كل كلمة دونت، وميزان والدّي ومعلمي وهم على كثرتهم اذكر الدكتور غازي ربابعة الذي وجهني نحو دراسات بيت المقدس، والدكتور شفيق سعيد (كلية الحقوق والعلوم السياسية/تونس) الذي صقل منهجيتي العلمية، وميزان من أسدى لي معروفاً، وقضى لي حاجة من حوائج الدنيا، وسهل لي طريقاً للآخرة، وميزان الصابرين أهلي جراء إيكال شأنهم لا نفسهم يوم هذا الكتاب كان شأني، ودار الحامد للنشر التي قامت بنشر هذا الكتاب ممثلة بمديرها العام السيد بسام الحامد جزاه الله خيراً. وإنني في هذا الكتاب غير مدعٍ عصمة، ولا متبرئ من زلة، ووجه الله الكبير لا غير قصدت، لذا أسألك ربي أن لا يكون هذا الكتاب الأخير في عمري، وألهمني السداد يا صاحب القول العلي وأنا أردد تلاوة التنزيل في قولك إلهي ربِّ العالمين:

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آَيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) سورة الإسراء: لآية 1.

نؤرخ لطبعتنا هذه في يوم الإسراء والمعراج الشريفين

السبت 10 تموز 2010م الموافق 27 رجب 1431هـ .

الدكتور محمد عوض الهزايمة

مقدمة الطبعة الثانية

ولما كانت الطبعة الأولى من كتابنا هذا قد نفذت، ولا تزال الحاجة ماسة إلى مثل هذا المؤلف لدى طالبي المعرفة، وعملاً بنصيحة الزملاء الداعية إلى إضافةٍ جديدة على مادة الطبعة الأولى التي وقفت فيها حتى عقد التسعينات من القرن الماضي ليبقى الحديث عن القدس موصولاً، لذا أقدم الطبعة الثانية لهذا الكتاب تلبية لحاجة طالبي المعرفة وعملاً بنصيحة الزملاء ووفقاً لرؤيتهم، لعلي أوفي بهذا المعرفة حقها، وأقدم لكل المهتمين بالقدس زادهم العلمي الذي عنه يبحثون. لكني مسبقاً أقر بضعفي عن مواكبة أحداثها فسيرتها الأولى سيرة صحارى مقفرات لبثت دهوراً لا تسقى بغير الدم، ولا تثبت غير الأحقاد والثارات، فلما مرت عليها يد محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج أنبت رمالها الدوحة الباسقة التي ظلّت الشام ذات الأعناب الوارفات، والعراق ذات النخيل الباسقات، ومصر النيل بمياهه الجاريات، والقسطنطينية ذات القباب العاليات، وما شرَّق من الأرض وما غرّب دوحة للعدل والحضارة.

واليوم عادت القدس بسيرتها سيرة الصحارى الأولى، أحقاد وثارات قديمة، وأنهار دم جارية تفجرت ينابيعها الكبرى بانتفاضة الأقصى الأخيرة، فهل ستبقى الغلبة للأفاقين؟ وإلى أي مدى؟ وهل سيطول الليل، ويتأخر صياح ديك الفجر؟

إنني أخشى من غدٍ، والعمر قد بدأ خريفه، والبعيد مني بدأ بالدنو، ومع الإقرار بضعفي، ويقيني بأن القدس كتاب مفتوح قد لا يغلق وأنا على قيد الحياة، أو قد لا أقوى على مواكبة أحداثها المتلاحقة، أخشى أن لا أصلي ولو ركعة تلثم جبهتي ثراها، لأقدمها غداً شهادة لي لا عليّ، وأنا أقف لأُسأل بين يدي العزيز الجبار، وأخشى أن أسأل عما قدمت في حياتك من أجل القدس، وأحتار عندها، ويستعصي عليّ الجواب، أقدم هذا المؤلف طمعاً بكرم الله ليقبله مني ويضعه في ميزان أعمالي، رغم أنني حملت السلاح من أجل القدس ومن أجل كل ذرة تراب في عالمنا الإسلامي الكبير دفاعاً عن حياضه وطمعاً في نيل الشهادة.

وأخيراً أسألك اللهم أن لا تقطع رفدك عن أمتي ورعايتك وتوفيقك عن أهلي وأولادي وان تجعل من دنياهم سلماً لبلوغ مرضاك، وأن تلهمهم من الإحسان ما يكون سبباً لإحسانك إليهم، رب وإن فاتتني لحظة اللقاء مع القدس بحطين ثانية بالرحيل، فلا تحركني من مشاركة نفر من نسبي في موقعة القدس القادمة، فإنني على يقين تام بأن وعدك الذي يلوح أملاً في خاطري سيتحقق ذلك في قولك تعالى:

﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾ (الإسراء:7) صدق الله العظيم.

نؤرخ لطبعتنا هذه يوم مولد المصطفى صلى الله عليه وسلم .

يوم الأحد 12 ربيع الأول 1425هـ الموافق 2 أيار 2004م.

الدكتور محمد عوض الهزايمة

مقدمة الطبعة الأولى

يعد البحث في الصراع العربي – الإسرائيلي من الأمور المهمة؛ لأن نجاح الصهيونية العالمية في تحقيق أطماعها في قلب العالم العربي لم يكن من محض الصدفة، وإنما جاء نتيجة أمرين مهمين هما: التخطيط المدروس، ونشاط الصهيونية العالمية في استقطاب الدعم الاستعماري غير المحدود، في ظل غياب الوعي العربي وجهله بتلك المخططات.

تعود أهمية دراسة قضية القدس في هذا الصراع لعدة أسباب منها: انفراد المدينة عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية والتاريخية والحضارية، ولما تجمعه من آثار وتراث وذكريات الشرائع الإنسانية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية، وما بعثته ونشرته في العالم من القيم الخيرة والمثل الرفيعة.

لقد استأثرت المدينة بأهمية أكيدة عبر التاريخ، وعلى اتساع الكرة الأرضية، كان أثرها يندر مثيله قياساً بأثر غيرها من المدن، مما يجعل دراسة هذه القضية تحتل أهمية بارزة تستحق المزيد من البحث والإيضاح، وخصوصاً أن الوقت قد حان ليقف العرب والمسلمون على أبعاد المخططات الصهيونية التي من شأنها إقامة مشروع الدولة الصهيونية الكبرى على الأرض العربية تكون فيها مدينة القدس عاصمة ملكهم الجديد.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

أ- إبراز الجانب التاريخي لمدينة القدس وما يتعلق بهذا الجانب من نشأة المدينة، والأقوام التي أسستها وأقامت فيها، والتي غزتها ورحلت عنها، ومن أجل الوقوف على مدى علاقة اليهود بالمدينة، وصحة ادعائهم بأحقيتهم. فيها من جهة، وكشف الحقائق. والبراهين الأساسية التي تؤكد على إسلامية القدس وهويتها من جهة أخرى.

ب- إبراز الجانب الديني لمدينة القدس ومدى ارتباطها بالشرائع الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام، وما تتمتع به من مكانة وقدسية عند الله تعالى، والعلاقة الوثيقة بين ما بعث به كل من موسى بن عمران وعيسى بن مريم، ومحمد بن عبد الله عليهم الصلاة والسلام، وما تجمع بينهم من رابطة الدين الواحد الذي ابتعثهم الله عز وجل به، لما فيه من دلالة على ما ينبغي أن يوجد لدى العرب والمسلمين في كل عصر من الحفاظ على هذه الأرض المقدسة وحمايتها من مطامع الدخلاء، وبهذا يمكن كشف دوافع سياسة التوسع الصهيوني التي أقامتها على أساس الدافع الديني.

ج- الوقوف على حقيقة التصور السياسي الصهيوني بشأن القدس، والإجراءات السياسية والإدارية، من خلال المواقف الرسمية للحكومات الصهيونية المتعاقبة بغض النظر عن

تركيبتها العقدية، بدءاً من الاستيلاء على المدينة وإزالة الحواجز بين شطريها، وضمها إدارياً وإلغاء القوانين الأردنية، والسعي المستمر في إجراءات التهويد، وتغيير طابع المدينة المقدسة، من أجل كشف مدى الخطورة البالغة الأثر في القضاء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وطمس التراث الحضاري العربي الإسلامي فيها، ناهيك عن مخالفتها بذلك جميع الأعراف والاتفاقيات الدولية، ولما كانت الحكومة وليدة إرادة الشعب، إذن لابد والحالة هذه من الوقوف أيضاً على توجهات الشعب اليهودي اتجاه القدس.

د- إبراز ردود الفعل العربية المترتبة على الإجراءات الصهيونية التهويدية، على مستوى العمل الجماعي العربي من خلال الدول العربية، ومؤتمرات القمة على مستوى الملوك والرؤساء العرب، وإلى أي مدى حددت أساليب استراتيجية العمل العربي المشترك للتصدي لمؤامرات التهويد وأحكام القبضة على المدينة المقدسة، وإبراز الصعوبات التي تحد من الوصول إلى مثل هذه الاستراتيجية.

ه- بيان موقف الدول من قضية القدس من خلال مواقفها ضمن مجموعتها الإقليمية، أو على صعيد منظمة الأمم المتحدة، لكونها تؤثر وتتأثر بالصراع العربي - الصهيوني، وهذا من شأنه تعريف الحكومات والشعوب العربية، بحقيقة تلك المواقف التي يترتب عليها عندئذ معرفة الصديق من العدو، وبناء سياسة وتوجه عربي مبني على أساس هذه المواقف.

و- بيان مستقبل المدينة وما ينتظرها من حلول متوقعة.

ولابد أن أذكر أن أصل هذا المؤلف كان أطروحة قدمتها استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية التابع لكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية وقمت بتفصيل لجوانب واختصار لجوانب أخرى حتى تمت بهذا الشكل لأقدمها لزملائي المدرسين وطلبتي الأعزاء على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم العلمية، ولا أنسى كلّ طالبي المعرفة لعلي فتحت أمام الجميع نافذة من نوافذ البحث في هذا المجال، ووضعت لبنة جديدة في بناء دراسات بيت المقدس السياسية.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من أسهم في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود وفي مقدمتهم والديّ - رحم الله أبي وأسبغ الله عليه وعلى والدتي تمام الدين - وأساتذتي ومعلميّ على طول مشواري العلمي الطويل وهم كثير، وأخص الدكتور غازي ربابعه الذي أشرف على هذا البحث، وإني لأرجو من الله أن يجعله في ميزان أعمالنا جميعاً نحن المسلمين، ذلك لأن هذا الجهد ثمرة من ثمرات جهدهم وغرسة من غراسهم.

لقد بذلت الجهد كله لتكون الفكرة حول قضية القدس في الصراع العربي الصهيوني كاملة للدارسين، أردت بها الكشف عن حقيقة الصراع من أجل القدس الشريف قبلة المسلمين الأولى ومسرى نبينا صل ومعراجه، فإن أوفيت فذلك ما كنت أرجوه، وإن قصرت فالحمد لله الذي أعانني على إنجاز ما قدر لي إنجازه.

وأنا بدوري أخر ساجداً لله داعياً أن لا يكون هذا الكتاب الأخير في حياتي، وأن يمحو به خطيئتي، ويقوّم به ما أعوج من أمري، ويحسن به خاتمتي، وينظر إليّ بعين الرضى يوم التغابن، أسأله وأنا أضع قلمي، لأتن الله عليه وسلم اوله بعد استراحة المحارب إن شاء الله الذي استهوى النزال، أن يجمعني في زمرة الصالحين ويجيب دعوتي أضع قلمي وأنا أردد قوله تعالى: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (الأحقاف:15)

نؤرخ لهذا الوليد الثقافي في يوم الهجرة النبوية الشريفة

الأربعاء: 1 محرم 1421هـ الموافق: 5 نيسان 2000م.

الدكتور

محمد عوض الهزايمة

الباب الأول

التحولات التاريخية والدينية

في مدينة القدس

التحولات التاريخية والدينية في مدينة القدس

كان تاريخ فلسطين عامة، والقدس خاصة، ولا زال مجالاً خصباً للادعاءات الصهيونية، ووسائل دعايتها، فلم تتوقف هذه الادعاءات عند حدود الوطن العربي، بل نفذت إلى أعماق العالم الإسلامي وتسللت إلى مؤسساته الفكرية.

فمدينة القدس بناها العرب اليبوسيون، وخضعت إلى أكثر من احتلال أجنبي فانتقلت من الحكم اليبوسي (الكنعاني)، إلى اليهودي والبابلي والمقدوني والروماني والبيزنطي والحظيرة الإسلامية، وحكم الإفرنج، ثم استردها صلاح الدين الأيوبي، ومن ثم دخلت حظيرة الدولة العثمانية حتى عام 1917م، ثم دخلها البريطانيون بقيادة الجنرال اللبني وعملوا على تسليمها لليهود.

تتمتع المدينة بوضع خاص، لأنها تجسد المكان المقدس بالنسبة للشرائع البشرية الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلامية، لكن اليهود يرون فيها مدينتهم التي لا يشاركهم فيها أحد، ويعبر عن ذلك (مندل سلبر) الذي حدد هدف الصهيونية بقوله: (تسألوني عن رغبتي فأجيبكم أن رغبتي هي أورشليم، وتسألوني عن رغبتي، فأجيبكم أن رغبتي هي الهيكل، هي كل ما فقدناه، هي كل ما صبونا إليه، هي كل ما حاربنا من أجله، هي بلادنا الجميلة معتقدنا المقدس)[1].

هذا ما تنادي به الصهيونية وتدعيه، أن القدس يهودية التاريخ منذ القدم، ومدينة الهيكل المزعوم، فإليها اتجهت أنظارهم، وخفقت قلوبهم، وجندوا كل سُبل دعاياتهم ووسائل إعلامهم لهذا الغرض وهاهم يجمعون من حولهم الأنصار من الغرب ومن بقية دول العالم بغض النظر عن أعراقهم وجنسياتهم واختلاف ألسنهم، كذلك يرون فيها ملكهم الذي عاد بعد الضياع، ومصدر تجمعهم بعد الشتات، ولهم الحق في ملكيتها ومن ثم اتخاذها عاصمتهم الأبدية لدولتهم التي يحلمون بإقامتها، ليعيدوا بناء الهيكل حيث كان بيت الرب الذي سيحل به، وفي هذا الباب سنعرض البعد الديني والتاريخي في الصراع من أجل القدس في فصلين وعلى النحو التالي:

- ❒ الفصل الأول: التحولات في البعد التاريخي لمدينة القدس.
- ❒ الفصل الثاني: التحولات في البعد الديني لمدينة القدس.

---

(1) يوسف علي مراد، جذور الفكر الإرهابي الصهيوني وممارساته العملية - عمان: جميعة عمال المطابع، 1988، ص154.

التحولات في البعد التاريخي لمدينة القدس

استأثرت مدينة القدس باهتمامات البشرية على مر العصور، وحظيت بمكانة فريدة ومتميزة نظراً لكونها مهد الشرائع البشرية الثلاث، الأمر الذي أدى إلى انفرادها عن سائر مدن العالم بأهمية خاصة، قلما حظيت بمثلها مدينة قامت على أديم هذه المعمورة.

ولعل هذه المكانة والأهمية كانت سبباً في تعرضها لكثير من الحروب والغزوات، فسالت من حولها الدماء، وعقدت من أجلها المؤتمرات منذ القدم، وما زالت القدس القضية الروحية الأولى لاتباع الشرائع البشرية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية.

إن تاريخ القدس أسفار من الحروب والمآسي المتصلة، فقد انتقلت المدينة بدءاً من العهد العربي اليبوسي حتى تاريخنا المعاصر، من حكم إلى حكم أكثر من إحدى وأربعين مرة، كان آخرها الاحتلال العسكري الصهيوني للقدس القديمة عام 1967م.

وفي هذا الفصل سنتعرض لأهم الأحداث التاريخية التي مرت بها المدينة المقدسة، وهوية الشعوب التي سكنتها عبر العصور، وتحقيقاً لذلك سوف نتناول هذا البعد على النحو التالي:

- ❑ المبحث الأول: القدس قبل الفتح الإسلامي.
- ❑ المبحث الثاني: الفتح الإسلامي لمدينة القدس.
- ❑ المبحث الثالث: القدس بين تاريخيين (الحديث والمعاصر).

المبحث الأول :

القدس قبل الفتح الإسلامي

تعاقبت على أرض فلسطين هجرات أقوام عديدة، كانت القدس التاريخية هدفاً لحط رحالهم، فهي من أقدم مدن العالم، ويعود تاريخ بنائها إلى عهد العرب اليبوسيين (الكنعانيين) الذين قدموا من الجزيرة العربية، واستقروا في بلاد الشام ومن ضمنها فلسطين، فأقاموا عدداً من المدن الفلسطينية إضافة إلى القدس منها: شكيم (نابلس)، وبيت شان (بيسان) واشقلون (عسقلان).

لقد شكلت هذه المدينة نقطة صراع مستمر، لكونها أرض الشرائع، وقلب الحضارات الإنسانية، وهدفاً لتكالب الغزاة ومجالاً حيوياً لطموح الإمبراطوريات والعهود السابقة، كما كانت ميداناً للقوى التي كافحت من أجل السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية.

مرت هذه المدينة في عدة أدوار تاريخية قبل الفتح الإسلامي، ترك كل دور فيها بصماته الحضارية الخاصة به في أفيائها، فاعتبر كمخطوط في سجلها الحضاري، وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث، فإننا سنعرض ذلك في مطالب ثلاثة وعلى النحو التالي:

- ❑ المطلب الأول: عروبة القدس: النشأة والسكان.
- ❑ المطلب الثاني: صلة اليهود بالمدينة.
- ❑ المطلب الثالث: المسيحية في القدس.

المطلب الأول - عروبة القدس:

النشأة والسكان

القدس بلد عربي منذ نشأته، ومدى تاريخه الطويل، وكانت له مكانته المقدسة لدى العرب قبل اليهودية والمسيحية والإسلام[1]. ولما كانت فلسطين جزءاً أو عضواً في جسم دولة، والقدس في إطار هذا الكيان بلا شك كانت تتفوق على غيرها من المدن الفلسطينية بأهميتها التاريخية والاستراتيجية.

يعتبر اليبوسيون[2] هم بناة القدس الأوائل منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد، استوطنوا في

---

(1) عبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق الأقصى - القاهرة: دار الشعب: 1970م، ص25.

(2) اليبوسيون: هم من القبائل الكنعانية سموا بذلك إلى جدهم الأعلى يبوس، أجمع المؤرخون أنهم بناة القدس الأوائل، وقاموا بتحصين مدينتهم بسور عظيم، كان له الفضل في صد هجمات يوشع وقومه وإبقاء المدينة مدة طويلة بأيديهم، ولكن يوشع تغلب عليهم وقتل بخمسة من ملوكهم، وعندما دخل داود القدس قاومه اليبوسبون، ولكنه أخضعهم وعاملهم ولده سليمان من بعده معاملة العبيد، وقد بقيت منهم قلة أيام الحكم الفارسي وأيام المسيح عليه السلام، ولم يسمع عنهم بعد ذلك.

- مصطفى مراد الدباغ. بلادنا فلسطين، القسم الأول، الجزء الأول - بيروت: دار الطليعة، 1965م، ص3.96-397، انظر أيضاً: عبد الحميد زايد، القدس الخالدة - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ن-ص39.

منطقة القدس بعد نزوحهم عن الجزيرة العربية مع القبائل الكنعانية[1] التي ينتمون إليها[2]، وفي سنة (4000) ق. م. اتخذوا من بيوت الشعر والكهوف مأوى لهم، فأقاموا على هذه الحال حوالي ألف سنة[3].

ثم طرأ تغيير في حياة اليبوسيين باتجاههم نحو بناء الحصون والقلاع في حوالي سنة (3000) ق. م، حيث تم بناء أول حصن لهم في "تل الظهور" بالقدس، ومن ثم انطلقوا فأقاموا البيوت وشيدوها، وأطلقوا على تلك البقعة اسم (يبوس)[4]، ودعيت أيضاً فيما بعد بأسماء منها (شاليم) نسبة إلى آله السلام عند الكنعانيين، و (أورسلمو) أو (أورسالم) بمعنى مدينة السلام[5].

يعتبر حصن "تل الظهور" مكاناً غير مناسب لإقامة مدينة يراد لها التوسع فيما بعد، بسبب الوديان التي تحيط به من ثلاث جهات، وإن كان هذا الاختيار مناسباً في البداية لسببين: وجود عين العذراء على جانب وادي قدرون جنوب شرق هذا الحصن، ووجود الوديان المحيطة التي تمد الموقع بدرع واق من هجمات الأعداء[6]، إلا أن القوم بعد أن تسلحوا بالقوة واكتشافهم لعيون ماء أخرى، امتدوا بالبناء خارج الحصن للوفاء بمتطلبات عيشهم.

وأما قدسية المدينة فقد لازمتها منذ أن مرّ بها إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام عام (1900) ق. م. استقبله ملكها (ملكي صادق)، واستضافة في كهفه تحت الصخرة ببيت المقدس، الذي كان يتخذ منه مكاناً للعبادة، وعندها قدم إبراهيم عشر ما كان معه لـ (ملكي صادق) معترفاً

---

(1) الكنعانيون: قبائل عربية سامية استوطنت في ساحل فلسطين وجنوبها الغربي، وكلمة كنعان تعني (كنع) أو (خنع) بمعنى الأرض المنخفضة، سموا بذلك لنزولهم الأرض السهلية واستقرارهم فيها تميزاً عن غيرهم الذين نزلوا الجبال والمرتفعات، وأما موطنهم الأصلي هو الساحل الشرقي للخليج العربي، وقد نسبت تلك الأرض لهم، كما نسبت فلسطين لهم أيضاً باسم (أرض كنعان)، وبقيت لهم السيادة والسلطان على هذه الأرض، مدة ألف وخمسمائة سنة (2500-1000) ق. م، مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص387-391.

(2) رائف نجم، القدس الشريف: خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1981 - عمان: المركز الثقافي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د. ت-ص11.

(3) غازي إسماعيل ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ط1 - عمان: دار الفرقان، 1987م، ص9.

(4) يبوس: الاسم الأول للمدينة المقدسة سميت بهذا الاسم نسبة لبناتها (اليبوسيين)، وعرفت المدينة المقدسة بعدة أسماء عبر العصور منها: (يبوس) و (أورسالم) بمعنى مدينة السلام، وقد ورد هذا لوح تل العمارنة وهو موجود الآن في المتحف المصري بالقاهرة، وأورسالم الاسم الكنعاني للمدينة نسبة لآله الكنعانيين و (روشاليموم) ورد هذا في كتابات المصريين القدماء في القرن التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد، و (إيليا) بمعنى بيت الله وقد ورد هذا بالعهدة العمرية (و يروشالايم) الاسم العبراني للمدينة ومشتق من (أورسالم) الكنعاني و (إيليا كابيتولينا) وهو الاسم المأخوذ من الاسم الأول للإمبراطور الروماني (ابليوس هدريان)، ومن الأسماء التي عرفت بها أيضاً (شاليم) و (أورشاليم) و (مدينة الله) و (مدينة القدس) و (مدينة العدل) و (مدينة السلام) و (بيت المقدس). انظر: لي سترانج، فلسطين في العهد الإسلامي، ترجمة محمود عمايرة، عمان: وزارة الثقافة والإعلام، 1970م، ص96-97.

(5) نجيب الأحمد، تهويد القدس، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية د. ت، ص5-8.

(6) محمود العابدي، قدسنا، د. م: قسم البحوث والدراسات الفلسطينية 1972م، ص9.

له بأنه كاهن العلي والذي بدوره دعي لإبراهيم بقوله: (تبارك إبراهيم من الله العلي، مالك السموات والأرض وتبارك الذي دفع أعداءك إلى يديك)[1]، كما ويعتقد أن (ملكي صادق) وقومه آمنوا بدعوة إبراهيم عليه الصلاة والسلام[2]، الذي التجأ إلى فلسطين هرباً من الاضطهاد الذي لقيه من قومه نتيجة تسفيهه لآلهتهم، ويذكر أن سيدنا إبراهيم عليه السلام ترك يبوساً ونزل مصر وأثناء عودته لفلسطين ماتت زوجته ودفنها في الخليل[3] بعد أن اشترى لها مدفناً بـ (400) مثقال فضة، فإبراهيم وبشهادة التوراة المتداولة بين أيدي اليهود لم يكن يملك بفلسطين شيئاً، ومع ذلك فقد أجرى اليهود على لسانه، وعلى لسان الرب تملك كل الأرض الفلسطينية، ثم أرض الشرق فيما بعد وإبراهيم بريء من ذلك[4].

عرف من ملوك القدس (اليبوسيين) (ملكي صادق) و (أدوني صادق) ودعي أيضاً باسم (أرنان)، وفي عهده تم إنشاء المدينة واعتبر كاهن العلي الأعلى - ومصطلح الكاهن سبق وجود المسيحية وأخذته المسيحية من العهود السابقة - ورتبته الكهنوتية من أعلى الألقاب الدينية والمسيحية اليوم، حيث عد البعض أن المسيح من مستوى رتبته[5]، وأما مصير (أدوني صادق) سيد العدل، فقد قتله اليهود في إحدى معاركهم مع (الكنعانيين)، وهذا المشهور عن اليهود قتل الأنبياء والصالحين، وبشهادة القرآن الكريم، وتذكر المصادر أن مكان تعبد سليمان عليه الصلاة والسلام قطعة أرض كانت في الأصل لملكي صادق هذا[6].

لقد حافظت المدينة على عروبتها الكنعانية، على الرغم من تعاقب كثير من العائلات على سكناها، وازدهرت حضارتها وامتدت رقعتها حتى وصلت إلى حدود (رام الله) الحديثة اليوم شمالاً، وانحدرت إلى بعض الأماكن السهلية من الجهات الأخرى، فعمد سكانها في كل حين إلى بناء السلاسل لتوفير مساحات جديدة للبناء؛ لتستوعب الزيادة المطردة لعدد السكان[7].

المطلب الثاني – صلة اليهود بالمدينة المقدسة:

خرج بنو إسرائيل، بقيادة موسى عليه الصلاة والسلام، من مصر عام (1300) ق. م،

---

(1) المرجع سابق، ص (12-13).
(2) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص396.
(3) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص7.
(4) محمد صبح، القدس ومعاركنا الكبرى، ج1، الإسكندرية - المعمورة للنشر، 1970م، ص37.
(5) عبد الحميد السائح، مرجع سابق، ص25.
(6) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص396-397.
(7) محمود العابدي، مرجع سابق، ص11.

لكون المصريين لا يقدرون على أكل الطعام مع العبرانيين[1]، ويعدون ذلك رجساً على حد زعم التوراة[2]، فضيقوا عليهم سبل الحياة، وعاملوهم معاملة لا تطاق، عندئذ رأى موسى عليه الصلاة والسلام أن لا خلاص لقومه من الذل إلا بالنزوح عن مصر، فنزحوا عنها، ولكن غضب الله حل عليهم فتاهوا أربعين سنة في شبه جزيرة سيناء بسبب جبنهم ومخاوفهم من العرب الكنعانيين في فلسطين، واستقر بهم المطاف جنوب البحر الميت بالقرب من العقبة عندها مات النبي هارون وتبعه موسى عليهما الصلاة والسلام[3].

وفي عام (1260) ق. م. تولى قيادتهم يوشع بن نون، ودخل أريحا، وكانت وصيته على حد زعم التوراة إحراق المدينة ونهبها، وقتل من فيها وما دونه التوراة بالنص: (وأحرقوا المدينة بالنار مع كل فيها)[4]، فتوجهوا بعدها إلى (عاى) - قرب دير دبوان اليوم - ففعلوا كفعلهم بأريحا وجاء أيضاً: (فتفعل بعاى وملكها كما فعلت بأريحا وملكها)[5]، (فسقط في ذلك اليوم من رجال ونساء 12 ألفاً جميع أهل عاى)[6]، ثم تقدموا لمعظم أرض جنوب فلسطين واستولوا عليها، باستثناء مدينة يبوس وبعض الحصون الأخرى، وبعد موته تولى أمر اليهود بعض شيوخهم، وعرفت عهودهم تلك بعهد القضاة[7]، وانحسر ملكهم فيما بعد عنها بعد قدوم عدة قبائل من خارجها.

---

(1) إن مصطلح (العبري) أو (العبراني) كان يطلق في نحو الألف الثانية قبل الميلاد، وفيما قبل ذلك أطلق على طائفة القبائل العربية في شمال جزيرة العرب في بادية الشام وعلى غيرهم من الأقوام العربية في المنطقة، حتى صارت كلمة (عبري) مرادفة لابن الصحراء أو البادية بوجه عام، أما كلمة (عبرى) للدلالة على اليهود، فقد استعملها الحاخامون بهذا المعنى في وقت متأخر في فلسطين، كما جاء بدائرة المعارف البريطانية طبعة 1965م (379/11) ومن الجدير بالذكر أن فلسطين كانت يومها - ولا تزال - أرضاً عربية بالنسبة إلى إبراهيم وولده إسحاق حفيد يعقوب (إسرائيل).

- للمزيد انظر - شوقي أبو خليل، في التاريخ الإسلامي - دمشق: دار الفكر، 1991 - ص4 وما بعدها.

(2) سفر التكوين، الإصحاح 43 (22-23).

(3) كان موسى عليه الصلاة والسلام قد طلب من ربه أن يدنيه من الأرض المباركة فلسطين، وبقربه منها برمية حجر، وكان له ذلك، ففي صحيح مسلم أن موسى عليه الصلاة والسلام قال: "رب أمتني في الأرض المقدسة رمية بحجر"، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر" انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (15 : 129) كتاب الفضائل.

(4) سفر يوشع الإصحاح 6 : (24-25).

(5) سفر يوشع الإصحاح 8: (2-3)

(6) سفر يوشع الإصحاح 8: (35-36).

(7) غازي إسماعيل ربابعة، مرجع سابق، ص13، انظر أيضاً: رائف نجم مرجع سابق، ص12. وهذا شأن يهود اليوم القتل والتنكيل وتكسير عظام أهل البلاد التي يقصدونها.

قدم (الفلسطينيون)[1] من بينهؤلاء لأرض كنعان عام (1200) ق. م وسكنوا السواحل، وامتزجوا مع الكنعانيين سكان البلاد الأصليين، وتطبعوا بطباعهم، وأجادوا لغتهم واندمجوا مع الزمن معهم ونسبت الأرض فيما بعد إليهم[2].

لقد تعذر على اليهود دخول فلسطين مدة طويلة، حتى جاء داود عليه الصلاة والسلام، واستولى عليها عام (1000) ق. م. فكان الفتح الداودي بعد (3000) سنة تقريباً من إنشائها، وبعد أن مر على وجود العموريين والكنعانيين في فلسطين ما يزيد على أربعة آلاف سنة، وآن له بعدها تأسيس مملكة في بعض أجزاء من فلسطين[3].

مما سبق نرى أنه لا علاقة لليهود بمدينة القدس وهم دخلاء عليها، ولاشك في ذلك، وإن اليهود أنفسهم يشعرون بهذه الغربة عن المدينة، وتصف لنا التوراة شعورهم بقصة طريفة حيث أن رجلاً إسرائيلياً زوجته وخادمة كانوا مسافرين ذات يوم، فأدركهم الليل، (وفيما هم عند يبوس والنهار قد انحدر جد فقال الغلام لسيده: تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها. فقال له سيده لا نميل إلى مدينة غريبة، حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا)[4].

ويمكننا القول أن الصلة التاريخية والعلاقة الوطيدة بالمدينة، ملتصقة التصاقاً وثيقاً بالعرب، وإن الناطقين، من فلاحي فلسطين هم ذراري تلك القبائل التي استوطنت فيها قبل الهجمة اليهودية، وأنهم ما زالوا متصلين بالأرض، ولم ينفكوا عنها، ولو لفترة زمنية وجيزة، ولئن طغت على حياتهم الحروب فإنهم ثبتوا وأقاموا[5].

تمكن الملك داود[6] (1004-963) ق. م، بعد تأسيس دولته في ضم كامل ضواحي

---

(1) الفلسطينيون: يعود أصلهم إلى منطقة بحرايجة، توافدوا للمنطقة من ضمن الجماعات المهاجرة، وسكنوا الساحل الفلسطيني بصورة دائمة والممتد من غزة حتى جنوب يافا، وبنوا المدن من أهمها: غزة، عسقلان، اشدود، عقرون، وجت، واحتفظت بأسمائها السامية تحت حكمهم، ومما يساعد في الدلالة على ذلك، الرسوم التي وجدت على البناء التذكاري الذي أقامه رعمسيس الثالث، وكما يدل على ذلك نموذج الخزف الذي أدخلوه لفلسطين، على مكان قدومهم من جزر اليونان، وخاصة كريت، انظر: فليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق - بيروت: دار الثقافة، 1958م، ص195-198.

(2) شفيق ارشيدات، القضية الفلسطينية والقانون الدولي، د. م: مطبعة عبده، 1970م، ص5.

(3) المرجع السابق، ص66.

(4) سفر القضاة الإصحاح 19: (11-13)

(5) مس نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين، ترجمة وديع البستاني، عمان: منشورات دائرة الثقافة والفنون، 1967م، ص145.

(6) الملك داود: هو نبي مرسل إلى بني إسرائيل الذين تعددت أنبياؤهم، جمع بين النبوة والملك، ورد اسمه في القرآن الكريم بستة وعشرين موضعاً، وكتابه الزبور عبارة عن أناشيد وقصائد تتضمن التسبيح والتحميد والثناء لله، قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً﴾ (النساء الآية: 163)، توفي سنة (963) ق. م، ودفن في جبل صهيون في القدس، وصهيون تعني الجبل المشمس.

- أبي إسحق أحمد النيسابوري، قصص الأنبياء - د. م، المكتبة الثقافية، د. ت، ص244.

القدس، ثم جاء من بعده ولده سليمان[1]، (963-923) ق. م.، الذي ازدهرت بعهده التجارة والصناعة، وأقام المنشآت التي من أهمها: المعبد الذي عرفه باسمه، وهو مكان تعبدي ديني قائم على الوحدانية لله عز وجل، وهذا يتناسب مع مكانة النبوة التي كان عليها سليمان عليه الصلاة والسلام[2].

بعد سليمان عليه السلام انقسمت مملكته التي لم تدم طويلاً إلى مملكتين: المملكة الإسرائيلية، وامتدت من (923-722) ق. م.، وأسقطها الأشوريون[3] بقيادة سرجون الثاني، والمملكة اليهودية وامتدت من (923-586) ق. م. وأسقطها البابليون بقيادة نبوخذ نصر الذي دخل القدس، ونفى أهلها للعراق، وأحرق الهيكل[4]، وخرب المدينة وأصبحت ركاماً وأكواماً من الأنقاض، وأذاق اليهود الذل المهين، فتبعت بعدها فلسطين للكلدانيين (البابليين)[5].

وعندما طرد كورش الفارسي الكلدانيين (البابليين)، هب اليهود لمساعدته في فتح المدينة، وكان له ذلك عام (538) ق. م والتمسوا بعدها العون منه ليأذن لهم بالعودة إلى فلسطين، فعاد بعضهم للقدس، وشرعوا ببناء الهيكل المدمر وفرغوا من العمل به عام (516) ق. م.[6].

حول اليهود ولاءهم لليونان عندما شعروا بضعف حكام الفرس، ففي عام (332) ق. م.، وعلى أثر قدوم الاسكندر المكدوني إلى القدس بعد أن سيطر على دمشق والمدن الأخرى، فتحوا أبواب المدينة بوجهه، واستقبله الأحبار بألبستهم البيضاء على جبل المكبر شمال القدس، وقدموا له الولاء وسموا كل مولود يهودي جديد في تلك السنة باسمه[7].

أخذ الرومان يتطلعون للشرق بعد أن أصبحت روما سيدة إيطاليا، فاستولوا على كل الأقطار التي حكمها الاسكندر اليوناني، وفي عام (63) ق. م. تقدم بومبي الروماني إلى بيت

---

(1) سليمان: هو ابن النبي داود عليه السلام، جمع بين النبوة والملك اشتهر بحكمته وذكائه، وورد اسمه في القرآن الكريم في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْماً وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ)، ومعجزته لقومه، تسخير الله تعالى له الريح والجن وعلمه منطق الطير، وتوفي سنة (923) ق. م. ودفن إلى جانب قبر والده.

(2) مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص569.

(3) الأشوربون: هم من القبائل السامية النازحين من شبه الجزيرة العربية، استوطنوا منطقة آشور شمالي العراق في نحو الألف الثالث قبل الميلاد، ومن أشهر ملوكهم (فلاسرالأول) (1117-1080) ق. م، سكنوا الشام بعد أن أخضعوها لسلطانهم - انظر - مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص569.

(4) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص10.

(5) الكلدانبون: هم من القبائل السامية التي نزلت جنوب العراق، سموا بذلك نسبة إلى قبيلتهم كلدى السامية، "نبويولاسر" المؤسس للدولة الكلدانية أو البابلية، يعتبر (نبو خذ نصر) من أعظم ملوك العراق القديم، فقد اهتم ببابل، وشق الشوارع، وأنشأ الدواوين، وبني الحدائق المعلقة والتي اعتبرت من عجائب الدنيا السبع، انظر: مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص577-578.

(6) عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام، عمان، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1981م، ص6.

(7) محمود العابدي، مرجع سابق، ص21.

المقدس، وفتحها واستباح الهيكل وفتك بالسكان، وأصبحت فيما بعد ولاية رومانية دعيت باسم (إيلياكابيتولينا)[1].

وفي عام (37) ق. م عين الإمبراطور أغسطس قيصر هيرودس الكبير ملكاً على اليهود، فنظر إليـه اليهـود بغرابـه، لأن والده أدومي وأمه عربية، ولكنه أعاد بناء الهيكل بمساحة مضاعفة بلغت مساحته عشرين دونماً، وقسمه إلى عـدة سـاحات، وانفردت كل ساحة بمجوعة من الناس دون غيرهم، فكانت السـاحة الأولى لعمـوم الملـل، والثانيـة لليهـود فقـط، والثالثـة لا تتعداها النساء، والرابعة لا يتعداها الرجال، والخامسة للكهنة، يليها مذبح التضحية العظيم ثم المخـدع، وهـذا لا يدخلـه إلا كبير الحاخامات مرة في العام، وعلى العموم لبست مدينة القدس أبهى حللها وزينتها في عهده[2].

المطلب الثالث – المسيحية في القدس:

كانت القدس في الزمن الذي ولد فيه السيد المسيح[3]، ولاية رومانية تتبع مباشرة لروما، ويحكمهـا الملـك هـيرودس، وبعد موته تعاقب عدة ملوك على حكم المدينة أشهرهم بنطس بلاطس، والذي بعهده جرت محاولة صلب السيد المسيح[4].

المسيح[4].

تطلع اليهود[5] للخروج من السيادة والسيطرة الرومانية، فثاروا على الرومان عـام (70م)، الأمـر الـذي حـدا بالقائـد الروماني بنطس إلى إخماد الثورة، فحاصر المدينة ودخلها فاعمل في القدس قتلاً ونهباً وحرقاً وتـدميراً بمـا فيهـا الهيكـل، فقتـل اليهود وأسر بعضهم وباعوهم بيعة العبيد، فذاقوا الذل والهوان، وأصبحت المدينة خربة لا حيـاة فيهـا، حيـث اعتـبرت هـذه الحادثة أعظم حوادث القرن الأول الميلادي[6].

وفي عام (117-138) م ولي أمر روما أوريانوس (هدريان) (117-138م) فحول

---

(1) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص10، انظر أيضاً: عبد الله التل، خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، ط2، القاهرة، دار القلم، 1965، ص25.

(2) محمود العابدي، مرجع سابق، ص21-24.

(3) السيد المسيح نبي مرسل حملت به أمه بنفخة من روح الله، معجزته شفاء الأبرص، وإحياء الموتى بإذن الله، وأنزل عليـه الأنجيـل، تعـددت أسـماء هـذا الرسـول فقط أطلق عليه (يسوع)، بمعنى المخلص، ودعي باسم (يسوع الناصري) نسبة لمدينة الناصرة (مدينة شمال فلسطين)، ذكـره القـرآن في ثـلاث عشرـة سـورة وفي ثلاث وثلاثين آية، وهو آخر أنبياء الله ورسله إلى بني إسرائيل الذين اشتهروا بكثرة الأنبياء وقتلهم، واليهـود عـادوا السـيد المسـيح ولم يؤمنـوا برسـالته، واتفقوا على قتله، ولكن الله نجاه منهم. انظر: أبي إسحاق أحمد النيسابوري، مرجع سابق، ص336-340.

(4) عبد الله التل، مرجع سابق، ص25.

(5) اختلف العلماء في إطلاق هذه التسمية (اليهود) فقد قال بعضهم: أنهم سموا بذلك حين تابوا عن عبادة العجل وقالوا: "إنا هدنا إليك: أي تبنـا ورجعنـا. وقـال الفريـق الثـاني: أنهـم سموا بذلك لأنهم يتهودون، أي يتحركون عند قراءة القرآن، وأما الفريق الثالث فقد قالوا: أنهم سموا بذلك نسبة إلى (يهوذا) الابن الرابع ليعقوب عليه السلام، وهذا ما رجحه معظم العلماء واقتصروا عليه فقد قال البيروني مؤيداً: "وإنما سموا باليهود نسبة إلى يهوذا أحد الأسباط، فإن الملك استقر في ذريته، والملاحظ أنه قد أبدلت الذال المعجمة دالاً لأن العرب كانوا إذا نقلوا أسماء أعجمية إلى لغتهم غيروا بعض حروفها. انظر: سيد طنطاوي، بنو إسرائيل في القرآن والسنة ج1، ط1 ص88.

(6) المرجع السابق، ص25-26.

المدنية إلى مستعمرة رومانية، وحظر على اليهود الاختتان وقراءة التوراة واحترام السبت، فزاد شعورهم بالمذلة والقهر فقاموا بثورة ضد الرومان عام (135م)، فأخمد الرومان ثورتهم وأبادوا (580) ألف نسمة منهم، وشتتوا الباقي في أنحاء الأرض[1]. في حين حظي النصارى بمنزلة عالية لدى الرومان فقد رخص ممن ليسوا من أصل يهودي الإقامة في القدس، ودعيت بعد ذلك باسم (إيلياكابيتولينا).

كسبت المدينة مكسباً عظيماً بعد أن تولى قسطنطين (306-337م). أمور البلاد، فبعد تنصره قام بتعميم الديانة المسيحية، وبناء العديد من الكنائس، شاطرته والدته ذلك، حيث أمرت ببناء كنيسة القيامة، وظهرت المدينة بطابع جديد مختلف (الطابع المسيحي)، بعد أن كان يغلب عليها الطابع الوثني خلال القرون الخالية، ومما زاد من أهميتها اتخاذها المقر الرسمي للإمبراطورية[2].

وفي عام (614)م تغيرت حالة المدينة بعد انهزام الروم أمام الفرس، فزلزلوا الإمبراطورية الرومانية، ودخلوا القدس، عندها سارع اليهود لمساعدة الفرس، فأوغلوا في النصارى ذبحاً وتشريداً، وفي الكنائس هدماً وتدميراً، وأشار القرآن الكريم إلى هذا الانقلاب في تاريخ المدينة وهذه الحرب جاءت في قوله تعالى: (الم (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)(الروم:1-4).

لقد تحقق قوله تعالى فدارت الدائرة على الفرس عام (628م) على يد القائد الروماني هرقل، ففي 14 أيلول من العام نفسه استرد الصليب من الفرس ورفعه، وما زال الكثير من المسيحيين في بلاد الشام يحتفلون بعيد رفع الصليب، وبعد هذا الانتصار شرع الرومان بإعادة بناء الكنائس والبيع بالمدينة المقدسة، والتي لا تزال ماثلة للعيان حتى أيامنا الحاضرة[3].

بقيت المدينة رومانية التابعية، محتفظة بطابعها المسيحي وخالية من الجنس اليهودي، وفي هذه الأثناء كانت قوة الإسلام تتعاظم داخل الجزيرة العربية حتى زحفت المجاهدين صوبها في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فدخلها سلماً، فاستبدلت تبعيتها المسيحية بالإسلامية، وغير الفتح الإسلامي طابعها المسيحي بطابع جديد مختلف في عالم الروح (الطابع الإسلامي).

---

(1) عارف العارف، تاريخ القدس، القاهرة دار المعارف، 1951م، ص18-24.
(2)عبد اللطيف الطيباوي، مرجع سابق، ص6-7.
(3) للوقوف على أسماء هذه الكنائس والبيع في بلاد الشام وخاصة مدينة القدس، انظر: محمد علي كرد، خطط بلاد الشام، الجزء 6، ط2 بيروت، دار العلم للملايين، 1972م، ص16.

المبحث الثاني:

الفتح الإسلامي لمدينة القدس

"... أما بعد، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو واصلي على نبيه، وقد وصلني كتابكم تستشيروني إلى أي ناحية، وقد أشار ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس"[1].

عمر بن الخطاب

إن صلة الأمة العربية بفلسطين (بما فيها اقدس)، صلة حقيقية ومباشرة، وهي أندى وأوثق من الصلة التي تربط أبناء إسرائيل بأرض كنعان، وأما عرب فلسطين على وجه الخصوص، فإننا نجد أن البلاد هي وطنهم التاريخي، بمعنى أنهم وأسلافهم قد عاشوا فيها طوال أجيال وقرون كاملة، وصلتهم حية ومستترة بفلسطين[2]. وهذا قول (ميلربوروز) أستاذ الدراسات التوراتية بجامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية.

في السنة الخامسة عشرة للهجرة، دوى نداء "الله أكبر" فوق جبل يطل على القدس من جهة الجنوب، على قمة هذا الجبل رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدينة القدس تمتد أمام ناظريه بسورها وقلاعها وكنائسها ومسجدها.

تسلم عمر المدينة من بطريركها "صفر ونيوس"، ودخلت تحت راية الإسلام، التي كان أجداده قد أسسوها قبل ذلك بـ 3500 سنة بعد أن تعاقب على حكمها أمم شتى من اليهود والمصريين والبابليين والفرس واليونان والرومان والبيزنطيين، ولم ينسوها بعد سقوطها بيد الإفرنج، فما لبثوا أن أعادوها لحظيرة الإسلام بقيادة المجاهد الكبير صلاح الدين الأيوبي)، وفي هذا المبحث سنعرض للحقبات التاريخية التي مرت على مدينة اقدس في ثلاثة مطالب وعلى النحو التالي:

- المطلب الأول: القدس في ظل الإسلام.
- المطلب الثاني: القدس في ظل الإفرنج.
- المطلب الثالث: القدس في العهد المملوكي.

---

(1) محمود العبادي، مرجع سابق، ص56.

(2) حسين جميل، بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل في الأرض العربية وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية - د. م: وزارة الثقافة والإعلام، د. ت، ص76.

المطلب الأول – القدس في ظل الإسلام:

أولاً – العهد الراشدي:

حين تولى الخلافة أبو بكر الصديق عقد لواء الجهاد لأربعة من أمراء الجيش، ووجههم نحو الدار الشامية، فوجه أبا عبيدة عامر بن الجراح، إلى حمص، وعمرو ابن العاص إلى فلسطين، ويزيد بن أبي سفيان إلى دمشق وشرحبيل بـن حسـنة إلى الأردن[1]، ثم عزز هذه الألوية بخالد بن الوليد، عندما رأى الأمر يتطلب ذلك، فشهدت أرض اليرموك انتصاراً إسلامياً خلده التاريخ، وفي هذه الأثناء حل أمر المسلمين بيد عمر بن الخطاب، بعد أن توفي الخليفة أبو بكر، فعزل خالداً حتى لا يفتتن الناس به على أن يوليه عملاً آخر بعد عودته من الحج[2]، ولكن المنية وافقت خالداً سنة (21هـ)[3].

تولى قيادة الجيش الإسلامي أبو عبيدة بن الجراح، وبعد فتح دمشق جمع أمراء الجيش واستشارهم بوجهة المسير، فأشار عليه معاذ بن جبل بأن يكتب لأمير المؤمنين عمر فوافقه على المشورة ففعل، وعند وصول كتاب أبي عبيدة لعمر قرأه، واستشار المسلمين بذلك، فأشار عليه علي بن أبي طالب أن تكون وجهتهم نحو بيت المقدس، وكتب عمر بذلك لصاحبه[4].

وبناء على توجيهات أمير المؤمنين تقدم الجيش الإسلامي إلى بيت المقدس، وكان الفصل شتاء، والبرد قارصاً، فتجمعوا حوله وضربوا الحصار الشديد، الذي على أثره اضطر (صفرونيوس) إلى تسليم المدينة إلى الخليفة نفسه، فبعث أبو عبيدة بكتاب آخر بناء على مستجدات الأمر إلى أمير المؤمنين عمر، فأقبل عمر لتسلمها، مما يدل على علو مكانة المدينة وأهميتها عند عمر والمسلمين[5].

---

(1) عبد الله التل، مرجع سابق، ص126-127.

(2) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الأول، ط8، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1974كم ص230.

(3) خالد محمد خالد، رجال حول الرسول، بيروت: دار الفكر، د. ت، ص306، أنظر أيضاً: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج3 القاهرة: د.ت ، 1323هـ، ص178.

(4) نص كتاب عمر بن الخطاب لأمير جيش المسلمين أبي عبيدة: (بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله عمر إلى عامله بالشام أبي عبيدة، أما بعد: فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو وأصلي على نبيه وقد وصلني كتابكم تستشيروني إلى أي ناحية وقد أشار ابن عم رسول الله إلى بيت المقدس، فإن الله يفتحها على يديك والسلام). انظر: محمود العابدي، مرجع سابق، ص56.

(5) نص كتاب أبي عبيدة عامر بن الجراح لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب يزف إليه نبأ استسلام المدينة، شريطة قدوم أمير المؤمنين لاستلامها. (بسم الله الرحمن الرحيم، سلام عليكم - فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإنا أقمنا على أهل إيلياء، فظنوا أن لهم في مطاولتهم فرجاً، فلم يزدهم الله لهذا إلا ضيقاً وضعفاً وهزالاً، فلما رأوا ذلك سألوا الصلح على أن يقدم عليهم أمير المؤمنين، فيكون هو المؤمن لهم والكاتب لهم كتاباً، فخشينا أن يقدم أمير المؤمنين فيغدر القوم ويرجعوا فيكون مسيرك أصلحك الله عناء وفضلاً، فأخذنا عليهم المواثيق المغلظة بإيمانهم ليقبلن ذلك ويؤدون الجزية، وليدخلن فيما دخل فيه أهل الذمة، ففعلوا، فإن رأيت أن تقدم فأفعل فإن في مسيرك أجراً وصلاحاً وعافية للمسلمين. آتاك الله رشدك ويسر أمرك والسلام عليكم)، انظر: محمود العابدي، مرجع سابق، ص57.

وفي سنة (15هـ). الموافق 638م[1]، تسلم الخليفة عمر بن الخطاب المدينة بنفسه، وكتب وثيقة الأمان التي عرفت فيما بعد بالعهدة العمرية[2]. وأشهد على الوثيقة خالد بن الوليد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وعين على المدينة قاضياً ومعلماً عبادة بن الصامت، وحاكماً علقمة بن مجزر، وعين يزيد بن أبي سفيان والياً على فلسطين[3]، ومن أجل القدس أذن بلال ابن رباح، وكان قد انقطع عن الآذان بعد وفاة صاحبه محمد عليه الصلاة والسلام، وبعد أن رتب عمر الحسبة ورتب البريد، غادر المدينة بعد أن أقام بها عشرة أيام كانت بمثابة مفتاح التاريخ الإسلامي لبيت المقدس، ويذكر أن عمر حرم على اليهود الإقامة في القدس، ووثق ذلك بالعهدة العمرية بناء على ما اشترطه صفرونيوس، نتيجة المعاناة التي لقيها اتباعه من شر ومكائد اليهود أثناء الغزو الفارسي للمدينة.

ثانياً – العهد الأموي

ظلت المدينة المقدسة مكان رعاية المسلمين على طول عهودهم، ففي العهد الأموي سنة (40هـ) الموافق (663م) بعد أن بويع معاوية بن أبي سفيان بالخلافة[4]، زار القدس وصلى في الأقصى عند جبل الصلب[5]، وزار ما يعتقد أنه قبر مريم البتول[6]، وفي عهد عبد الملك بن مروان (685-691). باشر ببناء الصخرة المشرفة بإشراف المهندس (يزيد بن سلام)، وبإشراف أحد علماء المسلمين (رجاء بن حياة)، وكذلك بني المسجد الأقصى، وخزانة الدولة والمسماة اليوم

---

(1) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص21.

(2) نص وثيقة الأمان التي عرفت باسم العهدة العمرية فيما بعد والتي كتبها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، (بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها. أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء أحد من اليهود وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبانهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وعلى صلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان فيها من أهل الأرض، فمن شاء منهم قعد وعليه ما على أهل إيلياء من الجزية ومن شاء سار مع الروم، ومن رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منه شيء حتى يحصدوا حصادهم). انظر: علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر، ط1، دمشق، دار الفكر 1959، ص252، انظر أيضاً: محمود العابدي، مرجع سابق، ص62-63.

(3) ابن حجر العسقلاني، الإصابة ف تمييز الصحابة، جـ2، القاهرة: مطبعة السعادة، د. ت، ص160.

(4) يؤكد الطبري بقوله: "إن معاوية أول ما نال لقب الخليفة وهو في بيت المقدس سنة 40هـ وأخذ البيعة من أهل الشام هناك.

(5) جبل الصلب هو الجبل الذي تم صلب شبيه المسيح عليه، وسبب الصلب لأن المسيح سفه ديانة اليهود فأشاروا (اليهود) على بيلاطس الروماني للتخلص منه فقام بمحاولة صلبه.

(6) اللجنة الملكية، قدس عمر، اللجنة الملكية، نشره رقم 111 و 1983 و ص9.

باسم (قبة السلسلة)، وأعاد بناء الأسوار وأكمل جميع المباني الناقصة[1]، وأتم بناءها من بعده ولده الوليد، ثم جاء بعده أخيه سليمان واتخذ من صحن مسجد بيت المقدس مجلساً له[2]. وعندما آل الأمر لعمر بن عبد العزيز من بعده، طلب من كل ولاته التوجه للقدس لزيارتها، لأداء قسم العدل والطاعة في المعاملة بين الناس، وأمر بإخراج كل اليهود الذين تسللوا للقدس وأقاموا فيها وذلك تنفيذاً لما جاء في العهدة العمرية[3].

ثالثاً – العهد العباسي

حدث زمن العهد العباسي زلزال صدع وهدم جوانب من المسجد الأقصى عام (748م)، فعمل أبو جعفر المنصور بعد توليه الخلافة على إصلاحه، كما قام المهدي بنفس العمل عندما حدث الزلزال الثاني، وبناء على أوامر المأمون أشرف المعتصم بن هارون الرشيد على إصلاح قبة الصخرة، وفي مجال معاملة السكان فقد عامل هارون الرشيد القساوسة والرهبان والزوار المسيحيين، المعاملة التي ذكرت بالقرآن الكريم كأهل كتاب[4]، وعاملهم خلفاء آل العباس من بعده نفس المعاملة وفي مطلع القرن الرابع أصلحت السيدة أم المقتدر جانباً من سقف قبة الصخرة، وأمرت بصنع أبواب خشبية مزخرفة ومذهبة تليق بها[5].

لقد ازدهرت المدينة في العهود الإسلامية عمرانياً وثقافياً وحضارياً، فأصبحت منارة يؤمها المسلمون من كل بقاع الدنيا، فغدا المسجد الأقصى جامعة، وباحات المدينة مدارساً، فكانت بحق تعيش عصرها الذهبي. وبقي الأمر على هذه الحال حتى سقطت بيد الصليبيين، الذين لاقوا هزيمة منكرة في معركة ملاذكرد (1071م). الموافق (463هـ). على يد المسلمين بقيادة ألب أرسلان السلجوقي، والذي تمكن من أسر قائدهم (رومانوس ديوجين)، وإطلاق سراحه فيما بعد مقابل فدية[6].

---

(1) رائف نجم ورفقاه، كنوز القدس، عمان: منظمة المدن العربية ومآب، 1983م، ص27.
(2) رائف نجم، نحو خطة عملية لرعاية المقدسات الإسلامية وصيانتها في القدس، ط1، عمان: مكتب المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس 1987م، ص5.
(3) محمود العابدي، مرجع سابق، ص65.
(4) المرجع السابق، ص65-66.
(5) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك القدس، عمان: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، 1955م، ص78.
(6) عز الدين أبي الحسن علي (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ جزء 10، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 1966م، ص656-67.

المطلب الثاني – القدس في ظل الإفرنج.

أولاً – سقوط المدينة:

كانت معرفة ملاذكرد (1071م)، فاتحة عهد جديد في الصراع بين أهل الشام وأوروبا، والتي استيقظ بها الحماس الصليبي في مجمع (بياكتزا) شمال إيطاليا ثم في مجمع (كليرمنت) في فرنسا بقيادة (ايريان الثاني)، الذي نادى بالاستيلاء على الأماكن المقدسة في القدس عام (1095م)، الموافق (489هـ).، ورفع الصليب كشعار لهذه الحرب التي قامت من أجل مناصرة الدين المسيحي، واتخذت اسمها من شعارها (الصليب) المرفوع[1].

لقد أكد المؤرخون أن الحروب الصليبية لم تكن حرباً دينية على الرغم من اتخاذها الصلب شعاراً، بل هي حرب اقتصادية من شأنها خلق أسواق جديدة للتجارة وفتح أرض خصبة لجلب الثروات، فهذا البابا (إيريان الثاني) يؤكد هذه الحقيقة بقوله: (لقد كنتم تحاولون من غير جدوى إثارة نيران الحروب والفتن بينكم، فالآن اذهبوا وازعجوا البرابرة وخلصوا البلاد المقدسة من أيدي الكفار وامتلكوها لأنفسكم فإنها كما تقول التوراة تفيض لبناً وعسلاً)[2].

فالشعارات المعلنة في ظاهرها تحمل نداء تخليص الأماكن المقدسة من أيدي العرب والمسلمين بعد أن شق الحج، وغاب الأمن، وتعرض الحجيج للإهانات على حد زعمهم، وباطنها البحث عن الغنى أو جمع الثروات، فتوالت الحملات الصليبية تباعاً، وحاصروا المدينة حصاراً دام أربعين يوماً سقطت في 7 حزيران عام (1099م). بأيديهم[3]، واستسلم افتخار الدولة الفاطمي وخرج من المدينة، فأبيحت دماء المسلمين، وامتدت المذابح ثلاثة أيام قضت على (90.000) من الرجال والنساء والأطفال، وحولوا قبة الصخرة إلى كنيسة ونهبوا ما فيها، وأما المسجد الأقصى، فقد حولوا جزءاً منه كنيسة، وقسماً سكناً لفرسانهم، والأبنية السفلى، اسطبلات لخيولهم[4]. وقيل أنهم قتلوا في الحرم مائة ألف وسبوا مثلهم وقتلوا الشيوخ والعجائز رجالاً ونساء على السواء[5]، وبعدها اتخذوا من القدس عاصمة لهم، وأخذوا يوسعون حدود مملكتهم، وبقيت الحرب مع المسلمين سجالاً مع أن الكفة كانت تميل لصالحهم.

---

(1) فايد حامد أبو عاشور، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية: العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة 1958م، ص77.
(2) أحمد الشلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جـ5، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1975، ص438.
(3) لاحظ أن اليوم الذي سقطت به القدس بأيدي الصليبيين هو نفس اليوم الذي سقطت به القدس بأيدي اليهود في حرب حزيران/يونية 1967.
(4) محمود العابدين مرجع سابق، ص67.
(5) سعيد عاشور، الحركة الصليبية، جزء 1، ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية 1972، ص243.

وأما مصير الأقوام من غير المسلمين، كاليهود فلا يقل سوءاً عن مصير المسلمين، فقد تم إحراقهم أحياء، وفي عام (1150م) لم يكن في القدس إلا يهودي واحد[1]. وبالنسبة للنصارى الشرقيين، فقد كانت مصيبتهم أخف بحيث أبقوا عليهم، ولكن بعد تجريدهم من سيادتهم الدينية، وذلك بإلغاء البطريركية الأرثوذكسية، وإيجاد بطريركية لاتينية مكانها[2]. فخسر العالم الإسلامي خسارة فادحة بهذا المصاب الجلل، فسقوط القدس وإراقة دماء المسلمين، وإستباحة الأعراض هز مشاعر المسلمين وأورثهم الحسرة في القلوب.

ثانياً – تحرير بيت المقدس

تغيرت مسيرة التاريخ عند بزوغ فجر صلاح الدين الذي بدأ بإضعاف معنويات الصليبيين، وإنهاك قواهم، وتصغير رقعة الأرض التي بين أيديهم، وبالمقابل رفع معنويات المسلمين بالتدريب المتواصل وبالتحرش المستمر بأعدائهم، فهزمهم في عسقلان عام (1177م)، وحاصرهم بالكرك عام (1185م)، وعقد معاهدة مع البطريرك الأعظم (هرقل)، ملك القدس يومها لمدة أربع سنوات بناء على طلب الأخير، فقوى جنده، وانتقل إلى مرحلة الهجوم، وفي يوم الجمعة الموافق 3 تموز عام (1187م)، كانت حطين النصر ذروة الاستجابة الإسلامية في مواجهة الهجمة الصليبية الغاشمة، والرد الإسلامي الحاسم في تاريخ الحروب الصليبية، وتقدم على أثرها القائد بجنده لتطهير أرض الإسراء والمعراج من دنس الكفر[3].

وأما المدينة بقيادة البطريرك الأعظم (هرقل)، فقد حشد فيها ما ينوف على ستين ألفاً من المقاتلين، وهم أضعاف جند صلاح الدين، الذي ضرب حولها الحصار بعد أن تمكن من إسقاط ما حولها من الحصون والأمصار، وفي 23 رجب فتح ثغرة في السور وضيق الحصار على من فيها، فجاءه كبارها يطلبون الأمان فأجابهم: (لا أفعل بكم إلا كما فعلتم بأهلها حين ملكتموها سنة (492هـ). من القتل والسبي وجزاء سيئة سيئة مثلها)[4]، ثم سلموا المدينة بدون قيد أو شرط في اليوم الأول من تشرين الأول عام (1187م) الموافق 26 رجب سنة 583هـ، وفي الليلة التالية تم الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج احتفالاً عظيماً وهذا هو النصر المبين[5].

---

(1) نجيب الأحمد، مرجع سابق، ص12.
(2) عبد اللطف الطيباوي، مرجع سابق، ص40.
(3) العقيد الركن قاسم محمد صالح، حطين وعين جالوت، دراسة تحليلية عسكرية، ط1، عمان، د. ، 1987م، ص19.
(4) عبد المجيد نصير، القدس أرض مسلمة طهور، عمان، منشورات مكتب بيت المقدس، د. ت، ص13.
(5) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص25.

وأما عفو صلاح الدين فهو عظيم كعظمة الفتح، ونادر كندرة القائد عندما تتداعى الصعاب، فهو عفو مخالف لفظاعه مذابح الصليبيين الغزاة عندما دخلوا القدس[1]، فقد وعد صلاح الدين نساء الإفرنج بإطلاق كل زوج أسير، وأعطى الأرامل واليتامى كلاً منهن ما يناسب مكانتها[2] وكان لرجال الدين نصيب من التسامح، فقد سمح للبطريرك هرقل بالخروج بكل أمواله وأموال الكنائس التي بحوزته دون استثناء، إلا عشرة دنانير وهي جزيته الخاصة، وأنصف المسلمين، المؤرخ الإنكليزي (رانسيمان) بقوله: (كان المنتصرون معقولين وإنسانيين على حين نجد، أن الفرنج عند استيلائهم على المدينة منذ ثمانية وثمانين عاماً يخوضون في دماء ضحاياهم)[3].

ومن المصادفات العجيبة أن محيي الدين بن الزكي قاضي دمشق، وقبل هذا الفتح بأربع سنوات، عندما فتح صلاح الدين حلب في صفر عام (579هـ). قال قصيدة منها:

وفتحك القلعة الشهباء في صفر مبشر بفتوح القدس في رجب[4]

وما هو رجب يأتي بالفتح ويعتلى محيي الدين منبر صلاح الدين في القدس يوم الجمعة الرابع من شعبان ويبدأ خطبته[5] بقوله تعالى:(فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)(الأنعام:45)، وصلاح وصلاح الدين يجلس مستمعاً لقول الخطيب، وقلبه ينبض بالإيمان، ووجهه مستبشر راضٍ، وكأنّ لسان حاله يردد قوله تعالى: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (النمل:19)، تلك هي حالة المؤمن المنتصر، لا يتذكر شيئاً من متاع الدنيا قبل أن يشكر الله عز وجل، لأنه هو المعز والمذل.

المطلب الثالث – القدس في العهد المملوكي

أقلق الصليبيين ضياع القدس من أيديهم، ودخلوها مرة أخرى على أثر معاهدة (1228م). التي وقعت بينهم وبين الملك الكامل ملك مصر يومها، والتي نصت على تسليمهم المدينة مقابل خروجهم من مصر، وفي عام (1244م)، أجبروا على الخروج منها من قبل المماليك، ولم يدخلها

---

(1) غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، د. م: مطبعة عيسى الحلبي، 1969م، ص329.
(2) وكالة الأنباء الكويتية (كونا) فلسطين والقدس في التاريخ، الكويت، وكالة الأنباء الكويتية، 1987، ص60.
(3) المرجع السابق، ص61.
(4) محمد علي أبو حمدة، مرجع سابق، ص26.
(5) لقد قال محيي الدين بن الزكي بهذه المناسبة خطبة خاصة جاء فيها: (إياكم عباد الله أن يستزلّكم الشيطان، فيخيل لكم أن هذا النصر أن بسيوفكم الحداد وخيولكم الجياد لا والله وما النصر إلا من عند الله) انظر: عبد اللطيف الطيباوي، مرجع سابق، ص522.

جيش صليبي آخر، وزارها الظاهر بيبرس عام (1262) وجدد ما هدم فها، وزارها مرة ثانية بعد ثلاث سنوات من زيارته الأولى، وأمر بتجديد فسيفساء قبة الصخرة المشرفة[1].

وفي الفترة الزمنية الممتدة من (1250-1517م) بقيت القدس بأيدي المماليك، الذين أكثروا من بناء المساجد والقباب والمدارس والأسبلة[2]، وغالوا في تزيين المدينة حتى غدت آية في الجمال والروعة، كما زينت الأعمدة بالنقوش والكتابة.

وعندما تعرضت فلسطين بما فيها القدس لخطر المغول الداهم من الشرق، وبعد أن دنسوا الأرض بأعمالهم الوحشية، هب المماليك للدفاع عنها فهيأ الله المجاهد الكبير قطز فدحرهم في معركة عين جالوت عام 1260م، وبذلك كُتب للمماليك السيطرة على تلك الأرض وبشكل تام، وتولى الأمر بعد قطز الظاهر بيبرس فقام بتجديد قبة الصخرة المشرفة، وشهدت مدينة القدس مجداً ذهبياً في عهده من الناحيتين الحضارية والمعمارية، وتم إبراز القيمة الروحية والدينية للمدينة على أحسن وجه، وقد تميزت فترة المماليك بالتسامح الديني، حيث منح الظاهر بيبرس البطريرك اثناسيوس الثالث تعهداً بحماية المقدسات التابعة له، وازداد عدد اليهود والنصارى في المدينة خاصة خلال القرن الثالث عشر[3].

وفي عهد الأسرة المملوكية كان الاهتمام الإداري كبيراً بالمدينة المقدسة، فحولت تبعيتها للقاهرة بعد أن كانت تتبع دمشق الشام، وغدت المدينة بعهدهم أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي، فأمها الدارسون من بقاع شتى وعادت لها أهميتها الحضارية والعلمية والعمرانية التي ورثتها زمن الفتح العمري والتي أفسدتها الحروب الصليبية[4].

رافق الحكم الإسلامي للمدينة انتعاش وازدهار في مختلف جوانب الحياة، صاحبه نشر الأمن والأمان في نفوس اتباع مختلف الأديان حتى غدا ذلك من ميزات الحكم الإسلامي، ويكفينا دليلاً ما يشهد به غير المسلمين، فقد زار برناد الحكيم القدس في القرن التاسع عشر، فذكر أن

---

(1) محمود العابدي، مأساة بيت المقدس، ط1، عمان، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1965، ص21-32.

(2) الأسبلة مفردها سبيل، وفي اللغة معناه الطريق، بمعنى حقيقي أو مجازي، المعنى الحقيقي ورد في الآية الكريمة (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً) (آل عمران:97)، المعنى في المجازي في قولنا سبيل الله أو في سبيل الله، وسبيل الله الجهاد وطلب العلم والحج وكل ما أمر الله تعالى به من خير. أما السبيل بمعنى عين الماء، فهو تعبير استعمل في وقت متأخر ولم يرد في أصل اللغة (بدئ باستعماله في أواخر القرن السابع أو أوائل القرن الثامن الهجري)، انظر: كامل جميل العسلي، من آثارنا في بيت المقدس، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1982، ص218.

(3) أحمد عبد ربهن القدس تناديكم، عمان: دار البشير، 1993، ص79-80.

(4) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مرجع سابق، ص84-85.

الأمن مستتب والمسافر يجب عليه أن يحمل وثيقة تثبت هويته وإلا زج به في السجن حتى يتحقق أمـره، وفي ذلـك يقـول: (إذا سافرت من بلد إلى بلد، ومات جملي أو حماري وتركت أمتعتي مكانها وذهبت لاكتراء دابة من البلدة المجـاورة فسـأجد كل شيء على حاله لم تمسه يد)[1].

وبالمقابل إذا ما ساد حكم غير إسلامي للمدينة المقدسة، فإن يد الخراب تمتد إليهـا، ويفـارق الأمـن أهلهـا، ويصـبح الدمار سيد المدينة. وما الحرب الصليبية والاحتلال الإسرائيلي الأخير للمدينة المقدسة إلا شاهد كبير ودليل قاطع على ذلك.

(1) محمود العابدي، مأساة بيت المقدس، مرجع سابق، ص43.

المبحث الثالث:

القدس بين تاريخيين (الحديث والمعاصر)[1]

سنتناول في هذا المبحث العهد العثماني مع التركزي على الفترة منذ عام 1850م وصولاً للاحتلال الأخير لهذه المدينة وهو احتلال الكيان الصهيوني، والوقوف على أهم التحولات التي طرأت على المدينة المقدسة، ففلسطين والقدس ضمن هذه البقعة الجغرافية تعد امتداداً لبلاد الشام، وقد اعترفت بذلك الحكومة البريطانية في رسالة مكماهون للشريف حسين بن علي، والمؤرخة في 25 تشرين الأول/اكتوبر سنة 1915م، ومنذ احتلال بريطانيا لمصر عام 1882م، برزت أهمية موقع فلسطين استراتيجياً على اعتبار، أنها الحارس الشرقي لقناة السويس من أي تهديد محتمل من الجهة الشرقية.

لذا بدأت الأطماع البريطانية تحوم حول فلسطين، ووضعت مخططها موضع التنفيذ عندما قادت حملتها المعروفة باسم الحملة المصرية، بقيادة الجنرال اللنبي عام (1916م)، الأمر الذي مهد السبيل للصهيونية العالمية لإخراج فكرة إقامة الوطن القومي إلى حيز الوجود، مستغلة بذلك الانتداب البريطاني الذي تجاوب مع الرغبات الصهيونية[2]، وتبني مواقفها الرامية لتمكين قبضتها على الأرض وزيادة الأعداد اليهودية المهاجرة إليها قبل نهاية الانتداب، وسنعرض ذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: القدس في العهد العثماني.
- المطلب الثاني: القدس في عهد الانتداب.
- المطلب الثالث: القدس والاحتلال الإسرائيلي.
- المطلب الرابع: الإدارة الأردنية لمدينة القدس.

---

(1) التاريخ المعاصر: عندما سئل الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري (مؤرخ عربي وأستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية) عن الفترة التي يمكننا إطلاق هذا اللفظ الاصطلاحي عليها فقال: (يمكننا إطلاق هذا المفهوم على الفترة التي بدأت منذ انتهاء الحرب الكونية الأولى، ولا تزال مستمرة حتى أيامنا الحاضرة). وأما التاريخ الحديث فهو سابق عليه ويمكن تحديده بالفترة الواقعة بين 1453م وهو عام سقوط القسطنطينية وعام 1917م عند انتهاء الحرب الكونية الأولى.
- مقابلة مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري (أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية)، في مكتبه في الجامعة الأردنية يوم الأحد الموافق 25 شباط/فبراير 1989.

(2) إن هذا التجاوب ينبئنا عن قول لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رائم وعد بلفور، الذي قال في إحدى خطبه: "لقد تربيت في مدرسة، تعلمت فيها عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلمته من تاريخ بلادي أنا، وفي وسعي أن أخبرك بجميع ملوك إسرائيل، ولكن أشك من مقدرتي على أن أسمي لكم ستة من ملوك انجلترا، لقد تشبعنا كل التشبع بتاريخ الجنس العبري" أرأيت سر هذا التجاوب والتعاطف، لقد أعطانا الجواب من يجلس على سدة صنع القرار في دولة الانتداب البريطاني يومها، للمزيد عن هذا التعاطف. انظر: جورجي كنعان، وثيقة الصهيونية في العهد القديم، بيروت: دار النهار، 1982م، ص11 وما بعدها.

المطلب الأول – القدس في العهد العثماني:

بدأ نجم العثمانيين بالبزوغ[1] عندما أخذت دولة المماليك تنهار شيئاً فشيئاً، فوقعت بينهما معركة (مرج دابق) (1516م)، والتي أنهت مظاهر خلافة العباسيين، بعدها بدأت تخيم على المنطقة بما فيها مدينة القدس ظلال الخلافة العثمانية[2]، ون دلائل الاهتمام الأولي بمدينة القدس قيام السلطان سليم الأول عام 1516م بزيارتها، حيث تسلم مفاتيح المسجد الأقصى، والصخرة المشرفة، وقدم الهدايا والأموال لأهالي المدينة وأعفاهم من الضرائب[3]، وما أن بدأت الدولة العثمانية تتسلح بالقوة حتى أصبحت أقوى من أي نظام يجاورها، وخصوصاً بعد أن أسقط العثمانيون الدولة البيزنطية ودخلوا حاضرتها القسطنطينية عام 1453م، وبعد هذا الفتح أسسوا دولتهم على أسس إسلامية ثابتة وترسخت أقدامها، الأمر الذي انعكس إيجابياً على القدس، وذلك بإضفاء أهمية متزايدة لها بخاصة ولكل ما هو تابع للعثمانيين بعامة.

كانت مدينة القدس في العهد العثماني من الناحية الإدارية سنجقاً[4] تابعاً لولاية دمشق، ولم يقل الاهتمام بالمدينة بعهدهم عن اهتمام المماليك بها، فأقيمت المنشآت العديدة والمدارس، ورممت المقدسات، حتى بدت المدينة وكأنها ورشة عمل، فقد جدد سليمان القانوني (1250-1566م) عمارة سور القدس والقلعة بين الأعوام (1527-1540)م، وإعتنى بالأسبلة الواقعة فيها، ورمم القلعة التابعة للمدينة، وأعاد تبليطها ورمم جدران الحرم القدسي والباب الذهبي، وبني التكية (تكية خاصكي سلطان) وهي عبارة عن رباط وخان ومسجد ومطبخ ضخم لإطعام الفقراء والمحتاجين، وبني المسجد القيمري ومسجد الطور وقبتي الأرواح والخضر وحمامين ومقام النبي داود عليه السلام ومئذنة مسجد القلعة[5].

---

(1) الأتراك العثمانيون من قبيلة قايي، وهي إحدى قبائل الفز التركية التي نشأت في تركستان، وقد خرجوا من موطنهم الأصلي بزعامة (ارطغرل) في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، باتجاه أرمينيا وآسيا الصغرى فراراً من وجه الغارات المغولية الأولى، وساعدوا السلطان علاء الدين السلجوقي في حرية ضد البيزنطيين وكافئهم بمنحهم منطقة (أسكي شهر) على حدود الدولة البيزنطية، وهكذا تحدد الموقع الجغرافي للإمارة العثمانية، وبعد هذا تمكنت الإمارة من السيطرة على الدولة البيزنطية، ودعيت بالدولة العثمانية نسبة إلى عثمان ابن (ارطغرل). انظر: محمد عوض الهزايمة، حاضر العالم الإسلامي، عمان: دار عمار، 1997م، ص21.

(2) العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، دمشق: مجلة الفكر العسكري، 1978م، ص43.

(3) عبد الله كنعان، محاضرات حول القدس، عمان: اللجنة المكية لشؤون القدس، 2001، ص28.

(4) السنجق اصطلاح إداري أطلق على منطقة جغرافية محددة، أول استعمال له في العهد العثماني، وذلك لتسهيل عملية الإدارة المحلية، والسنجق أصغر من الولاية حيث أن مجموعة سناجق تشكل ولاية، ويماثله بالتقسيمات الإدارية اليوم اللواء أو المديرية، انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، جزء 1، إخراج إبراهيم مصطفى ورفقاه، إشراف عبد السلام هارون، طهران: المكتبة العلمية، د. ت، ص451.

(5) اللجنة الملكية لشؤون القدس، بيت المقدس في العهدين العثماني والمصري، النشرة رقم (2)، عمان: اللجنة المكية لشؤون القدس، 1984، ص401، انظر أيضاً: عبد الله كنعان، مرجع سابق، ص28.

لقد استمر الاهتمام بالمدينة المقدسة، طيلة حكم الخلفاء من بني عثمان، وقدر لها أن تقع تحت إدارة إبراهيم باشا ابن محمد علي (1831-1840م)، فشهدت المدينة تحديثاً في الإدارة، فنشر روح التسامح، وفرض التجنيد الإجباري، وجمع السلاح، وأزال نفوذ الإقطاع والمشايخ، الأمر الذي عجل في نهاية حكمه، ثم عادت بعدها المدينة لإدارة العثمانيين المباشرة[1].

لقد حدث نوع من التطوير العمراني خلال فترة الحكم المصري القصير على المدينة المقدسة، وخاصة بعد أن سمح (إبراهيم باشا) للمسيحيين ببناء الكنائس، وإقامة الضواحي السكنية لليهود خارج أسوار المدينة، ولقد بدأ السكن خارج الأسوار خلال القرن السابع عشر، حيث أقام عدد من وجهاء المدينة قصوراً لهم في البراري المحيطة بالمدينة وخاصة في منطقة وادي الجوز، كما بدأت ومنذ عام 1858م الإرساليات الأجنبية في إقامة كنائس وأديرة خارج أسوار القدس[2]، حيث أقيمت (المسكوبية) في ذلك العام، ثم دار الأيتام (شلنر) عام 1860م، ومنذ عام 1865م شرع بإقامة مجموعة من الضواحي السكنية اليهودية، وكان من أوائلها ضاحية (منتفيوري) و (اشكانوت شنانيم)، كما أنشئت مجموعة من الضواحي للإرساليات الأجنبية.

ومن الناحية الإدارية قد تم تأسيس أول مجلس بلدي وفق المفهوم المعاصر للمدينة في عام 1863م، حيث تكون من خمسة أعضاء، ثلاثة من المسلمين، وعضو نصراني، وعضو يهودي، إلا أن هذا المجلس لم يباشر مهامه الفعلية وخدماته إلا عام 1867م، كذلك لم يكن لهذا المجلس قوانين تنظم أعماله، نظراً لعدم وجود قانون خاص للبلديات، واستمر الوضع بالنسبة للمجلس حتى عام 1877م، عندما صدر قانون البلديات العثماني، الذي حدد واجبات المجلس البلدي والمتمثلة بـ: إنشاء وصيانة المباني العامة، وشق الطرق، وبناء الأسواق والمستشفيات، وتخطيط وإنشاء المباني الخاصة، وتزويد المياه، وتسجيل المواليد والوفيات والإشراف على المطاعم، والأماكن شبه العامة كالأفران والمذابح، بالإضافة إلى خدمات الأمن وواجبات الدفاع عن الوطن[3].

أعلن العثمانيون في عام (1874م) أن القدس متصرفية مستقلة تتبع رأسا لوزارة الداخلية العثمانية في اسطنبول، وضمت لها أقضية يافا وغزة والخليل وبئر السبع، ولمكانة المدينة الخاصة عند سلاطين بني عثمان ربطت مباشرة بالباب العالي في اسطنبول، وتمتعت بحكم ذاتي كما تمتع مواطنو الإمبراطورية العثمانية بما فيها أهل القدس وعلى اختلاف مللهم من ترك وعرب مسلمين ومسيحيين ويونانيين وأرمن ويهود بحقوق مدنية متساوية، دون النظر إلى جنس

---

(1) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مرجع سابق، ص85.

(2) رائف نجم ورفقاه، مرجع سابق، ص30.

(3) أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص184، انظر أيضاً: شفيق جاسر، التغييرات الديمغرافية في القدس عبر تاريخها حتى عام 1995م، في كتاب القدس في الخطاب المعاصر، الزرقاء، جامعة الزرقاء، 1999م، ص347.

أو لون أو دين[1].

وأما الأحوال الاقتصادية لمدينة القدس، فقد استمر العثمانيون على القاعدة الإسلامية التـي تعتـبر الأراضي الزراعيـة ملكاً للدولة (الأراضي الميرية)، باستثناء أراضي الأوقاف والأراضي التي تقام عليهـا البيـوت داخـل المدينـة، فقـد اعتـبرت ملكـاً خاصاً، وخصص السلاطين العثمانيون والولاة أوقافاً كثيرة للإنفاق على المساجد والمدارس والمكتبـات في مدينـة القـدس خاصـة والولايات العثمانية عامة، أضف إلى أن أسواق المدينة كانت تستقطب السلع الزراعية والصناعية من مختلـف أنحـاء الدولـة العثمانية التي كان يأتي أصحابها أثناء زيارتهم للأماكن المقدسة في مدينة القدس، وبهذا كانت تُعد سوقاً تجارياً مزدهراً يحتل مكانة متقدمة بين أسواق الدولة العثمانية، كما كان للزيارات المتكررة من قبل الزوار للمدنيـة المقدسـة أهميـة تجعـل أهـل المدينة في وضع اقتصادي مريح؛ لكونهم يستطيعون الاتجار مع كل الوافدين للمدينـة، الأمـر الـذي يجعـل حيـاة المدينـة في نشاط اقتصادي دائم، وقد ساعد على هذا الوضع الاقتصادي النشيط الباعة المتجولون، الذين يفتحـون رزمهـم التـي تحتـوي على الأقمشة المغرية والألبسة الجاهزة[2].

وأما الأوضاع الاجتماعية فقد أبقى العثمانيون على النظم الاجتماعية الموجودة قبلهم، لذا ظل السـواد الأعظـم مـن السكان في مدينة القدس على حالهم، وظلت لغتهم العربية هي السائدة، وكان تعلم اللغة التركيـة مقتصراً عـلى الـراغبين في الدخول في سلك الإدارة العثمانية، ومما زاد تمتين الـروابط الاجتماعيـة انتسـاب النـاس إلى الطوائـف الصـوفية واشـتراكهم في حرفة واحدة، فكان لكل طائفة من طوائف التجار والصناع، شيخ يُعد حلقة الوصل بين الدولة ويتولى حل مشاكلهم، وحظـي أهل الذمة (اليهود والنصارى) بقدر كبير مـن التسـامح في الدولـة العثمانيـة، حيـث تركـت أمـر تنظـيم شـؤونهم الداخليـة، وعلاقات طوائفهم مع الدولة إلى ممثلين منهم[3].

أما من الناحية الديمغرافية (السكان)، فقد مرت فلسطين خلال الحكم العثماني كغيرها من المناطق التابعـة للدولـة العثمانية في فترات صعبة وقاسـية، وذلـك بفعـل عـدة عوامـل ترتبـت عـلى الأوضـاع العسـكرية التـي عاشـتها الإمبراطوريـة العثمانية، فالمجهود الحربي استنزف الطاقات بشكل قلص الخدمات والرعاية المطلوبة للشعوب التي حكمتها إلى الحد الأدنى، ولم يقتصر التأثير على نمو البلاد وتطورها فحسب، بل أثر أيضًا على النمو السكاني، فأخذ عدد السكان (المسـلمين) بالتنـاقص، وصادف ذلك تعرض يهود أوروبا الشرقية إلى حملات العنف والتنكيل، الأمر الذي

---

(1) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ط1، ترجمة وديع فلسطين، بيروت: مكتبة لبنان، 1970، ص7.

(2) عليان الجالودي، ورفيقه، تاريخ العرب وقضاياه المعاصرة، عمان: المطابع المركزية 1995م، ص24-25.

(3) المرجع السابق، ص27-28.

اضطرهم للهرب من بلادهم، وتوجهت أعداد كثيرة منهم إلى فلسطين، وتوجه جزء من هؤلاء إلى القدس، مما أثر على نسبة السكان خاصة بعد إنشاء الحركة الصهيونية، والتي عملت على تغيير خط سير أعداد كبيرة من اللاجئين اليهود وتوجيهها نحو فلسطين.

هذا ويمكننا تقدير سكان المدينة في العهد العثماني ما بين الأعوام (1850-1917م) وذلك بالإشارة إلى سنوات مختلفة بين هذه الأعوام نجد ما يلي[1]:

كان يقطن مدينة القدس عام 1596 من المسلمين 7300 ومن النصارى 210 ومن اليهود 100، وفي عام 1849 قطنها 6148 من المسلمين و 3744 من النصارى و 1790 من اليهود، تنامت هذه الأعداد عام 1871 فكان يقطنها 6150 من المسلمين و 4428 من النصارى و 3780 من اليهود، وفي عام 1917 تضاعفت الأعداد حتى سجلت الإحصائيات الديمغرافية أرقاماً كبيرة لصالح اليهود فكان عدد المسلمين (11.600) وعدد النصارى (12.400) وأما اليهود فوصل عددهم إلى 32.000 يهودي.

ومن خلال الأرقام السالفة الذكر يمكننا تسجيل الملاحظات الآتية:

1- أن أعداد اليهود تزداد كلما ضعفت الدولة العثمانية واقتربت من نهايتها، وبذلك قفز عدد اليهود إلى 32.000 يهودي عام 1917 في حين لم يكن عددهم إلا 3780 عام 1871م.

2- كلما زادت معاناة اليهود بسبب فسقهم في البلاد التي كانوا يعيشون فيها، كلما زادت الهجرة إلى فلسطين عامة والقدس خاصة، ونذكر من بعض هذه المعاناة، ثورة روسيا ضد اليهود عام 1881 بعد اغتيال القيصر الروسي الاسكندر الثاني.

3- إن السياسة البريطانية لعبت عاملاً أساسياً في تشجيع الهجرة إلى فلسطين، حيث بدت بريطانيا في أواخر العهد العثماني تلعب دوراً فاعلاً في مستقبل المنطقة العربية مع شريكتها فرنسا.

ويذكر أن فلسطين في أواخر عهد الإمبراطورية العثمانية أصبحت مطمعاً لليهود حيث أخذت الأنظار اليهودية تتجه إليها للهجرة والتوطن فيها، وأخذوا يلوحون بإغراءات مالية للسلطان العثماني، فهذا هرتزل يقول في هذا الشأن: "إذا أعطانا جلالة السلطان فلسطين فإننا سنتولى حل مشكلة تركيا المالية حلاً تاماً"[2]، ولما وجدوا أن أسلوب الإغراء لم يجدي نفعاً، التجأوا إلى المجافل الماسونية كأداة من أدوات الضغط على السلطان العثماني، وفي هذا يقول السلطان عبد

---

(1) شفيق جاسر، مرجع سابق، جدول رقم 2، ص 347، انظر أيضاً: محمد عواد وزهير غنايم، القدس معلومات وأرقام، عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2001، ص14.

(2) هاني المهدي، حول الصهيونية وإسرائيل، بيروت: دار الطليعة، 1971، ص45.

الحميد: "انضم يهود العالم وسعوا عن طريق المحافل الماسونية، وجاؤوا إلى بعد فترة وطلبوا مني أرضاً لتوطين اليهود في فلسطين مقابل أموال طائلة وبالطبع رفضت"[1]، ثم أخذت وسائل الدعاية والإعلام اليهودية بتزوير الحقائق لتشويه سيرة السلطان عبد الحميد، وكان بعض اليهود المتظاهرين بالإسلام من فرقة الدونمة على رأس الساعين في الفساد ضد السلطان عبد الحميد، كما استثمرت جمعية الاتحاد والترقي في هذا التزوير الذي لحق بالسلطان، وعقدت اجتماعات بين أعضائها لوضع الخطط اللازمة لخلع السلطان والاستيلاء على عرش الإمبراطورية، وكان ذلك بمساعدة إنجلترا وفرنسا حيث عملت الدولتان على إيواء المعارضين للسلطان وقدمت لهم كل عون يسهم في إسقاط الخليفة، أخذ عود المعارضة بقوى يوماً بعد يوم، حتى زحفت فرقة من الجيش من سلانيك ودخلت العاصمة، وأحاطت بالقصر، وأبلغت السلطان قرار الخلع، وكان المبلغ اليهودي (قراصو)، وأخذوه إلى سلانيك وبذلك دفع ثمن رفضه إنشاء الوطن اليهودي في فلسطين، ويظهر هنا مدى إخلاص السلاطين العثمانيين وحرصهم على أرض الخلافة، حيث تم الكشف عن مدى الإخلاص في بعض الوثائق والتي بعث بها السلطان عبد الحميد إلى الشيخ محمود أبو الشامات شيخ الطريقة الشاذلية، لكون السلطان من اتباعها، هذا وقد أرسلها عبر أحد الحراس الذين كانوا ينتمون لنفس الطريقة، وفي الرسالة البيان الصريح عن سر خلعة، كما كشفه الشيخ محمود أبو الشامات، وبقيت الرسالة سراً مكتوماً طول عهد الاتحاديين وقد لبى ورثة الرسالة الطلب الذي تقدم به السيد سعيد الأفغاني محرر مجلة العربي الصادرة في الكويت وقام بتصوير الوثيقة عام 1972م، وإليك الوثيقة مترجمة[2]:

(1) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة (1948-1967)، الزرقاء: دار المنار، 1983م، ص42.

(2) سعيد الأفغاني، رسالة السلطان عبد الحميد، مجلة العربي (الكويت)، العدد (169)، 1972، ص155، انظر أيضاً: محسن صالح، رسالة السلطان عبد الحميد إلى محمود أبو الشامات، مجلة فلسطين، العدد (2)، 1999م، ص64-65، انظر أيضاً: غازي ربايعة، مرجع سابق، ص43-44.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد رسول رب العالمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين إلى يوم الدين.

أرفع عريضتي هذه إلى شيخ الطريقة العلية الشاذلية إلى مفيض الروح والحياة إلى شيخ أهل عصره الشيخ محمود أفندي أبي الشامات وأقبل يديه المباركتين راجياً دعواته الصالحة.

بعد تقديم احترامي اعرض أنني تلقيت كتابكم المؤرخ في 22 مارس من السنة الحالية وحمدت المولى وشكرته أنكم بصحة وسلام دائمتين.

سيدي:

إنني بتوفيق الله تعالى مداوم على قراءة الشاذلية ليلاً ونهاراً، وأعرض أنني ما زلت محتاجاً لدعواتكم القلبية بصورة دائمة.

بعد هذه المقدمة أعرض لرشادتكم وإلى أمثالكم أصحاب السماحة والعقول السليمة المسألة المهمة الآتية كأمانة في ذمة التاريخ:

إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما سوى أنني - بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جوت توراه) وتهديدهم - اضطررت وأجبرت على ترك الخلافة.

إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا عليّ بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين)، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيراً وعدوا بتقديم (150) مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي:

إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً - فضلاً عن (150) ليرة إنجليزية ذهباً - فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي. لقد خدمت المملكة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ثلاثين سنة، فلم أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخفاء العثمانيين، ولهذا فلن أقبل لتكليفكم بوجه قطعي أيضاً. وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيعيدونني إلى سلانيك، فقبلت بهذا التكليف الأخير، هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناتج عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة - فلسطين-، ولقد كان بعد ذلك ما كان. ولذا فإني أكرر الحمد والثناء على الله المتعال. واعتقد أن ما عرضته كان في هذا الموضوع الهام وبه أختم رسالتي هذه.

ألثم بديكم الكريمتين، وأرجو وأسترحم أن تتفضلوا بقبول احترامي وسلامي إلى جميع الأخوان والأصدقاء.

يا أستاذي المعظم:

لقد أطلت عليكم التحية، ولكن دفعني لهذه الإطالة أن تحبط ساحتكم علماً، وتحيط جماعتكم بذلك علماً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في 22 أيلول 1329 هجرية

خادم المسلمين

عبد الحميد بن عبد الحميد

وبعد انتهاء هذا النص نضيف الملاحظات التالية[1]:

أولاً: بغض النظر عن بعض الملاحظات الفنية على الترجمة العربية للنص الأصلي التركي إلا أن نص هذه الوثيقة يعد نصاً مهماً، ولا نجد ما يوجب الشك في صحته، لأن المعاني التي تضمنها متساوقة ومتماثلة مع مواقف أخرى وقفها السلطان وأيدتها وثائق أخرى.

ثانياً: إن أهمية الرسالة تكمن في الربط الوثيق بين عزل السلطان عبد الحميد وبين موقفه من إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبمعنى آخر فإن النفوذ اليهودي في حزب الاتحاد والترقي، قد بلغ مبلغاً كبيراً لدرجة إزاحة السلطان عن منصبه لوقوفه عقبة في طريقهم، فهل كان لليهود بالفعل كل ذلك النفوذ؟! ربما نعم، إلى حد كبير فهناك مؤشرات عديدة مؤيدة لذلك، ومنها مذكرة السفير البريطاني في اسطنبول التي رفعها لوزير خارجيته في آب/أغسطس 1910، والتي جاء فيها: (إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفاً يهودياً تركياً مزدوجاً. إن اليهود الذين يبدون الآن في موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلي للدولة يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة، ولكي يصل اليهود إلى مكان النفوذ في مراكز النفوذ في تركيا الفتاة فإنهم يشجعون الاتجاهات القومية التركية)[2].

وقد علق الناس على هذه الثورة على السلطان عبد الحميد في ذلك الوقت قائلين: (إنها ثورة يهودية أكثر منها تركية). وكان أحد الثلاثة الذين أوفدتهم جمعية الاتحاد والترقي لإبلاغ السلطان عبد الحميد قرار خلعة يهودياً يدعى (قراصو)، والذي كان السلطان قد طرده في مجلسه

---

(1) محسن صالح، مرجع سابق، ص65.

(2) انظر: ملف وثائق فلسطين، إعداد وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ج2، القاهرة 1969م، ص155,

في قصر "يلدز"، حين حاول التأثير عليه لإسكان اليهود في فلسطين[1]. وهناك أمثلة أخرى لا مجال لذكرها، وقد حقق اليهود ذلك من خلال سيطرتهم على المحافل الماسونية وتغلغلهم في تركيا الفتاة، والتي هي بمثابة الذراع السري للاتحاد والترقي.

ثالثاً: إن إصرار السلطان عبد الحميد على معارضة المشروع اليهودي الصهيوني في فلسطين كان حاسماً، ومنذ بداية عهده تتابع إصدار القوانين والقرارات الخاصة بمنع الهجرة، وفي سنة 1887م تم فصل سنجقية بت المقدس عن ولاية سوريا وأخضعها بصورة مباشرة للباب العالي (السلطة المركزية) من باب المتابعة المباشرة لفلسطين، لإفشال مخطط الهجرة اليهودي. وعندما عرض زعيم الحركة الصهيونية هرتزل عن طريق زميله نيولنسكي على السلطان عبد الحميد فكرة بيع فلسطين مقابل مساعدات مالية كبيرة أجابه السلطان:

"إذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقي فانصحه أن لا يسير أبداً في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي. ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل ان نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت كتيبتنا في سوريا وفي فلسطين، وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في بلقنة لأن أحداً منهم لم يرض بالتسليم، وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال، الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أن أعطي أحداً أي جزء منها، ليحتفظ اليهود ببلايينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان[2].

رابعاً: إن موقف السلطان عبد الحميد المشرف لا يعني الضرورة أن اليهود فشلوا تماماً في الهجرة إلى فلسطين، وقد كان نجاحه نسبياً في محاولات صد الهجرة، إذ استفاد اليهود من حالة الفساد الإداري المستشري في الدولة العثمانية التي كانت تعاني من أمراض مزمنة في تلك الفترة، واستطاع اليهود من خلال الرشاوي والبخشيش التحايل على القوانين والإجراءات والدخول إلى فلسطين، وكان فساد الجهاز الإداري كبيراً لدرجة أن كثيراً من موظفي السلطة العثمانية سموا "حزب البخشيش"، كما أن مداخلات السفراء الأجانب في الأستانة والقناصل في القدس وبيروت واحتجاجاتهم أعاقت تنفيذ القيود على الهجرة اليهودية[3].

(1) صالح أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، بيروت: دار الفتح، 1970، ص33.
(2) سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، ج1، بيروت: دار الحداثة، 1984م، ص128، نقلاً عن أنيس صايغ، يوميات هرتزل، بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف، 1968م، ص35، انظر أيضاً: محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطان عبد الحميد، القاهرة: دار الأنصار، 1978م، ص11، 12، 65.
(3) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، ص36.

وعلى أي حال فإن هذا لا يقلل من قيمة الموقف الذي وقفه السلطان عبد الحميد، والذي ورث الخلافة العثمانية وهي على حافة الانهيار، بحيث أن ما كان يستطيع أن ينجزه عملياً كان أقل بكثير مما يرغب في تحقيقه.

هكذا استطاعت الصهيونية خلع السلطان عبد الحميد الرافض لمطالبهم، ولم يكتفوا بذلك، بل زوروا التاريخ وقلبوا الحقائق وضللوا عيون الأمم والشعوب، حتى تمكنوا من تخطي السلطان عبد الحميد ليمتطوا حصان الاتحاديين، وبمباركة القوى الاستعمارية للوصول إلى إقامة وطنهم القومي، الذي خططوا لإقامته في فلسطين، لتنتقل بعدها فلسطين إلى بريطانيا كدولة منتدبة لتسلمها بدورها فيما بعد لليهود.

المطلب الثاني – القدس في عهد الانتداب:

بموجب معاهدة سايكس بيكو[1]، حدت بريطانيا من أطماع فرنسا في فلسطين، عندما اعترفت بإقامة إدارة دولية بمنطقة القدس وما حولها، واحتفظت لنفسها بمنطقة نفوذ تمتد من البحر المتوسط من عكا إلى الحدود المصرية[2]، وكانت تهدف إلى إيجاد حاجز صحراوي لحماية مصر من الجهة الشرقية[3]. ولما اكتشفت عدم جدوى هذه الحواجز، انتهزت الفرصة للتخلص من ارتباطاتها السابقة، التي التزمت بها في اتفاقيات (الحسين - مكماهون) و (سايكس بيكو)، وخصوصاً بعد ظهور وهن الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدى إلى تعاظم أطماع الأعداء والخصوم بأملاكها، فتحفز البريطانيون لذلك بعد بروزهم في نهاية الحرب الكونية الأولى، دولة استعمارية لها من المنعة والنفوذ ما يؤهلها لتقوم بدور اللاعب القوي على المسرح الدولي.

فلابد والحالة هذه من العمل على ملء الفراغ الذي سينشأ نتيجة انحسار النفوذ العثماني في فلسطين، فتقدمت جيوشها لهذه الغاية وقبل استكمالها السيطرة على فلسطين[4]، أعلنت وعد بلفور كنتيجة لدوافع استراتيجية[5]، لتقيم بموجبه حاجزاً بشرياً يدين لها بالولاء، ويعمل على فصل المغرب عن المشرق العربي، خوفاً من تهديد مصالحها ومناطق نفوذها فيما إذا تمت الوحدة بينهما مستقبلاً، وهذا يتفق وقرارات مؤتمر بنرمان أو مؤتمر لندن عام 1905م.

---

(1)Howard. morley sacharg The Emergence of the middle East (1914-1942) Zend -ed-London, Allen Lance. Penguin. 1970, p. 158 and look too-Document on British Policy (D.B.F.P). 1st series vol. 4 (1919-1939). p-p. (241-251)

(2) جيب صدقة، قضية فلسطين، بيروت: د. ن 1946م، ص44.

(3) محمود حسن منسي، تصريح بلفور، القاهرة: دار الفكر، 1970م، ص73.

(4) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، 1968م، ص373.

(5) Esco. Foundation for. Palestine. A study of Jewsh., Arab and British. Policies. 2 Vols. New Heven/Yele University Press-1949. P4.

يعتبر الوعد الذي أصدره آرثر بلفور[1]، وزير خارجية بريطانيا في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر عـام (1917م)، والمتضـمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[2]. مـن أغـرب الوثـائق الدوليـة في التـاريخ، الـذي أرادت فيـه بريطانيـا تأييـد العنـاصر اليهودية في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة التي لم تكن قد دخلت الحرب بعد إلى جانب الحلفـاء، ذلـك اعتقـاداً منهـا أن كسب اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، فيه ضمان كبير لتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية، وحماية مركزها في مصر من أجل قناة السويس، ولتحول دون انضمام اليهود لجانب ألمانيا.

بعد ستة أسابيع من إعلان وعد بلفور دخل الجنرال اللنبي وبعثته العسكرية القدس، وبالتحديد في 11 كانون الأول لعام 1917[3]، حيث شهد ذلك اليوم توتراً عربيـاً في المدينـة، وصرح عنـد دخولـه بـالقول: الآن انتهـت الحـروب الصـليبية[4]، وكتب مرافقوه للحكومة المركزية البريطانية مخاوفهم من الآثار السلبية التي قـد تـنجم عـن هـذا التصريـح[5]، لكـن الحركـة الصهيونية استغلت انتصار الحلفاء في الحرب، ونجحت في الحصول على الدعم البريطاني المتمثل في منح المسـاعدات وتقـديم التسهيلات للوكالة اليهودية المشرفة على إدارة الهجرة والاستيطان[6]، كـما نجحـت في الحصـول عـلى الـدعم الـروسي أيضـاً[7]، وسعت جاهدة لكسب دعم أطراف أخرى.

وفي عام 1924م، وقعت المعاهدة الأنجلو - أمريكية، التي تضمنت موافقـة ودعـماً أمريكيـاً جديـداً لوعـد بلفـور[8]، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاعت بريطانيا عدم فقدان حسن نية العرب،

---

(1) آرثر جيمس بلفور (1848-1930) سياسي بريطاني من حزب المحافظين، شغل عدة مناصب سياسية هامة بالحكومة البريطانية من أهمها نائب لـرئيس الـوزراء، ورئيس لحزب المحافظين، وبفعل الهزائم السياسية المتوالية، اضطر للتنازل عن رئاسة الحزب، اشترك بالحكومة الائتلافيـة التـي رأسـها "اسـكيث" ثـم أصـبح وزيراً للخارجية في حكومة لويد جورج، اعتزل السياسة عام 1922م، حتى مات. العماد مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص731.

(2) صدر هذا الوعد عن وزير خارجية بريطانيا إلى الزعيم الصهيوني اللورد روتشيلد، ونصـه: عزيـزي اللـورد روتشـيلد، يسرني جـداً أن أبعـث إلـيكم باسـم الملـك بالتصريح التالي الذي ينم عن العطف على الأماني اليهودية الصهيونية، والذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه: (أن حكومة جلالة الملـك تنظـر بعـين العطـف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، عـلى أن يفهـم جليـاً أنـه لا يجـوز عمـل شيء يضر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية في فلسطين، بالحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى).
- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1970م، ص100. انظر:
Lconardstein. Balfour Declaration. London. 1961.

(3) عيسى السفرى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، د. ن 193.7م، ص26.

(4) محمد محمد حسنين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج2 بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م، ص163.

(5) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص103-104.

(6) إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان (لندن، باريس)، د. ن، ص239.

(7) أصدرت الثورة البلشفية عام 1917م، بياناً يتمشى مع وعد بلفور جاء فيه: (يعتبر العداء لليهود عداء للجنس البشري ولليهود حق وطني وقومي بفلسطين).

(8) Deconde; Alexander. History of America Forgin Policy New York. Charle. Scribner and Sons 1963 P. 745.

فاتجهت بالمنطقة نحو عهد جديد من عهود العلاقات الدولية، وصراع حمل في أثنائه الويل والدمار لسكانها وسكان المنطقة، وعرفت الفترة ما بين (1917-1948م) بفترة الانتداب، وذلك بموجب قرار المجلس الأعلى للحلفاء[1]، فمارست الحكومة البريطانية مسؤولياتها كدولة منتدبة على فلسطين، فعندها نقلت بريطانيا وعد بلفور من إطاره النظري إلى الواقع العملي التطبيقي، بعد أن أصبحت مسؤولة عن وضع البلاد في الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية، ولعل استجابتها لطلب الصهاينة بإقامة إدارة مدنية بفلسطين تحل محل الإدارة العسكرية، لتضمن تدخلهم في الحكم مباشرة وباستمرار، كخطوة أولى على الطريق لتهيئة الظروف نحو تحقيق الوعد المشؤوم[2].

وعملت الحكومة البريطانية على تشجيع انتقال الأراضي لليهود، بحيث سنت القوانين والتشريعات الكفيلة التي تضع العرب بحالة من الفاقة، والإفلاس، بحيث تجعلهم يتخلون عن أراضيهم ويبعها للوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية الأخرى، كما أثقلت كواهلهم بالضرائب وكبلتهم بالقيود، وطلبت منهم دفع القروض التي استلفوها من الحكم العسكري، ومن بنك (أنجلوجيشيان)، كما طالبتهم بتسديد قروض البنك العثماني الزراعي التي اقترضوها قبل الاحتلال البريطاني[3]، فرفعت بذلك نسبة الملكية اليهودية للأراضي في المدينة في نهاية الانتداب عام 1948م، إلى 14%، بينما كانت نسبة ملكيتهم للأراضي في القدس عام 1918م لا تتعدى نسبة 4%[4] .

عمدت بريطانيا بعد تسهيل انتقال الأراضي إلى إصدار قانون الهجرة الأول، لينظم عملية

---

(1) بعد انتصار الحلفاء في الحرب الكونية الأولى قرر المجلس الأعلى للحلفاء المنعقد في "سان ريمو" في 25 مارس 1920م وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني - دون أخذ وجهة نظر سكان فلسطين وقد وضع اليهود للحكومة البريطانية (صيغة الانتداب) البريطاني على فلسطين، والذي نص بصراحة على إقامة الوطن القومي اليهودي بفلسطين، وموافقة دول الحلفاء عليه على أن تكون بريطانيا مسؤولة عن التنفيذ، ومجلس الحلفاء مكون من: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وقد أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين، في 24 تموز عام 1922م، انظر: عباس الكرد، مرجع سابق، ص221، وانظر أيضاً: حسن جميل، مرجع سابق، ص49.

(2) أحمد طربين، فلسطين، في خطط الصهيونية والاستعمار 1897-1922، وانظر أيضاً: حسن جميل، مرجع سابق، ص49.

(3) أحمد طرببين، فلسطين: في خطط الصهيونية والاستعمار: الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية 1922-1939، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971م، ص27-28.

(4) اللجنة الملكية لشؤون القدس، تطورات النشاط الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، اللجنة الملكية نشرة خاصة، 1985م، ص22.

دخول اليهود رسمياً لفلسطين[1]، فعمدت للتهريب والزواج والسياحة كطرق مثلى لتحقيق هذه الغاية، فبعد أن كان عدد اليهود في المدينة عام 1918م عشرة آلاف وهذا يمثل 25% من سكانها مقابل 75% مسلمين ونصارى والذين قدر عددهم بـ (30.000) فارتفعت نسبة اليهود ما بن الأعوام (1920-1925م) في القدس إلى 33% من سكانها على حساب النسبة السكانية العربية[2].

وقامت حكومة الانتداب بتوفير الحماية الاقتصادية لليهود، وذلك بتقديم المساعدات اللازمة للتنمية، مقابل قتل الإنتاج العربي، فخفضت رسوم المواد الخام التي تحتاجها الصناعة اليهودية من الخارج ليخفض العرب أسعارهم، وأعطت امتيازات متعددة لليهود منها السماح بتسليحهم، وتجفيف بحيرة الحولة، وإقامة مشروع روتنبيرغ، والحصول على امتياز من حكومة الانتداب، البريطانية ولمدة سبعين عاماً لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك عام 1926م، وعدلت الحدود الشمالية لفلسطين؛ لتسهيل عملية تحويل مجرى نهر الأردن، ومنحهم امتياز نهر العوجا قرب يافا من الحكومة البريطانية[3].

وبحكم الترابط العضوي بين الصهيونية والاستعمار البريطاني والصداقة التي كانت تربط حاييم وايزمن رئيس الصهيونية بلويد جورج وزير التجهيزات العسكرية البريطانية وبلفور وزير الخارجية، فقد تم تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً بريطانيا على فلسطين ما بين (1920-1925م)[4]، وبذلك تكون بريطانيا قد صنعت الإطار الملائم لتنفيذ وعد بلفور، وتركت الجوهر لأهله ليصمموه كما يشاؤون[5]، فهي تعمل على تعيين المندوب السامي صهيونياً وتختاره من الضالعين معهم معهم ليضمنوا تنفيذ الوعد الرامي إلى خلق الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي[6].

---

(1) لقد حدد هذا القانون الفئات المسموح لها بدخول فلسطين وهي:
أ- الأشخاص الذين تضمن المنظمة إعالتهم لمدة عام.
ب- الأشخاص الذين تتوفر لديهم الموارد المستقلة أو الذين يقدمون دليلاً على إعالة أنفسهم.
جـ- رجال الدين الذين تتوفر وسائل إعاشتهم في فلسطين، انظر:
E.S.C.O Foundation OP. Cit Vol. 1 PP. Cit PP 315-316.

(2) اللجنة الملكية، نشرة خاصة، مرجع سابق، ص22.

(3) عبد الحفيظ محمد، النهر الذي وحد العرب نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل، ط1، القدس، دار أخبار الأسبوع 1964، ص60.

(4) يعقوب كاتس وموشيه هرشكو، إسرائيل والشعوب (عبري)، ج3، تل أبيب، مؤسسة داقر، 1971، ص255-256.

(5) إن جهاز الإدارة المدنية تحت أمره هربرت صموئيل كان مكوناً من عشرة أشخاص ستة منهم يهود وهم: ديدز سكرتير الإدارة المدنية، سمولود سكرتير الإدارة المالية، نورمان بنتوتش نائب عام، هرارى للتجارة والصناعة، وسلمون للمخزونات ريجلند وينجت قائد مقاطعة حيفا والأربعة الآخرون أنصاف يهود وهم: جرانت للأشغال العامة، بومن للتعليم، ستورز قائد مقاطعة القدس، ستيرلنغ قائد مقاطعة يافا. انظر: عبد الله التل، مرجع سابق، ص241.

(6) أحمد طربين، محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية، القاهرة، مطبوعات معهد الدراسات العربية العالي،

على أثر فشل المفاوضات العربية البريطانية، القائمة حول وضع حد لنفوذ اليهود في فلسطين أحيلت القضية الفلسطينية لأروقة الأمم المتحدة، وكان موضوع مستقبل الحكم في فلسطين محل مناقشة في دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عقدت في أواخر شهر نيسان وأوائل أيار عام 1947م، وعينت لجنة دعيت باسم (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)، وقدمت هذه اللجنة في أيلول من العام نفسه تقريرها الذي يتضمن مشروعين مقترحين، الأول: يتضمن إنهاء الانتداب في فلسطين، وإنشاء دولة يهودية ودولة عربية، وكيان منفصل لمدينة القدس تخضع لنظام خاص تديرها هيئة الأمم المتحدة[1]، وأما المشروع الثاني: يتضمن إنهاء الانتداب وقيام دولة اتحادية عربية ويهودية عاصمتها القدس، وقد قبل العرب برأي الأقلية ورفضوا رأي الأكثرية على عكس اليهود، بعدها اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (181) في يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1947، والذي يقضي بتقسيم فلسطين باتفاق (33) صوتاً ضد (13) صوتاً وامتناع (10) عن التصويت[2]، فهذا القرار بجوهره يقوم على أساس ما اقترحه تقرير الأغلبية مع تعديلات أقليمية طفيفة[3]، هذا وقدمت الأمم المتحدة في نفس العام مشروعاً لتوسيع مدينة القدس (انظر خريطة رقم 1).

وفي هذه الأثناء كانت فلسطين قد وصلت إلى حالة شديدة من الفوضى وأعلنت حكومة الانتداب عن نيتها الانسحاب من فلسطين في 15 أيار عام (1948م)، ورفضت القيام بهمة تنفيذ قرار التقسيم على الرغم من الضغوط الأميركية بهذا الخصوص[4].

1959، ص108-109.

(1) لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين

United Nation special Committe of Palestine. (U.N.C.O.P)

وتكونت من (استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، الهند، إيران، هولندا، بيرو، السويد، بورغواي، يوغوسلافيا) وأما مشروع الأكثرية فقد تبنته (كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيمالا، هولندا، بيرو، السويد، بورغواي) ودافع عن هذا المشروع جورج غراسيا غرانا دوس، مندوب غوايتمالا، وزعم أن الولايات المتحدة لم تقم بالضغط على أي من الدول لتحقيق القرار. أما مشروع الأقلية فقد تبنته (الهند، إيران، يوغوسلافيا) ودافع عن هذا المشروع محمد ظفر الله خان مندوب الباكستان. انظر: كامل أبو جابر، الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، القاهرة، معهد البحوث والدراسات، 1971م، ص74-75.

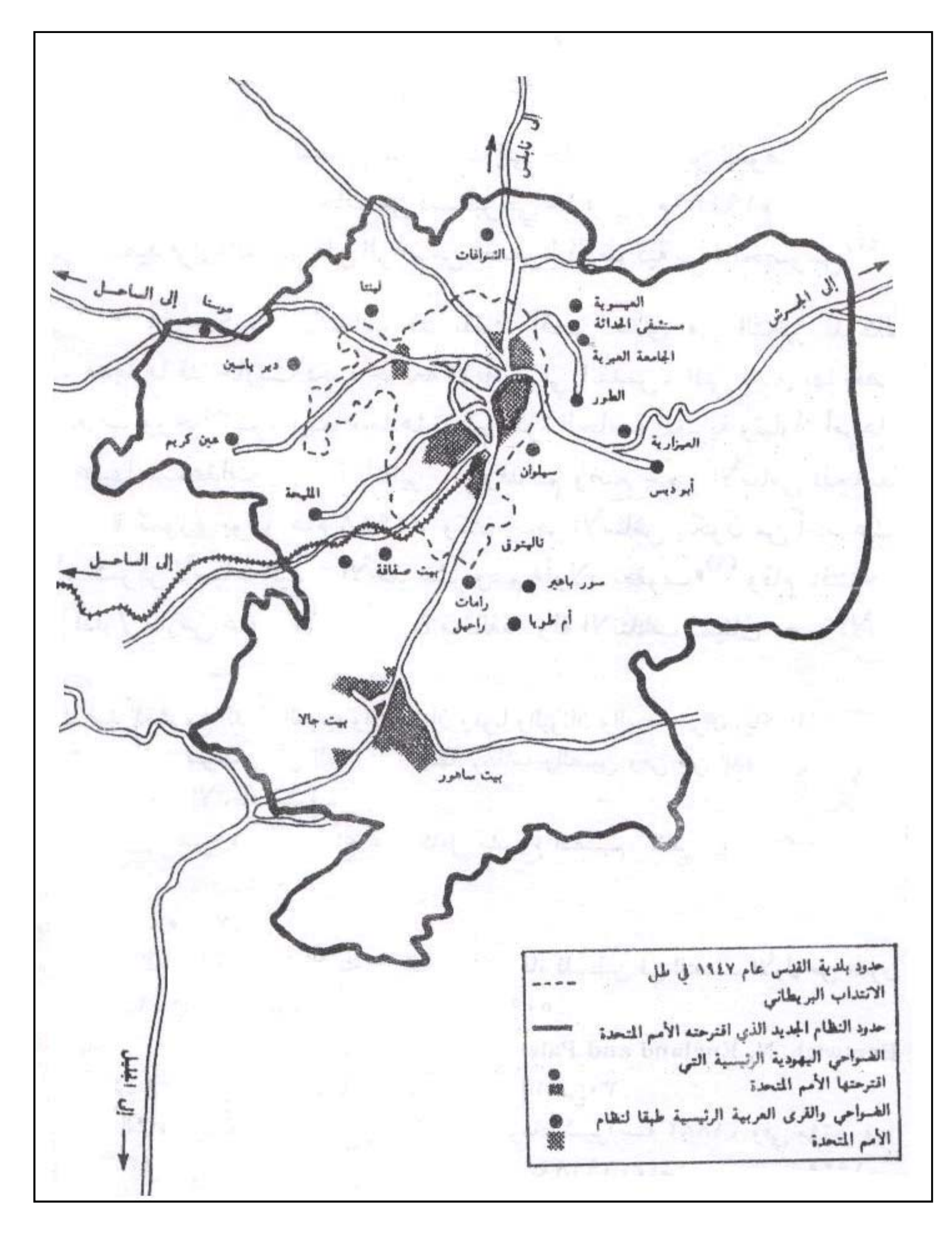
(2) صوتت ضد المشروع الدول العربية وأفغانستان وكوبا واليونان والهند وإيران وباكستان وتركيا، ورفضت الأدلا، بصوتها بعض الدول من بينها بريطانيا والصين ومن بين الدول التي صوتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا.

(3) المرجع السابق، ص75، وللإطلاع على كامل مشروع التقسيم، انظر: عباس كرد، مرجع سابق، ص233.

(4) المرجع السابق، ص78.

خريطة رقم (1)

مشروع الأمم المتحدة لتوسيع القدس عام 1947



الملاحظ أن حكومة الانتداب قد بلغت أقصى مدى من التحيز للوكالة اليهودية، فنجدها قد حاربت فكـرة جامعـة الأقصىـ في القدس، التي نادى بها بعض مفكري العرب ورجالاتهم، بينما نجدها تدعم فكـرة الجامعـة العبريـة وتبـارك أمرهـا، وأغـدقت عليها مساعدات منقطعة النظير[1]، وقد تم وضع حجر الأساس للجامعة العبرية في 24 تمـوز/ يوليـو عـام 1918، وكـان حجـر الأساس يتكون من أحد عشر حجراً[2]، كرمز لأسباط اليهود الأحد عشر وهـم "أولاد يعقوب"[3] وقام بافتتاحهـا بلفـور في آذار / مارس عام 1925[4]. أن مخالفة دولة الانتداب لميثاق عصبة الأمم. المتحدة واضحة وذلك بتسهيل نقل ملكيـة الأراضي لليهـود وزيادة الهجرة، وما الأعمال البريطانية إلا أعمالاً غير مشروعة، ومخالفـة للأعـراف والقـوانين الدوليـة، ولميثـاق عصبة الأمـم المتحدة وللمادة (22)، والمتضمنة عدم التنازل أو تأجير أو وضع تحت تصرف أي دولة أجنبية وبأية صورة ما يتعلـق بـالأرض المنتدبة، كما وكان عليها أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي بفلسطين ليكون بيد أهلها الشرعيين.

المطلب الثالث – القدس والاحتلال (الإسرائيلي):

على أثر صدور قرار التقسيم الذي قضي بتقسيم فلسطين وتدويل القدس كما أسلفنا، وبعـد فـترة انتـداب واحـتلال بريطاني دام ثلاثين عاماً دخلت الأراضي الفلسطينية مرحلة من الصراع الدامي خطط له من وقت طويل لا يزال حتـى أيامنـا الحاضرة.

فالتخطيط الصهيوني والاستعماري ضد العرب والمسلمين عامة وفلسطين والقـدس خاصـة لـيس بجديـد في تاريخنـا، فقد أراد اليهود تحقيق أحلامهم فوجدوا في الدول الاستعمارية خير حليف لتحقيق فكرة وطنهم البديل وسـط العـالم العـربي ليهددوا أمنه ويقوضوا استقراره ويستنزفوا ثرواته باستمرار[5].

(1) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار الصهيوني تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ج/1، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص509.

(2)Bentwich, N. England and Palestine - London 1932 P86.

(3) أنيس الصايغ، الهاشميون وفلسطين، صيدا، د. ن، 1966، ص30.

(4) اقترح فكرة إنشاء الجامعة العبرية عالم الرياضيات هيرمان شبيرا سنة 1882، وفي مؤتمر فينا اليهودي سنة 1913م، تقرر بناء الجامعة، وقد تأسست سنة 1918، ودشنها بلفور سنة 1925م. كلياتها: العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والطب والصيدلة والزراعة والتربية والحقوق والعلوم الاجتماعية ولها فروع في القدس المركز ورحيوت وتل أبيب، انظر: يوسف مروه ونورمان دندن، المؤسسات العلمية والثقافة في إسرائيل، بيروت، مركز الأبحاث، 1967م، ص7-9.

(5) اللجنة الملكية لشؤون القدس، تطور النشاط الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، مرجع سابق، ص9.

أخذت اليهودية العالمية تستعد لذلك، وذلك بوضع المخططات لإنشاء المستعمرات استعداداً لاستقبال المهاجرين الجدد، والتي بدأت أول طلائعها تفد على القدس عام 1895م، عندما وضع موسى منتغيوري حجر الأساس للحي اليهودي الأول في القدس، هذا قد مهد السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية الطريق لبناء عددٍ من المستعمرات.

وفي مؤتمر بال في سويسرا عام 1897م[1]، بدأ التخطيط الجدي فبزعامة هرتزل أقر المؤتمر توحيد الجهود لإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين كمرحلة أولى، ومن حسن طالع اليهودي، أن (كامبل بانرمان) رئيس الوزارة البريطاني عام 1907م[2]، افتتح مؤتمراً من كبار أساتذة الجامعات الأوروبية لبحث واقتراح الوسائل التي تمنع سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، فأوصى المؤتمرون فيما يتعلق بالمنطقة العربية على إبقاء هذه المنطقة متأخرة ومجزأة وذلك بوضع جسم غريب فيه غرب آسيا وشرق أفريقيا وعلى مقربة من قناة السويس[3].

بدأت العمليات الاستيطانية عقب المؤتمر الصهيوني، فأنشأت عدداً من المؤسسات الزراعية لاستثمار فلسطين مثل المصرف اليهودي للمستعمرات، ولجنة الاستعمار عام 1898م،

---

(1) كان الهدف الأول لهذا المؤتمر تبني مسودة تجمع أهداف الصهيونية، عرفت هذه المسودة فيما بعد باسم (برنامج بازل)، وفيما يلي نصها الكامل: (تبذل الصهيونية مجهودها للحصول على وطن مدعوم قانونياً وعلناً للشعب اليهودي في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف يرتئي المؤتمر اتباع الوسائل التالية:

أولاً: تبني مبدأ حث اليهود على إنشاء المستعمرات وخصوصاً المزارعين منهم والمهنيين والتجار.

ثانياً: العمل على جمع وتنظيم جميع اليهود بواسطة إنشاء مؤسسات عامة تتناسب في كل بلد مع القوانين الشرعية فيها.

ثالثاً: العمل على إنعاش وتقوية الشعور القومي اليهودي.

رابعاً: اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الدولة على الإجراءات الضرورية لتحقيق أهداف الصهيونية، انظر: اتحاد الجامعات العربية، القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، ج1، بغداد، جامعة الموصل 1983م، ص226.

(2) لقد صدرت وثيقة عرفت باسم وثيقة بنرمان، جاءت لتؤكد الارتباط المصلحي المشترك بين الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية وجاء في التقرير المقدم إلى رئيس الوزارة البريطانية بنرمان سنة 1907، إن الخطر ضد الاستعمار يكمن في العالم العربي، ذلك الشعب الذي تتوفر فيه وحدة التاريخ والدين واللغة، فضلاً عن ثرواته الطبيعية، ولهذا فهناك خطورة على الاستعمار لو انتقل التعليم والثورة الصناعية لهذه المنطقة، وقد أوصت اللجنة المكلفة بإعداد هذا التقرير بضرورة ما يلي: "إقامة حاجز بشري يفصل بين الجزء الأفريقي والجزء الآسيوي من العالم العربي، وأن يكون الحاجز على مقربة من قناة السويس ويكون صديقاً، للاستعمار وعدواً لسكان المنطقة، وبهذه الوسيلة نعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وبقاء تأخرها وتفككها، انظر: سعود عبد العزيز الدايل، الوضع القانوني للقدس، بحوث دبلوماسية، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، د. ت، ص128-129.

(3) موسى كاظم، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1 - دمشق، د. ت، 1972م، ص47-48.

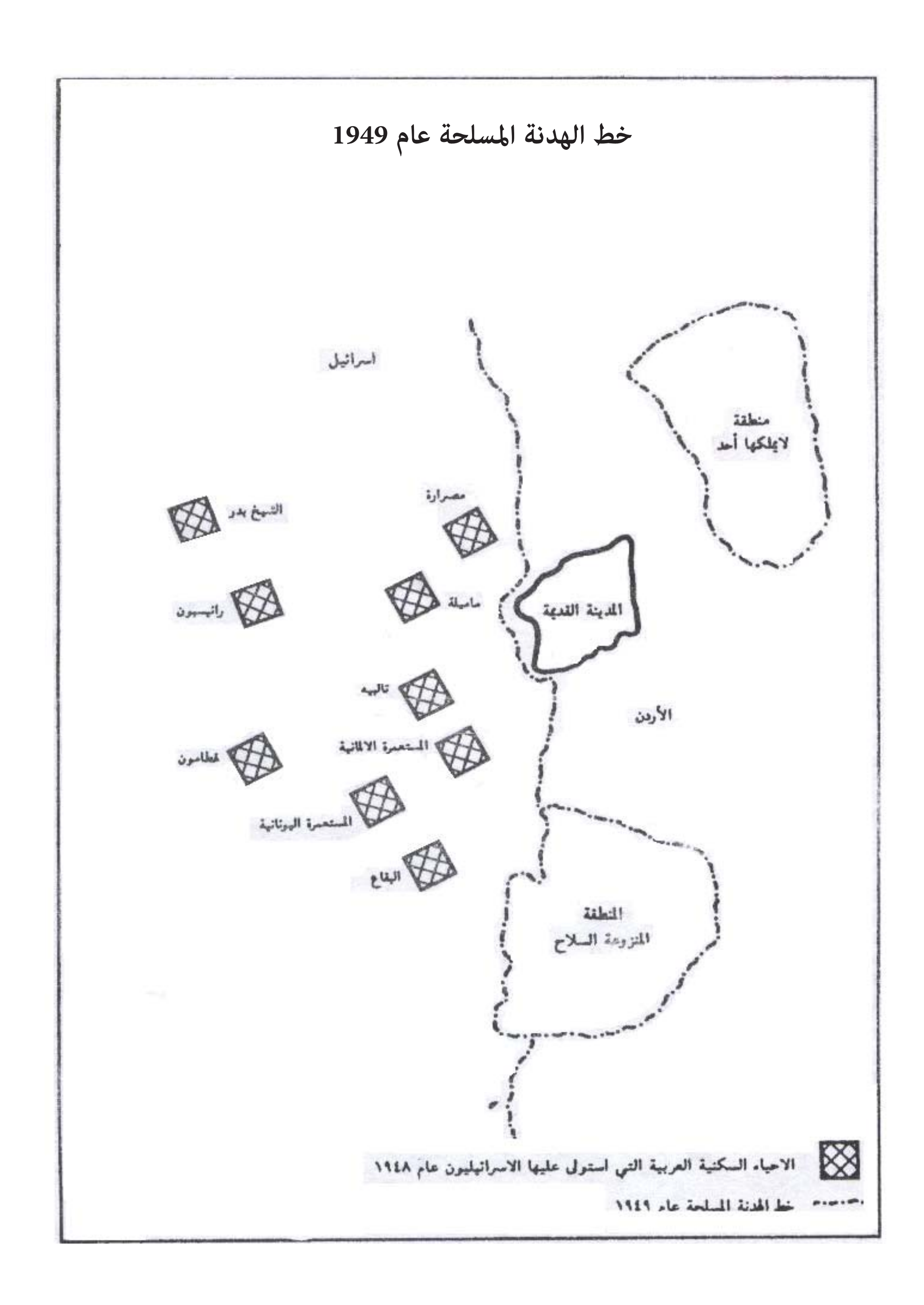
والصندوق القومي اليهودي عام 1901م، وذلك من أجل تسهيل العمل في بناء المستوطنات وتذليل الصعوبات التي قد تعترض المهاجر الجديد، ومضت الفئات الصهيونية قدماً في زرع المستوطنات حتى أصبحت عام 1950م (260) مستوطنة[1]، اتخذت الصهيونية العالمية من بريطانيا وسيلة لتحقيق حلمها الكبير، بعد أن أصبحت حكومة منتدبة، فاستخدمت كل قدراتها في السير حثيثاً نحو تحقق الهدف المنشود، وأخذت القدس تتحول تدريجياً إلى مركز للنشاطات الصهيونية، فأسست العديد من المراكز الصهيونية الحيوية، كان أبرزها مركز الوكالة اليهودية والجامعة العبرية، والكنيست، ومركز اللجنة القومية لليهودي (1920م، وفي عام 1922م، شهدت القدس هجرة محمومة فاقت بقية مناطق فلسطين[2]، بينما أخذ المندوب السامي يطوي أوراقه في 14 أيار عام 1948م، بدأ الجو العام في المنطقة يوحي بميلاد حقيقي لدولة غريبة في هذا الوسط العربي، ففي 15 أيار / مايو عام 1948م، وقف الرئيس الأميركي (ترومان) ليقول أنه على استعداد للاعتراف الفوري بدولة إسرائيل إذا ما تسلم طلباً بذلك. فما كان من ممثل الوكالة اليهودية (الياهو إيلات) إلا أن قدم للرئيس ترومان ذلك الطلب على الفور، فأعلنت دولة إسرائيل وتتابعت دول العالم بالاعتراف به، عندها نشبت الحرب والتي انتهت بهدنة رودس عام 1949 (انظر خريطة رقم 2). مع أطراف القتال: دولة الكيان الصهيوني وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، وبإشراف الأمم المتحدة وبطريقة ثنائية، حيث كانت عندها دولة اليهود تسيطر على ما يقارب 66% من المساحة الكلية للمدينة المقدسة في حين بقي الجزء الآخر بيد القوات الأردنية، وهي البلدة القديمة بما فيها المقدسات الإسلامية، وأما عن بقية الأراضي الفلسطينية فقد خرقت إسرائيل الهدنة عدة مرات وتمكنت من السيطرة على 77% من أراضيها[3].

لم تكتف الصهيونية بما حققته عام 1948م، بل أخذت تتحرش بالدول العربية، وتختلق أسباب القتال، فكانت حرب حزيران في الخامس منه عام 1967م، تمكنت فيها من إحكام قبضتها على الجزء المتبقي من الأرض الفلسطينية بما فيها المدينة المقدسة وأعلنت ضمها بعد إعلان الحرب بثلاثة أسابيع.

---

(1) اللجنة الملكية لشؤون القدس، تطور النشاط الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، مرجع سابق، ص9.
(2) سمير سمعان، (موسوعة ارثيل) الصهيونية، مجلة الأفق العربي، العدد 2، أيار 1983م، ص28-30.
(3) عباس كرد، مرجع سابق، ص239.

خريطة رقم (2)



خط الهدنة المسلحة عام 1949
اسرائيل
منطقة
لايملكها أحد
مصرارة
الشيخ بدر
راتيسبون
ماميلا
المدينة القديمة
تالبيه
الأردن
المستعمرة الالمانية
قطامون
المستعمرة اليونانية
البقاع
المنطقة
المنزوعة السلاح
الاحياء السكنية العربية التي استولى عليها الاسرائيليون عام ١٩٤٨
خط الهدنة المسلحة عام ١٩٤٩

المطلب الرابع – الإدارة الأردنية لمدينة القدس :

إن اهتمام الأردنيين بمدينة القدس قائم منذ أن تزعم الحسين بن علي الحركة العربية[1]. على أثر الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948م، تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على 66.2% من المساحة الكلية لمدينة القدس، وبذلك تحقق نصف الحلم الصهيوني[2].

وفي أواخر سنة 1948م، وأوائل سنة 1949م، بدأ التحرك السياسي الأردني لضم الضفة الغربية والبلدة القديمة من المدينة المقدسة، والتي تحوي كامل المقدسات الإسلامية والمسيحية على السواء. وفي مستهل كانون أول سنة 1948 عقد مؤتمر في أريحا، أسفر هذا المؤتمر عن مقررات منها توحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن وتحت التاج الأردني، رحبت الحكومة الأردنية بهذه المقررات، وقام الملك بتعديل الحكومة الأردنية بإدخال عناصر فلسطينية للوزارة التي كان يرأسها (توفيق أبو الهدى)، فتسلم وزارة الخارجية روحي عبد الهادي، ووزارة المواصلات موسى ناصر، والتجارة والزراعة خلوصي خيري، وراغب النشاشيبي كوزير للاجئين، وأجريت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس أمة موحد يضم ممثلين عن الضفتين في منتصف سنة 1950م، وذلك في نطاق تطبيق مقررات مؤتمر أريحا ووضعها موضع التنفيذ[3].

لقد كانت حالة الجزء الشرقي من القدس، الذي الحق بالأردن، بناء على مقررات أريحا سيئة، فقد كان يشكل جزءاً من مدينة منكوبة متصدعة البنيان مشلولة الموارد المالية، والخدمات العامة باختلافها، وكانت حالة الأماكن المقدسة ليست بالمستوى المطلوب، هذا الأمر تطلب من سلطات الحكم الأردني العمل الجاد والدؤوب على رفع شأن المدينة إلى المستوى اللائق بها، لذا قامت الحكومة بما يلي:

1- على صعيد الإنجازات الدينية للطوائف المسيحية فقد تمت الإصلاحات التالية:

أ- إصلاح كنيسة القيامة (القبر المقدس) نتيجة تصدعها من زلزال عام 1927م، فقد اختلفت الطوائف المسيحية في الاتفاق على إصلاحها، سعي الأردن إلى خلق الثقة بين هذه الطوائف مما أدى إلى إصلاحها في نهاية الأمر.

ب- إكمال بناء الكنيسة الجثمانية، والتي بقيت منذ عام 1924م غير مستكملة البناء، وبفضل العمل الجاد والتعاون المثمر بين الحكومة الأردنية وبلدية القدس العربية تم توسيع الكنيسة وإكمال بنائها[4].

---

(1) قاسم محمد صالح، في رحاب الثورة العربية الكبرى، جـ1، ط1، عمان 1987م، ص140.
(2) غازي ربابعة، مرجع سابق ص36.
(3) خليل البديري، ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية ومنها - القدس: منشورات صلاح الدين 1982م، ص128-129.
(4) رائف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1981، مرجع سابق، ص30-38.

2- على صعيد الإنجازات الدينية الإسلامية:

بدأ الإعمار الأردني الأول لمدينة القـدس ومقدسـاتها عـام 1956، وقـد اشـتمل الأعـمار عـلى اسـتبدال قبـة الصـخرة المشرفة التي كانت من الرصاص بقبة من الألومنيوم المذهب، كما شمل ذلك الإعمار مبني المسجد الأقصىـ حيـث تـم إزالـة التصفيح الرصاصي التالف، وتركيب تصفيح من الألومنيوم الفضي، وتم تغيير عدد كبير من الركائز الداخلية إلى أعمدة رخامية ذات قطعة واحدة استحضرت من إيطاليا خصيصاً لهذا الإعمار، مع القواعد والتيجان الرخامية المنقوشة بالزخرفـة الإسـلامية، اما السقوف الداخلية الخشبية في المسجد الأقصى فقد كان لها نصيب وافر في ذلك الإعمار[1].

قام السلطات الأردنية بعد الحريق الذي أصاب الأقصى في 21 آب/أغسطس 1969م، من خلال لجنة إعمار المسـجد الأقصى بإزالة آثار الحريق، وترميم المسجد الذي اشتمل على إعادة إنشـاء الجـزء المهـدوم مـن الأقصىـ المبـارك، وشـمل ذلـك القواعد الأرضية المسلحة والبلاط الحجري فوقها والجدران والأعمدة المسلحة والأقواس من الحجر الأبيض والأحمر والجـدران العلوية الحاملة للسقف، وكذلك السقف المسلح، وإعادة إنشاء مسجد عمر الواقع في الزاوية الجنوبية الشرقية مـن المسـجد الأقصى، ومحراب زكريا ومقام الأربعين المجاورين له، مع الإبقاء على الشكل الأثري القديم لكـل مـن هـذه المعـالم، وأعيـدت القبة الخشبية إلى الحالة التي كانت عليها قبل الحريق، ورمم مطلـع سـورة الإسراء بطـول ثلاثـة وعشر ـين مـتراً فـوق الحـرم بالاتجاه الشرقي باستعمال الفسيفساء، لذا لم يبق من أعمال إعمار المسجد إلا المنبر، وقد تـم وضـع المخططـات لـذلك، وتـم ترميم قبة الصخرة المشرفة، وقبة السلسلة وسوق القطانين والمتحـف الإسـلامي وسـبيل قايتبـاين، وبلغـت قيمـة الترمـيمات والتصليحات (2.5) مليون دينار أردني[2].

3- على الصعيد الخدمات العامة:

أوجدت الحكومة الأردنية شركة محلية لتوليد الكهرباء وتوزيعها، وقد أنشأتها بالتعاون مع بلدية القدس وبلـديات المدن العربية المجاورة، وشجعت الأهـالي عـلى شراء امتيـاز الشركة الإنجليزيـة التـي كانـت قائمـة، وفي فـترة زمنيـة قياسـية، استطاعت الشركة تغطية احتياجات تسع مدن وثلاثين قرية بالكهرباء، وبنت محطة توليد جديدة.

وعملت الحكومة على إصلاح مصادر المياه القديمة، وإيجاد مصادر جديدة، وذلك لتفي بحاجات السكان والحجـاج المسيحيين والزوار المسلمين، وعملت الحكومة مع بلدية المدينة على

---

(1) روحي الخطيب، القدس في مقال لتيدي كوليك والرد عليه، مجلة القدس، العدد 28، تموز 1987، ص54.
(2) المرجع السابق، ص38-48.

توفير الخزانات، وتجديد الشبكات الناقلة للمياه، وذلك في إطار تحديث خدمات المدينة المقدسة[1].

وبالنسبة لمجال النقل فقد تم إنشاء مطار القدس، وذلك لخدمة السياحة في الأردن، والعمل على ربط القدس بالعالم الخارجي بالاتصالات، وبنت الفنادق وأوجدت وكالات للسفر، ومدت شبكة نقل داخلية من السيارات والباصات، ومهدت الطرق الموصلة للأماكن المقدسة، وحسنت إجراءات التعامل مع بنوك المدينة والزوار، وعملت على فتح فروع بنكية أخرى حتى وصلت إلى ثمانية بنوك، بعد أن كانت مقتصرة على بنكين هما: العربي والعثماني[2].

وأما في مجال التعليم والصحة، فقد عملت الحكومة على الاهتمام بالتعليم، ففتحت المدارس التي أغلقت نتيجة حرب عام 1948، وقامت ببناء مدارس أخرى حتى وصلت عام 1966م اثنتين وأربعين مدرسة شملت مدارس الجنسين، كما تم افتتاح رياض الأطفال وذلك لتهيئتهم قبل التعليم الإلزامي، وفي مجال الصحة تم بناء سبعة مستشفيات حتى عام 1966م، تحتوي على (641) سريراً، وارتفع عدد العيادات إلى (12) عيادة، والصيدليات إلى (13) صيدلية، وارتفعت عام 1967 إلى أكثر من (10) مستشفيات وأكثر من (15) عيادة و (20) صيدلية[3].

وعملت الحكومة الأردنية بالتعاون مع بلدية القدس، على إعادة العمل بمسلخ البلدية، مع إجراء بعض التوسيعات والترميمات فيه، وأولت صيانة الطرق خارج السور وداخله اهتماماً واسعاً، مع العمل على إضاءة معظم شوارع المدينة بالكهرباء، وحرصت على إيجاد الحدائق العامة والمتنزهات لأجل الارتقاء بالميدنة إلى مصاف المدن الكبرى[4].

لقد كانت القدس موضع اهتمام الحكومة الأردنية منذ اليوم الذي أصبحت فيه جزءاً من المملكة، تجلى ذلك بإعلانها العاصمة الروحية للأردن وإحاطتها بأعلى مظاهر الإجلال الذي يتناسب مع مكانتها وقدسيتها.

من هذا العرض التاريخي، الذي تحرينا فيه الحقيقة التاريخية المستمدة من المراجع التاريخية، وآراء المؤرخين الثقات من غير العرب، قد تبين لنا ما يلي:

1) أن الكنعانيين قد حطوا رحالهم في فلسطين قبل مجيء اليهود بألف وخمسمائة عام، والنصوص التاريخية والمؤرخون يشيرون إلى أن (اليبوسيين) هم بناة المدينة المقدسة على

---

(1) روحي الخطيب، القدس في مقال لتيدي كوليك والرد عليه، مرجع سابق، ص55.
(2) المرجع السابق، ص55.
(3) المرجع السابق، 56
(4) المرجع السابق، ص56.

(تل الظهور)، وهؤلاء من القبائل الكنعانية ذات الأصل العربي التي هاجرت من الجزيرة العربية، ولم يشر أي نص من النصوص التاريخية على أن اليهود سكنوا المنطقة قبل الكنعانيين أو حتى شاركوا في بناء المدينة المقدسة.

2) لقد دخل اليهود بقيادة يوشع بن نون فلسطين، ولكنهم لم يتمكنوا من بسط سيطرتهم على كامل فلسطين، واتصف حكمهم بالاضطراب على الرغم من امتداده فترة طويلة: (1049-586) ق. م، وبالنسبة لمدينة القدس لم تكن سيطرتهم الفعلية على المدينة تامة إلا خلال عهد داود وسليمان عليهما السلام، وهذه الفترات الزمنية المشار إليها فترة قصيرة من الزمن لا تكسبهم حقاً تاريخياً فيها، وهذا الحق سقط بالتقادم، وتبقى مطالبتهم بالقدس تفتقر إلى سند تاريخي، هناك من بين اليهود من يعترف ببطلان حقوقهم هذه، فقد اعترف المؤتمر اليهودي العام الذي عقد في باريس عام (1807م)، بأنه ليس لليهود أدنى حق في المطالبة بفلسطين، ويشمل ذلك بطبيعة الحال مدينة القدس[1].

3) تقر الكتب المقدسة اليهودية بأن اليهود غرباء عن القدس حيث نجد في أسفارهم التوراتية (سفر القضاة الإصحاح التاسع عشر) ما يدل على أن ادعاءاتهم باطلة بشأن حقوقهم في المدينة. أضف إلى أن اعترافات الأساتذة المنصفين والمتخصصين بالدراسات العبرية يؤكدون غربة اليهود عن فلسطين.

4) إن الانتداب البريطاني على فلسطين بما فيها القدس، كان بمثابة العامل الأساسي في نقل القدس من الحكم الإسلامي إلى الحكم اليهودي، فبريطانيا عملت كل ما في وسعها لتسليم المدينة، وأحكام قبضة اليهود عليها، قبل إنهاء فترة الانتداب، فهي والحالة هذه شريكة على حلبة الصراع العربي - الصهيوني، وكل نظرة لبريطانيا تخالف هذا المفهوم خاطئة.

5) إن اهتمام الأردن بمدينة القدس كان اهتماماً ملحوظاً، فقد بذلت الحكومات الأردنية جهوداً مضنية لإعادة إعمار المدينة التي هدمتها الحرب، والوصول بها إلى المستوى الذي يتناسب ومكانتها الروحية، إن القدس اليوم تمر في مرحلة تهويدية خالصة، وبتغيير مستمر وذلك بهدف القضاء على طابعها الإسلامي، واستبداله بطابع يهودي يتلائم مع مخططاتهم الهادفة لجعل المدينة عاصمتهم للأبد، ابتدأ هذا المخطط منذ حرب يونية/حزيران 1967م، ولم ينته بعد.

لذا فإن تاريخ القدس هو تاريخ فلسطين، وأن الحديث عن مدينة القدس لا يمكن فصله مطلقاً عن قضية فلسطين، وقضية فلسطين تشمل قضية القدس، والحقيقة الظاهرة للعيان، أن مكانة القدس مميزة من الناحية التاريخية والدينية والسياسية، فمن هذا المنطلق نفسه يمكن رؤية

---

(1) محمد طلعت الغنيمي، دعوى الصهيونية في حكم القانون الدولي ط1، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، 1970، ص31.

مـدى الانتهاكـات الصـهيونية لهـذه المدينـة المقدسـة مـن تزييـف لتاريخهـا، ومحاولـة المسـاس بمكانتهـا الدينيـة والروحيـة ومقدساتها ومظاهرها، وهذه الدراسة التاريخية لتاريخ بيت المقدس بكل أبعادها، ما هي إلا صورة مصغرة للقضـية الكبرى ألا وهي قضية فلسطين.

وفيما نحن بصدده سنلخص تاريخ بيت المقدس بالأحداث الهامة التي تغشت المدينة المقدسة فيما يلي:

التسلسل	الحـــــــــــــــــــــدث	التاريخ
1.	بني اليبوسيون مدينة القدس وهم من العرب الكنعانيين	قبل (5) آلاف سنة ق. م
2.	اتخذ اليبوسيون من بيوت الشعر والكهوف مأوى لهم على أرض القدس	4000 ق. م
3.	قام اليبوسيون ببناء الحصون والقلاع على أرض القدس الحالية	3000 ق. م
4.	مر نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام من القدس	1900 ق. م
5.	استولى نبي الله داود عليه الصلاة والسلام على القدس	1000 ق. م
6.	استولى نبوخذ نصر على القدس وسبى اليهود	586 ق. م
7.	استولى قورش الفارسي على المدينة المقدسة	538 ق. م
8.	سمح قورش لليهود بالعودة لفلسطين بما فيها القدس	516 ق. م
9.	استولى اليونانيون الإسكندر المقدوني على القدس	332 ق. م
10.	استولى الرومان بقيادة بومبي على القدس	63 ق. ن
11.	أحبط الرومان ثورة اليهود ودمروا مالهم في القدس	70 م
12.	حول الرومان القدس إلى مستعمرة رومانية خالصة	(117-138) م
13.	صبغ القائد قسطنطين الروماني المدينة بصيغة نصرانية خالصة	(306-337) م
14.	هزم الفرس الروم واستولوا على المدينة المقدسة	614م
15.	هزم الروم الفرس وأعادوا المدينة المقدسة لحضيرتهم	628م
16.	تسلم أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه خليفة رسولصلى الله عليه وسلم الثاني مفاتيح القدس في صفرونيوس	638م
17.	زار الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان مدينة القدس	663م
18.	باشر عبد الملك بن مروان ببناء الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى بالقدس	685م
19.	حدث زلزال صدع وهدم جوانب متفرقة من جوانب المسجد الأقصى	784م

التسلسل	الحـــــــــــــــــــــــــــدث	التاريخ
.20	نادى (إيران الثاني) رئيس مجمع (كليرمنت) بالاستيلاء على القدس ورفع الصليب شعاراً لتلك الحرب.	1095م
.21	استولى الصليبيون على القدس	1099م
.22	أعاد القائد المظفر صلاح الدين الأيوبي القدس	1187م
.23	دخل الصليبيون القدس مرة أخرى	1228م
.24	أجبر الصليبيون على الخروج من القدس	1224م
.25	ازدهرت المدينة المقدسة في عهد المماليك ومن كل الجوانب	(1517-1250)
.26	استولى العثمانيون على المدينة المقدسة	1516م
.27	غدت المدينة المقدسة ورشة عمل في عهد العثمانيين لما أحدثوه من عمل في أفئايها	(1566-1520)
.28	أُديرت القدس من قبل أسرة محمد علي الكبير في مصر	(1840-1831)
.29	شرعت الإرساليات الأجنبية ببناء المعالم المسيحية في القدس	1858م
.30	أسس أول مجلس بلدي وفق المفهوم العصري بالقدس	1863م
.31	أعلن العثمانيون أن القدس متصرفية تتبع رأساً لوزارة الداخلية العثمانية	1874م
.32	دخل الجنرال الليبي الإنجليزي القدس وأعلن انتهاء الحروب الصليبية (يعني حققت أهدافها التي قامت من أجلها والممثلة بالاستيلاء على القبر المقدس في القدس)	1917م
.33	شهدت القدس هجرة يهودية محمومة بمساعدة بريطانياً	1922م
.34	اندلعت ثورة البراق	1929م
.35	اغتصب اليهود بعض من أجزاء القدس وأعلنوا قيام دولتهم واعتبروا القدس عاصمة لها	1948م
.36	ضمت القدس مع باقي ما تبقى من فلسطين إلى الأردن	1950
.37	شهدت القدس والأراضي الفلسطينية التي ضمت للأردن اهتماماً كبيراً حتى استولى على كل أرض فلسطين اليهود عام 1967.	(1967-1950)
.38	دخل القدس كاملة تحت مظلة الاحتلال اليهودي بعد حرب عام 1967	1967 - ولغاية الآن
.39	حريق المسجد الأقصى على يد اليهودي (روهان)	1969
.40	إعلان اليهود رسمياً القدس عاصمة لهم	1980
.41	انتفاضة القدس بعد زيارة شارون للحرم القدس	2000

التحولات في البعد الديني لمدينة القدس

القدس هي المدينة المحببة إلى النفوس المؤمنة، تعيش في القلوب، وتحيا في الضمائر منذ أن نشأت على يد اليبوسيين العرب. وحتى يومنا هذا، وفي المستقبل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وهي المدينة التي دعاها بناتها العرب الأوائل بـ (إيلياء) أي بيت الله، وعرفت بـ (أورسالم) مدينة السلام، وهي إلى جانب ذلك مدينة العبادة عند جميع البشر اتباع الشرائع السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية[1]، والإسلامية.

بالماضي كانت وما تزال مهوى الأفئدة، ومحط أنظار البشر، كل البشر سمعوا بها وتحدثوا عنها، مما جعل التاريخ يتقزم أمام عظمتها التي لم يشهد مثل ما شهده من صراع عليها، وتنافس للظفر بها، حتى أن بعض اتباع الشرائع كاليهود قاموا من أجل الظفر بها بتقديم مفاهيم ذات صبغة دينية لا أساس لها إلا الأوهام، وكتبوا كتباً قائمة على الافتراضات الخاطئة، واعتمدوا على نصوص تاريخية لا دلالة لها إلا التعبير عن آمال اليهود المرسومة في مخيالتهم، لا نجد لها في حيز الواقع وذاكرته مكان، والبعض الآخر لا تُجد مكاناً على أرض القدس إلا بالدلالة على علاقة بمعتقدهم، على خلاف ما يمكن أن ينسج من أقاويل تخالف الواقع يحاول أصحابها عبثاً تزوير وقائع التاريخ والمعتقدات الدينية بالإكراه.

وللتعرف على طبيعة الصراع من أجل المدينة المقدسة، ينبغي لنا أن لا نغفل مكانتها الدينية عند الشعوب والأمم، مما أوجد لدولهم مواقف سياسية وآراء من الصراع من أجلها، بعضها ملتزم بالحق والعدل، والبعض الآخر ليس له مثل هذا الالتزام، وللوقوف على حقيقة هذه

(1) إن هناك تقارباً كبيراً بين الفهمين الديني اليهودي والمسيحي والمتعلق بالمدينة المقدسة، إلى حد ذهاب بعض الطوائف المسيحية ونخص البروتستنتية منها، بتبني المواقف اليهودية أكثر من اليهود أنفسهم، والسبب في ذلك، لأنه كُتب الكثير في تاريخ اليهود، واختص العديد من المفكرين والمؤرخين في الأبحاث الدائرة في فلك اليهود دينهم وتاريخهم، حتى لتأخذنا الدهشة من الآلاف المؤلفة من الكتب والأبحاث والمعاجم التي تبحث في تاريخ اليهود وكتبهم المقدسة، واعتبرت بعض هذه الكتب في المناهج المقررة في المدارس والجامعات، فيتخرج المتعلم والباحث، وقد انطبع في ذهنه بأن اليهود هم دعاة عقيدة التوحيد في العالم، وهم بناة الحضارة الإنسانية، انظر: جورجي كنعان، مرجع سابق، ص12-13.

المواقف، علينا أن ندرك أن دراسة أية قضية سياسية، تتطلـب الإدراك الـواعي لأبعـاد القضـية نفسـها، وهـذا يتطلـب إدراك الجذور التي من شأنها فهم قضية القدس، وسنتناول البعد الديني في الصراع من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: القدس في التصور الديني اليهودي.
- المبحث الثاني: القدس في التصور الديني المسيحي.
- المبحث الثالث: القدس في التصور الديني الإسلامي.

المبحث الأول:

القدس في التصور الديني اليهودي[1]

قال الرب لا برام: "لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"[2].

العهد القديم

التوراة[3] أو العهد القديم أهم مرتكزات الفكر العقدي اليهودي منذ القدم، وفي العقيدة اليهودية ليس التوراة هو الكتاب المقدس الوحيد والمعتمد لديهم، بل هناك كتب أخرى تلتزم اليهودية التزاماً عظيماً بتقديسها، وبمستوى تقديسهم للتوراة وهي التلمود[4] وبروتوكالات صهيون[5].

(1) الديانة اليهودية: هي تصور عقائدي جوهره أن (يهوه) هو مصدر توراة موسى وليس الله، وهو على خلاف ما جاء به سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام من ربه، فموسى جاء بديانة التوحيد الخالص لله عز وجل، ولكن اليهود بدلوا وغيروا، على وجه العموم فإن أهم ما جاء بهذه الديانة الوصايا العشر التالية: أنا الرب إلهك، لا يكن لك آلهة أخرى أمامي - لا تصنع لك تمثالاً منحوتاً، لا تسجد لهن ولا تعبدهن - لا تنطق باسم الرب إلهك باطلاً لان الرب لا يبرئ (هذا جانب التوحيد). اذكر يوم السبت لتقدسه- أكرم أباك وأمك (هذا جانب العبادة) - لا تقتل - لا تزن لا تسرق - ولا تشهد على قريبك شهادة زور - لا تشته بيت قريبك (هذا جانب الشريعة في الديانة اليهودية)، إبراهيم خليل أحمد، إسرائيل فتنة الأجيال العصور القديمة، د. م. ن: مكتبة الوعي العري، 1969م، ص145-146.

(2) سفر التكوين الإصحاح 15 (18-19).

(3) التوراة تعني الشريعة وهي الأسفار الخمسة الأولى: (التكوين، الخروج، اللاويين، العدد، التثنية)، وكل سفر من الأسفار له مضمونه الخاص - المختلف، انظر: علي عبد الواحد وافي، اليهودية واليهود: بحث في ديانة وتاريخهم ونظامهم الاجتماعي والاقتصادي، د. م: مكتبة غريب، د. ت، ص10-11.

(4) التلمود: معناه كتاب تعليم ديانة اليهود، فهو بالنسبة للتوراة عندهم أشبه بالسنة النبوية للقرآن عند المسلمين ورغم التشبيه البون بينهما واسع، كتب التلمود في الأصل لذم المسيح وأمه وتلاميذه، والتهجم على المسيحية وإفسادها بكلام بذيء والتوراة وردت بالقرآن الكريم بخلاف التلمود. أقسامه الرئيسة والتي يطلق على كل واحد منها اسم "السدر" أو "الصدر" وهي ستة سدور: زراعيم "البذور"، موعيد "الأعياد و "المواسم"، ناشيم "النساء"، نازكين "الأضرار" قد أشيم "المقدسات" طهورت "التطهيرات" - للمزيد انظر - داود عبد العفو سنقرط، جذور الفكر اليهودي، عمان: دار الفرقان، د. ت، ص88-90، انظر أيضاً: محمد كمال الخالدي، مرجع سابق، ص125.

(5) البروتوكولات تعني محاضر الجلسات ،ويسميها البعض باسم القرارات السرية، في بدايتها لا يعرف محتواها إلا الخاصة من اليهود، والقائمين، على تنفيذها، عددها أربعة وعشرون بروتوكولاً، هدفها إقامة وحدة عالمية تخضع لسلطان اليهود وتديرها حكومة يهودية وتقسم إلى قسمين:
القسم الأول: وهي العشرة الأولى، وتبحث في موقف اليهود من العالم قبل تحقيق الحكومة اليهودية.
القسم الثاني: البروتوكولات الأربعة عشر الأخرى، وتبحث عن موقف اليهود من العالم بعد تحقيق هدفهم. - للمزيد انظر - أحمد شلبي، اليهودية، مرجع سابق، ص280-283، انظر أيضاً: محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي: بروتوكولات حكماء صهيون، ط5، ترجمة عباس محمود العقاد، كبرى القية، د. ن، د. ت، ص90-187.

إن تأثر اليهود بتوراتهم عظيم نابع من نظرتهم العقدية، على أنـه الأسـاس والمعتمـد في تربيـة أجيـالهم، فالشـعب اليهودي يؤمن بنصوصه ويجعلها معيار سلوكه في يقظته ونومه، لأن الدين بالنسبة لـه هـو المنقـذ وسـبيل التجمـع للعـودة، فمن حكمهم المأثورة التي تبين مدى أهمية التوراة: (إن دراسة التوراة أجل قدراً من بنـاء الهيكـل)[1]، والسـبب لأن نصـوص التوراة هي التي عرفت بالهيكل ومدى أهميته بالنسبة لليهود[2]:

ونحن في هذا المبحث سنحاول معتمدين على النصوص التوراتية التي ينطلق منها اليهود التدليل عـلى أهميـة أرض كنعان عامة، والقدس خاصة، وصلتها بفكرهم العقائدي، وسنبين ذلك في ثلاثة مطالب:

- ❐ المطلب الأول: الأرض في وعود إله اليهود لأنبيائهم.
- ❐ المطلب الثاني: قدسية المدينة في الفكر الديني اليهودي.
- ❐ المطلب الثالث: القدس في كتاب اليهود (التوراة).

---

(1) عبده الراجحي، الشخصية الإسرائيلية، الإسكندرية، دار المعارف 1968، ص20.

(2) الهيكل: مكان للعبادة في الفهم العقائدي اليهودي، ورد باسم الهيكل أحياناً والبيت أحياناً أخرى في التوراة المحرفة لدى اليهود، ففها جاء: "بأن داود كان يريد أن يبني هيكلاً للرب في أورشليم، ولكن النبي (ناتان) أبلغه من لدن الرب، بأن يترك هذا المشروع لابنه سـليمان" (صـموئيل الثاني:7) لماذا؟ تتابع التوراة القول: "لأنك سفكت دماً كثيراً، وقمت بحروب كبيرة، فلن تبني بيتـاً لاسـمى... وهـا هـو ابـن يولـد لـك رجـل سلم... إذ سيكون اسمه سليمان... وهو يبني لاسمي بيتاً" (أخبار الأيام الأول: 22)، وأما مكان البناء فقد حدد على الهضبة المسـطحة عـلى جبل موريا، وكان تعيين المكان قد جاء بناءً على عنعنات شفوية لا يعتد بها، للمزيد انظر: محمد السيد علي بلاسي، هيكل سليمان والهيكل المزعوم، مجلة هدي الإسلام، عمان، العدد (8)، 1999م، ص79.

المطلب الأول: الأرض في وعود إله اليهود لأنبيائهم[1]

أ- الأرض في وعود الرب لإبراهيم:

لقد هجر إبراهيم عليه السلام أرض آبائه وأجداده في العراق، وتوجه إلى فلسطين داعياً لله مبلغاً لعقيدة التوحيد، إلا أن اليهود منحوه من الرب وعوداً كثيرة. نورد بعضاً منها ونبدأ بأول وعد قطعه آله اليهود[2]، بإعطاء أرض كنعان لإبراهيم[3] وذريته، كان قرب شكيم (نابلس): (وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الرب لإبرام وقال لنسلك أعطي هذه الأرض[4]، وأكد الرب هذا الوعد مرة أخرى، وقال الرب: (لإبرام بعد اعتزال لوط عنه، ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً؛ لان جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك للأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض)[5].

---

(1) أن لليهود مواقف عجيبة من رسل الله وأنبيائهم، فلا يكاد يفلت نبي من افتراء وبهتان منهم:

- فهذا نوح عليه السلام يصورونه سكيراً عربيداً، يتعرى داخل خبائه، حتى يرى عورته أصغر أبنائه ليسخر منه مع إخوانه... الخ.
- وهذا لوط النبي الكريم عليه السلام يزني بابنتيه وتحملان منه سفاحاً.
- وهذا إبراهيم عليه السلام يصورونه رجلاً مادياً وشرهاً لا هم له إلا جمع المال حتى أنه يتاجر بزوجاته الحسان عند الملوك.
- يعقوب عليه السلام يصورونه سارق نبوة من أخيه، ومستحلاً استغفال أبيه.
- داود عليه السلام يرمونه بالزنى مع امرأة واحدة من جنوده المجاهدين في سبيل الله، ويصورون كيف حاول داود استغفال الجندي، وعندما عرف الجندي الأمر، قام فقتله، ثم يعاقب الله داود فيسلط عليه ابنه (ابشالوم) فينزع منه ملكه، ويزني بسراري أبيه أمام جميع إسرائيل، وقبل هذا (ابشالوم) قد قتل أخاه (امنون بن داود)، لأنه زنى (بثامار) شقيقة (ابشالوم).
- سليمان عليه السلام وهو بزعمهم وبهتانهم ابن امرأة زانية التي زنى بها داود، وقتل زوجها، ثم تزوجها من بعده. وهو الذي أمالت نساؤه الأجنبيات "قلبه وراء آلهة أخرى"، وهو صاحب "نشيد الأنشاد" ذلك الغزل الداعر الماجن الرخيص الذي ينسبونه إلى النبي الطاهر الكريم، ويتعبدون بتلاوته على أنه وحي مقدس من عند الله.
- هارون عله السلام صوروه أنه صانع للعجل الذي له خوار وأمرهم بعبادته.
- يوسف وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم، على هذا النمط من الإفك والكذب والبهتان والعدوان والكفر.
- افتراءاتهم الآثمة على وحي لله تعالى عما يقولون علواً كبيراً (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) (البقرة:79) .
- انظر السموأل بن يحيى المغربي، أفحام اليهود: وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي محمد عليه الصلاة والسلام، تقديم وتحقيق وتعليق محمد عبد الله الشرقاوي، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1407، ص149-150.

(2) إله اليهود: عمد اليهود إلى آلهة كنعان واتخذوا منه إلهاً لهم وأطلقوا عليه (يهوه)، واعتبروه الذي أوحى لموسى التوراة من الله، وهو إله آبائهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب، انظر: المرجع السابق، ص51.

(3) هو إبراهيم بن تارح ابن تارح بن سروج بن فالج بن عابر بن شالح بن ارفكشاد بن سام نشأ في (أور) الكلدانية، أهله وثنيون، تلقى وحياً من الله فسفه آلهتهم فسبب له الاضطهاد، فرحل واستقر به المطاف في أرض كنعان ويعتبره اليهود الأب الأول لهم. - انظر: زكي شنوده، اليهود: نشأتهم وعقيدتهم ومجتمعهم من واقع نصوص التوراة كتابهم المقدس، ط1، القاهرة، النهضة المصرية 1974م، ص3-4.

(4) سفر التكوين الإصحاح 12: (7-8).

(5) سفر التكوين الإصحاح 13: (14-16).

أدى الجدب بأرض كنعان إلى ارتحال إبراهيم إلى جبل شرق بيت إيل، وارتحل ارتحالاً متوالياً باتجاه الجنوب نحو مصر ليغترب: (وحدث جوع في الأرض فانحدر إبرام إلى مصر ليغترب هناك)[1]، ولكن إقامته لم تدم طويلاً، وعاد للمنطقة التي ارتحل منها، فوعده الرب عندها والذي يعتبر بحق من أخطر النصوص التي يقدسها اليهود: (لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات)[2].

وكذلك بين الأمم التي تنتزع الأرض الموعودة منهم. (القينين، والقنزيين، والقدمونيين، والحثيين، والفرزيين، والرفائيين، والأموريين، والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين)[3]. فحدود الأرض الموعودة حسب التصور العقدي اليهودي تمتد من نهر مصر[4] غرباً إلى فرات العراق شرقاً. وقد عاد الرب ووعد إبراهيم: (ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً وأكون الههم)[5].

والملاحظ من الوعد الأول أن الرب الذي قال لإبراهيم: (لنسلك أعطي هذه الأرض) لم يحدد اليهود بأم أعينهم بل النص صريح واضح بحيث يشمل اليهود والمسيحيين والمسلمين من نسل إبراهيم[6]، وها هو القرآن الكريم يرد عليهم بقوله تعالى: (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (آل عمران:67).

والوعد الثاني الذي وعد به إبراهيم بعد اعتزال لوط، والذي بدأه بقوله: (ارفع عينيك... واجعل نسلك كتراب الأرض)، فالملاحظ من الوعد أن إبراهيم لا يستطيع أن يرى من جهاته الأربع سوى عشرات الكيلو مترات وهذه لا تتسع لنسل كتراب الأرض، وكذلك تنحسر رقعة الأرض الموعودة من أرض فلسطين كاملة إلى الرقعة التي يغطيها نظر إبراهيم.

أما الوعد الثالث والذي يعتبر من أخطر النصوص المقدسة عندهم، والمتضمن حدود الأرض الموعودة بين نهر مصر ونهر الفرات، والأمم التي تنتزع الأرض منها، فهذا كان بحد

---

(1) سفر التكوين الإصحاح 12: (10-11).
(2) سفر التكوين الإصحاح 15: (18-19).
(3) سفر التكوين الإصحاح 15: (19-20).
(4) المقصود بنهر مصر نهر العريش (غرب غزة) لا نهر النيل، فقد شاع خطأ أن نهر مصر الذي ورد في الكتاب اليهود المقدس هو نهر النيل، انظر: جورج بوست، قاموس الكتاب المقدس، ج2، بيروت: د. دن. 1894، ص171.
(5) سفر التكوين الإصحاح 17: (8-9).
(6) أولاد إبراهيم هم: من هاجر القبطية المصرية إسماعيل، من سارة إسحاق، من قنطورا بنت يقطن الكنعانية مدين، زمران، سرج، يقشان، نشق ولم يسم السادس، ومن حجون بنت أمين هم: كيسان، سورج، أميم، لوطان، ونافس، انظر: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي البداية والنهاية، المجلد الأول، ط1، حققه أحمد أبو ملحم ورفقاه، بيروت، دار الكتب العلمية، 1985م، ص164.

ذاته ليدرك اليهود أنفسهم أن البلاد التي اشتمل عليها الوعد مغتصبة من أمم غيرهم، وهذا من شأنه إلحاق الظلم والجور بأهلها.

الوعد الرابع تم بعد عودة إبراهيم من غربته في مصر، وحينما عقد إبراهيم عهداً مع الرب بإختتانه، وعدت له جميع أرض كنعان ملكاً أبدياً وعلينا أن ندرك أن إسماعيل هو الذي ختن، بينما إسحق لم يولد بعد. فالوعد والحالة هذه لنسل إسماعيل لا لنسل إسحاق من إبراهيم، فيشرك معهم بهذا الوعد العرب على اختلاف مذاهبهم، فأرض كنعان للجميع ومن جاء من صلب إبراهيم ومن بعد إسماعيل، فلا تصيب لهم في الأرض الموعودة لأنهم من نسل إسحاق ابن إبراهيم.

ب- الأرض في وعد الرب لإسحاق ويعقوب وموسى:

لقد استمرت وعود إله اليهود بعد إبراهيم، فقد انهالت على ابنة إسحاق وظهر له الرب وقال: (لا تنزل إلى مصر، اسكن في الأرض التي أقول لك، تغرب في هذه الأرض، فأكون معك وأباركك، لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه الأرض، وأوفي بالقسم الذي أقسمت لإبراهيم أبيك، وأكثر نسلك كنجوم السماء، وأعطي نسلك جميع هذه البلاد، وتتبارك في نسلك جميع أمم الأرض)[1].

الأرض التي وردت في هذا الوعد غير معروفة، هل هي نفس الأرض التي وعد بها أباه إبراهيم؟، أم أرض جديدة؟، وكذلك نرى في وعد الرب لإبراهيم أن يجعل نسله كتراب الأرض، وفي وعده لإسحاق أن يكثر نسله كنجوم السماء، وهل يتساوى تراب الأرض ونجوم السماء عدداً؟، وكذلك ذكر بوعده السالف أن أمم الأرض تتبارك في نسله لإسحاق، وأي مباركة تكون وهو الذي سيقيم مملكته على أرضهم بعد دحرهم عنها وإلحاق الضيم والظلم فيهم؟.

بعد إسحاق جاء ابنه يعقوب، فتوالت وعود الرب: (أنا الرب إله إبراهيم أبيك، وإله إسحاق، الأرض التي أنت مضطجع عليها أعطيها لك ولنسلك، ويكون نسلك كتراب الأرض وتمتد غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً)[2] وتابع قوله: (اسمك يعقوب. لا يدعى اسمك فيما بعد يعقوب بل يكون اسمك إسرائيل، والأرض التي أعطيت إبراهيم وإسحاق لك أعطيها ولنسلك من بعدك أعطي الأرض)[3].

---

(1) سفر التكوين الإصحاح 26: (2-4).
(2) سفر التكوين الإصحاح 28: (13-14).
(3) سفر التكوين الإصحاح 35: (10-12).

فوعد الرب ليعقوب[1] فيه حدود الأرض الموعودة مفتوحة على خلاف ما سبق.

فقد اكتفى الرب بوعده إلى الإشارة لتلك الأرض بامتدادها: (غرباً وشرقاً وشمالاً وجنوباً)، وهذا يثير عدداً من الأسئلة تكاد الإجابة عليها مستحيلة منها:

- امتداد الأرض الموعودة إلى الجهات الأربع تعني الكرة الأرضية، لماذا لم يكن الوعد بالأصل لنسلك الكرة الأرضية؟
- لطالما الرب سيكثر نسله ليكون كتراب الأرض، عندها يملأ هذا النسل الكرة الأرضية، لذا نقول أين ستعيش باقي الأمم من غير نسله؟، وهل يقصد الرب أن نسله الأرض جميعاً؟
- إن الأرض الموعودة في وعد الرب ليعقوب أكثر اتساعاً من وعده لإبراهيم، ما هي موجبات ذلك؟

وفي الوعد الثاني بدل اسم يعقوب بإسرائيل، لم كان التبديل؟ ولماذا لم يطلق عليه اسم إسرائيل منذ البداية؟ ألا نستطيع أن نطلق على ذلك (مزاجية) وهل المزاجية صفة من صفات إله إسرائيل؟؟؟

وأما وعده لموسى فقد جاء قول الرب: (وأما باسمي يهوه فلم أعرف عندهم، وأيضاً أقمت معهم عهدي أن أعطيهم أرض كنعان أرض غربتهم التي تغربوا فيها)[2]، وقوله أيضاً: (كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية لبنان من النهر نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم)[3].

ويبدو أن يهوه قد طمع بأرض لبنان، فضمها لأرض الميعاد لوعده لموسى عليه الصلاة والسلام، فأرض الميعاد والحالة هذه تتسع من وقت لآخر وذلك تبعاً للظروف والإمكانات التي تمتلكها ذرية إسرائيل.

هذه أهم الوعود التي وردت في التوراة وتكررت في مواضع متعددة في كتاب اليهود المقدس، ولا يخفى على كل متفحص صاحب عقل وضمير، من إدراك حقيقتها، فقد جمعت بعد قرون عدة من وفاة إبراهيم وإسحاق ويعقوب وموسى، أنبياء الله عليهم الصلاة والسلام.

---

(1) جاء ولد لإسحاق إسمه (يعقوب) الذي لقب بـ (إسرائيل) وأطلق هذا اللقب على جميع ذريته. بعد أن تزوج من ابنتي خاله "ليثه" و "راحيل" وأنجبنا له اثني عشر ولداً - وهم أسباط بني إسرائيل الاثنا عشر. وهم: (روبين - شمعون - لاوي - يهوذا - يساكر - زبولون - يوسف - بنيامين - دان - نفتالي - جاد - استير) - انظر: ابن حزم الأندلسي، كتاب الفصل في الملل، والأهواء والنحل - بهامشة كتاب الملل والنحل للشهرستاني - ص143.

(2) سفر الخروج الإصحاح 6: (3-5).

(3) سفر التثنية الإصحاح 11 : (24-25).

فالوعود السالفة هي أمل نابع من صميم التصور العقدي اليهودي، فالعودة للأرض الموعودة في شريعتهم ما هي إلا تنفيذاً لأمر الرب، وعدم الالتزام بتسخير أسباب العودة إليها عصيان للرب. إذن الأرض الموعودة ليست لعبة سياسية يتسلى بها الصهاينة ويتشدقون بها، بل هي أمل يعيش في وجدان كل يهودي، فعبارة: (دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات) التي كتبت على باب الكنيست، عبارة عقدية تتردد على ألسنة اليهود، المقصود منها تذكير كل مسؤول صهيوني وصاحب شأن بأرض الميعاد، ليعمل كل ما في وسعه، لجعل هذه العبارة واقعاً يتحقق به حلم أولئك المؤمنين[1] بوعود الرب، التي وردت في نصوص كتابهم المقدس ليؤدوا بها صلواتهم، ويقيمون بها شعائرهم الدينية، وفيها القدس وجبل صهيون بيت الرب كما يعتقدون.

المطلب الثاني - قدسية المدينة في الفكر الديني اليهودي:

ومن مظاهر أهمية المدينة الدينية عند اليهود، ورودها في التوراة وبأسمائها المختلفة ما يعادل (1200) مرة، مع تضمين هذه النصوص بعض التعاليم والطقوس الدينية المرتبطة بالديانة اليهودية ارتباطاً وثيقاً، وإبراز فضائلها وعظمتها الأمر الذي جعل منها قدس الأقداس في ديانتهم[2].

اعتقدت الديانة اليهودية زيارة القدس ضرورة من الضروريات الملحة لكل يهودي، لأنها تحقق غاية التعارف والاتحاد بين اليهود، والزيارة لمرة واحدة في العام لا تكفي، بل لابد من زيارتين ومدة كل زيارة أسبوع تبدأ من يوم الجمعة ويقام فهيا الاحتفالات والأناشيد بقيادة الكهنة والأحبار[3].

وقدسية المدينة في تصورهم العقائدي تعود إلى عدة اعتبارات، منها: اعتبارها مركز تراثهم الديني كالهيكل وحائط المبكي (مع تحفظنا على هذه التسمية)، والكثير من مجامعهم، الأمر الذي لفها بثوب القدسية عندهم، على الرغم من ان هذا التراث ملك لشعب فلسطين، ولا يجوز إلحاقه بالصهاينة وحدهم، كما لا يجوز أن يكون ملكاً لمعتنقي الديانة اليهودية ممن قدموا لفلسطين، أو ممن يعيشون خارجها[4].

---

(1) محمد أديب العامري، القدس العربية، عمان: دار الطباعة والنشر، 1971م، ص9.
(2) اللجنة الملكية لشؤون القدس، الادعاءات الصهيونية والصراع على القدس، اللجنة الملكية، نشرة رقم 120، 1 حزيران / يونية، 1984م، ص7.
(3) أحمد الشلبي، اليهودية، مرجع سابق، ص310.
(4) أحمد صدقي الدجاني، ملاحظات على تطور حياة اليهود حتى الفتح العربي - الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، ومنشور المؤتمر الدولي الثالث، المجلد 3، عمان، اربد: منشورات الجامعات، 1980م، ص131-132.

إن اليهود يقدسون المدينة، كما هـي مقدسـة عنـد أهـل الشريعتين المسـيحية والإسـلامية، وقـد تبلـورت قدسـيتها اليهودية أيام الشتات والاضطهاد والمعاناة، والذي نتج عنه تعزيـز لمكانـة المدنيـة في قلـوبهم والاسـتحواذ عـلى خـواطرهم[1]. وبناء على هذا الأمر فقد صدرت تنبؤاتهم على صـورة (القـدس الجديـدة) المبنيـة عـلى تـراثهم المتناقـل، مـع تبيـان مكانتهـا الروحية وهم يستندون في ذلك على أسفار كتابهم المقدس[2].

وزيادة التأكيد على قدسية المدينة في الفكر العقائدي اليهودي تـم رطبهـا بالـدين اليهـودي[3]، فالحركـة الصـهيونية التي تعتبر بحق المنظم لجهود اليهود والمنسق لها في سبيل العودة، هي حركة دينية قبل أن تكون حركة سياسية، فيبدو مـن هذه الناحية أن المغزى الأكبر للديانة اليهودية وبشكل خاص، هو إقامة كيان سياسي عـلى أرض محـددة وربـط ذلـك العمـل السياسي ببعد ديني خاص ومتميز[4]، فكلمة صهيون التي تنسب إليه الصهيونية أحد جبال القدس، ينظـر إليـه نظـرة ملؤهـا القدسية، لكون جبل صهيون هو الآخر أورثهم الحنين للعودة والإقامة عليه بعد عدة سنين من الشتات.

فالقدس، والصهيونية مرتبطتان معاً في الفكر العقدي اليهودي، وقلما تجد الإشارة لاورشليم دون الإشارة إلى صهيون في الكتاب المقدس ومثلها: (سبحي يا أورشليم الرب، سبح الهك يا صهيون)[5].

المطلب الثالث – القدس في كتاب اليهود (التوراة):

لقد سبقت الإشارة أن القدس وردت في أكثر من (1200) موضع في التوراة، ولذلك جعل منها مكاناً مقدساً ترنو إليه أنظار اليهود، وتهفو إليها قلوبهم، فإذا ما تصفحنا كتابهم المقدس ونظرنا في نصوصه فإننا نجد:

1) (لأنه من صهيون تخرج الشريعة، من أورشليم كلمة الرب)[6] فهنا ربط بين صهيون (جبل من جبال القدس) والـذي تنسب إليه الصهيونية كحركة يعتبرها الشارع اليهودي،

---

(1) اللجنة الملكية لشؤون القدس، الادعاءات الصهيونية والصراع على القدس، مرجع سابق، ص6-7

(2) أسعد رزوق، الصهيونية وحقوق الإنسان العربي ، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ومركز الأبحاث)، 1968م، ص144.

(3) وهذا ما أكده اللواء فوزي طايل أستاذ الاستراتيجية بأكاديمية مصر العسكرية حيث قال: "إن المبرر الوحيد لقيام دولة إسرائيل بناء الهيكل الذي لا يتصورون إقامته إلا على أنقاض الأقصى"، انظر: عبد العزيز كامل، حمى سنة 2000، الرياض: دار السليم للنشر 1420هـ ص55-56.

(4) محمد كمال الخالدي، مرجع سابق، ص125.

(5) سفر المزامير المزمور 137: (12-13).

(6) سفر اشعيا الإصحاح 2: (4).

وسيلة العودة للقدس وبين المدينة نفسها، فهنا إشارة دينية سياسية في آن واحد لجعل مشاعر اليهود تتلهف شوقاً وحنيناً نحو ذلك المكان الذي يعتبرونه منبع شريعتهم، ومصدر كلمة الرب الخاص بهم[1]، وهذا من شأنه أن يكون كافياً للتدليل على المكانة الدينية التي تحتلها المدينة في تصورهم العقدي.

2) (من أجل صهيون لا أسكت، ومن أجل أورشليم لا أهدأ حتى يخرج برها كضياء، وخلاصها كمصباح يتقد)[2]، (وعلى أسوارك يا أورشليم أقمت حراساً لا يسكتون كل النهار وكل الليل على الدوام)[3]. هذه النصوص تقلق مضاجعهم، ولا شك أنها تدفعهم إلى الحركة والعمل الجاد، واتباع شتى الأساليب سواء كانت (ميكافيللية) أو غيرها من أجل العودة للقدس، ولتجسيد فكرة الأرض الموعودة واقعاً ملموساً.

3) (إن نسيتك يا أوشليم تنسى يميني، ليلتصق لساني بحنكي إن لم أذكرك إن لم أفضل أورشليم على أعظم فرحي)[4]. إن مثل هذه النصوص تجعل الصهيونية تسخر كل طاقاتها من أجل الاستيلاء على القدس؛ لكون الاحتفاظ بها واجباً مقدساً تتطلبه العقيدة اليهودية[5].

---

(1) إن صورة رب إسرائيل - صورة إله قبلي عنصري لا يختلف بأي حال عن الآلهة القبلية التي كانت معروفة آنئذ في شرق الأرض وغربها على السواء، مثل (بعل-مردوخ) في بابل، و (ملكارت) في صور، و (آشور) إله الآشورية ومثل إله المصريين الفراعنة، انظر: الإمام المهتدي، مرجع سابق، ص129.

(2) سفر اشعيا الإصحاح 62: (1-2).

(3) سفر اشعيا الإصحاح 62: (6).

(4) سفر المزامير المزمور 37: (5-7).

(5) لمزيد من الإطلاع على النصوص التوراتية والتي أوردت ضمن سياقها مدينة القدس أو أحد أسمائها الأخرى. انظر: أسفار الكتاب المقدس التالية:
سفر اشعيا الإصحاح 35: (7-20)، سفر المزامير المزمور 9: (11-12).
سفر المزامير المزمور 135: (20-21)، سفر المزامير المزمور 147 (2-3)، (12-13).
سفر المزامير المزمور 128: (5-6)، سفر المزامير المزمور 125: (2-3).
سفر المزامير المزمور 122: (2-3)، (6-7) سفر الملوك الأول الإصحاح 12: (21-22)
سفر الملوك الأول الإصحاح 15: (9-11) سفر الملوك الثاني الإصحاح 12: (1-2)
سفر الملوك الثاني الإصحاح 15: (1-3) سفر الملوك الثاني الإصحاح 21: (7-9)
سفر الملوك الثاني الإصحاح 23: (6-7) سفر الملوك الثاني الإصحاح 25: (8-11)
سفر أخبار الأيام الثاني الإصحاح 3: (8-9) سفر أخبار الأيام الثاني الإصحاح 5: (11-14).
سفر أخيار الأيام الثاني الإصحاح 6: (6-7) سفر الملوك الثاني الإصحاح 9: (25-26).
سفر أخبار الأيام الثاني الإصحاح 11: (1-2)، (5-6)، (14-15).
سفر أخبار الأيام الثاني الإصحاح 12: (2-3)، (7-20).
سفر غزرا الإصحاح 4: (20-21)، سفر عزرا الإصحاح 5: (1-3).
سفر غزرا الإصحاح 6: (12-13)، سفر عزرا الإصحاح 10: (9-10).
سفر تحميا الإصحاح 11: (1-2).
هذه بعض الأسفار التي أوردت القدس في ثناياها وليس كل الأسفار.

لقد تركت الشريعة اليهودية آثاراً بارزة في حياة اليهود، الأمر الذي ترجم هـذا التـأثير في حيـاتهم اليوميـة، ولهـذا فإننا ندرك أن تحية أفراد الشعب الواحد فيما بينهم لها قيمة جوهرية ومدلولات لها أبعادها الخاصـة، فـاليهود منـذ آلاف السنين يحيون بعضهم بعضاً عند الافتراق (إلى اللقاء في أورشليم)، فهذه تحية تجسد الأمـل الـذي ظـل حلـماً يـراود الأجيـال اليهودية.

إن اهتمامات الفكر اليهودي بمسألة الأرض ترجع إلى العهود القديمة، فالوثائق اليهودية وشروحات رجال الـدين في مراحل متعاقبة من مراحل التاريخ اليهودي، ركزت في جوانبها المختلفة على فكرة الأرض، وهذا ما يؤكده حرص العهد القديم في معظم أسفاره، ولا سيما الأسفار الخمسة الأولى من التوراة على تبيان علاقة اليهود بالأرض.

وأما عن حقيقة التوراة المتداولة بينهم والمعتمد ككتاب مقدس، فقد وضـعها الكـاهن (عـزرا ابـن سرايـا)[1]، فغـيّر وبدل فيها فسها عن بعض النصوص، ودس بعضاً آخر، والتوراة الأصلية مزقها ملك بابـل، (والألـواح الحجريـة كسرهـا مـوسى نفسه)، بسبب قومه الذين عبدوا عجل السومري أثناء غيابه، فلم يبق لهم توراة ولا ألواح[2].

فالحالة هذه تظهر الوعود التي وردت والمنسوبة إلى إله اليهود كاذبة، فهي من حياكة وصناعة (عـزرا ابـن سرايـا) وكتاب آخرين فهي ليست التوراة الأصلية بل توراة مزيفة[3]، ومن الأدلة على زيف التوراة وجود كتـابين لهـما هـما: "نسـخة العبرانيين" و "نسخة السومريين"، فالسومريون يقولـون أن تـوراة العبرانيـين كتبهـا عيـزرا وسـاعده في ذلـك (زربابـل بـن شألتيئل) وهذا يعني أن تـوراتهم صـحيحة والعبرانيـون يتهمـون تـوراة السـومريين بـالتلفيق وعـدم الصـحة[4]، فـإذا كانـت التوراة[5] ملفقة فما جاء فيها

---

(1) عزرا ابن سرايا وهو كاهن من سبط هارون، كان مقرباً من الملك الفارسي (ارتحشستا) فكسب تأييد الملك الفارسي، وطلب منه العون في العـودة للقـدس، فعـاد عـام (458) ق. م.، اشتهر بوضعه نظاماً للجماعة اليهودية ودأب مع مجموعة من الكهنة في تبصير اليهود بالشريعة وتفسيرها، حمل ألقاباً كثيرة منها: الكاهن، الكاتب، الوراق وهذا يعني (العـالم والفقيه). انظر:- عبد الوهاب عبد السلام، لمحة تاريخية عن التوراة والأدوار التي مرت بها محيلة منار الإسلام، السنة 13، العدد 10، 15 يوينو 1988م، ص31-32.

(2) محمد علي حسن، بين التوراة والقرآن خلاف، بغداد: مطبعة أسعد، 1983م، ص70.

(3) أبي المعالي الجويني، شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1979م، ص31.

(4) عبد الوهاب عبد السلام طويلة، مرجع سباق، ص33.

(5) وفي هذا المقام نذكر أن هناك كتباً مقدسة أخرى لدى اليهود بجانب التوارة هي:

1- المشنه كتبه يهوذا حناسي سنة 165م وهو شرح للتوارة.
2- الجماره وهو شرح لكتاب المشنه كتب في القرن الرابع والقرن الخامس الميلادي عندما صعب على عامة الشعب فهمه.
3- التلمود وقد سبق ذكره.
4- الترجمة السبعينية والسريانية والقبطية واللاتينية، انظر: - رفيق جندلي، عروبة القدس والهيكل المزعوم، بيروت، ميئث برس، د. ت، ص47.

لا يؤخذ به[1]. ويزعم اليهود أن تراثهم في المدينة المقدسة يتمثل بالهيكل، والذي يقام عليه اليـوم المسـجد الأقصىـ المبـارك، وبحائط المبكى وقد قررت اللجنة الدولية حق العرب بهذا المكان الطاهر. ولابد والحالة هذه من إلقاء الضوء على هذا الـزعم المتمثل بالهيكل حيث بذل اليهود الأموال والجهود على مدار مائة وخمسين عاماً منذ منتصف القرن التاسع عشر المـيلادي في تجنيد علماء الآثار والخبراء في محاولة يائسة في إثبات وجود أي أثر يذكر سواء تحـت المسـجد الأقصىـ أو حولـه، ولقـد جـاء شهادات علماء الآثار مؤكدة على الرواية العربية الإسلامية في أن ما تحت المسـجد الأقصىـ المبـارك مجـرد آثـار عربيـة أمويـة ورومانية لا علامة لليهود بهـا مـن قريـب أو بعيـد، ولم يـتمكن علـماء الآثـار اليهـود أو مـن سـبقهم مـن الخـبراء الأوربيـين المأجورين لصالح اليهود من اكتشاف أي أثر ملموس يثبت أن ما يطلق عليه "الهيكل" كان قـد انشـأ تحـت أو حـول الأقصىـ المبارك، وكشف بعضهم أن الأوهام اليهودية مبنية على مفاهيم دينية يهوديـة خرافيـة، ونصـوص كتـب بأيـدي يهـود، وهـي متضاربة قامت على افتراضات خاطئة من البداية، وعلى نصوص تاريخية تعبر عن آمال اليهود، وهي في الأصل لا سـند لهـا في التاريخ[2]، وأن الحقيقة وراء ذلك أن اليهود استخدموا وهم الهيكل المزعوم لأغراض سياسية وذلك لجمع يهـود العـالم حـول الفكرة الصهيونية، وكسب تأييد بعض المسيحيين المؤمنين بالعهد القديم وبالأفكار الصـهيونية، كـما أن الادعـاءات الإسرائيليـة بوجود هذا الهيكل، وعدم القدرة على تحديد موقعه ما هي إلا لغرض الإجهاز على المسجد الأقصى المبارك وبقيـة المقدسـات الإسلامية الأخرى، هذا وقد برزت عدة آراء متضاربة حول الهيكل المزعوم، ولا أدل على ذلك من وجود الآراء المتضـاربة حـول هذا الزعم الخرافي المسمى بالهيكل ويمكن بيان هذه الآراء بالتالي[3]:

1) **موقع الهيكل المزعوم**: يدعى "أمناء جبل الهيكل"، أنه يقع تحت الصخرة المشرفة مباشرة، وكانت الصخرة وفق الزعم هذا مذبح الهيكل، ويدعى البرفسور "مازار" عالم الآثار، أنه يقع مكان مبنى المسجد الأقصى، وأما البرفسور "كوفمان" وهو عالم آثار، فقال لأنه يقع شمال قبة الصخرة المشرفة، علماً أن حاخامات يهود لم يصرحوا بعد أين موقع هيكلهم مما يعني انتظارهم قيام اليهود بهدم الأقصى كاملاً، وهنا يتبادر لنا سؤال محير مفاده؛ هل يمكن

(1) للإطلاع على النقد الموجه إلى التوراة والذي يجعل من التوراة كتاباً غير مقدس ولا يمكن أن ينسب إلى الأنبياء وعلى رأسهم موسى عليه الصلاة والسلام - انظر - محمد أحمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، دراسات في العقيدة الإسلامية - عمان: الأكـاديميون للنشرـ 2005، ص180-181.

(2) سفارة فلسطين، رسالة فلسطين: القدس في خطر - عمان: قسم الإعلام في السفارة، 2005 - ص8.

(3) رائف نجم، القدس عبر التاريخ، ورقة قدمت للندوة البرلمانية الأفريقية العربية، نظمها الاتحاد البرلماني العـربي، والتـي عقـدت في عـمان في (1) تشرين الثاني، 2000، ص24 وما بعدها.

أن يكون مقدساً مثل "الهيكل" عند اليهود، كما يدعون مجهولاً؟، أم أنه غير موجود؟ وهو في اعتقادنا الجازم صحيح غير موجود.

2) **أبواب الهيكل:** تدعى المشنة، "وهي تفصيلات التلمود"، أن له باباً واحداً ن الجهة الغربية، ويدعى "يوسيفوس فلافيوس" أنه له أربعة أبواب من الجهة الغربية، ويدعى "كوفمان" برفسور الآثار - سبق ذكره - إن له باباً واحداً من الجهة الشرقية، وهو الباب الذهبي، ويدعى البروفسور "مازار" أنه له باباً واحداً من الجهة الغربية عند قوس يطلق عليه اسم "روبتسون"، أي هذا المقدس المجهول؟ يعني أن هناك تخيلات تلفه وليس هناك حقائق تتبؤ عنه.

3) **شكل الهيكل**: تدعى المشنة أنه مربع، ويدعى المكابيون أنه دائري ويدعى البرفسور "كوفمان" أنه مستطيل ورسم شكله، ومما يثبت أن كافة الروايات اليهودية حول الهيكل المزعوم هي روايات خاطئة، وردت فيما يدعون أنه التوراة حيث ضمت التوراة ما يفند مزاعم يهود الكاذبة وفي هذا نجد:

أ- لا يجوز استخدام الحجر المنحوت في بناء "الهيكل" وفي ذلك ورد ما يلي: "وإن صنعت لي مذبحاً من حجارة فلا تبنه منها منحوتة، إذا رفعت عليها أزميلك دنسها، ولا تصعد بدرج إلى مذبحي كيلا تنكشف عورتك عليه"[1] وهذا يعني أن الهيكل مبني من الخشب لا الحجارة.

ب- الهيكل المزعوم بين حجارة مربعة ومنحوتة، ورد بالتوراة: "وأمر داود بجمع الأجنبيين الذين في أرض إسرائيل، وأقام نحاتين لنحت حجارة مربعة لبناء بيت الله، وهيأ داود حديداً كثيراً للمسامير، لمصاريع الأبواب وللوصول، ونحاساً كثيراً بلا وزن وخشب أرز لم يكن له عدد لأن الصيدونيين والصورميين أتو بخشب أرز كثير إلى داود)[2]، إن الحجارة الموجودة في حائط البراق وفي أسوار الحرم مستطيلة الشكل وحجارة الهيكل مربعة كما جاء في النص، فما هو مقدس في وثيقة التوراة تخالف ما ذهبوا إليه من زعم.

وخلاصة القول ماذا نقول لهؤلاء الذين زعموا ما زعموا، بعد أن نطق التوراة، واختلفت الآراء وتضاربت مع أقوال أهل العلم والاختصاص من بني جلدتهم!!! لذا إن ما ذهبوا إليه مجرد خرافة ذات أهداف سياسية بحتة في واحد منها خلق واقع جديد يتفق ومعتقدهم المنادي ببناء الهيكل بيت الرب كما يدعون، ومن أجل الاستحواذ على فلسطين ودرتها القدس.

---

(1) سفر الخروج، الإصحاح: 20: (25-6).
(2) سفر أخبار الأيام الأول: الإصحاح 22: (2-4).

المبحث الثاني:

القدس في التصور الديني المسيحي

"وكان أبواه يذهبان كل سنة إلى أورشليم في عيد الفصح، ولما كانت له اثنتا عشرة سنة، صعدوا إلى أورشـليم كعـادة العيد، وبعد ما أكملوا الأيام بقي عند رجوعهما الصبي في أورشليم"[(1)] (الصبي ها هنا المسيح).

الكتاب المقدس

لا تقل أهمية القدس الدينية في التصور العقائدي المسـيحي عـن أهميتهـا في التصـور العقائـدي لاتبـاع الشر ـيعتين اليهودية والإسلامية، فتنبع هذه الأهمية بالنسبة للنصارى من حياة السيد المسـيح، حيـث كانـت محـط رحالـه في فـترة مـن الفترات، فنشر فيها تعاليمه، وأخذ عنه اتباعه، وتمت فيها محاكمته التي أسفرت عن قرار صلبه.

من هنا يمكن القول أن أرض فلسطين كانت مهـد المسـيحية ومحـط أنظـار المسـيحيين في شـتى بقـاع الـدنيا، عـلى اختلاف طوائفهم وجماعاتهم ومللهم، وزاد من أهميتها كنيسة المهد على بعد أميال منها في بيت لحم.

وفي هذا المبحث سنبرز الأهمية الدينية للمدينة المقدسة في الشريعة النصرانية، ومن أجل هذا الغرض، سـنقدمه في المطالب الثلاثة التالية:

- ❒ المطلب الأول: صلة المسيحية بالقدس.
- ❒ المطلب الثاني: التراث المسيحي في القدس.
- ❒ المطلب الثالث: القدس في كتاب المسيحيين (الإنجيل).

---

(1) إنجيل لوقا الإصحاح 2: (41-44).

المطلب الأول - صلة المسيحية بالقدس:

انتشرت الرذيلة وعم الفساد وجفت منابع الفضيلة في صفوف اليهود عندها. بعث الله سبحانه من بينهم رسولاً ليعيد للإنسانية كرامتها التي أهدرها اليهود، وليردهم إلى جادة الصواب، فكان ذلك الرسول عيسى- عليه الصلاة والسلام، جاءهم في الوقت الذي كانوا فيه بأمس الحاجة للعودة للرشد بعد الضلال، فكان يحق هبة الله سبحانه وتعالى إليهم بعد أن تجاوزوا الحدود وعاثوا في الأرض مفسدين.

ولد السيد المسيح[1]، في فلسطين بمدينة الناصرة[2]، إبان حكم هيرود الثاني (اتنيباس) في فترة طغت فيها المصالح المادية، وقيام رؤساء الكهنة وبطانتهم باستغلال عبادة الله تجارياً. فأزاغوا الشعب عن طريق الحق والصواب إلى طرق الضلالة والعصيان.

وإزاء هذه الأحوال، جاءت رسالة السيد المسيح بأهدافها السامية، لتعليم اليهود التسامح وكرم الأخلاق وتنزع من صدورهم الكراهية، وتجليها من الغرور، فهي ثورة على الأسس التي تقوم عليها الأخلاق التلمودية عندهم[3].

فالمسيح كان يعرف دخائلهم، ومدى قسوتهم، وبخلهم، وجشعهم، فحارب المكابرة، وعبادة المال، وأكل مال اليتامى والأرامل، ومما لاشك فيه أن المسيح جاء منقذ لليهود من الضلالة، حتى أن الكثيرين ممن أفزعهم الوضع الذي هم عليه ترقبوا الرسول المخلص من وراء الغيب[4].

---

(1) وردت كلمة المسيح في القرآن الكريم (11) مرة، في سورة آل عمران مرة واحدة، وفي النساء (3) مرات، وفي المائدة (5) مرات وفي التوبة (2) مرتين وفي الصف (1) ومنها قال تعالى: : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة:17) وأما كلمة المسيح فتعود التسمية إلى عدة معان منها: ما يعود للشعائر التي وردت في سفري التكوين والخروج وما يليها من أسفار الأنبياء، فالمسح بالزيت شعيرة من شعائر التقديس والتكريم، وتطلق كلمة المسيح مجازاً على كل مختار ومنذور، وقد سمي كورش الفارسي مسيحياً. وقد يطلق هذا الاسم على الملك أي المختار، انظر: عباس محمود العقاد، حياة المسيح: في التاريخ وكشوفات العصر الحديث، د. م، دار الهلال د. ت، ص28-31.

(2) هناك تضارب في الاتفاق على مكان مولد السيد المسيح، فمنهم من قال في بيت لحم ومنهم من قال في مصر، وآخرون قالوا بالناصرة بجليل فلسطين، انظر: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، الجزء 2 ط1، حققه أحمد أبو ملحم ورفقاه، بيروت، دار الكتب العلمية 1985م، ص69.

(3) رسالة سيدنا عيسى عليه السلام هي واحدة من رسالات أنبياء الله عز وجل التي جاءوا بها إلى الناس ليعيدوهم لعبادة الله ربهم، الذي خلقهم ورزقهم ولا يشركوا به أحدا، فهو وحده الواحد الأحد الفرد الصمد، وأن يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويتعاونوا على البر والتقوى، فقد جاء بقوله تعالى على لسان سيدنا المسيح ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آَتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (30) وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا (31) وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّ﴾ (مريم:30-32)، انظر: متولي يوسف شلبي، أضواء على المسيحية: دراسات في أصول المسيحية، ط1، د. م، الدار الكويتية للطباعة والنشر، 1968م، ص13.

(4) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص88.

فتوجه منذ نعومة أظفاره إلى القدس، وكانت أكبر مما كانت عليه أيام سليمان عليه السلام، مساحة وسكاناً، حيث امتاز طابعها العام بالسعة والثراء، وعرفت عندئذ باسم (أورشاليم)، فأقام بها مدة من الزمن، ولكنه عاد من حيث أتى، وبعد نشره لرسالته سنة 28م، عاد إليها ثلاث مرات، وتعود أسباب عدم إقامته في القدس لمدة طويلة لكراهيته الشديدة ليهود القدس، والأسباب يوردها العهد الجديد بقوله: (لكن يسوع لم يأتمنهم على نفسه)[1]، وكثيراً ما كان يردد القول: (الخلاص هو من اليهود)[2]. حج إليها في صباه ومكث فيها مدة من الزمن يعلم، ويذيع تعاليمه[3] الهادفة لإصلاح المجتمع الذي ينتمي ويعيش فيه، فنادى بالحب بين الناس وترك الحسد، وكم عاب كهنة اليهود ووصفهم (بالذئاب الكاسرة)، وحملهم مسؤولية تردى الحال بين أفراد المجتمع، ووصف هيكلهم (بمغارة لصوص وعصابات)، وعندما زار أورشاليم لأول مرة، وجد حالتها بخلاف الصورة الذهنية المتوقعة، فوجد أهلها يحيلون الهيكل إلى بورصة تجارة ووكر دعارة: (ولما دخل يسوع الهيكل ابتدأ يُخرج الذين كانا يبيعون ويشترون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة وكراسي باعة الحمام)[4]، وكذلك قوله: (وأنتم جعلتموه مغارة لصوص)[5]، هذا هو حال الهيكل وتردي أوضاعه بسبب أهله ومفاسد أخلاقهم.

لقد وعى المسيح فكر اليهود فعابهم وفضح زيغهم، فعادوه الأمر الذي أخذ يذيع رسالته من ريف القدس خشية الغدر به، ومن أقواله المأثورة في هذا المقام (لا كرامة لنبي في وطنه)[6]، حيث كانت أنظار اليهود ترقبه في كل وقت، وحين دخل القدس في أحد الأعياد، لينشر رسالته ويسمع صوته لليهود مغتنماً فرصة العيد فطاردوه، فلم يجد ملجأ آمناً فيها فخرج إلى العيزرية (بيت عنا) سابقا[7].

على الرغم من ذلك فقد نجح في استقطاب جموع الضعفاء والمحرومين والحزنى، وبدأ بالفعل أملهم ينشدون الخلاص على يديه، ويطلبون الهداية من تعاليمه وما جاء به، إلا أن الطبقات اليهودية المستعلية لم يرق لها ذلك، فأخذت تطارده في عنف وقسوة، يودون النيل منه قتلاً

---

(1) إنجيل يوحنا الإصحاح 2: (23-24).
(2) إنجيل لوقا الإصحاح 2: (41-57).
(3) عارف العارف، المسيحية في القدس، مطبعة دير الروم الأرثوذكسي، 1951م، ص7-9.
(4) إنجيل مرقس الإصحاح 11: (15-16).
(5) إنجيل مرقس الإصحاح 11: (17-18).
(6) إنجيل يوحنا الإصحاح 4: (44-45).
(7) العيزرية قرية صغيرة تقع إلى الجهة الشرقية من القدس.

وتعذيباً[1]، فنسبوا له التهم[2]، ليوقعوه في شرك السلطة لتقوده للموت المحقق.

وفعلاً كان لهم ذلك في زمن الوالي الروماني بيلاطس بونتيوس (26-36)م، حيث حكم عليه بالصلب، لقد حاول الوالي إنقاذ المسيح من الموت، إلا أن اليهود أصروا فخضع لمشيئتهم بسبب ضعفه[3]، فمارسوا خلال صلب الشبيه فنون التعذيب الجسدي والمعنوي، واظهروا كوامن الشر من أعماقهم، والقرآن الكريم أكد نجاة السيد المسيح[4]. وقد صلب (يهوذا) الشبيه له، الذي ألقى الله شبه عيسى عليه فصلبوه وهم في شك من أمره، ويهوذا نفسه دل الأدلاء على عيسى مقابل ثلاثين درهماً رشوة[5].

وقد أكد عيسى عليه السلام عند قرار الصلب[6] إن كل ما حدثهم به هو من عند الله وذلك بقوله: (تطلبون أن تقتلوني وأنا إنسان قد كلمكم بالحق الذي سمعه من الله)[7]، فتفرق بعدها أصحابه[8] في القدس ولكنهم عادوا بعد أسابيع قليلة إليها، وكان عددهم عندئذ مئة وعشرون.

مما سبق نجد أن أهمية القدس في التصور العقائدي المسيحي، تنبع من مساس المدينة المباشر لرحلة السيد المسيح، فإليها توجه منذ نعومة أظفاره، ومنها نشر تعاليم رسالته، وعلى ثراها حاولوا صلبه، فهي بحق المدينة التي قضي فيها معظم حياته، تستوجب والحالة هذه شد أنظار أهل هذه الديانة إليها، بعاطفة دينية يتذكرونها كلما ذكروا المسيح ابن مريم.

---

(1) صابر طيعمة، التاريخ اليهودي العام، جـ1، ط1، بيروت، دار الجليل، 1975م، ص336-342.

(2) من التهم التي وجهت للسيد المسيح: اتهامه بتشجيع الخطيئة عندما جاءوا له بزانية فسألوه عن حكمها قال لهم: (من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها وإلا فليخرج فخرجوا كلهم)، واتهامهم له بتشجيع الرشوة عندما اتخذ صاحباً له من بين المرتشين، ولكنه قد صاحبه حتى يستحي ويرتدع عن قولها وفعلاً، ارتدع الرجل ووهب نصف ماله لفعل الخير، انظر:- عارف العارف، المسيحية في القدس، مرجع سابق، ص11-12.

(3) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك، مرجع سابق، ص21-22.

(4) عبد الله التل، جذور البلاء/القسم الأول، ط2، بيروت: دمشق، المكتب الإسلامي، 1978، ص89-90، انظر أيضاً: قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (النساء:157)

(5) عبد اللطيف الصبيحي، في ذكرى ميلاد سيدنا المسيح، مجلة الشريعة، السنة 29، العددان (5، 6)، شباط 1988م، ص19-35.

(6) إن فكرة الصلب التي أدخلت فيما بعد للعقيدة النصرانية ليست من المسيحية التي جاء بها السيد المسيح، ويبدو أنها وردت إليها عن طريق بولس، وجاء بها من عقائد أخرى وبخاصة عقيدة الهنود البراهمة والتي تقول: أن كرشنا ابن الإله (فشنو) قدم نفسه ذبيحة عن الإنسان كي يخلص الأرض من ثقل حملها وهي ذات نظرية الفداء التي تنادى بها المسيحية، انظر: أمين القضاة ورفقاه، أديان وفرق، عمان: المؤلفون، 1990م، ص93-94.

(7) إنجيل يوحنا 8: (40-11).

(8) على رأس هؤلاء الأصحاب بطرس الرسول، وكلمة بطرس يونانية معناها (الصخر)، وقيل أنها آرامية معناها (الصفا)، وبولس كلمة لاتينية معناها (عجيب)، وبرنابا ويعقوب واسطفان وغيرهم وكانوا كلهم عند حد اليقين بأن المسيح ما برح حيا، انظر: المرجع السابق، ص18.

المطلب الثاني – التراث المسيحي في القدس[1]:

لقد كان للمسلمين الفضل على أصحاب هذه الشريعة، وأن العهود الإسلامية التي أعقبت عهودهم، كانوا أصحابها أمناء على تراثهم، فالعهدة العمرية خير دليل وشاهد على ذلك[2]، والتي التزم المسلمون بنصوصها، والتي قضت بإعطاء عهد الأمان للمسيحيين، مع المحافظة على كنائسهم، وتراثهم المسيحي. وفي عهد هارون الرشيد (786م) الخليفة العباسي سمح للإمبراطور شارلمان بترميم الكنائس، وتعهد بحماية المسيحيين الذين يفدون للقدس بقصد الزيارة. وإذا ما قارنا وضع المسيحيين وتراثهم في ظل الأمم الأخرى لكان الاضطهاد صفتهم المميزة، فقد اضطهدهم اليهود[3] واليونانيون الوثنيون، فقد قتلوا منهم الكثير ودمروا أكثر كنائسهم وأحرقوها[4]، وتمثل أوج اضطهاد الرومان لهم بمحاولة صلب السيد المسيح والتي كانت محط وشاية من اليهود[5].

إن اتباع الديانة المسيحية فرق متعددة وجماعات مختلفة[6] وعلى اختلاف تشعباتها فهي مقرة بقدسية المدينة، ولهذه القدسية قامت ببناء الكنائس والأديرة واهتمت بكل مكان ظنت أن السيد المسيح أقام فيه أو درج على ثراه.

ففي عهد قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، أصبحت أورشليم مقدسة عند المسيحيين، وزاد في أهميتها تنصر قسطنطين واعتناؤه بالمدينة، وزارت أمه هيلانه المدينة في عهده

---

(1) انظر الملحق رقم(1) مجمل المعالم المسيحية في مدينة القدس.
(2) راجع العهدة العمرية في الفصل الأول، المطلب الأول من هذا البحث، انظر أيضاً: اللجنة الملكية لشؤون القدس، قدس عمر، مرجع سابق، ص3-4.
(3) من أكبر جرائم اليهود ضد المسيحيين قبل مجيء الإسلام مذبحة الأخدود قضي فيها ذو نواس على عشرات الألوف منهم حرقاً سنة 524م وردت هذه الحادثة في القرآن الكريم في سورة البروج قال تعال: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ * إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾ (سورة البروج، الآيات 3-6) . انظر: اميل الخوري حرب، مؤامرة اليهود على المسيحية، بيروت، دار العلم للملايين، 1947م، ص32، انظر أيضاً: سورة البروج، الآيات (1-11).
(4) عارف العارف، المسيحية في القدس، مرجع سابق، ص22.
(5) متولي يوسف شلبي، مرجع سابق، ص23.
(6) من الجماعات والفرق المسيحية المقدسية والتي تحتفظ لها بتراث داخل القدس الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن السريان، الأقباط، الحبش، الموارنة، انظر: عارق العارف، المسيحية في القدس، مرجع سابق، ص24-148، انظر أيضاً: عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ولمحة في تاريخ القدس، مرجع سابق، ص61-63.

وأسفرت هذه الزيارة عن بناء كنيسة القيامة[1]، وبذلك كسبت المدينة أهمية خاصة، ومنذ ذلك التاريخ سعى إليها الحجيج من كل حدب وصوب، وأضاف الصليبيون عند احتلالهم المدينة آثاراً أخرى مثل كنيسة (القديسة حنه)، وكنيسة (القديسة مريم)، وكنيسة (الداوية) وكنيسة (نصف الدنيا)[2].

ونتيجة للحفريات الحديثة تم اكتشاف العديد من الكنائس، منها كنيسة (ايليون) على جبل الزيتون، وكنيسة (القلب المقدس)، وكنيسة (الصعود) التي يعتقد أنها المكان الذي صعد منه المسيح إلى السماء.

ونظراً لأهمية المدينة في التصور العقائدي المسيحي، فقد زيدت المباني الكنيسية سواء من قبل السلطة الزمنية أو أثرياء المسيحيين أنفسهم، وبناء عليه فقد ازداد عدد الرهبان والراهبات، وأصبح طابع المدينة في القرن الرابع مدينة مسيحية خالصة.

هذا التراث لا يزال قائماً حتى أيامنا الحاضرة، فهو محط أنظار المسيحيين المؤمنين، ومنتهى أمانيهم المحافظة عليه، ففي القدس رباط عقيدتهم (كنيسة القيامة) المقدسة عند كل المسيحيين دن استثناء عدا البروتستانت. وبهذه الحالة اكتسبت أهمية دينية وبعداً روحياً، يفوق التصور لا يدانيها بذلك أي مدينة في أرض الله الواسعة، فهي معقل الرجاء ومناط الأمل لدى إتباع الديانة المسيحية.

---

(1) كنيسة القيامة أنشئت على المكان الذي يعتقد أن السيد المسيح صلب فيه، وقد بدأ إنشاء هذه الكنيسة سنة 335م عندما جاءت الملكة هيلانة، والدة الامبراطور الروماني قسطنطين، لزيارة بيت المقدس، بعد اعتناق ذلك الإمبراطور الديانة المسيحية، أحرقها الفرس أثناء غزوهم لفلسطين سنة 614م، كما أحرقوا غيرها من أماكنهم المقدسة، ثم أعيد تعميرها بعد أن تغلب الإمبراطور البيزنطي هرقل على الفرس، زارها عمر بن الخطاب، واستقبله صفرونيوس، وتجول بداخلها، وكنيسة القيامة مشتركة بين طوائف الروم الأرثوذكس واللاتين والأقباط الأرثوذكس والسريان الأورثوذكس والأرمن الأرثوذكس، تختص كل طائفة منها بجزء ، ولها نظامان يعرف بـ (الستاتسكو وهذا (ينظم علاقة هذه الطوائف بعضها ببعض)، انظر: وزارة الإعلام الأردنية، الأردن، 1962، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، المديرية العامة للمطبوعات، 1963، ص330.

(2) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ولمحة عن تاريخ القدس، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثالث – القدس في كتاب المسيحيين (الإنجيل)[1]:

أجمعت الطوائف المسيحية فيما بينها على التسليم والقبول بالإنجيل ككتاب مقدس فيما بينها، وأوجبت تقديس محتواه، والناظر في هذا الكتاب يجده قد أورد القدس عدة مرات، مما يدلل على أهمية هذه المدينة في التصور العقائدي المسيحي، فاورشليم كما وردت في الإنجيل ملازمة لرحلة السيد المسيح، فتحروا أماكن إقامته فيها، والأماكن التي تنقل منها وعليها، فأشادوا فوق ذلك المكان كنيسة أو ديراً، ولو نظرنا في كتابهم المقدس[2]، لوجدنا الشواهد الكثيرة على ورودها.

ومن النصوص الكثيرة اخترنا من كل إنجيل نصاً واحداً للتدليل على ذلك:

أ- (يا أورشليم، يا أورشليم، يا قاتلة الأنبياء وراجمة المرسلين، إليها كم مرة أردت أن أجمع أولادك، كما تجمع الدجاجة فراخها تحت جناحيها، لم تريدوا هو ذا بيتكم يترك لكم خراباً، لأني أقول لكم أنكم لا تروني من الآن حتى تقولوا مبارك الآتي باسم الرب)[3].

الملاحظ في هذا النص، أن أهل أورشليم دون سواهم المعنيون بصفة قتل الأنبياء ورجم المرسلين، وعلى الرغم من ذلك فإن السيد المسيح جاء ليوحد صفوفهم ويجمع كلمتهم على التسامح والعدل ونبذ الكراهية والظلم، وهذا واضح من تعاليمه الموجهة لليهود كل اليهود: (لكني أقول لكم أيها السامعون أحبّوا أعداءكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، باركوا لأعينكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم. من ضربك على خدك فأعرض له الآخر أيضاً، ومن

---

(1) الأناجيل يطلق عليها الأسفار التاريخية، لأنها تعني بشرح الظروف التاريخية لحياة السيد المسيح عليه السلام، والأناجيل المعترف بها من قبل الكنائس المسيحية في القرن الثالث بعد المسيح أربعة أناجيل، وهي التي أثبتها من قبل إعلانها في المجمع الأول، مجمع نيقية، (209م)، ثم في مجمع كليمنس عام (216م)، فعلى المسيحيين التسليم بها ووجوب تقديسها، وبهذا تجاهلت المجامع المسيحية، أناجيل كثيرة مثل: إنجيل ماني، مرقيون، ديصان، إنجيل السبعين تلانس، إنجيل التذكرة، سرن نهش، ثم إنجيل برنابا. فالأناجيل واحد من المصادر التي تعتمد عليها المسيحية، فكل شيء، فيها أمر مقدس وله أهميته الخاصة عندهم، انظر: متولي يوسف شلبي، مرجع سابق، ص37-38.

(2) والإنجيل في منظور الإسلام: هو الكتاب الرباني الذي أنزله رب العزة على سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام، ومصداقاً لذلك قال تعالى:(يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (المائدة:16) والإنجيل بأصوله الصحيحة هو الإنجيل الذي نؤمن به إيماناً جازماً. وأما أناجيل اليوم والتي لا يعرف لها سند فهي محرفة لا يعترف بها من قبل المسلمين، ويمكن أن نطلق عليها مصنفات تاريخية تدور حول سيرة المسيح وبعض وصاياه، ومواعظه ومعجزاته، ولكنها تحوي الكثير من الأغلاط والمتناقضات، وقد تضمن الإنجيل الصحيح غير المحرف مجموعة من الأحكام والشرائع الربانية.

(3) إنجيل متى، الإصحاح 23: (37-39).

أخذ رداءك فلا تمنعه ثوبك أيضاً، وكل من سألك فأعطه، ومن أخذ الذي لك فلا تطالبه)[1]. هذه التعاليم ذكرت على أنها من رسالة المسيح وهي بمثابة صلب الدعوة، فيها للتعاون والتسامح وصلة الآخرين والإحسان حتى للأعداء أمر لا مجال للشك فيه.

ب- (كان يوحنا يعمد في البرية ويكرز بعمومية التوبة لمغفرة الخطايا، وخرج إليه جميع كورة اليهودية، وأهل أورشليم واعتمدوا جميعهم منه في نهر الأردن معترفين بخطاياهم)[2]، في هذا السياق عطف أهل أورشليم على جميع كورة اليهودية، فأورد أهل أورشليم زيادة في تأكيد أهمية المدينة، فمثل هذه النصوص الإنجيلية تدفع بالمسيحيين بالنظر إلى القدس نظرة التقديس التي تستحق من الجميع الا وهو الاذعان والمباركة.

ج- (وبعد هذا كان عيداً لليهود فصعد يسوع إلى أورشليم، وفي أورشليم عند باب الضان بركة يقال لها بالعبرانية (بيت حدا) لها خمسة أروقة. في هذه كان مضطجعاً جمهور كثير من مرضى وعمي وعرج يتوقعون تحريك الماء، لأن ملاكاً كان ينزل أحياناً في البركة ويحرك الماء فمن نزل أولاً بعد تحريك الماء كان يبرأ من أي مرض اعتراه)[3].

نرى أن القدس في نظر المسيحيين، لم تكتسب هذه الأهمية من تردد السيد المسيح منها وإليها، وإقامته شطراً كبيراً من حياته ينشر تعاليمه ويبلغ رسالته بين أهلها فحسب، بل كانت مركز استشفاء بسبب الاعتقاد السائد لدى اتباع الشريعة المسيحية أن هناك بركة ينزل بها ملاك، فإليها، وبسبب هذا الاعتقاد، توجهت جموع غفيرة من المرضى والعميان والعرجان تطلب الشفاء، والنص التالي يصف أمر مريض أصيب بداء مزمن جاء للاستشفاء بماء بركة القدس: (وكان هناك إنسان به مرض منذ ثمان وثلاثين سنة، هذا رآه يسوع مضطجعاً وعلم أن له زماناً كثيراً فقال له: أتريد أن تبرأ؟ أجابه المريض يا سيدي ليس لي إنسان يلقيني في البركة متى تحرك الماء)[4]، فما كان من السيد المسيح إلا أن (قال له يسوع قم، أحمل سريرك وامش، فحالاً بريء الإنسان وحمل سريره ومشى)[5]. فهذا النص وغيره من النصوص المتشابهة، تبعث الأمل في نفس كل مريض ليسعى وراء الشفاء بأي ثمن وفي أي مكان، ولما كان المكان القدس فهي عنده المكان الذي لا يطاوله مكان آخر في القدسية.

---

(1) إنجيل لوقا، الإصحاح 6: (27-31).
(2) إنجيل مرقس، الإصحاح 1: (4-6).
(3) إنجيل يوحنا الإصحاح 5: (1-5).
(4) إنجيل يوحنا الإصحاح 5: (5-8).
(5) إنجيل يوحنا الإصحاح 5: (8-9).

علينا أن ندرك أن النصوص المقدسة لدى كل شريعة ما تعتبرها من المقدسات السماوية، يكون الاعتقاد بها بمرتبة اليقين الذي لاشك فيه، ولما كان الإنجيل كتاب النصرانية المقدس، فنصوصه أمر واجب التسليم والتصديق بها، فرددت النصوص أورشليم في سياقها مرات ومرات[1] جعلت النصوص منها مدينة من أقدس المدن عندهم في فكرهم العقائدي.

إن القدس تبدو بعد كل هذا، وكأنها نبراس العقيدة المسيحية، التي تعتبر بحق حسب الاعتقاد الديني المسيحي الهدف النهائي للمباركة أو التبريك، فهي مدينة الإله، ومناط تفكير كل مؤمن عندهم، وحسب تفكيرهم يرون أن هناك قدساً سماوية، واخرى أرضية، والأخيرة هي مدينة الشر التي قتلت الأنبياء والمرسلين، لذا ما يحل فيها من تدمير وتحطيم تستحقه، وذلك بسبب أعمال أهلها الشريرة، وأما القدس السماوية فهي نبراس الكنيسة في كامل حلتها وصفاتها أي قدس المثل[2].

فالقدس لعبت دوراً مميزاً كمدينة الرب في تطوير الفكر المسيحي، خلال حقبات الزمن الممتدة من القرن الميلادي الأول وحتى الآن. ففي القرن الميلادي الأول اقترنت القدس بآلام السيد المسيح، وملاحقة اليهود للنيل منه، كما اقترنت بمحاولة صلبه وصعوده للسماء[3]، إن هذا الاقتران ليس اقتراناً عفوياً بل هو ارتباط واقعي أصيل، فكل إشارة تفكيرية بالمسيح يبرز اسم القدس ملازماً لتلك الإشارة والعكس صحيح[4]، وفي العصور الوسطى اكتسبت المدينة أهميتها

---

(1) لمزيد من الإطلاع على النصوص الإنجيلية التي أوردت ضمن سياقها مدينة القدس أو أحد أسمائها ارجع الأناجيل التالية:
1) إنجيل يوحنا، الإصحاح 2: (13-14)، (23-24).
إنجيل يوحنا، الإصحاح 5: (1-3)، إنجيل يوحنا الإصحاح 4: (21-22).
الإصحاح 7: (25-26)، الإصحاح 10: (22-23).
2) إنجيل مرقس، الإصحاح 11: (1-2)، (11-12)، (15-16).
إنجيل مرقس، الإصحاح 1: (5-6)، إنجيل مرقص الإصحاح 3: (7-8)، (22-23).
إنجيل مرقس، الإصحاح 7: (1-2)، إنجيل مرقس الإصحاح 10: (23-24).
إنجيل مرقس، الإصحاح 15: (41-42).
3) إنجيل لوقا، الإصحاح 2: (22-23)، (25-26)، (28-29)، (41-42)، (43-44)، (45-46)، الإصحاح 4: (9-10).
4) إنجيل متى، الإصحاح 15: (1-2)، (3-4)، الإصحاح 3: (5-6)، الإصحاح 4: (25-26)، الإصحاح 21: (10-11)، الإصحاح 16: (21-22)، الإصحاح 20: (17-19)، الإصحاح 21: (10-11)، الإصحاح 23: (27-28).
هذه بعض الإصحاحات التي أوردت القدس في ثناياها وليس كل الإصحاحات والأسفار التي تحويها.

(2) Geory, N. Atiyen, Jerusalem In Medieval Christiem Thought R. port the Third national conference on Build Al-sham Palestine, Vol. 1-Amman 19-24 April 1980 PP. 4.

(3) شارل جنيبير، المسيحية نشأتها وتطورها، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، د. ت، ص47-48.

(4) George N. Atiyeh, IBID, P. 2.

من المقولة القائلة: (أن القدس هي المكان الوحيد الذي اختاره الله ليقيم علاقته الخاصة مع الشعب اليهودي، ووجود الإله هناك جعل منها موضعاً للقدسية)، فأمها المصلون، وتضرع أمام هيكلها الداعون، وقدّم التضحيات على عتباتها الاتباع كل ذلك من أجل الرب[1].

فالقدس مهوى أفئدة المسيحيين في شتى بقاع الدنيا على اختلاف مللهم وجماعاتهم وألسنتهم، فحبّها قد شغف قلوبهم واستحوذ على مشاعرهم، الأمر الذي جعل منها مدينة المدائن وأقدس مدينة من وجهة نظرهم، كيف لا تكون؟ وفي جنباتها وفق اعتقادهم أعطى الله عيسى الإنجيل وعلمه التوراة[2]، وأعطاه إحياء الموتى وإبراء الأسقام والعلم بالغيب، ومن بركاتها تزيد ما يدخره الناس في بيوتهم، فهي مصدر خير ونبراس إضاءة اهتدوا بالنور الصادر منها، وهذا ما يكفيهم للخروج من لجة الظلام[3].

ولأجل هذا فإن المدينة تبقى أبد الدهر محج المسيحيين من مشارق الأرض ومغاربها، بل مورد الإيمان الصافي الذي يجلو ما على القلوب من الصدأ، ففيها يلقي الحاج ما على كاهليه من متاعب، ويتضرع إلى الله أن يأذن بخلاص قريب، وأن يعيد المسيح إلى الأرض ليخلص الناس من أدران الشر والشرك[4]، هاديهم في ذلك كتابهم الإنجيل[5].

هذه مكانة القدس في العقيدة المسيحية يشاركهم في قدسيتها المسلمون الذين يعتبرون المدينة من المدن الإسلامية الثلاث التي تشد إليها الرحال بعد مكة والمدينة، وهم الذين تسلموها من صفرونيوس، وحافظوا على كل ما هو تاريخي ومقدس للنصارى في المدينة، انطلاقاً من سماحة الإسلام وقانونهم الرباني (القرآن الكريم) في معاملة أهل الذمة، والتي ترقى إلى المعاملة اللائقة بكرامة الإنسان.

---

(1) IBID P. 3.

(2) إن أرباب الحركة الصهيونية بما لديهم من خبرة ونفوذ، يعاونهم عدد وافر من غير اليهود، ممن تأثروا لسبب أو لآخر بالحركة الصهيونية، يولون التوراة اهتماماً شديداً، مركزين على تفسير النصوص بما يتلاءم والنظرة اليهودية، تمهيداً لإعادة تفسير النصوص في ما يتعلق بأرض الميعاد، خذ مثلاً الراهب اللوثري الذي وقف في السادس من شباط 1964م محاضراً أمام شبكة تلفزيون أميركية. قال: "إنني أريد أن أذكر الناس بأن العهد القديم هو الكتاب المقدس الوحيد الذي استعمله يسوع" وكأن يسوع كان تلميذاً في مدرسة المتنبئين اليهود، وكأنّ كتابه العهد القديم ولا صلة له بالإنجيل، وهذه مغالطة كبيرة وما تخشاه الطوائف النصرانية الشرقية من إقناع اليهود نصارى الغرب بذلك، للمزيد انظر: جورجي كنعان، مرجع سابق، ص141.

(3) أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، المجلد الأول، مرجع سابق، ص72.

(4) يونس عمرو، القدس مدينة الله، القدس، منشورات مؤتمر التراث العربي للمسيحيين والمسلمين في الأرض المقدسة، 1986م، ص91.

(5) للوقوف على النقد الموجه للإنجيل - انظر - محمد أحمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص182-183.

المبحث الثالث:

القدس في التصور الديني الإسلامي

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آَيَاتِنَا إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الاسراء:1).

إن الأهمية البالغة للمسجد الأقصى جاءت من النصوص القرآنية الكريمة، ومن اقترانه بالمسجد الحرام الذي أول من بناه الأنبياء إبراهيم وولده إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، فأول ما بدأنا مبحثنا هذا بنص من القرآن الكريم[1]، لأنه هو الأصل الجامع للإسلام، ومن القرآن أدركنا أن الإسلام أكد على العقيدة[2]، التي بدونها لا يتحقق معناه، فهي أول ما يطلب من الإنسان الإيمان به، إيماناً لا يرقى إليه الشك، وقوام التصور العقائدي الإسلامي ركيزتان هما: القرآن والسنة[3]، فالأول محفوظ من العبث والتلف والتزييف والتلفيق قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:9)، والثانية قيض الله لها رجالاً مخلصين، عملوا على تدوينها بدرجة بالغة من الدقة، ومن هنا ففي دراستنا هذه سنتناول بعض نصوص هاتين الركيزتين للدلالة على أهمية القدس في التصور العقائدي الإسلامي، وتحقيقاً لأغراض هذا المبحث فإننا سنعرض ذلك في المطالب الأربعة التالية:

- المطلب الأول: القدس في عقيدة الإسلام.
- المطلب الثاني: فضائل بيت المقدس في الإسلام.
- المطلب الثالث: التراث الإسلامي في القدس.
- المطلب الرابع: الإسلام والأقليات الدينية في القدس.

---

(1) القرآن الكريم: هو كلام الله المعجز، المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل الأمين عليه السلام، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس.

- محمد علي الصابوني، التبيان في علوم القرآن، ط2، دمشق، مكتبة الغزالي، بيروت، مؤسسة مناهل الفرقان، 1981م، ص6.

(2) العقيدة: هي الفكرة الكلية للإسلام عن الكون والإنسان والحياة ومنها قبل الحياة الدنيا وما بعدها، علاقتها بما قبلها وما بعدها.

للمزيد حول مفهوم العقيدة انظر: محمد الخطيب ومحمد عوض الهزايمة، دراسات في العقيدة الإسلامية، ط2، عمان: دار عمار، 1990م، ص9 وما بعدها.

(3) السنة: هي ما أثر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، فمثال القول: قال عليه الصلاة والسلام: "لا وصية لوارث" وقوله: "لا ضرر ولا ضرار". ومثال الفعل: قال عليه الصلاة والسلام: "خذوا عني مناسككم" وقوله: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، ومثال التقرير: هو كل سكوت أو قول وعدم إنكار لعمل أو قول يراه أو يسمعه من أصحابه، ومنه إقراره لطريقة معاذ بن جبل للحكم عندما أرسله قاضياً لليمن. محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ط1، القاهرة، دار الفكر، 1963م، ص15-18.

المطلب الأول – القدس في عقيدة الإسلام[1]

صلة العرب بالقدس قديمة، فقد أشار إليها القرآن الكريم بقوله تعالى: الم (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (الروم:1-4). أدنى الأرض تعني أقربها للحجاز وهي فلسطين، وهناك صلة اقتصادية أشار إليها بقوله تعالى: (رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ) (قريش:2) فرحلة الصيف كانت محط رحالها في محطة البتراء[2]، عاصمة الأنباط، ومنها تنطلق إلى دمشق وغزة التي نسبت إلى هاشم أحد أجداد الرسول عليه الصلاة والسلام، وكذلك ربطها القرآن بمكة، قال تعالى: (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) (التين:1-3)[3].

وتنطلق أهمية المدينة عقائدياً من عدة اعتبارات مهمة شكلت منعطفاً بارزاً في المسيرة الإنسانية، فمن هذه الاعتبارات:

أ- الأحداث ذات الصلة بعقيدة المسلم:

هناك عدة أحداث ذات صلة بعقيدة المسلم حدثت بالمدينة المقدسة أهمها:

1- **الإسراء:**

الإسراء هو انتقال محمد عليه الصلاة والسلام من مكة إلى القدس، وبالذات إلى المسجد الأقصى- قال تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الاسراء:1). إن تلازم ذكر المسجد الأقصى إلى جوار المسجد الحرام جاء في أحاديث رسول اللهصلى الله عليه وسلم هذا التلازم بين التعاقب في الوجود على الأرض، ففي

---

(1) مصدر العقيدة الإسلامية القرآن والسنة، وللإطلاع على ورود القدس أو ما يشير إليها في هذه المصادر، انظر: محمود العابدي، الآثار الإسلامية في فلسطين والأردن، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1973م، ص7-17.

(2) مدينة سياحية أردنية تقع إلى الجنوب من مدينة الطفيلة، تعرف باسم المدينة الوردية، استغلت الحكومة الأردنية جمال مدينة البتراء واتخذت منها مركزاً سياحياً، تحتوي المدينة على المسارح والخزنة والبيوت المنحوتة داخل الصخور، ودخلت التاريخ المعاصر بأن جعلت في بداية القرن الحادي والعشرين أحد عجائب الدنيا السبع.

(3) التين إشارة إلى طورتينا بجوار دمشق، الزيتون إشارة إلى طور زيتا في بيت المقدس، ويقال إشارة إلى بيت المقدس نفسه، الطور هو المكان الذي نودي موسى عليه الصلاة والسلام من جانبه، البلد الأمين هو مكة بيت الله الحرام، فقد أقسم الله سبحانه بالمقدس وفي هذا دليل على أهميتها العقائدية. سيد قطب، في ظلال القرآن، المجلد 6، الأجزاء (26-30)، ط10، بيروت، القاهرة، دار الشروق، 1982م، ص3932.

حديث أبي ذر الغفاري أنه قال: "قلت يا رسول الله: أي مسجد وضع في الأرض أولاً؟ قال المسجد الحرام. قلت ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى. قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة، وأينما أدركتم الصلاة فصلِّ فإنه مسجد"[1]. فهذا الربط بين أقدس مكانين يحتلان مكانة بارزة في عقيدة المسلم، له ما يبرره اليوم في أن ينظر المسلمون إلى احتلال القدس كحادثة خطرة وحساسة.

2- **المعراج:**

والمعراج هو مواصلة الرحلة النبوية الشريفة التي بدأها محمدصلى الله عليه وسلم، وانتقاله عليه الصلاة والسلام من القدس إلى الملأ الأعلى، وحيث أراد الله له، وتم الإشارة لذلك بقوله تعالى: (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى * فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى * مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى * أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى * وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى * لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى) (النجم:8-18).

إن كانت مكة نقطة انطلاق البراق الذي اعتلاه رسول الله عليه الصلاة والسلام في رحلته، فإن القدس محطة النهاية، فهذا من شأنه ربطهما روحياً معاً، وجعل قلوب المسلمين تتعلق بهما، وهذا ما دفع الرسول عليه الصلاة والسلام بالتوجه إليها بوم مؤتة ويوم تبوك، بعد فتح مكة[2]. وقد أشار الرسول إلى فتح القدس بحديث نبوي شريف، كما أشار إلى تغلب الروم على الفرس في بضع سنين بآية من الذكر الحكيم.

إن صلاة الرسول عليه الصلاة والسلام بالأنبياء جميعاً في القدس الشريف إيحاء أن الإسلام لا يفرق بين نبي وآخر، وما جاء به الأنبياء يقوم على التوحيد، وما امتناع عمر بن الخطاب عن الصلاة في كنيسة القيامة على الرغم من إذن صفرونيوس كبير رهبانها له، لدليل آخر على موقف الإسلام الكريم في احترام عقائد غير المسلمين، حسبنا قول أحد المؤرخين المسيحيين يصف أحوال النصارى تحت الحكم الإسلامي: (بأنهم كانوا أحسن حظاً في الغالب تحت حكم جماعات المسلمين منهم تحت حكم الملوك الرومان ويصف المسلمين بأنهم قوم عادلون)[3].

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي 183/4 طبعة دار الخير - بيروت 1994م، مسند الإمام أحمد 15/5 طبعة بيروت: المكتب الإسلامي، 1978م.
(2) عبد الحميد السائح، أهمية القدس في الإسلام، مرجع سابق، ص18-19.
(3) فايد حامد عاشور، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية - بيروت: مؤسسة الرسالة 1985م، ص79.

إن ربط المسجد الأقصى[1] (القدسي) بالمسجد الحرام (المكي) قرآناً وسنة، يعني سمو منزلة القدس التي تضم في كنفاتها المسجد الأقصى، والقدس بذلك تعادل منزلتها المنزلة القدسية التي تحتلها مكة، وهذا ما جعل زيارة القدس من الأعمال المرغوبة في الإسلام، التي من شأنها تقوية صلاة المسلمين بالمدينة والمسجد الأقصى بالذات، الأمر الذي أدى إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي عام (1931) في باحة المسجد الأقصى، وجعل يوم 27 رجب يوم الإسراء والمعراج من كل عام يوم فلسطين وتقرير نصرتها، وعطلة رسمية في البلاد الإسلامية، مما يؤدي إلى تذكير أبناء المسلمين بالحدث العظيم الذي تجلى برحلة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

ب- ارتباط المدينة بأركان الإسلام:

فقد تمثل هذا الارتباط بالجوانب التالية:

1- القدس قبل الصلاة:

أخذ الرسول عليه الصلاة والسلام بالتوجه بصلاته نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه، وبقيت كذلك مدة ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً بعد الهجرة، وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يحب التوجه إلى الكعبة[2]، وكان له ذلك بعد أن نزل قوله تعالى: (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) (البقرة:144)، فمن لطافة التدبير الإلهي أن تكون القدس قد اقترنت بالركن الثاني من أركان الإسلام ألا وهو الصلاة[3]، لذا فهي قبلة المسلمين قبل الهجرة، وبعد الهجرة فما زادها ذلك إلا أهمية ومكانة عالية في نفوس اتباع الإسلام.

---

(1) سمي بالأقصى لأنه أبعد المساجد التي تزار، ويبتغي بها الأجر كأجر زيارة المسجد الحرام، وقيل لأنه ليس وراءه موضع عبادة، وقيل لبعده عن الأقذار والخبائث، وقيل لأنه وسط الدنيا لا يزيد شيئاً ولا ينقص، ومن أسمائه المسجد الأعظم، المسجد فقط، مسجد إيلياء، مسجد بيت المقدس.

- شمس الدين السيوطي، أتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى القسم الأول، عين شمس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص93-94.

(2) أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي ابن الجوزي، فضائل القدس، ط2 تحقيق جبرائيل سليمان جبور، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1980، ص115.

(3) شرح النووي على صحيح مسلم بن الحجاج الفشيري النيسابوري، الجامع الصحيح، ج1، بيروت: المكتب التجاري، د. ت، ص114.

2- **الترغيب بالإحرام من القدس:**

رغب نبينا محمد عليه الصلاة والسلام بالإحرام من بيت المقدس بالحج أو العمرة، وهذا يخفي وراءه إيحاءات أن على المسلمين تحريرها كلما وقعت بأيدي أعدائهم، وكان لهم ذلك، فتحها الفاروق عمر سلماً، وصلاح الدين أعادها بعد رحلة جهادية طويلة، وها هي اليوم بأيدي اليهود والقدس شغل المسلمين الشاغل وقضيتهم الأولى.

فقد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام بحديث روته أم سلمة أنه قال: "من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه"[(1)]، وقولهصلى الله عليه وسلم: "من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر"[(2)]، وقوله: "من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب"[(3)]، وقد استن بسنة رسول اللهصلى الله عليه وسلم الكثير من الصحابة أمثال: معاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقاس، وعبد الله بن عمر، فقد قدموا بيت المقدس وأحرموا منه[(4)].

المطلب الثاني – فضائل بيت القدس في الإسلام:

إن فضائل بيت المقدس في الإسلام متعددة الجوانب نذكر منها:

أ- فضل الزيارة:

يستحب شد الرحال إلى بيت المقدس وقصده في الزيارة، فعن أبي هريرة، قال عليه الصلاة والسلام: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي والمسجد الأقصى[(5)]، ويذكر أن (أويس القرني) ذكر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، رغبته في الصلاة ببيت المقدس، فبارك له الرحلة وجهزه بما يلزم، لعلمه ان زيارة بيت المقدس مرغوب فيها، والصلاة بمسجدها عبادة مشروعة[(6)]، وقد زاره جميع الأنبياء، وروى مكحول[(7)]: (إن من زار

---

(1) محمد بن محمد بن سليمان، جمع الفوائد، جـ1، ط1، قبرص، بنك فيصل الإسلامي، 1985م، ص461، رواه أبو داود والبيهقي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

(2) علاء الدين الهندي، كنز العمال، جـ5، ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م، ص12.

(3) المرجع السابق، ص12.

(4) عبد الحميد السائح، أهمية القدس في الإسلام، مرجع سابق، ص33-34.

(5) أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، برقم (1189) وأخرجه مسلم برقم (1397) وأبو داود في السنن برقم (2032).

(6) عبد الحميد السائح، مواقف خالدة للإسلام في القدس، مجلة شؤون عربية، العدد 40 كانون الأول، 1984م، ص41.

(7) هو عبد الله مكحول أصله خرساني نشأ في (كابل) ببيت عمه، أخذه الفاتحون العرب أسيراً، واعتق فيما بعد، وفد بعدها للشام وأصبح من كبار المحدثين فيها، ومن شيوخه أنس بن مالك، توفي سنة 113هـ في الشام، انظر: أبو نعيم الأصبهاني، حلبة الأولياء وطبقات الأصفياء، مجلد (5)، القاهرة، مطبعة السعادة، 1979م، ص177-192.

بيت المقدس شوقاً إليه دخل الجنة، وإما رفقة خرجوا يريدون بيت المقدس شيعتهم عشرة آلاف من الملائكة، يستغفرون لهم ويصلون عليهم، وله مثل أعمالهم إذا انتهوا إلى بيت المقدس، ولهم في كل يوم إقامة هناك صلاة سبعين ملكاً)[1]. وقد جاء بيت المقدس عدد كبير من الصحابة بقصد الزيارة لما أدركوه من فضائل شد الرحال للمسجد الأقصى[2].

ب- فضل الإقامة:

إن فضل الإقامة ببيت المقدس والترغيب بملازمتها لها ما يبررها، لأن سكناها يجمع بين خير الدنيا والآخرة، وهذه أقوال المصطفى صلى الله عليه وسلم شاهد ودليل فعن ذي الأصبغ قال: (قلت يا رسول الله إن ابتلينا بعدك بالبقاء، أين تأمرنا؟ قال: عليك ببيت المقدس، فلعله أن ينشأ لك ذرية يغدون إلى ذلك المسجد ويروحون)[3]، وقال أيضاً: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله، عز وجل وهم

---

(1) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، مرجع سابق، ص85-86.

(2) من هؤلاء الصحابة: أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب: تزوجها الرسول ل صلى الله عليه وسلم بعد وقعة خيبر، قدمت للقدس وصلت فيها، صعدت جبل الزيتون وماتت سنة (50هـ). بلال بن رباح الحبشي: مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم، حضر فتح القدس، وأذن فيها استجابة لطلب عمر بن الخطاب، توفي بدمشق سنة (20هـ). عياض بن غنم بن زهير بن أبي شداد: صحابي، وهو فاتح بلاد الجزيرة والرقة، بني في القدس حماماً ومات بدمشق سنة (20هـ). أبو الدرداء: عويمر بن زيد بن قيس الخزرجي، صحابي حدث عن الرسول صلى الله عليه وسلم زار بيت المقدس، وشارك في فتح مصر، توفي بدمشق سنة (32هـ). عبد الرحمن بن عوف: أحد العشرة المبشرين بالجنة، روى الأحاديث، توفي بالمدينة المنورة سنة (32هـ). أبو ذر الغفاري: من كبار الصحابة الذين زاروا بت المقدس، روى كثيراً من الأحاديث، سكن دمشق، مات منفياً بالزبذة، زمن عثمان بن عفان سنة (32هـ). سلمان الفارسي: أصله من فارس، شارك بمعركة الخندق، قدم القدس وتوفي بالمدائن سنة (36هـ) وقبل سنة (37هـ). عبد الله بن سلام: صحابي شهد فتح القدس ومات بالمدينة المنورة سنة (43هـ). سعيد بن زيد: ابن عم عمر بن الخطاب، وزوج أخته فاطمة أسلم عمر في بيته، شهد اليرموك، وفتح دمشق، نزل القدس عند فتحها، وهو أحد المبشرين بالجنة، توفي سنة (50هـ) بالمدينة. سعد بن أبي وقاص: قرشي، زهري، سابع من دخل الإسلام واحد المبشرين بالجنة تولى حرب فارس، ولى الكوفة، وقدم القدس وأحرم منها بعمرة وتوفي سنة (55هـ)، ودفن بالمدينة. أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، من الأزد قدم القدس مع الفتح، أسلم سنة (7هـ) ولازم خدمة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه الكثير، توفي بالمدينة سنة (55هـ). عبد الله بن عباس: إبن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، صحابي لقب "حبر الأمة"، من رواة الحديث المشهورين، نزل بيت المقدس ومات بالطائف سنة (68هـ). عبد الله بن عمر بن الخطاب: صحابي، قدم القدس واهل منها بعمرة وتوفي بمكة. أبو عبيدة عامر بن الجراج, أحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي سنة (18هـ) في طاعون عمواس، وهو في طريقه للصلاة في بيت المقدس وقبره في غور الأردن. تميم الداري: ابن أوس أسلم سنة (9هـ) صحابي، غزا مع الرسول، وأقطعه أرض الخليل، توفي سنة (40هـ). عمرو بن العاص السهمي: توفي سنة (43هـ) في خلافة معاوية. عبد الله بن عمرو بن العاص: أسلم قبل أبيه وكان عابداً توفي سنة (65هـ). وغيرهم كثير من الصحابة والعلماء والفقهاء والمحدثين ممن يصعب حصرهم.

- جاسر علي العناني، القدس: دراسة قانونية وتاريخية، عمان: منشورات الأمانة، 2001م، ص56-57.

(3) مسند الإمام أحمد بن حنبل 156/5.

كذلك قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس)[1]، وقد ذكر أن خيار عباد الله سكان بيت المقدس جيران الله عز وجل وحق على الله أن لا يعذب جيرانه[2]. هذا شجع الصحابة للإقامة فيها فمنهم من قضى نحبه في أكنافها[3]، ومنهم من غادرها ووافته المنية في مكان شاء الله أن يقبضه فيه.

إن ما سبق من أقوال بخصوص الترغيب بالإقامة في بيت المقدس، يُعد بمثابة دافع حتى لا يتخلى المسلمون عن مدينتهم، ويضحون باعز ما يملكون لقاء إبقائها مصانة مفتوحة لكل المؤمنين بالله، وهذا أمر من متطلبات العقيدة الإسلامية ومقتضياتها.

جـ- فضل الصلاة:

لقد فرضت الصلاة ليلة الإسراء والمعراج في سماء بيت المقدس، وصلى عليه الصلاة والسلام بالأنبياء جميعاً هناك، وقد ورد فضل الصلاة في المسجد الأقصى بأحاديث نبوية، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الأقصى"[4] وقال عليه الصلاة والسلام في بيت المقدس، "أرض المنشر والمحشر ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاةٍ فيما سواه"[5].

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "فضلت الصلاة في المسجد الحرام على غيره بمائة ألف صلاة وفي

---

(1) أخرجه الطبراني برقم (7643)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند 269/5، والهيثمي في المجمع 288/7، رواه عبد الله بن أحمد وجادة من خط أبيه، والطبراني ورجاله ثقات، وروي مثله من حديث مرة البهزي عن الرسول"، أخرجه الطبراني في الكبير (317/20-318) برقم (754) وصححه الألباني.

(2) أبو الفرج ابن الجوزي، مرجع سابق، ص94-95.

(3) من هؤلاء الصحابة: عبادة بن الصامت: شهد غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم وشهد فتح مصر وتوفي في القدس في خلافة عثمان بن عفان سنة (34هـ). أبو ريحانة: هو شمعون الأنصاري، ويقال الأزدي وكان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسكن القدس ومات فها ولم يعقب (أي لم ينجب). إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي المقدسي: روى عن أبي أمامة وأنس وتوفي سنة (52هـ). فيروز الديلمي: ويقال ابن الديلمي فارس أسلم زمن النبي صلى الله عليه وسلم وروى الأحاديث، سكن بيت المقدس ومات فيها. شداد بن أوس الخزرجي الأنصاري: صحابي، ولاه عمر إمارة حمص، وكان عالماً نزل القدس وتوفي فيها في خلافة معاوية. ذو الأصبع التميمي: وقيل الخزاعي، وقيل الجهني من اليمن، من الصحابة نزل القدس وقيل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصحه بالإقامة في القدس ومات فيها. مسعود بن أوس بن زيد الأنصاري: شهد بدراً وفتح مصر وسكن القدس ومات فيها ولم يعقب سلام بن قيس: وقيل سلامة بن قيصر الحضرمي، عمل والياً لمعاوية على بيت المقدس، ومات فها وله فيها عقب (أي ولد). واثلة بن الأسقع: سكن القدس ومات فيها. أبو أبي ابن أم حرام: وقيل: ابن كعب قيل: ابن عمرو ربّاه خاله عبادة بن الصامت، سكن القدس ومات فيها وله بها عقب. يزيد بن سلام: مولى عبد الملك بن مروان من أهل القدس، سكن القدس ومات فيها وله بها عقب. يزيد من سلام: مولى عبد الملك بن مروان من أهل القدس، عمل في بناء قبة الصخرة والمسجد الأقصى مع رجاء بن حيوة. عبد الله بن محيريز الجمحي: كان عابداً بالشام، وسكن بيت المقدس وتوفي فيها. زياد بن أبي سودة: مقدسي، روى عن عبادة بن الصامت وأبي هريرة وهو من الثقات. - جاسر علي العناني، مرجع سابق، ص55-56.

(4) لقد وردت عدة احاديث في فضل الصلاة في المسجد الأقصى من بينها الحديث المشار إليه، انظر: زكي الدين المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، جـ2، ضبط أحاديثه مصطفى عماد، دمشق، دار الفكر، د. ت، ص216-217.

(5) الإمام أحمد بن حنبل، المسند، 463/6.

مسجدي بألف صلاة وفي مسجد بيت المقدس بخمسمائة صلاة"[1]، وقوله: "إن خيار أمتي من هاجر بعد هجره إلى بيت المقدس، ومن صلى ببيت المقدس بعد أن توضأ وأسبغ الوضوء ركعتين او أربعاً غفر له ما كان قبل ذلك"[2].

من هنا نجد ان المسلم حريص كل الحرص على بيت المقدس، نظراً لفضائله الخاصة، وبتفضيل الصلاة في بيت المقدس عما سواه (بخلاف المسجد الحرام)، وذلك حتى لا تغيب القدس عن الأذهان، ولتبقي ماثلة للعيان أمام ضمائر المسلمين[3].

د- فضل الصخرة المشرفة:

إن فضل الصخرة المشرفة ليس مجرد تعارف تعارف عليه المسلمون، بل أمر نابع من عقيدتهم، فقد قال عبادة بن الصامت[4] عن النبي صلى الله عليه وسلم : "الصخرة صخرة بيت المقدس على نخلة والنخلة على نهر من أنهار الجنة وتحت النخلة آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، ينظمان سموط أهل الجنة إلى يوم القيامة"[5].

ونظراً لمكانة الصخرة المشرفة قام عبد الملك بن مروان[6]، الخليفة الأموي، فبني قبة الصخرة عرفت باسم قبة (الصخرة المشرفة)[7]، وكانت غاية في الجمال، حيث ضمت الزخارف الفسيفسائية الرائعة والزخارف النباتية، وعمد البناؤون المسلمون لإظهار هذا البناء ليضاهي في سحره وبهائه كنائس المسيحيين الفخمة ولاسيما كنيسة القيامة، كما حرصوا على توثيق ذلك

---

(1) رواه أحمد وابن خزيمة عن الصحابي أبي الدرداء رضي الله عنه.

(2) مجير الدين الحنبلي، الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جـ1، عمان، دار الجليل، 1973م، ص240-241.

(3) محمد الشاذلي، مرجع سابق، ص11.

(4) عبادة بن الصامت أنصاري خزرجي، كان نقيب عشيرته ورائداً من رواد الإسلام، موصوفاً بورعه وحسن عشرته شهد العقبة وبدر وسائر مشاهد الإسلام بما فيها فتح مصر توفي سنة 34هـ في بيت المقدس، انظر: خالد محمد خالد، مرجع سابق، ص222-226.

(5) شمس الدين السيوطي، مرجع سابق، ص130.

(6) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم ولد سنة 26هـ بالمدينة، وأمه عائشة بنت معاوية بن الوليد بن المغيرة بن أبي العاص بن أمية، ولما شب كان عاقلاً حازماً أديباً وكان معدوداً من فقهاء المدينة يقرن بسعيد بن المسيبُ عروة بن الزبير، ولي الخلافة بعد أبيه بعهد منه، وكانت الحال في البلاد على غاية من الاضطراب واستطاع أن يغير الحال فاستقر الأمر. توفي يوم الخميس منتصف شوال عام 86هـ وله من العمر الستين عاماً في دمشق فكانت مدة خلافته منذ بويع إحدى وعشرين سنة وشهراً ونصفاً من مستهل رمضان سنة 65هـ إلى منتصف شوال سنة 86هـ انظر: الشيخ محمد بك الخضري، الدولة الأموية، بيروت المكتبة العصرية، 2000ن ص330، (353-354).

(7) لقبة الصخرة المشرفة عدة أسماء منها قبة المعراج، قبة الزمان، قبة العهد، قبة بيت المقدس، قبة الصخرة، قبة الصخرة المشرفة انظر: شمس الدين السيوطي، أتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى، القسم الثاني، تحقيق أحمد رمضان أحمد، عين شمس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص400.

تاريخياً، ذلك بوضع شريط كتابي يزيد طوله على (240م) يضم تاريخ البناء، وأضافوا إلى ذلك كتابه آيات من القرآن الكريم، كسورة الإخلاص، وآل عمران آية /18-19، والنساء آية 170-171، والإسراء آية/111، ومريم آية/33-37، والأحزاب آية/56، والحديد آية/1، والتغابن آية/1، والملك آية/2[1].

ويبدو من اختيار هذه الآيات القرآنية الكريمة التي يشير قسم منها إلى السيد المسيح ومريم العذراء، لتوضيح موقف الإسلام منهما، ونظرته إليهما إلا أن الخطاب كان موجهاً بشكل خاص لأهل الكتاب، ودعوتهم للدخول في الإسلام الذي جاء مكملاً للرسالات السماوية السابقة.

المطلب الثالث – التراث الإسلامي في القدس[2]:

ينتشر في القدس الكثير من الأماكن المقدسة الإسلامية، التي أصبحت بها من أكرم بقاع الدنيا وأحبها لنفوس المسلمين، وتشتمل الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس على عدد كبير من المساجد التاريخية وأضرحة الشهداء والعلماء من أمة الإسلام، ويمكننا إبراز هذا التراث بالصورة التالية:

1- الحرم الشريف[3]:

يطلق الحرم الشريف على مسجد الصخرة والمسجد الأقصى، وما يحيط بهما من مساحات ومنشآت حتى الأسوار، ومساحة الحرم (141 دونما)[4]، وقبل الفتح العمري للمدينة كان الحرم مهجوراً تتراكم عليه القمامة والقاذورات وذلك لأن الروم نظروا للصخرة على أنها قبلة اليهود، وبقي الأمر كذلك حتى دخل عمر بن الخطاب المدينة فاتحاً، فأمر بتنظيفه وبعدها عادت للحرم أهميته، وتوافد عليه الناس من كل الأقطار[5].

2- مسجد قبة الصخرة المشرفة:

الصخرة هي إحدى صخور مرتفعات المدينة لم تهذب أوجهها، أقيم على هذه الصخرة مسجد عرف باسم مسجد قبة الصخرة، وهو المكان الذي صلى فيه الخليفة عمر بن الخطاب، وحظي هذا المكان باهتمام حكام المسلمين عبر العصور المتعاقبة[6].

بني هذا المسجد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عام 691م، وعندما احتل الصليبيون

---

(1) غازي ببيشه الآثار الإسلامية المبكرة في بيت المقدس، القدس، العدد 100، حزيران 1982م، ص24.
(2) انظر ملحق رقم (1) مجمل المعالم الأثرية والمقدسة الإسلامية في المدينة المقدسة.
(3) انظر ملحق رقم (2) الأماكن المقدسة والأثرية في الحرم الشريف وما يحيط به.
(4) الدونم يساوي (1000) متر مربع.
(5) محمد سلامة النحال، فلسطين أرض وتاريخ، ط1، دار الجليل للنشر، 1984م، ص200.
(6) وزارة الخارجية الأردنية، القدس عربياً وإسلامياً، وثيقة مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الحادي عشر- (إسلام آباد)، عمان المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، 1980م، ص15.

القدس دنسوا هذا المسجد كباقي مساجد الإسلام، ولكن صلاح الدين بعد دخوله القدس أعاد إليه هيبته الإسلامية، فزين القبة وستر الجدران بالرخام، ومما يشد الناظر إليه جمال الهندسة العربية والذوق الفني العربي، مما حدا بالمؤرخين الإجماع على أنه أجمل أبنية المعمورة ومن كبريات ما خلد التاريخ من آثار[1].

3- المسجد الأقصى:

من المتعارف عليه في أيامنا الحاضرة أن المسجد الأقصى يقع في الجهة القبلية من ساحة الحرم الشريف[2]، وخلافاً للمفهوم القديم الذي كان يطلق على كل ما هو بداخل سور الحرم الشريف من معابد، وقباب ومدارس، وأروقة، ومنابر، وأبواب، وغيرها من المعابد الدينية والمعاهد العلمية[3].

والمسجد الأقصى من رقعة الحرم الشريف، وتبلغ مساحة المسجد (4400) م^2 وبطول (85) م وعرض (55) م، ويقوم على (53) عموداً من الرخام، و (49) سارية مربعة الشكل، وأما عدد أروقة المسجد فهي (7)، وعدد أبوابه (11) باباً، وكانت أبوابه ملبسة بالذهب والفضة، فأمر أبو جعفر المنصور العباسي بتصريفها وترميم المسجد بها، وقد احتله الصليبيون عام 1099، واستعاده صلاح الدين عام 1187م على أثر معركة حطين الشهيرة، وأتى بالمنبر الخشبي المعروف ووضعه فيه، وفي داخل المسجد (جامع عمر)، وإيوان (هاشم عزيز)، وإيوان صغير (محراب زكريا)، أمام المسجد من الشمال رواق الملك عيسى من ملوك الأيوبيين وقد تم إنشاؤه عام (1217) م، وهو مؤلف من سبعة قناطر مقصورة، كل واحدة تقابل باباً من أبواب المسجد[4].

تعود أهمية الأقصى الدينية إلى مكانته الرفيعة في نفوس المسلمين، لأنهم ولّوا وجوههم نحوه منذ فجر الإسلام، والمحطة الثانية لحادثة إسراء نبيهم عليه الصلاة والسلام، ونقطة انطلاقه إلى السموات العلى حيث شاء الله (المعراج).

---

(1) محمد سلامة النحال، مرجع سابق، ص201.

(2) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة والمسجد الأقصى ولمحة عن تاريخ القدس، مرجع سابق، 149.

(3) عبد الجليل حسن عبد المهدي، الحركة الفكرية في ظل المجسد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي، عمان، مكتبة الأقصى، 1980، ص7.

(4) انظر: القدس تاريخ وصور، ص30-31، انظر أيضاً: رائف نجم، القدس بين الإسلام واليهودية، مرجع سابق، ص39، انظر أيضاً: رائف نجم ورفقاه، كنوز القدس، ص28.

فمن هنا هفت إليه قلوبهم، ورنت أبصارهم، فهو بحق درة ساطعة في سماء أمة الإسلام[1].

فالأقصى اليوم أسير بيد اليهود، ينتهكون حرماته، ويدنسون أفياءه، جاهدين في العمل على هدمه غير عابثين بالقيم والأخلاق والاتفاقات الدولية، فقد وجهت سلطات الاحتلال حملتها المسعورة نحو المسجد الأقصى، لأنها تعتبره رمزاً دينياً للوجود العربي الإسلامي، وأثراً تاريخياً يمثل الارتباط الروحي للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، لكونه أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين[2].

ومن أجل الاعتبارات الدينية والتاريخية التي حفت بالمسجد الأقصى، يبرز أمر المحافظة على هذا المسجد، والعناية به، ومنع المحاولات الرامية لإزالته ليصبح واجباً دينياً وإنسانياً، وهذا ملقى على عاتق الدول والشعوب الإسلامية بصورة خاصة، والأمم المتحضرة الداعية للسلام للمساهمة الفعالة في كبح جماح الأطماع اليهودية اللامحدودة.

4- جدار البراق:

يؤلف هذا الجدار جزءاً من الجدار الغربي للحرم القدسي، وقد أقيم عنده مسجد صغير لصلاة النافلة، وقد هدمه اليهود عند احتلالهم المدينة المقدسة عام 1967[3]، ويبلغ طول الجدار (56) قدماً بارتفاع (65) قدماً، وهو مبني من الحجارة الضخمة.

اكتسب هذا الجزء أهميته القدسية لعلاقته الوثيقة بحادثة إسراء الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى بيت المقدس، حيث أوقف عليه الصلاة والسلام براقه ليلة الإسراء هناك[4]، أما اليهود فيدعونه باسم (حائط المبكى)[5]، ويدعون أنه القبة الباقية من الهيكل القديم، وأثيرت

---

(1) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، تعمير وإصلاح المسجد الأقصى، ط1، عمان، وزارة الأوقاف، 1976م، ص20.

(2) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن الكتاب السنوي 1967، عمان، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، 1968م، ص228-229.

(3) معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، مرجع سابق، ص183.

(4) البراق دابة امتطاها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، يوم الإسراء حتى انتهى إلى بيت المقدس فانتهى البراق إلى موقفه الذي كان يقف فيه مربطه، وكان مربط الأنبياء قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر: المرجع السابق، ص182-183.

(5) حائط البراق هو قسم من الجدار الغربي للمسجد الأقصى والساحة المحيطة به، وسمي بحائط المبكي لأن اليهود اعتادوا زيارته وتأدية طقوسهم الدينية، وله مراسيم خاصة كالبكاء على ضياع مجدهم وهدم هيكلهم، انظر: المرجع السابق، ص183.

قضيته دولياً عام 1929م، وشكلت لجنة دولية للتحقيق[1] أسفرت عن القرار التاريخي:

(للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه، لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط، لكونه موقوفاً حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير)[2]، وأعيد نشر هذا القرار عام 1968 بعد الاحتلال اليهودي للقدس[3].

إن الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة كثيرة، وتعود أسباب العناية الإسلامية الفائقة بهذه الأماكن لعدة اعتبارات هي[4]:

1) إن الله خصها بالعديد من الأنبياء، ابتداء من أبينا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، إلى عيسى- عليه الصلاة والسلام، قال ابن عباس رضي الله عنها (البيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء، ما فيه موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبي أو قام فيه ملاك).
2) إن الله خص القدس بإسراء رسوله، وهذا ما بينته سورة الإسراء.
3) تعتبر أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، وخصها الله بالتقديس قال تعالى: (**يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ**) (المائدة:21)، والمقصود هنا أرض فلسطين، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كان رسول اللهصلى الله عليه وسلم يصلي وهو في مكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه، وبعدما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ثم صرف إلى الكعبة"[5].
4) لان المسلمين عدوا المدينة، الثغر الذي يمكن أن ينفذ منه العدو إلى الكعبة المشرفة، وقبر الرسولصلى الله عليه وسلم، لذا عليهم سد هذا الثغر.

---

(1) في 15 أيار سنة 1930 وافق مجلس العصبة على إيفاد لجنة التحقيق نتيجة التوتر حول البراق وكانت مؤلفة من "شو" وأطلق عليها أحياناً لجن شو وهو رئيس اللجنة ومن الأعضاء:
1- اليل لوفغرث، وزير الشؤون الخارجية الأسوجي سابقاً وعضو مجلس الأعيان في أسوج.
2- شارلس بارد: نائب رئيس محكمة العدل في جنيف (سويسرا) ورئيس محكمة التحكيم النمساوية الرومانية المختلطة.
3- فان كمبن: عضو البرلمان الهولندي وحاكم الساحل الشرقي لجزيرة سو مطرة سابقاً، الجلسة التي أعلن فيها القرار رقم (23) تاريخ 19 تموز 1930، انظر: تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام 1930، الحق العربي في حائط المبكي في القدس، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1918، ص7.
(2) المرجع السابق، ص105-106.
(3) رائف نجم ورفقاه، كنوز القدس، ص31.
(4) إسحاق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس، بيروت، منظمة التحرير، مركز الأبحاث، 1969، ص69-71.
(5) أخرجه الترمذي بالسنن وبرقم (2964)، وأحمد في المسند: (1 : 325).

5) ورودها بأصول العقيدة الإسلامية (القرآن والسنة) عدة مرات دليل على أهميتها عقائدياً، وقد أشرنا إلى بعض الآيات القرآنية التي أوردت في سياقها بعض النصوص، وإضافة لذلك، فقد جاء قوله تعالى: (**وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطاً إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ**) (الانبياء:71). والمراد بالأرض في الآية بيت المقدس[1]، وقال تعالى: (**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**) (البقرة:114)، فهذه الآيات نزلت في منع الروم للمسلمين من بيت المقدس، فأذلهم الله وأخزاهم فلا يدخله أحد منهم إلا وهو خائف، ومتلفع بثوب الخزي والهون والصغار[2].

المطلب الرابع – الإسلام والأقليات الدينية في القدس:

تميزت الإدارة الإسلامية للمدينة المقدسة في كافة عصورها بالتسامح والعدل، وخاص فيما يتعلق بتعاملها مع أصحاب الشريعتين اليهودية والمسيحية، فالأحكام الإسلامية السامية، لا تفرق بين عبد وآخر، فالكل عباد الله، ولا تضطهد الناس، ولا تكرههم على الدخول في الإسلام حيث قال تعالى: (**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**) (البقرة:256)، وقال أيضاً: (**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**) (الكافرون:6)، والرسولصلى الله عليه وسلم حذر من إيذاء الذمي في الإسلام وأوجب معاملته بالحسنى.

لم يتمتع أهل الذمة بحقوقهم في ظل دولة من الدول، كما تمتعوا بهذه الحقوق في ظل الحكم الإسلامي، وهذه هي الحقيقة التي لا يمكن لأحد نكرانها أو تشويهها، وشهادة الخصوم في هذا الشأن أقوى دليل، فهذا المؤرخ الصهيوني "البرت هيامسون" المسؤول عن دائرة الأراضي في حكومة الانتداب، والذي له باع طويل في المؤامرات اليهودية البريطانية في تهويد فلسطين بما فيها القدس يقول: (وتحت حكم عمر وخلفائه المباشرين تمتعت الأرض (أرض فلسطين) بصفة عامة بالأمن، وتمتع سكانها بدون تمييز ديني براحة كانت غريبة عنهما -- الأرض والسكان- منذ القرون). ويستطرد المؤرخ نفسه ليوصف فلسطين أيام الأمويين بقوله: (وتحت حكم معاوية، الذي حكم الأرض من (639م) حتى سنة (680م)، وفي السنين الأخيرة من تلك المدة حكمها كخليفة، كانت فلسطين إحدى أحسن دول العالم حكماً، واحتفظت بطابعها الهادئ لمدة قرنين

---

(1) الحافظ عماد الدين ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مجلد 4، بيروت، دار الأندلس للنشر، د. ص، ص574، انظر أيضاً: جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين بيروت، مكتبة العلوم الدينية، د. ت، ص433.

(2) الحافظ عماد الدين ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مجلد 1، بيروت، دار الأندلس للنشر، د. ت، ص273، انظر أيضاً: جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، ص24.

آخرين)[1]. وفي موطن آخر يصور المؤرخ نفسه المسلمين وفتحهم لفلسطين، بـأنهم كـانوا منقـذين لا مضـطهدين فقـد قـال: (وعملياً فيما يتعلق بيهود فلسطين، فإن المسلمين قد جاءوا كمنقذين، وليس كمضـطهدين)[2]، وفي دائـرة المعـارف اليهوديـة العامة ذكر: (إن فتح العرب للبلاد أنقذ يهود فلسطين من الدمار)[3]، وفي الشـهادة التـي قـدمها حـاييم وايزمـان حـول "حـق البقاء" حينما تقدم بها إلى اللجنة الأنجلو أميركية قال: (إنني أفضل عدم اقـتراف الظلـم، لان العـالم الإسـلامي يعامـل اليهـود بقدر كبير من التسامح، فقد فتحت الإمبراطورية العثمانية أبوابها لليهود عندما طـردتهم أسـبانيا، ويجـب عـلى اليهـود أن لا ينسوا ذلك)[4].

لقد عايش اليهود المسلمين في شبه الجزيـرة العربيـة زمـن رسـولهم العظـيم محمدصـلى الله عليـه وسـلم وخلفائـه الراشدين، وعرفوا سماحة الإسلام وعدله، وصدق ووفـاء اتباعـه، واسـتقامتهم عـلى الطريـق، ففضـلوا حكمهـم عـلى غـيرهم، وعندما تقدمت جيوشهم صوب الشام، وجاء أمير المؤمنين عمر الجابية[5] في الشام، تقدم منه رجل من اليهود وقـال لـه: (يـا أمير المؤمنين لا ترجع إلى بلادك حتى يفتح الله إيليا)[6]، ولقيه يهودي آخر وقال له: (السلام عليـك يـا فـاروق، أنـت صـاحب إيليا لا والله لا ترجع حتى يفتح الله إيليا)[7].

فشهادات اليهود أنفسهم جاءت تبين مدى معاملة المسلمين لليهود، تلك المعاملة التي كانت في غاية الكـرم في كـل العصور والأقطار، واستمرت هذه المعاملة الكريمة حتى اليوم، وفي كنف السلطات الإسلامية وجد اليهود فرصاً لم تـتح لهـم في أي يوم من تاريخهم، وإن اشترطت العهدة العمرية إخراج اليهـود مـن القـدس، فهـذا شرط صـفرونيوس ولـيس شرط عمـر، وقصارى القول أنه بعد الفتح الإسلامي عامل المسلمون اليهود بحلم وتسامح، وعاشوا بالمدن الرئيسة في بـلاد الشـام، بيـد أن الصليبيين ذبحوا عدداً كبيراً منهم حين فتحوا القدس[8]، وقد اعترف المـؤرخ اليهـودي (روت) بـذلك، ووصـف حيـاتهم في ظـل دولة الإسلام بالعصر الذهبي لليهود الذي تمتعوا فيه بحقوقهم الدينية والاقتصادية والتعليمية[9].

---

(1) Hyamson, Albert, M. Palestine the Rebirth of an Ancient Nation-London - Sidywick Jakson and Co., 1917, P5.

(2) Irbid, P5.

(3) "UJE" Universal Jewish Encyclopaedia, Vol. 8. New York 1948 - P. 538.

(4) كيث ما جواير، تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ط1، بيروت، الآفاق الجديدة، 1981م، ص5.

(5) الجابيه: قربة في منطقة دمشق قرب أراضي الجولان، وهي مملوءة بالأفاعي الصغيرة التي تدعى أم صويت وهي سامة جـداً، وهـي المكـان الـذي ألقـي فيـه الخليفـة عمـر خطبتـه المشهورة حاثاً المسلمين على الجهاد، وفيها استقبله بها رجال الفتح الإسلامي في جبهة الشام، وقد سـمي أحـد أبـواب دمشـق باسـم الجابيـة نسـبة لهـا، وتسـمى أيضـاً جابيـه الجولان، انظر: لي سترانج، مرجع سابق، ص355؟

(6) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، جـ3، القاهرة، دار المعارض، 1960م، ص607.

(7) المرجع السابق، ص608.

(8) جفريز، فلسطين، إليكم الحقيقة، جـ1، ترجمة خليل الحاج، مراجعة محمد أنيس، القاهر، دار الكتاب العربي، 1971م، ص74.

(9) Roth. C, Ahistory of the Jews. Schocken Books, N.Y. 1963-PP. 151-157.

ويرجع للعرب المسلمين الفضل الكبير في السماح لليهود بزيادة القدس، للتعبد والإقامة فيها، بعد أن كان الرومان الصليبيون قد طردوهم وشتتوا شملهم، ومنعوهم من العودة إليها، وإليهم يرجع الفضل في حماية اليهود وإيوائهم من اضطهاد الدول المسيحية الأوروبية. وعلينا أن لا نغفل أن اليهود في أيام الصليبيين قد تعمدوا الوقوف إلى جانب المسلمين ومقاومة الصليبيين، ودافعوا عن المدينة لان سيوف الصليبيين كانت موجهة لليهود كما هي موجهة لرقاب المسلمين لإراقة دمائهم[1].

لقد كانت نتيجة الحكم الإسلامي المتسامح بالنسبة لليهود واستيطانهم من جديد في مدينة القدس، وأصبحت مركز علم اليهود بعد أن نقلوه إلى طبريا في عهد الرومان، وازدادت أعداد اليهود القرائين[2] في المدينة في نهاية القرن الثامن للميلاد، وعملوا فيها بعدة مهن، فمنهم سكاكو النقود والصباغون والصيارفة، وإذا كان اليهود قد عانوا من تصرفات بعض الحكام المسلمين كما في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي، فإن المسلمين والمسيحيين على السواء قد عانوا مثلهم، ولكن يمكن القول أن عدد اليهود وبسبب العدل الذي ساد في ظل الحكم الإسلامي قد ازداد، وفي القرن الحادي عشر قدم بعض اليهود الألمان للاستيطان في فلسطين واعتبر بمثابة صفحة جديدة ومريرة في تاريخ الإسلام[3].

وفي ظل حكومة الانتداب والتأييد الذي اكتسبته الوكالة اليهودية من الدول الاستعمارية التي ارتأت تجميع الشتات اليهودي في فلسطين، وإقامة دولة لهم على أرض لا يملكونها، فقد عملت حكومة الانتداب على إخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود، وبدأت تمكنهم من الأرض، وتحكم قبضتهم على فلسطين، وبدأت الصهيونية العالمية تنفث سمومها في تشويه صورة العرب والمسلمين، وأخذت تدعى ادعاءات لا أساس لها من الصحة منها:

ادعى اليهود منعهم من الوصول إلى حائط المبكى لإقامة الصلوات الدينية خلفه، لم يكن المنع عائداً للأردن، بل يعود إلى سلطات الاحتلال العسكري، التي كانت قد رفضت تنفيذ الاتفاق بينها وبين الأردن، والتي تدعو للسماح بزيادة حائط المبكى مقابل السماح للعرب بزيارة أماكنهم المقدسة في المناطق العربية التي استولى عليها اليهود في حرب عام 1948م[4].

وبالنسبة لهدم الكنس اليهودية، فهذا يعود إلى قيام اليهود باستبدال سكان الكنس بقوات

---

(1)Hyamson. Irbid. P4.

(2) القراؤون هم من الفرق اليهودية الست وهي: السامريون، والصدقيون، والآسينيون والقريسيون، والربانون، والقراؤون، انظر: رفيق جندلي، مرجع سابق، ص74.

(3) Hyamson. Irbid, P. 15-16.

(4) روحي الخطيب، الرد على تبدي كوليك، مرجع سابق، ص53.

عسكرية من جيش (الهاجانا)، ونقلت سكانها الأصليين إلى خارج سور المدينة، وفاجأت تلك القوات العرب بنيرانها من داخل أسوار المدينة مما اضطر عرب القدس وبمشاركة القوات العربية الأردنية من الرد على النيران بالمثل، ولم تكن نتيجة القتال هدم الكنس اليهودية فحسب بل هدم 90% من أملاك العرب أيضاً في الأحياء التي شهدت تلك المعارك.

وبالنسبة للمقابر اليهودية، فأنها كغيرها من مقابر المسلمين والمسيحيين تم توسيع الطرق التي تمر بجوارها، وذلك لظروف اقتضتها مصلحة التنظيم في المدينة، وقد استأذنت السلطات الأردنية المسؤولين من أصحاب المقابر الإسلامية والمسيحية، وحارس أملاك العدو (بصفته مسؤولاً عن المقابر اليهودية)، للحصول على الموافقة قبل اقتطاع جوانب من هذه المقابر، ولنقل عظام موتاهم إلى أماكن خاصة، وقد تمت هذه الإجراءات ولم يكن نصيب المقابر اليهودية بأكثر من نصيب المقابر الإسلامية والمسيحية الواقعة على نفس الطريق[1].

وإذا ما قارنا الحكم الإسلامي بالاحتلال اليهودي، والاستيلاء على كامل مدينة القدس في 7 حزيران/يونية 1967م، لوجدنا الفارق عظيماً بين الحكم الإسلامي وحكم الاحتلال للمدينة، فبعد ثلاثة أيام فقط من احتلال القدس، قامت الجرافات اليهودية بجرف مباني منطقة الحرم القدسي الشريف، وتدمير حي المغاربة بأكمله، واتجه التهديم إلى منطقة شارع الأنبياء والبراق وباب العامود، وبهذا الإجراء، فقد أزالوا الكثير من المحلات التجارية والدينية والمرافق العامة، كالمستشفيات والمؤسسات التعليمية في البلدة القديمة، أضف إلى ذلك النهب والسلب الذي قام به الجنود الصهاينة للكثير من المحلات المهدمة، مستغلين بذلك الحالة الأمنية التي آلت إليها هذه الأماكن[2].

كما أن اليهود قد اتخذوا أسلوب الإرهاب والعنف في حربهم ضد العرب، وضد أهل المدينة المقدسة بعد الاحتلال وارتكاب المذابح في دير ياسين وغيرها[3]، وذلك لإرغام السكان المدنيين على النزوح، وترك المدينة خالية من سكانها لليهود، في حين لم يسجل التاريخ حادثة

(1) المرجع السابق، ص53.
(2) روحي الخطيب، القدس تحت الاحتلال، مفكرة القدس، 1978م، ص13.
(3) مذبحة دير ياسين: دير ياسين قرية صغيرة تقع على ربوة عالية غرب القدس، على بعد أربعة كيلو مترات، تحيط بها المستوطنات من ثلاث جهات، مساحتها 1800 دونم، وبلغ عدد سكانها عشية المجزرة ألف نسمة، والتي نفذت في 9 نيسان 1948م، نفذتها عصابتا إلا تسل وليمي، فقتلت 254 عربياً معظمهم من الشيوخ والأطفال، واستهدفت المذبحة إلقاء الرعب في قلوب العرب، وإرهابهم لحملهم على ترك ديارهم. ويذكر أن هناك أكثر من مذبحة اقترفتها السلطات الصيهونية مثل: مجزرة سعسع ومذبحة الرملة - ومجزرة الدوايمة وكفر قاسم وقبية، انظر: غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين: مجازر وممارسات 1936-1983، ط1 عمان، دار الجليل للنشر والتوزيع، 1985م، ص 104/71/64/53/54.

واحدة قام بها المسلمون في شتى فتوحاتهم، بل كانت وصايا خلفاء الإسلام لقادة الفتح عكس ذلك، فقد أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه، قواده الذين توجها صوب بلاد الشام بما فيها القدس بالوصايا التالية: (لا تخونوا ولا تغدروا، ولا تغلوا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً، ولا تعقروا نخلاً أو تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا (إلا لمأكل) وسوف تمرون بإناس قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له)[1].

وأما بالنسبة للنصارى في مدينة القدس في ظل الحكم الإسلامي، فقد عاشوا فيها طيلة العهود الإسلامية أحراراً، منذ الفتح الفاروقي للمدينة سنة (636م)، حيث قدم عمر رضي الله عنه من المدينة قاصداً بيت المقدس، فاستقبله صفرونيوس بطريرك المدينة، وفتح له أبوابها، وسلمها له فدخلت القدس في الحكم الإسلامي، وقام بعدها الخليفة عمر رضي الله عنه وبدعوة من بطريرك المدينة بزيارة القبر المقدس (كنيسة القيامة)، وحينما أدركته الصلاة وهو فيها التفت للبطريرك وقال له: أين أصلي؟ فقال: مكانك صلِّ... فقال: (ما كان لعمر أن يصلي في كنيسة القيامة فياتي من بعدي، ويقولون هنا صلى عمر ويبنون عليه مسجداً). وابتعد عنها رمية حجر وصلى ولا تزال ماثلة للعيان إلى يومنا هذا[2].

إن هذا يعد نظر من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جنب المسلمين والمسيحيين حرباً دينية ستقع لا محالة، ولكنه حسم الموقف من يومه ذلك، ليبقي على مقدسات المسيحيين ويجنبها المشاحنات من قبل غيرهم. وكما رأى اليهود بالفتح الإسلامي إنقاذاً لهم، ولكنه رأى المسيحيون ذلك أيضاً، فهذا مؤرخ - بريطاني يؤيد ذلك بقوله: (اليهود، السماريون، المسيحيون، كلهم استقبلوا العرب كمخلصين من اضطهاد اليونانيين الأرثوذكس وجورهم، ولم يسيطر العرب على أية مدينة في سوريا بقوة السلاح، فكلها قبلت - عاجلاً أو آجلاً - الشروط السخية للرؤساء العرب)[3].

ويقول رؤوف نجار، رئيس الكنيسة اللاتينية: (ومنذ العهد العمري تضاعف حب المسيحيين العرب للقدس، بالإضافة إلى مكانتها الدينية السامية، فقد أمنهم الفاروق على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وألا يكره أحد على الدين أو يصيبه أي ضرر في شيء)[4].

---

(1) ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم، منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي 1220ق. م - 1359م، ط1، بيروت، دار النفائس 1973، ص150.

(2) محمود العامري، قدسنا، مرجع سابق، ص60-61.

(3) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سابق، ص610.

(4) رؤوف نجار، الندوة الإسلامية لشؤون القدس - عمان، 3 أيار/مايون، 1986م، الموافق 24 شعبان 1406م.

عاش المسيحيون بالمدينة منذ الفتح العمري، وطيلة العهود الإسلامية المتعاقبة على المدينة شركاء متساوين في الحكم والقضاء والتمثيل النيابي والبلدي، وتمتعت طوائفهم وكنائسهم ومدارسهم وجمعياتهم الخيرية ومستشفياتهم وكافة مؤسساتهم برعاية، قل أن حصلت على مثلها أيام حكم الانتداب البريطاني، وشجعت التسهيلات التي وفرتها الحكومة الأردنية إلى ارتفاع عدد الحجاج المسيحيين وسواحهم للمدينة، وعملت الحكومة الأردنية على توثيق العلاقات العربية الإسلامية مع رؤساء جميع الطوائف المسيحيين، فتعددت زيارات قادتها للقدس، فزارها الباب وقداسة كاثوليكوس الأرمن، وقداسة بطريرك استانبول للروم الأرثوذكس، وغبطة رئيس أساقفة كنتربري، بالإضافة إلى العديد من ملوك ورؤساء الحكومات المسيحية في العالم أجمع.

بينما عمل اليهود على تصفية أملاك الوقف المسيحي، والاعتداءات على أماكنهم المقدسة، ومضايقة رجال الدين المسيحي، ونسبوا التهم الزائفة إليهم، التي لا تليق برجال الدين أياً كانت نحلهم، في حين عمل الحكم العربي الأردني على مساعدة المسيحيين على إصلاح وترميم التصدعات في كنيسة القيامة، والعمل على استكمال بناء كنيسة الجثمانية التي بقيت منذ عام (1924م) غير مستكملة البناء[1].

لذا يمكن القول أن الذميين (يهوداً ونصارى) عاشوا حياة أمن في ظل الحكم الإسلامي، لأن الإسلام نفسه مبني على التسامح الديني الكبير مع غير المسلمين، وتنعكس هذه الصفة التسامحية في النظرة الإسلامية إلى غير المسلمين الذين عاشوا في ظل الحكم الإسلامي، وتعاملوا معه في السلم والحرب.

إن معاملة الإسلام لأهل الذمة قديمة منذ العصر الإسلامي الأول، فقد قامت على عقد الذمة: وهو العقد الذي يتم بين السلطة المسلمة وغير المسلمين، يكتسب بموجبه هؤلاء حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام، ويتولى المسلمون حمايتهم والدفاع عنهم مقابل ضريبة شخصية تسمى الجزية[2]، فالمسلمون أقروا أصحاب الشرائع الأخرى في القدس على دينهم، ولم يكرههم على ترك عقائدهم، وشرع الإسلام نظاماً عادلاً طبق على الجميع، وأمر المسلمين باتباع أسلوب حسن في مناقشتهم، قال تعالى: (**وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**) (العنكبوت:46)، وقد بلغ النظام الإسلامي من المرونة، مبلغاً اعتبر فيه أهل الذمة جزءاً من الرعية الإسلامية مع احتفاظهم بعقيدتهم.

---

(1) روحي الخطيب، الرد على تيدي كوليك، مرجع سابق، ص53-54.
(2) ابن القيم الجوزي، أحكام أهل الذمة، جـ2، ص475.

الباب الثاني

التحولات السياسية الإسرائيلية

في مدينة القدس

التحولات السياسية الإسرائيلية في مدينة القدس

دأب منظرو الحركة الصهيونية[1]، منذ منتصف القرن التاسع عشر على التأكيد لليهود في مختلف أنحاء العالم، أَن القدس عاصمة دولتهم المستقبلية، وسعت الحركة بكل جهد لها لتحقيق هذه المقولة حتى تمكنت على أثر الحرب العربية الصهيونية عام 1948م، من احتلال 66.2% من المساحة الكلية لمدينة القدس، واستولت على الجزء الآخر على أثر حرب حزيران/يونية 1967م، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من أقاليم ثلاث دول عربية أعضاء في الأمم المتحدة (انظر خريطة رقم 3).

بعد أن تحقق الحلم اليهودي في الاستيلاء على المدينة، قاموا بعدة إجراءات من جانب واحد، وذلك للاتخاذ منها عاصمة للكيان اليهودي، لذا حرصت على إضفاء الصبغة القانونية على هذه الإجراءات، فردت الأمر إلى الكنيست التي أصدرت قرارها في 27 جزيران/يونية 1967م، مباركة فيه قرار الضم.

استمرت الحكومات اليهودية المتعاقبة بإجراءاتها، خطوة تعقبها أخرى نحو إحكام القبضة على المدينة، وإن اختلفت الأساليب التنفيذية فهناك اتفاق في الجوهر وهو تهويد المدينة، فهذه الدراسة تهدف إلى البحث في الإجراءات والمواقف السياسية للحكومات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة[2]، وتحقيقاً لأهداف هذا الباب فإننا سنعرض ذلك في أربعة فصول وعلى النحو التالي:

---

(1) الصهيونية حركة سياسية عدوانية، هدفها جمع يهود العالم في فلسطين، وما يجاورها من الأقطار العربية، بحيث تمتد دولتها من نيل مصر إلى فرات العراق، فالصهيونية مرادفة لليهودية فهما وجهان لعملة واحدة. كما وصفها هرتسل في مؤتمر بال بسويسرا عام 1897م بقوله: (إن الصهيونية هي العودة إلى الأحياء اليهودية قبل أن تكون عودة الأرض اليهودية) انظر:
- ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية 1882-1984، ط1، عمان، د. ن.
- 1983، ص27، انظر أيضاً: علي محمد علي، ملف القضية الفلسطينية، جـ1، القاهرة، مركز دراسات الشرق الأوسط، د. ن، ص78.

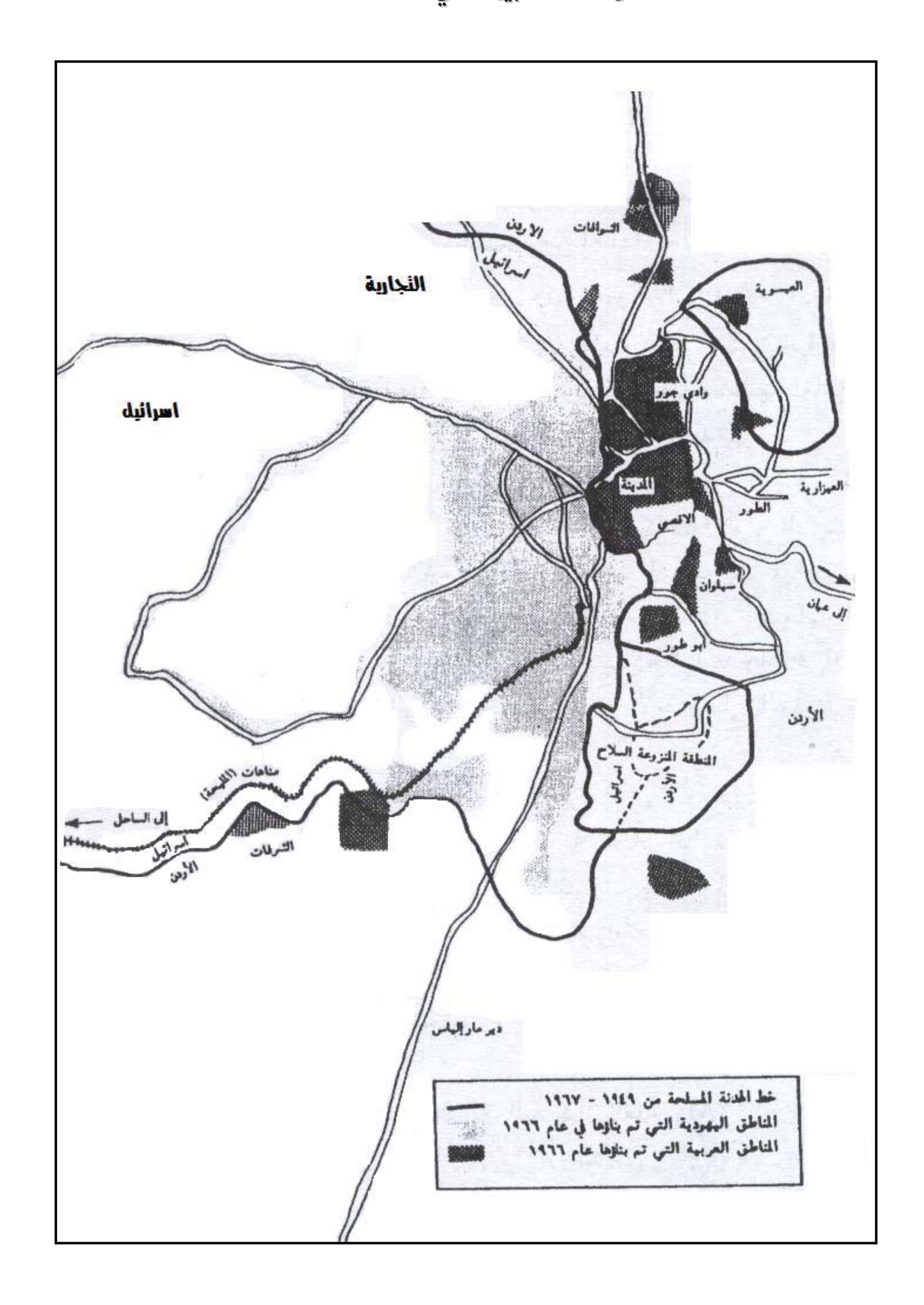
(2) لقد عمدنا إلى تسمية دولة إسرائيل في كثير من مواطن الكتاب باسم الدولة الصهيونية، لأنه ما كنت لتولد دولة إسرائيل لولا الحركة الصهيونية، ولن ترضى الحركة من تفريغ الدولة من روح الحركة وأيديولوجيتها، لهذا كان التعمد في التسمية، ولكنه وقد يسأل المرء لماذا سميت هذه الدولة بـ "دولة إسرائيل" مع أنها دولة يهودية خالصة؟ إن اليهود يصرون على وضع القومية العربية في مقابلة العقيدة اليهودية الدينية، وذلك في كلامهم عن أوضاعهم الداخلية، أما فيما يتعلق بالأمور الخارجية الدولية، فإن الاسم المستعمل لتلك الدولة هو "دولة إسرائيل"، وللإجابة على السؤال المطروح: (فلابد من العودة إلى أوائل القرن العشرين، حيث كانت المؤامرة على الأمة الإسلامية قد بلغت مرحلتها الحاسمة، الهادفة إلى إزالة الخلافة الإسلامية، وتقسيم العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، الذي كان قوة تقلق الشرق والغرب على السواء، وقد كانت الوسيلة التي اعتمد عليها الأعداء للوصول إلى هدفهم هذا، وهي أحياء النعرة القومية والعصبية العمياء بين أبناء الشعوب الإسلامية، وضرب القوميات بعضها ببعض، لتقوم القوميات بثورة ضد دولة الإسلام الحاكمة الجامعة للجميع تحت لواء الإسلام، وهي دولة الخلافة الإسلامية، وهذا ما حصل بالفعل، فقد برزت "النعرة القومية التركية" في تركيا داعية إلى إزالة حكم الإسلام، وتأسيس "دولة قومية تركية"، وفي الوقت نفسه ظهرت النعرة القومية العربية

- الفصل الأول القدس في سياسة الحكومات العمالية (1948-1977م).
- الفصل الثاني: القدس في سياسة حكومات الليكود والائتلاف (1977-1988).
- الفصل الثالث: القدس في سياسة الحكومات العمالية الليكودية (1988-2008)
- الفصل الرابع: القدس في توجهات الرأي العام والأحزاب الصهيونية.

ضد "القومية التركية" باعتبار أن العثمانيين أتراك وليسوا عرباً، وطالبت باستقلال العرب عن الأتراك، وقد بلغ التعصب القومي بالبعض، إلى حد التعامل مع الإنجليز والفرنسيين ضد بعض، فانتهز هؤلاء الأعداء الفرصة وأطاحوا بدولة الخلافة الإسلامية كنظام حكم، وأقيم في تركيا دولة علمانية قطعت علاقتها بالدين، وأما بلاد العرب فقد قطعوها ومزقوها وقسموها، حتى تجاوزت أكثر من عشرين قطعة، سميت كل واحدة منها بالدولة، وذلك بعد أن وقعت البلاد تحت تسلط الانتداب البريطاني والفرنسي ثم أعطيت فلسطين لليهود وأقيمت بها الدولة اليهودية التي أعلن عن قيامها عام 1948م، لم يطلق عليها اسمها الحقيقي "دولة يهود" بل سميت بـ (دولة إسرائيل)، وهو اسم له مدلول قومي بحث لا يتلائم مع واقع الدولة المنشأة، وقد أختيرت هذه التسمية القومية لتطلق على تلك الدولة الدينية الوليدة، لأنه اسم يشاكل الأسماء الرائجة في المنطقة، وهي جميعها أسماء قومية أطلقت حديثاً من تركيا وعربية وغير ذلك، فليس مقبولاً أن تلغى "الدولة الإسلامية" وتحول أجزاءها إلى دول قومية، وتنشأ في الوقت نفسه دولة دينية جديدة، باسم "الدولة اليهودية"، لأن هذا لو أعلن على هذا النحو فسيؤدي إلى استرجاع المسلمين لوعيهم، ولسوف يتساءلون قائلين: لقد حرمتمونا من دولتنا وجزأتموها، بحجة إلغاء "الدولة الدينية" ثم ها أنتم تقيمون لليهود دولة دينية، فكان المخرج الوحيد من هذه الورطة: إن يطلق على الدولة اليهودية اسم قومي شكلي، ليتجانس مع الواقع الجديد، والمحيط القومي في المنطقة، ليكون البديل عن الواقع الإسلامي السابق، وتبقى "الدولة اليهودية" في واقعها وأهدافها وعقيدتها، دولة يهودية... دينية بحتة تحت ستار قومي مزيف. ويجب أن لا يغيب عن البال أن إسرائيل (يعقوب) عليه السلام نبي من أنبياء الله جاء بالإسلام، وهذا ثابت في صريح النص القرآني بقوله تعالى:(ۚمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (البقرة:133)، والسؤال هذا هو إسرائيل فهل يعبدون إله آبائه؟! وهل هم مسلمون؟!، إذا كانوا على غير ملته فكيف ينتسبون إليه؟! لذا في هذا الكتاب كلما ذكرت الدولة الصهيونية أو الكيان الصهيوني أو الدولة الإسرائيلية فهي بمعنى واحد، إلا إذا وجد قرينة تصرف ذلك عن المعنى. - للمزيد انظر - محمد أحمد كنعان، بنو إسرائيل واليهود: تاريخ ومصير - بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1994 - ص103-107.

خريطة رقم (3)

القدس المقسمة بين عامي 1949 – 1967



القدس في سياسة الحكومات العمالية

(1948-1977)م

(إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس باختيارها، فالقدس عضو حيوي، وجزء لا ينفصل من الدولة وأن اليهود سيضحون بأنفسهم من أجلها)[1].

بن غوريون (زعيم عمالي، ورئيس وزراء سابق)

بيتت الحركة الصهيونية منذ منتصف القرن التاسع عشر استراتيجية من لون خاص، تهدف في نهاية الأمر إلى احتلال فلسطين بما فيها القدس، وتحقق أحد مزاعمها القائلة: (إن أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت موحدة)[2].

لقد تزعم حزب العمال الكيان الصهيوني مدة طويلة من الزمن، شهدت حكومات هذا الحزب فترتين متميزتين في تاريخ المدينة: كانت الأولى السيطرة على الجزء العربي من المدينة عام 1948م، والثانية سقوط المدينة بكاملها بيد قوات الاحتلال على أثر حرب حزيران / يونية 1967م، ما رست حكومات العمال خلالها وحتى عام 1977م، شتى الممارسات والأساليب كخطوات جادة في السيطرة على المدينة، وبالتالي الوصول إلى نتيجة حتمية وهي الإبقاء على المدينة موحدة واتخاذها عاصمة للكيان الصهيوني الجديد[3].

---

(1) محمد نعناعة، الصهيونية في الستينات: الفاتيكان واليهود، دم: د. ن، د. ت، ص260.

(2) خليل السواحري، الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربي، شؤون عربية، العددان 20/19، أيلول/تشرين الأول، 1982، ص49.

(3) لا فرق بين إطلاق "مصطلح الكيان الصهيوني" أو "الكيان اليهودي" أو "الكيان الإسرائيلي" مع تحفظنا على إطلاق دولة إسرائيل كما أشرنا فيما سبق القول - أي الكيان التابع مع فلسطين اليوم، ولسنا مع من يقول: إن حربنا في قضيتنا ليست ضد اليهود، وإنما هي ضد "الصهيونية" و "الصهاينة" وهؤلاء كحاطب ليل لا يميزون بين الحية والعصا، فإن "صهيون" التي تنسب إليه الصهيونية لم يعد اسماً لرابية أو مرتفع بل صار عند اليهود رمزاً للقدس بكاملها، مما تمثله وما تحتويه وفق مقولاتهم من كونها: مدينة داود وما يفخر بها على أنها تحوي على هيكل سليمان فهي في نظرهم أقدس المقدسات لذلك هم يسمونها "بالمدينة الذهبية"، لذا صارت كلمة "صهيونية" عقيدة دينية، ورابطة توحدهم فصار الانتساب إلى الصهيونية أمراً ملازماً لكل يهودي فكل يهودي صهيوني وكل صهيوني يهودي، وبات الشعور الصهيوني متأصلاً في اليهود، وأما الكيان الإسرائيلي فهذا منسوب إلى إسرائيل نبي الله عليه السلام - يعقوب عليه السلام - وأبنائه الاثنا عشر، فمن جاء من أصلابهم واتخذ من ديانة التوحيد الذي جاء بها إسرائيل عليه السلام ولم يغيرو بحرف بها فهو مسلم، لأن الرابطة رابطة العقيدة، وبهذا جاء في قوله تعالى : (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) إذن ومن يتبع غير ملة إسرائيل عليه السلام فليس بإسرائيلي - انظر - المرجع السابق، ص55-57، 75-77.

عملت حكومات حزب العمل في اتجاهين يكمل الواحد منهما الآخـر، فكـان الاتجـاه الأول سياسـياً، والاتجـاه الثـاني إدارياً، فلا تكاد خطوة سياسية تتخذ إلا وخطوة إدارية تتبعها أو مهيأة للتنفيذ، لأنه من الصعب بمكان أن يكتب لأي مـنهما النجاح دون الأخرى، وفي هذا الفصل سنبين سياسة حكومات حزب العمال المتعاقبة وما اتخذته بشـأن القـدس، وحتـى تـولي حكومات حزب الليكود الزعامة السياسية في الكيان الصهيوني، وتحقيقاً لأغراض هذا الفصل فإننا سنتناول هذه الدراسـة مـن خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: تصور الحكومات العمالية بشأن القدس (1948-1967)م[1].
- المبحث الثاني: تصور الحكومات العمالية بشأن القدس (1967-1977)م.

(1) الحكومات العمالية: هي الحكومات التي تشكلت وحكمت دولة اليهود في فلسطين من "حزب العـمال" بمعنـى أن الحـزب فـاز في الانتخابـات التي كانت تجري، واستطاع الفوز بأغلبية مقاعد الكنيست هناك، وبالتالي لا يكون عندها بحاجة إلى أصوات نواب من أحزاب أخرى لينـال الثقة من النواب في الكنيست، ليتسنى له تشكيل الوزارة والقيام بعدها بتصريف شؤون الدولة.

المبحث الأول:

تصور الحكومات العمالية بشأن القدس (1948-1967) م

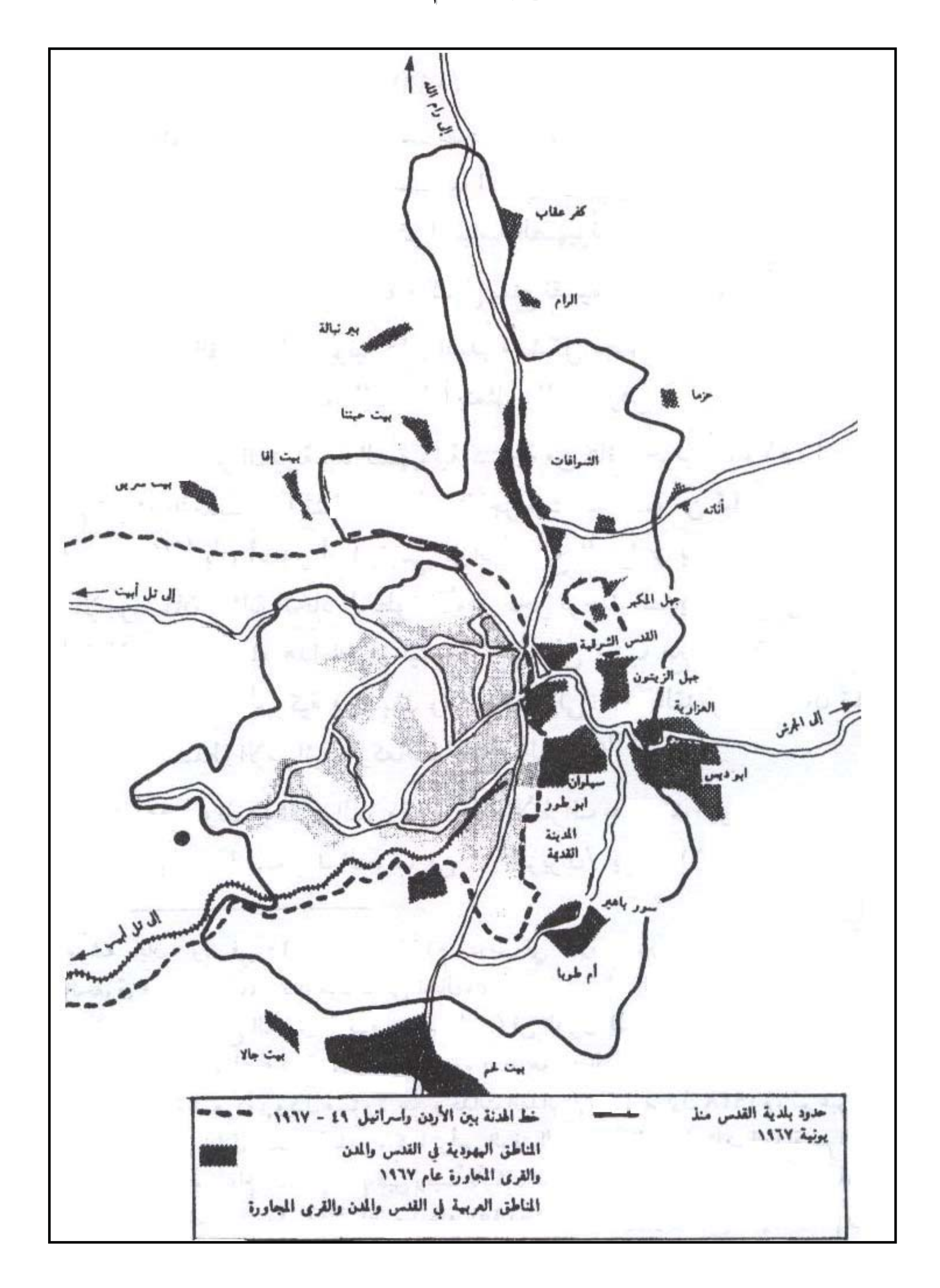
اغتصب الصهاينة الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية من أيدي أصحابها الشرعيين، وأطق على الجزء المغتصب من المدينة المقدسة بالقدس الغربية، ومنذ اليوم الأول الذي بدت ترتسم فيها الصورة اليهودية كدولة مستقلة وسط العالم العربي، وعضو معترف به في هيئة الأمم المتحدة، شأنها كشأن بقية الدول التي سبقتها بالانضمام لهذه الهيئة الدولية، وحزب العمل[1]، يتولى دفة الحياة السياسية في الكيان اليهودي، وفي هذا المبحث سنعرض لأهم الأعمال والإنجازات السياسية التي نفذتها حكومات حزب العمل المتعاقبة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- ❏ المطلب الأول: الحرب العربية - اليهودية الأولى 1948م.
- ❏ المطلب الثاني: الإجراءات السياسية التهويدية للمدينة.

---

(1) حزب العمل: تأسس هذا الحزب في 21 كانون الثاني / ديسمبر، 1948م، ووقع على وثيقة إعلان الحزب كل من غولدا مئير السكرتير العام لحزب (مباى)، وبسرائيل غاليلي، السكرتير العام (لا حدوث هعفودا)، وشمعون بيرس، السكرتير العام لحزب (راف)، وتتكون البنية التنظيمية للحزب من المؤتمر، وهو أعلى سلطة حزبية، ومن اللجنة المركزية وهي السلطة العليا في الحزب، كما وتعتبر الأمانة العامة للحزب (السكرتارية) مسؤولة عن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية، وتتخذ القرارات في جميع شؤون الحزب، وهي التي تعد جداول الأعمال للجنة المركزية، ويعهد لها اختيار السكرتير العام للحزب، وفي مجال سياسة الحزب الداخلية، فقد رفض منذ تأسيسه طروحات الحركة الصهيونية بشأن الوطن القومي، أو الدولة اليهودية ككيان سياسي، وقد كان الحزب يدعو إلى إقامة دولة علمانية في فلسطين يعيش فيها اليهود كمواطنين عاديين، لهم الحرية الكاملة في تنظيم شؤون أنفسهم، كما يشاؤون بحيث تكون فلسطين مركزاً "روحياً" وليس كياناً "سكانياً" لليهود، وعلى صعيد الاستيطان والموقف من إقامة مستوطنات في المناطق المحتلة، فليس لهذا الحزب أي نشاط استيطاني إلا في الآونة الأخيرة، أما سياسة الحزب الخارجية: فموقف لهذا الحزب من القضايا الخارجية والأمن: كان يتناسب سلباً أو إيجاباً بمدى ما كانت تتعهد السلطة الحاكمة من تحقيق المطالب الدينية، وقد تمكن الحزب في عهد بيرس من اتخاذ عدة خطوات إيجابية من أهمها: التركيز على إدامة العلاقات الدبلوماسية القوية وخاصة مع الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، كما أعاد الحزب العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية، انظر: مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات والحرب النفسية) الأحزاب والانتخابات الإسرائيلية، التقرير السياسي، العدد 10، تشرين الثاني/نوفمبر، 1986، ص2-3.

خريطة رقم (4)
القدس بعد عام 1967



المطلب الأول – الحرب العربية – اليهودية الأولى 1948م:

عندما رحل المندوب السامي البريطاني عن فلسطين في 14 أيار / مايو 1948[1]، وقف ديفد بن غوريـون[2] في أوسـع قاعات تل أبيب يومها ليعلن وثيقة الاسـتقلال[3]، والتـي تضـمنت قيـام دولـة إسرائيـل[4]. عنـدها بـادرت الولايـات المتحـدة والاتحاد السوفيتي بالاعتراف الفوري بها[5]، وأصبحت عضواً رسمياً في هيئة الأمم المتحدة في 11 أيار / مايو عام 1949م[6].

أدى إعلان بن غوريون هذا إلى قيام الفلسطينيين بمقاومة اليهود الذين أعلنوا عـن نوايـاهم، والمتمثلـة في السـيطرة على أرض فلسطين، فشهدت مدينة القدس معارك ضارية وتصاعداً في العمليات العسـكرية بـين اليهـود الأكـثر تجانسـاً فـيما بينهم مالياً وعسكرياً، والعرب الذين اتبعت معهم حكومة الانتداب سياسة التجريد المطلق من السلاح[7].

---

(1) Ebban Abba, Voice of Israel - New York Horizon Press 1957 - P. 86.

(2) ديفد بن غوريون: ولد في مدينة (بلونسك) ببولندا، وصل إلى فلسطين عام 1906م، استقر عام 1907 في الجليل. درس القانون في جامعـة اسـتنبول عـام 1912م، طرده الأتراك عام 1920م، وتم تهجيره للاسكندرية، ومن ثـم توجـه إلى نيويـورك، عمـل بـين الأعـوام 1921-1933، سـكرتيراً للهسـتدروت الـذي كـان مـن مؤسسيه، وانتخب عام 1935م، رئيساً لإدارة الوكالة اليهودية، وفي عام 1945م قام بجولة في معسكرات اللاجئين اليهود بأوروبـا، وتسـلم عـام 1947 مهمـة الأمة في إدارة الوكالة اليهودية، استلم منصب رئيس وزراء إسرائيل، وكان أول من شكل حكومة في الدولة الجديدة، استقال من الحكومة عام 1963م، وكان في السابعة والسبعين من العمر، ثم استقال من عضوية الكنيست عام 1971م، عندما كان في الخامسة والثمانين، وتوفي في 1 كانون أول / ديسـمبر 1973م - دار الجليل، شخصيات صهيونية، آباء الحركة الصهيونية، ط1، ترجمة عبد الكريم النقيب، عمان، دار الجليل للنشر، 1987م، ص150-153.

(3) تضمنت وثيقة الاستقلال بالإضافة إلى قيام إسرائيل، المناداة بمبدأ المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بين كافة المواطنين بدون تمييز ديني، أو عنصري، أو جنس، كما تضمنت دعوة الشعب العربي (سكان الدولة إلى المحافظة على السلام والمساهمة بصنع الدولة الجديدة على أساس المواطنة الكاملة والمتسـاوية، كما تضمنت الوثيقة إن دولة إسرائيل مفتوحة للهجرة، انظر: مائير كاهانا، شوكة في عيونكم، ط1، ترجمة غازي السعيد، عمان، دار الجليـل للنشر 1985م، ص59-60.

(4) لقد بلغ مجموع ما امتلكه اليهود على أرض فلسطين عشية الإعلان عن قيام دولة إسرائيل 1.734.000 دونم أي ما يعادل 6.6 من مساحة فلسطين والبالغة نحو 26.305.000 دونم،

انظر: AGranoot, Aggrarian Reform and the Record of Israel - London Eyre, and Spottiswoode, 1956 P. 28.

(5) ما أن أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل حتى اعترفت الولايات المتحدة بها على الفور، وبعد ثلاثة أيام اعترف الاتحاد السوفيتي، وبعد ثلاثـة أسـابيع اعترفـت بها هيئة الأمم المتحدة، وتأخر الاعتراف البريطاني لمدة عشرة شهور من تاريخ الإعلان، وذلك لعدم فقدان ثقة العرب ببريطانيا وليتناسوا ما قدمته بريطانيا لليهود زمن الانتداب انظر: غازي ربابعة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ط1، عمان، دار الكرمل للنشر 1987م، ص72.

(6) عزيز شكري، القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة: بعض الملامح القانونية، دمشق: جامعة دمشق، 1981-1982، ص43.

(7) فخر الدين القلا، قسطنطين، خمار، نجلاء بشور، فلسطين والقضية الفلسطينية، مراجعة هارون هاشم، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم، 1985، ص55.

حينئذ دخلت الجيوش العربية فلسطين في 14-15 أيار/مـايو 1948[1]، وذلـك حرصـاً منهـا عـلى عـدم ضـياع الأرض العربية واستقرارها بيد اليهود، فتقدمت الجيوش العربية يساندها الرأي العام العربي، الذي نظر للتواجد اليهودي ومسـاندة بريطانيا العامل الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى ترحيل العرب من ديارهم.

وقد هدفت الصهيونية من قتالها مع العرب إلى:

1- تشريد العرب من قراهم ومدنهم وإلقاء الفزع في قلوبهم.

2- إلهاء العرب بهؤلاء المشردين وبمصيرهم اكثر من تفكيرهم بالقتال ليمكنوا أنفسهم في الأرض[2].

لقد شهدت أرض فلسطين معارك ضارية، استمرت حتى توقيع الهدنة والتي عرفـت باسـم (اتفاقيـة رودس للهدنـة الدائمة)[3]، فانسحبت الجيوش العربية، وتسلم الجيش الأردني الذي دخل القدس في 17 أيـار / مـايو 1948م. مواقـع الجـيش العراقي الذي عاد إلى بلاده بعد أن انتهت الحرب[4].

المطلب الثاني – الإجراءات السياسية التهويدية للمدينة:

لقد قامت إسرائيل باتخاذ العديد من المواقف الرسمية، المدعمة بالإجراءات المتطابقةمع مواقفها، والتي تحمل بطياتها الطابع السياسي الصرف والإجراء

التهويدي الذي من شأنه تكريس الاحتلال ، لقد تميزت السياسة اليهودية حول القدس عن سياستها تجاه باقي المدن المحتلة، وذلك لتحقيق الحلم القديم والمزاعم اليهودية التي تري في القدس مدينة الأجداد والآباء، وجوهر العودة إلى فلسطين بعد الشتات، وهذا ما صرح به   حاييم وإيزمن[5] بقوله: (إن القدس هي الجوهر الروحي لفكرة العودة إلى فلسطين،

(1) لقد زحفت الجيوش العربية المصرية والعراقية والأردنية والسورية واللبنانية من الجهات الثلاث لإنقاذ فلسـطين، واحتلـت الكتائـب المصـرية غـزة وبـئر السـبع واتجهت نحو الخليل ويافا، والكتائب العراقية احتلت نابلس وطولكرم وقلقيلية، والكتائب السورية احتلت أريحا والقدس وأصبحت القدس الجديدة تحت مدى مدافعها، انظر: قسطنطين خمار، الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، ط2، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1966 - ص 117-118.

(2) دار الأبحاث والنشر، فلسطين دور الخلق والعقل في معركة التحرير، ط1، دار الأبحاث، 1967، ص110.

(3) لقد دخلت بالهدنة كل من مصر في 1949/2/24، لبنان 1949/3/23، الأردن 1949/4/3، سوريا 1949/7/20، وأما العـراق فلـم يوقـع عـلى الهدنـة بحجـة أن لا حدود له مع إسرائيل، انظر: قسطنطين خمار الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية، مرجع سابق، 1966، ص177-118.

(4) عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، جـ2، صيدا، المطبعة العصرية، د. ت، ص454.

(5) ولد وايزمن في 1874/11/27م بروسيا البيضاء، حصل على شهادة الـدكتوراة في الكيميـاء عـام 1899م، في 1901م تسـلم منصـب رئـيس منظمـة مـؤتمر الشـبان الصهاينة والحزب الديمقراطي، 1905م، وعضو اللجنة التنفيذية الصهيونية، 1915، عمـل عـلى تزويـد مـادة الاسـيتون لـوزارة الحـرب البريطانيـة، 1920م، انتخب رئيساً للحركة الصهيونية العالمية، دشن الجامعة العبرية بالقدس، وبحضور بلفـور عـام 1925م، ثـم مثـل الوكالـة اليهوديـة أمـام اللجنـة الحكوميـة (لأرض إسرائيل) عاماً، انتخب عام 1948م رئيساً لمجلس الدولة المؤقت، وعام 1949م أنتخب رئيساً عام 1936م، انتخب عام 1948م رئيساً لمجلـس الدولـة المؤقت، وعام 1949م انتخب رئيساً للدولة، مات عام 1952م، انظر: دار الجليل للنشر والتوزيع، شخصيات إسرائيلية: آباء الحركة الصهيونية، مرجع سـابق، ص80-83.

واسترجاعها يرمز إلى تحرير إسرائيل)[1].

وفي 8 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1949م، انتقدت هيئة الأمم المتحدة الدولة الصهيونية في فلسطين، لعدم تطبيق القرارات الصادرة عنها، خصوصاً المتعلقة بمنطقة القدس، فقام رئيس وزرائها بن غوريون، وفي نفس اليوم بالإعلان في البرلمان (الكنيست)[2] عن حق الصهيونية الكامل في أن تكون القدس اليهودية جزءاً لا يتجزأ من دولتهم، وأكد ذلك بالتصريح التالي: (إن الأمم المتحدة قد رأت أنه من المناسب أن تقرر هذه السنة بأن تكون مدينتنا الخالدة جسماً منفصلاً تحت السيطرة الدولية، أما ردنا على هذه النصيحة الشريرة، فقد كان رداً حاسماً لا يحتمل التأويل، وهو انتقال الحكومة والكنيست فوراً إلى مقرها في القدس، وجعلها تاج إسرائيل، وعاصمتها على رؤوس الأشهاد وبشكل لا رجعة فيه)[3]. إن هذا الرد في حد ذاته رد خطير وتحد صارخ لهيئة الأمم، كما ويعتبر موقف رئيس وزراء إسرائيل إسهاماً في التوتر والقلق في المنطقة، وأصبحت القدس بؤرة نزاع وتوتر بين اتباع الشرائع الثلاث. وتعددت التصاريح الرسمية متبعة الأساليب الميكافيللية - الغاية تبرر الوسيلة -، فقرار التقسيم الذي يكاد يكون القرار الوحيد الذي قبلته إسرائيل، ووصفته في الأيام الأولى من صدوره (بالقرار المقدس)، ما لبث بن غوريون حتى صرح بأنه وليد ميت حيث قال: (إن رقعتنا التي اتسعت حدودها، ونمو القدس اليهودية ودمجها في الدولة لأشد إقناعاً من التوصيات الرسمية التي تصدر عن الأمم المتحدة وكأنها الوليد يولد

---

(1) محمود نعناعة: مرجع سابق، ص26.

(2) الكنيست: هي البرلمان الإسرائيلي المكون من 120 عضواً يتم انتخابهم لمدة أربعة أعوام على أساس تمثيل نسبي لقوائم حزبية، هذا يعني أن المائة والعشرين برلمانيا يتم توزيعهم على الأحزاب حسب نسبة الأصوات التي يفوز بها كل حزب، فلو فاز حزب في 10% لحصل على (12) مقعداً وهكذا. أما بالنسبة الدنيا المطلوبة للفوز بمقعد واحد هي 1% من الأصوات، وتتعبر الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة، ويصوت الناخبون لقائمة حزبية تضم عدداً من المرشحين قد يصل إلى الأكثر إلى (120) مرشحاً.

نظرياً: قد تكون الكنيست هي أعلى سلطة في الدولة اليهودية، فالحكومة تقوم عندما تعطيها الكنيست الثقة، وتسقط عندما تسحبها، وتنتخب الكنيست رئس الدولة وتستطيع عزله، كما وتملك السلطة التشريعية في البلاد، وعلى الحكومة ورئيس الدولة التوقيع على القوانين التي تصادق عليها، ولا تملك الحكومة أو رئيس الدولة أو المؤسسات القضائية حق النقض أو الفيتو للتعبير عن معارضتهم لهذه القوانين، كما تحدد الكنيست ميزانية الدولة كل عام، وتعين مراقباً للدولة ليتابع ويراقب مدى تقيد الحكومة بها، كذلك تراقب الكنيست الحكومة، وتمارس نفوذاً عليها بواسطة استجواب الوزراء، أو بواسطة مناقشة أعمالهم من خلال لجان الكنيست العديدة، والحكومة أو رئيس الدولة لا يستطيعان حل الكنيست، وإنما واقع الأمر الذي يؤكد إن ممارسة الكنيست لهذه الصلاحيات مقيدة لدرجة كبيرة بطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، ويعود الضعف الفعلي للكنيست لكونها تقع تحت هيمنة الحكومة التي تحتلها - الأغلبية البرلمانية، انظر: خليل الشقاقي، بنية النظام السياسي وضع القرارات في إسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد الثاني، السنة 3، 1988م، ص213-214.

(3) سامي هداوي، الحصار المر: فلسطين بين عامي 19147-1979، ط1، ترجمة فخري حسين يغمور، عمان: منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، 1982م، ص216-217.

ميتاً)[1].

لقد حمل إعلان رئيس وزراء الصهاينة طابع الجدية، فبعد مضي شهرين وبالتحديد في 11 كانون الأول/ديسمبر 1949م، قامت الصهيونية بالإجراءات التنفيذية بحق مدينة القدس، فنقلت عاصمتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، وأعلنت رسمياً أن القدس عاصمة إسرائيل[2]، إن هذا الإجراء جعل من المدينة مركزاً محدوداً للنشاط السياسي، وغير صبغة المدينة من الصبغة الدينية إلى الصبغة السياسية، وهذا لم تألفه المدينة طيلة تاريخها الطويل. ولم تكتف الصهيونية بذلك بل صرحت على لسان المتحدث الرسمي باسم الحكومة في نفس الوقت: (بأن حكومتها ستستمر في نقل وزاراتها إلى القدس)[3].

وعند استنكار المؤسسات الدولية أو الاحتجاج من قبل الأطراف الأخرى المعنية، ترفع الصهيونية صوتها مبررة ذلك بأن ما تقوم به يعتبر من شؤونها الداخلية، التي لا يجوز مطلقاً لأي هيئة بالتدخل فيها، لإبطال مفعول قرار تتخذه الحكومة الشرعية في البلاد. وبعدها تمضي قدماً لجعل القدس مركز الثقل في الكيان الصهيوني، ضاربة بعرض الحائط كل قرار لا يتمشى وخدمة سياستها المرسومة لمستقبل مدينة القدس، فيخططون لها بالطرقة التي لا تضيع منهم ثانية على حد تعبيرهم، والتي من أجلها سيضحون بأنفسهم أكد ذلك بن غوريون بتصريحه التالي: (إن إسرائيل لن تتخلى عن القدس باختيارها، فالقدس عضو حيوي وجزء لا ينفصل عن الدولة وإن اليهود سيضحون بأنفسهم من أجلها)[4].

إن المواقف الدبلوماسية الصهيونية قد دأبت على إضفاء طابع الجدية على كل قرار يتخذ أو قول يتم التصريح به، فقد جرت عادة هذا الكيان وقبل اتخاذ أي قرار يسبقه عدة تصاريح لمعرفة القوى المعارضة، ومن ثم تنفيذ القرار بعد خلخلة مراكز القوى التي تعترض تنفيذه.

لقد كان 23 كانون الأول/ديسمبر، 1949م، أول مرة يعقد بها البرلمان الصهيوني أولى جلساته في القدس، تبع ذلك قرار الحكومة بنقل مكاتب الوزارات والدوائر التي لها صبغة سياسية إلى المدينة، وتنفيذاً لهذا القرار استجابت اللجان التشريعية والعلاقات الخارجية والأمن والكنيست ووضعت القرار موضع التنفيذ، كان هذا في الوقت الذي أنيط به مجلس الوصاية بمهمة الانتهاء من إعداد النظام الدولي لمدينة القدس، ليتم عرضه على الجمعية تمهيداً للمباشرة في تطبيقه، وبعد

(1) عطا محمد صالح زهرة، الهجرة اليهودية الاستعمارية إلى فلسطين قراءة جديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 52، كانون الأول/ديسمبر 1987م، ص72.

(2) جورج مونتارون، القدس في فلسطين، ط1، ترجمة فريد جحا، دمشق، إطلالس للنشر، 1985م، ص96.

(3) عبد العزيز فودة، قضية القدس في العلاقات الدولية، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، 1969م، ص201.

(4) محمود نعناعة، مرجع سابق، ص206.

الانتهاء من إعداد النظام كان الأمر بالنسبة للصهاينة محسوماً، لأنها سارعت في خطواتها العملية لاستكمال متطلبات التعامل الدولي مع (العاصمة الجديدة)[1].

ولإضفاء الشرعية على ما قامت به الصهيونية بنقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس، فقد دعت الحكومة الكنيست للاجتماع يوم 23 كانون الثاني 1950، لطرح مشروع القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وفعلاً تم اتخاذ القرار وأعلنت الكنيست: (أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية)[2].

إن إعلان الكنيست بان القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، يمكن اعتباره الخطوة الأولى والهامة نحو تهويد المدينة. فهذا القرار له مدلول خاص يعني أن الصهيونية ماضية في تنفيذ خططها العدوانية التوسعية على فلسطين بكاملها وخصوصاً القدس. ويتضح من القرار أن إسرائيل تتخذ موقفاً توسعياً مبنياً على إنكار كل حق عربي في القدس الجديدة، كما هو أشد وضوحاً في الاستهانة بالمجتمع الدولي المتمثل بهيئة الأمم المتحدة واستخفافاً فيه.

ولما كانت وثيقة الاستقلال قد نصت على أن إسرائيل مفتوحة للهجرة[3]، لذا أخذت الوكالة اليهودية[4]، والدوائر التابعة لها تعمل بنشاط فائق، وذلك لجلب أكبر عدد ممكن من اليهود لفلسطين، وبفضل موجات الهجرة استطاعت توطين نسبة يهودية كبيرة في مدينة القدس. فقد كان عدد سكان القدس عام 1918م (30) ألف عربي، واليهود (10) آلاف بينما في عام 1948م، انقلبت النسبة فأصبح اليهود (100) ألف، والعرب (140) ألفاً، وإن اهتمام الصهيونية بالهجرة نابع من ثلاثة أمور:

1- تمثل الهجرة اليهودية الأساس لقيام الدولة.

2- تعتبر الهجرة من الأدوات التي تسمح بتحقيق الأمن القومي بمفهوم الصهيونية.

3- تعتبر الوسيلة التي تسمح للصهيونية بالاستمرار في اتجاه استكمال المشروع الاستيطاني التوسعي، الذي قامت من أجله الحركة الصهيونية في إطار ما تسميه مبدأ "تجمع المنفيين" في "أرض الميعاد"[5].

---

(1) عطا محمد صالح، مرجع سابق، ص68.

(2) مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، شؤون عربية، العدد 4، 1984، ص97.

(3) مثير كاهانا، مرجع سابق، ص60.

(4) الوكالة اليهودية هي المنظمة الصهيونية العالمية نفسها، فقد ورد في المادة 3 من مواد القانون الإسرائيلي ما ينص على أن الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية أمر واحد والنص: (تتولى المنظمة الصهيونية التي هي كذلك الوكالة اليهودية شؤون الهجرة ومشاريع الاستيعاب والتوطين في الدولة). انظر: قوانين إسرائيل، تل أبيب، مطبعة الحكومة الإسرائيلية، 1952م، ص3.

(5) فيصل حوراني، الرفض العربي الرسمي لإسرائيل، 1944-1950، شؤون فلسطينية، العدد 107، تشرين الأول/أكتوبر، 1980م، ص91.

لم تكتف الصهيونية بالمواقف السابقة المنفذة بل اتخذت موقفاً آخر إضافته إلى سلسلة القرارات المتخذة بشأن القدس، وهدفت إسرائيل من وراء هذا القرار جعل القدس عاصمة فعلية تتشابك فيها خيوط العلاقات الدولية، ولتطبع المدينة بطابع سياسي كأي عاصمة في الدنيا، وتمشياً مع تحقيق هذا الهدف، فقد أعلنت الخارجية الصهيونية في 4 أيار/ مايو عام 1952م، على نقل مكاتبها للقدس حال إنهاء الترتيبات الفنية اللازمة[1].

إن هذا الموقف يتصف بالخبث والدهاء حيث عمدت إليه الصهيونية لجعل دول العالم الأخرى، التي ترتبط بعلاقات سياسية معها على أي مستوى كان سفارة أو قنصلية، وحتى على مستوى مكتب ارتباط؛ ترتاد القدس وتقيم فيها وتتخذ منها مكان عمل، وهذا ما يؤدي إلى نتيجة حتمية إلى الاعتراف من قبل تلك الدول بسيادة الصهيونية على القدس، وأنها العاصمة الفعلية للدولة اليهودية القائمة وهو يمثل اعترافاً ضمنياً بحد ذاته.

رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بدوره أعرب عن نيته في نقل مكتبه للقدس الجديدة، وفعلاً كان له ذلك في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1952م، بعد أن تمت الترتيبات الفنية لوزارة الخارجية بالقدس تم نقل المكاتب فعلاً، فأخذت تدير أعمالها من القدس في 13 تموز / يوليو عام 1953م[2]، وإلا أن الافتتاح الرسمي لمبني الوزارة تم بعد الانتهاء من مبانيها الجديدة في 20 آب/أغسطس، 1966م، حيث تم توجيه دعوات رسمية لمعظم دول العالم لكن الإقبال كان محدوداً.

وما المواقف الرسمية لحكومة بن غوريون إلا الموقف نفسه الذي عبر عنه الفكر اليهودي، باعتبار القدس عاصمة إسرائيل التوراتية وعاصمة إسرائيل إلى الأبد، والذي كان مصدراً لأقوال بن غوريون المشهورة: (لا معنى لفلسطين بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل)[3].

أخذت الدول تتحاشى التعامل على الصعيد السياسي مع دولة إسرائيل عن طريق القدس، وذلك خشية إثارة حفيظة الدول العربية، وخصوصاً الدول التي ترتبط معها بأي علاقات مصلحية، الأمر الذي لفت انتباه السياسيين في إسرائيل، ففي 26 كانون الأول / ديسمبر 1953م، أعلنوا عن موقفهم الرسمي بخصوص تقديم أوراق الاعتماد للسفراء والوزراء ومفوضي الدول، والذي يتلخص؛ في عدم قبول أوراق الاعتماد الخاصة بالسفراء والوزراء والمفوضين والملحقين والدبلوماسيين أي كانت صفتهم الرسمية، إن لم تقدم في مدينة القدس العاصمة الإسرائيلية، ومثل

---

(1) عبد العزيز فودة، مرجع سابق، ص213.

(2) روحي الخطيب، المخططات الصهيونية والاستعمارية ضد فلسطين عامة والقدس منها خاصة، مجلة القدس، العدد 28 آذار/مارس 1986م، ص10.

(3) محمود نعناعة، مرجع سابق، ص262.

هذا الموقف كان لا يمكن أن تتخذه الدولة الصهيونية لولا التشجيع والتأييد من قبل الدول الغربية التي كانت تسايرها في التمسك بسياسة الأمر الواقع[1]. إن القرار الصهيوني بهذا الخصوص يجعل من الدبلوماسية الصهيونية في نطاق العلاقات الدولية أمراً يضف الطابع الإلزامي والشرطي في المعاملة، فإذا نظرنا في السياسة البريطانية لوجدنا أنها تشجع على تقديم أوراق الاعتماد في القدس، وذلك تبعاً لما أدلى به ناطقها الرسمي آنذاك والذي قال (بان تقديم أوراق الاعتماد إلى السلطات الإسرائيلية في القدس ليس معناه حتماً الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل)، وأما أميركا التي ترتبط بعلاقات مصلحية مع العرب، فقد عبرت لإسرائيل عن أسفها، وعدم ارتياحها لنقل الخارجية للقدس، وأعلنت أنها لا تنوي نقل سفيرها وموظفي سفارتها للقدس[2].

إن التواطؤ الواضح في مواقف الدول الغربية الكبرى منها، كان سببه الدعاية المضللة للرأي العام الغربي، وتشويه صورة العربي، فالبند الرابع من أهداف الدعاية الصهيونية ينص: (من أجل تشويه العرب على أنهم لا يعتمد عليهم، وأنّهم رجال عنف ومتوحشون، ومن أجل أن تزرع الشك والريبة بينهم وبين الولايات المتحدة)[3]، فهذا النوع من الأسلحة غاب عن ذاكرة الإنسان العربي، بينما استخدمه الصهيوني بذكاء حقق بواسطته المساندة في تحقق الأهداف، بينما تنازل العربي بقدر مكاسب الأعداء.

ولو نظرنا إلى مركز المدينة في هذه الفترة لتوصلنا إلى ملاحظة ما يلي:

1) على الصعيد الداخلي أصبح مركز المدينة حيوياً وذا ثقل حضاري وثقافي وسياسي وبصورة واضحة، ولكنه لا يصل إلى مستوى العاصمة الفعلية لأن الكثير يخشون التعامل من خلالها.

2) على الصعيد الدولي، أخذت بعض الدول تتعامل من خلالها، فقد تقدم القائم بالأعمال الهولندي بأوراق اعتماده بالقدس لتكون أول هيئة دبلوماسية بها، ومقابلة السفير السوفيتي في 22 كانون الأول/ديسمبر 1953م، وتقديم أوراق اعتماده في 2 نيسان / إبريل 1954م، لرئيس الكيان الصهيوني.

هذا يعتبر بمثابة مفتاح الطريق لفك هذا الحصار الدبلوماسي الذي ما لبثت الصهيونية أن أوقعت فيه. كل من بعد الاتحاد السوفيتي السفير البريطاني، فقدم أوراق اعتماده في 10 تشرين

(1) جامعة الدول العربية، وثائق في قضية فلسطين، القاهرة، أمانة الجامعة العربية، 1955، ص50.
(2) المرجع السابق، ص49.
(3) ادوين م. راتب، التضليل الصهيوني البشع، ط1، ترجمة إبراهيم الراهب، نيقوسيا، منشورات الصمود العربي، 1985م، ص13.

الثاني / نوفمبر 1954، إلى رئيس الكيان الصهيوني في القدس[1]. مما حدا بالسفير الأميركي بعد يـومين فقـط مـن تقـديم أوراق اعتماده في القدس، وقد أدى ذلك إلى إثارة حفيظة الدول العربية على مثل هذه الإجراءات، واعتبرته خرقاً للقوانين والأعـراف الدولية، حينئذ سارعت الدول الغربية والخارجية الأميركية إلى تبرير عملها، مع التأكيد للعرب أنها ما تزال متمسـكة بقـرارات هيئة الأمم حول فلسطين.

ولو قيمنا المواقف الصهيونية خلال فترة الخمسـينات لأمكننـا ان نصـفها بمرحلـة الصراع الـدبلوماسي المحمـوم بـين العرب والدولة الصهيونية، حيث ركزت السياسة للدولة الصـهيونية عـلى اعتبـار القـدس عاصـمتها الرسـمية، بيـنما السياسـة العربية ركزت على إقناع الدول بعدم التعامل مع الكيان الصهيوني من خلال المدينة.

لقد برز من خلال استعراضنا للمواقف والتصريحات الرسمية السابقة النتائج الثلاث التالية:

1) إن مواقف الدولة الصهيونية خلال هذه الفترة بمجموعها وبإطارها العـام، مـا هـي إلا حلقـات عدوانيـة عـلى الأمـة العربية، والدول الأخرى المتمثلة بهيئة الأمم المتحدة، وإذا ما أرادت الدول معاقبة الدولة الصهيونية، فـما عليهـا إلا أن تقف موقفاً حازماً تجاه القـرارات، والمواقـف الرسـمية الصـهيونية، كالامتنـاع عـن إقامـة بعثاتهـا دبلوماسـية في القدس، وتتحاشى التعامل مع الحكومة الصـهيونية في ذلـك القسـم مـن القـدس، لان قـرارات الحكومـة الصـهيونية جميعها تحمل بطياتها انتهاكاً صارخاً وغير مقبول للقانون الدولي، واسـتفزاز للشـعب العـربي، كـما أنـه تحـد سـافر للمجتمع الدولي بأسره.

2) تميزت مواقف الدولة الصهيونية والنهج السياسي في تلك المرحلة بشأن المناطق المحتلة عامة والقـدس خاصـة، برفـع شعار أكبر مساحة من الأرض وأقل نسبة من العرب، فقد توجهت سياسة الزعيم العمالي (بن غوريون)، إلى تحقيـق ما عبر عنه الفكر الصهيوني، باعتبار القدس عاصمة إسرائيل التوراتية والأبدية.

3) فشلت جهود الدولة الصهيونية بجعل القدس عاصمة إسرائيل، وهذا ما أوردته إحدى الصـحف الصـهيونية بقولهـا: (أن القدس لا تقع في منتصف إسرائيل، ورغم التحسينات الكبرى في طرق الوصول إليها، فـما زالـت هـذه العاصـمة تفتقر إلى الربط السريع والجيد

(1) وزارة الدفاع الوطني / الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1973م، ص286.

بمراكز إسرائيل الأخرى، ومن أجل ذلك، لا تبدو القدس وكأنها قوة تجذب الاقتصاد الطبيعي إليها، ولا يزال الكثير من المؤسسات تنظر للقدس على أنها تقع على الحدود)[1]، فهي على الحدود الأردنية لا يفصلها عن القدس القديمة سوى الأشياك، وقربها يسهل احتلالها في حالة الحرب، يكون من الصعوبة بمكان الدفاع عنها.

---

(1) صحيفة لا حاف الإسرائيلية، 19 حزيران/يونية، 1966.

المبحث الثاني:

تصور الحكومات العمالية بشأن القدس (1967-1977) م

قامت الدولة الصهيونية بعدوان سافر في الخامس من حزيران / يونية 1967م على الأمة العربية، وذلك خدمة للأهداف الصهيونية الرامية إلى تحقيق حلمها الكبير، والمتمثل في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، أدى هذا العدوان إلى احتلال فلسطين بأكملها بما فيها القدس، وأجزاء أخرى من أراضي الدول العربية المجاورة كالجولان السورية، وسيناء المصرية، فكان الخامس من حزيران بحق هزيمة لحقت بالعرب ونقطة تحول بتاريخهم المعاصر[1].

لقد كان قرار الحرب المتخذ عشية الخامس من حزيران، قرار حزب العمل المتمثل بحكومته المتزعمة للكيان الصهيوني، والتي رسمت فيما بعد نهجها السياسي بشأن المدينة التي وقعت بكاملها تحت سيطرتها، ولما كانت الفترة السابقة (1948-1967) م - أنصبت جهود حكومات العمال على الجزء الغربي من المدينة، فمن المسلم به أن تنصب جهودها ما بعد عام 1967م على الجزء الشرقي، وذلك لإكمال المخطط التي هي بصدد تنفيذه (انظر خريطة رقم 4). لاشك أن مهمة حكومة حزب العمل تبدو صعبة في الظاهر، وخصوصاً أن المبادرات الدولية أخذت تعرف طريقها نحو المنطقة، ولكنها في حقيقة الأمر، لا تبدو كذلك لكون الدولة الصهيونية لا تقيم أي اعتبار لمثل هذه المبادرات. وفي هذا المبحث سنعرض لأهم القرارات والإنجازات السياسية التي خريطة رقم (4)

اتخذتها حكومات حزب العمل بشأن القدس[2]، وحتى انهزام هذا الحزب أمام حزب الليكود في انتخابات 1977م، وتولي حزب الليكود مهام حزب العمل ليجلس بعدها على كراسي المعارضة، وسوف نتناول ذلك من خلال المطلبين التاليين:

- ❑ المطلب الأول: القرارات والإجراءات السياسية بشأن القدس.
- ❑ المطلب الثاني: موقف الحكومات العمالية من مشاريع التسوية بشأن القدس.

---

(1) العميد الركن العزيز الأحدب، اليوم السابع لحرب حزيران، الجزء الأول، بيروت، الدار الشرقية للطباعة، 1972، ص17.

(2) تنظر القوى الصهيونية على اختلاف تسمياتها ومعانيها وفروعها وما يمت إليها بصلة إلى القدس، على أنها مركزية العقلية اليهودية وتشكل النواة الأساسية التي تنبثق عنها الاستراتيجية الصهيونية التي ترى في هدفها النهائي يتمثل في الاستحواذ على القدس، وجعلها عاصمة كيانها للأبد، لدلالة على ثبيت دعائم الكيان، وهذا ما يبرر عدم انهياره أو تلاشيه مستقبلاً، وإن كانت الدولة اليهودية قد خصت القدس بالكثير من قراراتها وإنجازاها السياسية، وهذا يعني أنها إن بدأت في القدس فلا تنتهي إلا في آخر قطعة تنظر إليها الصهيونية، وعلينا أن ندرك ما يلي: استحالة فصل قضية القدس عن القضية الفلسطينية، القدس حجر الأساس بل هي "حجر سنمار" في البناء العقائدي لليهودية الصهيونية واستراتيجيتها العملية، إذا انهار فالبناء سينهار بدوره مع انهيار حجر سنمار، فعلينا نحن المسلمين أن لا نتنازل عن شبر واحد منها، كما أن الاهتمام بتهويد القدس نابع من الدور الذي تلعبه في العقيدة والاستراتيجية الصهيونيتين، فهو دور تبشري إنشائي تثبيتي وقائي، أن للقدس دوراً في جمع شتات اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين وتشيد الكيان الصهيوني وتثبيته والحيلولة دون انهياره مستقبلاً - انظر - فاروق صينان الشناق، القدس في الصراع الإسرائيلي - العربي - عمان: منشورات اللجنة الملكية، 2001 - ص72، 94-95.

المطلب الأول – القرارات والإجراءات السياسية بشأن القدس

كانت القدس فريسة عدوان (1967)، شأنها في ذلك شأن الأراضي العربية الأخرى، إلا أن سلطات الاحتلال اتبعت نهجاً سياسياً آخر بشأن مدينة القدس، لكون المدينة أعلى شأناً من بقية المدن الفلسطينية الأخرى، وأغلى ثراء من بقية الأراضي العربية المحتلة، ويمكننا تحديد أهداف السياسة الصهيونية بشأن المدينة كالتالي:

1- السيطرة على مدينة القدس، وبشكل يمنع تقسيمها مستقبلاً.

2- إحكام القبضة الصهيونية على المدينة بشكل مطلق، بغرض تغيير طابعها العربي الإسلامي، إلى طابع مختلف تماماً يتمثل بطابع يهودي.

بعد أن بات أمر المدينة بيد الدولة الصهيونية كنتيجة من نتائج حرب 1967م، أخذت أيديهم تعبث بالمدينة كما تشاء، فكانت الإجراءات المتخذة من قبل وزير الدفاع (موشه دايان)[1] بان أصدر أمراً يقضي بإزالة جميع الحواجز بين جزئي المدينة. فهذا الإجراء كان بمثابة اتخاذ الخطوة الأولى نحو توحيد المدينة من أجل إعلانها عاصمة لإسرائيل. جاء هذا القرار ليتمشى جنباً إلى جنب مع قرار نادى رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية فيما بعد، والذي دعا إلى: (إن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السلطة الإسرائيلية وكعاصمة خالدة لليهود)[2].

وبعد إعلان وقف إطلاق النار وقبول كافة الأطراف به، عقد البرلمان الصهيوني (الكنيست) أولى جلساته بعد الحرب في 11 حزيران/يونية 1967م، وخصصت هذه الجلسة حول ضم القدس، بعد أن أصبحت المدينة بالكامل تحت السيطرة الصهيونية، وفي 25 حزيران/ يونية 1967م، أقرت الحكومة تجديد سريان القانون الصهيوني ليشمل القسم الشرقي منها. لقد تبلور

---

(1) موشه دايان: ولد في 20 أيار عام 1915م ودرس في مدرسة الزراعة وكلية الأركان، وكلية الحقوق في تل أبيب، وكان مزارعاً في نحال، وانضم إلى قوات الهاجانا منذ صغره، وكان من أوائل المتطوعين مع الجنرال (وينجنت البريطاني) في الطرق الليلية، كما قاد وحدات البالماخ (الصاعقة) في الدفاع عن طريق رأس الناقورة أثناء هجوم الحلفاء على سوريا، وفقد إحدى عينيه في تلك المعركة، وكان مسؤولاً عن وحدات الفدائيين خلال معارك 1948م، ثم عين أمراً لمنطقة القدس خلال حصار القدس، كما ترأس الوفد الصهيوني إلى مباحثات الهدنة مع الدول العربية في رودس عام 1948م، ثم عين رئيساً لأركان الجبهة الجنوبية، عام 1952م للجبهة الشمالية عام 1953م، ورئيساً للأركان من عام 1953-1958م، ووزيراً للدفاع عام 1967 وكان آخر منصب سياسي تسلمه هو وزارة الخارجية، انظر: موسى زيد الكيلاني، سنوات الاغتصاب: إسرائيل 1948-1965، عمان: دن، 196، ص25.

(2) اللجنة الملكية لشؤون القدس، شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، النشرة رقم 65 آب / أغسطس 1979، ص32.

خلال هذه الجلسة والجلسات السابقة للحكومة الإطار السياسي المستقبلي للمدينة، فتقدمت للكنيست بمشروع قرار الضم لإلحاق القدس العربية بالصهاينة، فأقرت الكنيست المشروع المقدم من الحكومة، فأضافت فقرة جديدة إلى ما يسمونه بقانون الإدارة والأحكام لعام 1948م. وتنص على: (أن جميع قوانين الدولة وصلاحياتها، وإدارتها سوف تصبح سارية المفعول على أية منطقة من أرض فلسطين والتي ستحددها الحكومة بأمر يصدر عنها)[1].

صدر هذا الأمر في 28 حزيران / يونية 1967م، ليشمل في نطاقه القدس العربية، ثم أصدرت الحكومة أمراً بموجب القانون والنظام (رقم 1 لسنة 1967م)، وأعلنت فيه أن مساحة أرض فلسطين خاضعة جميعها[2] وبدون استثناء لمرسوم قانون وإدارة الدولة[3] حيث خول القرار الجديد الحكومة تطبيق القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة من المناسب ضمها للقدس[4]، إن قرار الضم[5] هذا يعني إلحاق القدس العربية بإسرائيل سياسياً وإدارياً، وهذا من شانه رضوخ المدينة للإجراءات والقرارات الإسرائيلية المختلفة.

من أجل تطبيق القانون الإسرائيلي على المدينة، كان لابد من تحديد معالم المنطقة الخاضعة للضم، فقد شكلت لجنة خاصة برئاسة (يهودا تامر) نائب وزير الداخلية الإسرائيلية[6]،

---

(1) حازم نسيبة، القفدس على الساحة الدولية، مرجع سابق، ص17.

(2) قانون القضاء والإدارة (المعدل رقم 11) لعام 1967م.

إضافة المادة 11:

1- تضاف المادة التالية إلى قانون القضاء والإدارة لعام 1948م وتورد بعد المادة 11.

(أ) تطبيق القانون 11.

(ب) يطبق قانون الدولة الخاص بالقضاء والإدارة على جميع مساحة أرض إسرائيل التي حددتها الحكومة بمرسوم بدئ التطبيق.

2- يبدأ تطبيق هذا القانون في يوم إجازته من قبل الكنيست المنادون بذلك هم: يعقوب شمسون شابيرو (وزير العدل)، شنيورز لمان شازار (رئيس الدولة)، ليفي اشكول (رئيس الوزراء).

انظر: روحي الخطيب، المشروع للقدس الكبرى، مجلة القدس، العدد 1، نيسان 1985، ص86.

(3) ويذكر في 27 حزيران / يونية، أصدر الكنيست وبشأن المدينة ثلاثة قوانين:

أولاً: قانون معدل لمرسوم القانون والإدارة.

ثانياً: قانون معدل لمرسوم الهيئات البلدية.

ثالثاً: قانون حماية الأماكن المقدسة، انظر:

Laws of the state of Israel No. 499 - Jerusalem, Government Priuler 28 June. 1967-pp. 74-75.

(4) تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بيروت مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975م، ص207-208.

(5) تتجنب الصهيونية دائماً استخدام كلمة ضم حتى لا تسبب لها إشكالات قانونية وكانت تستعيض عنها بكلمة توسيع.

(6) Benvhisti, Merou. Jerusalem: The Torn City Jerusalem. 1976 p. 112

وبالاشتراك مع ممثلين عن قسم التخطيط بالبلدية، وضباط من الجيش الإسرائيلي وعدد آخر من المختصين في مجالات مختلفة[1].

وبناء على تقرير اللجنة المذكورة فقد استقرت المساحة التي جرى ضمها 72 ألف دونم، منها ستة آلاف دونم هي مساحة البلدة القديمة قبل عام 1967، ونتيجة لذلك فإن ضواحي كاملة في المدينة وجدت نفسها خارج المدينة مثل أبو ديس والعيزرية في الشرق، وأما في الشمال فقد امتد خط الحدود على بعد خمسين متراً فقط، عن طريق رام الله القدس لتجنب الضواحي والمخيمات الآهلة بالسكان على امتداد هذه الطريق[2].

هناك عدة اعتبارات واجهت اللجنة عند القيام بعملية تعيين حدود الضم منها:

- اعتبارات استراتيجية تتمثل بضم الأراضي، وتعين الحدود بطريقة تجعل من السهل السيطرة على مداخل المدينة الرئيسة والاستيلاء عليها.
- اعتبارات ديمغرافية تتمثل في السيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد ممكن من السكان العرب، وهذا ما صرح به رئيس اللجنة بقوله: (إن هدف اللجنة كان ضم أقل جزء ممكن من السكان العرب داخل حدود البلدية)[3].

وفي نفس الجلسة التي أقرت بها الكنيست ضم مدينة القدس سنت قانوناً آخر يتعلق بحماية الأماكن المقدسة[4]، وذلك للمحافظة على المشاعر الدينية لكل من المسلمين والمسيحيين.

---

(1) قامت هذه اللجنة بعملها لتحديد المناطق بعد إصدار سكرتير الحكومة مرسومة التالي:
مرسوم تجديد المناطق: استناداً إلى الصلاحيات المخولة للحكومة في المادة 11 (ب) من قانون القضاء والإدارة العام 1948 وإلى ما لها من صلاحيات أخرى بمقتضى أي قانون آخر فقد أصدرت أمرها بما يأتي:
1- تحديد مساحة أرض الصهيونية المبينة في الجدول باعتباره منطقة سريان قانون القضاء والإدارة للدولة.
2- يسمى هذا المرسوم مرسوم القضاء والإدارة رقم (1) لعام 1967 الجدول. هذا الجدول بين المساحة المشار إليها أعلاه.
28 حزيران 1967 يائيل أوزاي (سكرتير الحكومة).
ثم جاء مرسوم وزير الداخلية: قانون البلديان إعلان توسيع منطقة بلدية القدس: استناداً إلى الصلاحية المخولة في المادة 8 (أ) من قانون البلديات أعلن ما يلي:
1- توسيع منطقة بلدية القدس بإضافة المنطقة في الجدول إليها.
2- يطلق على هذا الإعلان اسم إعلان (توسيع منطقة بلدية) القدس رقم 5727 - 1967.
28 حزيران 1967 حاييم موشى شابيرو / وزير الداخلية.
انظر: روحي الخطيب، المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، مرجع سابق، ص86-87.
(2) عبد الرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، عمان، دار الكرمل 1986، ص69.
(3) المرجع السابق، ص69-70.
(4) نص قانون الحماية للأماكن المقدسة على ما يلي:
أ- حماية الأماكن المقدسة من التدنيس، وحمايتها قد يؤدي إلى تقيد حرية الأفراد من مختلف الديانات في الوصول إليها والمحافظة على مشاعرهم بهذا الشأن.
ب- يتعرض كل من يتعدى على الأماكن المقدسة أو ينال من قدستها للحبس لمدة سبع سنوات، ومن يتعرض لمدة خمس سنوات أي شخص يعمل للحد من حرية الأفراد، من مختلف الديانات في زيارة الأماكن المقدسة

وأما فيما يتعلق بقانون الضم فقد جاء فيه:

- القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل.
- القدس هي مقر رئاسة الدول والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.
- يتم حماية الأماكن المقدسة من التدنيس أو إلحاق أي ضرر بها قد يعيق حرية المدنيين إليها.
- ستبذل الحكومة كل جهودها لضمان تطوير القدس وازدهارها، وذلك برصد المخصصات المالية.
- ستعطي الأجهزة الحكومية في القدس أولوية خاصة للتطوير في الميادين الاقتصادية والمالية وغيرها[1].

وسعياً وراء وضع هذا القانون موضع التنفيذ، فقد قام وزير الداخلية الإسرائيلية موشه شابير[2] باتخاذ عدة قرارات خدمة لقرار الضم كان أهمها:

1) إزالة ما تبقى من حواجز كانت تفصل قسمي المدينة.
2) توسيع منطقة البلدية لتشمل منطقة أمانة القدس التي حددت بموجب قرار الضم.
3) إصدار أمر بحل مجلس أمانة القدس العربية، الذي كان يرأسه روحي الخطيب، وإبعاده فيما بعد للأردن، واستولت على كل الممتلكات والسجلات التي كان يحتفظ بها[3].
4) إلحاق موظفي وعمال القدس ببلدية القدس الإسرائيلية.
5) تم إلغاء جميع القوانين والأنظمة الأردنية، واستعاضت عنها بتطبيق القوانين والأنظمة

الخاصة بهم أو إيذاء مشاعرهم. انظر: كيت ما جواير، تهويد القدس، مرجع سابق، ص25-26. انظر أيضاً: شموئيل سيغب، حرب الإسلام في الشرق الأوسط، تعريب م. حداد تل أبيب، دار النشر العربي، د. ت، ص77.

(1) أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد 74، نيسان/إبريل 1985م، ص28.

(2) جاء قرار وزير الداخلية تحت عنوان (إعلان توسيع بلدية القدس) نص القرار (استناداً إلى الصلاحية المخولة في المادة 8 (أ) من قانون البلديان أعلن ما يلي: توسيع منطقة بلدية القدس بإضافة المنطقة في الجدول إليها)، انظر المرجع السابق، ص28.

(3) أمر حل مجلس أمانة القدس: باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أتشرف بان أعلن للسيد روحي الخطيب، ولأعضاء مجلس القدس بأن مجلس البلدية يعتبر من الآن فصاعداً كمجلس منحل. إن موظفي البلدية على مختلف دوائرهم بما فيهم الموظفون الإداريون والفنيون يعتبرون من الآن فصاعداً كموظفين مؤقتين في بلدية أورشاليم، إلى أن يقرر تعينهم بواسطة بلدية أورشاليم على أساس استدعاءات تشغيل تقدم خطيا باسم جيش الدفاع الإسرائيلي، أدعو موظفي البلدية إلى متابعة أعمالهم في تقديم الخدمات اللازمة للسكان في المدينة، وأشكر السيد روحي الخطيب متابعة أعمالهم في تقديم الخدمات اللازمة للسكان في المدينة، وأشكر السيد روحي الخطيب وأعضاء البلدية على خدماتهم في فترة الانتقال من وقت دخول جيش الدفاع الإسرائيلي للقدس ولغاية اليوم 9 يونيو / جزيران 1967م.
مساعد قائد القدس العسكري (يعقوب سالمان) ضابط حكم عسكري (داؤوود فارحي) 29 يونيو 1967م.
انظر: روحي الخطيب، المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، مرجع سابق، ص87.

الإسرائيلية، وفرضت على المدينة حكماً عسكرياً قاسياً[1].

ويمكننا من خلال محتويات قانون الضم أن نلمس عدة متضمنات تحمل في طياتها معاني سياسية وعملية منها:

- إن المعنى العملي لخطوات الضم تعني إبطال الحكم العسكري في المكان الملائم منذ حرب حزيران عام 1967م.
- كما أن المعنى السياسي المتعلق بإبطال القانون الأردني، وإلغاء المؤسسات الدينية في المدينة من نظام المحاكم، واستبدالها بقوانين إسرائيلية، يعني سيادة القانون الإسرائيلي على المدينة بشطريها.
- اتخاذ خطوة متقدمة لتحقق حلم الآباء بجعل القدس عاصمة الدولة الصهيونية.

ويبدو واضحاً أن قرارات الحكومة الصهيونية لا تكتسب الصفة الشرعية؛ لأنها مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي، فقد ذكر الدكتور "يورام دينشتاين" عميد كلية الحقوق بجامعة تل أبيب: (أنه بموجب القانون الدولي، فإن الوضع القانوني للقدس الشرقية، هو احتلال بالقوة العسكرية تماماً، كما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية. ولهذا السبب تتجنب الحكومة الصهيونية استخدام كلمة ضم نظراً لمخالفتها للقوانين الدولية.

فبموجب القانون الدولي، فإن ضم أي منطقة محتلة لا يتم إلا في حالتين هما:

- أولاً: عند تأثر الأمة المهزومة من نتائج الحرب بشكل ينهي وجودها السياسي.
- ثانياً: نتيجة للتقادم الزمني أي مرور عدة عقود تبقى المنطقة تحت الاحتلال كأمر واقع. وفي حالة من التعايش السلمي وعدم المواجهة أو الممانعة والرفض من قبل السكان[2]. وفي هاتين الحالتين، فإن القدس لم تكن خاضعة لأي منهما.

بالإضافة إلى أن إجراءات دمج القدس العربية بالقدس التي احتلتها القوات الصهيونية سابقاً، تخالف مقررات الهيئة الدولية للأمم المتحدة، فقد اتخذت العديد من القرارات لأبطال جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصهيونية، وطالبت بإلغائها، وقد برر المندوب الصهيوني في الأمم المتحدة تلك الإجراءات بقوله: (إن ما قامت به سلطات الكيان الصهيوني ليس أكثر من توحيد المدينة من النواحي الإدارية والبلدية، ووضع أساس قانوني لحماية الأماكن المقدسة)[3].

كما أن الدول قد استنكرت إجراءات الدولة الصهيونية وبطريقة فردية فعلى سبيل المثال 1

---

(1) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل طمس الشخصية العربية لمدينة القدس، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، 1980م، ص5.

(2) عبد الرحمن أبو عرفة، مرجع سابق، ص64.

(3) فايز فهد جابر، مرجع سابق، ص204.

الولايات المتحدة الحليف الأكبر للكيان الصهيوني والدولة الأولى في مساندتها، وصفت إجراءات الصهيونية بأنها إجراءات إدارية متسرعة، وأنها لا تقر مثل هذه الأعمال.

تلاحقت القرارات السياسية الصهيونية بشأن مدينة القدس وكانت وما تزال، ما ان ينتهي قرار حتى تنتهي من الأعداد لقرار آخر منتظراً مرحلة التنفيذ، ففي نيسان 1968م، أعلنت الصهيونية عن نيتها إقامة عرض عسكري في القدس الشرقية، وبدأت الاستعدادات لهذا العرض في حين حذر مجلس الأمن الدولة الصهيونية بعدم إقامة مثل هذا العرض، إلا ان مندوب الصهاينة صرح في الأمم المتحدة: (إن إسرائيل لن تلتزم به لأن إقامة عرضها العسكري من أمورها الداخلية)، كما قال أيضاً: (إن العرض العسكري سيقام في القدس الموحدة، وأن الشعب اليهودي قد انتظر هذه الساعة العظيمة، وان وراء من سيسير في العرض العسكري في القدس عشرون قرناً من الاحتلال الأجنبي والنفي والاضطهاد، والتمييز العنصري وجريمة إبادة البشرية وأن لا شيء سيمنع الاحتفال العشرين لإعادة بناء إسرائيل)[1]. كما أنه أكد للمرة الثالثة بتصريحه المتحدي للإرادة الدولية المتصف بالصلف والغرور قوله: (أن الشعب الإسرائيلي والحكومة يرجوان أن يتم الاحتفال بمثل هذا اليوم في العام القادم)[2]، ويعني بذلك اليوم الثاني من آذار من عام 1969.

وقد بلغ تحدي إسرائيل الذروة عندما رد مندوبها على قرار مجلس الأمن رقم 250 المؤرخ في 28 نيسان / إبريل 1968، والذي أبدى المجلس أسفه بإقامة العرض في 2 أيار / مايو 1968م. بقوله: (أما قرار مجلس الأمن المتخذ اليوم، فيذكرني بالشاعر العبري يهودا ليفي الذي عاش في إسبانيا تحت الحكم العربي، والذي كتب في كتابه "أنشودة القدس": (الأخطار المحتملة من أجل خاطرك يا قدس هي شرف عظيم)[3].

وفي مجال إحكام القبضة على كامل القدس، فقد قررت في 28 أيار / مايو 1968م، أي بعد ثلاثة أسابيع على وجه التقريب من إقامة عرضها العسكري، ونقل القيادة المركزية للجيش وبعض مكاتب الشرطة والبريد والعمل إلى القدس الشرقية. وذلك من أجل ترسيخ أقدامها في المدينة والسير حثيثاً نحو إقامة قدس يهودية خالصة وعندها تتحقق تصريحات الوزير الإسرائيلي "إزرائيل جاليكي" عندما قال: (سيأتي اليوم عندما يقدر فيه قادة العالم، ان القدس هي عاصمة إسرائيل بحكم الموقع السياسي الذي تخلفه إسرائيل)[4].

---

(1) محمد الفرا، قضية القدس على الساحتين الدولية والعربية، شؤون عربية، العدد 40، كانون أول / ديسمبر 1984م، ص9-10ز
(2) المرجع السابق، ص11.
(3) خليل إسماعيل الحديثي، قضية القدس: البداية والجذور، شؤون عربية، العدد 52، كانون أول / ديسمبر 1987م، ص74.
(4) مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، مرجع سابق، ص101.

الإجراءات الصهيونية بشأن القدس مستمرة بشكل دائم وباستمرار الزمن لا تقف عند حد، فهي لم تكتف بما استولت عليه من أراضي وعقارات عربية داخل وخارج البلدة القديمة، وبناء الأحياء السكنية اليهودية الجديدة التي أحاطت بها المدينة، فقد أعلنت في اليوم الأول من كانون الأول عام 1974م، عما أسمته "بمشروع القدس الكبرى" الذي يرمي من ورائه ضم مساحات واسعة جديدة من الأراضي العربية المحيطة بمدينة القدس، تمهيداً للاستيلاء عليها وتهويدها مستعينة بالقوانين التي طبقت من قبل على المدينة المقدسة، وسائر أنحاء فلسطين[1].

لقد سبق هذا عدة تصاريح رسمية، تعلن عن مشاريع وقرارات اتخذت بحق المدينة، كانت بمثابة خطوات تمهيدية لمشروع أكبر تمخضت جميعاً بالإعلان عن مشروع القدس الكبرى، ففي 25 آذار / مارس 1969م وتحت عنوان "القدس الكبرى" أوردت الصحف مقالاً لمشروع تقوم بإعداده لجنة هندسية صهيونية بدأت بوضع تفاصيله منذ حزيران 1967م، وانتهت منه في عام 1968م[2].

بعدها وفي 30 أيلول / سبتمبر 1970م، نشرت الصحف الصهيونية خبراً نسبته لمسؤول صهيوني كبير مفاده ان الموافقة قد تمت على خارطة القدس الموسعة وعلى النحو التالي:

يحد بلدية القدس شرقاً الخان الأحمر، ومن الغرب اللطرون، ومن الشمال دير دبوان وبيتين، ومن الجنوب ضواحي مدينة الخليل ومستوطنة كريات أربع وبهذا يكون مشروع القدس الكبرى قد ضم 60 قرية وتسع مدن[3] بمساحة ثلاثين بالمائة من مساحة الضفة الغربية[4].

لقد أعلن في آذار / مارس 1971م، نائب رئيس البلدية (بنغنستي) عن مشروع مشابه للمشروع المنشور في 25 آذار 1969م، ويتضمن عدة مقترحات حول توسيع حدود البلدية لتشمل المناطق المحصورة بين رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً، وفي 8 شباط / فبراير 1974م، أوردت الصحف الصهيونية على شكل ملحق تفاصيل مشروع آخر من وضع الدكتور "رافل بنكر" يختلف

---

(1) المرجع السابق، ص108.

(2) صحيفة معاريف الإسرائيلية: الصادر بتاريخ 25 آذار 1969م.

(3) المدن التسع هي: رام الله، البيرة، بيتونيا، دير دبوان، الخليل، حلحول، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور.

وأما القرى: بيتين، برقة، كفر عقب، جبع، حزما، مخماس، القسم الغربي من قلندية، بيت رنيالا، بيت حنينا، عناتا، رافات، جديرة، الرام، بيت اكسا، النبي صمويل، الجيب، بيت سوريك، بدو، قطنة، القبية، دير ايزيغ، عين عريك، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا، بيت أجزا، يالو، بيت نوبا، عمراس، صفا، صيرا، بيت لقيا، بيت تول، اللطرون، صور باهر، ام طوبى، شرفات، بتير، الخضر، حوسان، وادي فوكين، ارطاس، نحالين، صوريف، بتي امر، خراس، بيت أولا، سعير، الشيوخ، بني نعيم، بيت كامل، تفوح ترقوميا، بيت سكاريا، العيزرية، أبو ديس، العبيدية، عرب التعامرة، عرب السواحرة، منطقة الخان الأحمر. انظر: روحي الخطيب، المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، مرجع سابق، ص74.

(4) صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادر بتاريخ30 أيلول 1970م.

عن مشروع بنغنستي، وذلك بطرحه وجهات نظر سياسية وتصورات عامة لمستقبل المدينة السياسي، ويتضمن هـذا المشروع ست نقاط هي[1]:

1- إبقاء القدس موحدة تحت السيادة الصهيونية.

2- توسيع المدينة وتقسيمها إلى ثمانية أحياء لكل حي مجلس بلدي فرعـي، وتخضـع كلهـا لهيمنـة المجلـس البلـدي المركـزي، والذي يضم لعضويته (55) عضواً (38) منهم يهود.

3- إعطاء الأحياء العربية نوعاً من الحكم الذاتي.

4- ضمان حرية الصلاة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات.

5- نسبة السكان العرب بالمشروع لا يتجاوز 25% ابتداء من عام 1967-2010م.

6- يشمل التوسع المقترح المناطق العربية الممتدة شمالاً حتى مدينتي رام الله والبيرة، وشرقا حتى أبو ديس والعيزرية، وغربـاً اللطرون وجنوباً بيت لحم.

لقد دعمت حكومات العمل كل المشاريع الاستيطانية والتوسعية، كما عـبرت عـن سياسـتها تجـاه المنـاطق المحتلـة والقدس، وما تخططه بشأنها مستخدمة في ذلك كافة الأساليب بما فيها قوتها العسكرية، فقد دلت التصريحات الرسمية عـلى العمل، بجد نحو مدينة يهودية خالصة وعودتها للعرب تكاد أن تكون ضربـاً مـن المسـتحيل، فقـد تضـمن تصريـح (موشـيه دايان)، وزير الدفاع الصهيوني عام 1973م ما يأتي[2]:

1- غزة لن تكون مصرية.

2- مرتفعات الجولان لن تكون سورية.

3- القدس لن تكون عربية.

4- دولة فلسطينية لن تكون هنا.

5- المستوطنات التي أقمناها، لن تتخلى عنها.

وزير الدفاع لم يكن الوحيد المتحمس لعدم عودة القدس، وتشجيع الاستيطان داخل وخـارج أسـوارها، فهـذا الأمـين العام للحزب الحاكم (حزب العمل) يكشف النقاب في 19 حزيران / يونية 1975م، عن خريطة تتعدى الأراضي العربيـة التـي احتلتها في حرب يونية / حزيران 1967، دعيت تلك الخارطة باسم (خريطة إسرائيل النهائية) اشتملت على:

1- ضم الجولان السورية.

2- ترك الباب مفتوحاً لبحث موضوع السيادة على الضفة الغربية وشرم الشيخ وخليج العقبة.

---

(1) صحيفة همشمار الإسرائيلية: الصادر بتاريخ 8 شباط، 1972.

(2) هارتس الإسرائيلية، 10 أيلول 1973م.

وعندما سئل عن مدينة القدس أجاب قائلاً: (لا مجال للتساؤل بشأنها فقد ضمت نهائياً)[1].

ونشرت الصحف الصهيونية في تشرين الأول عام 1975م، نتائج لما يعرف (اللجنة الفنية) والتي شكلتها الحكومة الإسرائيلية، لوضع مخطط لتوسيع القدس، ودعت اللجنة بتوصياتها إلى إقامة (28600) وحدة سكنية خلال الأعوام (1975-1979)م، وما نفذ منها ما كان مقرراً داخل حدود بلدية القدس العربية، وذلك محاولة منها لإحكام القبضة الإسرائيلية على المدينة، ومن ثم الانطلاق نحو إقامة القدس الكبرى[2].

من خلال عرضنا للقرارات والإجراءات السياسية للحكومات العمالية بعد عام 1967م، يمكننا ملاحظة القرارات المتواصلة والإجراءات المتلاحقة تبعاً لهذه القرارات، حتى لا يكاد أن يمضي شهر واحد دون إصدار قرار أو تنفيذ إجراء لا يمس مدينة القدس.

المطلب الثاني – موقف الحكومات العمالية من مشاريع التسوية بشأن القدس:

الحديث عن موقف الحكومات العمالية المتعاقبة عن مشاريع التسوية حول قضية القدس، فإننا سنتطرق بهذه الحالة إلى مشاريع التسوية والمبادرات التي طرحت بعد عام 1967م، لأن الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية أصبحت تحت الاحتلال الصهيوني، وقيام الصهيونية بالاعتداء على هذه الأماكن.

أما موقف إسرائيل العام فقد رفضت كل مشاريع التسوية، ولم توافق على أي منها، باستثناء ما قامت بتقديمه، لأنه والحالة هذه يعبر عن موقفها الذي يخدم أهدافها في المدينة، فعلى سبيل المثال، بعد نجاح الرئيس نكسون في انتخابات الرئاسة أوفد (وليم سكرانتون) لزيارة المنطقة، وعند زيارته للأردن في الثامن من كانون الأول عام 1968م، قدم مشروعاً لحل مشكلة الشرق الأوسط، وفيما يتعلق بالقدس يقضي المشروع إعادة القدس القديمة للأردن، مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة، مؤلفة من ممثلين عن الشرائع صاحبة العلاقة وتعترف بها هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى. رفضت الحكومة الصهيونية هذه المقترحات لأنها تتنافى مع تصوراتها السياسية بشأن القدس[3].

وفي التاسع من كانون الأول عام 1969م، طرح رجرز، وزير خارجية أميركا، مشروعاً للتسوية وفيما يتعلق بالقدس والأماكن المقدسة فقد جاء: (تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان، ومصالح جالياتها الإسلامية

---

(1) محمود درويش، شؤون فلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 47، تموز / يوليو 1975، ص5.
(2) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، الصادر بتاريخ 14 تشرين أول، 1975م.
(3) منير الهور وطارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ (1947-1982)، بيروت وعمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الجليل، 1983م، ص111-112.

والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة). عندها اجتمعت الحكومة الصهيونية، وقررت اتخاذ موقف سلبي من مقترحات روجرز[1].

ثم قدم حزب المابام الإسرائيلي مشروعاً في 18 شباط 1969م، والذي دعا فيه إلى إبقاء القدس عاصمة لإسرائيل، وأنها لن تمانع مستقبلاً في حال قيام تسوية سلمية مع الدول العربية، على الموافقة على قبول من توكلهم الأقطار العربية المجاورة للإشراف على الأماكن المقدسة[2].

وقدمت جولدا مائير[3] مشروعاً إسرائيلياً في 12 آذار / مارس 1972، تضمن المشروع فيما يتعلق بالقدس الاحتفاظ بشرم الشيخ وقطاع غزة والقدس ومرتفعات الجولان، وإجراء محادثات بشأن الضفة الغربية[4].

وفي نهاية 1972م تقدمت الإدارة الأميركية من خلال مشروع (ملف التسوية الأميركية)، الذي اقترحته بمشروع أشارت إحدى فقراته للقدس، ونصت على: (إبقاء القدس مع إسرائيل وإعلانها في الوقت نفسه عاصمة مشتركة لإسرائيل والكيان العربي، على أن تكون حرية الانتقال للأشخاص والبضائع مضمونة تماماً ضمن حدودها، وأن تكون حرية ممارسة الطقوس والاحتفالات الدينية مكفولة في جميع أنحائها لجميع الطوائف)[5]، وكان الرفض التام هو الموقف الرسمي الإسرائيلي من المشروع.

ولما كان الأردن طرفاً رئيساً في النزاع فقد تقدم الملك حسين بمشروع المملكة المتحدة في 15 آذار / مارس عام 1972م، والذي دعا لتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين، لكن الحكومة الصهيونية أعلنت بنشرتها الإخبارية الإذاعية ردها الرسمي والصادر عن مكتب رئيس الحكومة: (أن المشروع الذي أعلن عنه الملك حسين لم يحظ بموافقة إسرائيل)[6]. وأعلن كذلك رئيس لجنة

(1) المرجع السابق، ص118-120.

(2) المرجع السابق، ص109.

(3) غولدا مائير: من مواليد عام 1898م في مدينة كييف بالاتحاد السوفيتي، رئيسة وزراء إسرائيل (1969-1974)، كانت تشغل منصب السكرتير العام لحزب العمل عام 1923م، انتخبت رئيسة للقسم السياسي التابع للوكالة اليهودية عام 1928م، كانت عضو اللجنة التنفيذية للهستدروت، علماً أنها هاجرت من روسيا عام 1906م إلى الولايات المتحدة ودخلت فلسطين عام 1921، عام 1936م، أصبحت رئيسة الدائرة السياسية في الهستددروت، عارضت مشروع التقسيم عام 1946م، استملت مديرة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، شغلت منصب سفيرة إسرائيل لدى روسيا عام 1948، 1949، ووزيرة للعمل من عام (1949-1956)، ووزيرة للخارجية من عام (1956-1961)، انظر: دار الجليل، ملف شخصيات إسرائيلية، عمان، كانون الثاني 1988م.

(4) عبد القادر ياسين، المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الصهيوني، 1947-1982م، شؤون عربية، العدد 34/33 كانون أول، 1983، ص280.

(5) مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، مجلة الأسبوع العربي، العدد 695، 3 تشرين الأول / أكتوبر 1972م.

(6) صحيفة الرأي الأردنية، الصادر بتاريخ 16 آذار 1972م.

الخارجية والأمن في الكنيست "حاييم صادوق" في برنامج بثته إذاعة الصهيونية في نفس اليوم قوله: (قد ورد في المشروع أن القدس عاصمة الجزء العربي من الأردن، ولا يمكن بالطبع كما هو معروف أن نقبل هذا)[1].

لقد أعيد طرح مشروع حزب المابام مرة أخرى مع تعديلات طفيفة عام 1976م، ومما جاء عن القدس في المشروع: (أن القدس عاصمة موحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وستضمن في اتفاقيات السلام، الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وفي إطار المدينة الموحدة ستضمن للسكان العرب في القدس ترتيبات إدارية ذاتية على الصعيد البلدي)[2].

وإذا أمعنا النظر في المواقف الصهيونية لحكومات العمل منذ عام (1967-1977) لأمكننا الوقوف على الحقائق التالية:

1) أن التصور السياسي الصهيوني للقدس بات مما لاشك فيه مبني على اعتبار القدس عاصمة دولة يهود للأبد.
2) ان قرار دمج المدينة المحتلة عام 1948م والبلدة القديمة المحتلة عام 1967م، بمنظور حزب العمل الصهيوني إجراء من الإجراءات الداخلية في دولة يهود، والتي لا يحق لأية هيئة مهما كانت صفتها ثني دولة يهود عن إجراءاتها، على اعتبار هذه الإجراءات من شؤون إسرائيل الداخلية.
3) الموقف الصهيوني من قرار الضم، ينطلق من كون القرار يجسد الممارسة التامة، والفعلية للسيادة الصهيونية على المدينة المقدسة.
4) الموقف الصهيوني يرفض كل مشروع تسوية يتناول القدس وينص على تجزئتها ثانية.
5) وبالنسبة لمشاريع التسوية فقد وقفت الحكومات الصهيونية المتعاقبة في تلك الفترة منها أربعة مواقف هي:

أ- مشاريع التسوية الصهيونية تراعي خلال طرحها الإبقاء على المدينة موحدة وضمن السيادة الصهيونية، فهي والحالة هذه مقبولة لدى الإسرائيليين.

ب- مشاريع التسوية المقدمة من الأطراف الأخرى (العربية) مرفوضة تماماً، وهذا ما كان من رفضها الرسمي للمشروع الأردني المتمثل بالمملكة المتحدة.

ج- مشايع التسوية المقدمة من أطراف حيادية وفي حالة اشتمالها على الموضوعية بشأن المدينة تبادر دولة يهود إلى رفضها.

د- المبادرات الخارجية والتي لا تكون مقبولة لأي من الطرفين، تكون دولة يهود هي البادئة

---

(1) منير الهور وطارق موسى، مرجع سابق، ص125-126.
(2) المرجع السابق، ص157.

بالرفض.

إن حكومة العمال الصهيونية في الفترة المشار إليها، ظلت متمسكة بمواقفها السياسية السابقة بشأن قضية القـدس، والتي اتخذت من القدس عاصمة لها حتى أسلمت القيادة السياسية لحزب آخـر وجلـس بعـدها حـزب العمـل عـلى كـراسي المعارضة.

ففي السابع عشر من أيار عام 1977م، جرت انتخابات الكنيست التاسعة حيث أسفرت النتـائج عـن هزيمـة حـزب (المعراخ) أمام (الليكود) لتنتقل السلطة السياسية من الأحزاب العماليـة إلى الأحـزاب اليمينيـة بزعامـة منـاحيم بـيغن، وقـد اعتبرت هذه النتائج انقلاباً سياسياً على صعيد الحياة السياسية الصهيونية، والتي تربع حـزب العمـل قرابـة ثمانيـة وعشرـين عاماً على الحكم في دولة يهود.

القدس في سياسة حكومات الليكود والائتلاف

(1977 - 1988) م

امتازت السياسة الحزبية في إسرائيل على الدوام بوضوح المقاصد على الرغم من اختلاف أساليب التنفيذ، وهو إقامة ما يسمى "إسرائيل الكبرى" على أرض صهيون التاريخية على حد زعمهم، لذا فهي تسعى على الدوام للحيلولة دون قيام وحدة عربية، لأن هذه الوحدة بها قضاء على تحقيق أهدافها، فحزب العمل والليكود سواء، من حيث كل حزب يسعى نحو الهدف المنشود، والذي به يرون إسرائيل الكبرى أصبحت واقعاً ماثلاً للعيان.

ونتيجة للأحداث التي فرضت نفسها في بداية السبعينات كحرب تشرين الأول / أكتوبر 1973م، ظهرت مؤشرات تدل على وقوع انقلاب حزبي في إسرائيل، ترجم ذلك بتبدل مواقع أكبر حزبين في استلام زمام القيادة السياسية في إسرائيل.

جاءت نتائج الكنيست التاسع ليتقدم حزب الليكود، ويشكل حكومته الأولى في الكيان الصهيوني منذ بروزه ككيان مستقل عام 1948م، ويتخذ عدداً من الإجراءات السياسية بخصوص المدينة المقدسة، ولتأتي انتخابات الكنيست العاشر لمنح هذا الحزب فرصة أخرى في الاستمرار بالحكم لفترة ثانية، بينما أخفق هذا الحزب في انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984م، من الفوز بالأغلبية التي تؤهله إلى تشكيل حكومته الثالثة، ليتمكن من إكمال المشوار الذي بدأه عام 1977م،[1] مما أدى إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني في دولة يهود طرفاها حزب العمل والليكود، ليعملا معاً كشريكين في قيادة الحياة السياسية من جديد، الأمر الذي يجعل صناعة القرار السياسي في دولة يهود تخضع لعدة اعتبارات تحكمها السياسة الحزبية لكلا الحزبين، وفي هذا

---

(1) تشير النتائج الانتخابية اليهودية للكنيست الحادي عشر، إلى أن أياً من الحزبين الكبيرين التجمع العمالي (المعراخ)، والتكتل اليميني (الليكود) لم يحقق النجاح المرجو، بل خرجا خاسرين إذ لم يحصل أي منهما على قوة تؤهله تشكيل حكومة مستقرة متحررة من ابتزاز الأحزاب الصغيرة، وهذا يعود إلى عدم مقدرة كل منهما تقديم برنامج يعبر عن رؤية واضحة لحل المشاكل التي تعاني منها إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي، وقد بلغ عدد من لهم حق الانتخاب (2.654.613) ناخب، اقترح منهم (2.091.402) وبلغ مجموع الأصوات الصالحة والتي أخذ بها (2.073.321) صوت وبلغت نسبة التصويت (78.5%)، ومما يجدر ملاحظته انضمام سبعة من العرب إلى الكنيست الجديدة يتوزعون على الحركات والكتل التالية: حداش (2) معقد، المعراج (2) مقعد، الليكود معقد وشينوي مقعد واحد، الحركة التقدمية للسلام مقعد واحد - للمزيد انظر - فوزي تيم، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل - عمان: دار زهران - 1997 - ص302-324.

الفصل سنبين سياسة حكومات الليكود والائتلاف الوطني، وما اتخذته هذه الحكومات بشأن القدس من تدابير مختلفة، وتحقيقاً لأغراض هذا الفصل، فإننا سنتناول هذه الدراسة من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: القدس في السياسة الإسرائيلية (حكومات الليكود) (1977-1984م).
- المبحث الثاني: القدس في السياسة الإسرائيلية (حكومة الائتلاف الوطني) (1984-1988م)[1].

---

(1) حكومة الائتلاف: هي الحكومة التي تشكل من عدة أحزاب، وتعني فشل أي من الأحزاب من تحقيق الفوز بأغلبية مقاعد الكنيست.

المبحث الأول

القدس في السياسة الإسرائيلية (حكومات الليكود 1977-1984م)

لقد جاءت انتخابات الكنيست التاسعة بنتائجها واحتمالاتها لتقلب كافة التوقعات، التي رجحت فوز تجمع "المعراخ" في هذه الانتخابات، كما جاءت انتخابات الكنيست الحادي العاشر لتؤمن "لليكود"، والأحزاب الأخرى اليمينية في دولة يهود فترة حكم جديدة، من أجل فرض سياستها الاستيطانية التهويدية العدوانية على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس التي خصتها بهجمة شرسة فاقت الهجمة على الأراضي المحتلة الأخرى، ومن جهة أخرى السير بالقدس لتصبح عاصمة كيانهم كما خططوا لها.

أفرزت نتائج انتخابات الكنيست الحادي العاشر، أن الاتجاه السياسي العام يسير نحو التطرف والفاشية، وهذا الاتجاه لم يكن وليد فترة السبعينات، بل تعود جذوره إلى أيام الانتداب وقرار التقسيم، وكذلك أفرزت هذه الانتخابات عن أمر بالغ الأهمية يتعلق بشكل تصويت الأجيال الشابه وخاصة في الجيش، والانتخابات فيه تشكل نموذجاً من الدرجة الأولى للتكوين السياسي للجيل الشاب.

لقد حظي الليكود بتشكيل حكومتين متعاقبتين قادتا الحياة السياسية الصهيونية لمدة ثماني سنوات، وترأس كلتا الحكومتين مناجم بيجن الذي انتظر طويلاً على كراسي المعارضة ليحل في 17 أيار / مايو 1977م، رئيساً لوزراء دولة يهود، وفي هذا المبحث سنعرض المواقف السياسية لحكومات حزب الليكود بشأن المدينة المقدسة وعلى النحو التالي:

- ❒ المطلب الأول: حكومة الليكود الأولى (1977-1980).
- ❒ المطلب الثاني: حكومة الليكود الثانية (1980-1984).

المطلب الأول – حكومة الليكود[1] الأولى (1977 – 1980)م:

جرت انتخابات الكنيست التاسع في 17 أيار / مايو 1977م، حيث أسفرت النتائج عن هزيمة حزب المعراخ أمام حزب الليكود، وهكذا انتقلت السلطة من الأحزاب العمالية إلى الأحزاب اليمينية المعارضة بزعامة مناحيم بيغن[2]، وقد اعتبرت تلك النتائج انقلاباً سياسياً على صعيد السلطة في إسرائيل، انعكست آثاره بوضوح على المناطق العربية المحتلة، وعلى مشاريع التسوية المقترحة لقضية الشرق الأوسط.

رافق هذا الانتصار السياسي، استغلال زعيم حركة حيروت الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري أنور السادات أمام مجلس الشعب المصري في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1977م، والذي أعلن فيه استعداده لزيارة الدولة اليهودية وإلقاء خطاب أمام الكنيست سعياً وراء السلام، فوجه له دعوة رسمية عن طريق السفارة الأميركية لزيارة فلسطين المحتلة في الفترة الواقعة من (19-

---

(1) حزب الليكود: تم التوقيع على ميثاق الليكود والإعلان عن تشكيله رسمياً في 13 أيلول / يوليو 1973م، بعد مفاوضات طويلة بين الأحزاب والكتل البرلمانية، ويتألف تجمع الليكود اليوم من أربع حركات هي:

أ- حركة حيروت وتعني الحرية، ويرأسها اليوم شامير خلفا لمناحيم بيغن وقد شكلت هذه من الأرغون وشتيرن.

ب- حزب الأحرار ويرأسه سيمحا ايرلخ. وأهم مبادئ هذا الحزب إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

جـ- كتلة لاعام، ويتزعمها يغال هرفيتش وكتلة احدوت هافودا، وهما حركتان دينيتان تؤمنان بنفس الأهداف السابقة ومتعصبتان لمقولة شعب الله المختار.

د- حركة غوش ايمونيم وهي حركة استيطانة تؤمن بتهويد كافة المناطق العربية على اعتبارها أرض صهيون الكاملة، وتتكون البنية التنظيمية للحزب من مجلس الليكود، ويتألف من مندوبين عن الكتل حيث يبت بالقضايا الأساسية المشتركة مثل إقرار البرامج السياسية والقضايا المتعلقة بالعلاقات بين الكتل، ويتألف هذا المجلس من إدارة الليكود في البرلمان والحكومة، وتعتبر هذه الهيئة هي الوحيدة التي تعمل بانتظام داخل هيئات الليكود ففيها تتم مناقشة مواقف الليكود من القضايا المختلفة التي تطرح في الكنيست، وهي التي تقرر الموقف الذي يجب اتباعه أثناء عمليات التصويت في الكنيست. وفي مجال السياسة الداخلية تتفق جميع أحزاب الليكود على الاحتفاظ بكافة الأراضي العربية، وسياسته الخارجية تقوم على الارتباط الوثيق بالعالم الحر، ويشكل أساسي بالسياسة الأميركية، والتحالف مع الغرب والانخراط في مخططاته، انظر: مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات والحرب النفسية)، الأحزاب والانتخابات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص1-2، انظر أيضاً: يوميات الإرهابي مناحيم بيغن، ط1، ترجمة معين أحمد محمود، بيروت: دار المسيرة، 1977م، ص201.

(2) مناحيم بيغن ولد في بولندا عام 1913م، وقدم إلى فلسطين عام 1942م، يحمل شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة وارسو، وهو رئيس كتلة حيروت (التكتل) منذ عام 1948م، قاد مذبحة دير ياسين، حيث كان زعيماً لحركة ايتسل، ومنذ ذلك الوقت ولدى الحديث عن بيغن يقفز إلى الذهن الإرهاب الصهيوني، تسلم أو حقيبة وزراية لأول مرة عام 1967م، وعضو كنيست من الأولى وحتى العاشرة، اشتهر سلوكه بكراهيته للعرب، ويؤمن بإسرائيل الكبرى التي لا تنتظم داخل حدود، لذلك فهو ليس من مؤيدي التسويات السلمية التي تعيد للعرب حقوقهم، تسلم رئاسة الوزارة الصهيونية منذ 20 حزيران 1977م، وحتى 28 آب / 1983م، تخلى خلالها عن المعارضة. انظر: غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين مجازر وممارسات 1936-1983م، مرجع ساق، ص343-344.

21) تشرين الثاني / نوفمبر 1977م، ورغم دهشة العالم واستنكار الأمة العربية قام السادات بزيارة القدس المحتلـة، وألقى بعض المقترحات لتسوية هذا الصراع، كما أجرى محادثات مع رئـيس الحكومـة الإسرائيليـة، وعـدد مـن رؤسـاء الكتـل البرلمانية في الكنيست[1]. إن هذا بحد ذاته انتصار سياسي آخر حققه منـاحيم بـيغن في اسـتقباله زعـيم أكـبر دولـة عربيـة في القدس، وإجراء محادثات معه، حيث يمثل هذا لوحـده اعترافـاً ضـمنياً مـن قبـل هـذا الـزعيم بـأن القـدس عاصـمة للدولـة اليهودية، وقد شكلت هذه الزيارة المفتاح الذي شق الطريق نحو محادثات كامب ديفيد.

لقد بدأت مرحلة جديدة على صعيد الحكم الذاتي بعـد أن تـولى حـزب الليكـود السـلطة في إسرائيـل عـام 1977م، والذي حدد إطاره مناحيم بيغن بقوله: (من الممكن أن يتركز الحل في الضفة الغربية دون التعرض لمسألة دولة فلسـطينية أو كيان فلسطيني - على الافتراض القائل أن ثمة عرباً أقاموا في فلسطين بحاجة إلى هوية قومية، وأن مصدر أي تنازل مادي مـن جانب إسرائيل - إقامة حكم ذاتي مدني - هـو الافـتراض أن هنـاك مشـكلة إنسـانية لجماعـة كانـت ذات مـرة تحـت سـلطة الانتداب البريطاني ثم ضمت إلى الأردن عنوة)[2].

لقد أقرت الحكومة الإسرائيلية مشروع بيغن للحكم الـذاتي[3] بـالإجماع، والـذي طرحـه في خطـاب ألقـاه في جلسـة الكنيست التي عقدت بتاريخ 28 كانون الأول 1977م.

وفي لقاء عقد بين الرئيس المصري أنور السادات وعازر وإيزمان[4] في تموز / يوليو عـام 1978م في مدينـة سـالزبورغ، عرض وايزمن موقف دولته حيال مفهوم (الحكم الذاتي)، وحسب المفهوم الصهيوني وبشـأن القـدس أن تبقـى القـدس تحـت السيادة الإسرائيلية، وتضمن فيها حقوق المسلمين والمسيحيين الدينية، ويلتزم السكان العرب بالوضع الدائم الـذي سينشـأ في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة[5].

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، مجلد 3، ط1، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 1984، ص625.

(2) هأرتس الإسرائيلية، 19 كانون الأول 1977م.

(3) للإطلاع على تفاصيل المشرع انظر: تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسـطينية، 1947-1988م، عـمان، د. ن، 1988م، ص78-81.

(4) عازر وايزمن: مواليد 1924م في مدينة حيفا، تجند في سلاح الجو البريطاني عام 1942م، والتحق بمدرسة الطيران في روديسـيا وفي عـام 1951م، التحق بمدرسة القيادة والأركان التابعة لسلاح الجو البريطاني، وعين لدى عودته عام 1953م، قائداً لجناح طائرات ميتيور المقاتلـة، وفي عـام 1966م رئيساً لشعبة الأركان العامة حتى عام 1969م، ينتمي إلى حزب حيروت، لكنه انسحب وانضم لحزب العمـل فشـغل منصـب وزيـر المواصلات في الحكومة العمالية من (1969 - 1970). وفي حكومة الليكود عـين وزيـراً للـدفاع مـن عـام (1977-1980). تـدرج في مناصـب عسكرية عديدة منها قائد سلاح الجو، مساعد رئيس الأركان، رئيس شعبة الأركان العامة، ويحمـل رتبـة جـنرال متقاعـد، انظـر: دار الجيـل، ملفات الشخصيات الصهيونية من أ-ي- عمان، دار الجليل، 1988م.

(5) صحيفة معاريف الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 14 تموز 1978م.

فهذا يعني أن تبقى القدس موحدة[1] حسب التصور الصهيوني لمشروع الحكم الذاتي، ومن الملاحظ أن ما يسمى هنا (بمشروع وايزمن) للحكم الذاتي، لا يعدو كونه صورة طبق الأصل عن المشروع الذي طرحه مناحيم بيغن، أمام الكنيست، ووافقت عليه بالإجماع.

لقد تهيأت عدة ظروف بعدها، جرت اتصالات مباشرة وغير مباشرة عن طريق الولايات المتحدة الأميركية، مهدت جميعها إلى الاجتماع في كامب ديفيد في الولايات المتحدة، والذي بدأت أعماله في 5 أيلول / سبتمبر عام 1978م، وتمخضت عنه اتفاقيتان: الأولى: تحدد إطار السلام في الشرق الأوسط، والثانية: تتعلق (بالحكم الذاتي)، ولطالما عرفنا موقع القدس في مشروع الحكم الذاتي والموقف الصهيوني تجاه هذه المدينة، فماذا بشأنها في إطار اتفاقية السلام المصرية الصهيونية والمعروفة باتفاقية كامب ديفيد.

يمكن تلخيص الموقف الصهيوني الرسمي من قضية القدس بأنه لا تراجع أبداً عن القرار الذي اتخذته في تموز / يوليو 1967م، المتضمن أن القدس هي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وعاصمة إسرائيل ويبدو أن الحكومة الصهيونية ترفض حتى مجرد مناقشة أي شيء يتعارض وقرارها هذا، وحافظت على موقفها طول فترة المفاوضات، وحتى في مؤتمر كامب ديفيد لم يجر تحديد رسمي فيما إذا كانت القدس جزءاً من الضفة الغربية، وهل ستكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي أم لا، وكل ما ورد في هذا الشأن رسائل متبادلة بين بيغن والسادات وكارتر يعلن كل منهم موقفه تجاه المدينة[2].

إن الموقف الصهيوني كان متشدداً تجاه القدس فعندما قدم السفيرالأميركي (صموئيل لويس) مسودة رسالة من الرئيس كارتر ينوي إرسالها لمناحيم بيغن[3] وبموجبها تعتبر الولايات المتحدة القدس القديمة شأنها شأن الأراضي المحتلة الأخرى، رفضها بيغن رفضاً قاطعاً وهدد بعدم التوقيع على اتفاقيات الإطار فيما لو وصلت هذه الرسالة، وفعلاً لم تصل بل سحبت المسودة من أصلها ورد بيغن على كارتر، بأن القدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد، وأنها مدينة تم توحيدها ولن تقسم أبداً.

---

(1) في ظل المواقف الصهيونية المعلن من مدينة القدس فإن ما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة نصت عليه المادة 25 من مواد المشروع (أما فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة في القدس يتم إعداد وتقديم اقتراح خاص من خلال ضمان حرية الوصول لجميع أبناء الأديان إلى أماكنهم المقدسة)، انظر: تريز حداد، مرجع سابق، ص80.

(2) حنه شاهين، المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي: حكم ذاتي أم بانتوستان؟، شؤون فلسطينية، العدد 90، أيار 1979م، ص86.

(3) لقد اقترح الرئيس كارتر أربع صيغ عن القدس خلال محادثات كامب ديفيد، كانت الأولى غير مقبولة للسادات والثلاثة الباقية غير مقبولة لمناحيم بيغن، وهكذا انتهت الأطراف المجتمعة إلى إغفال قضية القدس وعدم ذكرها في إطار العمل، على أن يتم تناول قضيتها خلال مباحثات الحكم الذاتي، انظر: إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السام في الشرق الأوسط، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1985م، ص451-452.

لاشك أن المواقف الصهيونية متصلبة بشأنها، فبعد دعوة مصر إلى عقد مؤتمر قمة إسلامية للبحث في قضية القدس، أصدرت الحكومة الصهيونية بياناً أعلنت فيه أن: (الحكومة تكرر قولها بأن القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وهي مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم منذ السابع من حزيران 1967م).

وعند بدء المفاوضات المصرية الصهيونية حول مشروع الحكم الذاتي في 25 أيار / مايو 1985م، في جامعة بن غوريون في بئر السبع كان المفاوضون الصهاينة يحملون وثائق تتضمن مجموعة من المبادئ حول الحكم الذاتي، حيث كانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت عليها من قبل، وأما بشان القدس، فقد أصبحت حسب الموقف الصهيوني الرسمي مدينة موحدة وهي (العاصمة)، وفي الرسالة التي بعث بها مناحيم بيغن إلى الرئيس كارتر في 17 أيلول / سبتمبر 1978م. يقول فيها: (سيدي الرئيس لي الشرف أن أبلغكم... أنه في 28 حزيران / يونية 1967 أعلن البرلمان الإسرائيلي موافقته على قانون ينص الآتي:

(أن الحكومة الإسرائيلية مخولة بمرسوم أن تطبق القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة على أي جزء من أرض إسرائيل، وعلى أساس هذا القانون، أصدرت الحكومة الصهيونية مرسوماً في تموز 1967م، ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة دولة إسرائيل)[1].

لذا يمكن أن نصل لعدة حقائق حول الموقف الصهيوني من مدينة القدس منها:

1) عدم الانسحاب من القدس.
2) عدم التفكير في إدراج القضية على بساط البحث لأية مفاوضات قادمة.
3) عدم التخلي عن أي جزء من القدس، والإبقاء عليها موحدة واتخاذها عاصمة أبدية لإسرائيل، وهذا ما أكده وزير العدل الصهيوني عند اجتماعه مع الوفد المصري بتاريخ 15 تموز / يوليو 1980م، عندما قال: (أود أن أضيف أن القدس هي عاصمة إسرائيل وجزء لا يتجزأ من الدولة، وموقف الدولة هو عدم إجراء أية مفاوضات في موضوع القدس التي كانت وستظل عاصمة إسرائيل)[2].

يبدو الموقف الصهيوني من خلال حزب الليكود الحاكم آنذاك، تجاه القدس محسوماً، وهذا يتضح من قيام هذا الحزب بتشجيع الاستيطان وزرع المستوطنات في كل أنحاء الأراضي العربية

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، بيروت، منشورات مؤسسة الدراسات د.ت، ص3-6.
(2) يديعوت آخرنوت الإسرائيلية، 16 تموز 1980م.

المحتلة بما فيها القدس، لا بل زاد التركيز على تطويق المدينة المقدسة من أجل إيجاد أغلبية يهودية بالمدينة، ومحاصرة السكان العرب لإجبارهم على النزوح، وتهويد المدينة قلباً وقالباً، فشكلت قضية المستوطنات اليهودية وضم القدس أكبر انتهاك صهيوني للحقوق العربية، فرغم محادثات السلام المصرية الصهيونية، واحتجاج الولايات المتحدة إلا أن حكومة الليكود مضت في تنفيذ هذه السياسة الاستيطانية الرامية إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وخنق المدينة، ويصف زعيم الليكود (مناحيم بيغن) هذه المستوطنات بأنها قانونية وشرعية[1]، وقد حدد بيغن سياسة الاستيطان هذه منذ اليوم الأول الذي تم فوز حزبه بالحكم، حيث قال: أن لا حاجة إلى إنشاء المستوطنات لأن الحكومة المقبلة ستطلب من الشعب اليهودي الاستيطان بصورة طبيعية في أرضه)[2].

لقد شهدت مدينة القدس منذ تسلم مناحيم بيغن رئاسة الحكومة في إسرائيل، إجراءات عديدة تدل على أن مخطط تهويد المدينة ماض، فتنوعت هذه الإجراءات بين ضم الأراضي ومصادرة الأخرى وإقامة المستوطنات، وإسكان المهاجرين الجدد، وطرد السكان الأصليين، ثم انقلبت مؤخراً إلى الاعتداء على المقدسات والتراث الإسلامي والمسيحي كل ذلك من أجل الهدف التي يكمن من ورائها تهويد المدينة، وضمها نهائياً، وفعلاً قامت بذلك على أثر تقديم النائبة الصهيونية غيثولا كوهن[3]، قراراً يطالب بضم القدس نهائياً إلى إسرائيل، حظي بموافقة الكنيست مبدئيا. إلى أن أدرج مشروع النائبة الصهيونية مع جدول أعمال الكنيست لعرضه في جلستها، ووافقت الكنيست الإسرائيلية المنعقدة في 29 تموز 1980م، على اتخاذ قرار يدعو إلى ضم القدس المحتلة 1967م، وجعلها عاصمة للكيان الصهيوني وعلى الرغم من المعارضة الدولية لهذا القرار، فقد حظي القرار داخل الكنيست بأغلبية (65) صوتاً مقابل (15) صوتاً، وتغيب ثلاثة نواب عن التصويت، وأهم ما جاء في مشروع القرار.

- إن القدس الموحدة بكاملها هي عاصمة إسرائيل.
- إن القدس مقر رئيس البلاد والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

---

(1) سيف الدين الرمحي، الجوانب القانونية لقضية القدس، الباحث، العدد، 24، كانون أول/ديسمبر 1982م، ص100.

(2) عال همشمار الإسرائيلية، 22 أيار 1977م.

(3) غيثولا كوهين تحمل الشهادة الجامعية في الآداب، عملت صحافية في جريدة معاريف الصهيونية، من الأعضاء النشطين في البرلمان وتطالب وباستمرار لإخراج الاتحاد السوفييتي من حلبة الصراع الدائر، يعرف عنها عداؤها الشديد للعرب، وكانت عضواً في لجنة المال ولجنة الهجرة والاستيطان بالكنيست السابقة. انظر: سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984م، والأسباب السياسية والاجتماعية، عالم المعرفة ط1، سلسلة 7، 1985م، ص284.

- إن القدس المقدسة سيجري حمايتها من التدنيس وأية أضرار، وأي شيء يمكن أن يؤثر على الوصول الحر، لكل الديانات إلى المدينة المقدسة، أو على مشاعرهم في هذه الأماكن.
- إن الحكومة ستشرف على تطور ونمو القدس وازدهار سكانها، بتخصيص أموال[1]، خاصة بما في ذلك منحة خاصة إلى بلدية القدس "منحة العاصمة"، مع موافقة اللجنة المالية في الكنيست.
- ستخص القدس بكل الأولويات خاصة في نشاط دوائر الحكومة لتطويرها في الحقوق الاقتصادية والحقوق الأخرى.
- ستشكل الحكومة هيئة أو هيئات خاصة لتنفيذ هذه الفقرة[2].

لقد تحدت الدولة الصهيونية مجدداً المجتمع الدولي متمثلاً بالأمم المتحدة، وكان القرار الصهيوني هذا بمثابة رد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 29 تموز/يوليو 1980م، الخاص بالقضية الفلسطينية، والذي حدد يوم 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1980، موعداً لبدء انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وركز على ضرورة الانسحاب كلياً من كافة الأراضي بما فيها القدس دون قيد أو شرط مع ترك جميع الممتلكات والمرافق سليمة[3].

لقد تمثلت ردود الفعل نتيجة قرار الضم، بموجة من الاستنكارات والمظاهرات داخل صفوف الفلسطينيين في المناطق المحتلة، والمقدسين منهم خاصة داخل الأسوار وخارجها، وأدت إلى اشتباكات مع جند الاحتلال، وعلى مستوى الدول الإسلامية فقد اجتمعت المجموعة في نيويورك، طلب على أثرها القائم بالأعمال الباكستاني بصفته رئيساً للمؤتمر الإسلامي، عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي لمناقشة قرار الكيان الصهيوني، القاضي باعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل[4].

وأيضاً أصدر رؤساء الطائف المسيحية في الأردن بياناً، تضمن رفضهم واستنكارهم للقرار الصهيوني، وطالبوا بعمل إيجابي لإنقاذ القدس وتجاوز مراحل الشجب والاستنكار.

وأما عن الموقف الدولي بشكل عام، فإن ثلاث عشرة دولة في أميركا اللاتينية وتركيا وهولندا، أعلنت معارضتها لقرار الصهاينة بضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة لدولتهم، وكان ممثلو جميع الدول التي كان لها تمثيل دبلوماسي في القدس المحتلة قد قاموا بإبلاغ الأمين العام

---

(1) صحيفة الدستور الأردنية، الصادر بتاريخ 31 تموز 1980م.
(2) الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 31 تموز، 1980م.
(3) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية، السنة 7، العدد 6، 1980م، ص3.
(4) صحيفة الرأي الدستورية، الصادرة بتاريخ 2 آب 1980م.

اللأمم المتحدة بقرارات حكوماتهم، التي اتخذتها بنقل مقرات بعثاتهم الدبلوماسية إلى تل أبيب، متمشياً مع قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 21آب/أغسطس 1980م، والذي طالب بنقل بعثاتها الدبلوماسية من القدس، هذا وقد أكد الملك حسين، أن الأردن لا يعترف بقرارات الكنيست الصهيوني بضم القدس المحتلة، ويعتبر هذا القرار مرفوضاً جملة وتفصيلا[1]. وفي البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في 14 تموز / يوليو 1980م، أكد التزام الدول الإسلامية بمقاطعة أية دولة تعترف بضم القدس إلى الدولة الصهيونية، أو تقوم بنقل سفارتها إلى المدينة المقدسة، وطالب المؤتمر الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس أن تقوم بنقلها منها. كما أن كثيراً من بلدان العالم أعلنت استنكارها لقرار الصهاينة الخاص بضم القدس[2].

وقد تمثل موقف الهيئة الدولية بإصدار مجلس الأمن الدولي في 21آب/أغسطس 1980م، قراره رقم (478)، استنكر فيه الخطوة الصهيونية وعدم تأييد خطوات الضم، وهذا القرار يمثل الإرادة الدولية وجميع الدول الأعضاء في الهيئة.

بينما تمثل الموقف الصهيوني برد الناطق الرسمي باسم وزير الخارجية (إسحاق شامير) إذ قال: (أن إسرائيل لن تلتفت إلى ما أسماه بالضغوط التي تتعرض لها بشأن القدس[3]، والملاحظ أن توقيت قرار الضم الصهيوني جاء ليحقق مكاسب إسرائيلية تتمثل بما يلي[4]:

1) كان القرار بمثابة محاولة إسرائيلية لتمييع قرار الأمم المتحدة الصادر في 29 تموز / يونيو 1980م، والذي حدد بدء انسحاب إسرائيل كلياً بما فيها القدس اعتباراً من 15 تشرين الثاني / نوفمبر 1980م.
2) الضغط على الرئيس كارتر، لتأييد قرار الضم في وقت هو أحوج ما يكون فيه لأصوات اليهود، في معركة الرئاسة الأميركية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1980م.
3) فرض الأمر الواقع بالنسبة لمدينة القدس.

بقي ان نعرف ردة الفعل الداخلية في إسرائيل على قرار الضم، فحزب العمل الصهيوني المعارض، رأى بتوقيت القرار أنه غير ملائم، لأنه يثير ردود فعل سيئة بين خصوم الدولة وفي نفوس أصدقائها، ويعرض محادثات الحكم الذاتي للخطر، لقد شعر حزب العمل أنه وقع في الفخ. وأشار بعض النواب باكتئاب إلى المشروع الذي نال أقل تأييد وأكثر الأصوات[5].

(1) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 3 آب 1980م.
(2) راجع الباب الخامس الفصل الأول للوقوف على المواقف الدولية من قرار الضم من هذا البحث.
(3) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 2 آب 1980م.
(4) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية، العدد 6، مرجع سابق، ص3.
(5) صحيفة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ 25 آب، 1980م.

وإزاء هذه الأصوات المعارضة، سواء من داخل الدولة كأحزاب معارضة أو من خارجها، أو من خلال هيئة الأمم المتحدة، فقد ردت إسرائيل بوصفها هذا أنه قرار إداري، لأن القدس بأكملها صهيونية، وما يفعل بها هو نقل المكاتب من شارع إلى آخر، ولإضفاء الشرعية المزيفة على هذا القرار، قرر مناحيم بيغن نقل مكتبه إلى القدس العربية المحتلة، فبهذا يكون قد نقل النشاط السياسي إلى المدينة، بمعنى أن إجراء أي اتصال مع السلطات الصهيونية من أي طرف دولي يكون في مقره الجديد، يعني اعترافاً ضمنياً من هذا الطرف بالوجود الصهيوني الرسمي في المدينة، فقرار بيغن بنقل مكتبه إلى القدس لا يقل خطورة عن قرار ضم القدس المحتلة لإسرائيل[1].

عندئذ توالت الضغوط على الحكومة الصهيونية لإبطال مثل هذه الإجراءات، لكن الضغوط تحطمت على صخرة الرفض الصهيوني، وما يدلنا على هذا الرفض وعدم الإذعان أن مناحيم ببيغن نفسه رد على السفير الأميركي (لويس) عندما هدد الأخير بمقاطعة المقر الجديد بقوله: (ينبغي على لويس (السفير الأميركي) أن ينتقل إلى الجزء الشرقي من القدس، للتحدث مع رئيس وزراء إسرائيل وسوف يأتي الجميع إلي)[2].

المطلب الثاني: حكومة الليكود الثانية (1980-1984):

على أثر زعزعة مكانة حكومة الليكود الأولى، وفقدانها الأكثرية البرلمانية في أعقاب سلسلة من الاستقالات في الحكومة لوزراء بارزين، جرى تقديم موعد الانتخاب الصهيونية عام 1980م، وقد نجح بيغن بتشكيل حكومته الثانية ونال الثقة بواقع 61 صوتاً ضد 58 صوتاً مع تغيب أحد أعضاء حكومته الجديدة[3].

واصلت الحكومة الثانية إجراءات الضم لتكريس القرار الصهيوني واعتباره أمراً واقعاً، وذلك من خلال اعتبار القدس المحتلة (عاصمة إسرائيل) الموحدة إلى الأبد، فقامت بعدة إجراءات لخدمة هذا الغرض منها: نقل وزارة السياحة الصهيونية، والطلب من موظفيها المقيمين في تل أبيب الانتقال بأسرع وقت إلى القدس، حيث عملت مسبقاً على بناء مجمع إداري فيها لهم، كما أعلن مناحيم بيغن عن نيته عقد اجتماعات مجلس الوزراء الصهيوني في المجمع المذكور. حينئذ اعلن (ارئيل شارون) وزير الدفاع تأكيده مجدداً على أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، وقال: (إن المدرعات التي تعتبر بمثابة رأس حربة الجيش، ستكفل بأن يظل الطريق

---

(1) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 2 آب، 1980م.
(2) المرجع السابق.
(3) مصطفى جفال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية، ط1، بيروت، معهد الإماء العربي، 1982م، ص21-21.

المؤدي إلى القدس آمناً، وستكفل أيضاً بأن تظل عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة)[1]. لذا يمكننا القول أن الخطوة الجريئة لضم القدس قامت بها حكومة الليكود الأولى، والحكومة اللاحقة قامت بتعزيزها والتي تعتبر أهم الخطوات في تاريخ المدينة السياسي.

وأما عن الموقف الرسمي الصهيوني في مشاريع التسوية والتي تناولت قضية القدس ضمن تسوية شاملة في المنطقة فإننا نجد موقفها الرفض التام[2] من مشروع الملك فيهد في 7 آب / أغسطس 1981م، وما جاء به بخصوص القدس هو: ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس[3].

وفي الأول أيلول/سبتمبر 1982م جاءت مبادرة رونالد ريغان، رئيس الولايات المتحدة، وما جاء فيها بخصوص مدينة القدس: (عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات)[4]، رفض الصهاينة هذه المبادرة وردوا عليها ببناء المزيد من المستوطنات[5]، وفي 10 أيلول/سبتمبر 1982م، جاءت مقررات فاس التي نادت بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس قوبلت هذه المقترحات بالرفض التام من قبل الدولة الصهيونية[6]، وأما مشروع بريجنيف في 15 أيلول/سبتمبر 1982م، والمتضمن (وجوب إعادة الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل سنة 1967م، والذي يضم المقدسات الإسلامية، كما ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة)، فما لبثت أن أعلنت الصهيونية رفضها التام للمشروع، وعدم القبول به[7].

من خلال عرضنا للمواقف الرسمية لحكومات حزب الليكود من قضية القدس ونظرتها لها، وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل، يمكننا الوقوف على ما يلي:

- محاولة استغلال الفرص وإثارة مواضيع حساسة تعود بمكاسب على الدولة الصهيونية، وهذا ما يدلل عليه اتخاذ قرار ضم القدس عشية الانتخابات الأميركية.
- خلق مشاكل جديدة كلما لاحت في الأفق مبادرة لا تتناسب مع المنطق الصهيوني الذي يرى

(1) المرجع السابق، ص102.
(2) رشاد المدني، مشاريع السلام والحلول السياسية 1967-1988، البيادر السياسية، السنة 7، العدد 292، 12 آذار 1988م، ص36.
(3) عبد القادر ياسين، المبادرات السليمة لتسوية الصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص282.
(4) المرجع السابق، ص36.
(5) عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص283.
(6) المرجع السابق، ص283.
(7) تريز حداد، مرجع سابق، ص53.

بالقدس العاصمة الموحدة.

- تمييع أي انتصار سياسي يتخذ لصالح قضية فلسطين عامة بما فيها القدس، والرد عليه بإجراءات فورية، وهـذا يتضـح من رد الحكومة الصهيونية بقرار ضم القدس، على قرار الجمعية العامة الصادر في 26تموز/يوليو عام 1980م.
- التصلب في المواقف وعدم المرونة، وهذا يتضح من رفض التوقيع على اتفاقية الإطار، عندما أعلمه السفير الأمـيركي أن الرئيس كارتر حدد الموقف الأميركي بشأن القدس، واعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة.
- وأما بالنسبة لمشاريع التسوية فقد رفضتها حكومات الحزب؛ لأنها لا تعبر عن النظرة الصهيونية الكاملة، وتخـالف مـا خططت له لتكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.

والملاحظ في حكومات الليكود والحكومات العمالية السابقة، أن هناك قاسماً مشتركاً بين حكومات الحـزبين ينطلـق من النظرة الموحدة للمدينة، وأنه لا يمكن لأي منهما أن يستثني القدس من تصوراته السياسية. كـما أن إصرار حـزب العمـل والليكود على إبقاء مدينة القدس موحدة لا تتجزأ، وعاصمة لإسرائيل ليس إلا نوعاً من أنـواع الالتـزام الـوفي تجـاه مسـتقبل القدس حسب النظرة الحزبية الإسرائيلية، والذي يشكل التمسك بهذه النظرة، من أهم مرتكزات السياسـة الصـهيونية بشـأن الأراضي العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص تجاه مدينة القدس.

المبحث الثاني:

القدس في السياسة الإسرائيلية (حكومة الائتلاف)[1]

(1984-1988)م

وصلت حكومة الليكود الثانية في بداية عام 1984م، إلى سدة الحكم في الدولة اليهودية، وفي الوقت الذي كان يصعب معها التكهن بشأن عودة الليكود مرة ثالثة للحكم في الدولة، وخصوصاً أن حكومته الأولى تعثرت في إكمال المدة القانونية للفترة المقررة في قيادة الكيان الصهيوني، نتيجة الاستقالات المتعاقبة للوزراء البارزين من أعضائها.

جاءت نتائج الانتخابات بصورة يصعب معها أي من الحزبين تشكيل الحكومة الصهيونية بمفرده، مما أدى إلى تشكيل حكومة تضم في صفوفها مناصفة أعضاء من كلا الحزبين، ة يشترك فيها الحزبان معاً، في حكومة واحدة منذ أن عرف الكيان الصهيوني كدولة مستقلة على الأرض العربية.

تعتبر أية حكومة في أي بلد في العالم من نتاج الشعب وإفرازاته، والتي تعبر عن إرادته، والمعنية في تحقيق أهدافه، لذا فقرار الحكومة هو قرار الشعب الممثل بعدد من الأعضاء تحت قبة ما يسمى (بالبرلمان)، وفي هذا المبحث سنعرض التصور السياسي الصهيوني خلال الأعوام (1984-1988) م، مع الوقوف على توجهات الشعب الإسرائيلي بشأن القدس وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- ❏ المطلب الأول: الزعامة العمالية للحكومة الائتلافية (1984-1986م).
- ❏ المطلب الثاني: الزعامة الليكودية للحكومة الائتلافية (1986-1988م).

---

(1) إن الحكومات الصهيونية حكومات ائتلافية، إلا أن هذه الحكومة تتميز عن غيرها من الحكومات، لكونها الزعامة بين العمل والليكود، فترأس شمعون بيرس الحكومة ولمدة (25) شهراً وتخلى عن الرئاسة لإسحاق شامير بقية الفترة.

المطلب الأول: الزعامة العمالية للحكومة الائتلافية (1984-1986م):

نتيجة الورطة السياسية التي نجمت عن انتخابات الكنيست عام 1984م، في إسرائيل، وبسبب عدم تمكن حزب العمل بمقاعده الـ (44) وحزب الليكود بمقاعده الـ (41)[1] من تشكيل حكومة قوية، ونتيجة حتمية لذلك شكل الحزبان حكومة ائتلاف، وقد تضمنت الاتفاقية الائتلافية على المساواة بين الحزبين في عدد الوزراء، بحيث تتكون الوزارة من "25" وزيراً "12" منهم من حزب العمل و "12" عن حزب الليكود ووزيراً واحداً عن حزب المفدال، وتنص الاتفاقية أيضاً على تولي شمعون بيرس[2] رئاسة الوزارة خلال الـ "25" شهراً الأولى بحيث يكون إسحاق شامير[3] نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، ثم تنتقل الرئاسة لشامير ويقوم بيرس بمهام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

ويجب أن لا يغيب عن البال أن هناك مبادئ أساسية تضمنها الاتفاق بخصوص القضية الفلسطينية بما فيها القدس وهي:

1) لا للدولة الفلسطينية، ولا للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، والحكم الذاتي كما تضمنته اتفاقية كامب ديفيد، وهو الأساس فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة.

2) بالنسبة للاستيطان ضمان وجود وتطوير المستوطنات القائمة وإقامة مستوطنات جديدة.

---

(1) خليل الشقاقي، مرجع سابق، ص241.؟

(2) شمعون بيرس: ولد في بولندا عام 1923م، قدم لفلسطين المحتلة عام 1934م، ويقيم في تل أبيب خريج المدرسة الزراعية، درس في هارفرد ونيويورك، ينتمي لحزب التجمع العمالي، من أهم المناصب التي تولاها منصب مدير عام وزارة الدفاع عام 1953م، نائب وزير الدفاع 1959م، سكرتير حزب رافي عام 1965م، ووزيراً للدفاع عام 1977م، ورئيس حزب العمل ورئيس المعارضة في الكنيست التاسع والعاشر، شكل حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل في 13 أيلول 1984م، انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، ط1، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1979م، ص647-648.

(3) إسحاق شامير: ولد شامير في بولونيا عام 1915م، وكان أحد أعضاء منظمة (اتسل) عام 1935م، وفي عام 1940م انتقل إلى منظمة المقاتلين من أجل الحرية الصهيونية، اعتقلته السلطات البريطانية بسبب أعماله الإرهابية عام 1941م، ولكنه هرب بصحبة فتاة يهودية (سارة ليفي) زوجته فيما بعد، ومن أعماله الإرهابية اغتيال الكونت برادوت وسيط الأمم المتحدة في القدس عام 1944م، ونفي بعدها بسبب هذه الممارسات إلى أريتريا ثم إلى فرنسا، عاد إلى فلسطين المحتلة على أثر الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، عمل في الموساد الإسرائيلي تحت ستار التجارة في فرنسا، وفي عام 1970م، انضم إلى حركة حيروت التي يتزعمها بيغن، وأسند له منصب رئيس فرع المهاجرين، ثم عين رئيساً للتنظيم في حركة حيروت، وعين في الكنيست ليمارس نشاطه في لجنتي الخارجية والأمن، وبعدها أصبح رئيساً لحركة حيروت محل بيغن، وفي عام 1977م، شغل منصب رئيس الكنيست وفي 1980م، وزير الخارجية بدلاً من رئاسة الكنيست، ثم رئيساً للوزراء عام (1984-1986) انظر: مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات والحرب النفسية) شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، التقرير السياسي.

3) التسوية، الإصرار على المفاوضات المباشرة مع الدول العربية.

4) العمـل عـلى اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية مـع الاتحـاد السـوفييتي، والعمـل عـلى إعـادة العلاقـات مـع الـدول الإفريقية[1].

فإذا كانت هذه نقاط الاتفاق لتأليف حكومة الائتلاف الوطني، فإننـا نجـد أن برنـامج الحـزبين نـصّ عـلى تكـريس السـيادة عـلى القـدس كعاصـمة أبديـة لدولـة إسرائيـل بالإضـافة لـذلك، فـإن حـزب العمـل يـرفض وبشـدة تفكيـك وإزالـة المستوطنات التي أنشئت، كما أنه يعارض الانسحاب من عموم المناطق المحتلة عام 1967م، بما فيها القدس. ففي اليوم الذي تولى فيه شمعون بيرس رئاسة حكومة الائتلاف الوطني أخذ يعمل جاهداً على تطبق برنامج الحزب على أرض الواقع[2].

أما التصور العمالي خلال فترة الـ "25" شهراً من عمر حكومة الائتلاف الـوطني بشـأن القـدس، فنجـده متجسـداً في التصريحات الرسمية، فقد صرح الزعيم العمالي شمعون بيرس، فيما إذا تولى رئاسة الحكومة بقوله: (إن أيـة حكومـة يشـكلها لن تدخل أي تغير على المنهج الإسرائيلي الحـالي، إزاء القـدس العربيـة والمسـتوطنات المقامـة في الأراضي العربيـة المحتلـة)[3]. وبهذا الأمر لا يختلف شمعون بيرس زعيم حزب العمل رئيس وزراء حكومة الائتلاف عن سابقيه بيغن وشامير، وها هو اليوم رئيس للوزراء ورجل القرار في إسرائيل، لا يمكن أن نتصوره بأن يعمل خلاف ما يقول، وفي عام 1985م أكـد تصريـحه السـابق بقوله: (القدس ستبقى مدينة موحدة وإسرائيل لن تسمح بأي حال من الأحوال بتدويل القدس عاصمة إسرائيل)[4]. وفي شهر شباط من العام نفسه، وعند زيارته للفاتيكان صرح بما يلي:

"... أنني لم أجتمع مـع أي مسـؤول ضـليع ورفيـع الشـأن سـواء في الشرـق أو الغـرب إلا وأكـد لي بشـكل قـاطع أن مستقبل ومصير القدس بالنسبة لإسرائيل، هما غير قابلين للتفاوض في أي جهـود دوليـة، قـد تبـذل لإيجـاد تسـوية سـليمة عادلة ودائمة لقضية فلسطين ونزاع الشرق الأوسط مهما كانت الظروف والمعطيات..."[5].

ولهذا بين شمعون بيرس أن مسألة القدس مسألة لا يجوز فيها الجدل، وبأن الأمر محسوس بشأنها فقد صرح بقوله: (القدس والحرم القدسي بداخلها، هي تحت السيادة الإسرائيلية، ولا

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)، الدولـة الفلسـطينية رؤيـة مسـتقبلية، إشراف السـيد ياسـين - القـاهرة: مركـز الاسـتراتيجية، 1980، ص47-69.

(2) عمر عادل زعيتر، رسالة مفتوحة إلى المجلس الوطني الفلسطيني، النهضة، العدد 1096، السنة 22، نوفمبر / تشرين الثاني 1988م، ص24.

(3) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص47.

(4) القدس المقدسية، 18 آذار 1985م.

(5) حازم نسيبة، القدس على الساحة الدولية، مجلة القدس، العدد 1، نيسان 1985م، ص16.

ضرورة لإثبات ذلك لأحد ونحن ندعو الجميع إلى التصرف وفق هـذا الترتيـب، ولا نعتـزم الـدخول في أي جـدل حـول إجـراء تغيير)[1]، كما أكد هذا الموقف في حديث له من الإذاعة العبرية حول معارضته لمشروع ريغان، فقد تطرق في معـرض حديثـه عن القدس بقوله: (من المعروف أن إسرائيل عارضت وستواصل معارضة مشروع ريغـان، ولـيس هنـاك مجـال للحـديث عـن مكانة القدس)[2]. لذا نجد رئيس حزب العمل يطلق العنان لتصريحاته بين لحظة وأخرى، ليؤكد تصـور حزبـه بشـأن المدينـة المقدسة حيث قال: (القدس كانت وستكون إلى لأبد عاصمة إسرائيل الموحدة، ولن تقسم مرة أخرى)[3].

وخلال فترة حكم (شمعون بيرس) للفترة الأولى مـن حيـاة حكومـة الائـتلاف، قامـت الـوزارة بتـدعيم المسـتوطنات الصهيونية، للعمل وبشكل دائم على إحكام القبضة الإسرائيلية ليتطابق القول مـع العمـل، وذلـك كمحاولـة منهـا للاحتفـاظ بعاصمة ملكهم داود وللأبد كما يتصورون.

المطلب الثاني: الزعامة الليكودية للحكومة الائتلافية (1986-1988)م:

وبموجب الاتفاق الائتلافي تم في الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1986م، عملية المناوبة في رئاسة الحكومة بعد انقضاء النصف الأول من عمرها[4] لذلك قـدم شـمعون بـيرس اسـتقالته في 10 تشر‌يـن الأول / أكتـوبر إلى الـرئيس الصـهيوني حاييم هيرتزوغ، عندها انطلق إسحاق شامير بدوره لتطبيق مبادئ حزبه والتي نصت بشأن القدس:

1) السيادة المطلقة على أرض إسرائيل أو "أرض الميعاد" وفق فكرهم الاعتقادي والقدس من ضمن هذه الأرض.
2) القدس هي العاصمة الأبدية للدولة العبرية.
3) لا للانسحاب من عموم المناطق المحتلة عام 1967م بما فيها الجولان، كما وأنه آخر ما تفكـر بـه إسرائيـل في ظـل أيـة تسوية سياسية، التخلي عن شبر واحد من القدس[5].

لذا فقد كان موقف شامير فيما يتعلق بالضفة الغربية بما فيها القدس ومستقبلها، ينطلق مـن منطلـق اعتبـاره لهـا (أرض إسرائيل) و (أرض الميعاد)، وهو يعارض أي مبادرة تطرح لمستقبل الأرض العربية ويرفضها رفضاً باتاً، وشـامير يعتـبر مـا حل بإسرائيل في عام 1973م، هو نتيجة لما قدمته إسرائيل من تنازلات وبالأخص موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم 242.

---

(1) هآرتس الإسرائيلية، 15 كانون الثاني 1986م.
(2) دار الجليل، الرصد العبري، رصم يوم 19 /أيار 1987م.
(3) هنسوفيه الإسرائيلية، 21حزيران/ يونية 1988م.
(4) صحيفة على همشمار، الصادرة بتاريخ 14 تشرين الأول 1986م.
(5) عمر عادل زعتر، مرجع سابق، ص24.

لقد رأى شامير عام 1967م، بدلاً من الموافقة على قرار وقف إطلاق النار والموافقة على القرار 242، السعي الدائب إلى التوسع وضم الأراضي، انطلاقاً من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن إلى مرتفعات الجولان السورية، وبالتالي إخضاع سوريا والأردن لصيغة حل تريده إسرائيل[1].

ومنذ تسلم حزب الليكود زمام الرئاسة في إسرائيل، أخذ نجم شامير يبرز شيئاً فشيئاً، وأخذت أفكاره حول المدينة المقدسة ترسم صورة المستقبل مما يتخيلها شامير نفسه، فقد قال: (لا تفاوض حول القدس لأنها ستظل عاصمة إسرائيل الأبدية)[2]، وعندما أخذت مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، لاحظت إسرائيل أن مصر لا ترغب في استئناف مباحثات الحكم الذاتي في القدس، بعد تولي الرئيس حسني مبارك رئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس أنور السادات، فقد صرح شامير قائلاً: (لن نوافق على مقاطعة مصر لمدينة القدس)[3]، وقال أيضاً: (إسرائيل لن توافق على مقاطعة القدس عند استئناف محادثات الحكم الذاتي)[4].

ولدى تقديم الدولة اليهودية للرئيس حسني مبارك دعوة لزيارة القدس واعتذار الرئيس مبارك كتب إليه شامير قائلاً: (لن نقبل بعدم زيارتك للقدس)[5]. من هنا نجد أن شامير مهتم بزيارة رسمية لخليفة أنور السادات، لأن ذلك من شأنه، يعني أن يشكل ذلك اعترافات ضمنية متواصلة من قبل الزعامة المصرية بأن القدس عاصمة للدولة اليهودية كما شاء لها الصهاينة أنفسهم.

وعند الحديث عن التسويات السليمة، ومجال إعادة الأرض العربية ضمن هذه التسويات، فقد أكد شامير أن هذا الحديث لا يرقى إلى مرتبة الجد فقد قال: (الحديث عن إعادة الضفة والقدس غير جدي، لأن إسرائيل لا تستطيع البقاء ضمن هذه الحدود أو الدفاع عنها)[6]. وأكد: (أن الأرض الإسرائيلية غير قابلة للتقسيم، وسوف تقوم بالبناء فوق جبال القدس القدس ونابلس، وتزرع النقب والجليل بالمستوطنات)[7].

---

(1) مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الدراسات والحرب النفسية) مرجع سابق، ص2.
(2) صحيفة الشعب القدسية، الصادرة بتاريخ 17 كانون الثاني، 1982م.
(3) صحيفة هتسوفيه الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 23 آذار 1982م.
(4) صحيفة هتسوفيه الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 9 أيار 1988م.
(5) صحيفة بديعوت آحرونوت الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 28 شباط 1982م.
(6) صحيفة هارتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 12 تشرين أول 1982م.
(7) صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 28 أيلول 1983م.

هذه أفكار شامير السياسية بخصوص مدينة القدس فإذا جسدت بعض هـذه الأفكـار منطلقـات السياسـية لنظرتـه المستقبلية لمدينة القدس،فإنها تجسدت منبعاً لقراراته اللاحقة بعـد تسـلمه منصـبه السـياسي في إسرائيـل، وبالتـالي سـتكون إجراءاته والحالة هذه مطابقة لما صرح به، فجـاءت تصريـحاته بعـد تـولي حقيبـة وزارة الخارجيـة ونيابـة رئـيس الـوزراء في الحكومة الائتلافية امتداداً لتصريحاته قبل توليه هذا المنصب فقد صرح قائلاً: (جبل الهيكل هو جزء من السيادة الإسرائيليـة التي تنادي بحرية العبادة لجميع الأديان في جميع الأماكن المقدسة)[1].

وبعد تسلمه رئاسة الوزراء في حكومة الائتلاف لا يقر بأن الاستيلاء على القدس، كان سـلباً لحقـوق العـرب سـكانها الأصليين، فقد صرح معقباً على مؤتمر القمة العربية في الجزائر بقوله: (إن أعداءنا يجتمعون الآن من أجل إلحـاق الضرـر بنـا وسلبنا لمدينة القدس)[2].

إن الإجراءات الفعلية بشأن المدينة المقدسة، كانت شبه منتهية تقريباً قبل وصول بيرس وشامير في حكومة الائـتلاف الوطني لقيادة إسرائيل، لذا لا تجد لديها من إجراءات، كالإجراءات التي قامت بها الحكومات السـابقة، وهـذا يمكـن إعادتـه إلى الأسباب التالية:

1) إن إجراءات الضم ابتدأت في عهد حكومة العمال عام (1967) وانتهت في عهد حكومة الليكود عام 1980م، وبعـد وصول حكومة الائتلاف للحكم كانت مثل هذه الإجراءات بحم المنتهية إلى حد كبير جداً.

2) السياسة الاستيطانية، بدأ التخطيط لها منذ استيلاء إسرائيل عـلى البلـدة القديمـة في الحـرب العربيـة - الإسرائيليـة 1967م، واستمرت سياسة الاستيطان بزراعة المستوطنات، ولم يبق لحكومة الائتلاف الوطني سـوى عمليـة تـدعيم هذه المستوطنات وتسميتها، وهذا ما فعله بيرس حيث بدأ قبل توليه رئاسـة الـوزارة بفـترة قصـيرة بإعطـاء حركـة "غوش أمونيم" الحق في بناء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة[3].

3) الخطوات التنفيذية في نقل الدوائر الرسمية والمؤسسات التي تحمل طابعاً سياسياً نفذت كذلك في ظل الحكومـات السابقة.

لذا لم يبق شيء من الإجراءات الهامة لحكومة الائتلاف تفعله بشأن القدس سوى:

-1 تدعيم إجراءات الضم والمستوطنات وأي خطوة تتطلب التنفيذ في إحكام القبضة على

---

(1) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 17 كانون الثاني 1981م.
(2) دار الجليل، الرص الإذاعي، يوم 21 نيسان 1987م.
(3) هيئة التحرير، بيرز والأحزاب الإسرائيلية، مجلة الأقصى العدد 727، أيلول 1974، ص29.

المدينة المقدسة.

2- السعي لدى الحكومات والدول في مختلف أنحاء العالم لقبول الأمر الواقع للمدينة، على أساس اعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية وإقناع الدول التي امتنعت عن نقل سفاراتها إلى القدس وفتح قنصليات لها فيها والتعامل معها كعاصمة فعلية لإسرائيل لتعمل على فتح السفارات والقنصليات وتعزيز نظرها إلى أن القدس باتت عاصمة لإسرائيل.

3- التسابق بين رئيس الحزبين لكسب أصوات الناخبين في معركة الانتخابات القادمة، على أساس من يعمل أكثر في ترسيخ الأقدام الإسرائيلية في القدس، وخصوصاً المتدينين منهم، لضمان هو في نهاية الأمر الحزب الفائز في الانتخابات والمرشح لتولي رئاسة الحكومة.

لذا فشمعون بيرس يتصور أن أي انسحاب من الأراضي العربية المحتلة، مهزلة في حد ذاته، ويعلن تمسك إسرائيل النهائي بالقدس وشرم الشيخ ومرتفعات الجولان السورية[1].

ومن هنا نستطيع القول أن الأحزاب الصهيونية لا تختلف حول اعتبار القدس عاصمة إسرائيل التوراتية، اليوم وإلى الأبد، والدليل العملي على ذلك هو أن أعضاء حزب العمل الصهيوني، صوتوا مع أعضاء تكتل الليكود الحاكم على جانب قرار الضم والتهويد في الكنيست في 28 حزيران / يونية 1967م[2]، والذي جاء على أثر تقديم النائبة اليهودية غئيويلا كوهين، بطلب ضمن المدينة عام 1980م، صوت العدد الكبير من حزب العمل إلى جانب القرار.

إن حكومة الائتلاف الوطني نهجت النهج السياسي نفسه للحكومات السابقة، من حكومات العمال والليكود، بشأن القدس، فلئن مثلت الفترة الأولى من الحكومة حكومة عمالية، فقد مثلت الفترة الثانية حكومة ليكودية، وكلتا الحكومتين تستمدان العمل من برامج حزبيهما، اللذين يريان القدس عاصمة ملكهم الأبدي، ولا يمكن السماح بإعادة تجزئتها ثانياً، فما عليها إلا العمل على استقطاب الجهود الدولية، والرأي العام العالمي لتثبيت أقدامها في الأرض العربية، والإبقاء على القدس ضمن السيادة الصهيونية عاصمة أبدية.

---

(1) شمعون بيرز، حروبنا مع العرب، سلسلة أعرف عدوك، 1971م، ص7.
(2) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص47.

القدس في سياسة الحكومات الإسرائيلية
(1988-2008)م

لقد تناوب على رئاسة الحكومات الصهيونية خلال الفترة(1988-2000) حزب الليكود ثم العمل ثم الليكود ثم العمل، والواقع أنه على الرغم من الخلافات بين قطبي السياسة اليهودية حزبي العمل والليكود الدائرة حول سُبل التعامل مع القضية الفلسطينية، فإن القدس قد ظلت تمثل حالة إجماع يهودية لا تتوافر لأي قضية أخرى في فكر الحزبين، ففي قضية القدس يختلط العقائدي المقدس بالسياسي بالاقتصادي بالاجتماعي، ومن هذا المزيج يتوحد الموقف الإسرائيلي من القدس[1].
القدس[1].

ويمكننا ملاحظة هذا التوحد من خلال استعراض المواقف الصهيونية نحو القدس في برامج الأحزاب الصهيونية خلال الحملة الانتخابية التي سبقت إجراء انتخابات الكنيست عام 1988م فحزب الليكود اليميني رفض التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، ورفض حتى مبدأ مقايضته الأرض بالسلام، وأما حزب العمل فقد عقد العزم على المضي قدماً للوصول إلى اتفاق سلام على أساس دولة يهودية عاصمتها القدس الموحدة. وأكد في برنامجه التمسك بالشطر الشرقي من القدس والمناطق المحيطة بها، وحتى أحزاب اليسار المتطرفة مثل: مابام وشينوى فإنها قد تمسكت بشعارات ذات دلالة مثل: (القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل) ورفض العودة إلى حدود، حزيران 1967م[2].

وفي هذا الفصل سنتعرض لأبرز المواقف السياسية للحكومات الصهيونية التي شغلت المدة الزمنية المشار إليها[3]، مع علمنا أن أكثر الإجراءات تهويداً للمدينة أنجزتها حكومات ما قبل هذه

---

(1) حسن جابر، مرجع سابق، ص34.

(2) حسن صالح وآخرون، مرجع سابق، ص88-91.

(3) شهدت الفترة التي سبقت انتخابات الكنيست الثاني عشر تطورات هامة، جعلت القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية الأراضي المحتلة بشكل خاص، المتغير المركزي الذي يطغى على الحياة السياسية، وعلى اهتمام الجهود في إسرائيل، ويعتبر اندلاع الشعب الفلسطيني في الداخل - الانتفاضة - الحدث المحوري الذي أدى إلى إفرازات عديدة على كافة الأصعدة، فعلى الصعيد الرسمي الإسرائيلي عمدت السلطة إلى الرد العنيف على فعاليات الانتفاضة في محاولة لإجهاضها، وهذا هو موقف الأحزاب الإسرائيلية المؤتلفة في إطار الحكومة وخارجها بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية، وعلى صعيد الجمهور فقد أدى تصاعد الانتفاضة إلى تعاظم التوجه اليميني المتطرف، رغم أن توجه الشارع الإسرائيلي وبثبات يميل إلى التطرف، مما أدى

الفترة، وسيتم تناولها في مباحث ثلاثة وعلى النحو التالي:

- المبحث الأول: القدس في سياسة الحكومات الإسرائيلية (1988-1996)م.
- المبحث الثاني: القدس في سياسة الحكومات الإسرائيلية المنحلة (1996-2008) م.

إلى تعاظم المؤيدين إلى تولى إسحاق شامير منصب رئيس الوزراء، وعلى الصعيد الفلسطيني أدت الانتفاضة إلى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، وتم فيه إعلان إقامة الدولة الفلسطينية، وعلى الساحة الدولية قامت الولايات المتحدة بإصدار (بيان التفاهم) عن طريق وزير خارجيتها (شولتز)، وقد أثار هذا البيان الخلاف بين الائتلاف الحكومي العمل والليكود، وانطلاقاً من هذه الأوضاع بدأت الأحزاب الإسرائيلية ترتيب أوضاعها الداخلية استعداد لانتخابات جديدة، 2005 - انظر - فوزي تيم، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص327-328

.

المبحث الأول:

القدس في سياسة الحكومات الإسرائيلية

(1988 - 1996) م[1]

الملاحظ أن حكومتي الليكود والعمال خلال هذه الفترة، قد أكملت كل واحدة منهما مدة أربع سنوات كاملة، على خلاف الحكومات اللاحقة والتي جاءت بعد عام 1996م، وهذا ما يفسر الرضى الشعبي اليهودي عن الأداء السياسي والإداري لحكومتي الليكود والعمال، والتي شغلتا فترة مؤتمر مدريد وفترة ما بعد المؤتمر مباشرة.

إن الحكومتين تعاملنا إلى حد كبير مع حدث واحد وإن اختلفتا في طريقة ومدة التعامل، فإذا كانت حكومة الليكود بزعامة إسحاق شامير توجهت إلى مدريد لحضور المؤتمر الذي أُعد خصيصاً لحل الصراع العربي - والصهيوني، فإن حكومة العمال سارت على نفس الطريق وأكملت بعض الشيء الذي بدأته حكومة الليكود السابقة، إلا أنه ما قامت به الحكومة العمالية على أرض الواقع من توقيع اتفاق أوسلو، واتفاقية وادي عربة ما يجعلها أكثر إنجازاً من حكومة الليكود السابقة، ولنا في واقع الأمر في صدد المقارنة بين الحكومتين بقدر ما نوليه من اهتمام بما أبقت كل منهما من بصمات على وضع المدينة المقدس (القدس). وللوقوف على سياسة الحكومتين الليكود والعمال والخاصة بالمدينة المقدسة، فإننا سنعرض ذلك في مطلبين أساسيين وعلى النحو التالي:

- ❑ المطلب الأول: حكومة الليكود (1988-1992) م.
- ❑ المطلب الثاني: حكومة العمال (1992 - 1996) م.

---

(1) لقد ظهر في بداية عهد هذه الحكومات الاستعداد العربي للدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الكيان الصهيوني، بعد أن ظل أمراً محرماً سنداً إلى لاءات قمة الخرطوم الشهيرة: لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف بإسرائيل، وذلك بعد أن ظهرت مؤشرات دولية قاطعة تدل على انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يُعد سنداً لظهر بعض الأقطار العربية، كما ظهرت في عهد حكومة العمال لهذه الفترة التحول في التعامل مع الصراع من مستواه الجماعي إلى المستوى الانفرادي وهذا ما عرف باسم المسارات التفاوضية فيما بعد.

المطلب الأول – حكومة الليكود (1988-1992) م.

وفي أعقاب تشكيل ما اصطلح على تسميته بـ (حكومة الوحدة الوطنية) أكد رئيس الوزراء إسحاق شامير (الليكودي) أمام مؤتمر التضامن اليهودي مع إسرائيل)[1]، والذي عقد في القدس في آذار / 1989 أن[2] "القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية في أية تسوية يتم التوصل إليها"، وأكد هذا الموقف في 5 نيسان من العام نفسه أمام يهود نيويورك بالقول: "لا يمكن تقسيم القدس فستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية"[3].

وقد تزامن تزعم الليكود الحكم في دولة يهود تصاعد موجة الهجرة اليهودية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وإنطلاقة عملية التسوية للصراع العربي الصهيوني، فاستثمر الليكود هذه الظروف المواتية لفرض سياسة الأمر الواقع، فعمل على توطين أعداد كبيرة من المهاجرين في منطقة القدس، ووضع خططاً لعملية الاستيطان، استهدفت تعزيز وضع القدس بوصفها عاصمة أبدية لدولة يهود وهي الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة، ووضعت خطة بوابات القدس، وهي الخطة التي هدفت إلى توطين مليون يهودي في القدس الكبرى.

ومن أجل تنفيذ هذه الخطة على الوجه الأحسن، لجأت حكومة الليكود إلى مصادرة عدة آلاف من الدونمات لتوسيع الأحياء القديمة لصالح اليهود، فبنوا فيها مطاراً دولياً، وذلك لمنع اتخاذ أي قرار لاحق ينص على الانسحاب من هذه الأرض المصادرة وتسليمها للعرب، وحتى عدم إدراجها على مائدة أية مفاوضات لاحقة، كما عملت حكومة الليكود على زيادة عمليات التضييق على السكان العرب من أجل النزوح، وإبقاء أراضيهم لصالح المهاجرين الجدد، مما أدى هذا إلى تناقص أعداد الفلسطينيين إلى (100) ألف، في حين تصاعد عدد اليهود إلى (140000) ألف، ولا يحصل العرب من خدمات إلا على (5%) من موازنة البلدية[4].

إن مؤتمر مدريد يعتبر نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، وفي إشارة على التعصب الديني السياسي من رئيس الحكومة اليهودية الليكودي إسحاق شامير آنذاك تجاه مدينة القدس، فإنه ترك أعمال المؤتمر ليسافر إلى الكيان الصهيوني، وعندما سُئل عن سبب مغادرته مدريد قال: "إنني لا أستطيع أن أكون خارج القدس في يوم السبت"، وهذا يدل على عدم استعداده التنازل عن

---

(1) يذكر أن هذه الحكومة إئتلافية ضمت إضافة إلى الليكود كلاً من حزب العمل (1) حقيبة والمفدال (2) وشاس (2) والليكود (11) حقيبة، وتولى شامير بمفرده منصب رئاسة الحكومة دون مناوبة مع حزب العمل، انظر: فوزي أحمد تيم، مرجع سابق، ص361.

(2) نواف الزرو، مرجع سابق، ص223.

(3) صحيفة هارتس الإسرائيلية، الصادرة في (6) نيسان 1989.

(4) عبد العزيز كامل، المسلمون والعالم، مجلة البيان، العدد (113)، 1997م، ص88.

شيء من القدس في أية مفاوضات مقبلة. وإن التزام حكومة الليكود ببقاء القدس عاصمة موحدة لم يتغير منذ أن توالت الحكومات الليكودية على قيادة السياسة في الدولة الصهيونية على طول مسيرة تاريخ الكيان الصهيوني نفسه.

المطلب الثاني – ححكومة العمال (1992-1996) م:

عندما صعد حزب العمل في تموز 1992م إلى سدة الحكم في دولة يهود تولى إسحاق رابين رئاسة الحكومة[1]، حيث انطلقت التوجهات السياسية لحكومته نحو قدس موحدة وعاصمة أبدية لدولته، فقد أكد ذلك قبل توجهه لحضور حفل توقيع أوسلو في واشنطن بقوله[2]: "إن هدف الحكومة الإسرائيلية الحالية كغيرها من الحكومات السابقة الإبقاء على القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، فالقدس الموحدة لن تكون مفتوحة للتفاوض، لقد كانت وستكون إلى الأبد عاصمة للشعب اليهودي وتحت السيادة اليهودية، وهو مطمح وآمال وحنين كل يهودي". وفي حفل توقيع الاتفاق المذكور قام إسحاق رابين أمام الجميع قائلاً[3]: "لقد جئنا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي".

ومن أجل بلوغ هذا التصور وتحقيقه على أرض الواقع قامت حكومة العمل بزعامة إسحاق رابين في التوصل إلى اتفاق في (13) أيلول عام 1993 مع منظمة التحرير الفلسطينية سمي بـ "إعلان المبادئ"، ينص على: تأجيل بحث موضوع القدس إلى ما بعد عامين، إن هذا الاتفاق الذي سعت إلى إبرامه حكومة العمال اليهودية يهدف إلى زيادة أحكام السيطرة على المدينة المقدسة، وبلوغ خطوات متقدمة على طريق تهويد المدينة، ليقف الفلسطينيون يوم المفاوضات النهائية بشأن القدس منحني الرأس لسياسة الأمر الواقع والتي تنبئ عن قدس يهودية خالصة[4]، كما تضمن إعلان المبادئ ذاته الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان الصهيوني، والغريب أن هذا الإعلان اقتصر على إشارة فقط بشأن مشاركة فلسطيني القدس في انتخابات الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقية بين الطرفين في حين يعتبر العرب من فلسطينيي القدس عنوان الصمود للقدس في وجه التهويد، وبهذا جاء إعلان المبادئ دون مستوى الحد الأدنى للوفاء بحقوق أهل بيت المقدس[5].

---

(1) يذكر أن حكومة العمال هذه حكومة ائتلافية تشكلت من أحزاب: العمل وميرتس وشاس، انظر: فوزي تيم، مرجع سابق، ص394.

(2)عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني غزة - أريحا أولاً، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995م، ص29.

(3)المرجع السابق، ص29.

(4) عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص91.

(5) أحمد صدقي الدجاني، قضية القدس والتسوية السياسية وطريق التحرير، مرجع سابق، ص249.

كما لجأت الكنيست في عهد حكومة العمل الصهيونية وبزعامة إسحاق رابين إلى استصدار قانون جديد يمنع السلطة الفلسطينية من مزاولة نشاطها من داخل القدس، وذلك في (26) كانون الأول عام 1994م، كخطوة نحو القضاء على كل الملامح التي تومئ إلى المعالم العربية في مدينة القدس أو الأنباء عن أي مظهر للسيادة العربية على القدس، ثم تبع الخطوة السابقة خطوة لاحقة في هذا التوجه، حيث أمرت الحكومة اليهودية في أيار عام 1995م بإخلاء عدد من المؤسسات الفلسطينية الموجودة في المدينة، والاستيلاء على (4400) دونم، بهدف دعم الاستيطان، وتولى (نتنياهو) قبل انتخابه رئيساً لوزراء دولة يهود الإشراف على تنفيذ هذا الاستيطان، وذلك حتى لا يبقى للفلسطينيين في نهاية هذا العام - 1994 - إلا 21% من الأرض، وهي في أغلبيتها مناطق جبلية وعرة لا تصلح للسكن إلا (4%) منها فقط[1]، ولم تكتف حكومة العمل بهذا، بل لجأت إلى اتخاذ أربعة قرارات هامة تتجه بالمدينة نحو إتمام التهويد الكامل وهذه القرارات[2]:

- تحويل إدارة البلدية من إدارة عربية فلسطينية إلى إدارة يهودية.
- تحويل الإجراءات واللوائح والقوانين في المدينة إلى الطابع اليهودي.
- تغيير أسماء الشوارع والطرق والساحات العربية واستبدالها بأسماء اليهودية صهيونية.

وبذلك استطاعت دولة الكيان الصهيوني من إنجاز معظم إجراءات التهويد للمدينة المقدسة بحلول عام 1996م، وتوافق ذلك عند حلول موعد بحث موضوع القدس في المفاوضات المؤجلة، حيث أكد هذا الوضع أحد المسؤولين اليهود بقوله[3]: "الآن يستحيل على عرفات - زعيم منظمة التحرير الفلسطينية - أن يزعم أن القدس الشرقية عاصمته، إن تقسيم المدينة من جديد سيُعد أمراً مستحيلاً".

وبعد اغتيال رابين عام 1995م وصعود شمعون بيرس إلى رئاسة الحكومة وزعامة حزب العمل الحاكم، أخذ الاستيطان اليهودي في القدس قوة دفع جديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بيرس هذا والمتهم من قبل الأوساط اليهودية أنه الشخصية الأكثر حماساً لمشروع التسوية مع الفلسطينيين، ومحرك اتفاقيات أوسلو، فإنه يؤكد موقف سلفه رابين بشأن القدس، وهذا ما جاء على لسانه في مؤتمره الصحفي عشية الانتخابات اليهودية التي جرت عام 1996م حيث قال[4]: "منذ أسابيع ونتنياهو - منافسه اليميني على منصب رئيس الحكومة- يحاول إقناع الإسرائيليين

---

(1) المرجع السابق، ص91-92.
(2) فاروق صيتان الشناق، القدس في الصراع 44-45 الإسرائيلي - العربي، مرجع سابق، ص .
(3)المرجع السابق، ص29.
(4) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ 7 أيار 1996م.

بأنني أريد تقسيم القدس أنها كذبة وقحة"، وأثناء المؤتمر كرر مقولة[1]: "إذا نسيتك يا قدس فلتصاب يدي اليمنى بالشلل، رافقتني طول حياتي وستظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد".

لقد بدأت قيادة حزب العمل التفكير في تقديم موعد انتخابات الكنيست التي كان من المقرر لها أن تجري في 29 تشرين الأول 1996م، أي في نهاية فترة الكنيست الثالث عشر، وقد تظافرت مجموعة من العوامل أدت إلى هذا التوجه أهمها[2]: الرغبة في الاستفادة من التعاطف الشعبي عقب اغتيال رابين زعيم الحزب، والرغبة في منح الحكومة تفويضاً جديداً لمواصلة عملية السلام الذي ذهب زعيم الحزب مقتولاً بسببها، وصعوبة تحقيق نتائج حاسمة وسريعة في المسار السوري، ومحاولة استباق الأحداث خشية حدوث عمليات استشهادية فلسطينية، ستؤثر على جمهور الناخبين وتجعلهم يتجهون نحو الأحزاب المتشددة، وتوقع فوز بيرس على منافسة الليكودي "نتنياهو" خاصة إذا أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، لهذه الأسباب سعى بيرس إلى تقديم موعد الانتخابات ليضمن فوز حزبه لفترة قادمة، وتم الاتفاق بين كل من الحكومة والمعارضة على ذلك، على أن يتم ذلك في 29 تشرين الأول من عام 1996، وكان الأمل يحدو قيادة حزب العمل بالفوز، ليمضوا قدماً في تحقيق خطوات متقدمة في عملية السلام.

إلا أن حزب العمل لم يفلح رغم كل هذا في الفوز في الانتخابات اليهودية، التي أجريت في حزيران عام 1996م، والذي فاز فيها حزب الليكود المعارض برئاسة نتنياهو.

---

(1) المرجع السابق.
(2) فوزي تيم، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق، ص401-402.

المبحث الثاني:

القدس في سياسة الحكومات الإسرائيلية المنحلة[1]

(1996 - 2008) م

من المتعارف عليه أن رحيل حكومة ومجيء أخرى قبل نهاية مدة هذه أو تلك، يعني ان بلد تلك الحكومة يمر في حالة من عدم الاستقرار السياسي، وهذا بدوره علامة مميزة على عدم الرضى الشعبي عن تلك الحكومة، الأمر الذي يجعل الشعب وهو صاحب القرار يعمل على تعجيل نهاية هذه الحكومة والاحتكام لانتخابات جديدة لمجيء حكومة جديدة يدل تلك الراحلة، وهذا يعتبر في العرف السياسي الاحتكام لصاحب القرار وهو الشعب، ويأتي هذا الاحتكام على صورة انتخابات رسمية تجري في موعد يحدد مسبقاً.

إن الناظر في الحكومات اليهودية المنحلة، يجد أنها تتزامن مع موعد اقتراب مفاوضات الحل النهائي لمدينة القدس، الأمر الذي يفسر حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم الرضى الشعبي عن أداء الحكومات، وهذا مرتهن بالقرارات التي ستتخذ بشان مدينة القدس، لأن الشارع اليهودي قد اتخذ قراره بعدم التنازل عن القدس في ظل أي مفاوضات قادمة، هذا من جهة، ولأن العرب في مفاوضاتهم يعتبرون القدس خطأ أحمراً، لا يجوز التغاضي عنه من جهة أخرى، ومن خلال وجهتي النظر اليهودية والعربية المختلفتين ندرك مدى الصعوبة التي تواجهها الحكومات اليهودية في ظل مفاوضات الحل النهائي، كما ندرك المسؤولية الجسيمة التي تقع على الجانب العربي أثناء مفاوضاته للاحتفاظ بالقدس.

وبناءً على ما تقدم فإننا سنعرض سياسة الحكومات المنحلة (بمعنى التي لم تكمل مدتها المقرة) والخاصة بالقدس في مطالب ثلاثة هي:

- المطلب الأول: حكومة اللكيود (1996 - 1999) م.
- المطلب الثاني: حكومة العمال (1999-2000) م.
- المطلب الثالث: حكومتي الليكود وأكاديما (2001-2008)م.

(1) الحكومات التي لم تستكمل مدتها المقررة.

المطلب الأول – حكومة اللكيود (1996 - 1999) م.

على أثر فوز حزب الليكود في انتخابات عام 1996م، قفز زعيم الحزب بنيامين نتنياهو رئيساً لحكومة دولة الكيان الصهيوني[1]، بعد أن استطاع تشكيل حكومة ائتلافية من عدة أحزاب[2].

وقد بدأ الزعيم الجديد أكثر تطرفاً عند الحديث عن القدس، ويبدوا هذا من خلال تكريس سياسة حزبه السابقة والتي تتصف بالتشدد الدائم، كما ويلاحظ أنه عندما تولى الحكم في الكيان الصهيوني، بدا يتحدث بشأن القدس عن "قدس شرقية"، ولكنه يرفض بداية تسمية "القدس الشرقية العربية" ويتهم الجيش الأردني أنه كان محتلاً للجزء الشرقي التابع للمدينة، - وهو الحي اليهودي- على أثر حرب 19418م وبهذا قلب المفاهيم رأساً على عقب، وبشأن مدينة القدس العربية أعلن نتنياهو جهراً تمسكه وحزبه بها وركز على أمورٍ ثلاثة هي[3]:

1) تأكيد ضمها للسيادة الصهيونية، وتوحيدها تحت هذه السيادة مع القدس الغربية، وهو الجزء الذي بات يعتبره إسرائيلياً، لا أحد ينازعهم عليه منذ أن بدأت عمليات التسوية مع الدول العربية، لكون هذه الدول اعترفت بالأمر الواقع، ورفض فكرة تقسيم القدس إلى غربية لليهود وشرقية للعرب.
2) تأكيد الرفض الإسرائيلي الليكودي المطلق، عند كل البحث في مسألة السيادة على القدس، ورفض إدراج هذه الموضوع على جدول أعمال المفاوضات النهائية.
3) اتخذا إجراءات طوارئ، تهدف ضمان سيادة إسرائيل الوحيدة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، وذلك بإغلاق "بيت الشرق"، وأي مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس.

فضلاً عن تمسك نتنياهو بالأمور الثلاثة السابقة، فقد أقدم في 26 أيلول عام 1996م على افتتاح نفقٍ تحت المسجد الأقصى، والذي أدى إلى انتفاضة فلسطينية، استشهد خلالها حوالي (60) فلسطينياً وجرح حوالي ألف[4]، كما وقد أبرزت الخرائط التي تبناها نتنياهو والتي حدد بها مسبقاً

---

(1) ولد بنيامين نتنياهو في تل أبيب عام 1949م، وهو الابن الثاني لبنزون نتنياهو السكرتير الثاني لجابوتنسكي، درس الهندسة وإدارة الأعمال في الولايات المتحدة، وانخرط في صفوف جيش الاحتلال ووصل إلى رتبة نقيب، وعمل في السلك الدبلوماسي، وعين سفيراً لدولته في الولايات المتحدة، واختير عام 19878 عضواً في الكنيست، تولى منصب نائب وزير الخارجية، وتزعم حزب الليكود عام 1993م، وفاز برئاسة الحكومة عام 1996م، انظر: فوزي تيم، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل، مرجع سابق ص409-410.

(2) ضمت الحكومة الائتلافية الأحزاب التالية: الليكود وغيشر وتسوميت والمفدال والطريق الثالث وشاس ويسرائيل بعلياه، انظر: المرجع السابق، ص426.

(3) أحمد صدقي الدجاني، قضية القدس فكر الصهيوني نتنياهو، في كتاب القدس في الخطاب المعاصر - الزرقاء: جامعة الزرقاء، 1999، ص267-268.

(4) أبو محمد مصطفى، في الذكرى الثلاثين لإحراق الأقصى، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (9)، 1999م، ص27.

المصالح الحيوية للكيان الصهيوني، وأصر على وضعها تحت السيطرة المباشرة، وضمت القدس الكبرى على وجه الخصوص، وغور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في أراضي الحكم الذاتي ومصادر المياه[1].

وما أن تولى مهام عمله الجديد حتى أصدر خلال الأشهر القليلة من عمر حكومته (33) قرارًا استيطانياً، فما كادت خطوة استيطانية ليكودية تنتهي حتى تبدأ خطوة ليكودية أخرى، ويذكر أنه في عام 1977م، بدأت الحكومة الليكودية بتنفيذ خطوة استيطانية كبيرة، كانت قد أعدت الحكومات السابقة مخططاتها مسبقاً ألا وهي، البدء بتنفيذ مستعمرة جبل أبو غنيم أو ما يعرف بالأوساط اليهودية مستعمرة (هارحوماة)، لتشرف على الطريق الذي يصل بين القدس الشرقية وبيت لحم، وهذه المستعمرة تشكل حياً كاملاً وليس مجرد مستوطنة صغيرة، لتشكل في نهاية المطاف بؤرة استيطانية، تجمع أعداداً يهودية كبيرة لحسم التفوق السكاني لصالح اليهود في القدس الشرقية[2].

وأما فيما يتعلق بمستقبل القدس، فإن نتنياهو يميز بين بعدين: الديني والروحي في التسوية، وبين موضوع السيادة، إذ أن تجمع الليكود وإن هو لا يمانع فكرة التخلي عن إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في المدينة، إلا أنه تشبث وبإصرار على الاحتفاظ بسيادة دولة يهود على القدس كعاصمة موحدة وأبدية لدولة يهود، ومع ذلك فهو يفضل وضع الأماكن الإسلامية تحت الإدارة الأردنية وليست الفلسطينية، وذلك ليوقع الفتنة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويعلل نتنياهو موقفه هذا بالقول[3]: "إن الأردن يدير الأماكن المقدسة الإسلامية ويستمر في تحمل مسؤولياته تجاهها، وفي إطار تسوية نهائية، يرى بعدم ممانعة وصول اتباع الشرائع الثلاثة بالوصول إلى أماكنهم المقدسة..، وإن هذا لن ينتهك الحق التاريخي للشعب اليهودي في عاصمة موحدة".

ويذكر أنه في عهد نتنياهو الحكومي وتحديداً في مطلع عام 1997 وضعت وثيقة مشتركة بين الليكود وحزب العمل، قد تم التوصل إليها، وعرفت باسم رئيس الفريقين (يتان بيلين) وتنص على ما يلي[4]: "أن القدس عاصمة إسرائيل (كذآ!) ضمن حدودها البلدية الحالية، وتكون موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويتم توسيع

(1) مها عبد الهادي، الخرائط الإسرائيلية، فلسطين المسلمة، العدد (2)، 1998م، ص6-7.
(2) عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص92.
(3) عبد الله كنعان، القدس في منظور إسرائيلي، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1999م، ص178-180.
(4) أحمد صدقي الدجاني، قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي، مجلة القدس، العدد (14) شباط 2000، ص23-24.

المدينة على نطاق واسع جداً بحيث تشمل: قرى العيزرية وأبو ديس وسلوان، وتحمل القدس الكبرى اسم أورشليم، بينما يطلق على القرى الثلاث اسم "قدس" ويعلن الحرم القدسي منطقة ذات حصانة، ويكون في يد الفلسطينيين دون الإعلان عن ذلك رسمياً أنها منطقة ذات حصانة"، وبقيت هناك جزئية تتعلق بالطريقة الموصلة بين القرى الثلاث والمسجد الأقصى- فلم يتفق عليها الفريقان، لذا عمدت حكومة الليكود إلى تشجيع اغتصاب بيوت في قرى رأس العامود، لكي تحول دون فتح هذا الطريق.

المطلب الثاني – حكومة العمال (1999 - 2000) م:

يذكر أن حزب العمال أجرى انتخابات على رئاسة الحزب وفاز فيها يهود باراك[1]، والذي بدوره خاص الانتخابات العامة في دولة يهود، وفاز بعد أن تزعم تكتلاً حزبياً في دولة يهود في نيسان عام 1999م، وأصبح بعدها رئيساً للحكومة، فقد رفض بدوره أي تواجد عربي بالقرب من الحدود الحالية لمدينة القدس[2]، أضف أنه أكد على لاءاته الأربعة منذ بداية حكمه وهي[3]: لا للعودة إلى حدود 1967، لا لتقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا لتفكيك المستوطنات.

كما استهل أول جلسة يعقدها لحكومته بعد تشكيلها وقد خصصها للقدس بالتشديد على أن هناك إجماعاً إسرائيلياً على وجوب كون القدس مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مشيراً إلى أن حكومات إسرائيل السابقة والحاضرة أيدت ذلك[4]، وهذا ما يفسر موقفه أثناء اللقاءات السرية اليهودية - الفلسطينية حول القدس، والقاضي بإصدار تعليمات للمفاوضين اليهود بعدم التطرق إلى موضوع القدس حتى آخر لحظة، وذلك من أجل إتمام كل ما من شأنه وضع الفلسطينيين في

---

(1) يهودا باراك: ولد عام 1942 في مستوطنة مشمار هنتارون، طرد من المدرسة وحصل على الثانوية أثناء خدمته العسكرية، حصل على شهادة البكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من الجامعة العبرية، وعلى الماجستير في تحليل المعارك من الولايات المتحدة عام 1987م، التحق بالجيش عام 1959م في سلاح المدرعات، وقاتل في حرب 1973م، وشغل منصب رئيس قسم التخطيط في رئاسة الأركان، وتسلم منصب رئيس الاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان عام (1991-1995)، تسلم وزارة الداخلية عام 1995م، في حكومة رابين، ثم ووزيراً للخارجية بعد موته، وفي عام 1997م عين رئيساً لحزب العمل، وفاز في انتخابات يهودية عامة عام 1999م برئاسة الحكومة، وفي عهده تفجرت انتفاضة الأقصى عام 2000 مما أدى إلى انتخابات عامة فاز بها شارون، انظر: نظام بركات، الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، شتاء 2001/2000، ص44.

(2) أحمد ثابت، المخطط الصهيوني لابتلاع القدس بتنازلات من السلطة الوطنية، مجلة القدس، العدد (14)، شباط 2000، ص19.

(3) عبد العليم محمد، الانقسام الإسرائيلي حول عملية السلام، السياسة الدولية، العدد (42)، 2001م، ص206-208.

(4) صحيفة القدس المقدسية الصادرة 14 أيلول 1999م.

وضع لا يستطيعون به إلا قبول سياسة الأمر الواقع بشان المدينة، لأنها تكون قد بلغت عندها مرحلة متقدمة في عملية التهويد من جهة، وليكون الفلسطينيون عندها قد قطعوا شوطاً كبيرًا في عملية التفاوض ويصعب عليهم التراجع للخلف والبدء بالتفاوض من جديد من جهة أخرى.

ومن أجل تنفيذ المخطط التهويدي الذي قاده بأراك بحق مدينة القدس، لجأ إلى تشكيل لجنة أمن خاصة بالقدس، وقد أوصت اللجنة بعد عدة اجتماعات، بتنفيذ سلسلة من الإجراءات ضد الفلسطينيين، ومدينة القدس ودرتها الأقصى، ومن هذه التوصيات[1]:

1) منع البناء أو الترميم في المسجد الأقصى وساحاته.
2) فتح المسجد الأقصى للمسلمين ولغير المسلمين.
3) فتح الحوار مع الأردن لبحث مكانة القدس فيما يخص المقدسات في المدينة.
4) الضغط على الشيخ رائد صلاح رئس الحركة الإسلامية داخل المناطق التي احتلت عام 1948م، بعدم القيام بأية إصلاحات أو بناء في الحرم القدسي.
5) منع دخول مواد البناء إلى ساحات الحرم.
6) اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهندسين وعمال البناء الذين يرسوا عليهم العطاء وينفذونها في المسجد الأقصى.
7) إيقاف خطب التحريض في يوم الجمعة ضد الاحتلال.

إن باراك بأي حال من الأحوال لا يستطيع الخروج على خط الوثيقة التي وقعت عام 1997م، ولا يستطيع أن يتجاوز مقولة يهوه - إلى اليهود - التي تنادي بالقدس على أنها مسكن الرب ومكان الهيكل، ولا يستطيع أن يتجاوز ما نادى به حزبه الذي يرى بالقدس عاصمة دولة يهود للأبد.

وهذا ما يفسره الإجراءات التهويدية المستمرة في عهده، والتضييق على سكان القدس من العرب في كل جانب من جوانب حياتهم، والتنصل من كل الاتفاقيات التي عُقدت مع الفلسطينيين، سواء تلك التي عُقدت في عهده أو في عهد من سبقه ممن تولوا زعامة الحكومة اليهودية منذ مؤتمر مدريد عام 1991م، وسماحه لليهود بزيارة الحرم القدسي الشريف وبصورة رسمية، وحماية المستوطنين وهم يعيثون فساداً في كل مكان مقدس لدى المسلمين في مدينة القدس، وخصوصاً وأن (باراك) كان قد سمح لليهود بزيارة الحرم القدسي الشريف بصورة رسمية، الأمر الذي أدى إلى فوضى عمت الشارع اليهودي نتيجة تسابق كل الفئات اليهودية على اختلاف توجهاتها للتعجيل في استكمال تهويد المدينة، وكان أول المتسابقين لوضع اللبنة الأخيرة في الجدار

(1) هيئة تحرير مجلة فلسطين، شؤون فلسطينية، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (5)، أيار 1-2، ص5.

التهويدي (ارائيل شارون)[1]، والذي قاد عدداً كبيراً من الفئات الرسمية والاستيطانية في عهد حكومة باراك، مستثمرين سياسة الاستباحة الرسمية للحرم القدسي التي نهجتها حكومة باراك، هذا وقد غطت وسائل الإعلام تلك الزيارة التي تمت في 28 أيلول / سبتمبر 2000م، وقد صرح شارون أثناء الزيارة قائلاً: (لكل يهودي الحق في أن يقوم بزيارة الحر الشريف)[2]، وكان لحكومة باراك دورها في تقديم لشارون ولمن معه الحماية اللازمة لإتمام وإنجاح الزيارة، واستخدمت أسلوباً غير إنساني مع الذين تصدوا للزيارة، والتي تعد بمثابة الضربة القاضية لحكومة (باراك)، هذا وقد اتهم بالتقصير من قبل الشارع اليهودي الذي أطاح به بعد إجراء الانتخابات اليهودية في 6 شباط/فبراير عام 2001م لإفساح المجال أمام رئيس حزب الليكود ليترأس الحكومة اليهودية خلفاً له.

المطلب الثالث – حكومتي الليكود وكادميا[3] (2001-2008)

لقد جاءت الانتخابات اليهودية بزعيم حزب الليكود أرائيل شارون[4] رئيساً للحكومة اليهودية، والمعروف لدى جميع الأوساط بتشدده، وقد اتبع سياسة العصا الغليظة منذ اليوم الذي تسلم به الحكم ، بالتالي حدد الخطوط العريضة لسياسته بخصوص أية حلول مستقبلة وتقوم على أساس منها: لا يتم السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين لدولة إسرائيل في نطاق أية تسوية قادمة، وإن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، تنفيذ الاتفاق القومي الإقليمي الدولي

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية الصادرة بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2000م.

(2) صحيفة هآبس الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 7 شباط/فبراير 2001.

(3) كانت الانتخابات الإسرائيلية مقتصرة على انتخاب رئيس الحكومة، وكان شارون مرشح الليكود لهذه الرئاسة وكان له ذلك.

(4) أرائيل شارون: من مواليد فلسطين عام 1928م، وهو من أصل روسي قد عاش صباه في مستوطنة كفر ملال في الجليل، والتحق بمنظمة الهاغاناة عام 1945م، وشارك في حرب 1948م، ونفذ مذبحة قبية عام 1953م، وشارك في حرب عام 1956م، والمعروفة بالعدوان الثلاثي على مصر، وكذلك في حرب 1967م، وقام بإعدام عشرات الأسرى المصريين في تلك الحرب، وشارك في حرب 1973م، وعبر قناة السويس فيما سمي بثغرة الدفرسوار حيث لمع اسمه، عين عام 1975م مستشاراً عسكرياً ومسؤولاً عن مكافحة الإرهاب في حكومة إسحاق رابين، ودخل الكنيست عام 1974م عن حزب الليكود وعام 1977م وفي العام نفسه تسلم حقيبة وزارة الزراعة والاستيطان في حكومة الليكودي ماحيم بيغن الأولى، وفي سنة 1981م عين وزيراً للدفاع، وكان المسؤول الأول عن غزو لبنان سنة 1982م، وتمت إقالته بسبب مسؤوليته عن مجزرة صبرا وشاتيلا، ولكنه بقي وزيراً بلا وزارة حتى عام 1983م، خاض الانتخابات رئيساً لتكتل الليكود بعد انسحاب نتنياهو من الحياة السياسية، وفي عام 2000م انتخب مرشحاً لليكود لمنصب رئاسة الحكومة، وبعد إجراء الانتخابات في 6 شباط 2001 فاز شارون بنسبة 62.5% مقابل 37.5% لمنافسة باراك وهو أرمل تزوج مرتين لكن زوجتيه ماتتا ومات ابنه غور وهو صغير، للمزيد انظر: نظام بركات، الانتخابات الإسرائيلية لرئاسته، مرجع سابق، ص45-47.

والقاضي بأن خارطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة للتقدم على طريق سلام شامل ومطلق[1]، وأما لماذا جاء شارون في هذا الوقت بالذات ليتزعم السياسة في إسرائيل؟، وهذا ما يمكن أن يسأله كل من يتابع مسلسل السياسة في إسرائيل، ليأتي الجواب أن الناخب الإسرائيلي كان يقلقه عدة أمور منها: الموقف السياسي من التسوية، والموقف من الأحزاب الدينية في الدولة، والموقف من شخصية المرشح لرئاسة الحكومة وطريقة حكمه، وكان من الواضح سيطرة المتدينين مما أثار النخب القديمة المسيسة لتقاوم وتدافع عن وجودها السياسي أمام المتدنيين، فتطلعت النخبة القديمة إلى شارون؛ لأنه يجسد شخصية النخب القديمة الإسرائيلية المتعصبة ليهودية الدولة مع الظرف الجديد، وعودته لحلبة السياسية يعني تأكيد يهودية الدولة دون الحاجة إلى تحالف مع الأحزاب الدينية، وإثبات لفاعلية الأمن في الحياة السياسية الإسرائيلية، مع طبيعة إسرائيل الكولونيالية التي سيمارسها في عهده الذي، والتي قامت على فصل عنصري، لهذا كله جاء شارون بتأييد الناخب الإسرائيلي، إن الأوضاع السياسية داخل إسرائيل لم تكن كما أرادها شارون، فكثرت الاستقالات في حكومته، ووجد أن الكثير من رجالات الكنيست وخصوصاً ممن هم في صفوف المعارضة فرصتهم في تعكير الجو السياسي الذي يعيشه شارون، الأمر الذي أدى بشارون تقديم استقالته في كانون الأول/ديسمبر عام 2005م، وأعلن في نفس الوقت تأسيس حزب (كاديما)، الذي يؤكد على مفاهيم من أهمها: إن للشعب اليهودي حق تاريخي على أرض إسرائيل كلها، من أجل إقامة الأهداف العليا للدولة، منها بسط السيادة على كل أرض إسرائيل، والتأكيد على أن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، وربح شارون السباق الانتخابي بعد أن كسب الرأي العام المحلي، وخاصة بعد الدعم المطلق من الإدارة الأمريكية لسياسته، وذلك عبر رسالة الضمانات التي تسلمها من (بوش الابن) الرئيس الأمريكي يومها، والقائلة: (بإبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في القدس والضفة الغربية المحتلتين تحت السيادة الإسرائيلية، وإبقاء القدس موحدة "بشطريها الغربي والشرقي، وعدم السماح بعودة أي لاجئ فلسطيني إلى دياره)، إن شارون لم يمضي طويلاً في مشواره السياسي الأخير هذا، وذلك بسبب ما أصابه من مرض، ففي شباط /يناير 2006 ثم نقله إلى مستشفى (هداسا) على أثر نزيف دماغي جعله طريح الفراش، وقد ترك بغيابه شرخاً عميقاً على مستوى قيادة حزبه الجديد، ليترك الساحة السياسية لخليفته، "يهود اولمرت" ليحتكم إلى انتخابات إسرائيلية جديدة هو الآخر والتي فاز بها. والملاحظ من خلال الحملات الانتخابية الإسرائيلية لانتخاب أعضاء الكنيست الإسرائيلية التي جرت في 30 آذار-2006، قد تبارى معظم المرشحين في إسرائيل من مختلف الأحزاب السياسية في طرح قضية

---

(1) رأفت حمودنه، شارون من البلد وزر إلى الجثة الهامدة مجلة الأسرى للدراسات والأبحاث الإسرائيلية (إسرائيل)، عدد (22) آب/أغسطس، 2006- ص6.

القدس على أساس أنها عاصمة موحدة لإسرائيل، ودعا برنامج حـزب العمـل إلى الإبقـاء عـلى القـدس موحـدة تحـت سـيادة إسرائيل، وان تكون القدس بأحيائها اليهودية كافة هـي العاصـمة الأبديـة لدولـة إسرائيـل، وطالـب حـزب "كاديمـا" اليمينـي المنشق عن الليكود وأحزاب أخرى برئاسة "يهود اولمرت" في برنامجهم الانتخابي، بإبقاء القدس الموحدة عاصـمة لإسرائيـل، في أي حل مع الفلسطينيين، وهذا موقف الحزب القومي الديني المفدال، وموقف حزب الطريق الثالث بزعامـة وزيـر الداخليـة السابق "أفيغدور كهلاني"، ونفس الموقف تبناه حزب الليكود، وكذلك بقية الأحزاب[1]، إن القدس في هذه الفترة باتت موضـع تكريس للتهويد وبزخم شديد، وموضع استيطان بشكل كثيف، وموضع تطبيق لسياسـة الترانسـفير بشـكل واضـح. إن تـرأس (يهود اولمرت) رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فلابد والحالة هذه من تكريس جهده لتنفيـذ موقـف حزبـه، وقـد بـدى يتعـثر في خطوات التنفيذ، منذ اليوم الأول لممارسته سلطات الحكم، وهذا له ما يبرره لأن الكثير من الصعاب أخذت تواجهه وخصوصاً من الجانب الفلسطيني، بالإضافة إلى ما يواجهه من جانب خصومه السياسـيين مـن مختلـف الأحـزاب الإسرائيليـة المختلفـة، ويمكننا بيان ما ميز حكومته بما يلي[2]:

1- الاستمرار في الإجراءات التهويدية لمدينة القدس حتى استكمال كافة حلقات التهويد، واعتبارها عاصمة أبدية لدولـة يهود وخاضعة لسيطرتها[3].

2- استباحة الحرم القدسي الشريف، والمساح لليهود بالدخول للمسجد الأقصى[4].

3- السماح لليهود والمعروفين باسم "أمناء الهيكل" بوضع حجر الأساس للهيكـل الثالـث، تنفيـذاً لقـرار محكمـة العـدل اليهودية التي استجابت لطلب هذه الجماعة.

4- وضـع اليـد عـلى كـل معلـم إسـلامي وعـربي في المدينـة المقدسـة، وقـد اسـتغلت الحكومـة اليهوديـة حادثـة أحـد الاستشهاديين في القدس، والتي أودت بحياة (20) يهودياً، وجرح أكثر من مائة في يـوم 9 آب 2001، فقامـت بشـمع بيت الشرق التاسع للسلطة الوطنية الفلسطينية، واعتقال حراسه والعاملين فيه، وإغلاق تسـعة مكاتـب فلسـطينية أخرى في القدس الشرقية من بينها: مكتب الشؤون الدينية، وغرفة للتجارة، وجمعية الدفاع عن المعتقلين[5].

---

(1) أحمد سعيد نوفل، القدس الشريف في الخطاب السياسي العربي والإسرائيلي والدولي، فصل في كتاب "القدس والمقدسات وخـواطر التهويـد" دار النفائس، 2008 - ص192-193.

(2) إن التطرف سياسة شارون هي متأصلة في طبقة، كما أن أحداث عام 2000م هي التي جاءت بشارون كرئيس حكومة.

(3) نظام بركات، المرجع السابق، ص49.

(4) هيئة تحرير مجلة فلسطين، شؤون فلسطين، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (5) أيار / 2001م، ص5.

(5) صحيفة الدستور الأردنية، الصادر بتاريخ 11 آب 2001م.

5- اتخذ من الإجراءات التي تهدف إلى قمع الانتفاضة والتي بدأت في عهد باراك بكافة الوسائل القمعية اللاإنسانية.

6- تطبيق ما جاء بالإعلان الرسمي على لسان رئيس الحكومة شارون السابق على اعتبار عام 2020م، هو العام الذي يجمع فيه اليهود من كافة أنحاء العالم في القدس خاصة وفلسطين عامة، وهذا يعني زيادة الاستيطان والتهويد لكل فلسطين من أجل هذه الغاية التي يطمح إلى تحقيقها شارون. لقد زادت الضغوطات على رئيس الحكومة بسبب فشله في تحقيق انتصار على حزب الله في حرب صيف عام 2006م، وبسبب اتهامه باختلاس الأموال والرشاوى، مما جعله تقديم استقالته بعد انتخابات أيلول عام 2008 وإفساح المجال أمام رئيسه حزب أكاديما الجديدة وزيرة الخارجية ستيفي لفني. إن المتابع لسياسة الحكومات الصهيونية المتعاقبة تجاه مدينة القدس منذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948م ولغاية عام 2000م، يمكنه الوصول إلى عد استنتاجات عامة وهامة أهمها:

أ- أن القدس في سياسة كافة الحكومات الصهيونية أخذت اهتماماً بالغاً في سياسة أية حكومة قادت دفة السياسة في الدولة اليهودية منذ نشأتها وحتى الآن (2000م).

ب- أن الإجراءات التهويدية للمدينة المقدسة لم تهدأ يوماً من الأيام، لتصبح مدينة القدس يهودية خالصة، حيث أخذت الأولوية على كل الإجراءات في أية منطقة من المناطق الفلسطينية المحتلة.

ج- أن هناك إجماعاً لدى كل الحكومات، لا يقبل النقاش على أن القدس الموحدة هي عاصمة أبدية للدولة اليهودية، لا تقبل التجزئة أو التفاوض بشأنها.

القدس في توجهات الرأي العام والأحزاب السياسية الإسرائيلية

لا يستطيع أياً من كان أن ينكر تأثر الشارع العام في أية دولة من الدول على مجريات الحياة السياسية فيها، فالرأي العام قد يسقط حكومة ويأتي بأخرى، وقد يدفع حزباً ما إلى تزعم الحياة السياسية ويؤخر حزباً آخر، وقد يسقط رئيساً ويذهب به بعيداً عن الحياة السياسية، من هنا تنبع أهمية الرأي العام، لذا فإن الحكومات والأحزاب تعمل وعينها على الرأي العام، وتجري الاستطلاعات بين حين وآخر لتصل إلى ما هذا الرأي، حتى تعمل منسجمة مع ما يرنو إليه ذلك الرأي، كي لا تتعثر مسيرتها نحو الهدف الذي تعمل من أجله هي الأخرى، من هنا فالقدس حجر الزاوية في المسيرة السياسية لدولة الكيان الصهيوني، هذا الأمر دعا جهات عديدة للقيام بإجراء العديد من هذه الاستطلاعات، للوقوف على موقع المدينة ومكانتها لدى هذا الرأي وما يرغب بشأنها وما لا يرغب[1].

أضف أن الأحزاب السياسية تقوم كل منها على أيديولوجية خاصة، وهذه الأحزاب تطمح في الوصول إلى السلطة أو على الأقل المشاركة في قيادة دفتها لتتمكن من تحقيق أهدافها السياسية انطلاقاً من أيديولوجيتها تلك[2]، فلابد والحالة هذه من الأخذ بتوجهات الرأي العام السائد بين

(1) الرأي العام: يعرف ببساطة على أنه رأي الجماعة الذي تتخذه في مسألة عامة، ومن التعريفات الأكثر قبولاً وانتشاراً تعريف المفكر السياسي (كي) (V.O Key) الذي يرى فيه أن الرأي العام يمثل: (آراء الأشخاص السائدة التي تجد الحكومة أن من الحكمة الالتفات إليها والاهتمام بها)، ويذكرنا هذا بما ذكره (ميكافيللي) في المحاورات من أن الأمير الواعي والحكيم لا يهمل الرأي العام فيما يتعلق بتوزيع المناصب)، ويعرف (هنسي) الرأي العام بأنه: (مجموعة الآراء التي تحملها أعداد كبيرة من الأشخاص حول موضوع يشغل الاهتمام العام)، وفي هذا السياق فإن القدس تحتل مرتبة متقدمة لا تفوتها مرتبة أي مدينة في المواقف الشعبية اليهودية في دولة الكيان الصهيوني في فلسطين - للوقوف على هذه التعاريف للرأي العام انظر - نظام بركات ورفيقاه، مبادئ علم السياسة - الرياض: دار الكرمل للنشر، 1989 - ص257.

(2) الأحزاب السياسية: يعرف الحزب السياسي بأنه: (التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من أجل المناصب الانتخابية)، ويعرفه آخرون بأنه: (أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات للوصول إلى السلطة التشريعية)، ورأي البعض بأنه: (جزء من طبقة معينة وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة)، وهذا بلا شك النظرة الماركسية للحزب، وللأحزاب وظائف ذات طابع سياسي منها: التنشئة السياسية لأفراد المجتمع، والتجنيد السياسي لخلق القيادات السياسية، والمشاركة السياسية وضع السياسة العامة في الدولة - انظر - نظام بركات وآخرون، المرشد إلى الحزب السياسي - عمان: مركز الأردن الجديد، 1995 - ص39 - 55. انظر أيضاً - أمين مشاقبة، في التربية الوطنية - عمان: دار الحامد، 1998 - ص305، وما بعدها.

صفوف مواطني الدولة، وبناء على هذه التوجهات تبني مرتكزاتها السياسـية وبرامجهـا الانتخابيـة التـي عليهـا عرضـها عـلى المواطنين لنيل أصواتهم في أية عملية انتخابية، فإذا كانـت هـذه الـبرامج تنسـجم مـع توجهـات الـرأي العـام، فإنهـا سـتفوز بالانتخابات والعكس صحيح، لذا يمكننا القول أن توجهات الرأي العام ذات أهمية بالغة للأحزاب في أية عمليـة انتخابيـة، أو عند اتخاذ هذه الحكومة أو تلك قراراً ما، فإذا انسجم هذا القرار وتوجهـات الـرأي العـام أيدتـه، وإلا عارضـته، وربمـا يطـيح الرأي العام بالحكومة، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين على النحو التالي:

- ❑ المبحث الأول: توجهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه القدس.
- ❑ المبحث الثاني: توجهات الأحزاب السياسية الإسرائيلية تجاه القدس.

المبحث الأول:

توجيهات الرأي العام الإسرائيلية تجاه القدس

يهتم الرأي العام الصهيوني بعدد كبير من القضايا السياسية، وخاصة تلك التي ترتبط بالتفسير السياسي للانتماء الديني اليهودي، وفي القضايا التي تبلغ من الأهمية بمكان، تنشط الكثير من المعاهد لاستطلاع الرأي العام في فلسطين، وذلك من أجل الوقوف على مدى تقبل الشعب ورأيه في القضية مدار البحث. وبشأن المدينة المقدسة، فإننا والحالة هذه نلمح اتجاهات الرأي العام لدى الجماعات السياسية الصهيونية بشأن القدس، من خلال الإجابة بنعم، أو لا إزاء القضية المطروحة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

لقد أجريت عدة استفتاءات للوقوف على حقيقة الرأي العام الصهيوني بشأن المدينة، وعلى فترات مختلفة، ومن هذه الاستفتاءات:

1) أجري استفتاء في إسرائيل عام 1972م، وكان محوره أن القدس هي العقبة الرئيسة في وجه السلام في الشرق الأوسط، وقد دلت نتائج الاستفتاء على أن الشعب اليهودي يريد الاحتفاظ بالمدينة، ونسبة الذين يقبلون بعودتها للسيادة العربية فقط 1%، و 4% يقبلون نوعاً من السيطرة المشتركة على الجزء العربي من القدس[1].

2) وفي استطلاع آخر أجراه معهدساميت لبلدية القدس اليهودية عام 1978م، حول آراء اليهود إزاء العرب في القدس، فقد دلت النتائج على ما يلي[2]:

51.5% يوافقون على أنه يجب السيطرة على الفلسطينيين في القدس الشرقية بسياسة القبضة الحديدية.

66.3% لا يعتقدون أن الحل الأمثل يكمن في دمج العرب في إدارة بلدية القدس.

23.3% يوافقون على دمجهم.

46.7% توقفوا عن الذهاب للقدس الشرقية بشكل كامل.

36.6% ذكروا أنهم لا يزالون يقومون بزيارة للقدس الشرقية، ولكن بشكل أقل بكثير من السابق.

76.2% يترددون أكثر من أي وقت مضى في الذهاب للقدس الشرقية.

66.8% يعتقدون أن اليهود في القدس يعيشون بحالة توتر.

58.4% قالوا أن المشكلة في القدس هم المتدينون والعلمانيون.

---

(1) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص55.
(2) القدس المقدسية، 22 آذار 1988م.

56.0% قلقون من تزايد المتدينين اليهود.

23.4% قالوا أن المشكلة الرئيسة هي القدس بين العرب واليهود.

هذا الاستطلاع شمل (879) يهودياً من مختلف الفئات والتيارات اليهودية في القدس.

3) وأظهر استطلاع للرأي العام اليهودي أجـراه معهـد (مـودعين ازراحـي أ) في شـهر آذار عـام 1983م، أن 10% عـلى استعداد للتنازل عن الضفة الغربية عدا القدس، و 3.5% على استعداد للتنازل عن الضفة والقدس[1].

4) وفي استطلاع آخر للرأي أجراه معهد (ساميت) عام 1988م أن الأحداث في القدس الشرقية تسبب زيـادة التطـرف في الأوساط اليهودية فقد اعتبر[2]:

إن 51% من اليهود في القدس، يرى أن العلاقات بـين اليهـود والعـرب هـي المشـكلة الأكـثر خطـورة، في حـين أشـار الاستطلاع السابق إلى أن العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في القدس هي الأكثر خطورة.

88.0% يؤيدون فرض حظر التجول في الأحياء العربية في القدس لئلا تندلع بها الأحداث.

41.0% يوافقون على أن تقوم بلدية القدس بقطع المياه ووقف الخدمات الأخرى لإيقاف الأحداث.

38.0% يؤيدون طرد العرب من القدس.

51.0% يرون أن سكن شارون في البلدة القديمة أدى إلى هذا التوتر بين العرب واليهود.

51.0% يرون أن الحكومة عاجزة عن فعل شيء إزاء الأحداث التي تكون بسبب القدس.

60.0% يحبذون معالجة أساب الاضطرابات بعد وقفها مباشرة.

5) وقد أشار استطلاع للرأي أجرته جامعة تل أبيب في كانون الثاني عام 1999م، وشمل (504) أشـخاص إلى مـا أن مـا نسبته (84%^) ممن شملتهم العينة عن معارضتهم الكلية لتقسيم القدس والتخلي عن القدس الشرقية[3].

---

(1) اللجنة الملكية لشؤون القدس: شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية، نشرة رقم (107)، انظر أيضاً: القدس المقدسية، 12 نيسان 1983م.
(2) اللجنة الملكية لشؤون القدس: شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية نشرة رقم (169)، الموافق 30 حزيران 1988م، ص70.
(3) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 5 شباط 1999م.

أشار استطلاع آخر أجراه معهد مهشوف المستقل لحساب نفس الجامعة (جامعة تل أبيب) في الفترة (31) تموز إلى (1) آب لعام 2000م، وشمل (509) أشخاص، وبلغ نسبة الخطأ (4.5% إلى أن (58%) ممن شملتهم العينة يعارضون أي سيادة فلسطينية على أحياء عربية في مدينة القدس الشرقية، فيما أيدها (38%)، ولم تدل النسبة المتبقية وتشكل (4%) برأي، كما يعارض (76%) عودة ولو مئة ألف لاجئ فلسطيني إلى الضفة والقدس، في حين يؤيد (21.5%) ذلك، ولم تدل نسبة (2.5%) حول هذا برأي[1].

ومن خلال ما سبق من استطلاعات الرأي في إسرائيل يمكننا التوصل إلى ما يلي:

1) أن الشعب اليهودي يصر على وضع يده على مدينة القدس تحت السيادة اليهودية المطلقة.

2) لا يرى الشعب إدراج قضية القدس في أية مفاوضات سلمية بشأن القضية الفلسطينية عامة، مستقبلاً.

3) العمل على استخدام الإجراءات الصارمة ضد سكان القدس إذا لزم الأمر كوقف الخدمات ومنع التجول... الخ.

4) يستدل من سياسة الحكومات الرافضة لإعادة تجزئة القدس ثانية، أنها تستند بظهرها على الرأي العام الشعبي، وأن الحكومة والشعب في هذا التوجه سيان في الإبقاء على المدينة، والشعب رديف قوي لكل حكومة تعمل في سبيل الإبقاء على القدس.

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية، الصادر بتاريخ 2 آب 2000م.

المبحث الثاني:

توجهات الأحزاب السياسية الصهيونية تجاه القدس

بعد أن تم الإطلاع على توجهات الرأي العام الصهيوني بشأن القدس، من خلال عدة استطلاعات أجريت لفترات مختلفة، فإن هذه الآراء التي شملتها عينات الاستطلاع ستصب في نهاية الأمر في واحد من الأحزاب اليهودية، لكون الدولة اليهودية تقوم على أساس حزبي، وهذه الأحزاب في نهاية المطاف تقرر في أية انتخابات حزباً من بينها لقيادة دفة السياسة في الدولة، وبالتالي فإن الحكومات والمعارضة، ما هي في الواقع إلا حكومات ومعارضة حزبية، تنعكس آراؤها ومواقفها من خلال المؤسسات التنفيذية والتشريعية للنظام، أي من خلال الحكومات التي تتزعم قيادة السياسة والكنيست في آن واحد، وإذا كانت الأحزاب في دولة الكيان الصهيوني ومن خلال تبادلها للسلطة، لديها الكثير من القضايا الخلافية المتعلقة بالأوضاع الداخلية، إلا أن وجهات نظرها تكاد تكون بخصوص قضايا الصراع العربي الصهيوني، عامة والقدس خاصة متطابقة تماماً، وفيما يخص القدس[1]، فإن الأحزاب اليهودية على اختلاف عقائدها واتجاهاتها وأشكالها مجمعة، ترى على أنه لا سيادة على القدس إلا لدولة يهود، والقدس عاصمة موحدة وأبدية لدولتهم، ويتوقعون لها مزيداً من التوسع والامتداد.

وعليه فإن المرونة الظاهرة التي يبديها هذا الحزب أو ذاك، فإما يكون ذلك عائداً لأسباب تكتيكية إجرائية شكلية لا تمس الهدف، بل تساعد على تحقيقه وتسويقه، أو أنها غير ذات أثر في الحياة السياسية كما هو الحال حركة (ناتوري كارتا) التي تعارض فكرة دولة إسرائيل مبدئياً لأسباب دينية، لكنها تربط موضوع الدولة اليهودية بعودة السيد المسيح[2]، وهذا الطرح لهذه الحركة موضع خلاف بين كافة الأحزاب والحركات اليهودية على اختلاف أيديولوجياتها، وبرامجها السياسية التي تعرف بها في وسطها الحزبي العام في دولة الكيان الصهيوني.

إن توجهات الرأي العام اليهودي، يمكننا اعتبارها توجهات حزبية، لأن معظم المواطنين إن لم يكونوا جميعاً في دولة الكيان الصهيوني منتمين حزبياً، وإن اختلفوا في الانتماءات فهم متفقون في التوجهات حول القدس.

---

(1) سوف نتناول موقف الأحزاب اليهودية تجاه مدينة القدس، بشكل عام، لأن معظم وجهات نظر ومواقف الأحزاب قد انعكست على الأداء السياسي الحكومي، الذي أشرنا إليه عند تناولنا ذلك في التصور السياسي للحكومات، ومن جهة أخرى، لكون التطرق لمواقفها بشكل عام يحقق أهداف الدراسة ولا حاجة عندها للتفصيل.

(2) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيلي، عمان: مطابع الجامعة الأردنية، 1999م، ص190، 210.

إن الناظر في الخريطة الحزبية في دولة الكيان الصهيوني، يمكنه الوقوف على عدة ملاحظات أهمها:

1- أن هناك تجمع حزبين كبيرين، المعراخ والليكود، وهما يسيطران على مجرى الحياة السياسية هناك، والسلطة السياسية حكر على هذين التجمعين، لذا فالمواقف السياسية الصهيونية تجاه قضية القدس أو أية قضية أخرى يحسمه في الأساس موقف هذين الحزبين.

2- إن موقف القوى الرافضة لموقف هذين التجمعين، يبقى موقفاً هامشياً، ويبقى تأثيرها على اتخاذ القرار تأثيراً منعدماً إلى حد كبير[1].

أن الائتلاف الحاكم في إسرائيل يضم أكثر من قوة حزبية يضم في المقدمة تجمع الليكود، والذي يتكون من أحزاب حيروت والأحرار المستقلين ولاعام والحزب القومي الديني المغدال والحركة الديمقراطية للتغيير (داش) في نظرتهما، وحزب العمل يتكون (مباي) ولا حدوث هعفودا ورافي[2]، وينطلق التيار السياسي الأساسي لكلا التجمعين للضفة الغربية بما فيها القدس من تصور واحد، وهو الادعاء بأن الضفة الغربية جزء من أرض إسرائيل التاريخية، ومن ثم ملك للشعب اليهودي، والقدس في إطار هذا التصور عاصمة هذا الملك، لذا فهذا يرتب على الشعب اليهودي العمل على تطوير المدينة بما يؤهلها لاحتلال هذه المكانة مكانة أي عاصمة في دنيا العالم المتقدم. ومن هذا المنطلق فإن رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ورفض الانصياع لقرارات المنظمة الدولية. هو نفس الموقف الذي تقدمه التيارات المعتدلة داخل هذا الائتلاف إزاء قضية القدس خاصة والقضية الفلسطينية عامة.

ومعنى ما سبق أنه في ظل حكومات الليكود وحكومات المعراخ أو أية حكومات ائتلاف قادمة، سوف يظل جوهر الموقف، إزاء قضية القدس ثابتاً لا يتغير، لقد كانت القناعة السائدة لدى كثير من المهتمين بالقضية الفلسطينية، أن إمكانية حل المشكلة تأتي عندما تستجيب الدولة الصهيونية للمبادرات الدولية، تتجلى بعد ضمانات دولية باعتراف عربي بالكيان الصهيوني، وحقه في الوجود، وفي إطار حدود آمنة ومعترف بها، ووقف الأعمال الفدائية بشتى أنواعها، وكانت تصريحات المسؤولين الصهاينة لفترة طويلة تغذي هذه القناعة، إلا أنه من الواضح ان هذا التفكير لن يتحقق بأي حال من الأحوال لأن الاستجابة بعيدة المنال.

إن في إسرائيل اليوم اتجاهاً متزايداً للإقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية، بينما قضية القدس لا تجد مثل هذه الاتجاهات، وكأن القدس كيان آخر منفصل عن فلسطين، وعلى أية حال فتأثير مثل هذه الاتجاهات والتيارات على قطاعات الرأي العام الصهيوني محدودة

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص48-49.
(2) مديرية التوجيه المعنوي، الأحزاب والانتخابات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص2.

للغاية[1]، ولا يمتد تأثيرها بأي شكل إلى عملية صنع واتخاذ القرار في إسرائيل، ومن ثم إذا تحدثنا عن إمكانيات سياسية فعلية لحل قضية القدس فهذه التيارات والاتجاهات لا يعول عليها بأي حال فيما يتعلق بالموقف الصهيوني المتشدد. فحقيقة القول أن الموقف السياسي الحزبي الصهيوني لن يتغير في ظل أية حكومة مقبلة تجاه مدينة القدس، والحلول السياسية المطروحة نحوها والتي ستطرح لن يكتب لها النجاح ما دامت تتعارض مع هذا الفكر، كما أن الشعوب العربية والإسلامية لن تتنازل عن مدينة القدس، لذا فالمشكلة قائمة لا يظهر لها في الأفق أي حل سياسي، طالما أن وجهات النظر لأطراف الصراع متعارضة، فالمشكلة لن تحل إلا عن طريق المواجهة العسكرية، ولما كانت الصهيونية في خضم بحر عربي كبير، وغدا ستشعر الدول الغربية الحليفة لها بأن الدولة اليهودية عالة على كاهلها، ولربما تحدث تغييرات في اتجاهات الرأي العام الغربي، حينئذ ستقف الدولة اليهودية بتكنولوجيتها المتطورة أمام المد العربي الإسلامي الكبير وجهاً لوجه، وبعدها ستسفر هذه المواجهة عن حقائق أخرى لا نستطيع التكهن بها، ولكننا نميل إلى انحسار النفوذ الصهيوني وقوته في المنطقة وتعود القدس لأهلها.

---

(1) من هذه التيارات هي (حركة السلام الآن) في الدولة اليهودية، ومهما تعاظم شان هذه الحركة فتأثيرها لا يتعدى الأقوال دون اتخاذ خطوات ملموسة نحو التأثير على صناع القرار في الدولة، أو إحداث أي تغيير في اتجاهات الرأي العام فيها.

الباب الثالث

التحولات الإدارية والخدمية والتراثية

في مدينة القدس

التحولات الإدارية والخدمية والتراثية في مدينة القدس

"الإجراءات التهويدية"

سعت الصهيونية للسيطرة على القدس منذ القدم سعياً حثيثاً، لا يقف هذا السعي عند حد تصوره للأحلام الصهيونية وحدها بل أبعد من حدودها، لذا فقد سعت باتخاذ وسائل مختلفة من أنواع العنف والعدوان والخديعة، وقد قدر للصهيونية متمثلة باليهود الاستيلاء على المدينة وإحكام السيطرة الفعلية عليها خلال تاريخنا المعاصر[1]. وعلى مرحلتين: الأولى عام 1948م باحتلال جزء كبير من مدينة القدس يمثل 80% من مساحة المدينة، والثانية عام 1967م حيث استولت على المدينة بأكملها.

بدأت الإجراءات الصهيونية التهويدية للمدينة بعد احتلالها للجزء الشرقي مباشرة، على أثر حرب حزيران (يونية) 1967م، وذلك على مختلف المستويات العمرانية والسكانية والاقتصادية والسياسية لجعلها عاصمة للدولة، فقد شرعت في مصادرة الأراضي والعقارات وطمس المعالم العمرانية للحضارة العربية الإسلامية، وتغيير معالم البناء التي تميزت به مدينة السلام والقيام بأعمال الحفر والتنقيب في الأماكن المقدسة، من خلال سلسلة إجراء لتزوير التاريخ بالإكراه.

وفي 28 حزيران (يونية) 1967م، اتخذت الدولة اليهودية قراراً بضم المدينة المقدسة إلى الكيان الصهيوني، وكان هذا بمثابة قرار جماعي اتفقت عليه الأحزاب العمالية واليمينية على السواء، وبناء على هذا القرار، فقد تم اتخاذ إجراءات تنفيذية مستعجلة، تمثلت في إنجاز سلسلة من الأهداف، وذلك لتحقيق الاتصال المادي بين شطري القدس، عن طريق عدة إجراءات تمثلت بإصدار العديد من التشريعات الرامية إلى ضم المدينة، وطمس الشخصية العربية، ولإيضاح الإجراءات الصهيونية لتهويد المدينة سنتناول هذا الباب من خلال الفصلين التاليين[2]:

- ❑ الفصل الأول: الإجراءات الإدارية والاستيطانية في المدينة.
- ❑ الفصل الثاني: تهويد الخدمات وطمس التراث العربي الإسلامي في المدينة.

---

(1) منشورات فلسطين المحتلة، السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الإسرائيلي، ط1، بيروت، منشورات منظمة التحرير، 1988 - ص13.

(2) إن هذه التحولات على اختلاف جوانبها يرى بها زعماء اليهود أن الإجراءات التي تتحقق بها إجراءات أياً كانت تستمد مشروعيتها من دورها في بناء الدولة اليهودية، واعتبارها إجراءات مستمدة من أنبياء بني إسرائيل، لذا فليس غريباً أن لا يتركوا من إجراء أو سلوك غير سوي إلا ونسبوه إلى أنبياء بني إسرائيل، فالعنف والإرهاب والخديعة والخذلان والتنكر للواقع والاتفاقيات وغيرها من هذا القبيل جميعها سلوكيات وإجراءات حسب زعمهم شرعية، فالتحولات في دنيا المدينة ما هي إلا المحورية التي تشكل العقلية اليهودية، وهي من مستلزمات الانتقال بالمدينة من طابعها العربي الإسلامي إلى طابع غريب ومختلف عنها، إلا وهو الطابع اليهودي الذي ينسجم مع طابع دولهم اليهودي العام.

الإجراءات الإدارية والاستيطانية في المدينة

تعتبر الإجراءات الإدارية والاستيطانية مكملة للتدابير السياسية المتخذة بشأن المدينة، بحيث ينظر لهذه الإجـراءات بالتكامل، لأنه لا قيمة لأي منها دون الأخرى، ما دامت النتيجة المتوخاة مـن هـذه الإجـراءات واحـدة وهـي تهويـد المدينـة والاحتفاظ بها للأبد[1].

قامت الصهيونية بعد سيطرتها الكلية على المدينة بعدة إجراءات إدارية متنوعة، وذلـك مـن أجـل تهيئـة الظـروف الضرورية للسعي نحو مدينة يهودية خالصة، فكان يلزمها الأرض والسيطرة عليها بعد انتزاع ملكيتها، وإخـلاء سـكانها بشـتى الأساليب، فاتبعت عدة طرق منها الخدعة والاحتيال والشراء والمصادرات وإصـدار القـوانين التعسـفية... الـخ، مسـتخدمة في ذلك كافة الوسائل الترغيبية والترهيبية.

بعد الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المقدسية لابد من التصرف بها كيف تشاء، فاتجهت إلى داخل وخـارج أسـوار المدينة تبني القلاع والحصون، وتستقطب للإقامة فيها يهوداً جداً، وذلك من أجل الوصول إلى أكثرية يهودية في المدينـة، ثـم قامت بعزل المدينة المقدسة عن بقية الأراضي العربية المحتلة بعدد من المستوطنات، وذلك من أجل قطـع الـروابط العربيـة والإسلامية بين هذه المدينة وبقية المـدن الفلسـطينية الأخـرى، لقـد أولـت حكومـات العمـل والليكـود اهتمامـاً كبـيراً لهـذه المستوطنات فذللت الصعوبات أمامها، ورصدت الأموال اللازمة لها، لأن من شأن ذلك تغيير هوية المدينة المقدسة واستبدالها بهوية يهودية، لتهيئتها إلى المكانة المنتظرة كعاصمة للدولة اليهودية الكبرى المزمـع قيامهـا، بعـد فـرض الأمـر الواقـع عليهـا، وإجبار الدول الأخرى بالاعتراف بها، والتعامل مع الدولة اليهودية من خلالها.

وفي مجال عرضنا لهذه الإجراءات المختلفة، فإننا في هذا الفصل وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة، فإننا سنعرض هـذه الإجراءات من خلال المبحثين التاليين:

- ❒ المبحث الأول: الإجراءات الإدارية في القدس.
- ❒ المبحث الثاني: الاستيطان في مدينة القدس.

---

(1) الإجراءات الإدارية في هذا الشأن سوف يكون لها سبيلين، الأول إجراءات تتعلق بواقع المدينة المحتلة، وهذا الواقع هو ذاك الواقع العربي الذي كان عليه قبـل الاحـتلال، لـذلك لابـد من التحول في الإجراءات التي كانت متبعة إلى إجراءات يهودية خالصة والفارق بين ما كانت عليه الواقع وما سيكون عليه، فارق كبير ذلك يخرج من محورية عربية إسـلامية، وهذا من محورية يهودية خالصة، وأما الثاني فهو إجراء يتعلق بما ستقوم به الدولة اليهودية في دنيا المدينة المقدسة، فيما يتعلق بالاستيطان وغيره، بحيـث يتفـق ومقتضـيات العقلية اليهودية التي تستمد شرعيتها من العقيدة الدينية والسياسية اليهودية، ولما كانت الإجراءات تواجهها صعوبة التنفيذ وخصيصاً الإجراء الأول، إلا أنهـما في نهايـة الأمـر يتطابقان ويحققان ما ترنوا إليه القيادة في دولة الكيان الصهيوني.

المبحث الأول:

الإجراءات الإدارية في القدس

(إن كل من ليس يهودياً لا يحق له العيش والبقاء على أرض إسرائيل، وليس له حق الملكية أو الجنسية أو أية حقوق سياسية)[1].

ماثير كهانا

رئيس حركة كاخ اليهودية،

وعضو الكنيست الإسرائيلية

إن الإجراءات الإدارية، خطوة ضرورية أمام الساسة في الدولة الصهيونية، الذين سعوا منذ بسط سيطرتهم على المدينة المقدسة، من رفع شعار أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وذلك من أجل العمل بحرية لصياغة قدس الغد اليهودية.

اتجهت الصهيونية نحو الأرض كمورد طبيعي وضروري لتحقيق غايتها وإلى السكان، وأخلت فريقاً أخراً، وعرقلت مشاريعهم الإسكانية حتى غدت الأسرة العربية في القدس مجموعة أسر متراكمة فوق بعضها البعض، كما وقفت أمام النازحين من أهالي القدس أثناء الحرب من العودة إليها بعد وقف القتال.

استطاعت إسرائيل بهذه الإجراءات من قلب الموازين، في ملكية الأراضي فأصبح اليهود هم المالكين لمعظم أراضي المدينة، وتضاعف عدد السكان اليهود فيها على حساب أصحابها الشرعيين، وفي مجال عرضنا لهذه الإجراءات الإدارية، وبما يحقق أغراض هذا المبحث، سنعرض ذلك من خلال المطبين التاليين:

- المطلب الأول: السيطرة على الأرض.
- المطلب الثاني: التضييق على السكان العرب.

المطلب الأول – السيطرة على الأرض.

تهدف إسرائيل فيما تهدف إليه، جعل القدس مدينة يهودية خالصة، مع العمل على الاحتفاظ بها للأبد وإبقائها عاصمة لها، وتسعى جاهدة وفق مخطط مرسوم لإزالة الصبغة الدينية والتاريخية لمدينة القدس، وإفراغها من سكانها غير اليهود واستبدالهم بوافدين جدد، من خلال تجريدهم من حقوقهم كافة، وتغيير الطابع التاريخي والحضاري والديني للمدينة، وقد استخدمت أساليب شتى لتحقق أهدافها سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اجتماعية واقتصادية أو دينية، أياً كانت هذه

---

(1) رائف نجم، القدس بين الإسلام واليهودية، مرجع سابق، ص48.

الأساليب، فإنها غالباً ما توصف بسياسة التهويد الذي يشمل الأرض والسكان والعلاقات الرابطة بينها.

كانت من أولويات السياسة الصهيونية الاستيلاء على الموارد الطبيعية ومنها الأرض، وذلك من خلال الاستيلاء على سجلات ملكية الأراضي، والحصول على نسخ منها لأغراض التخطيط، لذا فقد قامت سلطات الاحتلال الصهيونية بعد دخول القدس إلى إجراء إحصاء سكاني لأهالي المدينة، وأجبرت المقيمين فيها بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1967م على حمل الهوية اليهودية، أما أبناء القدس الغائبين عنها لغايات الدراسة أو العمل أو الزيارة أو النزوح بسبب الحرب والأعمال العسكرية الأخرى، فقد اعتبرتهم (غائبين) وحرمتهم من حقوق المواطنة في المدينة وحق العودة إليها، وكذلك الحال بالنسبة للعرب الذين يقيمون خارج القدس، ويملكون أراضٍ وملكيات داخل حدود المدينة[1].

ولأغراض تصفية الوجود العربي في المدينة قامت سلطات الاحتلال بتطبيق قانون أموال الغائبين على المواطنين العرب الذين خارج القسم الشرقي من المدينة[2]، وبموجب هذا القانون تم تسجيل أموالهم المنقولة وغير المنقولة في سجلات خاصة تمهيداً لحصرها ووضع اليد عليها، وفعلاً، فقد وضعت يدها على مساحات واسعة من الأرض العربية في المدينة، وعلى قسم كبير من العلاقات والأموال، ونفذت بعدها عمليات المصادرة على غرار ما فعلته عام 1948م، وكان لنتيجة تطبيق هذا القانون بعد حرب 1967م، أن بلغت مساحة الأراضي المصادرة من أملاك الغائبين في منطقة القدس وضواحيها حوالي (94564) دونما، بالإضافة إلى (35) ألف دونم في منطقة رام الله والبيرة المجاورة[3].

وأما بخصوص أملاك المواطنين المقيمين في القدس، فكان لابد أن تأخذ العملية التهويدية بعدها، أصدرت المرسوم المتضمن الاستيلاء على مساحات كافية من الأراضي ضمن مخطط مرحلي، يأخذ في اعتباره القدرة الزمنية على استغلال الأراضي والتقليل بقدر الإمكان من إثارة

(1) منشورات فلسطين المحتلة، مرجع سابق، ص70.

(2) كانت سلطة الاحتلال قد أصدرت بتاريخ 31 آذار 1950م قانوناً أسمته (قانون أموال الغائبين لسنة 1950م) وخولت بموجبه لنفسها سلطة وضع أيديها على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة، وغادرها بعد 29 تشرين الثاني 1947م، بالنسبة لمواطني البلاد العربية، وبعد أيلول بالنسبة لفلسطين المحتلة عام 1967، وسارعت السلطة إلى تطبيق هذا القانون على العرب في القسم المحتل الجديد - انظر - روحي الخطيب، تهويد القدس، ط1، عمان أمانة القدس 1970م، ص15.

(3) صالح الخصاونة، الأوضاع الاقتصادية لمدينة القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بحث مقدم للندوة العالمية للإسراء والمعراج - عمان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ص4-6.

الرأي العام العالمي، فبعد أن أيقنت إسرائيل بهدوء الرأي العام الذي ثار نتيجة تطبق قانون أملاك الغائبين[1]، سعت حينذاك إلى المصادرة والإستملاك وطرق أبوب الحيلة في سبيل الاستيلاء على مساحات أكثر.

لقد قامت إسرائيل خلال الفترة الأولى للاحتلال، بوضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي العربية في مناطق مختلفة من حدود مدينة القدس، ذات أهمية تاريخية ودينية وإستراتيجية، شملت هذه المصادرات أراض في منطقة الحي اليهودي وحي المغاربة في البلدة القديمة ومنطقة جبل سكوبس وأراضي منطقة النبي يعقوب، ومناطق واسعة من حي الشيخ جراح، وأراض من شعفاط وصور باهر وبيت جالا وصفافا، وفي مراحل أخرى قامت بزيادة هذه المساحات المصادرة في مناطق بيت جالا والنبي يعقوب وعنانا والعيزرية والنبي صموئيل، كما منعت البناء في مناطق أخرى، بحجة الإبقاء عليها كمنطقة خضراء[2]، كانت حصيلة ذلك أن سلطة الاحتلال وضعت يدها على مساحات واسعة، وبموجب مراسيم حكومية واضحة ففي بيت حنينا على سبيل المثال صادرت السلطات في آذار (مارس) من عام 1968م ما مساحته (675) دونماً، بادعاء وجود مستوطنة صغيرة كانت منشأة عام 1948، وفي البلدة القديمة وبموجب أمر صادر عن وزير المالية والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (1443) بتاريخ 14 نيسان (إبريل) 1968م، قامت السلطات الصهيونية وصادرت (116) دونماً لتوسيع الحي اليهودي بدعوى المصلحة العامة، وتضم المنطقة المصادرة (1048) منزلا سكنياً، و (437) متجراً، وعدداً من المساجد، وبلغ عدد سكان تلك المنطقة خمسة عشر ألف مواطن عربي، وقد شملت المساحة المصادرة أربعة أحياء عربية، تقع خلف الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف هي: الحي المغربي، حي باب السلسلة، حي الشرفا وحي الباشورة وتشكل المساحة المصادرة 16% من مساحة القدس القديمة، وكان اليهود يملكون فيها قبل سنة 1948م حسب سجلات أمانة القدس (105) عقارات فقط مساحتها 4%، وبذلك تصبح مساحة مجموع ما يملكونه وما صادروه منها 20% من مساحة القدس داخل الأسوار[3].

---

(1) إلى جانب هذا القانون وجدت قوانين أخرى الغرض منها الاستيلاء على أراضي عربية وهي:

1- أنظمة الطوارئ لسنة 1949م وخاصة تلك المتعلقة بالاستيلاء على العقارات، المناطق الأمنية واستغلال الأراضي البور.

2- قانون الأراضي لسنة 1954م.

3- قانون الاستيطان الزراعي لسنة 1967م، انظر: منى دروزة، الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها، بحث مقدم للندوة الإسلامية لشؤون القدس، نيسان 1986م، ص2.

(2) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 19 أيلول، 1980م.

(3) روحي الخطيب، تهويد القدس، مرجع سابق، ص11-12.

وفي كانون الثاني من نفس العام تمت مصادرة (3360) دونماً في جبل المشارف (سكوبس)، شملت التلة الفرنسية ومعظم مرتفعات الجبل، وبواسطة حزام من الأرض تمت مصادرته في نفس الوقت، وربطت هذه المنطقة برامات اشكول[1]، وبتاريخ 23 حزيران (يونية) 1969م، صدر أمر عن الحاكم العسكري بمصادرة (17) عقاراً وقفياً إسلامياً، في أماكن متعددة في مدينة القدس تقع على طرق المصلين اليهود القادمين من باب العامود (أحد أبواب سور القدس من الجهة الشمالية)، وحتى ساحة البراق الشريف ومن أبرز هذه العقارات (المدرسة التنكيزية) الواقعة على مدخل باب السلسلة (أحد أبواب الحرم القدسي الشريف من الجهة الغربية) والمطلة على الحرم[2].

كما أنها استطاعت وعن طريق المفاوضات مع قوات الأمم المتحدة في منطقة قصر المندوب، تقليص مساحة الأرض التي كانت تابعة لقوات الأمم المتحدة من (2800) دونماً إلى (716) دونماً فقط، وبذلك تمكنت من مصادرة 2084 دونماً، وتضمن الاتفاق ألا تستغل المنطقة لأغراض عسكرية[3].

وفي آب (أغسطس) 1970م، قامت سلطة الاحتلال بحملة مصادرات مسعورة، هدفت من ورائها إلى تطويق المدينة، وعزلها بشكل تام عن باقي مناطق الضفة الغربية، فقد صدر بأمر وزير المالية مرسوم بمصادرة (13.680) دونماً، بموجب نصيب مستوطنة النبي يعقوب (470) دونماً، ومستوطنة النبي صموئيل (4840) دونماً، ومستوطنة تالبيوت مزراح (2240) دونماً، ومستعمرة جيلو (2700) دونماً، ولصالح مستوطنة عطروت (1200) دونماً، ولإقامة مباني للشرطة صادرت (1130) دونماً، ولصالح مستوطنة رامات شكول صادرت (100) دونم، وقد بلغ مجموع المصادرات 30% من مساحة القدس الشرقية خلال الفترة (1967-1970)م[4].

بعد ذلك استأنفت السلطات الصهيونية مصادرتها للأراضي العربية في القدس، ففي شباط (فبراير) 1972م، قامت بمصادرة ما مساحته 1700 دونماً من الأراضي العربية التي تقع بين حي اشكول في الشيخ جراح وشعفاط، ثم اتبعت أسلوباً آخر في المصادرات، وذلك بوضع اليد على مساحات واسعة دون اللجوء إلى الإعلان عنها في الجرائد الرسمية، وقد تمثلت بمصادرة

---

(1) عبد الرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، مرجع سابق، ص92.

(2) روحي الخطيب، مصادرة العقارات حول الحرم القدسي، مجلة القدس.

(3) benziman. uzi. Israd policy in East jerusalem, after Reunification in Kramer, Joeled. p120.

(4) عبد الرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، مرجع سابق، ص92-93.

(10.000) دونم من أراضي عرب سنة 1973م، و (3.000) دونم مـن أراضي قريـة عناتـا سـنة 1974م، و (3000) دونمـا مـن أراضي قرية العيزرية سنة 1974م، و (30.000) دونماً مـن أراضي الخـان الأحمـر سـنة 1975م، ومصـادرة (1000) دونمـاً مـن أراضي قرية أبو ديس سنة 1976م، و(240) دونماً من أراضي جبل المكبر 1976م، و (200) دونـم مـن أراضي الشـيخ جـراح في القدس 1976م، ومصادرة (645) دونما من أراضي قرية النبـي صـموئيل 1976م، وبهـذه المصـادرات لـلأرض العربيـة نقصـت الملكية العربية للأراضي في القدس إلى ما نسبته 14%، فيما كانت عام 1948م 84%، وارتفعت نسـبة اليهـود مـن الأراضي إلى 84% بينما لم تزد عن 14% في عام 1948م[1]، وفي (2) آذار عـام 1980م وبموجـب قـرار وزيـر الماليـة تمـت مصـادرة (4460) دونماً، لإقامة مستوطنة النبي يعقوب الجنوبية (بسحاب زئيف)، عاودت السلطات اليهودية في الأول مـن تمـوز عـام 1982م، فصادرت (173) دونمـاً في القـدس لصـالح مسـتوطنة عطـروت، وفي 21 نيسـان عـام 1992م صـادرت (1850) دونمـاً، لصـالح مستعمرة جبل أبو غنيم والمعروفة بـ (هارحوماة)، وفي نيسان عام 1995 صادرت (335) دونمـاً لصـالح مسـتوطنة رامـوت، و (200) دونماً لصالح مستعمرة صفافا[2]، وفي عام 1997 جاء قرار الاستيطان اليهودي لمنطقة جبل أبو غنيم ووضعت السلطات اليهودية اليد على أراضٍ أخرى حتى أصبح مجموع ما صودر لهذه المستعمرة (2056) دونماً[3]، وبهذا أشـارت بعـض المصـادر أن نسبة الأراضي المقدسية المصادرة تشكل (71%) من إجمال أرض القدس الشرقية، كما وأقامت السلطات اليهوديـة في شرق القدس وعلى الأراضي المصادرة (15) مستعمرة يهودية، و (9) مناطق صناعية و (100) مصنع[4].

ويذكر أن السلطات اليهودية تذرعت بعدة أساليب لمصادرة الأراضي منها[5]:

1- مصادرة الأراضي والإحياء العربية بالاستناد إلى قانون الغائبين.

2- مصادرة الأراضي بعد إعلانها "مناطق محرمة" لأغراض أمنية عسكرية.

3- مصادرة الأراضي بحكم إقامة المنافع العامة، ولكنها تحول بعد ذلك إلى مستوطنات.

---

(1) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل لطمس الشخصية العربية، مرجع سابق، ص8.
(2) جريس خوري ورفيقاه، القدس: دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، القدس: مركز الدراسات الدينية والتراثية 1996، ص542.
(3) المرجع السابق، ص549.
(4) محمد عواد وزهير غنايم، القدس معلومات وأرقام، مرجع سابق، ص21.
(5) عبد الرحمن عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، مرجع سابق، ص93.

4- مصادرة الأراضي التابعة لخزينة دولة المملكة الأردنية الهاشمية، بحجة أن إسرائيل صاحبة السيادة الفعلية على المدينة[1].

5- حاولت إسرائيل جاهدة على الحصول على وثيقة قانونية، لمصادرة الأراضي والأملاك العربية في الجزء العربي المحتل عام 1948م، وذلك بغرض تقديم تعويضات لأصحابها، ولكن العرب رفضوا التعويضات وأصروا على الاحتفاظ بحقهم على ملكياتهم[2].

وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية أسلوباً آخر في ابتلاع الأراضي العربية، وذلك عن طريق شراء الأراضي باستعمال وسائل التهديد والضغط تارة، وبالإغراء والتلويح بدفع ثمن خيالي تارة أخرى، ومن الأساليب المتبعة ضد العرب قطع المياه والكهرباء، وقطع الطرق المؤدية لمنازلهم وحوانيتهم، وتهديد أصحاب العقارات بالسجن والإبعاد، وإلصاق التهم بحجة معاداتهم لسلطات الاحتلال حتى تبرر إبعادهم عن أراضيهم.

المطلب الثاني – التضييق على السكان العرب

ذهبت الصهيونية في مجال معاملتها لسكان القدس، إلى اتباع أسلوبين يتصلان بعضهما ببعض ويهدفان إلى نتيجة واحدة، وهي إيجاد أغلبية يهودية في المدينة، فالسياسة الإسرائيلية تشجع انتقال اليهود إلى البلدة القديمة، وبالمقابل تقوم بمضايقة السكان العرب لإجبارهم في نهاية الأمر للهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم، فإسرائيل لا ترغب في ضم كثافة سكانية عربية في القدس، وذلك لتحقيق أهداف منها، خلق واقع يهودي جديد بإقامة أحياء يهودية، وإسكان مزيد من المهاجرين فيها، حتى يصبح عدد اليهود في القدس يفوق عدد السكان العرب.

وتمتاز السياسة الصهيونية المتبعة مع السكان العرب بما يلي:

1- الإخلاء والإبعاد:

قامت السلطات الصهيونية بعد احتلال المدينة المقدسة، بتدمير ومسح عدد من الأحياء

---

(1) المباني الحكومية الأردنية التي صادرتها سلطة الاحتلال هي:
أ- مصادرة مبنى غير مكتمل لمستشفى إقامته الحكومة الأردنية في منطقة الشيخ جراح، وتحويله إلى مقر للقيادة العامة للشرطة الإسرائيلية.
ب- تحويل مبنى محافظة القدس في شارع صلاح الدين إلى مقر لوزارة العدل.
جـ- تحويل مبنى محكمة القدس المركزية في شارع صلاح الدين إلى المحكمة المركزية.
د- مصادرة كافة مباني ومنشآت بلدية القدس العربية، وتحويلها إلى البلدية اليهودية، انظر: عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية: دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير، ط1، عمان - دار الجليل للنشر 1981م، ص236.

(2) عبد خرابشة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمدينة القدس بعد الاحتلال، عمان: مطبوعات المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس 1987م، ص9.

السكنية العربية، كحي المغاربة والمنازل السكنية الملاصقة للمسجد الأقصى فأخلت المساكن، وعملت على إجلاء السكان، ثم أخذت فصول المؤامرة الصهيونية تدور ضد القدس وأهلها وسكانها العرب، وهذا يخالف المادة 49 من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة في 12 آب 1949م، وتحدياً لقرارات الأمم المتحدة المتعاقبة حول القدس[1].

ثم سعت جاهدة لإبعاد أبرز شخصيات المدينة، فعلى أثر حل المجلس البلدي، قامت بإبعاد أمين القدس وعدد كبير من رجال الدين والأطباء والمحامين والمعلمين والمزارعين والطلاب من كلا الجنسين[2]. فأخلت (6500) عربياً من القدس القديمة وهم المجاورين للحائط الغربي للمسجد الأقصى وحائط البراق، وأسكنت مكانهم اليهود، وقد كان سكان هذا الحي عام 1967م (6500) عربياً لم يبق منهم بحلول عام 1980م أي عربي، وأقامت على أنقاض منازلهم المهدمة وحدات سكنية يهودية، بالإضافة للمعابد والمدارس والفنادق والحدائق وأعمال النجارة[3].

ولم تكف عن خلق الحجج ونسج الذرائع بهدف طرد العرب وإبعادهم عن منازلهم، فقد قامت اللجنة الوزارية المؤلفة من وزير العدل والمالية ورئس البلدية تيدي كوليك – صهر بن غوريون – بإصدار قرار للقيام بترميم المجاري وشبكات المياه في شهر حزيران 1976م، فطردت ألف مواطن عربي من القدس بهذه الحجة[4].

لقد عارض العربّ إخلاء منازلهم منددين بهذه الإجراءات، ورفضوا التخلي عن أملاكهم ومنازلهم ومحلاتهم، وأرسلوا للسلطات المحتلة بمذكرات خطية استنكروا فيه هذه الإجراءات وأعلنوا معارضتهم لها، كما أرسلوا نسخاً منها في حينه للهيئات الدولية، وأعلنوا أن هذه العقارات والأراضي هي جزء من وطنهم، والتفريط بها خيانة، ولا يجوز المساومة بها.

ثم لجأت سلطات الاحتلال لإخلاء العرب بالقوة، وذلك بإتباع سبل الوحشية والوسائل التعسفية، كالتعذيب والاعتقال وممارسة التمييز العنصري، كما اتبعت وسائل الإغراء والتحبب، فقد قامت مؤسسة التأمين الطبي بدفع مخصصات شيخوخة، ومنح ولادة لنحو (30) ألف عربي من سكان الضفة الغربية، والذين يحملون هويات إسرائيلية صادرة من القدس ولم يعودوا يقيمون داخل حدودها، ان هذا كان بتوجيه من اللجنة الوزارية لشؤون القدس وذلك لدفع المقدسيين للهجرة[5].

---

(1) الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لندن مطبعة كورتيت، 1981م، ص83.

(2) للإطلاع على أسماء من شملتهم حملات الإبعاد من سكان بيت المقدس، انظر: آن ليش، عمليات الإبعاد من الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة القدس، العدد 36، آذار ص60-70.

(3) داعس أبو كشك، السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، نابلس: دار الوحدة د. ت، ص98-99.

(4) أحمد سيد نوفل القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، مرجع سابق، ص32-33.

(5) صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 5 تموز 1987م.

وطلب الحاكم العسكري في مدارس الضفة عدم قبول أي طالب يحمل هوية القدس، وذلك لإجباره على التنازل عن هويته، ومن ثم النزوح عن المدينة أو قبول المناهج الصهيونية التعليمية، وكلا الأمرين سواء، ففي الأمر الأول إخلاء المدينة، وفي الثاني تهويد لعقلية الإنسان العربي[1].

ثم ساهمت الشركة المسماة "شركة إعمار الحي اليهودي" الحكومية في تهجير السكان العرب، متبعة في ذلك شتى وسائل الترغيب والترهيب، والتي وصلت إلى حد ضرب أساسات المباني وتصديع جدرانها، في الوقت نفسه قامت البلدية بتوجيه الإنذارات لهم بإخلاء المساكن بحجة السلامة العامة، بعد أن تأكدت أن لدى العرب استعداداً لترميم المباني المصدعة[2].

ومن الإجراءات الأخرى التي لجأت إليها إسرائيل في هذا المجال ما يلي[3]:

1- إخضاع أصحاب المهن والتجار والشركات العربية في المدينة لأحكام القوانين التعسفية الصهيونية، وبموجب قانون خاص خلافاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.

2- إغلاق مكتب خدمات الشؤون الاجتماعية بالقدس، وتقله للخارج، وإخضاع الجمعيات الخيرية العربية القائمة فيها مع معاهدها التعليمية ومستشفياتها وعياداتها لإشراف مكتب الخدمات الصهيونية، تحدياً لقرارات الأمم المتحدة بمختلف هيأتها.

3- إقرار مشروع تنظيم جديد للمدينة وضواحيها، يستهدف إزالة أجزاء كبيرة من الأحياء العربية القائمة تدريجياً، وإجلاء المزيد من أهلها ثم طمس معالمها الحضارية.

4- إغلاق البنوك العربية ومصادرة أموالها، وإجبار عرب القدس على التعامل مع البنوك الصهيونية، وربط الاقتصاد العربي داخل المناطق المحتلة بالاقتصاد الصهيوني.

5- تجميد تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الإسلامية، والضغط على مسلمي القدس، لمراجعة محكمة يافا الشرعية الإسلامية التي تطبق القوانين اليهودية في الأحوال الشخصية خلافاً للعقيدة الإسلامية.

6- استعمال الإرهاب كوسيلة لطرد المزيد من السكان العرب على شاكلة مذبحة بيغن في دير ياسين، زعيم منظمة الأرغون سنة 1948م، وقتلهم حوالي أربعمائة من أهلها المدنيين، والتي أدت في أعقابها إلى احتلال القسم الأكبر من القدس آنذاك[4].

---

(1) صحيفة الأنباء الكويتية، الصادرة بتاريخ 17 تموز 1977م.

(2) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 19 أيلول 1980م.

(3) روحي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص32-34.

(4) المرجع السابق، ص32-33.

والملاحظ من خلال استعراض السياسة الحاكمة في إسرائيل أن حكومات العمال والليكود، تلتقي على خط مشترك واحد، وهو طرد العرب وإسكان اليهود بدلاً منهم، مما جعل هذه السياسة تعطي أكلها، وتقلب موازين النسب السكانية رأساً على عقب، وهذا يقودنا إلى إلقاء نظرة على التطور السكاني بالنسبة للعرب واليهود في المدينة.

2- الوضع الديمغرافي:

تعتبر مدينة القدس من أكبر المدن الفلسطينية من حيث التعداد السكاني، وبشكل عدد سكان القدس 10.7% من المجموع الكلي للسكان داخل فلسطين عام 1985م، ويتضح من الإحصائيات الرسمية أن عدد الفلسطينيين في القدس ازداد منذ عام (1800-1985)م بمعدل 358%، فيما ازداد اليهود خلال نفس الفترة الزمنية بحوالي 867%، أي أن عددهم تضاعف تسع مرات تقريباً، وهذه الأرقام تظهر بوضوح السياسة الصهيونية المتبعة الرامية إلى تهويد المدينة وتغيير وضعها الديمغرافية لصالحها وقد أعطت أكلها[1].

لقد بلغت الكثافة السكانية في المدينة سنة 1983م نحو (3958) شخصاً لكل كيلو متر مربع واحد، وإن عدد السكان اليهود في المدينة ارتفع بنسبة 67% خلال 19 سنة منذ عام 1967م، وأما العرب فقد زاد عددهم في نفس المدة بنسبة 81% ويعيش 25 ألف فلسطيني اليوم داخل أسوار القدس[2].

وتمشياً مع الأهداف اليهودية هذه فقد عمدت سلطة الاحتلال إلى إجراءات متعددة الأساليب خلال العقد الأخير من القرن الماضي هدفها النهائي جعل القدس يهودية السكان ومن هذه الأساليب:

أ- ضبط الزيادة السكانية العددية العربية: إن عدد اليهود في القدس الشرقية قبل 5 حزيران 1967 كان صفراً، وفي عام 1990 أصبحوا 120 ألفاً، وأما عام 1996 زاد العدد إلى 167 ألف يهودي مقابل 155 ألف عربي، وقامت اللجنة الوزارية العليا بوضع مخططها بالنسبة لحدود بلدية المدينة معتمدة بذلك على عدد السكان، اليهود بحيث يبقى عدد السكان العرب دائماً تحت معدل 14%، أي الربع واليهود 86% وقد نجحت في ذلك، كما أن المخطط الصهيوني لعام 2000م وضع ليصبح عدد اليهود (800) ألف والعرب (200)

---

(1) عبد الوهاب عثمان، أضواء على مدينة القدس، بحوث دار الجليل (بحث غير منشور) 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988، ص8.
(2) المرجع السابق، ص8-9.

ألف، كما تضمن استيعاب (50) ألف يهودي جديد في القدس عام 1996[1].

ب- ترويع وترهيب العرب لدفعهم للهجرة: إن الأساليب الصهيونية تعتمد في العادة على العنف لتفريغ المناطق التي تريدها من العرب، وبشأن القدس، قامت العصابات الصهيونية يوم الاثنين 8 تشرين الأول عام 1990 بمذبحة، سجلت في سفر المذابح الصهيونية المتكررة، ابتداءً من دير ياسين وكفر قاسم ولم تنته بعد، أسفرت عن سقوط (23) شهيداً وإصابة 850 آخرين بجروح مختلفة.

ج- سحب هويات المقدسين: ومن الأساليب المتبعة سحب الهويات من المقدسين، فجاء تصريح الناطقة بلسان وزارة الداخلية (توفا الينون) يؤكد استخدامها لهذه الأساليب عندما قالت: "إن الوزارة سحبت خلال عام 1996 هويات (689) مقدسياً، ومنذ مطلع عام 1997م، سحبت هويات (358) مقدسياً آخر، وإن هناك (402) هوية قيد التدقيق والفحص[2]، كما عمدت وزارة الداخلية في الكيان الصهيوني في سياق التفريغ إلى وضع مخطط كشفت عنه مصادر يهودية في أواخر عام 1996، يقضي بتجريد ما يتراوح بين (70.50) ألف مواطن فلسطيني من حقوق المواطنة في القدس، ويهدف المخطط إلى تقليص عدد المقدسين إلى 40 ألفاً فقط[3].

د- هدم البيوت وضبط خط البناء العربي: وللمضي قدماً في سياسة زيادة اليهود وتقليص عدد العرب من القدس، لجأت الحكومات الصهيونية إلى تنفيذ سياسة هدم الأبنية ووضع قيود على البناء العربي، حيث وجدت في هذا الطريق الوحيد لتنفيذ ذلك، ففي 28 شباط عام 1993 أصدرت السلطات الصهيونية قراراً حكومياً لزيادة الزخم الإسكاني اليهودي، تمشياً مع تنفيذ سياسة النسب المتفاوتة بين وحدة سكنية معظمها للمستوطنين اليهود بزيادة (10109) في عدد الوحدات السكنية الإجمالية في المدينة، وحوالي (8890) وحدة سكنية وبنسبة (12%) فقط شيدت في الضواحي الفلسطينية وكانت هذه العمليات تجري من خلال عمليات ضبط لرخص البناء، التي كانت ذات رسوم عالية بالنسبة للمقدسين من جهة، ولم تمنح رغم هذا إلا 95 رخصة بناء عام 1994 و (86) رخصة عام 1995، و (108) رخصة عام 1996، وإذا ما قورنت هذه الأرقام بما يحتاجه أبناء القدس، تبين لنا الأسباب التي تدفع المقدسي لمغادرة المدينة مكرهاً حيث يجد نفسه أمام خيارين: إما البناء

(1) صبحي غوشة، القدس في الحل النهائي (حقائق وأرقام)، الملف السياسي، بجريدة الدستور الأردنية الأحد 7 تموز 1996.
(2) مها عبد الهادي، الهوية الأرض المفدسات: مجلة السبيل العدد (403) كانون أول 1997، ص35.
(3) المرجع السابق، ص35.

المعرض للهدم أو السكن خارج حدود البلدية وفقدان حقه في الإقامة فيها، وكلا الخيارين يساهم في تسريع تهويد المدينة وصهينتها بشكل كامل وبسرعة[1].

ه- المصادرة ومنع العرب من البناء: وأما مصادرة الأراضي المقدسة وبناء المستوطنات، فلم تنفك مطلقاً منذ هزيمة العرب عام 1967، ويكفي أن نشير بالنسب أن مساحة الأراضي المصادرة في القدس الشرقية حتى عام 1996م، بلغت (71%) منها (34%) الباقية بحجة المصلحة و (40%) اعتبرت مناطق خضراء يمنع البناء فيها، وخلال هذه السنوات أنشأت الدولة اليهودية 15 مستوطنة و 17 حياً استيطانياً في القدس الشرقية، (انظر خريطة رقم 5) وهذا له تأثير سلبي على المساحات العربية المعدة للبناء، وزيادة في مضايقة المقدسيين للتخلي عن الإقامة في القدس، فقد فرضت عليهم الضرائب الباهظة على الرغم أنهم لم يتلقوا إلا (5%) من الخدمات المقدمة لسكان القدس.

و- وضع الغرامات على الأبنية بشكل خيالي على كل مقدسي، فقد أصدرت محكمة بلدية القدس بتاريخ 25 تموز 2004، قراراً يقضي بأن يدفع المقدسي غرامة مالية تقدر بـ (67) ألف دولار أمريكي، تعادل ما قيمته (270) ألف شيكل، إذا قام ببناء له غير مرخص، وهذا ما وقع لأحد المقدسين، حيث أوقعت به المحكمة هذه الغرامة، وتيسيراً للدفع، فقد قسطت ذلك على مدار سبع سنوات وتدفع شهرياً، ومنحه قاضي المحكمة مهلة (15) شهراً للحصول على رخصة بناء، وإذا لم يحصل عليها سيدفع حوالي خمسة الألف دولار أخرى رسوم مخالفة البناء وتكلفة الجرافات التي ستقوم بالهدم[2].

وبناء على هذا يترتب على كل العرب والمسلمين، أن يعملوا جاهدين لكسب الصراع الديمغرافي القائم في مدينة القدس، ما دام أنه لا حل منظور لقضية القدس، ومع أن معدلات الزيادة السكانية عند العرب كونها تفوق مثيلاتها عند اليهود، إلا أنه لا يمكن الركون لهذا الفارق الديمغرافي، والاعتماد عليه وحده، بل لابد من تعزيز مواصلة الصمود والثبات، ومقاومة الاحتلال وتحسين نوعية وكفاءة المواطن المقدسي خاصة والفلسطيني عامة، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة له وإيجاد فرص عمل داخل حدود المدينة.

إن المقارنات العددية بين فئتي السكان المتصارعتين، تغفل فوارق هامة في واحدة منها ارتفاع مستوى التعليم والقدرات الفنية والتكنولوجية لدى اليهود، ومعنى هذا أن لابد من أن تعمل الجهات العربية المعنية، ومنها اللجان العربية والإسلامية في الوطن المحتل إلى وضع سياسة

---

(1) المرجع السابق، ص36-37.
(2) صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 26 تموز 2004.

إسكانية للشعب الفلسطيني، تنبثق عنها بعض الإجراءات والوسائل التالية[1]:

1- تقديم القروض وصور الدعم المالي الأخرى لتنشيط الفعاليات الاقتصادية في المدينة، وتسهيل انتقال السلع المحلية المنتجة في القدس إلى الضفة والدول العربية الأخرى.

2- الإسهام مالياً في توفير البنية الملائمة لمواجهة الاحتياطات الأساسية للمواطن في المدينة المقدسة، وبخاصة التعليم بمختلف مستوياته والخدمات الصحية والإسكانية.

3- إيجاد المناخ الوطني المناسب لدعم التماسك الاجتماعي والثقافي والنفسي لأبناء المجتمع المقدسي، ودعم الروابط الاجتماعية بين سكان القدس، وبقية سكان الضفة الغربية لإدامة الاتصال فيما بين المناطق المحتلة.

4- المساعدة في خلق الظروف الملائمة لتشجيع المواطن في القدس على البقاء، وذلك بخلق فرص العمل والاستثمار، وبمثل هذه الإجراءات نتمكن من مواجهة الإجراءات الصهيونية الداعمة للجماعات اليهودية القادمة للإقامة بالمدينة المقدسة[2].

أ- إن معركة الصراع الديمغرافي مستمرة وقد استخدمت السلطات المحتلة في هذه المعركة الإجراءات التالية:

ب- تشتيت التجمعات السكنية العربية في القدس، وعزلهم بواسطة أحزمة وأطواق استيطانية، وذلك لخلخلة الكثافة السكانية داخل المدينة، ومن ثم عزل المدينة عن الضفة الغربية بواسطة تلك المستوطنات.

ج- تشجيع اليهود بالاستيلاء على منازل العرب، الذين اضطروا لمغادرتها أثناء الحرب والعمليات العسكرية[3].

د- تقديم إغراءات وتسهيلات لليهود والذين يقطنون خارج القدس، ومن بينها جواز التمتع بكل مزايا برنامج المساعدات الذي أعدته وزارة الإسكان لكل قادم جديد للمدينة، مع اعتبار أن كل من سكن القدس مدة عامين، متصلين قادماً جديداً[4].

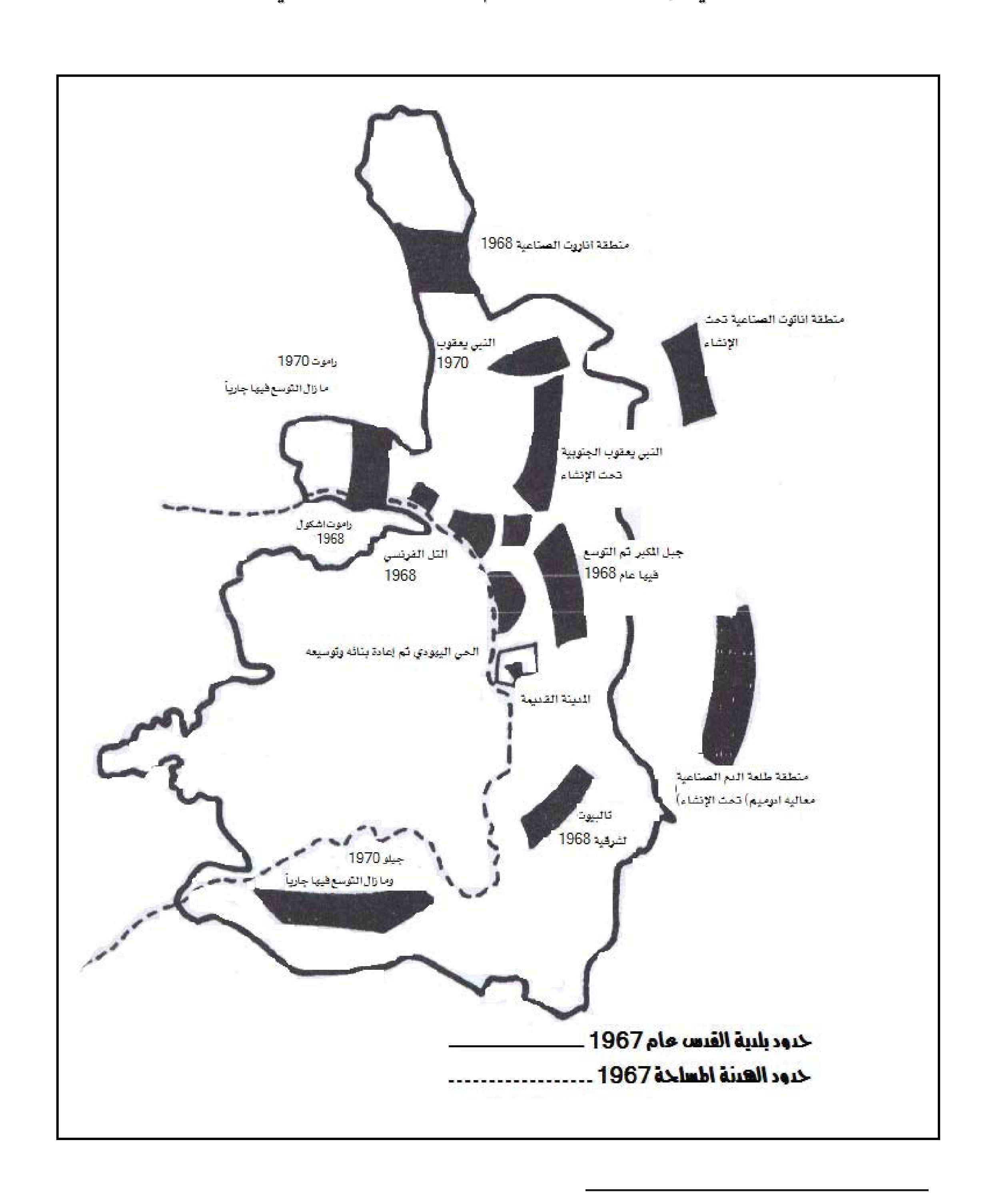
ه- نقل جميع الوزارات للمدينة ورئاسة الدولة والكنيست وتوسيع الجامعات العبرية، بالإضافة إلى اتخاذ الحكومة قراراً بنقل (5000) موظف حكومي مع عائلاتهم للعيش في القدس[5].

---

(1) موسى سمحة، فؤاد بسيسو، الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة، ط1، عمان، اللجنة المشتركة لدعم الصمود، 1986م، ص100-101.
(2) المرجع السابق، ص100.
(3) صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 12 حزيران (يونية) 1967م.
(4) سمير جريس، مرجع سابق، ص147.
(5) صحيفة الشعب الأردنية، الصادرة بتاريخ 9 حزيران (يونية) 1967م.

و- فسحت المجال لليهود الذين كانوا يملكون عقارات في القسم الشرقي للقدس قبل 1948م باستعادة أملاكهم، بيـنما لم تفسح نفس المجال للعرب الذين يملكون في القسم المحتل سنة 1948م، والذين اعتبروا غائبين عن أملاكهم آنذاك[1].

خريطة رقم (5)
مشروعات المباني الإسرائيلية منذ عام 1967 وما بعده في القدس العربية



(1) روحي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص34.

5- عرقلة مشاريع الإسكان: اتبعت إسرائيل عدداً من الإجراءات لعرقلة مشاريع الإسكان العربية منها:

أ- مصادرة الغالبية العظمى من الأراضي المعدة كاحتياط إسكاني للعرب في المدينة المقدس.

ب- وضع العراقيل للحد من منح التراخيص للعرب، وذلك لمضايقتهم وإجبارهم على النزوح.

ج- هدم كل بيت يقام دون ترخيص وكما أشرنا سابقاً.

د- الإعلان عن المناطق العربي المكشوفة والصالحة للبناء كمناطق خضراء محظور البناء عليها، وتستغل لأغراض الأعمال الحكومية الرسمية. وذلك من أجل تطوير القدس وإعدادها بشكل لائق كعاصمة لهم.

ه- فرض غرامات باهظة على السكان من أجل مضايقتهم والنزوح عن المدينة[1].

و- وقد ترتب على ذلك عدة نتائج منها:

1- ازداد عدد السكان العرب بالمدينة على سبيل المثال بين الأعوام 1967-1974م (24) ألفاً، في حين لم تُبنَ سوى 500 وحدة سكنية عربية، مما أدى إلى نزوح العرب للجبال المحيطة بالقدس[2].

2- أدى ذلك إلى تجاوزات قانونية وبناء وحدات سكنية بدون تراخيص[3].

3- ارتفاع الأجرة للمساكن المعدة للإيجار، نتيجة لعدم تناسب الزيادة السكانية مع الأبنية المنشأة[4].

4- الاستنزاف المالي الكثير نتيجة قيام سلطات الاحتلال بهدم المنازل السكنية.

5- الاكتظاظ السكاني[5] عند العرب الفلسطينيين بحيث أصبحت أكثر من أسرة تعيش في بيت واحد.

---

(1) صحيفة الفجر المقدسية، الصادرة بتاريخ 29 آذار 1977م.

(2) صحيفة معاريف الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 1 أيلول 1975م.

(3) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 19 أيلول 1980م.

(4) استخدمت سلطات الاحتلال سياسة هدم مساكن المواطنين الفلسطينيين في القدس متذرعة بحجج واهية منها: هدم البناء على اعتباره غير مرخص، أو هدمه لكونه لعائلة يشارك أحد أبنائها في مقاومة الاحتلال وبالعادة لا يكون هذا الشخص مالك لذلك المنزل، حتى وإن كان مالكه لا يجيز هدمه القانون الدولي، والتذرع بقدم وتلف المسكن أو أحد جدرانه، وباستخدام الذرائع المذكورة، فإن سلطات الاحتلال هدمت أكثر من خمسين منزلاً كل عام منذ الاحتلال (1967-2003)م، ويقدر المختصون عدد المنازل المهدمة حتى عام 2003م بحوالي (3500) منزل داخل الجزء المحتل عام 1967، ويمكننا الإشارة إلى أنه في عام 1994م وحدة، قرر بلدية القدس هدم (2000) منزل فلسطيني مقدسي بذريعة عدم الترخيص وبدأت بالتنفيذ بهدم (50-70) منزلاً كل عام. - انظر - سفارة دولة فلسطين، رسالة فلسطين: القدس في خطر، مرجع سابق، ص (37-38)

(5) موسى سمحة، وفؤاد بسيسو، مرجع سابق، ص69، ص15.

المبحث الثاني:

الاستيطان في مدينة القدس

(إن القدس هي صاحبة الأولوية في الإسكان، لأن نسبة اليهود للعرب أقل من المستوى العام في الدولة)[1].

إبراهيم عوفر

وزير صهيوني سابق للإسكان

قامت السلطات المحتلة بحملة استيطانية واسعة النطاق في مدينة القدس، مع إعطاء الأولوية وتشجيع الإقامة فيها خلاف ما احتلته من أرض بعدوانها الأخير على الأمة العربية، فقد باشرت بإحاطة المدينة بعدد من القلاع الاستيطانية من أجل تغيير طابعها المألوف بطابع يهودي مختلف، إن هذه نتيجة طبيعية بعد أن وضعت السلطات المحتلة يدها على مساحات واسعة داخل المدينة المقدسة وخارجها، وذلك لاستقطاب الأعداد القادمة نتيجة استقبال المهاجرين الجدد، وتشجيع السلطات المحتلة لمثل هذه الهجرات والتي تعد في نهاية الأمر أداة ضغط على هذه السلطات لإيجاد بيت جديد لكل مهاجر جديد قادم.

إن نمط المستعمرات الاستيطانية الجديدة في القدس، تختلف كلياً عن باقي نمط المستعمرات الاستيطانية في مناطق أخرى في الأرض المحتلة، فقد عرفت مستعمرات القدس وما حولها بما يسمى بالأطواق، فتبدو وكأنها قلاع كبيرة وحصون تتخذ أشكالاً متعددة، بحيث تؤمن مع بعضها البعض الدفاع الدائري عن المدينة، فيما إذا هوجمت واضطرت السلطات في نهاية الأمر الدفاع عنها.

ويمكننا القول، أن الحكومات المتعاقبة في الكيان الصهيوني منذ عام 1967م، أولت هذا الأمر أهمية خاصة، لأنها ترى بهذه المشاريع الاستيطانية خدمة لغرضين هما: تحصين المدينة، والمساهمة في النمو اليهودي فيها، وتمشياً مع تحقيق أهداف المبحث، فإننا سنعرض هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين:

- ❒ المطلب الأول: سياسة الاستيطان وأبعادها الاستراتيجية.
- ❒ المطلب الثاني: المستوطنات في المدينة المقدسة.
- ❒ المطلب الثالث: أحكام السيطرة الاستيطانية (الجدار العازل).

---

(1) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، السنة 3، العدد 6، تشرين الأول 1 أكتوبر 1975م، ص6.

المطلب الأول: سياسة الاستيطان وأبعادها الاستراتيجية

أ- البعد الاستراتيجي للسياسة الصهيونية الاستيطانية

مدينة القدس هي قلب فلسطين ورمزها الإسلامي الخالد، ولذلك أصبحت هدفاً لأطماع الصهيونية منذ تأسيسها، فقد شرعت السلطات الصهيونية بعد عدوانها 1967م، بتنفيذ مخططاتها الرهيبة لتهويد المدينة تهويداً كاملاً، وليست السياسة الاستيطانية التي تعمل السلطات الصهيونية على تنفيذها سوى مرحلة من مراحل المخطط الصهيوني الرهيب، الذي أعدته مسبقاً لتهويد المدينة المقدسة، ومما لا خلاف فيه أن هذه السياسة تهدف إلى إحداث تغييرات مختلفة في المدينة: سكانية، جغرافية، اقتصادية، وذلك لفرض واقع جديد يهدف إلى تمكين الدولة الصهيوني من التمسك بالمدينة، وعدم التفكير بالتفريط بجزء منها في ظل أية تسوية سلام مستقبلية، وخصوصاً أنها تعلم أن قضية عروبة القدس لا يمكن تنازل أي زعيم أو مواطن عربي عنها في نطاق أية تسوية شاملة[1]، وفي بداية النشاط السياسي للحركة الصهيونية الذي مارسته خلال المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية عام 1987م، كانت بواكير هذا النشاط متجسداً في وضع المخطط الصهيوني الذي سيسير بموجبه اليهود نحو إيجاد وطن ودولة للشعب اليهودي في فلسطين، وبدأت الأطماع الصهيونية تغدو بشكل مبرمج ومكثف من أجل السيطرة على مدينة القدس، فقد برز ثيودور هرتزل الزعيم الصهيوني وباني الدولة اليهودية، وواضع حجر الأساس الأول لبعث الصهيونية الجديدة وبين اهتمامه بالقدس، عندما قال: (إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً، وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون)[2]

إن في قول هرتزل[3] دعوة صريحة وواضحة، لتهويد المدينة بعد الاستيلاء عليها، ويفهم من قوله إزالة كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود، وإحراق الآثار وإقامة أبنية يهودية لتشغل المساحات الفارغة، هذا ما حدا بالحكومات الصهيونية المتعاقبة على زرع المستوطنات داخل

---

(1) أسعد الأسعد، الأرض والممارسات الصهيونية، د. م: منشورات عربسك 979 ص129.

(2) عبد الوهاب عثمان، مرجع سابق، ص10.

(3) ولد ثيودور هرتزل بمدينة بودابست عام 1860م، درس القانون في جامعات فيينا، حيث انتقلت أسرته إليها واشتغل بالمحاماة والصحافة، انتهى تفكيره إلى إنشاء دولة صهيونية، لكنه مات قبل أن يحقق ذلك عام 1904م، اختفى نسله نهائياً، فكبرى بنائه (بولين) كانت متخلفة عقلياً، تحولت إلى مومس ومدمنة على المخدرات، وابنه هانز أصيب بخلل عقلي، وانتحر يوم وفاة شقيقته بولين عام 1930م، وابنته الصغرى ماتت في إحدى المصحات عام 1936م، وأما ابنها حفيد هرتزل الوحيد فقد كان يعمل مستشاراً للبعثة البريطانية في واشنطن، انتحر بإلقاء نفسه من إحدى الجسور في النهر، انظر: رائف نجم، اقدس بين الإسلام واليهودية، مرجع سابق، ص41.

المدينة المقدسة، والمناطق المحيطة بها سعياً منها في إقامة القدس اليهودية، وكما يتصورها الفكر الصهيوني.

ولما كان الاستيطان يحقق ما ذهب إليه هرتزل، فقد جاء تصريح وزير الإسكان الصهيوني في مؤتمره الصحفي المنعقد في 15 شباط (فبراير) 1971م، موضحاً أهداف الاستيطان في المدينة إذ قال: (نهدف إلى جعل القدس مدينة يهودية)[1]، إن هذا القول ليس خاطرة ذهنية مرت بالوزير الصهيوني أثناء مؤتمره الصحفي، بل هي انطلاقه من الفكر الصهيوني الذي يرى القدس جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الصهيوني، كما أكده بن غوريون بقوله: (إن القدس جزء لا يتجزأ من التاريخ الإسرائيلي في عقيدتها وفي أعماق روحها)، ولا ريب أن قول بن غوريون يترجم كل الإجراءات التي أقدمت عليها السلطات لتشويه الوجود الحضاري والتاريخي والثقافي والإنسان العربي في مدينة القدس، والتي هي بصدد الأقدام عليها اليوم وغداً.

وجاء ليفي اشكول بعد حرب 1967م بقوله: (لأنه إذا لم يقم اليهود في القدس الشرقية سيتساءل العالم يوماً: لماذا حاربنا إذن؟)، إنها دعوة في حد ذاتها لإقامة اليهود في القدس، وقد صور لنا أن حرب حزيران قامت من أجل القدس[2].

وفي معرض الحديث عن الاستيطان، وأهمية التوسع في العمليات الاستيطانية والتهويد لمدينة القدس، فقد صرح أبراهام عوفر وزير الإسكان الصهيوني يوم 17 تموز (يوليو) 1975م بقوله: (إن القدس هي صاحبة الأولوية في الإسكان؛ لأن نسبة اليهود للعرب فيها أقل من المستوى العام في الدولة، ويجب أن نهتم بالبناء والتعمير فيها، بحيث يزداد الإسكان هناك، في السنوات الخمس القادمة عما هو عليه الآن حتى لا يختل توازن العاصمة)[3].

لذا نهجت السلطات الصهيونية سياسة استيطانية تحمل طابع الازدواجية في التنفيذ، الشق الأول منها، اتجه إلى داخل أسوار المدينة حيث تمثلت بإنشاء الأحياء السكنية على أنقاض الأحياء العربية في المدينة، بينما اتجهت بسياسة الشق الثاني إلى خارج السور فأنشأت المناطق السكنية على الأراضي العربية المصادرة والتي هي أقرب للقلاع والحصون الحربية، وذلك لتحقيق أهداف السيطرة العسكرية والأمنية الكاملة، وقد وصفت هذه المساكن بأنها سور جديد يحيط بالمدينة بشقيها القديم والحديث على شكل قرص كبير[4].

---

(1) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل لطمس الشخصية العربية لمدينة القدس، مرجع سابق، ص11.

(2) أنيس صايغ، المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967م، بيروت: مركز الأبحاث 1969، ص60.

(3) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، العدد 6، مرجع سابق، ص6.

(4) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول (ديسمبر) 1974م.

فالسياسة الصهيونية تهدف إلى السيطرة على مدينة القدس، وذلك لتتمشى مع الفكر السياسي الصهيوني، الـذي رأى بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وبشكل يمنع تقسيمها مستقبلاً، من أجـل هـذا كانـت سياسـة الاسـتيطان موجهـة لمدينـة القدس خاصة، وذلك لتحقيق البعد الاستراتيجي المتمثل بالأهداف التالية:

1- السيطرة الجغرافية على أكبر مساحة ممكنة من الأرض المحيطة بالمدينة، عن طريق مصادرة الأراضي وأكبر مساحة ممكنة داخل أسوار المدينة عن طريق تهجير أهلها، ومن ثم الاستيلاء عليها، وزرعها بعد ذلك بالمستوطنات وإقامة شبكة من الطرق المتعددة الأهداف.

2- عزل التجمعات السكانية العربية داخل المدينة بعضها عن البعض، والعمل على خلخلتها، وكذلك العمل في آن واحد عـلى عزل المدينة عن الضفة الغربية.

3- تطوير المدينة بأحزمة استيطانية قوية، تأخذ شكل التجمعات السكنية، لتؤدي وظيفتين هما: إقامة عازل سكاني يهودي ما بين العرب بالقدس وخارجها من جهة، والسيطرة استراتيجياً على التجمعات العربية داخل القدس.

4- تصميم الضواحي الاستيطانية بأساليب بناء خاصة تخدم الغرضين المدني في حالة السلم، والعسكري في حالة الحرب.

5- السيطرة الديمغرافية، وتتمثل بتركيز أغلبيـة يهوديـة مطلقـة في القـدس، لتكـون العامـل الحاسـم في أي اتفـاق مسـتقبلي يتناولها، كما تهدف السيطرة الديمغرافية بدفع المواطنين العرب إلى إقامة المساكن خارج حدود المدينة.

6- خلق حقائق تمنع من تقسيم المدينة مستقبلاً[1].

ب- السيطرة الاستيطانية للحكومات الصهيونية:

أولاً: الحكومات العمالية (1967-1977)م

كان الاستيطان اليهودي في مدينة القدس العربي منـذ سـنة 1967م، عـلى رأس المهـمات المركزيـة لحكومـات حـزب العمل المتعاقبة على السلطة حتى عام 1977م، فقد أولته اهتماماً خاصاً، ويمكننا ملاحظته من خلال:

1- البرامج الحزبية والانتخابات.

2- القرارات والتصريحات الرسمية.

3- الخطط والميزانيات المتعددة التي طرحت خلال هذه الفترة.

---

(1) عزت جرادات، القدس والتحدي الصهيوني، ط1، عمان: مطبوعات مكتب المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، 1987م، ص57.

4- الممارسات الفعلية على أرض الواقع من مصادرة الأراضي العربية، وتهجير السكان العرب وتصديع منازلهم، واتباع وسائل الضغط والإكراه في سبيل اقتلاعهم من أراضيهم، ودفع إغراءات مادية مقابل شراء أرض ومنازل المقدسين على السداد ومنازلهم.

لقد كانت القدس محط أنظار حكومات المعراخ، مما أدى ذلك إلى توجيه زخم الاستيطان إلى المدينة؛ لكونها كما يعتبرونها عاصمتهم الأبدية التي تضم في جنباتها ذكريات الآباء، والتراث اليهودي القديم على حد زعمهم، فالعمل على استيطانها ضرورة تمليه المصلحة العامة من وجهة نظر يهود، فهم يرون أن الاحتفاظ بها معلق على زرعها بالمباني اليهودية، وحشد أكبر عدد ممكن من اليهود فيها[1]، فزعماء حزب العمل يرون باستيطانها علامة دالة على عدم التخلي عنها في ظل أية تسوية سليمة مستقبلية، إذن والحالة هذه وجدوا أنه لابد من وضع خطة استيطانية تتسم بسمات معينة تتلاءم وأهمية المدينة والتوجه المستقبلي بشأنها[2]، فسمات هذه الخطة يمكننا بيانها بما يلي:

1- الإصرار على عدم عودة المدينة مجزأة، وهذا ما عبرت عنه جولدا مائير رئيسة وزراء معراخية سابقة، عندما قالت: (إسرائيل لن توافق بأي حال حتى التفكير في تقسيم القدس مع الأردن)، وهذا ما يعكس وجهة النظر الصهيونية ويجعلها تتخوف من السلام.

أن ممثلي حركة الاستيطان والمركز الزراعي الإسرائيلي يقول: (إن تقسيم القدس بين إسرائيل وبين الأردن، وأية دولة أردنية فلسطينية لن يحقق السلام الدائم لإسرائيل)[3].

2- استعمال شتى الوسائل، مثل الإرهاب كوسيلة لطرد السكان، والنسف والهدم للمنازل، والحفريات كوسيلة لتصديع وهدم العقارات العربية في أي منطقة استراتيجية داخل أسوار المدينة وخارجها، وذلك لإقامة مستوطنات إسرائيلية ليعيش فيها القادمون اليهود الجدد.

3- ضم مدينة القدس العربية، وتوحيد شطريها وإعلانها عاصمة لإسرائيل، وذلك عن طريق ملء الفراغ الحاصل بين شطري المدينة، وتغيير معالم المدينة العربية بالصورة التي تتلاءم مع كونها عاصمة موحدة، وهذا ما نادى به بن غوريون رئيس وزراء الصهاينة الأسبق بقوله: (على أورشليم القدس أن تبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل).

---

(1) العيزر فتكن، بروشلايم يهود فشومرون (ههارهمركزي)، ط1، تل أبيب، مطبعة، 1984م، ص87.
(2) روفائيل ايتان، الاستيطان، اتجاهات الصحافة الإسرائيلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يونيو 1978م، ص41.
(3) المرجع السابق، ص41.

سار الاستيطان[1] اليهودي في الفترة ما بين (1967-1977)م في مدينة القدس، وفقاً لاعتبارات سياسية وأمنية وديمغرافية، لمواجهة الوضع الجديد بعد استيلاء اليهود على البلدة القديمة، فقد بدأت السلطات إجراءاتها لتغيير معالم المدينة الدينية والتاريخية، وطابعها العربي منذ اليوم الأول، للاستيلاء عليها، فقد جاءت أوامر موشى ديان - وزير حرب يهودي سابق -، بإزالة الحواجز بين شطري المدينة، تمهيداً لإجراء لاحق، تمثل ذلك بضم المدينة في 27 حزيران (يونية) 1967م تحت الإدارة الصهيونية.

لقد باشرت السلطات بإحاطة المدينة بمجموعة من الأطواق لمحاصرة المدينة وعزلها عن بقية الضفة الغربية، ولتسهيل اندماجها بالقدس الغربية، فالطوق الأول يسيطر على القدس العربية ومركزها، والطوق الثاني أقيم ليدعم الطوق الأول، وليمنع امتداد الأحياء العربية في القدس، وخصوصاً من الجهة الشمالية، إذ رأت السلطات ضرورة السيطرة على هذه الأحياء، بواسطة تجمعات سكنية متراصة مبنية، لتحقق أغراضاً أمنية بالإضافة إلى أغراض سكنية خالصة.

وقد شمل الطوق الأول: الحي اليهودي، الحديقة الوطنية والمركز التجاري بينما ضم الطوق الثاني رامات شكول، ومعالوت دفنا وحي شابر وحي سانهدريا وتل بيوت وجيلو وحي غفعان همفتار ومعالية ادوقيم، وهناك طوق ثالث في طور التخطيط، ويهدف إلى إقامة سلسلة من المستوطنات في حدود القدس الكبرى، وتسعى السلطات بواسطة هذا الطوق إلى السيطرة على المنطقة الممتدة من رام الله شمالاً حتى أطراف مدينة الخليل، ومن منطقة الخان الأحمر شرقاً حتى اللطرون غرباً[2].

وفي الحقيقة فإن هذه السياسة الاستيطانية عبر عنها مدير مشاريع وزارة الإسكان في منطقة القدس في وزارة جولد امثير بقوله: (إن الغاية من هذه المشاريع هي تحصين المدينة بمناطق سكنية يهودية، وإتاحة المجال لنمو يهودي كاف في هذا المجال الحيوي)[3].

وتنفيذاً لسياسة حزب العمل الاستيطانية، فقد وافقت اللجنة السياسية التابعة للتجمع العمالي، على بذل جهد استيطاني مكثف، فيما اسمته (مناطق الأمن في غور الأردن وضواحي القدس وجنوبي قطاع غزة وهضبة الجولان)[4].

---

(1) الأحزاب الاستيطانية والتي تُجرى عملية الاستيطان هي: اتحاد الكيبوتسات، الكيبوتس الموحد، الكيبوتس القطري، الكيبوتس الديني، حركة الموشافات، الاتحاد الزراعي، العامل الصهيوني، غوش ايمونيم، جماعة بني عكيفا، حركة موشافات هبوعيل همزراحي، إن كلاً من السابقة مرتبط بحزب من الأحزاب السياسية، انظر: حركة التحرير الفلسطيني (فتح)، الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة (1967-1978) د. م قسم المعلومات، 1978م، ص6-7.

(2) وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية (1967-1980)، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1981م، ص22.

(3) روحي الخطيب، تقرير حول مواصلة سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس، د. م: أمانة القدس، د. ت، ص11.

(4) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 7 حزيران 1984م.

ويذكر أن هناك وثيقتين رسمتا خط السياسة الاستيطانية الصهيونية، الأولى (وثيقة غاليلي)، والتي كانت بمثابة حصيلة المناقشات التي دارت بين أعضاء حزب العمل قبل انتخابات الكنيست الثامن، والتي عقدت لتحديد طبيعة الموقف من الأراضي العربية المحتلة، واهم ما جاء في الوثيقة بشأن القدس هو (الاستمرار في تطوير القدس وضواحيها كـ (عاصمة لإسرائيل) مع الاستمرار في تجميع الأراضي وحيازتها لأغراض الاستيطان القائم والمخطط له)[1]، وأما الثانية فهي وثيقة المبادئ العشرة، التي أقرها حزب العمل بعد حرب الأيام الستة، والتي تضمنت الاستمرار بالاستيطان وتدعيمه، مع السعي لاتفاق سلام على أساس وجود دولتين مستقلتين، يهودية وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية إلى الشرق منها[2].

إن مسألة الاستيطان الاستعماري بالنسبة لحزب العمل عملية مسلم بها، وإن مستوطنات القدس خاصة لها مكانة تنفرد بها عن باق المستوطنات، فهذا الزعيم العمالي شمعون بيرز وزير خارجية حكومة الائتلاف الوطني (1984-1988) يقول: (إن مستوطنات القدس خارج نطاق أي مفاوضات، ويجب التمييز بين القرى الكائنة في ضواحي القدس، التي هي جزء من "عاصمة إسرائيل"، والتي ستبقى حتى بعد تسوية سياسية، وبين أماكن أخرى في الضفة الغربية حيث يمكن أن يطرأ تغيير)[3]، وأن البرنامج الانتخابي لحزب العمل نص على: أن المستوطنات في المناطق - مناطق ضواحي القدس - ستظل قائمة حتى بعد التوصل إلى التسوية الدائمة[4].

ثانياً: حكومات الليكود والائتلاف (1977-1988)م

مع تولى الليكود زعامة الحكومة الصهيونية عام 1977م، شهدت مدينة القدس نشاطاً استيطانياً ملحوظاً، عكس وجهة سياسة الحزب تجاه المدينة المقدسة ومستقبلها السياسي، وأطلقت يدها في مدينة القدس بمناطق تجنب حكومات العمل السابقة زرع المستعمرات فيها، نتيجة اعتبارات سياسية وديمغرافية، وقد استباح الليكود الأرض العربية، على أساس أن الاستيطان فيها هو عودة اليهود إلى أرض الآباء والأجداد[5].

---

(1) للإطلاع على بنود الوثيقة، انظر: سعيد تيم، مرجع سابق، ص163-164.

(2) صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1983م.

(3) اللجنة الملكية لشؤون القدس، شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة المركزية نشرة رقم 169-30 حزيران 1988، ص68، انظر أيضاً: النهار المقدسية، حزيران (يونية) 1988م.

(4) اللجنة الملكية لشؤون القدس، شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية النشرة رقم 168، 31 أيار (مايو) 1988م، ص 83، انظر أيضاً: الفجر المقدسية، 26 نيسان (إبريل) 1988م.

(5) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، للفترة من (1967-1980)، ط1 الزرقاء، دار المنار للنشر 1983-ص194.

لقد ظهرت مشاريع استيطانية في عهد، الليكود، تقدم بأحدها (ارئيل شارون) وزير الزراعة آنذاك، وقد اقترح إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة على مدخل القدس، لتشكل مراكز دفاع مدنية عن المدينـة، وهـذه المراكـز هـي (اغفتـون) (معاليـه ادوميم) (افرات)، ولتنفيذ المشروع عمل شارون على استخدام صلاحيته الواسعة بصفته وزيراً للزراعة، ورئيساً للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان[1].

وأما المشروع الـذي اقترحتـه وزارة الـدفاع وتبنـاه (عيرزوايـزمن) فقـد اسـتهدف إلى تجميـع المسـتعمرات الصـغيرة والمبعثرة في ستة مراكز مدنية ضخمة، ثلاث منها تقـام حـول القـدس لتكـريس (الطـابع اليهـودي) للمدينـة، وقـد جـاء هـذا المشروع عقب التطورات السياسية بعد زيارة الرئيس المصري للقدس عام 1977م.

وتقدم (نتنياهو دروبلس) - الرئيس الثاني لقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، بخطته والتي اقترح بها إقامـة (12-15) مستعمرة استيطانية سنوياً على أن يتم استيعاب (120-150) ألف مسـتوطن سـنوياً، بحيـث يـتم بنـاء المسـتوطنات في الضفة الغربية، وفي كل بقاعها بما فيها القـدس، وقـد أشـار إلى ضرورة بنـاء المسـتوطنات بطريقـة تـؤمن الضرـورات الأمنيـة، وأماكن تساعد على خلخلة التجمعات السكنية، وذلك ببنائها بين الأحيـاء العربيـة، كـما يـرى بـأن تشـكل المسـتعمرات كـتلاً استيطانية متراصة وغير معزولة[2].

إن الخطط الاستيطانية الثلاثة السالفة الذكر، ساهمت بصورة كبيرة في توجيه خط سير العمليات الاستيطانية، التـي تمت في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ويمكننا إبراز الخصائص الرئيسية التي صبغت العمليات الاستيطانية الليكوديـة في مدينة القدس بما يلي:

- استكمال الأحزمة الاستيطانية والتي بدأ العمل فيها في عهد حكومات المعراخ.
- سن عدد من التشريعات والقوانين التي تنادي بحرية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة بما فيها القـدس، وأشـير إلى قـانون القدس الصادر في 30 تموز (يوليو) 1980م، والذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لليهود.
- استكمال الطوق المحيط بمدينة القدس العربية، بإقامة أحياء جديدة في محيط البلـدة القديمـة، ومسـتعمرات إضـافية ضمن نطاق ما يسمى (القدس الكبرى)، والتخطيط لعدد إضافي من الأحياء المحيطة بالمدينة، وإغلاق مداخلها الشرقية، بعد أن كانت حكومة المعراخ قد أبقته، مفتوحاً من مركز الجهة الشرقية، من دون أن تقـيم ضـواحي اسـتيطانية فيـه، لاعتبارات سياسية متعلقة بإمكان التوصل إلى حل مع الأردن، ويذكر أن أبو ديس والعيزرية تشكلان كثافة

---

(1) وليد الجعفري، مرجع سابق، ص251-257.

(2) غازي ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص51.

سكانية في تلك المنطقة لا يمكن إغفالها، كما أن حكومة المعراخ أقامت مستوطنة (معالية ادوميم) لتسد هذا الفراغ مستقبلاً من خلال توسيعها وتدعيمها، وعلى أثر تسلم الليكود الحكم قامت بإغلاق هذا الممر نهائياً، عن طريق إقامة مجموعات سكنية تتبع لمعالية ادوميم، لتحجيم البناء العربي والوقوف في وجه امتداده.

ثالثاً: الحكومات الليكودية والعمالية وأكاديما للفترة (1988-2008م):

لقد تركزت السياسة الاستيطانية للحكومات الصهيونية التي شغلت الفترة (1988-2008)م التي تميزت بالحكومات المتناوبة حكومة ليكودية ثم عمالية ثم ليكودية ثم عمالية، على استكمال ما قد خطط للقدس أن تكون عليه ليصعب التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف، ويمكنا إبراز السياسة الاستيطانية لهذه الحكومات على النحو التالي:

1) البدء بتنفيذ ما كان قد خطط له من مستعمرات استيطانية، وهي قليلة قياساً بعدد المستعمرات التي تم تنفيذها قبل عام 1988م، وقد انحصرت هذه المستعمرات في ثلاث، ونفذت جميعاً في ظل حكومات الليكود، فمستعمرة (ريخس) بُدء التنفيذ بإقامتها عام 1990م وبمساحة 1200 دونم، لتستوعب 3000 وحدة سكنية على وجه التقريب وأقيمت على أرض شعفاط العربية، ومستعمرة (جعفات هماتوس) وقد بُدء التنفيذ بإقامتها عام 1991 وبمساحة 112 دونم لتستوعب 251 وحدة سكنية، وأقيمت على أراضي صفافا وبيت جالا، وأقيمتا في عهد حكومة الليكود (1988-1992)م وبزعامة إسحاق، شامير[1]، وأما المستعمرة الثالثة، هي مستعمرة جبل أبو غنيم أو ما تعرف في الأوساط اليهودية بمستعمرة هارحوماة، فقد بُدء التنفيذ بها عام 1997م وبمساحة 2900 دونم لتستوعب 63500 وحدة سكنية عام 2000م، وتتسع لـ (223.000) مستعمر يهودي[2]، وكان هذا في عهد حكومة الليكود (1996-1999)م وبزعامة نتنياهو.

2) تسمين المستعمرات التي تم إنشاؤها قبل عام 1988م، لتستوعب المهاجرين الجدد من المستعمرين القادمين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأولئك الذين غرّهم بريق السلام الذي بدأت رحلته من مدريد، وتوقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن، ولاستيعاب الزيادة العددية نتيجة النمو السكاني الطبيعي عند اليهود، وللتدليل على هذا، نأخذ وبالمقارنة مستعمرتين يهوديتين أقيمتا قبل عام 1988م وما طرأ عليها من تسمين بعد عام 1988م، فمثلاً مستعمرة راموت أنشئت عام 1973م وكانت تضم 3000 دونم، في

---

(1) محمد عواد وزهير غنايمة، مرجع سابق، ص20.
(2) المرجع السابق، ص19.

حين غدت عام 1994 تضم 4449 دونم، ومستعمرة حارة اليهود أو الحي اليهودي، فقد أنشئت عام 1967م، وكانت تضم 116 دونم، وفي عام 1994م أصبحت 130 دونم، وبعض المصادر تشير إلى أن مساحتها 170 دونماً، وفي طبيعة الحال تدل زيادة المساحة إلى زيادة عدد السكان من المستعمرات[1]، لقد أخذت حركة الاستيطان تزداد نشاطاً بعد عملية السلام التي انطلقت من مدريد وتوقيع السلطة الفلسطينية على معاهدة أوسعوا (1) وأوسلو (2) وتوقيع الأردن على معاهدة وادي عربة. عام 1994م، وفي كل يوم تطالعنا الأنباء عن إقامة مستعمرات جديدة في القدس ومحيطها وصولاً للتهويد الكامل لهذه المدينة المقدسة،لقد سعّر أرائيل شارون نار الاستطيان بعد زيارته للحرم القدسي عام 2000م، وبعد أن أصبح رئيساً لوزراء إسرائيل في نفس العام، إذ فتح الباب على مصرعيه، وبعد تأسيسه حزب أكاديما ونجاحه بالانتخابات، سار خليفته (أولمرات) على نفس نهجه، وهو ما سارت عليه رئيسة الوزراء من بعده.

ويمكن القول، بأن الدافع الأمني، واستيعاب المهاجرين، ومقاومة الانتشار السكاني العربي في القدس وضواحيها، وبقية مناطق الضفة الغربية يشكل أحد الثوابت الرئيسية في سياسة الاستيطان الصهيوني، والتي ارتكزت على أربعة دوافع هي[2]:

1) الدافع القومي: يقوم على اعتبار فلسطين هي الوطن الأم للشعب اليهودي المشتت، وقد اعتبر الاستيطان وسيلة فعالة من وسائل استعادة الوجود اليهودي في أرض إسرائيل.
2) الدافع الأمني، وقد رأى الصهاينة ان المستوطنات ستجعل تسلل الفدائيين إلى إسرائيل أصعب ما يمكن، وكما تشكل المستعمرات سوراً دفاعياً يقي البلاد.
3) الدافع الاقتصادي، فقد كان الصهاينة يؤملون على المستوطنات، أن تخدم اقتصاد عشرات الآلاف من المهاجرين.
4) الدافع السياسي، على اعتبار أن هذه المستوطنات ستكون ورقة لها وزنها، في حالة التفاوض مع العرب من أجل تسوية سلمية.

المطلب الثاني: المستوطنات في المدينة المقدسة

لقد اتبعت الدولة الصهيونية لتأمين سيطرتها على مدينة القدس، نشر العديد من المستعمرات الاستيطانية السكنية داخل مدينة القدس وخارجها في جميع الجهات لربطها بالدولة اليهودية، وقطع الامتداد العربي بين القدس والضفة الغربية، ولضمان حماية القدس ضد أية

(1) المرجع السابق، ص20.
(2) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1967-1980)م، مرجع سابق، ص154.

تنازلات، ويمكننا دراسة السياسة الاستيطانية من خلال واقع الاستيطان داخل سور المدينة، وما تم تنفيذه خارج أسوار المدينة وضمن حدود ما سمي بـ (القدس الكبرى)[1].

فالمدينة المقدسة تقسم إلى قسمين: قسم داخل السور ويشمل مدينة القدس القديمة، وقسم خارج السور ويشمل مدينة القدس الجديدة، ويفصل بينهما سور يتراوح ارتفاعه ما بين 38-40 قدماً ويبلغ محيطه ميلين ونصف، وأما طول السور من جهة الشرق فيبلغ 3754 قدماً ومن جهة الغرب 2086 قدماً، وتبلغ مساحة المدينة داخل السور 868 دونماً، أما مساحة الجزء الواقع خارج السور تبلغ حوالي 18463 دونماً، يملك العرب منها 191، 11 دونما، فيما اغتصب اليهود 4835 دونماً، أما الباقي وهو 3305 دونماً فهو عبارة عن طرق وميادين عامة[2].

والملاحظ بالأمر أن سلطات الاحتلال سخرت إمكانات هائلة منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، في محاولة لتغيير الحقائق على الأرض، من خلال إقامة المستوطنات الاستعمارية اليهودية وتوسيعها، ولم تتوقف هذه المحاولات سواء في أوقات الحرب أو حتى خلال سنوات البحث عن السلام، وذلك ضمن استراتيجية البناء والهدم وبناء المستعمرات، وجمع المستوطنين من مختلف بلدان العالم لملئ الأرض المحتلة، وهدم المجتمع الفلسطيني، ومنع ترابطه وأحكام السيطرة عليه. مخالفة بشكل سافر القوانين الدولية وحقوق الإنسان، ورغم تأكيد كافة قرارات الشرعية الدولية على بطلان الاستيطان ودعوتها لسلطات الاحتلال إزالته وسحب المستوطنين، إلا أن سلطات الاحتلال تحدت الإرادة الدولية وضربت بها عرض الحائط وتحركت رغم كل ذلك للاستيلاء على الأراضي في المدينة المقدسة بمحورين رئيسيين هما:

1- المصادرة في داخل سور البلدة القديمة.

2- المصادرة خارج سور البلدة القديمة.

وبعدها استغلت المساحات المصادرة في الاستيطان وبناء المستوطنات[3]، وكان لها ذلك بعد أن استولت بعد عام 1967م على مساحات واسعة من الأراضي العربية، وأقامت عليها مستوطنات بلغ مجموع مساحتها (28.095) دونماً[4]، وكان هدف إسرائيل فصل المدينة عن باقي

---

(1) للإطلاع على (المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس حسب الموقع وعدد المستوطنين والمساحة وتاريخ الإنشاء) انظر: اللجنة الملكية الفلسطينية المشتركة، بدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، مؤشرات إحصائية أساسية حول فلسطين المحتلة نشرة رقم (1) عمان: بنك المعلومات، 1988م، ص11-16، وكذلك انظر: المحلق رقم (3).

(2) عبد الوهاب عثمان، مرجع سابق، ص6-7.

(3) إحسان نزار، مصادرة الأراضي في المناطق العربية المحتلة (1967-1980)م، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1980 - ص18-19.

(4) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس (1967-1993)، عمان: بيت المقدس للنشر، د. ت ص 146.

مدن الضفة الغربية، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1995م، استمر العدو الإسرائيلي في مصادرة المزيد من الأراضي لإقامة المزيد من المستعمرات اليهودية، ففي عام 1995م أعلنت الحكومة اليهودية عن مصادرة (335) دونماً في بيت حنينا لإقامة (900) وحدة سكنية إضافة إلى (200) دونم في بيت صفافا[1]، ويبين الجدول التالي أسماء أراضي القرى التي صودرت والمساحة والمستعمرات التي أقيمت عليها[2].

جدول المستعمرات الصهيونية وأسماء القرى الفلسطينية المصادرة

المستعمرة	سنة المصادرة	المساحة المصادرة بالدونم	القرية العربية	مساحة المستوطنة حتى 1993/5/11م
الحي اليهودي	1968م	116	البلدة القديمة	130
رامات أشكول وجفعات همفتار	1968م	-	لفتا بيت حنينا، شعفاط	1039
التلة الفرنسية/جفعات شبيرا	1968م	3345	لفتا، بيت حنينا، شعفاط، جبل المشارف	961
الجامعة العبرية وجبل سكوبس	1968م	-	لفتا، بيت حنينا، شعفاط، جبل المشارف	1110
ماميلا	1970م	130	ماميلا	116
عطروت	1970م	1200	قلنديا	2715
نفي يعقوب	1970م	1235	حزنا، بيت حنينا	1795
راموت	1970م	4840	لفتا، بيت إكسا، بيت حنينا	4449
معلوت دفنا	1970م	485	لفتا، حي الشيخ جراح	389
جيلو	1968م	2700	بيت جلا، شرفات، بيت حنينا	4449
معلوت دفنا	1970م	485	لفتا، حي الشيخ جراح	389
جيلو	1968م	2700	بيت جالات، شرفات، بيت شعفاط	2743
تلبيوت الشرقية	1970م	2240	الشيخ سعد، أبو طور، صور	224
بسغات زئيف	1980م	4400	حزما، بيت حنينا	5518
ريخس شعفاط	1991م	2024	شعفاط	1198
جفعات هاموتس	1991م	1062	بين ساحور، أم طوبا	1062
هارحوماه	1991م	1850	جبل أبو غنيم	1850
المجموع	-	25627		

---

(1) المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، القدس تاريخ وحضارة، تحرير عزت جرادات - عمان: المؤتمر الإسلامي، 2006 - ص 24.
(2) محمد رشيد عناب، مرجع سابق، ص115.

1- الأراضي المصادرة داخل سور البلدة القديمة:

رغم الاحتجاجات والشكاوي العربية المتواصلة، والقرارات الدولية المتعاقبة، مضت إسرائيل بتنفيذ مخططها الاستيطاني في القدس (انظر خريطة رقم 6)، وتم لها إنشاء الأحياء السكنية الجديدة على أنقاض ما هدم من أحياء عربية وما صودر[1]، واغتصب من أراض عربية داخل السور، وذلك لتطويق ما تبقى من للعرب من أبنية سكنية، وكانت أبنية اليهود بمثابة ثكنات عسكرية على شكل قلاع محصنة لتهديد أمن العرب باستمرار ومن ثم ما لهم إلا مغادرتها ليتم الاستيلاء عليها، ويتألف هذا الطوق الاستيطاني من الإنشاءات التالية:

1- الحي اليهودي (هارافع هايهودي):

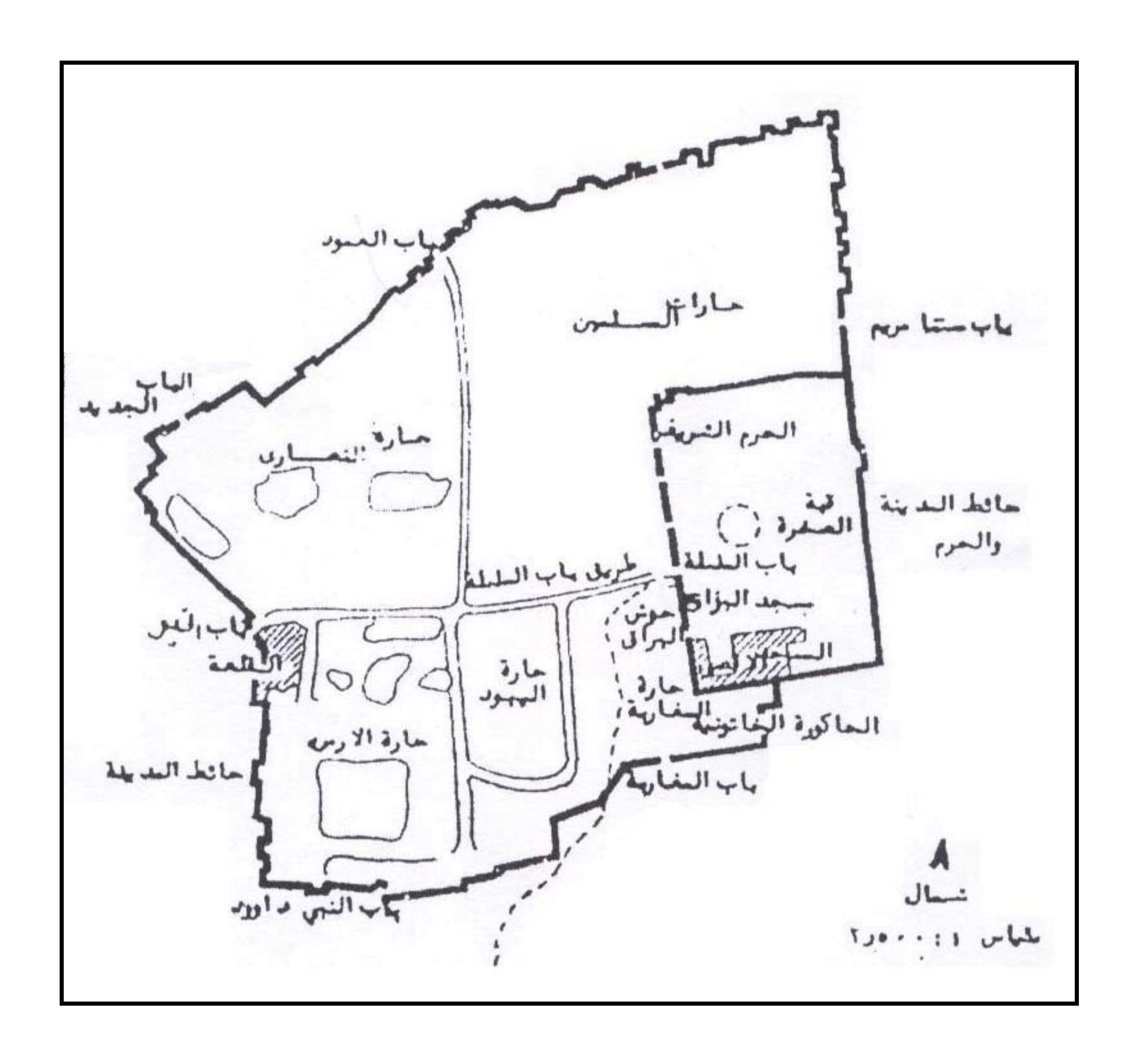
يرجع تاريخ هذا الحي إلى سنة 775م حيث زار الخليفة المهدي المدينة، وخصص قطعة أرض ليعيش عليها اليهود، لحل خلاف بينهم وبين النصارى، وعاش اليهود ثلاثة قرون في هذا الحي حتى الغزو الصليبي الذي شردهم وقتل منهم (3.000) يهودي، ومنعوهم من السكن في المدينة، كما منعهم البيزنطيون، على أي حال بقي هذا الحي محصوراً بالقطعة التي عينت لهم، ولم يسمح لليهود بناء كنيس واحد إلا في القرن الخامس عشر[2].

---

(1) لقد بلغت مساحة الأرض المصادرة من أراضي البلدة القديمة داخل السور (116) دونم، وقد احتوت هذه المساحة على (19) عقاراً وقفياً تابعاً للأوقاف الإسلامية و (99) عقاراً وقفياً تابعاً لوقف المغاربة المسمى بوقف أبو مدين الغوث.
354 عقاراً وقفياً تابعاً لعائلات القدس العربية.
130 عقاراً يملكها أفراد وعائلات العربية.
وتشمل المساحة المصادرة أربعة أحياء عربية، تقع خلف الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، الحي المغربي - حي باب السلسلة - حي الشرف - حي الباشورة، وتضم هذه الأحياء 1048 شقة سكن، 437 مخزناً تجارياً ومكان عمل، 3 مدارس ومدرسة بنات الأقصى- وهي مدرسة حديثة وزاوية إسلامية ويسكنها 6.000 عربي، ويعمل بها حوالي (700) صاحب عمل وموظف وعامل، وتشكل هذه المساحة 16% من مساحة القدس القديمة، وفي 1969/6/23 صادر الحاكم العسكري 17 وقفاً عقارياً إسلامياً من مساحة القدس القديمة، وفي 1969/6/23م ابتاع مدير دائرة أراضي إسرائيل دونمين من الكنيسة الروسية البيضاء بالقرب من باب الساهرة، وفي 29 أيار 1985م تقرر هدم المبنى التابع لساحة البراق وذلك ليكون منتزهاً، ومن ثم الاستيلاء على عمارة داخل البلدة القديمة ومواجهة للحرم القدسي، وضمت لمكاتب وزارة الأديان اليهودية إضافة إلى الاستيلاء على كثير من المباني، وتوطين عائلات يهودية جديدة في قلب المدينة، إن الاحياء والمساحات المشار إليها جميعاً، وضعت تحت يد المؤسسات الاستيطانية المختلفة، وذلك لزرعها بالمستوطنات وتهيئتها لاستقبال المستوطنين، انظر: روحي الخطيب، مصادرات العقارات العربية الإسلامية المجاورة للمسجد الأقصى والصخرة المشرفة، مجلة القدس، العدد 29، حزيران 1988، ص35-47.

(2) Batal, Dan. Carta's Historical Aflas of Jerusalem, the Israel map and Publishing Co. Jerusalem. 1967 p. 40.

خريطة رقم (6)
مدينة القدس داخل الأسوار



أما اليوم فيمتد هذا الحي في البلدة القديمة ما بين الحائط الغربي للمسجد الأقصى وينتهي قرب دير اللاتين، وتم إنشاؤه على أنقاض أحياء المغاربة وهو مجاور للحرم الشريف، وكان مجموع ما يمتلكه اليهود في هذا الحي لغاية عام 1948م (20%)، والبقية ممتلكات تعود للعرب من عائلات مقدسية.

وقد لجأت السلطات المحتلة إلى مبررات وأعذار واهية لإخلاء السكان العرب من هذه الأحياء، وذلك إما بموجب قرارات المحاكم والمصادرات وبحجة أن بعض الأراضي المصادرة تعود ملكيتها لأشخاص يهود، كما أخذت بتهجير العرب بالقوة بعد أن هدمت (160) منزلاً عربياً، ومصادرة (600) منزل عربي آخر، وإجلاء ما يزيد عن (6500) مواطن عربي بالقوة حتى بداية عام 1977م[1] وذلك لإقامة الحي اليهودي الجديد الذي بلغت مساحته ضعفي مساحة الحي اليهودي القديم عام 1948م، وقد أقيم فيه (320) وحدة سكنية يهودية، تحوي (1740) غرفة وسوق تجاري، (116) حانوتاً ومعابد للصلاة، (57) عمارة ويقدر عدد سكانه بـ (5500) نسمة، وتفيد مصادر بلدية الاحتلال الإسرائيلي، بأن وزارة الإسكان خططت لعام (1979-1980)م لبناء (700) وحدة سكنية تم إنجاز (320) وحدة، وبقي قيد الإنشاء (188) وحدة سكنية[2].

وفي نهاية عام (1985)م، انتهت لجنة إعمار الحي اليهودي داخل القدس القديمة، من إقامة (600) مبنى سكني ومدارس دينية ومركز تجاري ومواقع أثرية، ويتميز هذا الحي بالهدوء لعدم مرور السيارات فيه وبدون كوابل كهرباء، وتلفون مكشوف ولا حتى أبراج تلفزيون[3].

ويذكر أن عملية إعمار هذا الحي بدأت دون انتظار وضع الخطة الشاملة لعملية الاستيطان، وتكليف (يهود تمير) نائب المدير العام لوزارة الإسكان كمسؤول عن استيطان القدس الشرقية.

2- الحزام الأخضر:

وهذا عبارة عن متنزه ضخم يحيط بسور المدينة من جهة الشرق والجنوب، أطلق عليه اسم (الحزام الأخضر) أو (متنزه وولغسون)، نسبة إلى ايزيك وولغسون الذي قدم تبرعات ضخمة من أجل هذا المشروع، وقد ترتب على هذا المشروع إخلاء عدد كبير من العائلات العربية حول السور، من عين الحلوة وسلوان ويهدف هذا المشروع إلى[4]:

---

(1) مهدي عبد الهادي، الاستيطان الإسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة، ورقة عمل مقدمة للندوة العالمية حول القدس، بمناسبة الإسراء والمعراج، عمان (23-26) حزيران 1979، ص5.
(2) المرجع السابق، ص11.
(3) يديعوت الإسرائيلية، 9 أيار 1985م.
(4) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1985، ص175.

1- تخفيض عدد السكان حول سور المدينة.

2- محاصرة البلدة القديمة.

3- الاستيلاء على مساحات واسعة من الأملاك العربية، وذلك لجعل المنطقة رصيداً للاستيطان اليهودي.

3- المركز التجاري الرئيسي:

يمتد هذا المركز في الجهتين الشمالية والشمالية الغربية على مساحة (2700) دونم، ويقوم هـذا المركـز عـلى الأحيـاء العربية في باب الساهرة، وهي باب العمود وحي الشيخ جراح، وأجزاء أخرى من أحياء المطروة وسعد وسعيد، وهذه جميعـاً من الأحياء العربية التي تم احتلالها في حزيران (يونية) 1967م[1]، كما يشمل أحياء عربية تم احتلالها عـام 1948م، ولا تـزال قائمة مثل باب الخليل وطريق يافا، وساحة الساعة، والمنشية، ومقبرة مامن الله، والشماعة، وحي جمعيـة الشـبان المسـيحية، والمستشفي الطلياني، وطريق الأحباش والمسكوبية[2].

ويتوخى الصهاينة من هذا المشروع تحقيق الأهداف التالية:

1- تشكيل حلقة لحصار البلدة القديمة، ويشكل عازل للأحياء العربية في الشمال والشمال الشرقي.

2- تحقيق التحام بين شطري المدينة القديم والجديد.

3- تهديد قلب المدينة العمراني ومعالمها العربية الإسلامية.

4- يعتبر وسيلة لإجلاء سكان الأحياء العربية عنها، وإزالة المعالم الحضارية والأسماء العربيـة واسـتبدال ذلـك بسـكان ومعـالم وأسماء يهودية خالصة، كخطوة أخرى على طريق تهويد المدينة بالكامل[3].

4- مشروع قطاع ماميلا:

يقع هذا القطاع بين جزئي المدينة، اليهودي والعربي على مساحة (120) دونم، ويمتد بين سور البلدة القديمـة شرقـاً، وشارع الملك داود غرباً، وبين شارع سليمان الملك وساحة الجيش الإسرائيلي شـمالاً، وشـارع راؤول وولنـبرغ حتـى قلعـة داود جنوباً[4].

بدئ في تنفيذ هذا المشروع عام 1980م، بعد أن استكملت القوات المحتلة مصادرة الأراضي اللازمة، وتهيئتها بإتمـام إجلاء السكان العرب عنها، ويتوقع الصهاينة تحقيق أهداف من

---

(1) المرجع السابق، ص175.

(2) روحي الخطيب، تهويد القدس، عمان، لجنة إنقاذ القدس، 1970، ص59-60.

(3) المرجع السابق، ص60-61.

(4) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص175.

هذا المشروع هي[1]:

1- يعتبر هذا المشروع مكملاً للمشروع التجاري، والذي يعد حلقة من سلسلة حلقات على طريق تهويد المدينة.

2- تعمير قطاع شارع ماميلا بالقرب من بوابة يافا.

3- تحقيق الربط بين المركز التجاري في القدس العربية، والمركز التجاري في القدس الجديدة.

4- جعل القطاع منطقة استراتيجية للتحكم بنقاط الطرق الرئيسية ومفارقها.

5- حل مشكلة مواقف السيارات وذلك بتضمين إطار المشروع موقفين للسيارات تحت الأرض[2].

مما سبق نلاحظ بان هذا الطوق بفقراته الرئيسية الأربعة، يركز على الاستيطان، وإجلاء السكان العرب، ووضع اليد على ممتلكاتهم والعمل على مضايقتهم، كل ذلك من أجل بلوغ الغاية، والتي تتمثل بتهويد المدينة، وإيجاد أغلبية يهودية فيها، والعمل على المحافظة على هذه الأغلبية لتبقى القدس يهودية السكان والمعالم.

2- الاستيطان خارج سور البلدة القديمة:

صمم الاستيطان خارج السور ليشمل الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة القدس العربية، فأقامت سلسلة من الأحياء السكنية القلاعية الضخمة، وتوسعت بالعمران، وتطاولت في بناء ناطحات السحاب في كل اتجاه من القدس، حسب الخطط المرسومة، وأصبح واضح للعيان أن المصادرة كانت تهدف الاستيطان، وبهدف تطويق القدس العربية وإحيائها بإحياء مستوطنات يهودية من كل اتجاه[3].

ومن أهم الأحياء والمستوطنات السكنية ضمن هذا المشروع هي:

أ- من الناحية الشمالية، وأهم مستوطناتها:

1) رامات اشكول: مستوطنة سكنية يهودية مقامة على أرض السمار من قرية لفتا العربية عام 1948م، وتقع في منطقة الشيخ جراح، وقد بدئ العمل في إقامة هذه المستوطنة عام 1968م، لتربط بين جبل المكبر والقدس الغربية، وتشكل حزاماً شمالياً مع أبنية الجامعة العبرية والتلة الفرنسية، وتتألف (1700) وحدة سكنية، وبلغ عدد سكانها في نهاية 1976م (7000) ألف نسمة[4] وفي منتصف عام 1979م وصل تعدد السكان إلى (18.700) ألف نسمة.

(1) سمير جريس، مرجع سابق، ص138-139.
(2) المرجع السابق، ص138-139.
(3) إحسان نزار عطية، مرجع سابق، ص19.
(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مرجع سابق، ص26.

2) معالوت دفنا: أقيمت على قطعة أرض مساحتها (270) دونماً، صودرت من منطقة الشيخ جراح: قسم منها من أراضي الوقف الإسلامي، والقسم الآخر لعائلات عربية.

3) وقد تم إنشاؤها سنة 1973م شمالي مركز المدينة، وتشكل امتداداً لحي رامات اشكول، حيث أقامت السلطات فيها 300 وحدة سكنية، والمخطط لها (2400) وحدة سكنية، وبلغ عدد سكانها عام 1980م (800) مستوطن[1].

4) حي شابير في (التلة الفرنسية): يقع هذا الحي شمال شرق المدينة، وقد أقيم كضاحية سكنية عام 1969م، والهدف من إقامته إيجاد اتصال مباشر بين جبل المكبر و "رامات اشكول" بإقامة (500) وحدة سكنية من العمارات الشبيهة بالقلاع، وتشكل مع رامات اشكول والجامعة العبرية موقعاً استراتيجياً يتحكم بمنفذ المدينة الشمالي، وقد تم مصادرة (15.270) دونماً، لأغراض إقامة هذا الحي ثم بناء 2400 وحدة سكنية، وعدد المستوطنين فيها 9.000 مستوطن ومخطط لها لاستيعاب 20000 مستوطن[2].

5) حي سانهدريا: تقع في الشمال الشرقي من القدس على أرض عربية، مصادرة من أراضي شعفاط، وهذا الحي امتداد لرامات اشكول أقيم فيها 300 وحدة سكنية من أصل 680، وبلغ سكان هذا الحي نحو 1000 نسمة حتى عام 1980م[3].

وتستند هذه المستوطنات إلى مستوطنات خلفية أبعد منها هي: النبي يعقوب وراموت قرب النبي صموئيل وعطاروت الصناعية قرب قلنديا وهي:

1) النبي يعقوب: وهذا الحي يعمل على تطويق مدينة القدس من الجهة الشمالية الشرقية، ففي بداية عام 1968م، أعلن تيدي كوليك رئيس البلدية استيلاء سلطات الاحتلال على ألف دونم من أراضي النبي يعقوب، ووزير المالية بدوره أصدر أمراً بالاستيلاء على 470 دونماً، بدئ بإقامة هذا الحي عام 1973م، وتم إنشاء 4000 وحدة سكنية، والعمل جار لإقامة ألف وحدة سكنية أخرى، لتستوعب 17 ألف نسمة، ويقدر عدد سكانه الآن حوالي 12.000 نسمة[4].

2) راموت (النبي صموئيل): أقيمت عام 1973م الأراضي المصادرة من قرى بيت اكسا وبيت حنينا، والهدف من إقامتها لتشكل إطار الطوق الاستيطاني، المدعم للطوق الأول المحيط

---

(1) وليد الجعفري، مرجع سابق، ص107.

(2) مهدي عبد الهادي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1967-1980، القدس جمعية الملتقي الفكري العربي 1978، ص62-63.

(3) سمير جريس، مرجع سابق، ص141.

(4) وزارة الثقافة والإعلام، الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، غزة - القدس، عمان: دائرة البحوث د. ت ص39-40.

بمركز المدينة، وتشكل موقعاً متوسطاً بين السكان العرب ورامات اشكول، وقد تمت مصادرة 3000 دونم لهذه الغاية ويجهل عدد سكانها[1].

3) **عطاروت:** أقيمت عام 1970م قرب مطار القدس - قلنديا، على أراضي تعود ملكيتها لأهالي قرية بيت حنينا، مساحتها (10.000) دونم، وهي مستوطنة صناعية، أقيم فيها (181) مصنعاً، تختص بصناعة أدوات التدفئة المركزية والدهانات، وورشات الحدادة والنجارة والتبريد[2].

ب- الناحية الجنوبية:

وتتكون من المستعمرات الاستيطانية التالية:

1) الجامعة العبرية (الحي السكني): بدئ في إقامة هذا الحي عام 1969م غربي جبل سكويس؛ لتوسيع الجامعة العبرية القديمة ومستشفياتها، وقد أقيم فيه سكن للأساتذة والطلاب، وقد صممت لتستوعب (31500) طالب وموظف، ويبلغ عدد الوحدات السكنية (109) وحدات، وقد تمت مصادرة أراضٍ لإقامتها على جبل سكوبس[3].

2) تل بيوت الشرقية: أقيمت عام 1972م على أراضٍ جبل المكبر وصور باهر إلى الجنوب من مدينة القدس، وبلغت مساحة الأرض المصادرة (20) ألف دونما، لأغراض إقامة هذه المستوطنة، وقد أقيم فيها (2342) وحدة سكنية ويبلغ عدد سكانها (7820)، ويبلغ مجموع الوحدات السكنية المقرر إنشاؤها 5 آلاف وحدة تستوعب 15 ألف نسمة[4].

وتستند مستوطنات هذه الناحية إلى مستوطنة خلفية هي جيلو (شرفات) قرب بيت صفافا، فقد أقيمت سنة 1973م على مرتفع يبعد كيلو متر واحد عن قرية صفافا إلى الجنوب الغربي من القدس على أرض الصليب، قرب بيت جالا، وتقضي الخطة بإنشاء (8-9) آلاف وحدة سكنية أقيم منها 2.000 حتى منتصف 1979م والعمل جار لإقامة (1200) وحدة إضافية، بلغ عدد سكانها (5600) ويتوقع أن يصل إلى (35) ألف نسمة مع الانتهاء من هذا الحي[5].

جـ- الناحية الشرقية:

أقيمت هذه السلسلة من بعض الأحياء السكنية التابعة للجامعة العبرية ومستشفى هداسا، وكذلك حي غفعان همفتار في الشيخ جراح، تستند إلى مستعمرة خلفية هي معالية ادوميم في

---

(1) وليد الجعفري، مرجع سابق، ص37.
(2) زئيف فلنائية، الانسكلابيدا لمعرفة أرض إسرائيل، ط4، المجلد ج - ز - تل أبيب مؤسسة عمفيد للثقافة والتعليم، 1977م، ص1931-1932.
(3) مهدي عبد الهادي، المستوطنات الإسرائيلية في القدس الضفة الغربية 1967-1977، مرجع سابق، ص64.
(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مرجع سابق، ص21-22.
(5) سمير جريس، مرجع سابق، ص142.

منطقة الخان الأحمر.

1) **غفعات همفتار:** ويعتبر حي غفعات همفتار امتداداً آخر لحي رامات اشكول من الناحية الشمالية الغربية، حيث أقيم على موقع تل الذخيرة على أراضٍ عربية مصادرة ومستملكة، وقد تم إنشاء (510) وحدات سكنية فيه، ويقدر عدد سكانه حوالي (1500) نسمة[1].

2) **معالية ادوميم (المنطقة الصناعية، ميشور ادوميم):** تقع في الخان الأحمر شرق القدس بـ 11كم، صودر من أجل إقامتها (70.000) دونما، تعود ملكيتها لأهالي العيزرية وأبو ديس والعيساوية والعبيدية، بدأ العمل بإقامتها عام 1972م حيث كانت تعتبر معسكر عمل، وفي عام 1975م بدأت تتخذ شكل مستوطنة مدينة صناعية، تضم 14 مصنعاً عاملاً جديداً، وهناك 54 مصنعاً عاملاً، وهناك 54 مصنعاً إضافياً قيد البناء، يعمل بها (2.500) عامل، وينتظر أن تستوعب 14.000 عاملاً[2]،

أ- معالية ادوميم (أ) تقع شرق أبو ديس، تبعد عن القدس 8 كم ومخطط لها لتستوعب (5000) عائلة، أنهت السلطات المحتلة عام 1980م من بناء (300) وحدة سكنية، وعام 1982م أنهت من بناء (5.000) وحدة أخرى.

ب- معالية ادوميم (ب) أقيمت في أواخر عام 1979 إلى الشمال الشرقي من القدس، على أراضي قرية عناتا وحزما والعيزرية وأبو ديس، وبلغ عدد سكانها بنهاية 1979م (55) عائلة.

ج- معالية ادوميم (جـ) أنشئت عام 1979م، ومع الانتهاء من بنائها يستكمل بناء المستوطنات خارج السور من الجهة الشرقية، والذي يتكون من معالية ادوميم (أ) و (ب)[3].

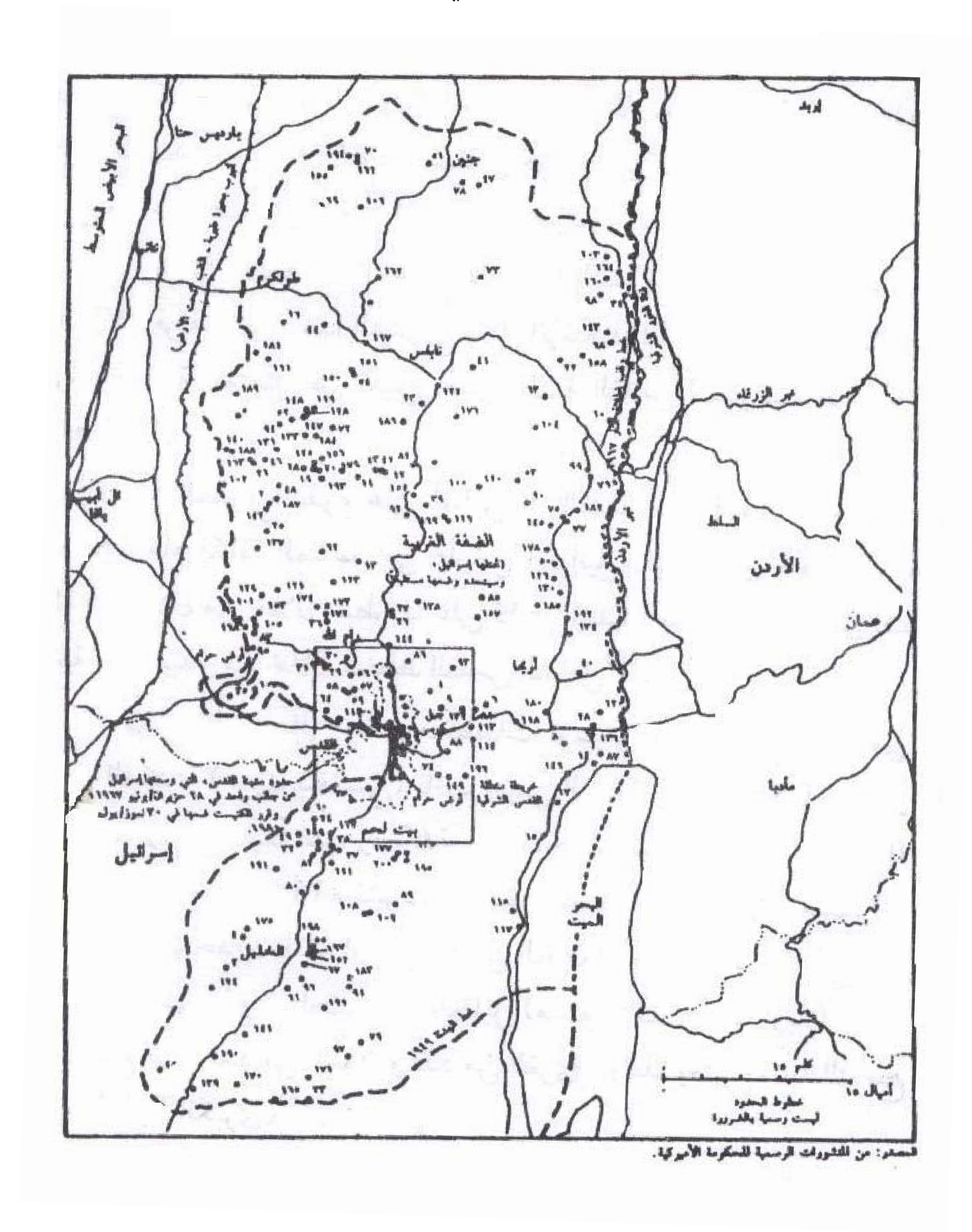
ويلاحظ بأن الاستيطان خارج سور المدينة يهدف إلى: عزل المدينة عن التجمعات السكانية العربية في الشمال والجنوب والشرق، ومنع اتصال الأحياء العربية في القدس بالقرى المجاورة، وللحد من نمو الأحياء العربية القليلة المتبقية داخل مدينة القدس (انظر خريطة رقم (7)).

---

(1) خليل السواحري، مرجع سابق، ص52.
(2) صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 2 كانون الأول 1974م.
(3) خليل السواحري، مرجع سابق، ص55.

خريطة رقم (7)

المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية



3) القدس الكبرى: لم تقف الأطماع الصهيونية في القدس عند حدود بلدية القدس، بل تعدتها إلى عدد من المدن المجاورة، من الله شمالاً إلى بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور جنوباً[1] وقد كشفت النقاب لأول مرة، جريدة معاريف الإسرائيلية بمقال لها، تحت عنوان "القدس الكبرى عاصمة لإسرائيل"، حول تفاصيل مشروع كانت تخطط له لجنة هندسية صهيونية عليا منذ حرب حزيران عام 1967م لتوسيع مدينة القدس، وقد صمم هذا المشروع لخمسين سنة قادمة، على أساس أن عدد السكان سيزداد ليصبح حوالي 900 ألف نسمة، وتكون غالبيتهم من اليهود، وتشمل 30% من مجمل مساحة الضفة الغربية[2].

وقد أطلقت السلطات المحتلة على هذا المشروع اسم "مشروع الأب"، ويضم حوالي 27 قرية عربية، وهذا المشروع يحل الأشكال الذي عانت منه السلطات طوال الفترة الماضية المتمثل في تعيين حدود بلدية القدس، لتستوعب الأغلبية اليهودية المخطط لها. إن هذا المشروع يقوم على أساس، أن الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من التخطيط العام لكافة المناطق في "أرض إسرائيل"، بينما يرى بعض المحللين أن سلطة الاحتلال من خلال سيطرتها على كامل المدينة، قد مهدت الطريق لضم الضفة الغربية، وهذا يبدو لنا من خلال مخطط القدس الشامل[3]، وما يشمله من مستعمرات فهي[4]:

مستعمرات القدس الكبرى

اسم المستعمرة	مساحة المستعمرة بالدونم	عدد السكان	عدد الوحدات المخططة
معاليه أدوميم	35000	26972	3500
مسبية يريحو	2318	805	1611
ألون	400	116	300
كفار أدوميم	934	1328	-
نفي برات	2000	50	4860
خط E1	12443	-	2500
علمن	1541	552	833

(1) أنيس صايغ، مرجع سابق، ص64.
(2) وزارة الإعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية - غزة - القدس، مرجع سابق، ص40-41.
(3) عبد الرحمن أبو عرفة، القدس تشكيل جديد للمدينة، مرجع سابق، ص133.
(4) المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، القدس والمقدسات ومخاطر التهويد مرجع سابق، ص13-104.

آدم	4000	312	2200
كوخاف يعقوب	1600	832	1300
جبعات زئيف	5000	10.774	7981
جبعون هداشاه	100	1000	317
جبعون	50	-	-
هارآدار	1000	1.729	1200
نفي شموائيل	1300	تحت الإنشاء	-
كيدار	491	253	150
هارجيول	170	353	250
نفي دانيئيل	1135	649	600
بيت عين	894	421	300
أفرت	12500	6.798	1150
ألون شيفوت	502	1853	1000
بيتار عيليت	4200	18.158	8000
اليعازر	350	470	500
كفار عتصيون	602	525	70
مجدال عوز	505	297	-
جبعون	اليوم معسكر للجيش		
المجموع		**75.247 نسمة**	**41.422 وحدة سكنية**

لقد تسابق اليهود إلى وضع مخططات توسيعية لحدود مدينة القدس، فجاءت مشاريع الدكتور (مـورن بنغنسـتي) نائب رئيس البلدية و (رافل بنكر) ومشروع (لجنة فني)، حيث رأت جميعاً ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيع حدود البلدية، إلا أنه في 30 أيلول (سبتمبر) 1970م، نشرت جريدة دافار حديثاً نسـبته إلى مسـؤول صـهيوني كبـير قولـه: (إن حـدود بلديـة القدس ما بين الخان الأحمر شرقاً، واللطرون غرباً، وديردبوان وبيتين شمالاً، وضواحي مدينة الخليل

(مستوطنات كريات أربع) جنوباً، ويفضي هذا التوسع ضم عدد من المدن وعدد من القرى، وهذا يعتبر بمثابة التوسع النهـائي لحدود المدينة الكبرى)[1].

وأما المساحات التي يضمها المشروع فهي:

1) مساحة الأراضي المشمولة بالمشروع تبلغ (446.279) دونماً (والدونم يساوي 1000 متر مربع).

2) مساحة الأراضي المخصصة للإسكان العربي تبلغ (58941) دونماً، ونسبتها 13% من مساحة أراضي المشروع.

3) مساحة المناطق المخصصة للإسكان اليهودي تبلغ (76608) دونماً، ونسبتها 17% من أراضي المشروع.

4) مساحة الأراضي الزراعية ضمن المشروع تبلغ (263570) دونماً، ونسبتها 59.5%.

5) مساحة المنطقة المخصصة للحدائق العامة والحفاظ على الطبيعة تبلغ (28820) دونماً، ونسبتها 6.5% من أراضي المشروع.

6) مساحة الطرق ومطار القدس تبلغ (18340) دونماً، ونسبتها 4% من مساحة أراضي المشروع)[2].

إن حيازة هذه المساحات جاءت على مـرحلتين، حيـث بـدأت الأولى عقـب حـرب 1948م، والاسـتيلاء عـلى القطـاع الغربي من القدس، حيث صادرت أملاك الفلسطينيين فيها، والمرحلة الثانية عقب حرب 1967م، على أثر احتلال بقية القـدس (القطاع الشرقي)، فقد قامت الصهيونية بعمليات المصادرة والاستيطان فهما يتماشيان معاً[3].

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

1- الضم الفعلي للضفة الغربية من خلال توسيع مناطق نفوذ مدينة القدس وتل أبيب على حساب الضفة الغربية.

2- زيادة عدد السكان اليهود ليصبحوا ثلاثة أضعاف السكان العرب.

3- تحديد مناطق زراعية بمساحات كبيرة، من أجل التخطيط للمستقبل وتسمح بتطوير منطقة العاصمة مستقبلاً[4].

---

(1) خليل السواحري، مرجع سابق، ص53.
(2) روحي الخطيب المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، مرجع سابق، ص79.
(3) إحسان نزار عطية، مرجع سابق، ص18.
(4) المرجع السابق، ص79.

4- أحكام السيطرة على المرتفعات الجبلية، بإقامة مواقع استيطانية لتشكل موقعاً استراتيجياً مسيطراً، على المحور الشمالي الغربي، والجنوبي الغربي، والذين يصلان القدس مع المنطقة الساحلية.

5- يحقق المشروع توسيع الشريط الضيق الواصل بين القدس الغربية والتجمعات اليهودية بالساحل، وهذا لا يجعل من القدس حياً محاطاً بأراضٍ عربية معادية، مما يؤدي إلي نقل بقية الوزارات كالدفاع والشرطة والمالية من تل أبيب إلى القدس[1].

وبالنسبة للسكان فينص مشروع القدس الكبرى، على جعل سكان القدس مليون نسمة في عام 2000، شريطة أن لا تتجاوز نسبة السكان العرب 20% أي 250 ألف نسمة فقط، بينما عدد سكانهم اليوم في نطاق القدس الكبرى 350 ألف وهذا يعني أن خطة الاستيطان ستوصي بتهجير 180 ألف عربي.

ونعتقد أن خطة القدس الكبرى تهدف إلى أوسع من ذلك، ويتمثل بتجزئة الضفة الغربية، وتقطيع أوصالها جغرافياً وديمغرافياً، مع أحداث خلخلة سكانية في وسط الأراضي المحتلة، تمهيداً لتمزيقها وأحداث تقسيمات تفصل بينها المستوطنات ليسهل تنفيذ المخططات الصهيونية المدروسة والمعدة سابقاً، وجعل مدينة القدس الكبرى منطقة تتوفر فيها كل عوامل الجذب، والاستقطاب للنشاطات الاستيطانية والاستثمارية والسياحية والصناعية والزراعية لليهود في جميع أنحاء العالم.

وللإسراع في وضع هذا المشروع حيز التنفيذ، فقد أقيم في نطاق المرحلة الأولى من مراحل القدس الكبرى (18) مستوطنة، والمرحلة الثانية 5 مستوطنات، نفذ من هذه المرحلة ثلاث مستعمرات والباقي قيد التنفيذ، وبذلك يكون عدد المستوطنات الجديدة ضمن إطار القدس الكبرى 23 مستوطنة وحياً، وهذه المستعمرات وعدد المستوطنين في القدس الكبرى عام 1993م موضحة في الجدول السابق.

الاستيطان الصهيوني خارج القدس كان موضوع جدال ونقاش، حيث ان الكثير من الصهاينة يعارضون الاستيطان خارج الأسوار، لأن ذلك من شأنه عدم رفع نسبة عدد السكان اليهود داخل المدينة وتأخير وإعاقة تهويدها، المدينة وفي هذا خطورة، لأن تزايد السكان العرب مستمر. فالاستيطان خارج الأسوار يؤدي إلى إضعاف الاستيطان داخل المدينة، وما تهدف إليه إسرائيل هو حشد كل الظروف وتوجيه أكبر عدد ممكن بالهجرة والاستيعاب من اليهود للإقامة في

---

(1) إبراهيم الدقاق، القدس في عشر سنوات 1967-1977م، القدس الملتقى الفكري العربي، 1981م، ص22.

القدس[1]، فهي تتخذ من المشاعر الدينية والوجدانية ودور حائط البراق وإقامة هيكل سليمان، أكبر العناصر وأهمها لاستقطاب اليهود، لتحقق ما ترنو إليه من جعل مدينة القدس يهودية المعالم والسكان.

والحديث يتركز حول القدس الكبرى حديث في حد ذاته يعني فصل القدس عن الضفة الغربية، وفي هذه الحالة إنما يعبر عن نية الدولة اليهودية لالتهام الأرض العربية الفلسطينية قطعة تلو قطعة، إن كل ما يجري في القدس من تهويد واضطهاد سياسي للعرب، وضم للأراضي في إطار زائف من الشرعية اليهودية، لا يمكن أن ينفصل عما يدور في الأرض العربية المحتلة بوجه عام، وفي ختام الفصل الذي تناول الإجراءات الإدارية والاستيطانية في المدينة المقدسة، فعلينا أن نوضح أنه وفق البيانات الرسمية اليهودية أن قطاع القدس الكبرى ضم (32) مستعمرة، وفي عام 2001 بلغت نسبة الحدود البلدية التي يسيطر عليها قطاع القدس الكبرى (33.4%) من مساحة الحدود البلدية للمستعمرات في الضفة الغربية، وفي نفس العام بلغت مساحة الأراضي المبنية في هذا القطاع حوالي (45371) ألف م^2، وتمثل ما نسبته (29.3%) من مساحة الأراضي المبنية في مستعمرات الضفة الغربية، وأما المواقع الاحتلالية داخل قطاع القدس فقد وصل إلى (48) موقعاً، وأما عدد المستعمرين اليهود فقد بلغ (184589) مستعمراً في الجزء المضموم عنوة للكيان الصهيوني من القدس، ونسبة المستعمرين الإسرائيليين حوالي (36.8%) من سكان محافظة القدس (الجزء المحتل عام 1967 من القدس)[2] إن بناء المستعمرات وإسكان المستعمرين ما هي إلا خطوات تهويدية خالصة للمدينة، وإن الدولة اليهودية تبرر خطواتها التهويدية في هذا الشأن، على

---

(1) لقد عرفت عدة مصطلحات بالإضافة إلى مصطلح القدس الكبرى تتعلق بالقدس هي: القدس الشرقية أو (اقدس القديمة) أو كما يطلق عليها القدس العتيقة: هي تلك الموجودة داخل سور سليمان القانوني ومساحتها 8.17 دونمات (الدونم = 1000 م^2)، وطور السور 4.02 كم، وتقوم على أربعة جبال هي: الموريا، وصهيون، وأكرا، وبزيتا. أما الحرم القدسي الشريف فيقع في الجنوب الشرقي للقدس القديمة فوق جبل الموريا. و "القدس الشرقية" هي نفسها القدس القديمة مضافاً إليها الأحياء التي أقامها المسلمون خارج السور مثل: حي الشيخ جراح، وحي باب الساهرة، وحي وادي الجوز، وظهر هذا الاسم نتيجة التركيز السكاني قبل قيام الدول الإسرائيلية عام 1948م، حيث تركز المسلمون بأغلبية كبيرة في القسم الشرقي في حين تركز اليهود في القسم الغربي.

ومصطلح القدس الغربية: هو القدس الجديدة التي نشأت في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، لتستوعب الهجرات اليهودية المتتالية، وقد اتسعت اتساعاً كبيراً، وضمها البريطانيون إلى حدود البلدية للقدس عام 1946م، فصارت مساحة القدس كلها 19 كيلو متراً مربعاً، أي أكثر من عشرين ضعفاً من القدس العتيقة.

والمصطلح الأخير القدس الموحدة: يستعمل اليهود مصطلح "القدس الموحدة" للدلالة على القدسين معاً الشرقية والغربية، لأن المدينة انقسمت عقب حرب سنة 1948م، فسيطر الصهاينة على الجانب الغربي منها واحتفظ الجيش الأردني آنذاك بالجانب الشرقي، وحين سيطر اليهود على القدس كلها يوم 7 يونيو / حزيران 1967م، وحدوا المدينة وأصروا على فكرة "القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل".

انظر: صحيفة العرب اليوم، الصادرة بتاريخ 15 أيلول 2001م.

(2) سفارة فلسطين، رسالة فلسطين (القدس في خطر)، المرجع السابق، ص28-29.

أساس تفادي مواجهة ظروف الإبادة الجماعية التي حدثت في أوروبا على أيدي النازيين، والمحافظة على أمن دولتهم في مركز قوة دائم، حتى لا يكون اليهود في موقف ضعف يجعلهم عرضة للاضطهاد مرة أخرى، كما حدث في أوروبا في فترات سابقة، كما أن حركة مصادرة الأراضي في إطار بلدية القدس الكبرى، ودفع حركة التعمير اليهودية الاستيطانية للأمام، تهدف إلى محاصرة الوجود العربي في المدينة والضغط عليه، وتحويله إلى مجموعة من الجزر الصغيرة في خضم بحر اليهود الكبير، وإن التحصينات الاستيطانية التي تقوم بها الدولة اليهودية تهدف إلى تحويل المدينة إلى قلعة عسكرية في مواجهة أي هجوم عربي محتمل، إن الدولة اليهودية تتجاهل حقيقتين أساسيتين هما[1]:

الأولى: هي أن اضطهاد اليهود في أوروبا وإبادتهم على أيدي النازية، قد حدث على أيدي غير العرب[2].

الثانية: أن ما يسميه اليهود بالمحافظة على حقها في البقاء، والحفاظ على نقاء الجنس اليهودي، إنما يتم على حساب حق البقاء للمقدسي العربي في مدينة آبائه وأجداده، وأن تلافي حدوث جريمة اضطهاد اليهود، لا يمكن أن يتم باقتراف جريمة اضطهاد أخرى في حق طرف آخر بريء، وهو في هذه الحالة الشعب الفلسطيني عامة وسكان القدس خاصة.

كما أن العرب كل العرب يتجاهلون حقيقة أساسية مفادها: إن الذين يظنون أن السلام الذي أطل من مدريد على المنطقة عام 1990م سيخفف من المشاعر العدائية اليهودية تجاه العرب، في اعتقادنا أن هذا الظن وهم تكذبه الوقائع، فمنذ أن عُقد مؤتمر مدريد وإبرام اتفاقية أوسلو، وأعمال الاعتداء تزداد وتيرتها حتى بلغت مئة محاولة مها (72) محاولة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى منتصف عام 1998م[3]، وهذا يعني أن الدولة اليهودية ستمضي غير آبهة بكل الأصوات التي تتعالى، لأن المخطط اليهودي المرسوم سيتحقق ما دامت الأمة العربية والإسلامية على قدر كبير من الضعف من جهة، وغير مستشعرة للأخطار اليهودية في المنطقة من جهة أخرى، فبالأمس الأندلس وكانت آخر قضايا الوطن السليب غرناطة، واليوم فلسطين وآخر قضايا هذا الوطن السليب الآخر القدس.

---

(1) كيت ماجواير، مرجع سابق، ص أ.

(2) إن الإبادة أو (الهولوكوست) التي ضخمها اليهود لهي أكبر أكذوبة في التاريخ أضيفت إلى المعارف العالمية، ومن المحتمل أن يكون عدد مساوٍ من النصارى قد ماتوا في معسكرات النازيين، لكن من المحظور الإشارة إلى هذه الحقيقة في الصحف، للمزيد حول زيف الإبادة لليهود راجع: روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ترجمة دار الغد، القاهرة: دار الغد، 1996م، وكذلك تقرير نورث نوينت، درع الصحراء والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة، عمان: دار الكرمل، 1991م، ص24-29.

(3) عبد العزيز مصطفى كامل، حمى سنة 2000 الرياض، مؤسسة دار السليم للنشر، 1999، ص69.

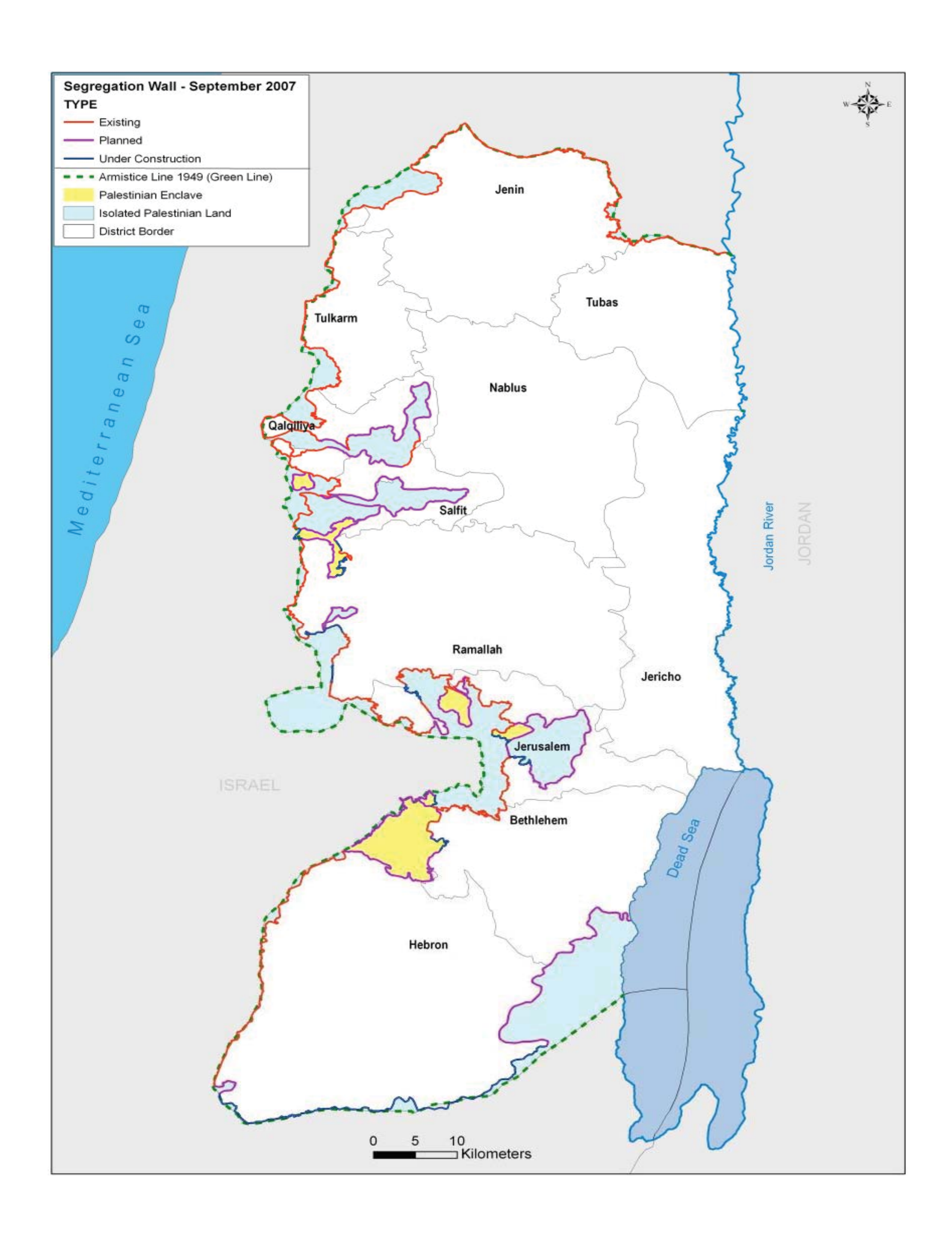
المطلب الثالث – أحكام السيطرة الاستيطانية (الجدار العازل):

لقد قامت السلطات الإسرائيلية بخطوة استيطانية جديدة، تمثلت بإقامة جدار فاصل يفصل القدس عن كثير من القرى والبلدان الفلسطينية، ويجعل من العسير على الفلسطينيين حرية التنقل من وإلى مقدساتهم، كما أن الجدار يعزز من الخطوات التهويدية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية، إن حياة الجيتو الذي عاشها اليهود لا تزال ماثلة في أذهانهم حتى بعد رحيلهم إلى فلسطين، فهذا الجدار العازل يأتي عنواناً لتلك الحياة التي إلفها اليهود، فأعاد الجدار للأذهان حياة الجيتو بعد أن عزمت إسرائيل على إنشاء جدار عازل بحجة حفظ أمن المواطنين اليهود من هجمات العرب القاطنين في فلسطين، وفي واقع الأمر أن هذا الجدار يقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة كنتونات، ويبتلع 58% من أراضيها، ويلتف في نهايته على شكل الأفعى حول مدينة القدس، وسيقتصر الانتقال إليها بعد الانتهاء من بناء هذا الجدار على حملة الهوية الإسرائيلية، ومع أن طول الخط الخضر (312)كم فإن طول الجدار سيصبح (442) كم من الجهة الغربية فقط، ويتكون الجدار من أسلاك شائكة لولبية تعمل كعائق أولي، يليها خندق بعرض (4)م وعمق (5)م، ثم شارع عسكري مسفلت بعرض (12)م، ثم شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض (4)م، لكشف أثار المتسللين، ويلي الشارع الجدار، وهو عبارة عن جدار إسمنتي بارتفاع متر ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من (3) أمتار عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة[1]، إن إسرائيل لم تأبه لقرار محكمة العدل الدولية (مقرها لاهاي بولندا) الصادر في 9 تموز 2004، والذي جاء بواقع أربعة عشر صوتاً مقابل صوتاً واحداً وهو صوت القاضي الأمريكي (توماس بورغينتال)، بحجة أن القرار لم يتطرق بشكل كاف إلى قضية الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل، وأما ما جاء بالقرار المتخذ: إن الجدار مخالف للقانون الدولي، وطالب إسرائيل بوقف البناء وهدم ما تم بناؤه، وتعويض المتضررين نتيجة ما قامت به[2]، إلا إن الرد الإسرائيلي جاء على لسان رئيس إسرائيل (موشيه كتساف) بالقول: (إن المحكمة أخطأت في قرارها وما كان عليها أن تنظر في هذه القضية، التي تتطرق إلى حياة الأشخاص وإلى قضية الإرهاب)، واعتبر كتساف الجدار بأنه أمني[3]، أن الجدار على هذه الصورة يؤدي إلى عزل (126) قرية وبلدة ويمهد لطرد أكثر من (200) ألف مواطن من بيوتهم وممتلكاتهم ويبقى للفلسطينيين (2700) كيلو متر مربع من مجموع الضفة الغربية تعادل هذه (10%) من مساحة فلسطين.

---

(1) زكريا المدهون، الجدار العنصري، مجلة المجتمع (الكويت) مجلد (66)، العدد (1610)، 2004 - ص23-24.
(2) محمود الخطيب، ماذا بعد أدناه محكمة العدل الجدار الفصل العنصري، مجلة المجتمع (الكويت)، المجلد (66)، العدد (1610)، 2004 - ص40.
(3) المرجع السابق، ص21.

خارطة رقم (8)
الجدار العازل



وأما بالنسبة للقدس فيؤدي إلى ابتلاعها كليا ويحرم سكانها الـدخول إليهـا إلا ممـن يحملـون الهويـة الإسرائيليـة[1]، وهذا الجدار بالإضافة إلى أنه يعيد للأذهان الجيتو الذي هو رمز الحياة اليهوديـة، فإنـه لـه دلالـة أخـرى والتـي يـؤمن بهـا اليهود، وهي الحفاظ على نقاء الدم اليهودي، وذلك بترحيل الغرباء من المدينة، وهذا ما عرف بسياسة الترانسفير التي تعتـبر صلب استراتيجية التهويد لمدينة القدس وباقي أرض فلسطين.

(1) زكريا المدهون، مرجع سابق، ص23.

تهويد الخدمات وطمس التراث العربي الإسلامي في المدينة

تعتبر عملية تهويد الخدمات في المدينة المقدسة، والمحاولات المتكررة التي تقوم بتنفيذها سلطات الاحتلال الصهيوني منذ الأسابيع الأولى من حزيران (يونية) 1967م، أموراً لابد منها لاستكمال حلقات المخطط الصهيوني، الذي صاغته العقول الصهيونية المتآمرة لتحويل المدينة بعد الاستيلاء عليها إلى مدينة يهودية.

فاتخذت السلطات المحتلة عدداً من القرارات والإجراءات التي تتعارض تعارضاً سافراً مع أبسط قواعد القانون والأعراف الدولية، مستهدفة تهويد القدس اقتصادياً وتعليماً وقضائياً، فاستخدمت في تنفيذها لذلك، أقصى ما وصلت إليه وسائل الإرهاب والبطش والاستعباد، وآخر ما وصل إليه العلم الحديث من مبتكرات وأجهزة، ولربما كان التركيز على تهويد الخدمات لاعتبارها تمثل هوية المدينة وامتداداً للطابع العربي الإسلامي عبر القرون، ونجاح العملية التهويدية لهذه الخدمات يعني أضعاف الصلات الدينية والتاريخية والقومية والاقتصادية بين سكان القدس وبقية سكان المناطق المحتلة المجاورة من جهة، وبين سكانها وشعوب الأمة العربية من جهة الأخرى، وبذلك تغدو القدس مدينة، كما خططت العقول الصهيونية المتآمرة لها.

لقد امتدت إجراءات التهويد إلى التراث العربي والإسلامي أيضاً فعملت، ولا تزال تعمل جاهدة على طمسه، فأجرت الحفريات وقامت بالاعتداء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، فأشعلت النار في المسجد الأقصى، ودنست حرمته عدة مرات، وأغلقت كنيسة القيامة، وأهانت رجال الدين فمنهم من أبعدتهم ومنهم من قدمتهم للمحاكم، ونسبت لهم التهم المختلفة، ومما ينبغي تأكيده وجود اعتراضات شديدة من قبل الهيئات الدولية المختلفة على كل الإجراءات التهودية اليهودية، تمثلت باتخاذ قرارات إدانة أو توجيه الانتقادات للسلطات الإسرائيلية نتيجة اتخاذها العديد من الإجراءات الهادف إلى تهويد الخدمات وطمس التراث العربي الإسلامي.

وتمشياً مع أهداف هذا الفصل، فإننا سنعرض الإجراءات الإسرائيلية التهويدية للخدمات وطمس التراث من خلال المبحثين التاليين:

- ❐ المبحث الأول: تهويد الخدمات.
- ❐ المبحث الثاني: محاولات طمس التراث العربي الإسلامي.

المبحث الأول:

تهويد الخدمات

لقد نصت الأحكام الدولية وقواعد القانون الدولي، ومن ضمنها اتفاقية لاهاي 1907م: (على السلطات المحتلة أن تبقى على النظام القضائي وعلى التشريعات والقوانين والأنظمة التي كانت سائدة ومعمولاً بها قبل الاحتلال في المناطق المحتلة)[1]، إن هذه قواعد عامة مرعية التطبيق وملزمة لسلطات الحكم العسكري بحكم المواثيق الدولية، على اعتبار أن الدولة الصهيونية عضو في الأمم المتحدة، ومن الدول التي وقعت على هاتين المعاهدتين.

يبدو أن مبدأ الالتزام أمر لم تعهده السلطات اليهودية، فسرعان ما اتخذت الإجراءات التي تتفق مع مصالحها الرامية إلى تهويد الخدمات في المدينة المقدسة، فلجأت إلى تشويه المناهج التعليمية في القدس، وإصدار القوانين التعليمية القائمة على الإجحاف، كما لجأت إلى إلغاء بعض المحاكم واغتصاب صلاحيتها ووضعها بيد قادة من الجيش اليهودي، ونقل السلطات والصلاحيات الممنوحة للحكومة الأردنية إلى قضاة يهود، وبعدها ربطت اقتصاد المدينة باقتصاد السلطات المحتلة، وأثقلت كواهل المواطنين العرب بالضرائب، ونتيجة لهذا التعسف أغلقت فنادق المدينة أبوابها.

وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث، فإننا سنتناول هذه الدراسة من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- المطلب الأول: تهويد التعليم.
- المطلب الثاني: تهويد القضاء.
- المطلب الثالث: تهويد الاقتصادي.

المطلب الأول: تهويد التعليم.

منذ بدء الاحتلال ساد التوتر والعداوة بين السلطات العسكرية ومؤسسات التعليم الآخذه بالمناهج الأردنية وما تزال السلطات الإسرائيلية تعتبر المدارس التعليمية العربية مدارس للإرهاب والتطرف، كما اعتبرت الطلاب الذين ياخذون بهذه المناهج ويتعلمون بتلك المدارس عنصر هدم خطير، يهدد أمن قوات الاحتلال، وعاملاً من العوامل التي تسلخ الاحتلال من جذوره، لذلك بدأت سلطات العدو عملية تزييف وتشويه في المناهج التعليمية والثقافة لعرب فلسطين المحتلة بعد إنشاء الكيان الصهيوني في عام 1948م، وطبقت نفس عملية التزييف هذه على عرب الأرض المحتلة في عام 1967م في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما القدس فكان التركيز ينصب عليها لجعلها قلباً

---

(1) روحي الخطيب، المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، الحلقة الثالثة، القدس الشريف، العدد 3، رمضان 1405هـ الموافق حزيران 1985م، ص90-91.

وقالباً مدينة يهودية خالصة، فنالت أكثر من غيرها في هذا المجال.

ترمي السياسة الصهيونية التعليمية إلى إضعاف الصلات الدينية والتاريخية والقومية بين العرب القاطنين في مناطق الاحتلال، ثم الاتجاه إلى إضعاف هذه الصلات بين العرب المحتلين والعرب في الأقطار العربية الأخرى، ومن الثابت ان الشعب الذي يفقد جذوره الثقافية أو يتلقاها مشوهة، فإنه يخسر أهم مقومات وجوده وأقوى ركائز بقائه، وما ترمي إليه سلطات الاحتلال من تشويه للتعليم للعرب في الأراضي المحتلة واحدة منها تهويد الأسماء العربية، وفيما نحن بصدده ستناول التعليم وفلسفته في ظل الاحتلال، وما قامت به سلطات الاحتلال من تهويد للأسماء العربية في فقرتين وعلى النحو التالي:

أولاً: التعليم في ظل الاحتلال:

لقد عمدت الحكومات الصهيونية المتعاقبة من خلال وزارة التربية والتعليم لديها، إلى تغيير الأوضاع المادية والمعنوية في شتى مجالا الحياة في مدينة القدس، في أعقاب حرب حزيران (يونية) 1967م، حيث اتبعت سياسة تربوية ذات أسلوبين: الأول خاص بمدينة القدس، والثاني عام للمناطق العربي المحتلة، فعمدت إلى تغير المناهج المقررة، وتحريفها وحظر تداول مئات الكتب الثقافية العربية والإسلامية، وذلك ليتمشى النهج التعليمي في الأراضي العربية المحتلة مع أهداف التعليم عند الصهاينة، ولإلقاء الأضواء على ذلك التعليم فإننا سنتناول جوانبه التالية:

1- أهداف التعليم:

أ- ترسيخ قيم الثقافة اليهودية.

ب- بناء دولة تملك أسباب القوة المادية والروحية.

ج- المحافظة على التراث اليهودي وتعميمه بين الناشئة اليهود في الدولة، لتصبح مركز اتصال بين يهود العالم أينما وجدوا، مستندة في ذلك لعدة مصادر أهمها الدين اليهودي والحضارة الغربية والحركة الصهيونية[1].

2- معالم فلسفة التعليم الصهيونية وتطبيقاتها:

لقد اتخذت الحكومة الصهيونية وبناء على توصية من وزارة التربية والتعليم الصهيونية في 7 آب (أغسطس) 1967م، وقبل بداية العام الدراسي الأول بعد الاحتلال، العديد من القرارات المتعلقة بالشؤون التعليمية في مدينة القدس أهمها[2]:

أ- وقف العمل بالبرامج التعليمية الأردنية المعمول بها في مدارس القدس.

---

(1) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في إسرائيل، المواقف، السنة الأولى، العدد 2 كانون الأول 1987م، ص14.
(2) عوزي بنزيحان "يروشا لائم عير ليوحوما" - تل أبيب: زوهار، 1973م، ص180.

ب- تطبيق المناهج التعليمية على مدارس القدس الشرقية والمطبقة على المدارس العربية داخل إسرائيل.

ج- تأخذ المدارس العربية في القدس بتعليمات وأوامر وزارة التربية الإسرائيلية، وذلك بعد أن أحكمت قبضتها على جميع المدارس الحكومية ومديرية المعارف الأردنية في المدينة المقدسة.

د- طلبت الحكومة من مدير التربية الأردني والموظفين التابعين لمديرية التربية والتعليم بالقدس العربي، الالتحاق بجهاز التربية والتعليم الإسرائيلي التابع لوزارة التربية والتعليم وبلدية القدس المحتلة سابقاً.

لقد قابل معلمو وطلبة المدارس القرارات الحكومية الصهيونية بالاستنكار والرفض الشديد، وكان من مظاهر هذا الموقف الرافض ان بعثوا بمذكرتين لوزير التربية والتعليم الصهيوني والحاكم العسكري في 17 آب (أغسطس) 1967، ولكن الدولة ممثلة بوزارة المعارف والتعليم كان ردها سلبياً إزاء مطالب المدارس الحكومية، وأكدت أن المدارس ستبدأ عامها الدراسي في اليوم المقرر في كل بداية عام دراسي[1].

أما طلبة المدارس فقد تمثل احتجاجهم على قرارات الحكومة بعدم توجههم للمدارس، وتدني نسبة الحضور حتى بعد افتتاح مدارسهم، ثم أجبروا للتوجه إليها قسراً، فعلى سبيل المثال: المدارس الابتدائية والإعدادية كانت نسبة حضور الطلبة 75% ونسبة حضور المدرسين 4%، ولا تزيد نسبة حضور المدارس الثانوية عن هذه النسبة، وكان من نتائج ذلك أن تناقص عدد الطلبة، وأغلقت بعض المدارس، فقد كان بالقدس ثلاث مدارس أحداها للإناث، فعلى سبيل المثال، كان عدد طالب مدرسة الرشيدية قبل الاحتلال (800) طالباً، تناقص بعد الحرب إلى (489)، والمدرسة المامونية للبنات (350) طالبة قبل الحرب، تناقص إلى (300) طالبة بعد الحرب، وأغلقت المدرسة الثالثة أبوابها لقلة عدد الطلاب[2].

لقد كان في القدس قبل الاحتلال ثلاثة أنواع من المدارس العربية، وذلك تبعاً لمسؤولية تمويلها المالي والإشراف على إدارتها وجميعها تطبق مناهج دراسية ونظم امتحانات واحدة مقررة من قبل وزارة التربية والتعليم في المملكة الأردنية الهاشمية وهذه الأنواع هي:

1) المدارس الحكومية.

2) المدارس التابعة لوكالة الغوث اللاجئين الفلسطينيين.

---

(1) سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال والتهويد، مرجع سابق، ص169.
(2) سمير جريس، مرجع سابق، ص169.

3) المدارس الخاصة والطائفية[1].

كان عدد المدارس في القدس الشريف (30) مدرسة حكومية عربية منها (18) للذكور و (12) للإناث " (28) منها مدرسة ابتدائية وإعدادية صفوفها من (1-9)، و (3) مدارس ثانوية الصفوف (10-12)"، وعدد الطلبة (12.500) طالباً وعدد معلميها (350) مدرساً، وفيها (14) مدرسة طائفية وأهلية وعدد طلابها (15) ألف، كما أنه يوجد بمدينة القدس مؤسستان لتعليم المهن الرسمية استؤنفت الدراسة في واحدة مها، وأغلقت الأخرى أبوابها والتي كانت متخصصة[2] بالإدارة لخدمة الأغراض الإدارية الوظيفية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

فقبل حرب 1967م كان يتعلم في شبكة التعليم الرسمي في القدس العربية نحو 60% من مجموع التلاميذ، وفي شبكة التعليم الخاص، والكنسية في معظمها 28%، وفي شبكة التعليم التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) عمان يتعلم 12%[3].

وبعد مضي عشرين عاماً على الاحتلال نجد أن 40% فقط من مجموع التلاميذ يتعلمون في شبكة التعليم الحكومي، و 55% في مدارس الكنسية أو إسلامية أو خاصة، و 5% في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) من مجموع الطلبة في المدينة.

وعن إعداد الطلبة ذكر مدير وحدة تعليم الأولاد العرب في دائرة التعليم قوله: (يبلغ عدد السكان العرب في القدس حالياً (120) ألفاً، من بينهم 40 ألفاً في أعمال التعليم الإلزامي، يتعلم في المدارس الحكومة (6.500) فقط، يمثلون نحو 40ألفاً من مجموع الأولاد والشبان الذين هم في سن التعليم الإلزامي كما ويبلغ نسبة السكان العرب في القدس 30%، تقريباً بينما نسبتهم في شبكة التعليم 15% فقط)[4].

بعد معرفة عدد الطلبة من حيث نسبتهم في المدارس التعليمية في القدس قبل الاحتلال الأخير. يمكننا ملاحظة ما يلي:

1) إن عدد الطلبة في ظل الحكم الأردني بلغ (27.500) في مختلف المدارس، في حين نجد أعدادهم قد تناقصت في ظل حكم الاحتلال بلغ مجموعهم (40) ألف لا يتعلم منهم سوى (16.500) فقط، لذا يمكننا القول عدد الطلبة قد تناقص إلى النصف تقريباً.

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أحوال التربية والتعليم في الأراضي المحتلة، جامعة الدول العربية - القاهرة: المنظمة، 1971م، ص94.

(2) سلسلة محاضر الكنيست، محاضر الكنيست (1967-1968)م رقم 2 - بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977م، ص313.

(3) عال همشمار، 15 أيلول 1986م.

(4) يتسحاق شور، لماذا يوجد في القدس العربية هذا العدد الكبير من الأولاد العاملين، الملف، السنة 13، العدد 10 تشرين 1 (أكتوبر) 1986م، ص779.

2) نسبة التعليم في المدارس الحكومية قبل الاحتلال كان 60%، وبعد الاحتلال 40%، إن سبب تدني هـذه النسـبة يعـود إلى فرض المنهاج الصهيوني على المدارس الحكومية، الأمر الذي دعا إلى تهرب الطلبة إلى المـدارس الأهليـة التـي بقيـت على مناهجها الأردنية، وهذا سبب زيادة نسبة المدارس الخاصة بعد الاحـتلال ووصـولها إلى 55%، بيـنما كانـت قبـل الاحتلال تشكل نسبة 28%، وأما نقصان نسبة التعليم في مدارس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئـين مـن 12% إلى 15% بعد الاحتلال، فيعود إلى العجز المادي الذي أصاب ميزانية وكالة الغوث.

كما أنه لا توجد رياض أطفال لما قبل المرحلة الإلزامية في حين أن أكثر من 95% من الأولاد من أعمار (3-5) سنوات في القدس الغربية يتعلمون في مثل هذه الرياض[1]، وقد بوشر في عام 1988/1987 بإقامة رياض إلزاميـة تشـمل 1500 طفـلا يتوزعون على ما يقارب 50 صفا روضة.

وأما مشاكل التعلم في القدس العربية فيمكن إجمالها بما يلي:

1) نقص المباني بشكل عام.
2) عدم ملاءمة المباني للتدريس وعدم توفر الساحات والملاعب حيث استأجر البعض منها في شقق صغيرة.
3) نقص في الخدمات العامة وانقطاع الماء والكهرباء في كثير من الأحيان[2].
4) نقص في المدرسين ذوي الاختصاص.

3- قوانين التعليم الصهيونية:

أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين من خلال وزارة التعليم الإسرائيلية أهمها:

أ- قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969

إن الثقافة والتعليم العربي يمثلان أحد أهم المواقع الاسـتراتيجية التـي تتجـه إليهـا السياسـية الصـهيونية لتـدميرها، وذلك لما تقوم به من دور بارز في حفظ مقومات الشخصية العربية، كما تعتبر ركيزة التراث العربي بمقوماته وخصائصه[3]، لذا قامت الصهيونية بإصدار قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969[4]، وذلك لتحقق الأهداف التالية:

---

(1) يتحساق شور، لماذ يوجد في القدس العربية هذا العدد الكبـير مـن الأولاد العـاملين، الملـف، السـنة 13، العـد 10 تشريـن 1 (أكتـوبر) 1986م، ص780.

(2) المرجع السابق، ص780.

(3) سعيد إسماعيل علي، خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي، ط1 جامعة الكويت: مركز دراسات الوحـدة العربية 1986م، ص105-106.

(4) Laws Of the state Israel, Authored, Translation from Herbrew prepared the ministry of Justice Vol. 23. 19969/1970 - Jerusalem: The Government Printer P.193.

- الإشراف الكامل على جميع المدارس الحكومية والطائفية والأهلية في القدس.
- إجبار المدارس الأهلية على إغلاق أبوابها، نتيجة إعداد شروط ترخيص قاسية في القدس.
- الإشراف الكامل على برامج التعليم ومصادر التمويل في القدس.
- عدم قبول أي طالب في مدارس الضفة الغربية ممن يحمل هوية القدس، وذلك لوضعهم أمام خيارين، القبول بالمناهج الصهيونية أو النزوح[1]. وتم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية اليهودية بعددها رقم (564) تاريخ 17 تموز (يوليو) 1969م[2].

ب- قانون رقم 854 في 6 تموز 1980:

نظراً للظروف والمستجدات التي حصلت بعد ثلاثة عشر عاماً من احتلال القدس، فقد ارتأت الإدارة العسكرية بناء على توجيه من وزارة التعليم الصهيونية، منح الحاكم العسكري سلطات واسعة حيال المؤسسات المهنية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

ويهدف القانون الجديد رقم 854 في السادس من تموز/أيلول 1980م إلى تحقيق ما يلي:

1) وضع الطلاب الفلسطينيين أمام خيار غير مقبول، وهو الهجرة عن وطنهم، وهذا من شأنه تفريغ فلسطين بما فيها مدينة القدس.
2) إجبار الفلسطينيين للتخلي عن متابعة دراستهم العليا، القائمة على أساس من تراثهم الوطني.
3) وضع الطالب العربي في وضع خاص، ترسم إطاره إدارة الاحتلال، ومن خلاله يتم إخضاعه لاحتياطاتها من اليد العاملة الرخيصة غير المؤهلة.
4- إقامة العقبات بين الطالب العربي والمعهد التعليمي، وتتمثل هذه بعدة أساليب منها: الاعتقال، فرض الإقامة الجبرية، دفع الغرامات، إغلاق الجامعات والتهديد، كما حصل في نهاية عام 1983، عندما هاجم متطرفون يهود الطلبة العرب في معهد البوليتكنيك في القدس[3].

حـ- قانون 1949 و 1953:

القوانين التعليمية اليهودية اعتبرت السكان العرب في الدولة رعايا يهود، وأصبح بموجب ذلك التعليم العربي جزءاً من نظام التعليم في السلطة المحتلة، فقانون (1953) أساس النظام التعليمي الذي قام عليه تعليم العرب في الدولة اليهودية، ويهدف إلى خلق جيل من العرب الموالين المبتعدين عن ثقافتهم وقيمهم.

---

(1) صحيفة الفجر، الصادرة بتاريخ (12) أيلول 1975 - كذلك انظر - صحيفة الأنباء الصادرة بتاريخ 17 تموز 1977.

(2) نجيب الأحمد، تهويد القدس، مرجع سابق، ص68. لقد أقرت الكنيست المشروع في 21 تموز 1969م السنة العبرية 5729، وقد نشر مشروع القانون وإيضاحه (مواد وشروحه) في العدد 776، ص414.

(3) أحمد سعيد نوفل، القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، مرجع سابق، ص37.

وجاء في قانون التعليم الرسمي الصادر عام 1953م، أن يقوم وزير المعارف والثقافة، بوضع المنهاج وتعديله بما يتفق وحاجات البيئة المحلية، لذا فمنهاج المدرسة العربية والحالة هذه هو منهاج المدرسة اليهودية. والذي يهدف في نهاية المطاف إلى خلق المواطن المحب لدولته وللشعب اليهودي، كما حددته المادة (8) من قانون الدولة سن 1953م[1].

4- تشويه المناهج الدراسية:

لقد تعرضت المناهج المدرسية إلى تدخل سلطات الاحتلال اليهودي، في محاولة الانحراف بها، عن تحقيق الأهداف التربوية التي تربط الطلاب بتراثهم الفكري، وذلك محاولة من السلطات للوصول إلى أهداف التعلم نفسها المطبقة على الطلبة العرب في الأراضي المحتلة عام 1948م، في خلق جيل لا يرتبط بأرضه وتراثه وتضعف فيه روح المقاومة للاحتلال[2].

فعندما فتحت المدارس في إطار الحكم اليهودي في صيف عام 1967م أبوابها، قامت السلطة بتطبيق المنهاج في المدارس الرسمية فقط، وذلك محاولة منها لشق صفوف المعارضة من الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور، وأبقت على المنهاج الأردني معمولاً به في المدارس الطائفية والأهلية، فترتب على هذا، مسارعة الآباء في نقل أبنائهم إلى المدارس الأهلية، وامتناع العديد من الطلبة الذين لم ينتقلوا للمدارس الأهلية من الحضور، وقد شاركهم في ذلك المدرسون، مما حدا بإدارة الاحتلال، إلى تعيين مدرسين تعوزهم الكفاءة التدريسية[3].

وفي العام الدراسي (1969-1970)م، روجت وزارة التربية الصهيونية لفكرة العودة للمناهج الأردنية، ولكن هذا القرار لم يصدر، وبناء على ذلك ارتفع عدد الطلبة من المدارس الثانوية الرسمية، ثم قامت السلطة اليهودية بالاتفاق مع بلدية القدس الغربية على وضع برامج تعليمية جديدة خاصة بعرب القدس، وشكل لجنة من العرب واليهود لدمج المنهاج الأردني باليهودي، وانتهوا من وضعه في العام الدراسي (1972-1973)م، وأخذ المدرسون العرب يطبقون البرامج الأردنية في الصفوف الدنيا، وفي العام الدراسي (1976-1977) سمحت السلطة بتدريس منهاجين دراسيين في الصفوف الست العليا الإعدادي والثانوي: المنهاج الأول: يتضمن المنهاج الأردني محرفاً ودروساً في اللغة العبرية والمدنيات اليهودية، والمنهاج الثاني هو المنهاج المطبق في المدارس العربية في مناطق الاحتلال الأولى، والذي شرعت السلطات بتطبيقه في مطلع العام الدراسي 1949، فهو منهاج قائم على سياسة تجهيل الأجيال العربية الناشئة عن طريق

---

(1) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في إسرائيل، مرجع سابق، ص32.

(2) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دراسة حول: الأوضاع التعليمية لأباء فلسطين في المناطق المحتلة بعد عام 1967م، تونس، المعظم 1978م ص6.

(3) سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية: الاحتلال والتهويد، مرجع سابق، ص169-170.

خفض مستويات التعليم في المدارس.

وفي عام 1996م شكلت الحكومة الصهيونية، لجنة وزارية برعاية نتنياهو رئيس الوزراء، لتطبيق المناهج العبريـة في مدارس المدينة للسيطرة على جهاز التعلم، وكان هدف وهم هذه اللجنة، وضع الخطط اللازمة لجعل (20) ألف طالب عربي من أصل (45) ألفاً فيها يدرسون في مدارس البلدية، يلتزمون بدراسة المناهج اليهودية، وتقـديم امتحانـات (البجـروت) بـدلاً من الثانوية العامة العربية، وهذا يفسره استصدار القرار الحكومي في حزيران عام 1997م، وقد نص على إشراف دائرة التربية والتعلم التابعة لبلدية القدس، على امتحانات التوجيهي في المدينة المقدسة، وذلك للحيلولة دون سيطرة السلطة الفلسطينية على جهاز التعليم في المدينة، وتطبيق المناهج العبرية في مدارسها[1].

وقد سلكت سلطات الاحتلال عدة سبل في هذا النهج منها:

1) تعيين مدرسين غير أكفاء وغير مؤهلين للتدريس، وهذا يؤدي إلى تشويه الأفكار لدى الناشئة.
2) انعدام وجود برامج تدريس واضحة، لـدى المدرسـين والطلبـة في آن واحـد، بالإضـافة إلى النـدرة الواقعـة في الكتـب الدراسية المقررة، مما يوقع الجهاز التعليمي في كثير من الإشكالات التعليمية، كاللجوء لاستعمال الكتب القديمة.
3) إهمال المدارس العربية، وتركها تعاني من نقص الأبنية والخدمات والتجهيزات والأثاث والخرائط والمختبرات.

وأخيراً فإن مستوى التعليم المنخفض هذا، قد أسفر عن تأثير سيئ في مستوى التعليم بالمدارس الثانوية، وكان سبباً في ارتفاع نسبة الرسوب في امتحان البغروت (الشهادة الثانوية اليهودية)[2]، وليست هذه السلبية الوحيدة في المنهاج الثاني (في المدارس العربية المحتلة)، بل هناك العديد من السلبيات. إذا ما قورن هذا المنهاج بالمنهاج الأردني، فإنه لا يلبي تطلعات الطلبة العرب من الناحية الوطنية، وإنما يؤهل الطالب لدخول الجامعات الصهيونية، والتي لا تعترف بها الجامعات العربية، وهذه المناهج تتجاهل لغة العرب وتاريخهم وحضارتهم وتقاليدهم ودينهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر: في مادة التاريخ يتلقى الطالب العربي في مدارس الاحتلال، عدداً متساوياً من الحصص في تاريخ العرب وتاريخ اليهود، بينما تخصص للطالب الأردني نصف حصص التاريخ لدراسة التاريخ العربي، ومادة الأدب العربي في المنهاج، فلا وجود للشعر الوطني العربي أو الفلسطيني، بينما يطالب بدراسة الشعر العبري، وفي مادة الدين يدرس الطالب مواد تشكك

---

(1) مها عبد الهادي مرجع سابق، ص37-38.
(2) صبري جريس. العرب في إسرائيل، ط2 - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1973م، ص360-363.

الطالب بعقيدته، وتزرع الشك في نفسه، وقد جاء في أحد الكتب المدرسية عن المسجد الأقصى: (طلب عمر من البطريك أن يريه موضعاً يبني فيه مسجداً، فأشار عليه مكاناً قرب هيكل سليمان الذي هدمه الجيش الروماني، وكان عليه ردم الكثير، وبدأ عمر بإزالته بيديه، فاقتدي به المسلمون حتى نظفوه، ثم بنى في هذا المكان مسجداً)[1] وهذا له دلائل ومغزي، على أن مسجد عمر في ساحة الحرم القدسي أقيم في نفس مكان الهيكل المدمر، فيوجب لهم الحق في نفس الطلاب ليعيدوا بناءه، وأما ما يخص دريس القرآن الكريم، فلا تزيد الحصص المقررة للطلاب العرب عن ثلاثين حصة، بينما يتلقى مئة وستاً وخمسين حصة، في التوراة والتلمود والأساطير اليهودية[2].

وأما محمد عليه الصلاة والسلام، فقد تناولته كتبهم المقررة في التربية بالكثير من الهجوم والتجريح، فيقولون عنه: (إنه الغارق في أحلام اليقظة، والمحارب ومبتدع الدين الجديد)، وفي موضع آخر يقولون: (قد عمد محمد إلى قوافل التجارة بغية سلبها وسرقتها)[3] ومنهاج الاجتماعات محرف ومملوء بالمغالطات فقد جاء بكتاب الصف الثامن: (إن غور الأردن يقسم بلاد اليهود إلى قسمين، أرض اليهود الغربية وأرض اليهود الشرقية)[4] وفي السنوات الأخيرة، بدأ التلاميذ في القدس يدرسون وفق المنهاج الأردني منذ الصف الأول، ويدرسون المنهاج العبرية في الصف الثالث ومنذ عام 1984م[5].

ومن خلال استعراض الوضع التعليمي في المدينة المقدسة، يمكننا الوقوف على غايات البرامج التعليمية الصهيونية، فهي تعمل على إضعاف الروح المعنوية للطلبة العرب، وإبعادهم عن كل ما يمت لتراثهم وثقافتهم وقيمهم العربية بصلة، كما تعمل على تزييف الحقائق التاريخية، وإيهامهم أن فلسطين أرض يهودية، وأنه لا حق للعرب فيها، وتحاول بكل وسيلة الحط من إنجازات الأمة العربية، والمبالغة بإنجازات اليهود، لذا فهي تود طمس الشخصية العربية وصهرها في بوتقة الشخصية اليهودية[6].

ثانياً- تهويد الأسماء العربية:

باشرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتغيير وتهويد أسماء الأماكن التاريخية والشوارع، والأماكن العامة، في القدس الشريف واستبدلتها بأسماء عبرية لها دلالات خاصة في الفكر

(1) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص61-62.
(2) صبري جريس، مرجع سابق، ص360 وما بعدها.
(3) هارون هاشم رشيد، حول الفكر التربوي الصهيوني في فلسطين المحتلة شؤون عربية، العدد 33-34 تشرين الثاني/كانون أول 1983م ص41.
(4) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص65.
(5) يتسحاق شور، مرجع سابق، ص871.
(6) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل طمس الشخصية العربية لمدينة القدس، مرجع سابق، ص18.

الصهيوني المستعمر للمدينة.

فقد قامت السلطات الصهيونية بدعم الهيئات الاستيطانية الرسمية، وغير الرسمية والجماعات اليهودية المتطرفة، لتغيير معالم هذه المدينة، بغية تهويدها واجتثاث كل صلة عربية وإسلامية بها، وتبعاً لمراحل إحكام قبضتها على المدينة، فقد جرت عملية تهويد الأسماء العربية على مرحلتين:

أ- عقب نكبة فلسطين عام 19948م[1]:

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري التهويدي	سنة التهويد
1	الشيخ بدر	جفعات رم	1948
2	القطمون	غونين	1948
3	البقعة	غثوليم	1948
4	أبو الطور	جفعات حنانيا	1949
5	المصرارة	مورشا	1949
6	عين كارم	عين كرم	1949
7	المالحة	منجات	1949
8	دير ياسين	كفا شاؤول	1949

ب- بعد عدوان حزيران عام 1967م:

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري التهويدي	سنة التهويد
1	الشيخ جراح (شمال غرب)	رامات اشكول	1968
2	الشيخ جراح (تل الذخيرة)	جفعات همفتار	1973
3	الشيخ جراح	صموئيل هليفي	-
4	التل الفرنسي	حي شابيرا	1969
5	حي المغاربة والشرفا	هروفع هيودي (الحي اليهودي)	1967
6	جبل الزيتون	الجامعة العبرية	1969
7	جبل المكبر	ارمون	-
8	الطالبية	تلبيوت	1973
9	النبي يعقوب	ليفي يعقوب	1973
10	فلنديا	عتاروت	1970
11	النبي صموئيل	راموت	1973
12	الخان الأحمر	معالية ادوميم	1972

(1) سمير سمعان، موسوعة ارئيل الصهيونية، ص31-33.

13	الجيب	جفتون	1977
14	جبع	حنعوت	-
15	مشرفات	جيلو	1973
16	اللطرون	مفوحورون	1970
17	اللطرون	مكذابارك	1976
18	بيتين	بيت ايد	1957

وقامت سلطات الاحتلال أيضاً بتهويد أسماء بوابات المدينة المقدسة في السور القديم والشوارع والطرق، والمتعـارف عليها تاريخياً منذ مئات السنين وأهمها:

جـ- أسماء بوابات القدس التي قام الصهاينة المحتلون بتهويدها:

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد
1	باب الخليل	شاعر يافو (بوابة يافا)
2	باب الحديد	هشاعر هي راش (البوابة الجديدة)
3	باب العمود	شاعر شخيم (شكيم)
4	باب الزاهرة (الساهرة)	شاعر هورودوس
5	باب ستنا مريم	شاعر هئيريوت (بوابة الأسود)
6	باب المغاربة	شاعر هاشفا (بوابة النفايات)
7	باب الرحمة	شاعر هر حميم
8	باب النبي داود	شاعر صيون

د- تهويد الشوارع والمسارات[1]:

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد
1	شارع ما من الله	عودة صهيون
2	ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون
3	طريق سليمان (سليمان القانوني)	شارع المظللين
4	باب المغاربة (داخل السور)	رحوب بيتي محسي
5	باب الواد (داخل السور)	رحوب بيتي محسي
6	حارة الشرف - داخل السور	مشقاف لداخ
7	سوق الحصر - داخل السور	حياد
8	عقبة درويش - داخل السور	حبر حبيم
9	عقبة غنيم - داخل السور	شونية هالكوت
10	طريق الفرير - داخل السور	هآجيم

(1) روحي الخطيب، تهويد القدس، ج2، ط1، عمان: أمانة القدس، 1971م، ص88-89.

11	طريق المجاهدين - داخل السور	دريخ شاعر هيرؤت

هـ- تهويد الطرق والعقبات والدور في عقد التسعينات[1]:

الرقم	الاسم العربي	الاسم العبري بعد التهويد
1	طريق الواد	دريخ جباي
2	عقبة الخالدي	دريخ الحشمونائيم
3	دار النزهي - دار رصاص	ديسكن
4	دير ماريو يوحنا	نؤب دافيد
5	دار الزريا	بيت دنون
6	بيت الزور	بيت ديسكن
7	حاكورة آل نسيبة الصبرة	مرجليتسيا
8	حوش الشاويش	بيت همعلوت
9	عقبة خاصكي سلطان	بيت همعلوت
10	الشيخ ريحان	بيت هسلام
11	عقب الشيخ درويش	بيت بوري

ولكل اسم من هذه الأسماء المستبدلة دلالة وتاريخ، ترتبط كلها بتاريخ العرب والمسـلمين في المدينـة المقدسـة، وإن إزالة هذه الأسماء، لتعتبر جريمة واعتداء بالغبن على الحضارة العربية الإسلامية وتاريخ القدس وفوق هـذا وذاك يُعـد تزويـر للتاريخ بالإكراه.

المطلب الثاني: تهويد القضاء

أعقاب حرب الـ 1967م، أعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية القرار رقم 2، والذي نص عـلى أن كـل القوانين التي كانت فعالة في 7 حزيران 1967 ستبقى، طالما أنها لا تتعارض مع قراراته التي ستتخذ، أو تتعارض مـع التغـيرات الناشئة عن احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للمنطقة[2].

ولكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، فقد نكث بوعده، وبدأت إسرائيل في اغتصاب صلاحيات المحاكم، واتخـاذ الإجـراءات التي تتفق مع مصالحها دون الالتفات للقوانين الموضوعة، ثم قامت بإلغـاء بعـض المحـاكم كمحكمـة الـنقض، والـذي يعتـبر إلغاؤها أهم تغيير يطرأ على جهاز القضاء في الضفة الغربية، مما أدى إلى معانـاة محكمـة الاسـتئناف وتحميلهـا عبئـاً ثقـيلاً، حيث توجب عليها

(1) خليل التفكجي، إحلال الأسماء العبرية بدل العربية في مدينة القدس، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (1)، كانون الثاني 2000م، ص8.
(2) تقرير العدد، التغيرات الإسرائيلية في الضفة الغربية ومواقف القانون الدولي منها، الباحث، العدد 24، كانون الأول (ديسمبر) 1982م، ص142.

العمل كمحكمة عدل، مما أدى إلى عدم مقدرتها على تحمل هذا العبء، والذي ظهر واضحاً في التأخير الطويل وهزال في قراراتها[1].

إن التكوين القضائي في الضفة الغربية، كان يتركز على أربعة أسس وعلى ثلاثة مستويات استئنافية: من المجلس إلى المحكمة الفورية إلى المحكمة الاستئنافية، وأخيراً إلى محكمة النقض، كما كان لرئيس المحكمة وأعضائها دور مهم في مختلف الحقول مثل: تنظيم القضاة وتعيين القضاة، والمستخدمين في الدوائر القضائية، ومراجعة شكاوي التحريين مع إبداء الحرص على استقلالية القضاء، بينما اليوم وبعد الاحتلال فإن التكوين الحالي للمحاكم العادية هو كما يلي: هناك محكمة استئناف تنعقد في أي مكان توجد فيه محكمة فورية، وتوجد محاكم قضائية في مختلف المدن، والقرى ويحدد نوع تشريع تلك المحاكم بواسطة برنامج النظام العسكري الذي تأسست بموجبه[2].

إن هذه الممارسات والتغييرات التي تحمل بطيها الطابع التهويدي من الأمور المسلم بها في المفهوم الإسرائيلي، الذي رفع شعار تهويد كل شيء، فأخذ يقوم بأعمال تعسفية في مجال القضاء منها: وضع صلاحيات المحاكم بيد قادة في الجيش الصهيوني، وتعديل مواد في القانون الأردني لا تتعلق بالأمن، وإعطاء الموظف المسؤول صلاحية سحب أي ملف من المحكمة ومما يجدر ذكره أن هذا يحدث هذا عندما تمس قضايا مصالح المواطن اليهودي مباشرة أو غير مباشرة، كما خُول صلاحية إغلاق أي ملف أو تحقيق أو إجراءات في أية محكمة، إذا كان مقتنعاً بعدم وجود أدلة كافية، كما خول بتأجيل القضايا لمدة سنة حيث لم يعد بالإمكان بعدها البدء بالقضية، وسمح للمحامين اليهودي الظهور أمام محاكم الضفة الغربية.

ففي القدس المحتلة 1967م كان للحاكم العسكري وسلطات الاحتلال أمر آخر مختلف تماماً، فقد قامت سلطات الاحتلال بعدة إجراءات تهويدية، ففي 16 تموز (يوليو) عام 1967 (أعلن الأمر العسكري للجيش اليهودي الذي يدير الضفة الغربية عن قراره العسكري رقم 39، والذي نص على إعادة بناء الجهاز القضائي للضفة الغربية، وإلغاء محكمة القدس الاستئنافية[3]، ثم اتخذ عدة إجراءات أهمها:

1- نقل مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس إلى مدينة رام الله.

2- دمج محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم اليهودية، القائمة بالطرف المحتل سابقاً من المدينة، ونقلت إليها جميع سجلاتها وأثاثها.

---

(1) المرجع السابق، ص143.

(2) المرجع السابق، ص143.

(3) المرجع السابق، ص143.

3- طلبت من القضاة والموظفين تقديم طلبات للالتحاق بوزارة العدل اليهودية.

4- فصل القضاء النظامي القائم بالقدس، عن شؤون الضفة الغربية، وإلحاقه كلياً بالقضاء الصهيوني[1].

قوبلت هذه الإجراءات بالرفض التام من قبل المحامين، ورجال الجهاز القضائي (باستثناء أربعة) في القدس وفي الضفة الغربية، فرفضوا التعاون والعمل مع سلطات الاحتلال؛ لأنهم اعتبروا ظهورهم أمام المحاكم النظامية منها، والعسكرية اعترافاً بالإجراءات التهويدية القضائية الجديدة، ثم قاموا برفع المذكرات والوثائق لوزارة العدل اليهودية وسلطات الاحتلال وللمقامات الدولية ولكن دون جدوى[2].

لم تكتفِ سلطات الاحتلال بالإجراءات السابقة بل أضافت إليها المزيد فمن ذلك:

1) القيام بنقل مقر محكمة العدل العليا اليهودية إلى مدينة القدس العربية.

2) نقل مقر وزارة العدل اليهودية إلى مدينة القدس العربية.

3) نقل السلطات والصلاحيات الممنوحة للحكومة الأردنية، إلى قضاة يعملون حسب قواعد ومواد القانون في الدولة اليهودية[3]، وبهذه الطريقة فقد فرضت السلطات على المواطنين العرب في القدس، أن يعملوا حسب القوانين اليهودية بصفتهم مواطنين يهود، على الرغم من تعارض تلك القوانين مع القوانين الأردنية، التي كان يعمل بها من قبل، كما طلب من العرب أن يتقاضوا أمام المحاكم اليهودية، بعد أن نقلت المحاكم العربية من المدينة المقدسة إلى مدينة رام الله.

وأما المحاكم الدينية الإسلامية (المحاكم الشرعية)، التي تصدر أحكامها بما يتفق وأحكام الدين الإسلامي، ويشمل سلطانهم القضائي الحالي في القدس قضايا الأحوال الشخصية، وإدارة الأوقاف وما يتعلق بهذا الجانب، وتعمل محاكم القدس الشرعية في خدمة الضفة الغربية، وتقضي بين الناس مستندة على الأصول الدينية: القرآن والسنة والفقه الإسلامي، وكان قضاة هذه المحاكم يعينون من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بعد ترشيح المجلس الإسلامي في القدس، وأما عن إدارتها فكانت إدارة مركزية من العاصمة عمان[4].

وبعد حرب الـ 1967م استطاعت الصهيونية فرض سيطرتها على شطري المدينة، فتغاضت سلطات الاحتلال عن هذه المحاكم، وحاولت استمالة قضاتها وموظفيها تحت عوامل

---

(1) روحي الخطيب، تهويد القدس ط1، مرجع سابق، ص34.

(2) المرجع السابق، ص34.

(3) مركز المعلومات والتوثيق، تهويد القدس، الوطن الكويتية - الكويت 16 تشرين 2 (نوفمبر) 1979م، ص20.

(4) ميرون بينفينستي، قضية القدس: مشاكل إجراءات، حلول، لندن: جامعة كمبردج، 1979- ص85-86.

الإغراء والتهديد للالتحاق بأجهزتها، ففشلت في ذلك فبادرت بنفي رئيس المحكمة لعمان، هادفة من ذلك إخضاع الباقين من رجال القضاء والموظفين تحت إدارتها، إن المشكلة التي لا يمكن للمحاكم الشرعية الأردنية أن تقبل ولو بحل وسط بينها وبين المحاكم الشرعية اليهودية في القدس، وهي أن المحاكم الأردنية تعمل مستندة على الشرع الإسلامي وأصوله (القرآن، السنة، الفقه الإسلامي)، ولا تعترف بقوانين المحاكم اليهودية، فالقانون المعدل[1] هو قانون إلى حد ما علماني لا يرى أن هناك علاقة بين الدين والدولة، الأمر الذي حدا بالفريق الذي يملك القوة من اتخاذ إجراءات بحق الفريق الذي لا يملك مثل هذه القوة (المحاكم الشرعية الإسلامية في المدينة)، وهدف الصهيونية جعل المسلمين يحتكمون بأمورهم الشرعية إلى محاكم علمانية، آمنت بفصل الدين عن الدولة، فلجأت إلى اعتبار المحكمة الشرعية في القدس تابعة للمحكمة الشرعية في يافا، وفكت ارتباطها بالمحاكم الشرعية الأخرى المنتشرة في مدن الضفة الغربية[2].

وحينئذ طلبت من القضاة والموظفين العمل تحت إدارتها، فرفض قضاة الشرع الإسلامي في القدس طلب سلطات الاحتلال، وتضامن معهم الغالبية العظمى من قضاة الشرع وأجهزة المحاكم الشرعية، ودوائر الأوقاف في الضفة الغربية، ثم طلبت من الأهالي أن يجروا معاملاتهم عند القاضي الشرعي الإسلامي في يافا، لكن العرب رفضوا أيضاً[3]، مما دفع سلطة الاحتلال إلى تعين أمين الحسيني في كانون الثاني 1971 رئيساً لمحكمة استئناف القدس الشرعية، وهو من الأراضي المحتلة عام 1948 فرض العرب التعامل معه، معتبرين أنه غير مؤهل طالما كان يمارس عمله عن طريق الولاء لحكومة الصهاينة، وقبوله لهذا المنصب، يعني اعترافاً منه بضم القدس وهذا ما ينكرونه[4].

هذا الرفض العربي الصريح للمخططات والإجراءات الصهيونية، ولد ردة فعل لدى سلطات الاحتلال، ترجمت بعدم الاعتراف بكل ما له علاقة بالأحوال الشخصية للسكان، مثل شهادات الزواج، الطلاق، الأرث، الوصاية، الوقف، وأية ولادة جديدة تنشأ عن زواج جديد، مما خلق تعقيدات متتالية للقضاة الشرعيين وللأوقاف والسكان المسلمين، فتحمل الجميع هذه الإجراءات بهدوء تام مما أقلق لهذا مضاجع دولة يهود.

---

(1) حركة فتح، مرجع سابق، ص57.

(2) خليل السواحري، مرجع سابق، ص50.

(3) أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص38.

(4) روحي الخطيب، تهويد القدس ط1، مرجع سابق، ص36.

المطلب الثالث: تهويد الاقتصاد

إن الإجراءات الصهيونية في مجال الأحوال الاقتصادية، لا يمكن فصلها عن الإجراءات السياسية المتخذة بشأن المدينة المقدسة، وقد أشار بن غوريون إلى هذه الحقيقة بقوله: (إن معركة إسرائيل هي معركة مثلثة، عسكرية، سياسية واقتصادية)[1].

لقد أدى توقيع هدنة 1948 بين اليهود والدول العربية، إلى تدفق موجات الهجرة على المدينة المقدسة، ورؤوس الأموال والسيطرة على الممتلكات العربية، والمشاريع والأراضي ومصادرتها، بموجب قانون أموال الغائبين[2].

كما أنه يُعد احتلال الضفة الغربية بما فيه القدس وأرض عربية أخرى، ما هو إلا دليل على عدم تمكن إسرائيل من العيش ضمن إمكانياتها، فالمشكلات التي تواجه الدولة الصهيونية غالباً ما تحل على حساب الحملات العسكرية والتوسع.

استطاعت السلطة اليهودية استيعاب اقتصاد القدس الشرقية داخل اقتصاد اليهود، إلى حد كبير بعد ضم المدينة، وحافظت المدينة في الوقت نفسه على علاقات هامة مع اقتصاد الضفة الغربية والاقتصاد الأردني، كما أن للمقدسيين الشرقيين حرية الوصول إلى الأردن، حيث يجلبون أموالاً طائلة إلى المدينة، من تصدير بضاعتهم، بينما لا تزال الحدود المفتوحة مع اليهود، تعني وجود تنافس التصنيع المحلي المقدسي مع الصناعة اليهودية دون حماية جمركية، ويمكن إجمال العوامل الرئيسية المؤثرة في اقتصاد القدس الشرقية بعد عام 1967 بما يلي:

أ- استخدام النظام العالمي اليهودي في القدس الشرقية.

ب- الحفاظ على الحدود المفتوحة بين اليهود والضفة الغربية، وعلى الجسور المفتوحة بين الضفة الغربية والأردن.

ج- جـ- تغيير البنية المهنية، وهذا أمر واقع، نتيجة الاحتلال وقيام السلطات في الدولة الصهيونية بالإجراءات الرامية لتهويد المدينة[3].

إجراءات تهويد الاقتصاد:

لقد سعت الدولة الصهيونية منذ أيامها الأولى من احتلال المدينة، إلى اتخاذ العديد من الخطوات استهدفت تهويد الاقتصاد العربي، وإذابته في بوتقة الاقتصاد الصهيوني، وذلك كخطوة عملية لأحكام عمليات الضم الإداري والسياسي ومن هذه الخطوات:

- إغلاق البنوك العربية القائمة وهي: العربي، والقاهرة، عمان، والعقاري والأردن والأهلي،

---

(1) غازي ربابعة، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الإسرائيلية، عمان دار الكرمل للنشر، 1987م، ص9.
(2) سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية، ط1 - بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م، ص4.
(3) ميرون بينفينستي، مرجع سابق، ص59-60.

وانترا، وصادرت أموالها كما أغلقت لفترة معينة البنكين الآخرين العثماني والبريطاني[1].

- استبدلت العملة الأردنية بالعملة اليهودية.
- منعت إدخال أي إنتاج زراعي أو صناعي، أو أية سلعة من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس الضفة الغربية إلى أسواق القدس، بينما أباحت في الوقت نفسه إدخال جميع أنواع البضائع والمنتجات اليهودية إليها[2].

ولقد ترتب على هذا، حرمان سكان القدس، العرب من استهلاك الإنتاج العربي، حتى ولو كان هذا الإنتاج من مزارعهم أو مصانعهم الخاصة، واضطرارهم إلى شراء حاجياتهم الضرورية من السلع اليهودية.

- تطبيق المعرفة الجمركية اليهودية على حدود القدس، ووضع مراكز جمركية تستوفي الرسوم الجمركية على البضائع الداخلة إلى القدس من الضفة الغربية، مما أدى بالتالي إلى الحد من دخول المنتوجات الزراعية والصناعية إلى أسواق القدس من قرى ومدن الضفة، فقد عملت هذه النقاط الجمركية كنقاط ضبط على محيط المدينة الخارجي.
- اعتبرت الدولة الصهيونية القدس منطقة أجنبية لسكان الضفة الغربية، واقتضى ذلك الحصول على تصريح للداخل إليها أو الخارج منها ثم الغي فيما بعد[3].
- فتح باب التعامل الإجباري بين بعض التجار العرب وبين بعض التجار اليهود، وحرم المنتج العربي المجاور من أسواق كانت تستهلك قسماً كبيراً من إنتاجه، وأدى هذا الحرمان إلى تقليص بعض هذا الإنتاج، وبالتالي تخفيض الأيدي العاملة فيه، وإضافتها إما إلى طائفة العاطلين عن العمل أو التحاق بعضهم أمام ضغط الحياة، للعمل لدى السلطات المحتلة، أو إحدى مؤسساتها، أو أماكن العمل فيها[4].
- تطبيق أحكام قانون التجارة اليهودية على التجار العرب، من حيث وجوب حصول كل تاجر عربي على رخصة تجارية يهودية، وتسجيلها في السجل التجاري اليهودي، وحصول كل صاحب مهنة على رخصة مهنية يهودية، وإعادة تسجيل الجمعيات التعاونية العربية في السجل اليهودي[5].
- العمل على حصر الاستيراد بالموانئ والمطارات اليهودية، وفتح سوق القدس العربية لتشغيل

---

(1) روحي الخطيب، تهويد القدس، ط1 مرجع سابق ص14.
(2) سمير جريس، القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مرجع سابق، ص55.
(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الأقصى والقدس مرجع سابق، ص46.
(4) المرجع السابق، ص47.
(5) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية غزة مرجع سابق، ص35.

رؤوس الأموال الصهيونية وهذا يعني مزاحمتها لرؤوس الأموال العربية البسيطة[1].

- بناء فنادق على الأراضي المقدسية المصادرة، وإنشاء ثلاث مناطق صناعية جديدة في القدس العربية، الأولى على جبل الزيتون والثانية شرقي عناتا العربية والثالثة قرب قلنديا[2].
- فرض ضرائب باهظة على السكان العرب وذلك بهدف إرغامهم على ترك منازلهم وإجبارهم على الرحيل، وذلك ليتمكن اليهود القادمون من إشغال تلك المنازل.
- هذه الإجراءات أشارت إليها تقارير هيئة الصليب الأحمر الدولي، والتي بدورها أوضحت الأضرار الجسيمة التي لحقت باقتصاديات الأراضي المحتلة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، والقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، وقد أدانت محكمة (نورمبرج) الإجراءات الاقتصادية المماثلة التي قامت بها السلطات النازية في أوروبا وهي شبيهة بالإجراءات الصهيونية في مدينة القدس[3].

واصلت السلطات الصهيونية إجراءاتها التعسفية تجاه أصحاب العمل والمؤسسات الإنتاجية العربية في القدس، هادفة إلى تحويل المؤسسات إليها، وتحويل العاملين فيها إلى عمال بأجور زهيدة، للعمل في القطاعات الاقتصادية، وذلك لأحكام ربط اقتصاديات المدينة المقدسة بالاقتصاد الصهيوني.

لقد عانى سكان المدينة المقدسة من أوضاع اقتصادية سيئة، انعكست تأثيراتها السلبية على جميع جوانب حياتهم اليومية، وتمثلت بما يلي:

1) الممارسات الصهيونية التعسفية الرامية إلى تهجير العرب وإحلال مهاجرين يهوداً جدداً بدلاً منهم.
2) استمرار السلطات في إضعاف القطاعين الصناعي والتجاري للمدينة، عن طريق فرض الضرائب العالية، وتحويل الأسواق العربية في المدينة إلى سوق تصريف منتجات الصناعات اليهودية، ومنتجات المزارع اليهودية.

لقد رتب الاحتلال آثاراً انعكست على كثير من المرافق الاقتصادية منها:

أ- الاستيلاء على شركة كهرباء القدس:

لقد أغلقت السلطات المحتلة وبشكل رسمي شركة كهرباء القدس، وذلك في 31 كانون الثاني 1987 بعد انتهاء امتيازها[4]، بناء على أمر من المحكمة العسكرية المحتلة في القدس، وتم

---

(1) المرجع السابق، ص35.
(2) صحيفة هارتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 6 تموز 1970م.
(3) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل لطمس الشخصية العربية لمدينة القدس، مرجع سابق، ص38.
(4) النهار المقدسية، 3 نيسان 1987م، لمزيد من التفاصيل حول استيلاء إسرائيل على شركة كهرباء القدس، انظر، جامعة الدول العربية - القضية الفلسطينية، العدد الأول، السنة 7 مارس (آذار) 1980م، ص28-35.

الحجز على أموال الشركة، نيجة مديونية شركة كهرباء القدس لصاح شركة الكهرباء الصهيونية والتي بلغت 12 مليون دولار، ساهمت عوامل عديدة من ذلك منها إلزام الشركة بشراء الكهرباء من شركة الكهرباء القطرية الصهيونية بأسعار عالية، بالإضافة إلى الممارسات المتواصلة من قبل وزارة الطاقة والشركة القطرية الإسرائيلية، الهادفة إلى تصفية الشركة والاستيلاء عليها وتمثلت الإجراءات فيما يلي:

1) الحجز على أموال الشركة، وحرمان إدارتها من ممارسة حقها الطبيعي في تصريف الأمور المالية بصفة خاصة، لدرجة أن إدارة الشركة عجزت عن دفع رواتب الموظفين.

2) رد دعوى الاستئناف إلى قدمتها الشركة ضد قرار مصادرة أملاكها، التي صودرت لسداد الديون المترتبة عليها، كما ألزم القاضي الشركة بدفع كافة المصاريف القضائية التي دفعت بسبب التقاضي.

3) قيام سلطة الاحتلال بالحجز على أموال الشركة الموجودة في صناديق شركة الكهرباء في مدينة القدس، وبيت لحم، واريحا، وكانت هذه مقدمة لوضع سلطات الاحتلال يدها على شركة الكهرباء المقدسية[1].

إن الإجراءات السابقة تعود لعوامل سياسية للحد من صلاحيات الشركة، والقضاء عليها والتحكم بالمشاريع الإنتاجية العربية عن طريق ربطها بشركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وتشريد العمال العرب وأسرهم من المدينة المقدسة[2].

وأخيراً أعلنت وزارة الطاقة اليهودية أن شركة كهرباء القدس فقدت امتيازها منذ 17 كانون أول 1986، نتيجة الإجراءات التعسفية التي أثقلت كاهلها، ولا أدل على ذلك من أن الدولة اليهودية قد طلبت من الشركة العربية تزويد المستعمرات المقامة في منطقة امتيازها بالكهرباء[3]، كما عملت على تحديد سعر بيع الكهرباء بثمن يعادل سعر شرائها من الشركة القطرية اليهودية، رغم اختلاف الظروف والإمكانيات الإنتاجية، وفرضت ضرائب باهظة عليها، مما أدى ذلك كله إلى تزايد أعبائها المالية وجعلها تترنح فريسة لأطماع سلطة الإحتلال[4]

ومما يجدر ذكره إن شركة كهرباء القدس العربية، تعد من أكبر الشركات الإنتاجية العربية في المنطقة المحتلة، وهي تستخدم القوى العاملة العربية، كما أنها تزود مؤسسات صناعية وإنتاجية كبيرة بالكهرباء في منطقة نهرباء، وهي أكبر شركة مساهمة يملكها القطاع الخاص في

---

(1) وزارة الخارجية الأردنية، القضية الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي، ورقة عمل حول شركة كهرباء القدس عمان: وزارة الخارجية 1988م.
(2) اللجنة الأردنية الفلسطينية، المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل، عمان: الأمانة العامة 1985م، ص105.
(3) عبد خرابشة، مرجع سابق، ص15.
(4) صالح خصاونة، مرجع سابق، ص8-9.

الضفة الغربية، حيث يبلغ عدد مساهميها (2000) مواطن عربي، وتعد بلا شك المصدر الرئيسي للطاقة الكهربائية، لكافة المؤسسات الإنتاجية والصناعية في تلك المنطقة[1].

ب- الضرائب:

لقد فرضت سلطات الاحتلال أنواعاً مختلفة من الضرائب على المواطنين العرب، والمنتجين والتجار في المناطق المحتلة، بما فيه القدس، وذلك بشكل متزايد منذ عام 1986م، هذا عدا عن الضرائب غير المباشرة وخاصة رسوم الإنتاج والرسوم الجمركية، مما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات هذه المناطق في السوق المحلي، وفي أسواق التصدير العربية، ثم بدأت سلطات الاحتلال بممارسة الضغط الاقتصاديرائب المفروضة بالأنواع التالية:

1) ضريبة الدخل: لقد عمدت سلطات الاحتلال على فرض ضرائب اعتباطية وعالية على سكان القدس.

2) ضريبة الدفاع: وتستوفي على ضريبة الدخل وقيمة فاتورة استهلاك المياه، وفاتورة المكالمات الهاتفية، وعلى رسوم السيارات، كما فرضت مقدار 20% على الإنتاج الصناعي الذي لا يخضع للتصدير تحت اسم ضريبة الدخل[2].

3) ضريبة القيمة المضافة، والتي تعتبر من أثقل الضرائب في العالم في الدول التي تأخذ بها، تفرضها لمرة واحدة على القيمة السلعية الاجمالية، في كل حالة تبادل وتسري على جميع مراحل الإنتاج التسويقي[3].

4) ضريبة المطار ويدفعها المسافرون من أهالي القدس المغادرون من مطار اللد وغيره وقيمتها 75 ديناراً أردنياً.

5) كذلك هناك ضرائب متفرقة كضريبة المساحة والسكن والمشتريات، وأخرى على وزن الذهب والفضة، وضريبة الاستيراد، وقيمتها 20% وضريبة العقار بنسبة 5%[4].

كما لجأت السلطات المحتلة إلى فرض غرامات تتراوح بين (2000-20.000) شيكل على مخالفي ضريبة الدخل، والسجن ستة أشهر وحجز وإغلاق المحلات التجارية، مما دفع بعض التجار لتسليم مفاتيح محلاتهم لموظفي الضريبة، وبالنظر إلى هذه الضرائب المتنوعة والباهظة على أهالي مدينة القدس، يتضح مدى العبء المالي الكبير الذي يفرضه الكيان الصهيوني على اقتصاد هذه المدينة.

---

(1) ميرون بينفينستي، مرجع سابق، ص61.
(2) غازي ربابعة، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص32.
(3) إبراهيم محمد أبو سميرة، هيمنة إسرائيل على تجار الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها، عمان: الجمعية العلمية الملكية، 1983م، ص22-23.
(4) عزت جرادات، وقائع الندوة الإسلامية لشؤون القدس، عمان، مطبوعات مكتب المؤتمر الإسلامي، 1986م، ص55.

جـ- قطاع الفندق والسياحة والنقل:

على أثر احتلال القدس أغلقت الفنادق أبوابها، وذلك بسبب إجراءات منع التجول المفروض من سلطات الاحتلال، وبسبب استخدامها من قبل الجيش الإسرائيلي، ثم اتخذت وزارة السياحة قراراً برفع الأسعار بنسبة 50% لتقلل منافستها للفنادق الإسرائيلية، مما انعكس ذلك سلبياً تمثل بانخفاض النزلاء، وفي 22 حزيران (يونية) 1988 على سبيل المثال قام رئيس البلدية بالحجز على الحسابات المصرفية لأكثر من (17) فندقاً عربياً مع فرض ضرائب باهظة عليها[1].

كما قامت السلطة بمنح رخص للمستثمرين اليهود، لفتح محال لبيع التحف الشرقية، بهدف السيطرة على قطاع السياحة والخدمات، كما فرضت قيوداً على المرشدين السياحيين العرب.

وبالنسبة لقطاع النقل، فقد فرضت السلطات الإسرائيلية القيود على المواطنين سواء على القادمين إلى الضفتين أو إلى إسرائيل، مما أدى إلى تعطيل معظم سيارات الأجرة والحافلات وسيارات الشحن، كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إعطاء إحدى شركات النقل التعاونية الصهيونية إذناً باحتلال نصف موقف الباصات في المحطة المركزية في القدس الشرقية، وعملت على تسيير الباصات اليهودية على الخطوط العربية وانخفض عدد سيارات الأجرة في القدس الشرقية من (270) سيارة إلى (45) سيارة[2].

د- المؤسسات الصناعية:

يعتبر عدم منح التراخيص لإنشاء الصناعات الجديدة أو توسيع الصناعات القائمة منها، من أهم معالم السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه القطاع الصناعي الفلسطيني، ففي حالات منح الرخص، فقد منعت السلطات الإسرائيلية استيراد الآلات الحديثة اللازمة لإقامة المصانع الجديدة من ناحية أو لتطوير الصناعات القائمة من ناحية أخرى، وبهذا أجبر صاحب رأس المال الفلسطيني على استيراد الآلات القديمة من المصانع الإسرائيلية، وسخرت إسرائيل قطاع الصناعة الفلسطيني بأكمله لصالحها من خلال إغراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية، ودعم الصناعات الإسرائيلية

---

(1) لقد عقدت جمعية الفنادق العربية مؤتمراً صحفياً في قاعدة الفندق الوطني في القدس يوم 10 آب (اغسطس) 1988م، واستعرضت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها المدينة، بسبب الركود السياحي والمضايقات الإسرائيلية، فاستعرضت إجراءات الحجز على الحسابات المصرفية لأكثر من 17 فندقاً عربياً، والضرائب الباهظة، وقد وزعت الجمعية في نهاية مؤتمرها بياناً أكدت فيه على الحقائق التالية:

1- الضرائب المفروضة على الفنادق خيالية ولا تتناسب مع واقع العمل السياحي.

2- الخدمات المقدمة في القدس الغربية والشرقية غير متساوية.

3- لقد أعطيت المناطق اليهودية في البلدة القديمة من القدس امتيازات وإعفاءات ضريبية.

4- بلدية القدس تستخدم الضرائب الباهظة لتحقيق مكاسب سياسية. انظر: اللجنة الملكية، شؤون سياسية واقتصادية، نشرة رقم 3171 آب (أغسطس) 1988م، ص90، انظر أيضاً: الفجر المقدسية، آب 1988م.

(2) عبد خرابشة، مرجع سابق، ص16-17.

المنافسة عن طريق الخاصة الجمركية وتقديم كافة التسهيلات إلى جانب وضع قيود عديدة على الصادرات الصناعية الوطنية، ووضع العقبات أمامها وأظهرت دراسة قامت بها بعثة البنك الدولي للأراضي المحتلة، أن معدل النمو الحقيقي في القطاع الصناعي كان سالباً أو قريباً من الصفر في الفترة 1987-1990، وأن عدد المؤسسات الصناعية قد انخفض من 246 مؤسسة في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها، وأدى ذلك إلى تشويه القطاع الصناعي الفلسطيني، وربطه بشكل رئيسي بالاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى إلى تضاؤل مساهمته في الناتج الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة[1].

هـ- سياسة الإغلاق:

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل رئيسي على عائدات العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل فحتى تاريخ 20 آذار / مارس 1993 عمل في إسرائيل ما يقرب من 166 ألف عامل 120 ألفاً منهم مسجلون بشكل رسمي لدى الدوائر الإسرائيلية المتخصصة والباقي عملوا مخالفين لشروط العمل الإسرائيلية.

وقد بلغت عائدات العمالة حتى هذا التاريخ ما يقرب من 1.4 مليار دولار سنوياً وكانت تغطي العجز في الميزان التجاري للضفة الغربية والقطاع، إضافة إلى تغطية قطاع الاستثمار، ومنذ الإغلاق التام في 20 آذار/مارس 1993 لم يعمل في سوق العمل الإسرائيلي من عمال الضفة والقطاع سوى الحاصلين على تصاريح عمل ولم يتجاوز عددهم 58 ألف عامل، مما وجه ضربة شديدة للناتج المحلي الفلسطيني، بالإضافة إلى الأضرار المباشرة للإغلاق، كما تعطل جزء من المنشآت والمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، والتي تسببت بدورها في تعطيل جزء من القوى العامة الفلسطينية داخل الضفة والقطاع، وقدرت قيمة الخسائر المباشرة اليومية من جراء البطالة في أسواق الضفة والقطاع بمعدل 600 ألف دولار يومياً في مجال القوى.

أقدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، على استخدام الإغلاق كسياسة عقاب جماعي بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، بل إن بعض الحكومات سعت لتحقيق أقصى قدر من الاستغلال السياسي والاقتصادي لهذه الإجراءات وأبرزها[2].

1) توجيه ضربة للأداء الاقتصاد الفلسطيني، بشكل يحول دون تحقيق المعدل المرجو من النمو الاقتصادي، وإلحاق أفدح الخسائر المباشرة وغير المباشرة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والاستثمارات والناتج القومي.

2) مفاقمة الضغوطات الاجتماعية في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، من خلال

(1) نائل موسى ورفيقاه، الاقتصاد الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (9)، 1999، ص35.
(2) المرجع السابق، ص36.

تأثيرات فرض الحصار الخارجي والداخلي على العمل الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل في الأراضي الفلسطينية.

وأما النتائج المترتبة على الممارسات الإسرائيلية: فهناك العديد من النتائج السلبية التي لحقت بالاقتصاد العربي في مدينة القدس نجملها بالآثار التالية:

1) تعطيل التطور الاقتصادي في المناطق المحتلة بما فيها القدس، إذ أنه قلص الاقتصاد التقليدي وذلك دون وجود عوض عن ذلك[1].

2) انخفاض عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية بما فيها القدس، وهذا يعني توقف العديد منها عن العمل، والمتبقي أجهد بالضرائب العالية[2].

3) حرمت السلطات المحتلة السكان المتقدمين من ثرواتهم الزراعية، بمصادرة أراضيهم لأغراض الاستيطان، فقد جاء الاحتلال الصهيوني ليؤكد على استعمار الأرض كهدف أساسي من أهدافه السياسية في فلسطين بما فيها القدس.

4) تغيير حركة المرور وعمل الحظر على دخول المناطق الأثرية، والأماكن المقدسة وإيجاد الكثير من الاستفزازات الإسرائيلية للعرب في القدس، أدى إلى تقليل نسبة السياح، الأمر الذي انخفض فيه دخل العاملين في هذا القطاع[3].

5) الركود الاقتصادي، فقد سجلت عام 1993م وعام 2000 مع نشوب الانتفاضة الأقصى، علامة واضحة على صفحات الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى تدهور الحياة المعيشية، وزيادة في معدل البطالة في صفوف الفلسطينيين عامة[4].

إن الإجراءات الإسرائيلية تهدف في نهاية الأمر إلى تهويد المدينة المقدسة، وإضفاء الطابع اليهودي عليها في الجوهر والمظهر، وما تهويد اقتصاد المدينة إلا حلقة من سلسلة حلقات متشابكة ومتوالية على طريق التهويد الكامل للمدينة المقدسة والأراضي المحتلة هي الأخرى بأكملها.

---

(1) حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين، وديموغرافيا وجغرافيا، عمان: دار الشروق عام 1985م، ص100.
(2) إبراهيم محمد أبو سميرة، مرجع سابق، ص26.
(3) بسام الساكت ورفقاه: دراسة اقتصادية لإسرائيل وثقلها في الوطن المحتل، عمان: د. ن، 1981م، ص18.
(4) مها عبد الهادي مرجع سابق، ص38.

المبحث الثاني:

محاولات طمس التراث العربي الإسلامي

(ساصفق طربا لمن ينسف الأقصى)[1]

مائير كهانا

كثر الحديث من وسائل الإعلام الصهيونية عن تيارات آخذة في الانتشار بين أوساط دينية وسياسية داخل الكيان الصهيوني، تتحدث عن إعادة (بناء الهيكل الثالث)[2]، على أنقاض الحرم القدسي الشريف، ولم تقتصر هذه التيارات على اليهود وحدهم، بل كان هناك بعض الطوائف المسيحية في الولايات المتحدة، ترى أن مثل هذه الخطوة ضرورية للتعجيل بقدوم المسيح وتحقيق (الخلاص النهائي).

حين تم احتلال القدس العربية واقتحم جنود المظلات الحرم الشريف بقيادة (مرد خاي غور)، خرجت فكرة بناء الهيكل من إطارها النظري إلى الواقع العملي التطبيقي[3].

ولما كان الحرم القدسي تقوم عليه المقدسات الإسلامية وبجواره مقدسات مسيحية أخرى، وحتى تتمكن سلطات الاحتلال من إقامة الهيكل عليه، إذن لابد لها من الشروع بهدم هذه المقدسات لهدفها النهائي. وهو إقامة الهيكل على حد تعبير وزير الإسكان (زيراح فيرها فتيغ)[4]، فقامت الهيئات الرسمية وغير الرسمية بأعمال الحفريات على نطاق واسع أسفل الحرم، وما تزال إلى الآن، مما أدت إلى ارتجاج أساسات الأبنية الملاصقة للحرم وتصديعها، وما حريق الأقصى في آب 1969م وإشعال النيران فيه، ألا عمل بشرى مخطط لهدفه، حتى لا يثير ذلك شكوكاً لدى الرأي العام العالمي والعالم الإسلامي خاصة، لما يمثله الأقصى وقبة الصخرة من مكانة خاصة في نفوسهم، كما توجه اليهود إلى الأماكن المسيحية وأنتهكوا حرمتها واعتقلوا القائمين على أمرها.

ونحن في هذه المبحث سنعرض لمحاولات طمس هذا التراث على أيدي الصهاينة الغاصبين، بما يحقق أهداف هذا المبحث، ومن خلال المطالب الثلاثة التالية:

- ❑ المطلب الأول: الحفريات.
- ❑ المطلب الثاني: الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية.
- ❑ المطلب الثالث: الاعتداءات على الأماكن المقدسة المسيحية.

---

(1) رائف نجم - القدس بين الإسلام واليهودية، مرجع سابق.
(2) لقد أحرق الهيكل الأول القائد البابلي نيوخذ نصر عام 586 ق. م والهيكل الثاني تيطس الروماني عام 70م، انظر: نجيب الأحمد، تهيد القدس مرجع سابق، ص10: انظر أيضاً: عبد الله التل، مرجع سابق، ص25-26.
(3) سليم الجنيدي، الهيكل الثالث هل هو موجود حلم صهيوني، مجلة القدس، العدد 10، جمادي الأولى 1406هـ - كانون الثاني 1986م، ص39.
(4) المرجع السابق، ص40.

المطلب الأول: الحفريات

لقد تعاقب على الإقامة في مدينة القدس أقوام كثيرون، فتعرضت للهدم تارة وللبناء تارة أخرى، حل بها داود عليه السلام، واتخذا منها عاصمة لملكه، وشرفها السيد المسيح عليه السلام، وبلغ فيها تعاليمه، وحط بها رجال محمد عليه الصلاة والسلام وارتبطت بعقيدة الإسلام، الأمر الذي جعل منها موضع اهتمام خاص لإتباع الشرائع الثلاث: اليهودية، المسيحية، الإسلامي، فخلفوا تراثاً حضارياً له أهميته الخاصة، صانته الأسر الإسلامية الحاكمة من العبث والضياع.

بعد استيلاء السلطات الصهيونية، تعرضت الأراضي العربية وخصوصاً مدينة القدس إلى إجراءات التعدي على التراث الثقافي وممارسة التنقيب الأثري، والبحث غير المشروع في المواقع الأثرية والمقدسة، لنهبها وطمس معالمها وتشويه مدلولاتها أو انتحال تلك الآثار.

فالعنصرية الصهيونية قامت أصلاً على ما يسمى بأسطورة شعب الله المختار وأسطورة أرض الميعاد، وكان من شأن هذا أن عملوا بكافة الوسائل للكشف عن تراثهم المزعوم، ولو أدى ذلك إلى القضاء على الوضع الحالي للمدينة، فقامت بعدد من الانتهاكات للقيم التاريخية والدينية، كانت تسير جنباً إلى جنب مع استملاك العقارات، ومصادرة الأراضي وهدم المباني وانتهاك المقدسات وذلك من خلال الحفريات[1].

أهداف الحفريات:

اتخذت السلطات الإسرائيلية من الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية، وتسببت في انهيارها ثم هدمها وإجلاء سكانها، ومن ثم لتدعم ما تدعيه من حق تاريخي لها في مدينة القدس، لذا حدد علماء الآثار ورجال الدين اليهود أهداف الحفريات حول الحرم القدسي الشريف بما يلي:

1) الكشف الأثري على الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف على امتداد طوله 485 متراً، وذلك توطئة للكشف عما يسمونه بحائط المبكى، وما يزعمون بأنه مقدس عندهم.

2) هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة الحفريات، الملاصقة أو المجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.

3) الاستيلاء بعدها على الحرم الشريف وهدم المسجد الأقصى تمهيداً لإنشاء الهيكل الكبير الذي يحملون به منذ ألفي عام[2].

---

(1) مركز المعلومات والتوثيق، أخطر وثيقة حول القدس، ماذا تصنع إسرائيل لتهويد مدينة القدس، مجلة الوطن الكويتية، تشرين الثاني (نوفمبر) 1979- ص17.

(2) روحي الخطيب، العدوان الإسرائيلي على المقدسات الإسلامية في القدس، الحفر، الهدم، الاستملاك، المصادرة للأوقاف الإسلامية حول المسجد الأقصى- عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د. ن ص4.

دوافع الحفريات:

شكلت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وخصوصاً المتدينين منهم، أهم العوامل في دفع الإسرائيليين للقيام بالحفريات، فقد صرح (زيرح فارهفيك) وزير الأديان بقوله: "إن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها للكشف الكامل عن حائط المبكى، تهدف إعادة هذه الدرة الثمينة إلى سابق عهدها، وهي عمليات تاريخية ومقدسة، وتهدف للكشف الكامل عن الحائط، وهدم وإزالة المباني الملاصقة له، رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق[1].

وأما (دافيد شانير) رئيس حركة إسرائيل الكاملة فقال: "الآن وبعد مضي أكثر من أربع سنوات على تحرير القدس، نود أن نوجه نداء إلى الدوائر والهيئات ذات الاختصاص، بأن الوقت قد حان كي تجري عمليات الكشف عن حائط المبكى على المكشوف وفي وضح النهار، وليس فقط في أعماق الأرض، ويجب مصادرة جميع البيوت الملاصقة لحائط المبكى، وعلى امتداده وعلى بعد عشرين متراً على الأقل، ويجب تنفذ الخطة كما تم في حي المغاربة"[2].

ويذكر أن الحاخام الأكبر لدولة الاحتلال (اسحق نسيم)، قام برفقه عدد من المسؤولين الصهاينة بزيارة للحائط الغربي للحرم القدسي، وقد أصدر بياناً بعد صلاتهم عند الحائط جاء فيه: "حائط المبكى الصغير (في داخل رباط الكرد) واستمرار الكشف عنه واجب ديني"[3]، كما صرح وزير الدفاع آنذاك - موشيه ديان - وقال: "يجب العمل على كشف وإعادة ترميم كافة ما يتعلق بأيام الهيكل الثاني، وأفضل أن أرى السور كما كان في عهد الهيكل الثاني، وإزالة بقية الآثار لأنها تخفي وتمنع عنا رؤية الصورة كاملة كما كانت في حينها"[4].

مما سبق نجد أن الدوافع انطلقت من تصريحات الحاخامات اليهود، وهذا منطلق عقائدي خالص، يدفع علماء الآثار الإسرائيليين إلى التنقيب، يحدوهم في هذا المجال تأدية واجبين في آن واحد أولهما: الكشف عن آثار الآباء وإعادتها ثانية للوجود، وثانيهما أن يكون العمل خدمة للدين.

وما دام أن الحفريات سكون ميدانها المحيط العربي، فلابد والحالة هذه من قوة أمنية تحمي القائمين عليها، فجاء تصريح موشيه ديان - وزير الدفاع -ليكون بمثابة مظلة أمنية تخيم عليهم، أثناء مدة عملهم في تلك الأمكنة، لذا فقد توفر لعلماء الآثار بهذه الصورة ثلاثة دوافع دفعتهم للعمل هي:

1- الدافع الديني.

---

(1) صحيفة يد يعوت احرونوت الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 28 تشرين أول 1970م.
(2) صحيفة عل همشمار الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 7 تموز 1971.
(3) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 27 شباط (فبراير) 1977م.
(4) صحيفة دافار الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 2 آب 1971م,

2- الدافع الحضاري لإعادة تراث الآباء مرة أخرى كما يزعمون والعمل على صيانته.

3- الدافع الأمني ليمكنهم من القيام بأعمالهم.

الحفريات في القدس:

لقد اهتمت المؤسسات العلمية وإرساليات التبشيرية، بالحفريات والتنقيب في مدينة القدس، وذلك رغبة منهم في الكشف عن الآثار الحضارية للأمم السالفة، ولأجل هذه الغاية تم تأسيس (صندوق الاستكشاف الفلسطيني)، والذي يعد كدائر للآثار لدراسة الآثار الفلسطينية بشكل عام، وآثار القدس بوجه خاص، وجاءت نتائج الحفريات الممتدة من عام (1868-1875) سلبية، حيث فشلت في العثور على آثار الهيكل، وآثار مدينة داود وما كان في عهد ولده سليمان عليهما السلام.

وأهم حفريات القرن العشرين، هي التي قامت بها المدرسة الأثرية البريطانية في القدس منذ عام 1962م، بإشراف عالمة الآثار (كاثلين كنيون) ومدرسة الفرنسيسكان برئاسة الأب (دي فوفي) قرب حي المغاربة، وحفريات دائرة الآثار الأردنية بالتعاون مع المدرسة البريطانية الأثرية في باب العامود[1].

بعد حرب حزيران (يونية) 1967، وبسط السلطات المحتلة سيطرتها على القسم العربي من القدس، اعتبرت مديرية الآثار في دولة الاحتلال هذا القسم مندمجاً بالقسم اليهودي، وإنه يشكل وحدة أثرية تخضع لقانون آثار الدولة، فأجازت لعدة فرق القيام بالحفريات وأبرز هذه الفرق هي:

أ- الجامعة العبرية:

قام فريق من الجامعة العبرية برئاسة (بنحامين مازار) الأستاذ بالجامعة عند الحائط الجنوبي بالحفريات، وذلك للكشف عما يسمى بحبل الهيكل (المسجد الأقصى في القسم العربي)، وقد كشف النقاب عن الأهداف والمآرب التي يسعى وفريقه لتحقيقها، بقوله: (إن الحفريات عند حائط المبكى (البراق)، تهدف إلى الكشف عن الطبقات الدنيا للهيكل الذي بناه سليمان)[2]، وقد أصدر مؤلفاً له بعنوان الحفريات في القدس القديمة، ضمنه نتائج الحفريات التي توصل إليها، ولكنه لم يكن موضوعياً في وضع نتائج الحفريات بحيث تضمنت نتائجه العديد من السلبيات منها[3]:

1) إن البروفيسور (مازار) حاول إثبات الطبوغرافية التاريخية التي وردت في الأسفار، والمصادر اليهودية، والمفروض أن نتائج التنقيب والحفريات هي التي تحقق صحة هذه

---

(1) خيرية قاسمية، قضية القدس، ط1 - بيروت: دار القدس، 1979، ص49.
(2) اللجنة الملكية لشؤون القدس، الحفريات الأثرية الإسرائيلية في القدس العربية، اللجنة الملكية، نشرة رقم 101، آب 1982 - ص43.
(3) خيرية قاسمية، قضية القدس، مرجع سابق، ص51.

الطبوغرافية.

2) ارجع (مازار) الجدار الجنوبي للحرم القدسي والبلاط الذي يسايره، إلى عهد هيرود الهيكل الثاني اعتماداً على الأقاويل دون الاستناد إلى أي مستند أثري.

3) توصل المنقب إلى استنتاج، هو أن الحي اليهودي يقوم في الأماكن التي يزاول فيها الحفر، مستنداً في ذلك إلى اكتشاف حوضين في السوق الأموية، وأنهما جزء من مصبغة، والتي اشتهر اليهود بالعمل في هذا المحال.

ب- وزارة الأديان:

تقوم هذه الوزارة بعدة حفريات في المدينة المقدسة، دون الاعتماد على جهات علمية مختصة، وخطتها في ذلك، هدم المباني التاريخي القريبة من السور للكشف عن سور الحرم الغربي، فقامت بحفر نفق تحتها مما أدى إلى تصدع هذه المباني، مما يدل على غياب الأشراف الهندسي أثناء عمليات الحفر[1].

ومن أهم الأبنية التي تصدعت أثناء عمليات الحفر، مسجد البراق، زاوية أبي السعود، الزاوية الفخرية، والمكتبة الخالدية، والمدرسة الجوهرية، وزاوية أبي مدين، والمنشآت المهددة بالخراب حي باب السلسلة، حي المجلس الإسلامي ضريح الملك حسين ومسجد الأميرة خاتون، المدرسة العثمانية، وجامع الخليلي، وزاوية قايتباي، وسوق القطانين[2].

وتسببت الحفريات التي تنفذها وزارة الأديان الصهيونية مؤخراً قرب حائط البراق، بانهيار أرضية مبنى المحكمة الإسلامية[3]، الملاصق للحرم القدسي الشريف، كما تشققت غرف المحكمة، ونسبت إلى مهندس البلدية الصهيوني قوله إن هذه التشققات تهدد بخطر انهيارات إضافية للمبنى[4].

جـ- حفريات دائرة المتاحف:

أجرت هذه الدائرة حفرياتها بين الأعوام (1968-1969)م وبتمويل من مصادرها الخاصة، وتحت إشراف علمي من مورد الآثار بالجامعة العبرية، حيث أوكل الإشراف لكل من:

---

(1) معاريف الإسرائيلية، 14 كانون الأول 1971م.

(2) اللجنة الملكية، الحفريات الأثرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص45.

(3) إن هذه المحكمة بنيت في القرن الثالث عشر لاستخدامها كمدرسة دينية، عرفت باسم المدرسة التنكيرية المطلة على الحرم القدسي غرباً، وحائط البراق الشريف جنوباً، وحولتها السلطات الإسرائيلية بعد الاستيلاء على القدس عام 1967م، إلى مركز قيادة حرس الحدود التابع للجيش الإسرائيلي، وهؤلاء يعملون على حفظ النظام والقانون والأمن في الحرم القدسي الشريف، وهي غير المحكمة الشرعية، انظر روحي الخطيب، المحكمة الإسلامية، المدرسة التنكيرية، مجلة القدس، العدد 16، أيار 1987م، ص70-83.

(4) صحيفة الشعب الأردنية، الصادرة بتاريخ 16 حزيران 1987م.

اميران وايتان من الموظفين المختصين بالدائرة[1].

د- حفريات إعادة إعمار الحي اليهودي:

لقد هدفت شركة إعادة إعمار الحي اليهودي من وراء ما قامت به من حفريات إلى إجلاء المدنيين العرب عن تلك المساحة الأرضية المقدسية، وذلك لإسكان المهاجرين الجدد من اليهود، ويذكر أن الشركة أجرت حفرياتها بالتعاون مع معهد الآثار بالجامعة العبرية، ودائرة الآثار والمتاحف اليهودية، وذلك لإيهام العرب أن الغرض من هذه الحفريات هو البحث العلمي فقط.

مواقع الحفريات والآثار المهددة:

قام الكيان الصهيوني عند احتلاله للقدس بالتنقيب عن آثار هيكل سليمان، وزعم، أنه موجود تحت المسجد الأقصى، فباشر بأول حفرياته يوم 11 حزيران (يونية) 1967م، أي بعد ستة أيام من الاحتلال، مستهدفاً سور المسجد الأقصى من الجهتين الغربية والجنوبية وعلى عمق 35 متراً، وقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى الحفر في عدة مناطق حول الحرم وتحت المسجد الأقصى، الأمر الذي هدد أبنية مقدسة وأثرية في المدينة، وقد شملت الحفريات الجهات التالية:

1) حفريات الجهة الجنوبية الشرقية، فقد بدأت من الجهة الجنوبية الشرقية الملاصقة لحائط المسجد الأقصى واتجهت نحو الغرب، حتى وصلت إلى الجهة الجنوبية الغربية وبطول 70 متراً، وبعمق 14 متراً، وقد بُوشر بالحفر في هذه المنطقة عام 1967م.

أما المواقع التي هددها هذا الخط فهي: المسجد الأقصى، وجامع النساء والمتحف الإسلامي، والمئذنة الفخرية.

2) حفريات الجهة الجنوبية الغربية والمتجهة نحو الشمال حتى وصلت إلى حي المغاربة، وبطول 80 متراً وبوشر في حفر هذا الخط عام 1968م.

والمواقع التي هددتها هذه الحفريات هي: الزاوية الفخرية، مسجد الإمام الشافعي ومركزه، وأبنية ومساكن أبي السعود، وأربعة عشر عقاراً تصدعت جميعاً بفعل عمليات الجرف للأبنية المجاورة[2].

3) حفريات المحكمة الشرعية القديمة: بدأت هذه الحفريات من تحت المحكمة الشرعية واتجهت شمالاً وعلى امتداد 180 متراً، أدت إلى تصديع الكثير من الأبنية وهدم الكثير، وبوشر بحفريات هذا الخط في أواخر عام 1969م.

وقد واصلت سلطات الاحتلال الحفر من نقطة أخرى، بدأت من خلف المسجد الأقصى،

---

(1) اللجنة الملكية، الحفريات الأثرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص45.

(2) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، السنة 1، العدد 7 سبتمبر 1974م، ص7.

وتمتد لجهة الشرق حتى تصل للزاوية الجنوبية الشرقية من الحرم القدسي، عبر نفق اخترق حائط المسجد الأقصى من الجهة الجنوبية[1].

إن هدف سلطات الاحتلال من وراء هذه الحفريات، هو تنفيذ مخططهم الرامي إلى هدم المسجد الأقصى عن طريق تصديع أساساته، من أجل بناء الهيكل مكانه، وكل ما أظهرته حفرياتها خارج السور هو الآثار العربية الإسلامية، وهذا ما جعلها تلجأ إلى تغيير معالم الآثار المكتشفة، وطبعها بطابع يهودي، لعلها تستطيع خداع السوّاح القادمين للمنطقة .

لم يقتصر أمر السلطات على هذا الخداع، وإنما تجاوز هذا الحد إلى أبعد من ذلك فعندما أخذت السلطات بالادعاءات التي مفادها أن الأماكن الإسلامية، المسماة بأسماء تتفق مع أسماء أنبيائهم ما هي إلا يهودية الأصل، وتكشف بالتالي عن حضارتهم القديمة التي تجعل لهم الحق في مدينة القدس ومن أمثلة ذلك ما يلي[2]:

1) تدعي إسرائيل أن الأساطيل المنسوب إلى سليمان القانوني العثماني إنما هو منسوب إلى سليمان ملكهم، الذي ينسب إليه هيكلهم، وهذا من افترائهم، لأنه مع أن هذا المكان بني في عهد بني أمية، بالإضافة إلى الأجزاء السفلى من مبنى المسجد الأقصى.

2) تدعى الدولة الصهيونية أن قبة يوسف، ما هي إلا قبة منسوبة إلى يوسف عليه السلام، علماً بأن الذي بناها يوسف ابن أيوب (صلاح الدين الأيوبي وإليه تنسب).

3) قبة موسى تعود أيضاً حسب زعمهم إلى النبي موسى عليه السلام، والحقيقة أن الملك الصالح نجم الدين أيوب هو الذي أنشأها وسميت باسم أحد الشيوخ الذين أقاموا بها.

4) سبيل سليمان نسبة إلى السلطان سليمان القانوني العثماني الذي بناها في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي، وقد أطلق المسلمون أسماء بعض الأنبياء على الأماكن العبادية، التي أقاموها في المسجد الأقصى، وفي فلسطين تبركاً بهم فقط.

5) الباب المزدوج: باب قديم في حائط الأقصى المبارك، زعم اليهود أنه باب (خلدة)، نسبة إلى نبيه مزعومة وقبرها عند الباب، والصحيح أن الباب أموي، وأن الحفريات أثبتت عدم وجود أي قبر هناك[3]:

6) قبة سليمان: نسبة إلى الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك سنة 96هـ الموافق 715م.

---

(1) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، المرجع السابق، ص7-8.
(2) مديرية الأقصى، القدس والمسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي، عمان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1986م، ص9-10.
(3) المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، القدس والمقدسات ومخاطر التهويد، تحرير د. عزت جرادات دار النفائس، 2008 - ص143-144.

7) بئر يوسف: نسبة إلى يوسف بن أيوب الملقب بصلاح الدين الأيوبي محرر القدس من الصليبين.

شهادات علماء الآثار اليهود:

إن علماء الآثار اليهود كانوا يحاولون توظيف علم الآثار لخدمة المعتقدات التوراتية، ولكن ظهر بعض علماء من اليهود أبت عليهم أمانتهم العلمية إلا أن يعترفوا بالحقائق التي توصلوا إليها، وإن كانت مخالفة لآراء العلماء السابقين، وأفكار المفكرين الذين أرادوا تزوير التاريخ بالإكراه ومن هؤلاء[1]:

- **ميرون بنفنستي:** الذي قال إن الملك داود - عليه السلام - احتل القدس اليبوسية، واستولى على حصنها الذي يقع جنوب البلدة القديمة وخارج سورها، ومساحته لا تزيد عن ثلاثين دونماً.
- **ناحمان أفيجاد:** الذي قال إنه استطاع اكتشاف أخطاء العلماء الذين بدأوا بالحفريات في منتصف القرن التاسع عشر، مثل ديسولسي، والكابتن وارين، لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالقدرات العلمية الكافية.
- **ماكس فان بيرخم:** العالم السويسري، الذي زار القدس خلال الفترة (1888-1914)م، وجمع المخطوطات العربية ودرسها ودرس المعالم التاريخية، وكرس حياته هو وابنته (مارجريت) لدراسة تاريخ الحضارة العربية والآثار، ولم يذكر أي معلم يهودي ضمن دراسته، لأنه لم يجد شيئاً من ذلك.
- **جدعون أمتي، ورونيرايخ، ويائير زاكوبتش:** الذين أعلنوا سنة 1998 في صحيفة يدعون أحرونون خلاصة ما توصلوا إليه قولهم: (إن داود لم يبن مدينة، بل وجد مدينة قائمة).
- **البروفيسور زائيف هيرتسوغ:** من جامعة تل أبيب حيث قال بعد تمحيص وروية ما يلي: (إنه من الواضح اليوم للباحثين أن الشعب اليهودي لم يحتل البلدة المقدسة بعد حملة عسكرية، ولم يورثها لأسباط بين إسرائيل الاثنى عشر، وإن الأصعب من ذلك القبول بالحقيقة، التي اتضحت الآن، وهي أن مملكة داود وسليمان التي وصفت في العهد القديم، بأنها كانت مملكة إقليمية عظمية لم نفد، كونها كانت مملكة قبلية صغيرة فقط.
- ارنست مارتن الأستاذ والباحث في الآثار والتاريخ في جامعة "باسيدونيا" في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكد هذا الأستاذ في محاضرة قدمها في القدس بتاريخ 7 شباط 2001م، والذي قال: "أنه من خلال دراساته المتعددة، والتي اعتمد في

---

(1) **نخبة من المختصين، تاريخ القدس وحاضرها، تحرير عزت جرادات - بيروت: دار النفائس، 2005 - ص48-49.**

أغلبيتها على الوثائق التاريخية، اكتشف أنه لا وجود لأي أثر لبناء الهيكل في المنطقة الموجود فيها الحرم القدسي الشريف وقبة الصخرة"، وأضاف: "إن الإشارات التي تضمنتها مختلف الأدبيات الدينية والتاريخية حول القدس، تحدثت لدى وصف "الهيكل" عن وجوده في منطقة أخرى، لا تشبه على الإطلاق المكان المبنى فوقه الحرم القدسي الشريف"[1].

- طوبيا ساجيف العالم اليهودي كان صديقاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية السابقة، ورئيس الدولة اليهودية حالياً - عند كتابة هذا المؤلف - شمعون بيرس الذي طلب منه وضع دراسة علمية يثبت فيها أن المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي في الخليل هما في الأصل آثار يهودية، وعكف ساجيف على هذه الدراسة ستة أشهر، واستعمل الأشعة تحت الحمراء، وفي النهاية خرج بتقرير جاء فيه إن هذين المعلمين إسلاميان وليس لهما علاقة بالتاريخ اليهودي[2].

وخلاصة القول ما لنا إلا أن نقول ماذا بعد؟، إن الحقيقة سالت من أفواه يهود وغير يهود ممن هم أهل اختصاص، لقد ونطقت بها ألسنتهم، ودونتها أقلامهم، وقرأتها عيون المتابعين وسمعتها آذان من يعرف القراءة ومن لا يعرف.

المطلب الثاني: الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية:

لقد مارس اليهود انتهاكهم لحرمة المقدسات الدينية في القدس[3]، منذ اليوم الأول لاحتلالهم، وبأشكال متعددة، فتنوعت بين قصف المدافع وإقامة الشعائر الدينية والصلوات اليهودية في باحات الأماكن المقدسة الإسلامية وداخلها.

وقد اتخذت الجماعات الدينية والسياسية والنقابية اليهودية، أساليب شتى في المخادعة والمكر والدهاء، والتستر بزيارة الحرم القدسي الشريف، مدخلاً إلى الاعتداء على حرمته وكخطوة مبكرة في إثبات حقوقهم الدينية فيه، فالحركة الصهيونية انتهكت ببشاعة حرمة الأماكن المقدسة، وداست قدسيتها بصلف وغرور، وحولت فيه المساجد والكنائس إلى أماكن لهو وعبث، ومنتجعات غرام حتى في قلب الحرم الشريف، ورفعت فوقها الأعلام الإسرائيلية، دون تمييز بين مقدسات إسلامية ومسيحية، فكلها بنظرهم سواء.

---

(1) سفارة فلسطين، مرجع سابق، ص10.
(2) المرجع السابق، نفس الموضع.
(3) حرصاً على عدم ضياع هذه المعالم الأثرية والمقدسة في قدسنا الشريف من عقلية النشء العربي والإسلامي لمن سيتناولون هذا المؤلف، وربما تثبت في عقولهم إن تلك الأسماء هي معالم يهودية بعد تهويدها، فقد أثبت هذه الأماكن في ملحق خاص ثبته في نهاية الكتاب، أسميته ملحق المعالم الإسلامية والمسيحية في القدس.

وبالمقابل نجد المسلمين قد رعوا التراث وحفظوه، وتبارى أمراؤهم في إنشاء المدارس والمؤسسات الخيرية، وأغدقوا عليها الوقف والهبات تعبيراً عن منزلتها الرفيعة، وبشأن المقدسات المسيحية فالعهدة العمرية خير دليل على مدى احترام المسلمين تراث غيرهم.

والقدس اليوم بما فيها مقدساتها، ترزح تحت سلطة الاحتلال العسكري الصهيوني، فهي والحالة هذه لا تزال المدينة وما تحويه من أماكن مقدسة تحت سياسات التعسف الإسرائيلية، وهي تعد القضية الأولى في نفوس المسلمين وغير المسلمين، طالما أن السلطات متمسكة باحتلالها وماضية بتهويدها، وشارعة في القضاء على التراث الإسلامي في جنباتها، فمنذ احتلال القدس واليهود يعملون جاهدين للقضاء على كل الأماكن المقدسة داخل الحرم القدسي الشريف، فهم يواصلون ليلاً نهاراً تنفيذ مخططهم الرامي إلى هدم المسجد الأقصى- المبارك، والصخرة المشرفة، والعقارات الوقفية ذات المدلول التاريخي الإسلامي.

إن الأطماع الصهيونية بالقدس والأقصى الكائن بالحرم القدسي قديمة جداً، وهذا ما نراه بأقوال الزعيم اليهودي (كلوزنر) رئيس جمعية الدفاع عن المبكى، والذي نشرته جريدة بلستاين ويكلي الصادرة في 6 آب (أغسطس) 1939م، حيث قال: "المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس في الهيكل إنما هو لليهود"[1].

وجاء في دائرة المعارف اليهودية المطبوعة باللغة الإنجليزية كلمة الصهيونية ما يلي: (إن اليهود يبغون أن يجمعوا أمرهم وأن يقدموا إلى القدس، ويتغلبوا على قوة الأعداء، وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل - أي مكان المسجد الأقصى- - ويقيموا ملكهم هناك[2].

إن هدف اليهودية العالمية هو اجتثاث الأقصى من جذوره وزرع الهيكل المزعوم في مكانه الحالي بساحة الحرم القدسي الشريف، لذا لا عجب من قيامها بالاعتداءات المتواصلة ليلاً نهاراً، متذرعة بمختلف الحجج ومتسترة بشتى الأساليب، فالحرم القدسي بالنسبة للمقدسيين خاصة قضية من قضاياهم الساخنة، فهم يعتبرون الحرم الشريف ثالث مقدساتهم، وآخر مظاهر سيادتهم على المدينة.

فمنذ أن وقعت القدس بيد اليهود أخذوا يمارسون أساليبهم وألاعيبهم في سبيل تحقيق أهدافهم، فلا عجب إذن أن تكتسب الحركات الدينية اليهودية زخماً جديداً للمضي قدماً نحو أهدافها المحددة، وتكشف القرارات الإسرائيلية الصادرة عن الحكومات المتعاقبة، مدى تواطؤ الحكومات مع هذه الحركات، فهي تتردد من جانبها في التدخل بممارسات هذه الحركات الدينية، تجاه الأماكن

---

(1) Palestine Weakly, 6 Ogest 1929.

(2) محمود صبري عابدي، مطامع اليهود في الاستيلاء على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في فلسطين: القدس د. ن، 1946، ص (3، 7، 43، 67).

المقدسة، لأنها تعتبر عدم التدخل سياسة، والحركات الدينية اليهودية تعتبر ذلك ومن وجهة نظرها أن هذه الممارسات حق من حقوقها الطبيعية وواجب من صميم عملها.

بدأت الاعتداءات على التراث العربي الإسلامي منذ أن احتلت القسم الغربي من القدس الشريف عام 1948م، حيث تعتبر المقابر الإسلامية بما تضمه من رفات مئات الآلاف من رجالات الإسلام، وفي مقدمتهم بعض صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، وعلماء الدين والفكر والقادة البارزين، ومن أهل القدس والذين جاوروها تديناً، في رحاب مكان إسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم والأقصى المبارك، أو التحقوا بمعاهدها العلمية كعلماء مدرسين أو طلاب أو حلوا فيها، كولاة وقادة وأصحاب عمل، وتعتبر هذه المقابر بما ضمته من زفات هؤلاء وأولئك جزءاً مقدساً من تاريخ الإسلام في القدس الشريف، ويعتبر كل قبر فيها جزءاً من تاريخ القدس الإسلامي.

تعرضت هذه المقابر إلى الاعتداءات المتواصلة، ومن هذه المقابر: مقبرة باب الساهرة، ومقبرة اليوسفية، ومقبرة باب الرحمة، ومقبرة النبي داود، ومقبرة ما ملا (مأمن الله)[1]، فقد قامت إسرائيل بتسوية مقبرة ما من الله[2] ومهدت لوضع يدها على مقبرتي باب الرحمة واليوسفية[3]، الواقعتين في الجهة الشرقية للحرم القدسي الشريف وضمهما لمتنزه إسرائيل الوطني.

وعلى أثر هدم حي المغاربة اجتمع رئيس وزراء إسرائيل (ليفي اشكول) في 28 حزيران (يونية) 1967م، مع القادة الروحانيين مسلمين ومسيحيين، وتعهد بضمان حرية المرور والعبور للأماكن المقدسة الخاصة بكل طائفة، ووضع الإدارة الداخلية لهذه الأماكن في أيديهم كرؤساء روحانيين.

لكن هذه الوعود ذهبت أدراج الرياح ولم يعد لها مكان في قائمة الوفاء، حيث بدأت التصرفات والممارسات الإسرائيلية والتي لا تليق مع حرمة الأماكن المقدسة، عنواناً لسياساتهم، الأمر الذي دعا الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية أن تشكو ذلك لسلطات الاحتلال، لوضع حد

---

(1) فاروق محمد عز الدين، القدس تاريخياً وجغرافياً، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982م، ص90.

(2) مقبرة مأمن الله، اكبر المقابر الإسلامية في القدس الشريف، تقع غربي المدينة القديمة وتبعد حوالي أقل من كيلو متر واحد عن باب الخليل من سورها وتبلغ مساحتها حوالي 168 دونما، وتضم أجداث مئات الآلاف من المسلمين منهم الصحابي والقائد والمفكر والطالب وقد أورد كامل العسلي في كتابه أجدادنا في ثري بيت المقدس (149) من كبار الأجداد التي تضمهم هذه المقبرة، بدأت الاعتداءات اليهودية على هذا التراث الإسلامي بعد احتلالها مباشرة للقسم الغربي من القدس الشريف عام 1948م، حيث أقاموا في جانب منه فندقاً ضخماً اسمه فندق بلازا، وحديقة وموقفاً للسارات ومتجراً، انظر: كامل العسلي، أجدادنا في ثري بيت المقدس، عمان: مؤسسة آل البيت 1981م، ص117-122.

(3) مقبرة الرحمة واليوسفية تقعان في المنطقة الشرقي المحيطة بسور القدس، وهما من أقدم المقابر الإسلامية في بيت المقدس، وتعتبران جزءاً حياً من تاريخ الإسلام بالقدس، وتضمان رفات الكثير من الصحابة والعلماء، وفي مقدمتهم عبادة بن الصامت المتوفى سنة 653م، وشداد بن أوس القرني الأنصاري المتوفي سنة 677، وقد قامت بلدية الاحتلال العسكري الإسرائيلي في أول سنة 1980م باغتصاب جزء من المقبرة اليوسفية، تلاصق الجزء الشرقي من سور القدس من زاويته الشمالية وعلى امتداد حوالي (300)م جنوباً، حتى باب الأسود المعروف باسم باب الأسباط، وبعمق يتراوح بين 15-25م، وأنشئت عليه حديقة وطريق حجرية وإنارتها بالكهرباء كمرحلة تنفيذية لمشروعهم الذي أطلق عليه اسم المنتزه الوطني الإسرائيلي، انظر: روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية على المقابر الإسلامية بالقدس الشريف، القدس، العدد 36 حزيران 1988م ص77-78ن انظر أيضاً: كامل العسلي، المرجع السابق، ص133-137.

لمثل تلك التصرفات اللامسؤولة فتولت بعدها الشرطة في آب (أغسطس) 1967م للمحافظة على النظام في منطقة الأماكن المقدسة، إن قيام الشرطة الإسرائيلية بهذا الواجب ما هو إلا خطوة على الطريق، ليس لحماية الأماكن المقدسة بقدر ما هو حفظ أمن الصهاينة العابثين في حرمة هذه الأماكن، يساندهم في ذلك الجهاز الحاكم، وهذا هو وزير الأديان (زيراح فيرها فتيغ)، يصرح في المؤتمر الديني اليهودي الذي عقد في القدس بتاريخ 12 آب (أغسطس) 1967 بقوله: (إنه تحرير القدس، قد وضع جميع المقدسات المسيحية، وقسماً من المقدسات الإسلامية تحت سلطة إسرائيل، وأعاد إلى اليهود جميع كنسهم فيها، لكن لإسرائيل مقدسات أخرى في شرقي الأردن، وفي الحرم القدسي الشريف، وهذا هو الأخير هو قدس الأقداس بالنسبة لليهود)[1] في أعقاب هذا المؤتمر عهدت الحكومة الصهيونية وفي 14 آب (أغسطس) 1967، مسؤولية الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس وسائر أنحاء الضفة الغربية، إلى لجنة برئاسة وزير الأديان (زيراح فيرها فتيغ)، هذا الإجراء دفع الحاخام شلومو غورن الحاخام الأكبر للجيش وخمسين من اتباعه لإقامة صلاة دينية في ساحة الحرم الشريف، وبعدها أعلن الحاخام غورن أن بعض أقسام الحرم ليس من أقسام جبل الهيكل، ولذلك فتحريم الشريعة اليهودية لا يشمل تلك المناطق وموضع الصخرة ليس موضع قدس الأقداس (الهيكل)[2].

في 17 آب (أغسطس) 1967، أعلن ناطق بلسان الجيش الصهيوني العثور على مخبأ سلاح داخل المسجد الأقصى، كذريعة لدخول المسجد وتدنيس قدسيته، ولاتخاذ ذلك سبيلاً للتدخل بشؤون المسجد، وفرضت الحكومة الصهيونية في 10 أيلول (سبتمبر) 1967م الرسوم على الزوار عند دخول الحرم، وقامت وزارة الدفاع بناء على احتجاج الهيئة الإسلامية بإصدار بيان توضح فيه أن الجهات الإسلامية المسؤولة بإمكانها استيفاء مثل هذه الرسوم من زيارة المساجد فقط[3].

في هذه الأثناء كانت المؤسسات الصهيونية الماسونية تعد العدة، وتهيئ الإمكانيات لإقامة الهيكل المزعوم في منطقة الحرم القدسي، فتقدمت إحدى المؤسسات الصهيونية الأمريكية، بطلب إلى محكمة الاستئناف الشرعية الإسلامية من أجل بناء الهيكل وبتكاليف تبلغ (100) مليون دولار، فرفضت المحكمة هذا الطلب[4].

استمرت الانتهاكات الصهيونية لحرمة الأماكن المقدسة، في واحدة منها أن أحد حاخامات الجيش الإسرائيلي والمدعو (جورين)، وبعد إقامة صلاة ما بعد الظهر في ساحة الحرم القدسي

---

(1) حركة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص64.
(2) روبرت روزنبرغ، تسلسل الأحداث حول الحرم القدسي الشريف، عبر سبعة عشر عاماً، ترجمة: الدستور الأردنية، 7 شباط 1984م.
(3) روبرت روزنبرغ، مرجع سابق، ص75.
(4) المرجع السابق، ص76.

والانتهاء منها، وعلى أثر زيارة له لحائط البراق في 15 آب (أغسطس) 1967م، دخل وبرفقته رجال سلك الحاخاميين العسكريين إلى جبل بيت المقدس[1] فأقاموا صلاة (المخاشترن سابقاً) ولما تلا قوله: (علينا أن نخمد) سجد الحاخام جورين باتجاه ما يزعم مكان الهيكل[2]، إن مثل هذه الصلوات كانت بإذن الحكومة وموافقتها حيث عملت على حفظ أرواح مثل هؤلاء، فقد كلفت الشرطة وبمساعدة الجيش اتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، كما سمحت بإقامة هذه الصلوات في 15 آب (أغسطس) 1967م، و 24 تشرين الأول (اكتوبر) 1967م، 26 نيسان (إبريل) 1968م، و 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1968م و 5 نيسان (إبريل) 1969م، الأمر الذي حمل رئيس الأوقاف الإسلامية، إلى تقديم عدة شكاوي ضد هذه الاعتداءات[3]، حينئذ اتخذ المستشار القانوني للحكومة أمراً مؤقتاً ضد (شلومو هيلل)، يوضح فيه أنه يجب أن لا يسمح لليهود بالصلاة في منطقة الحرم، لأن الصلاة هناك تثير مشاكل أمنية خطيرة ومشاكل سياسية عالمية[4].

إن المتعايش مع أحداث الحرم القدسي وما تطالعه الصحافة الإسرائيلية في تلك الأثناء، يقوده التفكير أن شيئاً ما سيحدث، وخصوصاً إذا ما عرف أن حاخام دولة الكيان الصهيوني (يهوذا الزاما)، زار الحرم القدسي قبل جريمة إحراق المسجد الأقصى بيوم واحد جمع الصحفيين وصرح قائلاً: "إني أتكلم لكم من هيكل سليمان، وإن القدس لن تكون عاصمة إسرائيل رغم توحدها إلا بعدٍ إعادة بناء الهيكل، وإني سأشاهد في حياتي بناء المعبد في مكانه الأصلي حيث أقف الآن"[5].

وفي 18 آب (أغسطس) 1969م، ذكرت المصادر أن فوجاً من 25 شاباً صهيونياً، قاموا بزيارة لحائط البراق مع علمهم بالخطر المترتب على زيارة ذلك المكان[6]، فوقفوا وقفة صمت، إجلالاً واحتراماً لقدسيته عندهم، كما رددوا شعائرهم الخاصة، الخاصة، وتلوا المزامير والأدعية المخصوصة، وفقرات من التوراة، وبعدها أنشدوا النشيد الصهيوني (بتار)، وقام قائدهم فألقى كلمة فيهم، بين لهم فيها أن أقدامهم تقف على أقدس مكان يهودي، والذي يرى به مركزاً للأمة اليهودية جمعاء، وجاء في قوله:

---

(1) ويطلق عليه اليهود جبل البيت وهو الساحة الواقعة بين مسجد الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك، انظر: صحيفة هارتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 16 آب 1967م.
(2) عرفات حجازي، العبور إلى القدس، ط1 - د. م، 1974م، ص90.
(3) المرجع السابق، ص90-91.
(4) روبرت روزنبرغ، مرجع سابق، ص76.
(5) عبد الحميد السائح، ماذا بعد حرق الأقصى، مرجع سابق، ص56-57.
(6) يذكر أن هذا الفريق ينتمي إلى حزب بيتار الإسرائيلي، ولقد شاركت بديعوت في نشر الخبر مع جريد جروزاليم بوست كذلك، انظر: عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م، ص288.

"إنكم جئتم إلى (أورشليم) القدس، لتقوموا بهذا الاستعراض في جبل الهيكل، الذي استولى عليه الغرباء"[1]، فدب بهم الحماس وكانت النتيجة أن أحرق الأقصى.

عندها سارعت دولة الكيان الصهيوني كعادتها في أعقاب كل حادثة مثل هذه الحوادث، إلى إعلان الاستنكار والتنصل من ارتكاب هذه الحوادث، والإعراب عن عميق تأثرها، وكانت تسارع إلى تشييع ضحايا مثل هذه الحوادث وذلك لاستمالة العرب نحوها.

حاولت إسرائيل أن تبعد عن نفسها تهمة حرق المسجد الأقصى، فاستغلت هذا العمل لمصلحتها بتوجيه الأنظار نحو شخص أسترالي مسيحي أقدم على فعل هذا الحريق، ويدعى (مايكل روهان)، فنسبت إليه جريمة إشعال النيران، ولإضفاء شرعية الإجراءات القانونية، والإدعاءات التي اختلقتها، قدمت روهان للمحكمة يوم 27 آب (أغسطس) 1969م، وأعلن روهان بالمحكمة أنه عمل كمبعوث لله، وبموجب نبوة في كتاب زكريا[2]، فأدانت المحكمة روهان، وقررت في نفس الوقت أنه فاقد لقواه العقلية، وأطلقت سراحه بعد أيام قليلة، لأنه لا يتحمل أية مسؤولية جنائية على عمله[3]، هذا من أجل إبعاد المعركة عن كاهلها وتوجيهها خارج نطاقها السياسي، إن هذه تخفي في جوانبها خطة مسبقة نفذتها بعد إعداد الحاخامية العسكرية الصهيونية منذ مدة طويلة.

كان اتهام السلطات الصهيونية للشاب الأسترالي بعد أن فشلت من إلصاق تهمة الحريق بشركة كهرباء القدس، إلا أن مبادرة الشركة بإرسال مهندسيها وبقطع التيار الكهربائي عن الموقع فور كشف الحريق، والقيام بإجراء تحقيق فني بسرعة، والإعلان عن سلامة الشبكة الموزعة الموصلة، ونفي وجود أية علاقة بين الحريق والكهرباء[4]، وأسفر هذا الحريق عن: عن:

1- تدمير سقف الجناح الجنوبي الشرقي ومحراب زكريا بأكمله، الذي تبلغ مجموعة مساحاتها حوالي أربعمائة متر مربع بما في ذلك الزخارف والنقوش.

2- إحراق منبر صلاح الدين بأكمله.

---

(1) يديعوت الإسرائيلية 18 آب 1969م.

(2) روبرت روزنبرغ، مرجع سابق، ص76.

(3) قالت سلطات العدو أن روهان شاب استرالي مسيحي، قدم للعيش في فلسطين قبل أربعة أشهر من وقع الجريمة، حيث أقام في إحدى المزارع الجماعية بجوار القدس، وبعد الحريق توجه الصحفيون إلى المزرعة، التي كان يعيش بها لمعرفة مدى صحة القول من أن روهان فاقد لقواه العقلية، فصمت أهل المزرعة وقالوا أنهم مأمورون من قبل رجال الأمن، بعدم التحدث عن روهان، والسفير الأسترالي لدى إسرائيل لم يسمح له بمقابلة روهان إلا لبضع دقائق وبحضور ضباط الأمن، ولم يحصل منه على أية تفاصيل وأكد والد روهان الذي قال: (لا يمكن لولده أن يرتكب مثل هذه الجريمة) انظر: عرفات حجازي، مرجع سابق، ص88.

(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مرجع سابق، ص64.

3- تلف جميع جدران المحراب الداخلية، وكذلك تلف الزخارف والنقوش الأثرية بشكل لا يمكن إصلاحه.

4- وصل الحريق إلى قبة الأقصى، وأتلف الزخارف الموجودة على القبة، الخشبية، وكذلك أعمال الفسيفساء التي تغطي الركب الحاملة للقبة وأصبح تبطين القبة من الداخل آيلاً للسقوط.

5- تلف العمودين الموصلين من ساحة القبة إلى منطقة المحراب المصنوعين من الرخام، وكذلك القوس المحمول عليهما بشكل يؤثر على قدرة الإحمال الآتية من القبة وكذلك عقد ردهة المحراب[1].

6- تلف جميع أعمال الخشب المزخرف في سقف ردهة المحراب.

7- إصابة أعمال الخشب غرب القبة ببعض الحروق التي أثرت على زخارفها[2]، وقد بلغت مساحة الجزء المحترق (1500م^2) من أصل (4400م^2)، وقامت لجنة إعمار المسجد الأقصى بإزالة آثار الحريق وترميمه[3].

هدف إسرائيل لم يتحقق من تدمير المسجد الأقصى، بل تبين لها مدى تعلق المسلمين بأقصاهم، ومدى استعدادهم للدفاع عنه وحمايته، وذلك من خلال تعزيزهم للحراسة حوله، وسهرهم المتواصل عليه، لدفع كل معتد يريد به سوءاً، وإعلانهم الإضراب العام في القدس والضفة الغربية، كتعبير عن الحزن الأسى على ما حل بالأقصى- مما اضطر رجال الشرطة لتفريقهم بالقوة.

وخلال عام 1986م تواصلت الاعتداءات على المسجد الأقصى والحرم القدسي وباوقات متفاوتة، فقد حاول طلاب يهود يمينيون برئاسة المحامي (غرشون سولومون) رئيس جماعة (الأوفياء لجبل الهيكل)، إقامة الصلاة في ساحة الحرم، وإعطاء المحكمة المركزية حكماً يقضي بالسماح لليهود بالصلاة داخل الحرم قضت بذلك القاضية (روث اور)، إلا أن الشرطة الإسرائيلية، ولأغراض دعائية قامت بمنع أعضاء منظمة بيتار بقيادة المحامين رابيتوفتش وسلومون من دخول الحرم، رافق ذلك معارضة العرب واحتجاجهم، وتمثلت تلك الاحتجاجات باستقالة المجلس البلدي في رام الله البيرة وبير زيت ونابلس[4]، وقامت مظاهرات تدخلت الشرطة لتفريقها بالقوة

---

(1) روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، مجلة القدس، العدد 39، 1988م، ص68-69.

(2) روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، المرجع السابق، ص69.

(3) مقابلة رئيس لجنة إعمار الأقصى والقبة المشرفة (السيد رائف نجم) في مكتبة بعمان يوم الأحد، الموافق 15 كانون 2-1989م.

(4) روبرت روزنبرغ، مرجع سابق، ص77.

وباستعمال الغاز المسيل للدموع، الأمر الذي جعل المحكمة المركزية ترد قرار القاضية (روث اور) الصادر في 30 كانون 2 عام 1976م. ولما كانت الاعتداءات الإسرائيلية قد تمثلت بإقامة الصلوات خلال فترة السبعينات، وقيام العرب بالتصدي لهم، بالاحتجاج والتعبير عن ذلك بالتظاهرات وتقديم الشكاوي، الأمر الذي استجابت له هيئة الأمم ففي 14 آذار (مارس) عام 1976م، حيث وعد كورت فالدهايم[1] السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك، يقبول شكوى الدول الإسلامية حول تدخل اليهود بشؤون الأماكن المقدسة وبالمصلين المسلمين.

إن محاولات الاعتداء على الأماكن المقدسة لم تنته بعد، ففي آذار (مايو) عام 1980م، كانت هناك محاولة لهدم المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، فقد أعلنت السلطات الصهيونية أنها اكتشفت كمية كبيرة من المتفجرات والقنابل والأسلحة على سطح إحدى المدارس الدينية في الحي اليهودي داخل سور القدس، والتي تبعد عن الحائط الغربي مسافة بسيطة، وظهر بالتحقيقات ان المخططين يريدون نسف المقدسات في داخل الحرم القدسي[2].

وفي ذكر خراب الهيكل عند اليهود، والذي صادف يوم 9 آب (أغسطس) 1981م، قامت مجموعات يهودية بمحاولات لاقتحام أبواب الحرم الشريف جميعها، وتسللوا إلى بعض الأبنية المطلة على مساحات الحرم القدسي، واعتدا على أهله ولكنهم اشتبكوا مع المسلمين، وكالعادة تدخلت الشرطة الإسرائيلية وفصلت بينهم، واعتقلت بعض العرب ومنعت اليهود من الدخول[3].

اتجهت بعد ذلك الاعتداءات الصهيونية نحو الحفريات ففي 28 آب (أغسطس) 1981م، قام عمال من وزارة الشؤون الدينية بحفر سرداب تحت ساحة الأقصى، وعلى أثر معرفة العرب بذلك، قاموا بمظاهرات واشتباكات مع اليهود، وانتهى الأمر بوقف الحفريات مؤقتاً وتهدئة الأوضاع المتأججة[4].

وفي صباح 11 نيسان (إبريل) 1982م اقتحم جندي إسرائيلي يدعى (هاري غودمان) باب الغوانمة، وأخذ يطلق النار بشكل عشوائي، فقتل حارس المسجد، وجرح (44) شخصاً ممن هرعوا للاستطلاع، وقتل آخر وتم اعتقال العشرات، وأطلق سراح الجاني واعتبروه يعاني من مرض عصبي[5].

---

(1) كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة سابقاً ولعدة سنوات، رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في النمسا، وأثارت الصهيونية العالمية حوله عدة شبهات لعرقلة وصوله إلى كرسي الرئاسة، وأهمها إتهامه بالاشتراك بمذابح اليهود إبان الاضطهاد النازي عندما كان ضابطاً في الجيش، إلا أن هذه التهم لم تقف أمام إصراره على تحديدها وفوزه بكرسي الرئاسة في بلاده وصدر مؤخراً ما يبرؤه من هذه التهم.

(2) رائف يوسف نجم، القدس الشريف، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1987، عمان، وزارة الأوقاف والشؤون المقدسات الإسلامي، 1988م، ص86.

(3) روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الحرم القدسي الشريف مجلة القدس، العدد 10، كانون الثاني، 1986م، ص18.

(4) للإطلاع على ما يتهدد المسجد الأقصى نتيجة الحفريات التي تقوم بها السلطات الصهيونية سواء وزارة الأديان، أو دائرة الآثار، انظر: محمد علي أبو حمدة، المسجد الأقصى- المبارك وما يتهدده من حفريات، عمان: مكتبة الرسالة، 1982م، ص63-85.

(5) المرجع السابق، ص18.

إن المحاولات الصهيونية مستمرة، ففي يوم 11 آذار (مارس) 1983م، اكتشف الحراس العرب جماعة من اليهود قوامهم (46) شخصاً، يحملون متفجرات بجوار الحائط الجنوبي للأقصى، وعندما حاصرهم الحراس واعلموا الشرطة بذلك حوكموا صورياً وأفرج عنهم، ولدى التفتيش من قبل لجنة من الأوقاف في نفس المكان، وجدت حفريات تحت الجدار الجنوبي عبوات معدة مسبقاً من أجل هذه العملية[1]، كما أن هناك محاولة أخرى عام 1984م تبينت لدى اكتشاف الحراس ثلاث قنابل يدوية من الأنواع المستخدمة لدى الجيش الصهيوني، مخبأة بين فروع الأشجار، وفي عام 1985م اكتشف الحراس العرب أيضاً أن هناك شحنة متفجرة أسفل بعض الأغصان، وكانت ستنفجر عند وصول المستشار الألماني (هلموت كول) لزيارة الحرم الشريف، وقد تم الاكتشاف قبل ثماني ساعات من وصوله[2].

وفي الفترة الواقعة ما بين (8-14) كانون الثاني 1986م، قام مجموعة من كبار رجال السياسة والدين والأحزاب الصهيونية باقتحام الحرم القدسي الشريف، يتقدمهم رئيس لجنة الخارجية بالبرلمان الصهيوني وبعض أعضائها، ترافقهم بعض الشخصيات التي تنادي بهدم المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة، وإنشاء هيكل جديد على أنقاضهما، وفي الفترة ذاتها وتحديداً في 3 كانون الثاني 1986م قام رئيس البرلمان الإسرائيلي شلومو هيلل، وتيدي كوليك الرئيس اليهودي المفروض على بلدية القدس، بزيارة استعراضية استفزازية للحرم القدسي الشريف، كما قام رئيس لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الإسرائيلي مع وفد من اللجنة، بزيارة مماثلة تحت مظلة من حراسة الشرطة الإسرائيلية، وقام أحد أعضاء الوفد بالصلاة بالحرم القدسي[3].

وفي يوم الجمعة الموافق 15 كانون الثاني عام 1988م، كشف وزير الأوقاف الأردني عن مؤامرة صهيونية جديدة لإحراق المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، فقد قامت وأثناء صلاة الظهر القوات الإسرائيلية المحتلة بإطلاق القنابل الغازية والدخانية داخل المسجد الأقصى المبارك، وداخل بناء قبة الصخرة المشرفة، في الوقت الذي كان فيه البناءان يكتظان بآلاف من المصلين من الرجال والنساء والأطفال، وقبل أن ينتهوا من إقامة شعائر الصلاة. لقد تسببت هذه القنابل في إشعال حرائق في ثلاثة أماكن، اثنان منها داخل بناء المسجد الأقصى، والمكان الثالث داخل قبة الصخرة المشرفة، إلا أن حراس المسجد وجموع المصلين سارعوا إلى إطفاء هذه الحرائق في

---

(1) رائف يوسف نجم، القدس الشريف خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1987 مرجع سابق، ص86.

(2) المرجع السابق، ص87.

(3) روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الحرم القدسي الشريف ما بين 1968-1986، مرجع سابق، ص6-9.

مهدها، مما أسفرت عن نتائج بسيطة[1]، إن هذه الحرائق المدبرة تمثل تصعيداً في المعركة بين المسلمين وأعدائهم من اليهود، هذا التصعيد يستحضر الماضي والحاضر والمستقبل، وأنه بمثابة إنذار ملتهب للعالم الإسلامي والمسيحيين الشرقيين معاً، كما يمثل تحدياً على المستوى السياسي والعسكري[2].

إن الاعتداء على المقدسات الإسلامية يحمل في ثناياه تحدياً دينياً، ويظهر هذا من قيام إحدى الجماعات الدينية يوم 15 تشرين الأول عام 1989م، باختيار حجر كبير يزن (5.3) طن، فحملوه بعد أن منحوه مسحة القدسية، وقاموا بوضعه كحجر أساس للهيكل الثالث بالقرب من المسجد الأقصى، وقال وقتها زعيم جماعة أمناء الهيكل (جرشون سلمون): "إن وضع حجر أساس الهيكل يمثل بداية حقبة تاريخية جديدة، نريد أن نبدأ عهداً جديداً من الخلاص للشعب اليهودي"[3]، إن الممارسات العدائية الدينية ضد المسجد الأقصى بلغت في تعدادها ما بين 1967-1990م أكثر من أربعين عملاً عدائياً، والهدف من هذه الاعتداءات، ما جاء على لسان خبير الآثار اليهودي (جوزيف سيرج) بالقول[4]: "سنقوم بإعادة بناء الهيكل الثالث على أرض المسجد الأقصى، الذي تستطيع إسرائيل تصديعه باستخدام الوسائل الجديدة، كما سمحت الحكومة اليهودي خلال عامي 1995-1996م لمؤسستين إسرائيليتين وهما: (شركة الآثار الإسرائيلية) (شركة تطوير القدس)، بإجراء مزيد من الحفريات لتحقيق أخبث الغايات التآمرية على المسجد الأقصى المبارك[5]، ولا أدل على ذلك من قيام الدول اليهودية من افتتاح مشروع النفق تحت المسجد الأقصى في أيلول عام 1996م، وهذا الافتتاح أرادت به الحكومة اليهودية أن تلقي برسالة مفادها أن اليهود أصبحوا شركاء في المسجد الأقصى.

كما وضعت الحكومة اليهودية لوحات إلكترونية داخل النفق، تظهر البلدة القديمة للقدس بدون المسجد الأقصى أو مسجد الصخرة المشرفة، ويظهر مكانهما الهيكل اليهودي المزعوم، وسط طابع معماري جديد للمدينة تغلب عليه الصبغة اليهودية الكاملة[6]، إن هذه الأعمال الحكومية تعد بمثابة تهيئة للجديد الآتِ، وخصوصاً أن الإذاعات ووكالات الأنباء تحمل لنا من

---

(1) عبد العزيز الخياط (وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية)، مؤامرة صهيونية لإحراق الأقصى، مجلة هدى الإسلام العدد 2 المجلد 32، 1988م، ص7-8.

(2) عبد العزيز كامل، خطوات نحو القدس - القاهرة: دار المعارف بمصر 1974م، ص12.

(3) عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص88، نظر أيضاً: صحيفة الشرق الأوسط الصادرة بتاريخ 1989/10/16م.

(4) المرجع السابق، ص76.

(5) المرجع السابق، نفس الموضع.

(6) عبد العزيز مصطفى كامل، ص76.

الأخبار اليومية ما يدلل إلى ما ذهبنا إليه، فوكالة الأنباء الفرنسية على سبيل المثال، أذاعت تقريراً في أوائل آب عام 1979م جاء فيه[1]: "إن المتطرفين اليهود في القدس أعدوا كل شيء وفق طقوسهم لبناء الهيكل، وجاؤوا بأحجار تم قطعها من صحراء النقب وغيرها ليتم صقلها في القدس لاستخدامها في بناء الهيكل وسيحتاج المشروع - وفق التقرير - إلى ستة ملايين حجر".

ونبه التقرير إلى أنه لم يعد سراً أن الهيكل تم تصميمه الهندسي في الولايات المتحدة الأمريكية، على يد مستشارين هندسيين من يهود أمريكا، وذكر التقرير: أن هذا التصميم وضع تحت تصرف الحكومة الإسرائيلية الآن، وتم إعداد فريق متكامل من عمال البناء سيظلون رهن الإشارة للعمل عندما يحين الوقت، وكان للقضاء اليهودي دوره في هذا المجال عندما سمحت المحكمة العليا في دولة يهود لمجموعة من اليهود المتشددين في 25 تموز 2001م بوضع حجر أساس آخر يعد رمزياً للهيكل الثالث في القدس القديمة، بناءً على طلب تقدمت به حركة (أمناء جبل الهيكل) للمحكمة، حيث جاء في قرار المحكمة[2]: "أن حركة أمناء جبل الهيكل، يمكنها أن تضع الحجر الأساس للهيكل الثالث قرب الباب المسمى بباب المغاربة جنوب القدس القديمة".

إن ما تقوم به الحكومة اليهودية اليوم في فلسطين المحتلة من أعمال عدائية ضد الأماكن المقدسة الإسلامية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة، يدفعنا إلى تسجيل الملاحظات التالية:

1- ما يتعلق بالمسجد الأقصى:

أ- أن هناك فرقاً بين ما يزعم اليهود أنه هيكل ومعبد سليمان[3]:

هناك أدلة جوهرية ملموسة تدحض ما يدعيه اليهود من أن المسجد الأقصى قام على ما زعموا أن لسليمان هيكلاً وأن الجدار الغربي من الهيكل (حائط المبكى المزعوم) قام عليه الجدار الغربي للمسجد الأقصى[4].

هذه الأدلة يمكن أن نجملها فيما يلي وبإيجاز:

بعد مضي أكثر من ستة عشر سنة من الحفريات التي قام بها اليهود منذ عام 1967م، فإنهم لم يجدوا أثراً واحداً يؤيد أطماعهم المعروفة والمعلنة ضد الحرم القدسي الشريف، لقد كانت الآثار التي تم اكتشافها وحتى يومنا هذا إسلامية في معظمها، بما في ذلك قصر "آوى منيف

---

(1) صحيفة الشرق القطرية الصادرة في 19 آب 1979م، انظر أيضاً: عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص88.

(2) صحيفة الرأي الأردنية الصادرة بتاريخ 26 تموز 2001م.

(3) محمد السيد علي بلاسي، مرجع سابق، ص81، انظر أيضاً: حسن ظاظا، القدس - الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات د. ت، ص39-40.

(4) محمد السيد بلاسي، مرجع سابق، ص80 انظر أيضاً: حسن ظاظا، مرجع سابق، ص43.

شاسع" الذي يحاذى الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، وقد وجدت بعض الآثار الرومانية وبعض الآثار التـي تعـود إلى العهد الصليبي، ولكن لم يعثر على أي أثر يهودي مما يدعون ويزعمون!

يستطيع اليهود أن يزوروا التاريخ في كتبهم وأساطيرهم القديمة، ولكن أني لهم أن يخترعوا وجوداً يهودياً، من خـلال حفرياتهم المتواصلة العميقة تحت القدس العربية القديمة، التي يعـود تاريخهـا العمـراني المـتراكم إلى ألـف وأربعمائـة عـام، والتي شيدها أهل القدس وفلسطين والعالم العربي والإسلامي فيما بعد.

ب- إن هناك اختلافاً بين هيكل سليمان والحرم القدسي الشريف سواء من حيث المساحة والاتجاه.

ويرجع كثير من الآثاريين، وفي مقدمتهم الآثاري الفرنسي (دي سولسي) في كتابه "تاريخ الفـن اليهـودي": أن الهيكـل الذي بناه سليمان كان في داخل سور يحيط بكل جبل الهيكل، بدليل أن الهيكل الذي بناه اليهـود بعـد عـودتهم مـن السـبي البابلي في المكان نفسه، وبعد سليمان بنحو خمسمائة سنة أخرى، كـان يحـيط بـه سـور أيضـاً، وكـذلك الهيكـل الـذي عمـره هيرودس بعد ذلك بخمسمائة سنة أخرى، ثم الحرم الإسلامي الشريف الذي قام أخيراً، في نفس المنطقة التي كان ملكي صادق يدعو فيها باسم الله العلي في زمن إبراهيم، ويبدو أن السور الذي كان يحيط بمنطقة الهيكل عـلى أيـام سـليمان، كـان مربعـاً طول ضلعه مائة وثمانون متراً (فيكون مساحة ما يحيط به السور نحو ثمانية أفدنة إلا ربعـاً). وبهـذه المناسـبة يـذكر الآثـاري الفرنسي (دي سولسى) مقاييس الحرم الإسلام الشريف في المنطقة نفسها وفي العصر الحديث كـما قاسـها هـو بنفسـه، وهـي: الضلع الشرقي لسور الحرم وطوله 384 متراً، والضلع الجنوبي طوله 225 متراً، ثم يمتد الضلع الغربي بزاوية منفرجـة وفي خـط مستقيم، بحيث يكون الضلع الشمالي من السور أطول بكثير من مقابله الجنوبي، وينبغي عـلى مـا ذكـره (دي سولسىـ)، أن تكون مساحة الحرم الشريف أكبر بكثير من ضعف مساحة جبل الهيكل داخل أسوار سليمان أو نحميا، أو هيرودس.

هناك أيضاً أمر يستحق الانتباه، هو أن الحرم الإسلامي الشريف مسـتطيل، واتجاهـه مـن الشـمال إلى الجنـوب (في اتجاه القبلة بمكة المكرمة)، أما معبد سليمان فهو مستطيل لكن اتجاهه من الغرب إلى الشرق (نحو الشـمس)، وهـو الاتجـاه العام في المعابد القديمة في بابل أو مصر أو غيرهما من أقطار الشرق الأدنى والأوسط.

إذن فلا يمكن التسليم بسذاجة برأي من يدعون بأن الحرم يقوم تماماً على ما كان يسمى سـابقاً (هيكـل سـليمان)، حتى لو سلمنا أن الهيكل كان في هذا الركن بالذات من الجبل - وهذا لا دليل عليه - إلا العنعنـات التـي اتخـذت في نفـوس البعض منزلة مقدسة لتكرارها عبر الأجيال.

2- ما يتعلق بحائط البراق الشريف:

1) حائط البراق عربياً إسلامياً: إنه على الرغم من انحياز بريطانيا لليهود، فإن القضاء البريطاني في سنة 1930م - أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين - حكم بعدم صحة ما ادعاه اليهود من حائط المبكى هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى وزعمهم بأن هذا الحائط هو أحد أسوار هيكل سليمان.

صدر هذا الحكم بعد شهادة لجنة من خمسة قضاة أوروبيين شكلتها بريطانيا، وبنوا حكمهم بناء على شهادات اليهود والمسيحيين والمسلمين في المنطقة والأدلة التاريخية الثابتة[1].

إلا أن اليهود لم يحترموا حكم القضاء البريطاني فأثاروا القضية دولياً، الامر الذي أدى إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأمر، دعيت باسم (لجنة شو) وكانت مؤلفة من رئيس وثلاثة أعضاء، وبعد التحقيق من الأمر أصدرت قرارها القاضي بأحقية المسلمين دون غيرهم من أهل الملل والنحل بجدار البراق[2].

2) حائط البراق ليس أصيلاً في اليهودية: إن هناك مجموعة من الأسباب تدحض مقولة حائط البراق جزءاً من التراث اليهودي المقدس، وتدلل على عدم أصالته في الديانة اليهودية منها[3]:

أ- أن اليهود لم يظهروا في الماضي أي اهتمام قط بالحائط الغربي، فبعد أن أعيد بناء الهيكل للمرة الثانية في عهد هيرودس، كان المكان جزءاً من مركز تجاري، ولم يكن له أهمية دينية، وأن اليهود كانوا يتجمعون للصلاة عند جبل الزيتون وعند بوابات الحرم، فلو كان أصيلاً في ديانتهم لكانت صلواتهم منذ تلك اللحظة عنده.

ب- أيام حكم الصليبيين كان اليهود يصلون عند الحائط الشرقي للحرم الشريف، حيث كانت هجمات البدو سبباً في عدم تجمعهم للصلاة على جبل الزيتون، فاتجهوا إلى مساحة قرب الحائط الغربي للحرم القدسي، نتساءل هاهنا ماذا لو أحبطت هجمات البدو من الإغارة عليهم؟، أو ماذا لو لم تكن الهجمات موجودة أصلاً؟، فإنهم بالتأكيد سيجعلون من الحائط الشرقي وليس الغربي حائط البكاء، وهذا يعني أنه لو كان للحائط الغربي أصلٌ في العقيدة اليهودية، لما كان هذا التبديل من حائط إلى حائط آخر.

---

(1) محمد السيد علي بلاسي، مرجع سابق، ص82.
(2) راجع تفاصيل جدا البراق في الفصل الثاني، المبحث الثالث، المطلب الثالث، في المتن والهامش من هذا الكتاب.
(3) مقتطفات من دراسة قام بها المؤرخ المصري عادل حسن غنيم، أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس نشرت في صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 10 أيار 2001م.

ج- أن السلطات سليمان القانوني (انطلاقاً من حماية أهل الذمة من الدولة الإسلامية)، عين لهم مكاناً للصلاة عند الحائط الغربي بموجب فرمان أصدره، وهذا يبين لنا بجلاء أن الحائط الغربي لم يكن أصيلاً في العقيدة اليهودية، لكنه عين تعيناً من قبل السلطان لا من قبل الله عز وجل ولا من قبل إله اليهود (يهوه)، لذا فلا مسحة مقدسة له جاءت بها ديانتهم.

د- أن الموسوعة اليهودية الصادرة في القدس عام 1971م تقول: "ان الحائط الغربي أصبح جزءاً من التقاليد الدينية في حوالي عام 1520م" نتيجة للهجرة اليهودية من إسبانيا بعد الفتح العثماني سنة 1517م، إذا كانت الموسوعة اليهودية والتي هي من وضع اليهود تعترف بهذا، فهو الدليل الأقوى القائم على المقولة القائلة: "من فمك أدينك".

ه- ان ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، والذي تحدث في كتابه (الدولة اليهودية)، عن كل التفاصيل حول النقاط المتعلقة بالدولة اليهودية المرتقبة، لم يذكر كلمة واحدة عن حائط البراق، فلو كان للحائط عند اليهود هذه الأهمية التي يتغنون بها الآن، لأشار هرتزل ولو مجرد إشارة للحائط.

مما سبق يتضح: أن حائط المبكى المزعوم ليس له أي مسحة قدسية يهودية، حائط المبكى كما يدعى اليهود زيفٌ، وإنما هو حائط البراق، أو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، وهو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى.

ولو سلمنا جدلاً وعلى افتراض أن المسجد الأقصى في جهة من جهاته بني على هيكل سليمان[1] - كما يدعى اليهود - فأين هيكل سليمان الآن بعد كل ما وضحناه - سلفاً - من عملية هدم هذا الهيكل وبناء هياكل عليه أكثر من مرة على فترات متباعدة؟!!

من هنا، يجب أن نعلم - يقيناً - أن القضية ليست قضية الحائط وإنما هي قضية القدس بكاملها، وهذا ما يؤكده بن غوريون بالقول: "لا قيمة لإسرائيل بدون القدس، ولا قيمة للقدس بدون الهيكل، وان غوريون هذا ملحد فهو والحالة هذه لا ينفع معه الإيمان.

إن عملية تهويد القدس ما هي إلا عملية سياسية بالأساس، وما حائط المبكى وهيكل سليمان، إلا وسيلتان تساعدت في عملية الإسراع بالتهويد، فهما يعتبران من الأمور الثانوية، وخصوصاً إذا علمنا أن بن غوريون الأطول باعاً في صناعة سياسة الدولة اليهودية كان ملحداً. إن كافة الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني، تجعل الأماكن المقدسة وسط قلاع من

(1) لقد تحدثنا عن مكان عبادة أطلق عليه هيكل سليمان، وهذا الهيكل مسجد بناه سيدنا سليمان عليه السلام قائم على الوحدانية لله عز وجل، ولا يعقل بأي حال من الأحوال أن يكون سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام نبياً يعبد غير الله.

المنشآت الحديثة والحدائق، وهذا يمثل تلازماً للعلاقة الخاصة بين الواقع المادي وقيمته الدينية والتاريخية، وأما الأماكن المقدسة التي يقوم اليهود بإزالتها، ما هي إلا كنوز حضارة وجوهره ديانة، قبل ذلك، لن يغفر لبني يهود جرائم إزالتها، إن الواقع العملي ينبئنا ان القدس والمقدسات في مهب الريح، وفي مواجهة الخطر الداهم، الخطر الصهيوني الذي بيت أمره، وحدد هدفه، وأحكم خطته؛ لابتلاع القدس أولاً وتهويدها ثانياً، وإزالة كل ما هو إسلامي مقدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، استعداداً لإقامة الهيكل المزعوم الذي باءت كل محاولات الحفر التي قاموا بها، أن تقدم لهم دليلاً واحداً وبسند ضعيف أن الهيكل كان هنا.

المطلب الثالث: الاعتداء على الأماكن المقدسة المسيحية

لم تكترث المسيحية بمكان الهيكل، اتباعاً لقول المسيح عليه السلام (ليبقى منكم خراباً إلى الأبد)، وإنما قامت معابدها على ذكريات تتعلق بحوادث ألمت بالسيد المسيح، ومع ذلك فإن اليهود كانوا كلما انتشرت المسيحية، وكثر معتنقوها اضمروا لها أعمق أنواع الحقد كما وبنيت (بروتوكولات حكماء صهيون) على الكيد للمسيحية والعمل على تقويض أركانها.

لذا فاليهود لا يحترمون الأماكن التعبدية لأبناء الديانة المسيحية ويهزؤون بها، فاعتداءاتهم على الأماكن المسيحية المقدسة في القدس أمر لابد منه، لطالما الحقد اليهودي يملا صدورهم على اتباع هذه الديانة، كيف لا وقد سخروا من أغلى رمز يمثل المعتقد المسيحي، وصوروه بأبشع الصور، وهذه الكاتبة البريطانية المعروفة (ايثيد مانين) نشرت مقالاً بعنوان: (إسرائيل والكفر) في مجلة لندنية عام 1969م جاء بالمقال:

"الكثيرون يعرفون اللوحة الجميلة المشهورة لرفائيل والموجودة في المتحف الوطني بلندن، حيث تظهر العذراء جالسة على العرش، تحتضن الطفل المسيح، وفي حضنها كتاب مفتوح، وعلى أحد جانبيها يقف القديس يوحنا المعمدان، وعلى الجانب الآخر القديس (نيكولا النولينتينو)، الذي رسمت اللوحة لمعبده في كنيسة القديس (فيورينزو) في بيروجيا، ولكن القليلين يعرفون أن هذه اللوحة حورها جندي إسرائيلي في لوحة ساخرة، ظهرت في الملحق الأسبوعي لجريدة (جيروزاليم بوست) الإسرائيلية في 1-3-1969م، وتعرض في صالة (220) في تل أبيب، وهذه اللوحة الساخرة تستبدل العذراء بفتاة ترتدي فستاناً قصيرا خليعاً، وتستبدل الطفل المسيح بكلب، والكتاب المقدس بقيثارة، وهناك تعبيرات أخرى ساخرة، ويبالغ الجندي الإسرائيلي بالكفر، وذلك بالاحتفاظ فوق رأس الفتاة المستهترة، بالكلمات التي ظهرت فوق رأس العذراء (تمجد اسم المسيح)"[1].

وإمعاناً في التحقير فقد قام اليهود بإخراج مجموعة من الأفلام السينمائية جرى عرضها في

(1) عرفات حجازي، المرجع السابق، ص89-90.

القدس، وغيرها من المدن الفلسطينية المحتلة فيها، تشير للسيدة العذراء مريم البتول وللسيد المسيح بالتشهير وإلصاق التهم بهما[1].

تميزت الاعتداءات المتواصلة على الأماكن المقدسة بعدة أشكال منها:

أ- الإزعاج والتحقير للمقدسات:

فقد أصابت قنابلهم الكنائس على جبل الطور (الزيتون)، وهدمت جزءاً من كنيسة حنة، التي شيدت فوق المنزل الذي يعتقد المسيحيون انه قد ولدت فيه مريم العذراء، وهدموا واجهات كنيسة السريان في سوق الخضر، وهي أقدم المباني الأثرية[2] وأما كنيسة القيامة فقد تعرضت خلال السنوات السبع الأخيرة للحوادث التالية[3]:

1) سرقة تاج السيدة العذراء في أواخر سنة 1967م من قبل بعض اليهود.

2) تحطيم قناديل الزيت والشموع المعلقة فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة بتاريخ 24 آذار (مارس) 1971م، من قبل يهودي أمريكي، الذي اغتنم فرصة خلو القبر المقدس من الزوار فأقدم بكل حقد على هذا العمل.

3) محاولة سرقة إكليل مرصع بالماس، قائم قرب صليب الجلجلة داخل كنيسة القيامة، من قبل ثلاثة يهود، واعتداؤهم على راهب فرنسيسكاني، والتسبب في إلحاق أضرار بالغة فيه يوم 2 نيسان (إبريل) 1973م.

4) تعرض دير الأقباط ليلة عيد الميلاد في 25 نيسان (إبريل) 1970م، إلى اعتداء على ممتلكاته ورهبانه، من قبل عدد كبير من رجال البوليس اليهود، واغتصبت جزءاً من الدير مرتبطاً بكنيسة القيامة ولم تعده حتى اليوم.

5) إحراق المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون في 26 شباط (فبراير) 1973م، من قبل يهود حاقدين متعصبين .

6) انتهاك حرمة الأماكن المقدسة بدخول الفتيات مع الفتيان بصورة خليعة ترافقهم الكلاب، الأمر الذي جعل القائمين على الأديرة والكنائس يقومون بإغلاق أبوابها أمام المصلين والزوار[4].

7) إحراق ثلاثة مراكز بشكل متعمد حتى يمكن اليهود من الاستيلاء عليها أو إزالتها من الوجود هي:

أ- المركز الديني المعمداني، وهو مركز تبشيري يقوم بتوزيع الكتب والنشرات على

---

(1) المرجع السابق، ص90.

(2) محمود، العابدي، مأساة بيت المقدس، مرجع سابق، ص207-208.

(3) حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مرجع سابق، ص96.

(4) المرجع السابق، ص66.

الطائفة المعمدانية، وقد أدى الحريق إلى تدمير ما في المركز من كتب ووثائق.

ب- معبد اللاهوت السويدي التبشيري.

ج- حرق مكتبة لبيع الكتب الدينية.

وقد تبين أن المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية هم أعضاء في رابطة الدفاع اليهودية، والباقون من مؤيدي الرابطة والمتدينين المتطرفين لليهود[1].

8) نهب الصور الدينية وأدوات الكنيسة المقدسة من كنيسة مار الياس الأرثوذكسية على طرق القدس بيت لحم، كما حولت كنيسة الروم الأرثوذكس في عين كارم إلى منافع عامة، وتدمير كنيسة المخلص الأرمنية، والقسم الخارجي منها، ونهب الأديرة الكهنوتية القديمة القيمة وتحطيم أبواب المقابر[2].

9) تدمير الكنيسة الكاثوليكية السورية، وتدمير جانب من حائط القديس أنا، وكنيسة القديس سافور، وسلب الفسيفساء البيزنطي الشهير، الذي يرجع تاريخه للقرن الرابع وسرقة محتويات كنيسة القديس الياس[3].

ب- مصادرة واستملاك الأماكن المقدسية:

كما تمت مصادرة الأملاك المقدسة الإسلامية، تمت مصادرة الأماكن المقدسة المسيحية حيث تعرضت لما يلي:

1) اغتصاب أملاك بطريركية الروم الأرثوذكس: حيث أفادت أوساط الطائفة أن اليهود صادروا قطعة أرض تقع بين فندق الملك داود، ومحطة سكة الحديد بالقدس واحتجت الطائفة للسلطات اليهودية، دون جدوى، وقد أكدت ذلك صحيفة بديعوت الإسرائيلية في عددها الصادر في 16 آذار 1971م[4].

2) اغتصاب أملاك بطريركية الأرمن الأثوذكس بالقدس، فقد اغتصبت سلطات الاحتلال عمارة (فندق فاست) التابعة لبطريركية الأرمن الأرثوذكس فيها، بحجة عدم صلاحيتها، كما اعتبرت البطريركية ذلك احتيالاً واغتصاباً، وقامت بالاحتجاج لدى محكمة الاستئناف لكن دون جدوى..

3) عمارة النوتردام الفرنسية بالقدس، فقد تم بيعها من قبل مالكيها - مؤسسة الرهبنة الكاثوليكية الافرنسية للجامعة العبرية، وقد تم البيع نتيجة الضغط الشديد، كان ذلك

---

(1) القدس المقدسية، 12 شباط 1972م.
(2) محمود العابدي، مأساة القدس، مرجع سابق، ص208-209.
(3) علي غزتبنجوفتيش، مرجع سابق، ص386-387.
(4) روحي الخطيب، تهويد القدس، ج2، ص71.

بوساطة شركة (هيما نوثا) التابعة للصندوق القومي اليهودي (كيرن كيمت)، يعتبر هـذا العمـل مـن أبـرز الاعتـداءات عـلى أملاك الكنيسة الكاثوليكية بالقدس[1].

4) مدرسة الأيتام السورية أو مدرسة شلنر الألمانية، حيث أخطرت الجمعية الخيريـة الألمانيـة مـن أجـل بيعهـا تحـت تهديد سلطات الاحتلال[2].

5) الاستيلاء على المسكوبية الروسية والتي تضم عدداً ضخماً من العمارات، والمستشـفي الحكـومي، وعـمارة المحـاكم والبوليس، والسجن المركزي في زمن الانتداب البريطاني[3].

6) تعرض دير السلطان والكنيستان الملحقتان به لاعتداءات إسرائيلية تعسفية، وذلك ليلة عيد القيامـة في 25 نيسـان (إبريل) 1970م، فقد تعرض الدير للاعتداءات السافرة، وبالقوة على رهبانة الأقبـاط في منتصـف الليـل، مـن قبـل رجال البوليس وحرس الحدود اليهود المسلحين بأسلحتهم الكاملـة، وتعرضـت الكنيسـتان لاعتـداء عـلى حـرمتهما؛ وذلك باستبدال إقفال أبوابها ومصادرتها وتسليمها إلى طائفة الأحباش، الذي لهـم حـق شرعـي فيهـا، وقـد أدانـت هذه الاعتداءات المحكمة العليا بسـبب الكنيسـة واغتصـابها بـالقوة، وأمـرت بإعادتهـا لأصـحابها الأقبـاط[4] إلا أن سلطات الاحتلال لم تتقيد بقرار المحكمة.

7) طلب تيدي كوليك رئيس البلدية المفروض، من رئيس الجاليـة المعمدانيـة (روبـرت لينـدسي) التنـازل عـن تشـييد المبنى الجديد للكنيسة المعمدانية، في شارع ناوكيس وإقامته في مكان آخر، على الـرغم مـن وجـود الموافقـة عـلى إقامته بالشارع المذكور[5].

جـ- الاعتداءات على رجال الدين:

من أبرز الاعتداءات على رجال الدين المسيحي، الاعتداءات التالية[6]:

1) اعتقال القس ايليا خوري - راعي الكنيسـة الإنجيليـة الأسـقفية العربيـة في رام الله بتـاريخ 2 آذار 1969م، وتعرضـه للتعذيب النفساني المتواصل (45) يوماً ثم إبعاده إلى عمان بتاريخ 16 نيسان 1969م.

2) الاعتداء على المطران "فاسيلوس" في بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس في 6 شباط (فبراير) 1973م.

3) اعتقال المطران ايلاريون كبوشي، مطران القدس للروم الكاثوليك، وتوجيه تهمة حيازة

---

(1) المرجع السابق، ص71-72.
(2) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل لطمس الشخصية العربية لمدينة القدس، مرجع سابق، ص21.
(3) المرجع السابق، ص21.
(4) المطران الابا باسيليوس، دير السلطان التابع لبطريركية الأقبط بالقدس، مجلة القدس، العدد 18، أيلول 1986م، ص15.
(5) صحيفة حدشوت الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 28 تشرين أول 1984م.
(6) روحي الخطيب، الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة المسيحية، مرجع سابق، ص82.

الأسلحة وقيامه بخدمة لمنظمة غير مشروعة والاتصال بعملاء أجانب، وتم تقديمه للمحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة اثني عشر عاماً، أمضى منها ثلاث سنوات، تدخل عندها الفاتيكان، فأفرج عنه وتم إبعاده في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 1977م.

4) معاملة رجال الدين المسيحي بصورة مهينة كإيقافهم وتفتيشهم بجانب الحائط، كذلك إقدامهم على سرقة ايغونة من مطران الأرثوذكس المطران ثيودوروس[1].

5) تضييق الخناق على العرب المسيحيين مما اضطر الآلاف منهم للخروج من المدينة، وهذا ما يبينه الجدول التالي[2]:

الطائفة	عدد أفرادها قبل الاحتلال عام 1967	عدد أفرادها عام 1975	عدد أفرادها عام 1985	عدد أفراده عام 1998
الروم الأرثوذكس	5000	4500	3300	-
الكاثوليك	7000	4000	6326	-
الأرمن	3000	2000	1200	-
الطوائف الأخرى	3300	2360	1474	-
المجموع	18300	12860	12300	5000[3]

لقد كانت لهذه الاعتداءات نتائج خطيرة يمكن تلخيصها بالتالي:

1) تناقص عدد المسيحيين في القدس الشريف.

2) تفريغ مدينة القدس من الزعماء المسيحيين الروحانيين الذين وجد لديهم الاستعداد للمعارضة أو الاحتجاج على الإجراءات الصهيونية.

3) إغلاق الكثير من الكنائس والأديرة المسيحية وتفضيل إغلاقها على تدنيسها.

4) إن النتيجة النهائية التي تنتظر المسيحيين، فيما إذا بقيت هذه المضايقات أنه لن يبقى سوى المطارنة والقسيسين، يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف.

إن الإجراءات الصهيونية المختلفة من استيطان وحفريات واعتداءات على الأماكن المقدسة وتهويد الخدمات باختلافها. من تشويه التعليم وتهويد الاقتصاد والقضاء، دون قرار دولي يردعها، أو تسوية سليمة من طرف ثالث ترضى بها، أو قوة عربية إسلامية تجبر إسرائيل على التخلي

---

(1) عبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق الأقصى، مرجع سابق، ص75-76.

(2) روحي الخطيب، المرجع السابق، ص82.

(3) من الصعب القيام بعملية إحصائية لمعرفة الأعداد التفصيلية بسبب الظرف، ولكن أوردنا هذا بشكل إجمالي ذلك، انظر: محمود عواد وزهير غنايم، مرجع سابقن ص13.

عن الأراضي العربية المحتلة، مما سيؤدي أخيراً إلى تهويد المدينة بالكامل، ومن هنا يبرز السؤال التالي:

كيف يمكن لأربعة ملايين يهودي التفوق على مائتي مليون عربي؟

وفي معرض الإجابة على هذا السؤال تبرز لدينا الأسباب التالية[1]:

1) إرهاب من حلها وبث الخوف والذعر في قلوبهم.

2) اقتناء السلاح النووي، الاستعانة بالقوى الخارجية وأولها أمريكا ويمكن الاستعانة بغير أمريكا مستقبلاً.

3) الحيلولة دون تمكين العرب من أن يكون لهم أي قوة حقيقية، ولهذا فإن دولة الاحتلال تقوم بين حين وآخر وعندما تشعر بتعاظم قوة العرب، بضربة مبكرة تجهض بها تلك القوة أو التحضيرات العسكرية العربية الرامية لبناء القوة.

4) عدم أخذ العرب بالأسباب وخاصة الأسباب العقائدية، وذلك بإبعادهم عن الإسلام، الذي هو بمثابة القوة الحقيقية التي بها يتم ردع اليهود وإعادة ما اغتصبوه.

5) خشية القيادة العربية والتخوف من القوة الغربية التي تدعم إسرائيل، وعدم قبوله حتى بالاستعداد للتضحية.

لذا ستبقى إسرائيل تمارس إجراءاتها التهويدية، وتقوم بما يساهم في تنفيذ مخططاتها دون الالتفات إلى أي إجراء عربي، أو ضغط فعلي عليها من صديقاتها وخصوصاً أمريكا، أو الانصياع لأية رغبة دولية، وما دام الأمر كذلك فحروب أخرى عربية إسرائيلية واقعة لا محالة سينتصر فيها الحق ويخسر الباطل، وتعود القدس إلى اتباع صاحب الإسراء ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله تعالى إن شاء الله.

---

(1) رائف نجم، القدس بين الإسلام واليهودية، مرجع سابق، ص50.

الباب الرابع

التحولات في العمل القومي العربي

تجاه مدينة القدس

التحولات في العمل القومي العربي

تجاه مدينة القدس

يعتبر العرب قضية فلسطين بما فيها قضية القدس جوهر الصراع الصهيوني العـربي، وإن النضـال مـن أجـل اسـتعادة الحقوق العربية المغتصبة في أرض فلسطين، والأراضي العربيـة المحتلـة هـو مسـؤولية عربيـة جماعيـة، لان الخطـر الصـهيوني يتعدى إلى ما احتلته إسرائيل في حرب حزيران (يونية) 1967م، ليهدد مصير ووجود الأقطار العربية كلها.

لقد أثبتت الأحداث صواب الفكرة القائلة، بأن سياسة التوسع جزء لا يتجزأ من الفكر السـياسي الصـهيوني، فبـولادة "الدولة الصهيونية" ولدت فكرة السياسة التوسعية. ومنذ البداية والكيان الصـهيوني يقتـنص الفـرص ويخطـط للاسـتيلاء عـلى أراض وممتلكات ليس له أدنى حق فيها.

وكان هدف الهجمة الاستعمارية الصهيونية خلال الحرمين، هو السيطرة على القدس، وتم الاستيلاء على جزء منها في الأولى (1948م)، وأطبقت على الجزء الآخر بفعل آلتها العسكرية عـام (1967م)، في جـو مـن الفـوضى والشـتات سـاد العـالم العربي آنذاك.

لذا بات حشد طاقات وإمكانات الدول العربية، من أجل تعزيز قدراتها وطاقاتها الذاتية عـلى كافـة الأصـعدة، أمـر تستدعيه الحاجة لاستعادة الحقوق، ولوقف عدوانها المتواصل على الأمة العربيـة، وهـذا لا يمكـن تحقيقـه إلا بإقامـة تـوازن استراتيجي معها في إطار تضامن عربي فعال، يؤدي في نهاية الأمر إلى التصدي للخطر الصهيوني وأطماعه التوسعية.

لقد اتجهت أنظار الشعوب إلى جامعة الدول العربية باعتبارها تجسد الإرادة العربية الجماعية[1]، والتي من خلالها يمكن تحقق التضامن العربي المنشود، الذي به تتحقق الغاية ويرضى التطلعات العربية التواقة لاسترجاع أراضيها ومقدساتها.

ولما كانت القـدس جـوهر القضـية الفلسـطينية، وتحظـى بـاهتمام بـالغ نظـراً لمكانتهـا الرفيعـة في نفـوس العـرب والمسلمين والاهتمام بعودتها عربية إسلامية والوقوف بوجه الإجراءات الصهيونية

---

(1) إن الإرادة العربية في نظرتها إلى جامعة الدول العربية، تنشد الوحدة بين الأقطار العربية، وهذا يتضح من تضمين العرب ميثاق جامعتهم صور وأشكال التقارب العربي - العربي، تمهيداً لقيام الوحدة التي ينشدون، فالمادة الثانية من ميثاق الجامعة ينص على: "توثيق الصلاة بين الدول المشتركة فيهـا، وتنسـيق خططهـا السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عام في شؤون البلاد العربية ومصالحها، ووفقاً للشطر الثاني من المادة ذاتها تنص على: "تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية وشـؤون المواصـلات والثقافـة وشـؤون الجنسـية والجـوازات، وتنفيـذ الأحكـام وتسليم المجرمين، وفي الشؤون الاجتماعية والصحية، لهذا كان توجهنا لجامعة الدول العربية، لبيان ما قدمته الجامعة لقضيتهم المركزيـة الأولى، انظـر: عـلي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، د. ت ص976.

اليهودية، والتي من شأنها طمس التراث الإنساني الذي يعتبر ميراث السنين لاتباع الشريعة المسيحية والديانـة الإسـلامية مـن أعظم المسؤوليات.

نشطت الجامعة العربي بمختلف أقسامها، متبنيـة للمواقـف العربيـة فـادت إلى عقـد المـؤتمرات، فكانـت مـؤتمرات القمة العربية على مستوى الملوك والرؤساء العرب، وعقدت الندوات لتعريف العـالم بعدالـة القضـية، وكـان لـلأردن دوره في هذا المجال، لكون المدينة المقدسة كانت جزءاً من الأردن قبل احتلالها عام 1967م.

وتحقيقاً لأهداف هذا الباب، فإننا سنتناول دراسته من خلال الفصلين التاليين:

- الفصل الأول: قضية القدس وجامعة الدول العربية.
- الفصل الثاني: قضية القدس في مؤتمرات القمة العربية والسياسة الأردنية.

قضية القدس وجامعة الدول العربية

إن قيام جامعة الدول العربية يعتبر في حد ذاته انتصاراً للإرادة العربية، المتمثلة بتطلعات الشعوب العربية نحو الوحدة الشاملة، والرفض الكامل لمشاريع الوحدة الجزئية[1].

لقد برزت أهمية إيجاد مثل هذا التنظيم عندما بدأت الأطماع الاستعمارية تنظر إلى خيرات هذا الوطن، وتعمل جاهدة في توظيف وسائل المكر والدهاء في الإبقاء على بلدانه دون رابطة تجمعها لما في ذلك من السهولة واليسر في تحقيق تلك الأطماع.

ويعود الغرض من إقامة هذا التنظيم إلى التنسيق بين الأقطار العربية، في إطار المحافظة على سيادتها واستقلالها، وتوحيد السياسات العربية تجاه القضايا الدولية التي تعصف بالمنطقة.

اعتبرت جامعة الدول العربية قضية القدس من القضايا الهامة على الساحة العربية، لكونها تشغل بال الكثيرين عرباً ومسلمين، ومن القضايا التي تستلزم بذل الجهود على الساحة الدولية، كما وتعتبر من القضايا الساخنة في الصراع العربي – الإسرائيلي، وانطلاقاً من إيمان الجامعة بأهمية العمل العربي المشترك، وحرصاً منها على تأدية واجبها فقد وقفت بكافة تنظيماتها في وجه

(1) كان إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 حدثاً بارزاً على مستوى النظام العربي الذي أخذت ملامحه تتشكل مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومنذ نعومة أظفارنا درجنا على تسميتها "ببيت العرب" هذا المصطلح استخدمناه بجامعة الدول العربية هذا، المشروع حكم لكل عربي كان همه الحفاظ على هوية الأمة ودفع مسيرتها للحاق بركب الحضارة الإسلامية، لكن واقع التجربة كان أدنى بكثير من الحلم، وكان لابد من وقفه مع النفس للإجابة على سؤال مهم ضمن كم من الأسئلة المصيرية، التي طرحتها علينا متغيرات واقعنا المعاصر، وألزمتنا تحدياتها جميعاً بمواجهتها، كيف لبيت العرب أن يبقى جديراً بهذه التسمية؟! وكيف لهذه المنظمة أن تسهم في رسم معالم مستقبل مشرق لهذه الأمة؟! سؤال ملح شغل الأذهان طويلاً عن المستوى الشعبي، وبلغ ذروته على المستوى الرسمي!!! إن جامعة الدول العربية في سياق الإجابة على هذا السؤال لن تسهم في رسم المستقبل المؤمول، ونحن بدورنا لا نعلق أسباب ذلك للجامعة بل أسباب ذلك يعود إلى النظام العربي الذي بدأت بشائره في القيام في وقت مبكر قبل أن تجتمع كلمة حكومات عربية مستقلة على إنشاء الجامعة، وهذا الأمر يلفت النظر إلى العلاقة الرابطة بين النظام العربي والجامعة العربية، حيث يبدوا أنها علاقة تأثير وتأثر تبادلية، ولكن أثر النظام أو السياسات العربية على الجامعة كان كبيراًَ ومدمراً في آن واحد، ويغلب الظن أنها المنظمة الإقليمية الوحيدة التي حرمت من أهم خصائص المنظمات الدولية، وهي توافر الإرادة الذاتية والشخصية المستقلة تجاه أعضائها، وغموض العلاقة القانونية بينها وبين الأعضاء، وهذا يعود للأسباب التالية: الصراع منذ البدء بين أصحاب الحد الأدنى وأصحاب الحد الأقصى في العمل العربي المشترك، وانتصار أصحاب الحد الأدنى في معظم الحالات، نشأة واستمرار سياسة المحاور والتكتلات في صلب النظام العربي وبالتبعية في داخل مؤسساته وفي مقدمتها الجامعة العربية، تعرض النظام العربي لظاهرة الاختراق الأجنبي، مما أدى إلى تجيير قرارات الجامعة لصالح المخترق من خلال بعض الدول الواقعة تحت سيطرته، وتنصل النظام العربي من مسؤولياته وإلقاء اللوم على الجامعة في كل تقصير، أضف إلى أن هناك أسباب أخرى، كصراع الإرادات المتنوعة، فهناك إرادة الفكر القومي، مما يجعلها أن تخضع لمحددات تفرض عليها ألا تصدر قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي، وإرادة الأقطار الأعضاء تجعلها تخضع لمحددات تفرضها الأقطار لكي لا تمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الدول الأعضاء، وإرادة دولية مما يجعلها عرضة للتدخلات الأجنبية المتواصلة، انظر- مجدي حماد، جامعة الدول العربية - الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2004 – ص أ، 7-9، 55.

الهجمة الصهيونية الشرسة التي تستهدف ابتلاع المدينة، وذلك لضمان تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، لما يكفل ضمان الإبقاء على مدينة عربية إسلامية، ويخلصها مـن شرور وعبـث ألايدي الصهيونية التي تعمل جاهدة لتغيير طابعها العربي الإسلامي.

ويمكننا إبراز دور الجامعة العربية تجاه قضية القدس من خلال المبحثين التاليين:

- ❐ المبحث الأول: قضية القدس في قرارات الجامعة واهتماماتها.
- ❐ المبحث الثاني: قضية القدس في أنشطة الجامعة العربية.

المبحث الأول:

قضية القدس في قرارات الجامعة واهتماماتها

جامعة الدول العربية[1] أعلى تنظيم عربي يجمع البلدان العربية في إطار وحدوي، فقد تبلورت فكرة إنشائها خلال الحرب العالمية الثانية، كخطوة على الطريق تنادي بها الأجيال العربية المتعاقبة نحو وحدة عربية أشمل.

لعبت الجامعة العربية دوراً بارزاً في توحيد السياسات الخارجية للدول العربية وخصوصاً بعد قرار مجلس الجامعة في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1946م، والذي يتيح لوزراء خارجية الدول الأعضاء بالجامعة أن يعقدوا اجتماعاً لتنسيق العمل السياسي بين دولهم كلما دعت الضرورة، وعلى أن يجتمعوا قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد جلسات هيئة الأمم المتحدة، لتنسيق سياسة الدول العربية أمام هذه المنظمة الدولية، ويذكر أن اللجنة السياسية أهم أجهزة الجامعة على الإطلاق لما تقوم به من دور كبير في تنسيق سياسة الدول الأعضاء[2].

لقد تابعت جامعة الدول العربية قضية القدس في كل المجالات والأصعدة، وذلك انطلقاً من ميثاقها القائم على ضرورة الدفاع عن كل القضايا العربية، لما فيه ضمان للحقوق العربية من الضياع.

ويمكننا إبراز قرارات الجامعة العربية تجاه قضية القدس من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: قرارات في مواجهة الإجراءات الدولية.
- المطلب الثاني: قرارات في مواجهة الإجراءات اليهودية.
- المطلب الثالث: قرارات في مبادئ العمل العربي.
- المطلب الرابع: قرارات خاصة بالمدينة.

---

(1) تجدر الإشارة أن جامعة الدول العربية، برزت إلى حيز الوجود على أثر توقيع مشروع الميثاق في 22 آذار (مارس) 1945م، ودخل حيز التنفيذ في 11 أيار (مايو) من العام نفسه، ويتكون البناء التنظيمي لجامعة الدول العربية من عدة مستويات أهمها: مجلس الجامعة والأمانة العامة ومجلس الدفاع المشترك والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات العربية المتخصصة. انظر. عبد العزيز سرحان، المنظمات الإقليمية المتخصصة، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974م، ص36، انظر أيضاً: محمد عزيز شكري، الوظيفة واستراتيجية العمل العربي المشترك السياسة الدولية، العدد 48 نيسان (إبريل)، 1977م، ص30.

(2) معهد مفيد شهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978م، ص105.

المطلب الأول: قرارات في مواجهة الإجراءات الدولية.

لدى متابعة جامعة الدول العربية لأوضاع في المنطقة، والتطورات الدولية بشأنها، تبين لها أن الأطماع الاستعمارية تحوم حولها منذ زمن بعيد، فلابد لها إذاً من التصدي لهذه الأطماع، فنجدها قد اعترضت على تقرير لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية[1]، حيث دعت مجلس الجامعة للانعقاد على مستوى الملوك والرؤساء العرب في إنشاص بمصر في آذار (مارس) 1946م. وبعد تداول الأمر فيما بينهم صدر عن مجلس الجامعة القرار التالي:

"إن فلسطين قطر عربي مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية، وقضيته جزء لا يتجزأ من قضايا العرب القومية الأساسية، وأن الصهيونية خطر داهم ليس على فلسطين وحدها، بل على بقية الدول العربية والشعوب الإسلامية، وإن أقل المطالب في سبيل حماية عروبة فلسطين هي:

1) إيقاف الهجرة الصهيونية تماماً.
2) منع تسرب الأراضي العربية إلى أيدي الصهيونية بتاتاً.
3) العمل على استقلال فلسطين، وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق سكانها الشرعيين، بدون تفريق بين عنصر أو مذهب، وإن أي سياسة تأخذ بها أية حكومة أجنبية تناقض هذه المطالب، تعتبر سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين وضد دول الجامعة العربية كافة"[2].

وبهذه المطالب حددت الجامعة الحد الذي يمكن به المحافظة على عروبة فلسطين وإسلاميتها، أمام اللجان الدولية المتعاقبة لدارسة الأوضاع في فلسطين بما فيها القدس. ثم عاود مجلس الجامعة للانعقاد في حزيران (يونية) 1946م، واتخذ عدة قرارات، من شأنها الإبقاء على فلسطين بما فيها القدس عربية إسلامية، تمثلت بمطالبة بريطانيا بالرحيل عن فلسطين، وخدمة لهذه الغاية فقد طلبت من كل دولة من دول الجامعة بإرسال مذكرة للحكومة البريطانية؛ تدعوها للمفاوضات لإنهاء الوضع الراهن في فلسطين بما فيها القدس. وعلى مستوى الجامعة فقد شكلت لجنة تمثل دول الجامعة، لتتولى معالجة أمر القضية الفلسطينية، ورصد الأموال الكافية لكسب التأييد العالمي لصالحها[3].

وعندما بدأت فكرة تقسيم فلسطين تلوح في الأفق، عملت جامعة الدول العربية على التأكيد مسبقاً على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، ورفض أي مشروع من شأنه يؤدي إلى

---

(1) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت لجنة بريطانية أمريكية مشتركة عام 1946م، بزيارة فلسطين بهدف التحقق من الهجرة وبيع الأراضي الفلسطينية، وأوصت اللجنة في تقريرها بدخول (100.000) يهودي من ضحايا الاضطهاد النازي إلى فلسطين، وإلغاء نظام الأراضي لسنة 1940م، والاستعاضة عنه بنظام حرية بيع الأراضي، انظر: محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية. ط2- بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1981م. ص82-83.

(2) صالح صائب الجبور، محنة فلسطين وأسرارها السياسية العسكرية د. ن، 1970م، ص92-93.

(3) عودة بطرس عودة، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، العدد 67، تموز 1970، ص145.

ضياع الحقوق العربية من خلال تأكيدها على أن دول الجامعة، ستعمل جاهدة في إحباط أية محاولة من هذا القبيل، ففي كانون أول (سبتمبر) 1946م، قرر مجلس الجامعة في دورته الخامسة باتخاذ القرار التالي: "إن مجلس جامعة الدول العربية يؤكد من جديد على عزم دول الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، وحتى يرجع الحق إلى نصابه، وإن مجلس الجامعة لن يلين ولن ينثني عن عزمه على رفض أي مشروع من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين، أو تأسيس رأس جسر صهيوني فيها، وأنه لن يدخر وسعاً في القيام بكل ما تتطلبه الظروف والأحوال، بالاحتفاظ بصبغة فلسطين العربية باعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربي[1].

ثم عينت الأمم المتحدة عام 1974م، لجنة تحقيق دولية[2]، زارت فلسطين ورفعت تقريرها الذي ينطوي على خطورة بالغة، لما فيه إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين، هذا ما بينته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها الطارئ في 16 أيلول (سبتمبر) 1947م، كما قررت إرسال مذكرة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بينت فيها، أن كل قرار يتخذ بشأن فلسطين لا ينطوي على قيام دولة عربية في فلسطين مرفوض من قبل الدول العربية، وأكدت فيها أن هذه الدول ماضية في تأييد عرب فلسطين[3].

لقد مضت الجمعية العامة للأمم المتحدة متحدية لقرارات الجامعة وإرادة الشعوب العربية، فأصدرت قرار التقسيم في تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، بقرارها رقم (181)، مما حدا بمجلس الجامعة في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1947م، إلى الاجتماع وتقريره رفض قرار التقسيم وإصدار القرار التالي:

"إن الحكومات العربية لا تقر قرار الأمم المتحدة، وتعتبر التقسيم باطلاً من أساسه، ولذا فهي إلى جانب الشعب العربي لدفع الظلم عن إخواننا في فلسطين لتحقيق الاستقلال والسيادة. إن الدول العربية وتنفيذاً لإرادة شعبها ستتخذ من التدابير الحاسمة، ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصر حق العرب، وقد وطدت العزم على خوض المعركة التي أجبرت على خوضها، وقررت السير فيها حتى النهاية، حتى تستقر مبادئ الأمم المتحدة في نصابها، وتسود في الأراضي المقدسة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين[4].

---

(1) المرجع السابق، ص145.

(2) هناك أكثر من لجنة تحقيق زارت فلسطين، واحدة منها جاءت في آذار (مارس) 1920م، ترأسها (سير والترشو) هذه اللجنة جاءت في معظم قراراتها لمصلحة العرب، ووصلت لجنة تحقق بريطانية أخرى فلسطين في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1936م، للتحقيق من أسباب الاضطرابات، وقدمت في تموز (يوليو) 1937م، تقريرها القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، فرفضه الملوك والرؤساء العرب في اجتماعهم بمؤتمر انشاص أيار (مايو) 1946م، (نوفمبر) 1964، ورفضته اللجنة السياسية للجامعة العربية بأيلول (سبتمبر) 1947م، انظر: مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، شؤون عربية، العدد 40، ص93-95.

(3) شفيق ارشيدات، فسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً - القاهرة: دار الكتاب العربي 1968، ص238.

(4) المرجع السابق ص249.

ويذكر أن قرار التقسيم ينص على إقامة دولتين في فلسطين واحدة عربية والأخرى يهودية، واما بشأن القدس فقد نص القرار على تدويلها، وهذا ما رفض من قبل الإرادة العربية مجتمعة والمتمثلة بالجامعة[1]، ولم يكن هناك من أمر يتعلق بشأن القدس يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على هيئة المدينة. وتركيبتها الداخلية تقوم بـه دولة هـذه الدولة أو تلك حتى كان للجامعة العربية دور في رفض وشجب ذلك الأمر، ويبدو وأن القرارات الدولية سوء كانت فردية أو جماعية خلال الفترة الواقعة بين الحربين العربية الإسرائيلية (1948-1967) كانت تلك القرارات إلى حد كبير قليلة جداً، لذا كانت قرارات الجامعة قليلة، وبقي الأمر على حاله حتى ما بعد الاحتلال الأخير للمدينة، والذي كانت فيه الدول متخوفة تارة من رد الفعل العربي، ومنتظرة عما تسفر عنه الأحداث بشان الصراع العربي الإسرائيلي عامة وشأن القدس خاصة. لكن الصهيونية لم تكف دعايتها حتى أثمرت تلك الدعاية في إقناع بعض الدول، ممن لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، واستجابة للضغوط الصهيونية في هذا المجال، فأقدمت على نقل سفاراتها إلى القدس، وهذا يشكل بدوره اعترافاً ضمنياً بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني في فلسطين، مما تنبهت إليه الجامعة العربية، فعقد مجلس الجامعة جلسة له في 2 آذار (مارس)، سنة 1980م، وأصدر قراره رقم (3911) بإجراء الاتصالات مع الدول التي يتواجد لها سفارات في القدس وهي: كوستاريكا، الدمينكان، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هولندا، بنما، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، اوراغواي، فنزويلا، ومطالبتها بنقل بعثاتها الدبلوماسية الموجودة حالياً في مدينة القدس[2].

استجابت هذه الدول لهذا القرار بينما لم تستجب له كوستاريكا، فقرر مجلس الجامعة في 15 أيلول (سبتمبر) 1982م، قطع العلاقات معها وبقراره رقم (4201)، وفي 12 نيسان (إبريل) 1984م، نقلت السلفادور سفارتها لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وتم قطع العلاقات معها، وعلى ساحة الولايات المتحدة، فقد توجهت الجامعة العربية لتقويض الجهود الصهيونية الرامية إلى إقناع الولايات المتحدة وحثها على نقل سفارتها إلى القدس، لذا فقد اتخذ مجلس الجامعة بهذا الخصوص قراره رقم (4338) بتاريخ 21 آذار (مارس) 1984م[3]، الذي يقضي ببذل الجهود والمساعي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لعدم الاستجابة للضغوط الصهيونية التي تهدف إلى نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.

---

(1) سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، مرجع سابق، ص180.
(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 27 آذار 1980.
(3) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 1 نيسان 1984.

المطلب الثاني: قرارات في مواجهة الإجراءات اليهودية

اتخذت إسرائيل قراراً بنقل مكاتب وزارة خارجيتها إلى القدس في 14 أيار (مايو) 1952م، بمجرد الانتهاء من الترتيبات الفنية اللازمة عندها، اتخذت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية توصية إلى مجلس الجامعة مفادها معارضة القرار الإسرائيلي، والذي بدوره قرار الموافقة على هذه التوصية، ففي 14 أيلول (سبتمبر) 1952م، أصدر المجلس قراره رقم (427) جاء فيه بأن: (تواصل الحكومات العربية مساعيها الدبلوماسية، لمعارضة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس، وتكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة، أن تثير هذه المسألة عند عرض موضوع فلسطين[1].

وفي 30 آب (أغسطس) 1966م قامت إسرائيل بافتتاح مبنى جديد للكنيست بالقدس، وعلى أثر ذلك وفي 12 أيلول (سبتمبر) 1966م اجتمع مجلس الجامعة لدراسة الأمر، واتخاذ ما يلزم بشأنه فكان قرار مجلس الجامعة رقم (2242)، والمنادي بضرورة التصدي لمحاولة إسرائيل تهويد مدينة القدس في المجالين العربي والدولي، وحث الدول العربية على القيام بمشروعات إنشائية وعمرانية في القدس[2].

بعد احتلال إسرائيل لمدينة القدس في حرب حزيران (يونية) 1967م، قامت بسلسلة من عمليات النسف والهدم لأملاك عربية داخل وخارج السور، كوسيلة لطرد أعداد أخرى من السكان العرب من المدينة، وإصدار عدة قرارات تهدف إلى ضم القدس إدارياً وسياسياً لإسرائيل، وإصدار أمر بحل مجل أمانة القدس، والعمل على تغيير وضع القدس بالشكل الذي يتلاءم مع مستقبلها السياسي لتكون عاصمة لكيانها الصهيوني، مما حدا بجامعة الدول العربية إلى التصدي لمثل هذه الإجراءات الخارقة لكل القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وكذلك التصدي إلى دعوة إسرائيل الملحة في الضغط على دول العالم من أجل الاعتراف بالقدس عاصمة لها، فأصدرت الجامعة قراراً بهذا الشان تحت رقم (2355) بتاريخ 13 أيلول (سبتمبر) 1967م ينص على ما يلي: (مجابهة الضغط الذي تمارسه إسرائيل على الدول من أجل الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لها، والتنديد بالإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير وضع المدينة، تلك الإجراءات المتمثلة بإنشاء المستعمرات وإجراء الحفريات وزيادة عدد اليهود بالمدينة، من أجل إيجاد أغلبية يهودية على حساب العرب ومساكنهم وممتلكاتهم)[3].

---

(1) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، من الدورة (1-41) القسم الأول، القاهرة: الأمانة العربية، د. ن، ص38.
(2) خالد إبراهيم بعباع، الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد مدينة القدس - اثينا: بعثة جامعة الدول العربية، 1985م، ص27.
(3) مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، مرجع سابق، ص110.

واصلت إسرائيل إجراءاتها التهويدية بحق المدينة المقدسة فأصدرت في 23 آب (أغسطس) 1968م، "قانون التنظيمات القانونية والإدارية"، والهدف منه تهويد الإنسان العربي، وعزمت على تطبيقه على عرب القدس، قامت الجامعة العربية بعد دراسة وتحليل هذا القانون وإدراكاً منها لأخطاره الكبيرة، بإصدار قرار في 3 أيلول (سبتمبر) 1968، وقرارها رقم (2431) في دوره انعقاد مجلسها في دورته العادية يحمل الرقم (50) نص على التالي:

نظر مجس الجامعة في الوضع الخطير الناجم عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بتغيير الوضع في مدينة القدس، وتحديها للقرارات المتخذة في هذا الشأن، من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتماديها في تغيير معالمها العربية، وانتهاكها لحرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، قرر المجلس أن تبذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهد لدى جميع الدول والشعوب، وفي المحافل الدولية لإنقاذ المدينة المقدسة من الخطر الصهيوني[1].

ساهمت قرارات الجامعة مع قرارات المنظمة الدولية في تعرية الإجراءات الإسرائيلية، إلا أنها لم تثن إسرائيل عما خططت له في تغيير طابع المدينة المقدسة وملامحها العامة، ذلك الطابع العربي الذي عرفت به طيلة العهود إلى طابع آخر مختلف وهو الطابع اليهودي. ففي 21 آب (أغسطس) 1969م أقدمت العصابات الصهيونية على حرق المسجد الأقصى وتدنيسه، وفي 30 تموز (يوليو) 1970م أصدرت السلطات الإسرائيلية المحتلة على طريق التهويد، أوامرها بمصادرة أراض عربية جديدة في القدس، استولت بموجبها على مساحات واسعة وممتلكات عربية أخرى، وواصلت عمليات الحفر في المناطق المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك، والمناطق الأخرى داخل الحرم القدسي، إزاء هذه الأوضاع اتخذ مجلس الجامعة في جلسته المنعقدة في 15 أيلول (سبتمبر) 1970م، قراره رقم 2669 بالتأكيد على عروبة القدس، وبيان الأخطار المترتبة على الحفريات الإسرائيلية في المدينة[2] . لم يكتف المجلس باتخاذ هذه القرارات بل حرص على مواصلة العمل على مواجهة الإجراءات التهويدية الإسرائيلية، لذا فقد اتخذ في 24 آذار (مارس) 1971م قراره رقم 2717، الخاص بمقاومة تلك الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد القدس وعروبتها، ولما كانت هذه الإجراءات تستهدف طمس المعالم العربية الإسلامية في مدينة القدس، جاء قرار الجامعة رقم (2804) تاريخ 15 أيلول (سبتمبر)، والخاص بالإعراب عن القلق الشديد نحو طمس إسرائيل لمعالم مدينة القدس العربي، كما رأت الجامعة

---

(1) جامعة الدول العربية، بيان وقرارات مجلس جامعة الدول العربية في دوره في انعقاده العادية الخمسين في المدة من (1-3) أيلول (سبتمبر) 1968م، ص1-2.

(2) مركز التوثيق والمعلومات، تاريخ القدس بالأحداث، مرجع سابق، ص102.

ممثلة بمجلسها ضرورة العمل على كشف نوايا إسرائيل وسياستها في تهويد مدينة القدس، فقد قررت في الوقت نفسه وبقرارها رقم (2806)، ضرورة كشف هذه النوايا والعمل على تكوين لجنة من الأثريين لمعالجة موضوع الحفريات الإسرائيلية بمدينة القدس[1]. حاولت الجامعة العربية الاستفادة من كل وسائلها الممكنة في الوقف أمام الإطماع الصهيونية في مدينة القدس، ولما كان الإعلام أحد تلك الوسائل فقد كان له دوره في مقررات الجامعة، لذا جاء قرار الجامعة رقم (3109) تاريخ 7 نيسان (إبريل) 1973م، بالعمل على الإفادة إعلامياً على أوسع نطاق دولي من قرارات الأمم المتحدة، واليونسكو وغيرهما، ممن لها خصوصية بإدانة انتهاكات سلطة الاحتلال للتراث العربي التاريخي والثقافي والمقدسات الدينية بالقدس، وتكليف كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بوضع مخطط لمواجهة تغيير المعالم العربية والإسلامية لمدينة القدس والضفة الغربية وباقي الأراضي المحتلة[2].

وفي مواجهة الإجراءات الصهيونية في تضييق الخناق على الطلاب العرب، والعمل باستمرار على تردي الوضع التعليمي العربي في المدينة اتخذ مجلس الجامعة قراره (3068) تاريخ 15 أيلول (سبتمبر) 1973م، بإنشاء جامعة للطلاب الفلسطينيين بإحدى الدول العربية ودعم المؤسسات التعليمية الأهلية بالقدس[3].

وأخذت إسرائيل بعد تسلم حزب الليكود بزعامة بيجن السلطة في فلسطين، بتكثيف الاتصالات مع مختلف دول العالم وباستخدام شتى الوسائل، وذلك من أجل نقل سفاراتها إلى مدينة القدس، تمهيداً لإضفاء الشرعية اليهودية وفرض الأمر الواقع لتكتمل عندها المبررات لاتخاذها فعليا العاصمة للكيان الصهيوني، أدى ذلك إلى انعقاد مجلس الجامعة في 25 آذار (مارس) 1979م، واتخاذه للقرار رقم (3800)، والقاضي بأن تقوم الدول العربية بإجراء الاتصالات الثنائية، مع مختلف دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع الدولة الصهيونية، لجعلها لا ترضخ لضغوطها كي تنقل سفاراتها إلى مدينة القدس تضامناً مع الحق العربي، وتجاوباً مع قرارات الأمم المتحدة[4].

إن الدولة الصهيونية اتخذت في 30 تموز (يوليو) 1980م، قرارها بمصادقة الكنيست الصهيونية على نص القانون الأساسي بشأن القدس، والذي يعتبر القدس الموحدة عاصمة الدولة الصهيونية الأبدية، حينئذ كان لجامعة الدول العربية دورها في 20 أيلول (سبتمبر) 1980م، حيث

(1) خالد إبراهيم بعباع، مرجع سابق، ص31.
(2) المرجع السابق، ص32.
(3) المرجع السابق، ص33.
(4) مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، مرجع سابق، ص105.

هيأت الأجواء لانعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بفاس (المغرب)، والذي أكد على التزام البلاد الإسلامية باستخدام جميع قدراتها السياسية والمالية والنفطية والعسكرية، لمجابهة القرار الصهيوني بضم القدس، والتعهد بفرض مقاطعة سياسية واقتصادية على البلدان التي تساند القرارات الصهيوني، كما تضمن القرار إعلان الدول الإسلامية موافقتها على الجهاد ضد العدو الصهيوني على كافة المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية[1]. وإصدار الأمين العام لجامعة الدول العربية بياناً أعلن فيه: (إن صدور القانون الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل وإجراءات سلطات الاحتلال القاضية بتغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة قانونياً، وتشكل انتهاكاً سافراً لميثاق جنيف. خطيرة أمام فرص تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل)[2].

وفي المجال الاقتصادي سعت الحكومة الإسرائيلية إلى توسيع مطار قلندية في القدس الشريف، وجعله مطارا دولياً أمام حركة النقل العالمية، فتنبه لذلك مجلس الجامعة العربية. وفي هذا الشأن أصدر قراره رقم (4259) بتاريخ 31 آذار 1983م، القاضي باتخاذ إجراءات ديبلوماسية واقتصادية لمواجهة قيام السلطات الصهيونية بتوسيع هذا المطار، خدمة لأغراض الاقتصاد للسلطة المحتلة[3].

إن هدف مجلس الجامعة العربية من متابعة الإجراءات الصهيونية، وإصداره القرارات التي من شانها تعطيل تلك الإجراءات التي تحول دون الوصول إلى استقلال فلسطين، يؤكده القرار رقم (150) والصادر في 24 آذار (مارس) 1947[4].

وعلى الصعيد الاقتصادي أيضاً، فقد عملت الجامعة العربية على فرض حصار اقتصادي (مقاطعة) على الكيان الصهيوني[5]، منذ بواكير وجوده على أرض فلسطين، فقد أصدر مجلس الجامعة قراراً بهذا الخصوص في 2 كانون أول (ديسمبر) 1945م جاء فيه: (إن المنتجات اليهودية في فلسطين غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وإن إباحة دخولها للبلاد يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية الصهيونية)، وأصدر المجلس قراراً أخراً تضمن توسيع نطاق المقاطعة لتكون مقاطعة إيجابية، بمعنى عدم الاكتفاء بالمقاطعة سلبياً بل القيام ببناء وإنشاء

---

(1) المرجع السابق، ص106-107.

(2) الأهرام القاهرية، تاريخ 1 آب 1980.

(3) خالد إبراهيم بعباع، مرجع سابق، ص39.

(4) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بقضية فلسطين، الدورة الأولى، إدارة الشؤون الفلسطينية، د. ن، ص3.

(5) للإطلاع على المبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل انظر: مكتب مقاطعة إسرائيل، المبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل، شؤون عربية، العدد 5، تموز (يوليو) 1981م، ص313-320، انظر أيضاً: مكتب مقاطعة إسرائيل، مبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل، شؤون عربية، العدد 6، آب (أغسطس)، 1981م، ص315-318.

صناعات ذات أسس اقتصادية لتحل محل المصنوعات الصهيونية، حتى يتمكن العرب من الاعتماد على إنتاجهم، دون أن ينالهم أي سلبية من جهة مقاطعتهم للبضائع الصهيونية، مع القيام بوسائل الدعاية اللازمة لتغدو المقاطعة جزءاً من عقيدة كل عربي[1].

ما إن أخذ طابع المقاطعة يتبلور أكثر على مر الأيام، حتى غدا جهازاً قائماً بذاته، واتخذ من دمشق مقرا، له وفتحت له فروع في العواصم العربية، وتوسعت اختصاصاته، فلم يقف عند حد مقاطعة البضائع الصهيونية، بل تعدته إلى مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني، وثبت أن هذا المجال أكثر المجالات فعالية في المواجهة مع إسرائيل[2].

وعلى الصعيد العسكري، فعندما أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب والانسحاب من فلسطين بما فيها مدينة القدس، اتخذت اللجنة السياسية للجامعة خلال اجتماعها في صوفر في لبنان في 16 أيلول (سبتمبر) 1947م، تشكيل لجنة خبراء عسكريين لدراسة الموقف في فلسطين، وتقديم تقرير إلى اللجنة لدراسته في اجتماعها المقبل[3]، وقد كان أهم ما تضمنه التقرير مرابطة الجيوش العربية على حدود فلسطين لمساندة الشعب الفلسطيني في نضاله، وتشكيل قوات من المتطوعين العرب للعمل داخل فلسطين بجانب إخوانهم الفلسطينيين[4]، وفي تشرين أول (أكتوبر) 1947م، أوصى مجلس الجامعة بتقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب في فلسطين، لتقويتهم وتعضيدهم في الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم، والمبادرة إلى رصد الأموال اللازمة لهذه الغاية، وتنفيذ مقررات بلودان السرية[5]. وبعد مغادرة المندوب البريطاني لفلسطين منهياً بذلك رسمياً الانتداب البريطاني عليها وإعلان دولة إسرائيل، دخلت الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين، وفي 17 أيار (مايو) دخلت القوات المسلحة الأردنية النظامية القدس القديمة، واستطاعت في نهاية المطاف وقبل إعلان الهدنة من الإبقاء على القدس العربية بما فيها المقدسات بأيديها. وتعود أسباب فشل العرب في 1948م في حربهم، إلى عجز القيادة العامة عن السيطرة على الجيوش

(1) أروى ظاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، بيروت: دار النهار، 1973م، ص103.
(2) أحمد الرشيدي، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، شؤون عربية العددان (19، 20). أيلول (سبتمبر) تشرين الأول (أكتوبر) 1981م، ص193-194.
(3) عبد الرازق الدرديري "جامعة الدول العربية والصراع المسلح العربي - الإسرائيلي"، شؤون عربية، العدد 13، آذار (مارس) 1982م، ص320.
(4) المرجع السابق، ص320-321.
(5) اشتملت قرارات بلودان السرية لمجلس الجامعة في بلودان 8 حزيران (يونية) 1946م ضرورة اتخاذ إجراءات عسكرية لمساندة شعب فلسطين، وتهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة في حالة إقدامها على تأييد أي حل لقضية فلسطين يضر بالحقوق العربية، وذلك عن طريق عدم السماح لها أو لرعاياها بأية امتيازات اقتصادية جديدة في الدول العربية، وإلغاء الامتيازات النفطية، وعدم مساندتها في المحافل الدولية ومقاطعتها، انظر: شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، مرجع سابق، ص239.

العربية التي اشتركت في تلك الحرب، فقد كان كل جيش يتلقى أوامره من قيادته[1].

لقد كانت جامعة الدول العربية ولا زالت تعمل بنجاح على تنسيق السياسات الخارجية العربية، إزاء الأحداث التي تتوالى على القدس من قبل الصهيونية العالمية، ومحاولتها المتواصلة لابتلاع المدينة. فقد عملت الجامعة العربية على رصد إجراءاتها، واتخاذ كل ما يلزم لإفشال مخططاتها التهويدية.

المطلب الثالث: قرارات في مبادئ العمل العربي:

المتتبع لدور جامعة الدول العربية بشأن قضية القدس، يجد لها اهتماماً واسعاً وملموساً بهذه القضية، وذلك من خلال قرارات مجلس الجامعة فمنذ تأسيسها اهتمت الجامعة بالقدس، فاتخذت قرارات على مستوى العالم العربي، من أجل تحديد مبادئ الخطوات المقبلة في مراحل الصراع السياسي، بين الدول العربية وإسرائيل.

كما عملت الجامعة على تحديد المبادئ العامة التي تلتزم بها الدول الأعضاء، تجاه قضية فلسطين بما فيها القدس، ففقد جاءت هذه المبادئ من خلال قرارات مجلس الجامعة، والتي تؤكد على ضرورة الموافقة الجماعية على أي حل يطرح على الساحة.

لقد حذر مجلس الجامعة من عقد أي صلح منفرد مع إسرائيل، وبلورت موقفها اتجاه كل دولة تحاول عقد مثل هذا الصلح بعد قيام الدولة اليهودية، ففي عام 1950م أصدر مجلس الجامعة البيان التالي: (لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي، أو اقتصادي، أو عسكري مع إسرائيل، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح والاتفاق، وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية، طبقاً للمادة 18 من ميثاقها، وأن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تجاهها الإجراءات التالية:

أ- قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها.

ب- إغلاق الحدود المشتركة معها، ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها.

ج- منع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها[2].

أكد مجلس الجامعة في 29 شباط (فبراير) 1960م، المبادئ الموحدة التي تلتزم بها الدول الأعضاء تجاه قضية فلسطين بما فيه القدس، والتي تعتبر بمثابة الخط السياسي العام تجاه الحلول ومبادرات السلام الإقليمية والدولية على حد سواء، فقد أكد المجلس بأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وإن من حقه ان يسترد وطنه ويقرر مصيره، وله كأي

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، ط1، مجلد 3 - دمشق: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984م، ص612.
(2) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، ط3، عمان: دار الجليل، 1986م، ص287.

شعب في العالم أن يعيش في وطنه عيشاً كريماً حراً، وأن يمارس حقوقه الوطنية الكاملة.

وإن مطالبته بحقوقه هو حق وطني، ينبثق من التحرر من الصهيونية، التي أدت بمساعدة الاستعمار إلى إخراج العرب من وطنهم واغتصاب أراضيهم، كما طالب المجلس من الدول العربية مؤازرة الشعب الفلسطيني؛ لاسترداد حقوقه سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي[1].

والتزاماً بهذه المبادئ وللحيلولة دون الانفراد بالصلح مع إسرائيل، واعتبار ذلك خروجاً عن مبدأ التضامن والإجماع العربي الحكومي والشعبي، فقد أكد مجلس الجامعة الرفض القاطع للمقترحات التونسية، والتي جاءت على لسان رئيس الدولة الحبيب بورقيبة، ونادت بالالتزام الكامل بالمخططات العربية الرامية إلى تحرير فلسطين بما فيها القدس[2].

وتبعاً لذلك، وبعد زيارة أنور السادات (رئيس جمهورية مصر العربية) إلى إسرائيل، وما تبعتها من خطوات مهدت إلى اتفاقية كامب ديفيد، والتزام الدول العربية بالخط السياسي العربي المرسوم فكان مقابل هذا العمل أن عاشت مصر في عزلة تامة عن العالم العربي، وتم نقل جامعة الدول العربية بكافة فروعها إلى تونس، ولكنها عادت بعد رحيل أنور السادات إلى الآخرة وتولي خليفته حسني مبارك رئاسة الجمهورية.

المطلب الرابع: قرارات خاصة بالمدينة

عندما أصدرت الجمعية العامة قرارها المعروف باسم قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، وبقرارها رقم 181 والذي يوصي بوضع نظام دولي خاص لمدينة القدس تحت إدارة الأمم المتحدة. وتأكيد هذا القرار بقرار آخر رقم 303 في 9 كانون الثاني (ديسمبر) 1949م، دعا فيه رئيس مجلس الوصاية عندها إلى إعلان ورقة عمل بشأن نظام القدس، وأنهي العمل في إعداده في 10 شباط (فبراير) 1950م، وبهذا الخصوص أعلنت حكومة الأردن عدم ممانعتها في قيام الأمم المتحدة بالتأكد من حماية الأردن للأماكن المقدسة. عندئذ أقرت الصيغة النهائية لهذا النظام، في 5 نيسان (إبريل) 1951م، فحرصت الجامعة العربية من خلال مجلسها على تضمين هذا النظام ما من شأنه المحافظة على القدس والإبقاء على طابعها العربي المميز الذي عرفت به عبر مسيرة التاريخ وتمثل هذا الاهتمام بما يلي:

---

(1) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين من الدورة الأولى وحتى الدورة الخمسين، حزيران (يونيو) 1945م، أيلول (سبتمبر) 1968م، القاهرة الأمانة العامة، 1970م، ص12-16.

(2) المرجع السابق، ص95.

أولاً: الحفاظ على الحق العربي:

لقد أولت الجامعة اهتمامها، من خلال رغبتها في تضمين نظام القدس الآتي[1]:

أ- تحديد صاحب الجنسية الفلسطيني ضمن هذا النظام فقد نص قرار المجلس رقم (30) تاريخ 8 نيسان (إبريل) 1950م، على أنه: (يجب النص في نظام القدس على أن سكان المنطقة يكونون كما كانوا يوم 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، من كان منهم حاصلاً على الجنسية الفلسطينية في ذلك التاريخ يعتبر مواطناً مقدسياً، له الحق في ممارسة جميع حقوق المواطن، أما من لم يكن حائزاً لهذه الصفة فيعتبر مقيماً، وكذلك الحال لمن كان في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، بحيث يبقى التوازن بين عنصري السكان كما كان في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948م.

ب- تحديد نسبة الملكية في هذا النظام، فقد أكد المجلس بقراره رقم (302) في 8 نيسان (إبريل) 1948م، الإبقاء على نسبة الملكية الزراعية والعقارات المبينة بين عنصري السكان كما كانت في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، وذلك تحقيقاً لكفالة الرخاء العام لجميع منطقة القدس.

ج- وبالنسبة لنصيب منطقة القدس من أموال الحكومة الفلسطينية السابقة من الاحتياطي النقدي، وغطاء النقد المتداول وغير ذلك من المنشآت العامة لفلسطين كلها، فقد أصدر المجلس قراره رقم (303) في 8 نيسان (إبريل) 1950م، بضرورة تضمين نظام القدس ذلك.

د- وفي نفس الجلسة أصدر المجلس قراره رقم (304) والمتضمن وجوب النص في نظام القدس على المحافظة على الأوقاف بالمدينة - أياً كان موقعها ، مع القيام بتقديم الخدمات المختلفة لها، وكفالة استثمارها دون أي عائق، وإيصال إنتاجها إلى الجهات الموقوفة عليها[2].

ثانياً: الاهتمام بالأماكن المقدسة وتعميرها

نظراً لما تتمتع به الأماكن المقدسة من أهمية دينية، فقد أولت جامعة الدول العربية اهتماماً خاصاً بها تبلور ذلك في:

أ- قرار مجلس الجامعة رقم (115) والمؤرخ في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1946م، بأن لا

(1) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين من الدورة (1-41)، مرجع سابق، ص37.
(2) المرجع السابق، ص37.

يكون الطيران فوق الأراضي المقدسة إلا بأذن خاص ضمن الحريات الخمس[1]، نظراً للتأثيرات السلبية التي تحدثها الطائرات من جراء اختراقها لحجاب الصوت، والذي يؤدي إلى خلخلة البنيان وتصديع الجدران، مما يساعد مع ظروف الزمن إلى انهيارها.

ب- موافقة مجلس الجامعة على توصية اللجنة السياسية، والمتعلقة في جميع التبرعات لتعمير الصخرة المشرفة، ففي 27 كانون الثاني (نوفمبر) 1954م، اتخذ المجلس قراره رقم (707)، والمتضمن الموافقة على توصية حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، بتشكيل لجنة جمع تبرعات لهذه الغاية، مع الطلب من البعثات العربية التعاون في هذا الموضوع[2].

ج- موافقة مجلس الجامعة على إصلاح مسجد الصخرة المشرفة بقراره رقم 840، والصادر في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1954م، وحث الدول صاحبة الشان الاستمرار بجمع البرعات.

د- موافقة مجلس الجامعة على إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، وبعد إطلاع المجلس على مذكرة الأمانة العامة ومذكرة السفارة الأردنية بمصر، والسفارة العراقية بعمان، ومذكرة لجنة إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة بعمان، أصدر المجلس قراره رقم (1390) المؤرخ في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1954م، والمتضمن الموافقة على إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، وأوصى ما يلي[3]:

1) مساهمة الدول الأعضاء في نفقات الأعمار.

2) دعوة سائر الدول الإسلامية للمساهمة فيها.

3) أن تقوم لجنة التبرعات نشاطها في هذا السبيل.

ه- وفي مجال توفير الخدمات فقد أولت الجامعة اهتمامها الخاص بهذا المجال، فقد أقر مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في 27 نيسان (إبريل) 1958م، قراره رقم (1481) برعاية مؤسس الطفل العربي في القدس، ومنحها مساعدة مادية من الأموال المتخلفة عن تصفية لجنة الخبراء المالية، والتي وضعت اسم فلسطين تحت تصرف الأمين العام[4]، وفي 21 آذار (مارس) 1966م، جاء قرار مجلس الجامعة، بإنشاء مستشفى عربي بالقدس، لتقديم الخدمات الطبية اللازم لأهلها[5].

و- التنديد بالإجراءات التهويدية الإسرائيلية والمتكررة، التي تتعرض لها المقدسات

(1) المرجع السابق، ص10.
(2) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية دورة انعقاده العادي (28-31) تشرين الثاني (أكتوبر) 1957م، ص3.
(3) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدول العربية من الدورة (1-41)، مرجع سابق، ص38-39.
(4) المرجع السابق، ص39.
(5) مركز المعلومات والتوثيق، تاريخ القدس بالأحداث، مرجع سابق، ص100.

الإسلامية، وتمثلت بحرق الأقصى عام 1969م، وتدنيس باحاته، والصلاة فيه، كل ذلك حمل مجلس الجامعة في 9 أيلول (سبتمبر) 1981م، على إصدار قراره رقم (4067)، بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة هذه التهديدات، التي يتعرض لها الأقصى والمقدسات، وفي مجال توثيق وصيانة الآثار الإسلامية في القدس الشريف، فقد أصدر المجلس قراره رقم 4166 بتاريخ 26 آذار (مارس) 1982م، بإنشاء مركز لهذه الغاية إلا أن الإجراءات الإسرائيلية لم تتوقف بحق المقدسات، فأصدرت قاضية إسرائيلية قراراً بإباحة الصلاة اليهودية في ساحات الأقصى، وفي مواجهة هذا القرار انعقد مجلس الجامعة، وقرر في 23 أيلول (سبتمبر) 1982م القرار رقم (4184) والقاضي بضرورة بذل الجهود الدبلوماسية والإعلامية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأقصى[1].

وبشأن الحفريات الصهيونية: فقد وجدت الجامعة العربية أن إسرائيل لا زالت ماضية في حفرياتها حول أسوار المدينة وبداخله، بحثاً عما تدعيه عن آثار يهودية قديمة وخاصة بهيكل سليمان، دعت عندها الأمانة العامة للجامعة، لجنة من المختصين العرب لبحث هذا الموضوع، وتحديد كيفية مواجهته بالطرق والأساليب العلمية السليمة، بعد أن قدمت إليهم ما كان متجمعاً لديها من شواهد، تؤكد خطط إسرائيل في المضي قدماً لتهويد المدينة وما تحويه من مقدسات إسلامية ومسيحية على السواء. وبعد دراسة الموضع برمته من قبل اللجنة قررت ما يلي[2]:

1) ضرورة العمل على تكوين هيئة علمية من العلماء والمختصين في علم الآثار، للرد على دعاوى الصهيونية الباطلة حول ما يسمى (بهيكل سليمان)، ودحض هذه الدعاوى بالحقائق العلمية، ومعالجة موضوع الحفريات في القدس.
2) دراسة إمكانيات إقامة دعوى في محكمة دولية ضد إسرائيل، حول ما تقوم به من اعتداء على حرمة المقدسات الأثرية في القدس.

ثالثاً: الاهتمام الرسمي بالمدينة:

سعت جامعة الدول العربية في مجال اهتمامها الرسمي بالمدينة المقدسة، إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس، وكلفت الأمين العام للجامعة بدراسة الموضوع مع الدوائر ذات العلاقة، وإبلاغ الحكومات الإسلامية بذلك[3].

ولإدامة الصلة المباشرة بين الجامعة العربية ومدينة القدس، فقد أقر مجلس الجامعة في 4

---

(1) المرجع السابق، ص107.
(2) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي السادس والخمسين 11 أيلول (سبتمبر) 1971م، ص12-13.
(3) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة (1-41)، مرجع سابق، ص38.

نيسان (إبريل) 1962م، القرار رقم (1837) والمتضمن إنشاء مكتب للجامعة العربية في القدس، مع الموافقة على الاعتماد الذي قدته الأمانة العامة للجامعة، والبالغ (6500) جنيه، وإدراجه في ميزانية الأمانة العامة للعام 1963/1962م[1].

ولما كان الأمر يتطلب زيادة عدد الأعضاء العرب في المجلس الدولي، لإدارة المتحف الأثري في القدس، قرر مجلس الجامعة في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1943م، القرار رقم 863، والمتضمن زيادة عدد الأعضاء في مجلس إدارة المتحف[2].

رابعاً: قرارات في النهج والتحرك العملي لأجل المدينة:

لقد صدرت عدة قرارات عن جامعة الدول العربية خاصة بمدينة القدس في هذا المجال، منذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948م وحتى عام 2000م، وهذه القرارات تفاوتت بين الشجب والاستنكار والإدانة والدعوة للتضامن العربي من أجل القدس.. الخ، لقد تناولنا بعض القرارات ذات الأهمية، وتجاوزنا عن البعض الآخر، لأن دراسة كافة القرارات تتطلب بحثاً متخصصاً ذا أهداف محددة وطبيعة خصوصية، في حين ما رسمناه من أهداف لهذه الدراسة تتسم بطبيعة شمولية لتتفق طبيعة هذه الدراسة المعنية بكافة الجوانب المحيطة بالقدس، ومن خلال استعراض قرارات الجامعة لفترات مختلفة، وجدنا أن كافة القرارات وكأنها أفرغت في قرار مجلس الجامعة العربية في دورة المجلس المنعقدة في آذار عام 1997م، هذه الدورة جاءت بناء على مذكرة الأمانة العامة بشان القدس، وقرارات مؤتمرات القمة العربية، والقرارات السابقة بشان القدس وتوصية لجنة الشؤون السياسية، أضف إلى ذلك، أهمية وضع مدينة القدس باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية، والتذكير واستذكار قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المتخصصة والمتعلقة بوضع المدينة المقدسة التي تميل في معظم الأحيان لصالح دول الكيان الصهيوني.

واستناداً إلى كل ذلك فقد أراد المجلس من اجتماعه وضع بعض القرارات، لتكون بمثابة منهاج عمل لتحرك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولرئاسة المجلس، وأهم القرارات المتخذة هي[3]:

1) التأكيد على عروبة القدس، وتثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة فيها، وتمكين وفود الدول من زيارة بيت الشرق[4]، والمطالبة بإعادة فتح المؤسسات التي أغلقتها سلطات

---

(1) المرجع السابق، ص38-39.
(2) المرجع الساق، ص38-39.
(3) أحمد يوسف القرعي القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص169-172.
(4) ثم إغلاق بيت الشرق وتسعة مكاتب فلسطينية في (11) آب 2001م، ويذكر أن الشرق يعود تاريخ بنائه إلى أكثر من قرن من الزمان، ويتوسط الجزء الشرقي من القدس، وهو بيت للضيافة لعائلة الحسيني، هذه العائلة تعتبر من أعرق عائلات بيت المقدس، حوّل من بيت ضيافة فيما بعد إلى مقر سياسي للفلسطينيين في المدينة، ويمثل بيت الشرق علاقة متوترة بين الجانب اليهودي والفلسطيني، ونشاط بيت الشرق يتناول العلاقات الخارجية والداخلية للشأن الفلسطيني، ففي المجال

الاحتلال.

2) دعوة الدولتين راعيتي عملية السلام، للضغط على إسرائيل، للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وأهمها قرارا مجلس الأمن رقم 252 (1968) و 476 (1980)، اللذان يعتبران الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس لاغية وباطلة.

3) العمل على عقد اجتماع للجمعية العامة لبحث قضية الاستيطان في القدس، على أساس صيغة "الاتحاد من أجل السلام"، والطلب من الأمم المتحدة، والجهات الدولية المعنية، الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن المدينة، وتمكين المواطنين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين من أداء شعائرهم الدينية، ومنع إسرائيل من مواصل حفرياتها التي تهدد المسجد الأقصى.

4) الحفاظ على الوجود العربي في مدينة القدس، وتقديم كافة أنواع الدعم للمواطنين العرب في المدينة وجوارها العربي عن طريق إقامة مشاريع إنتاجية، وتنفيذ برامج سكانية، وتكثيف عمليات البناء العربي في المدينة من أجل تحقيق أغلبية عربية فيها.

5) الإدانة بشدة للحكومة الإسرائيلية، لاتخاذها قرار البدء في إقامة مستوطنة يهودية في قلب القدس (في رأس العامود - وفي جبل أبي غنيم)، واعتبار ذلك انتهاكاً للاتفاقات المبرمة في إطار عملية السلام، وتحدياً صارخاً للشرعية الدولية، وتنكراً لكافة القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة.

6) حث الدول العربية التي شرعت في إقامة علاقات مع إسرائيل على اتخاذ كافة الإجراءات بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، حتى تنصاع إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وتلتزم بالقرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين وقضية القدس بوجه خاص.

7) إدانة الممارسات التي قامت بها القوات الإسرائيلية، من هدم بيوت، ومآوى عرب الجاهلين، وانتزاع أراضيهم وطردهم منها لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم التي أقيمت على أراضيهم.

8) الترحيب بالبيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي، والقاضي بشجب قرار الحكومة الإسرائيلية، الموافقة على خطط البناء في جبل أبي غنيم، واعتبار القدس خاضعة للمبادئ المبينة في قرار مجلس الأمن 242 (1967)، وخاصة مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.

9) دعم توصية لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني، بوضع الأموال الموجودة في صندوق

الداخلي يعالج قضايا الاستيطان اليهودية التي تحلق أضراراً بالجانب العربي كما يعتبر رمز الوجود والشرعية الفلسطينية في القدس، للمزيد انظر: صحيفة العرب اليوم، الصادرة بتاريخ (11) آب 2001م.

وقفية القدس فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس، وذلك لمواجهة مؤامرة تهويد المدينة والهجمة الاستيطانية عليها.

10) اعتبار يوم إعلان إسرائيل ضم القدس 6/28 يوماً سنوياً للتعبير عن رفض هذا القرار بمختلف الوسائل، وفي مقدمتها القيام بإضراب عربي شامل لمدة خمس دقائق، والقيام بحملة إعلامية واسعة لمواجهة السياسة الإسرائيلية، الهادفة إلى تجريد المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الإقامة على أرضهم وفي مدينتهم، باستعمال شتى الوسائل والإجراءات غير القانونية.

11) اتخاذ الإجراءات المناسبة، التي تؤدي إلى إفشال أي مخطط إسرائيلي، يتعلق بالقدس في مؤتمر المدن التاريخية في مدينة كيوتو باليابان، أو عن طريق الاتصالات مع المسؤولين البولنديين مقر الدورة المقبلة للمؤتمر.

12) دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لها مدن تاريخية، لتقديم طلبات للعضوية في منظمة المدن التاريخية، ضماناً للحفاظ على الحقوق العربية بالقدس.

13) استمرار التنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامية، فيما يتعلق بأوضاع المدينة المقدسة وما جري لتهويدها، والعمل معاً لعقد ندوة حول القدس، والتي أقرها المجلس في دورته السابقة بقراره رقم 5581/ج تاريخ 1996/9/15م.

14) الطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية القيام بالاتصالات اللازمة مع المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة، لدراسة الوسائل الكفيلة بالمحافظة على التراث الحضاري والثقافي والديني لمدينة القدس الشريف.

الملاحظ أن القرارات الخاصة بالقدس الشريف، التي عالجت صميم القضية المقدسية والتي تعتبر قرارات جوهرية، هي تلك القرارات التي سبقت عقد الثمانينات، وأما تلك التي أعقبت هذه الفترة جاءت في معظمها مؤكدة لتلك القرارات السالفة.

لذا يمكننا تصنيف قرارات جامعة الدول العربية، بعد أن تتابعت القرارات واللجان والإجراءات الدولية والصهيونية بشأن مدينة القدس عملها، إلى قرارات ذات صفة ثنائية في هذا المجال، حمل بعضها قرارات ذات صفة دولية، والبعض حمل الطابع الإقليمي المحلي، والبعض الآخر اتسم بطبيعة شمولية كقرار دورة آذار عام 1997م، كل ذلك من شأنه العمل على المحافظة على الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس والحيلولة دون تهويدها، وهذا ينعكس إيجابياً على أية تسوية محتملة للصراع العربي الإسرائيلي برمته.

كما يمكننا وبعد تقييم قرارات مجلس الجامعة العربية القول أنها انصبت لتحقيق الغايات التالية:

1- تدعيم صمود المدينة المقدسة؛ لكونها لا يفصلها عن القدس المحتلة عام 1948م. إلا أسلاك شائكة وحواجز بسيطة يمكن للعدو تخطيها بسهولة ويسر.

2- استنكار الإجراءات الإسرائيلية المختلفة؛ والتي من شأنها خلق واقع جديد مختلف في المدينة.

3- فضح الممارسات الصهيونية، والسعي إلى استقطاب دعم دولي مؤيد للحقوق العربية في المدينة.

4- متابعة كل جديد في المدينة، واتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات تحول دون تحقيق الأهداف الصهيونية المتوخاة من إجراءاتها المستمرة.

ويبقى أن نذكر أن قرارات الجامعة العربية على الصعيد الإقليمي، لم يكتب لها النجاح والتنفيذ، وخصوصاً ما كان منها يتطلب إجراءات على أرض الواقع في مدينة القدس نفسها، وذلك لمعارضة السلطات الصهيونية لهذه القرارات والعمل على إفشالها، لأنها وفي غالب الأحيان قرارات تخالف ما تقتضيه السياسة الصهيونية في المدينة المقدس وترمي إليه.

المبحث الثاني:

قضية القدس في أنشطة الجامعة العربية

سعت إسرائيل جادة في ممارسة الضغوط على الكثير من الدول، وذلك محاولة منها لدفع الدول إلى قبول الأمر الواقع بشأن القدس، ولما كانت الجامعة العربية تقوم بدور المراقب للجهود الإسرائيلية في هذا المقام، ورغم هذا فقد وجدت إسرائيل استجابة لدى بعض الدول في قبول فكرة اعتبار القدس عاصمة لها، ومن ثم التفكير في نقل سفاراتها إلى القدس وتم نقل بعضها، قامت الجامعة العربية بطرح قضية القدس في الساحة الدولية، متسلحة بأسانيد ومنطلقات أساسية تدعم ثبوت الحقوق العربية في القدس، تاريخياً ودينياً وقانونياً، وسعت إلى تكثيف جهودها بشتى الوسائل والتدابير؛ وذلك من أجل عرض الحقائق، ودحض زيف الإدعاءات الإسرائيلية خدمة لقضية القدس، ولقطع الطريق على إسرائيل حتى لا تأخذ العالم على حين غرة بتمويه الحقائق، وتكسب أصواتاً مؤيدة، وإجراءات واقعية كالاعتراف بالقدس كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني.

لقد سعت جامعة الدول العربية مستغلة بذلك كافة إمكانياتها للدفاع عن المدينة المقدسة، ويمكننا إبراز تلك الجهود من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- ❑ المطلب الأول: التنوع في العمل السياسي.
- ❑ المطلب الثاني: قضية القدس على الساحة الدولية.
- ❑ المطلب الثالث: قضية القدس في اهتمامات الجامعة.

المطلب الأول: التنوع في العمل السياسي

انطلقت الجامعة العربية من كونها تمثل إرادة البلدان الأعضاء، إذ تعتبر هي التنظيم الوحدوي العربي الوحيد الذي كتب له البقاء طيلة ثلاث وأربعين سنة خلت، في حين لم يتجاوز عمر التنظيمات العربية والوحدوية الأخرى بضع سنين باستثناء الارتباط الوحيد بين الضفة الغربية والأردن[1].

تسلحت الجامعة العربية في الدفاع عن القدس، في مجال العمل السياسي بالأدلة الدامغة، والحجج المنطقية، التي تتفق مع مفهوم القانون الدولي، وقرارات الهيئات الدولية المختلفة، والاتفاقيات الدولية، وخاصة النافذة منها، وقد حرصت جامعة الدول العربية على تكثيف جهودها في سبيل هذه القضية المقدسة. ويمكننا حصر القضايا التي ركزت الجامعة في إبرازها للمجتمع الدولي بالآتي:

1) عدم مشروعية احتلال القدس والاستيلاء على الأراضي العربية.

2) عدم مشروعية الإجراءات التهويدية التي تقوم بها إسرائيل في المدينة المقدسة.

3) الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقيات جنيف لحماية المدنيين (1949)م.

4) عدم مشروعية ضم القدس، ونهب التراث الأثري في المدينة.

5) الانتهاكات الصهيونية المتكررة لحرمة الأماكن المقدسة.

وخدمة لهذه الأهداف فقد اتبعت الجامعة عدة أساليب في سبيل تبصرة العالم بعدالة قضية القدس، وإثبات عروبتها، فقد لجأت إلى ما يلي:

أ- المقابلات والزيارات:

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة بالتأكيد على عروبة القدس ومكانتها بالنسبة للشريفين اليهودية والمسيحية والدين الإسلامي، تم بحث مسألة القدس في جميع اللقاءات التي تمت على مختلف مستويات المسؤولين، الذين التقى بهم الأمين العام للجامعة أثناء زياراته لبعض دول العالم، ففي أثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية لحاضرة الفاتيكان عام (1981)م. فقد تم بحث قضية القدس والذي بدوره شرح (للبابا)، أن القدس قلب فلسطين، وأن الشعب الفلسطيني يعتبرها أرضه الأصلية، ومن الناحية الدينية المسلمون كلهم متعلقون بالقدس، وهم الأجدر من غيرهم في الإشراف على جميع المقدسات، باعتبارهم يحترمون كل الأماكن المقدسة المعتبرة لدى الشرائع الثلاث، بينما لا يقدس اليهود الأماكن المسيحية والإسلامية، وإن المسلمين يعتبرون

---

(1) أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربي (1945-1985) دراسة تاريخية سياسية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986م، ص121-122.

المسيح وموسى عليهما السلام من أنبياء الله، لذلك فإن العرب المسلمين أجدر من غيرهم بأن يمارسوا السيادة على هذه الأرض[1].

والتقى الأمين العام لجامعة الدول العربية، في 22 كانون الثاني (ديسمبر) 1983م أثناء زيارته للفاتيكان برئيس الوزراء البابوي الكاردينال (كازارولي)، وأمين الدولة للشؤون الخارجية الأسقف (سيلفسترینی)[2].

وأهم ما جرى بالمقابلة هو تركيز الأمين العام على تأكيد الحقائق التالية:

1) أهمية العمل من أجل تأييد وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرر مصيره، وإقامة دولته على أرضه.
2) التأكيد على صعوبة التوصل إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلية، نتيجة للرفض الإسرائيلي لكل الحلول السلمية المطروحة، واستمرارها بتنفيذ سياستها التوسعية، وتهويد الأراضي وضم القدس.
3) إن العرب لا يقبلون مطلقاً منطق الظلم والاستيلاء على أراضيهم وتبديل معالم مدينة القدس، وجعلها عاصمة إسرائيل الأبدية.
4) ضرورة توظيف الفاتيكان إمكاناته الكبيرة في العالم لخدمة الجهود العادلة في المنطقة، والسعي لإعلاء كلمة الحق والشرعية على منطق القوة والظلم[3].

لقد أبدى الفاتيكان اهتماماً واسعاً لما جرى بالمقابلة، وبدوره أكد على ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضية القدس على ما يلي:

1) حرص الفاتيكان على إقامة علاقات طيبة مع كافة الدول العربية، بالنظر إلى الروابط التاريخية والروحية التي تربط بين العرب والمسيحيين على مر التاريخ.
2) إن الفاتيكان يؤيد إقامة دولة فلسطينية، مع تشكيكه في قيام مثل هذه الدولة في الأوضاع الحالية.
3) أبدى الفاتيكان أسفه اتجاه المواقف الأميركية المنحازة لإسرائيل، كما أظهر الفاتيكان الخلاف بين السياستين البابوية والإسرائيلية[4].

والتقى الأمين العام في العام التالي مرة أخرى وفي 26 آذار (مارس) 1984م مع البابا يوحنا بولس الثاني[5]، فعرض الأمين العام كل ما تتعرض له المدينة في ظل الاحتلال من تهويد

---

(1) مركز المعلومات والتوثيق، جامعة الدول العربية، وأنشطتها، شؤون عربية، العدد 6، آب (أغسطس) 1981 م، ص303-403.
(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 23 كانون الثاني 1983م.
(3) مركز المعلومات والتوثيق، من مساعي الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن القدس، شؤون عربية، 40، 1984م، ص205-206.
(4) المرجع السابق، ص206.
(5) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 27، آذار 1984م.

وتغيير في المعالم، وحرصاً منه فقد عرض عدة مقترحات منها:

1) التعاون مع الفاتيكان في إنشاء معهد علمي للبحوث الأثرية في المدينة المقدسة، يهدف إلى إنقاذ وترميم الآثار الإسلامية والمسيحية في المدينة، وبمساعدة الجامعة العربية[1].
2) التصدي لحملات الطمس والتغيير الصهيونية، وذلك عن طرق إجراء حصر أثري علمي لكل المعالم الدينية في القدس، ومن ثم تكثيف جهود الجامعة والمعاهد المختصة التابعة للفاتيكان في هذا المضمار.
3) المحافظة على الوثائق الدينية المسيحية المكتوبة باللغة العربية؛ للحيلولة دون نهبها من قبل السلطات اليهودية.
4) عقد مؤتمر علمي ذو طابع حضاري، تعرض فيه حصيلة هذه المراحل لاستغلالها علمياً وروحياً وإعلاميا[2].

كما أبدى الفاتيكان استعداده لدراسة مقترحات الأمين العام حول القدس، وأكد له أن الفاتيكان مؤمن بالحقوق العربي، ويسعى لإنصاف الشعب الفلسطيني.

ب- حضور المؤتمرات:

لقد كان لحضور الجامعة العربية لمعظم المؤتمرات الإقليمية والدولية، والتي خصصت جانباً من جلساتها لبحث القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، الأثر الأكبر في لفت أنظار المؤتمرين إلى مكانة القضية الفلسطينية، ومن ثم إدراج هذه القضية في سلم أولويات الأهداف العربية.

ولمكانة القدس الكبيرة فقد حرصت الجامعة العربية على حضور جميع المؤتمرات التي تتلقى منها دعوة، سواء كانت تحمل دعوة مشاركة أو دعوة لحضور المؤتمر كمراقب، ففي المؤتمر الإسلامي الثاني الذي انعقد في لاهور (الباكستان) في الفترة الواقعة ما بين 22-24 شباط (فبراير) 1974م. حضر وفد الجامعة العربية كضيف في المؤتمر، وقد اتخذ المؤتمر قرارات إيجابية بشأن القدس[3]، وعلى صعيد مؤتمرات الدول الاشتراكية وهي أول المؤتمرات الدولية التي عقدت خصيصاً لمناقشة أزمة الشرق الأوسط، ودعم الدول العربية لمواجهة العدوان الصهيونية، كان للجامعة العربية دور في حضور تلك المؤتمرات والتي طالبت بسحب القوات الصهيونية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأوضحت الجامعة للمؤتمرين أن التسوية السياسية في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على أساس التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الصادر في 22 نوفمبر 1967م[4].

كما اتسمت المشاركة العربية في حركة عدم الانحياز بالنشاط والفاعلية، وقد أخذت قضية

(1) مركز المعلومات والتوثيق، من مساعي الأمين العام لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، 207.
(2) المرجع السابق، ص207.
(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمر القمة الإسلامية، مرجع سابق، ص69-70.
(4) أحمد يوسف القرعي، أزمة الشرق الأوسط في المؤتمرات الدولية، السياسية الدولية، العدد 18، أكتوبر 1968م، ص156-157.

القدس مكاناً بارزاً في قرارات مؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز من أهمها: تأييد كامل للسيادة العربية وحدها على القدس، كما دعت القرارات إلى تشديد العزلة على العدو الصهيوني ومقاطعته، وقد أكد هذا في قرارات قمة نيودلهي آذار (مارس) 1983م، ومؤتمر هراري عام 1986م[1].

نشطت الجامعة العربية على الساحة الإفريقية، وزاد من هذا النشاط الأواصر المختلفة التي تربط الأمة العربية بالقارة الإفريقية، ولاسيما أن دولاً عربية لها وزنها السياسي تقع في هذه القارة، فكانت الندوات والحوارات ذات العلاقة وأهمها: ذلك الحوار الذي أبرز مخاطر التحالف بين النظامين العنصرين: جنوب أفريقيا وإسرائيل، والسياسة الخطيرة التي ينتهجها كلا النظامين، وقد توصل أصحاب الحوار إلى ضرورة مقاطعة هذين النظامين، بالإضافة إلى الإقرار بضرورة العمل على استرداد السيادة العربية على مدينة القدس، وبدعوة الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وعدم إعادة العلاقات معها بتاتاً. ففي طرابلس أكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، في (2-4) آب (أغسطس) 1984م، على تعزيز التعاون بين الدول العربية وأفريقيا[2]. كما أكدت على انسحاب إسرائيل من القدس المحتلة وإعادتها للسيادة العربية، وذلك كضمان لإقامة سلام دائم في المنطقة. ونتيجة تنسيق الجهود العربية ووضوح رسالتها، فقد تمكنت من إقناع منظمة الوحدة الإفريقية، إلى استصدار قرارات إيجابية لجانب الحق العربي وخاصة فيما يتعلق بالقدس، ففي القرار 108 والصادر عن القمة الإفريقية التاسع عشر في أديس أبابا، في الفترة الواقعة من 6-12 حزيران (يونية) 1983م، أدان المؤتمر مخططات اليهود وسياستها التوسعية والعنصرية في الأراضي العربية المحتلة، ومحاولاتها تهويد مدينة القدس وإعلانها عاصمة لها. وفي العام التالي أكد مؤتمر القمة الإفريقي العشرين، المنعقد في أديس أبابا في الفترة الواقعة ما بين (12-18) تشرين الثاني (نوفمبر) 1984، أدانته من جديد قيام إسرائيل ببناء المستمرات في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وتهويد مدينة القدس وإعلانها عاصمة أبدية لإسرائيل، إضافة إلى تأييد القمة للتوصية التي أقرتها لجنة القدس في (فاس) نيسان (إبريل) 1984م، والتي تدعو الدول الإسلامية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع كوستاريكا والسلفادور اللتين نقلتا سفارتيهما إلى القدس. كما أعربت عن قلقها إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وذلك استجابة لقرارات الهيئة الدولية.

ويجب أن نعلم أن هذه المؤتمرات من أهم ميادين المواجهة العربية الصهيونية في المجال

(1) عزيز فرج أبو دية، مؤتمرات دول عدم الانحياز حتى قمة هراري 1986م، عمان: مديرية التوجيه المعنوي (شعبة الحرب النفسية) ص12-14.
(2) مركز المعلومات والتوثيق، أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإنجازاتها، 1984، شؤون عربية، العدد 41، آذار (مارس) 1985م، ص304.

السياسي والإعلامي، ومن ثم تطلبت هذه المواجهة من الدبلوماسية العربية بذل المزيد من العمل السياسي والإعلامي داخل المؤتمرات، والاتصال بالوفود المشاركة، لتلمس بشكل مباشر طبيعة التساؤلات والتحفظات، والمواقف المختلفة التي حملتها هذه الوفود.

وفي مجال المراسلات: فقد بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية برسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بشأن القدس، بين له فيها مكانة المدينة المقدسة لدى الشرائع الثلاث، ومدى قدسيتها لدى العرب والمسلمين، لا لأنها جزء من أراضيهم وترابهم فحسب، بل هي إحدى القبلتين التي كان يتوجه إليها المسلمون بالإضافة إلى طابعها المميز التي حافظت عليه عبر الدهر، كما بين المخاطر التي تتهددها حضارياً وديمغرافياً وسياسياً، وذكره بحادثة إحراق الأقصى عام 1969م، والمحاولات الصهيونية المتواصلة في حملاتها المستهدفة لتدمير الأماكن المقدسة، والذي يعتبر ذلك خرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية كاتفاقية جنيف، على سبيل المثال وذكره بسياسات الصهيونية القائمة على تحد للمشاعر العربية والإسلامية ومشاعر الأسرة الدولية على السواء، وبين له أن الجامعة ترفض رفضاً قاطعاً لإجراءات الدولة الصهيونية التي عملت على استصدار تشريع يقضي بجعل المدينة عاصمتهم الأبدية، وذكره بقرار مجلس الأمن رقم 478، والذي يعبر عن الإرادة الدولية الرافضة لهذا الإجراء الصهيوني، واعتبار كافة الإجراءات الإدارية والسياسية والاستيطانية باطلة ويجب إلغاؤها. كما أكد الأمين العام للرئيس أن الدعم الأمريكي المتواصل لليهود يزيدها مضاء في إجراءاتها التهويدية، مما يؤدي إلى اكتساب العلاقات العربية الأمريكية الكثير من الآثار السلبية، وبالتالي إلى ترد هذه العلاقات، هذا الأمر لا يتفق ووجود المصالح الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وبين الأمين أن السبيل لإنقاذ هذه العلاقات، والتي تحرص الدول العربية كلها على إنقاذ هذه العلاقات، وتعمل جاهدة على منع حصول شرخ عميق بين الطرفين يصعب معالجته، يتم ذلك بموقف أمريكي قادر على المساهمة الفعالة في تحقيق السلام العادل، لا السلام الذي يتفق مع المفهوم الإسرائيلي، وتتطلع إلى فرضه على العالم العربي[1].

جـ- إرسال الوفود للساحات الدولية:

لقد كانت ساحة أوروبا الغربية دائماً مسرحاً للعمل العربي، فقد تفاعلت بالسياسات العربية على تلك الساحة مع الفكر السياسي الأوروبي، فكان الحوار العربي الأوروبي ضمن أنشطة أخرى كالزيارات والمقابلات والندوات، وكان لذلك تأثير كبير بالسياسات الأوروبية، وبالمواقف والمبادرات الأمريكية المتعلقة بالقدس العربية خاصة وقضية فلسطين والحالة العامة بالشرق

(1) مركز المعلومات والتوثيق، رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى رئيس الأمريكي رونالد ريغان، بشأن القدس، شؤون عربية العدد/40، 1984م، ص208-209.

الأوسط عامة[1].

تجاوبت الدول الأوروبية مع ما حملته الوفود العربية، بعد أن أدركت أن أمنها يرتبط بـأمن الـدول العربيـة، الأمـر الذي جعل العمل العربي ينشط ويتوسـع ويـدخل مجـالات أخـرى غـير مجـال السياسـة، بـل تعـداه إلى المجـالات الإعلاميـة والثقافية والاقتصادية، مما انعكس ذلك إلى وقفة أوروبية إيجابية ومتقدمة أثر حرب 1973م لصالح العـرب، وذلـك في بيـان البندقية عام 1980م، وبيان بروكسل في 23 شباط (فبراير) 1987م، والذي جاء الأخير مؤكـداً لبيـان البندقيـة، والـذي تضـمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه العيش بسلام. هذا البيان (بروكسل) جاء ليؤكـد مـرة أخـرى اهـتمام دول هذه المجموعة بقضية الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشـكل خـاص، إلا أن مواقفهـا لم تسـجل تقـدماً يذكر اتجاه قضية القدس.

قام وفد برئاسة الأمين العام للجامعة بزيارة لأغلب دول أوروبا الغربية، وقابل العديد من رؤساء تلك الدول، وذلـك من أجل تغيير مواقفها اتجاه مدينة القدس، والضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وفيما يتعلق بالدول خارج السوق الأوروبية المشتركة، فقد سعت الجامعة العربية مـن خـلال وفودهـا، إلى توظيـف كـل إمكاناتهـا لاتخاذ موقف متقدم من قضية القدس[2].

وقد سعت المجموعة العربيـة وبعثـة الجامعـة في الأمـم المتحـدة بالتعـاون مـع الـدول الإسـلامية، ولجنـة القـدس ومجموعة دول عدم الانحياز، والدول الصديقة إلى العمـل بجهـد متواصـل، مـما أدى إلى استصـدار عـدة قـرارات وتوصـيات تحفظ الحق العربي في القدس، كما أولى الأمين العـام ومسـاعدوه اهتمامـاً بحضـور دورات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، والمشاركة في مناقشاتها، والتشاور مع الوفود العالمية المختلفة، وذلك من أجل توضيح الحق العـربي، وللتضـييق عـلى كـل مـا يقوم به العدو الإسرائيلي، وعزله وفضح إجراءاته وزيف ادعاءاته بشأن الصراع العربي الإسرائيلي بعامة والقدس بخاصة.

د- الإعلام:

تقوم جامعة الدول العربية بدور إعلامي نيابة عن الدول الأعضاء وفي هذا الإطـار يعمـل الإعـلام العـربي عـلى نقـل الحقائق المرتبطة بالقضايا العربية، ولاسيما قضية فلسطين عامة وقضية القدس خاصة، وإبراز الحقوق العربية، وجهاز للإعلام العربي يتمثل بعدة أجهزة هـي: مجلس وزراء الأعلام العرب، اللجنة الدائمة للأعلام العـربي، المكتـب الـدائم للـدعوة العربيـة، إدارة

---

(1) مركز المعلومات والتوثيق، جامعة الدول العربية وقضية القدس في المجال الدولي، شؤون عربية، العدد / 40، 1984م، ص213.
(2) المرجع السابق ص214.

الأعلام، صندوق الدعوة العربية، ومكاتب الأعلام في الخارج[1]. ويذكر أن مكاتب الأعلام تتوزع في شتى بقاع العالم، ففي أمريكا الشمالية هناك أربعة مكاتب في: نيويورك وشيكاغو وسان فرانسيسكو وتكساس، إضافة إلى وجود مراقب في ميامي. وأما خارج الولايات المتحد، تم إنشاء مكتب في كندا، ومكاتب إعلام في آسيا وتنحصر بمكتبي نيودلهي وطوكيو[2]. وفي أفريقيا فشلت الجامعة العربية حتى وقت قريب في إيجاد مكاتب إعلام رسمية، لذلك لجأت إلى العمل الإعلامي غير المباشر، بتعيين مندوبين لها في كل من نيروبي وداكار ولاغوس، ومؤخراً وافقت كينيا على افتتاح مكتب في نيروبي[3].

لقد حرصت الأمانة العامة للجامعة العربية على استخدام كل قنوات الاتصال الممكنة، واستخدام أية وسيلة جديدة مع الفعاليات السياسية والفكرية في أمريكا والعالم بأسره لمخاطبة العقول، وكان لابد من توجيه جهودها لتضمن رسالتها الإعلامية إلى:

1) تبديد الأوهام العالقة بالأذهان، والأفكار المسبقة حول قضية القدس ومكانتها من القضية العربية.

2) التنبيه إلى المخاطر التي تلحق بأطراف الصراع إذا لم تكن مساندة في إحقاق الحق من قبل الإرادة الدولية.

3) لقد ضاعفت الجامعة العربية جهودها لإشعار الفاعليات السياسية والاقتصادية والإعلامية، بضرورة التعجيل لإنقاذ العلاقات العربية الأمريكية[4].

لقد ركزت رسالة الجامعة الإعلامية على الحقائق التالية:

1- إن إسرائيل كيان عنصري عدواني توسعي.

2- ينبغي أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها.

3- القدس مدينة عربية.

4- الأماكن المقدسة أمانة في عنق العرب حملوها طوال حقب التاريخ[5].

لكن هنالك عدة مشاكل تحف بالإعلام العربي، منها ضآلة التمويل وذلك بسبب عدم ترشيد الإنفاق، كما أوضحت بعض الدراسات الصادرة عن النشاط الاتصالي لجامعة الدول العربية، إذ أن 57% من المخصصات الإعلامية، تذهب للرواتب والإيجارات والمواصلات، و 25% فقط

---

(1) محمد علي العويني، الإعلام العربي، ط1، القاهرة: عالم الكتب 1979م، ص7.

(2) عبد الخبير محمود عطا، مكاتب الجامعة العربية المشكلات والحلول، قضايا عربية، العدد 6، يونيو 1981م، ص57-58.

(3) محمد علي العويني، مرجع سابق، ص58.

(4) مركز المعلومات والتوثيق، جامعة الدول العربية وقضية القدس في المجال الدولي، مرجع سابق، ص211.

(5) عصام إبراهيم بيت المال، الدعاية الصهيونية وكيفية مواجهتها، مجلة الدبلوماسي، د. ت.، ص269.

يخصص لدعم النشاط الإعلامي[1]، وعدم تطبيق قاعدة الرجل المناسب للمكان المناسب في المجال الإعلامي[2]، مما يقلل من النتائج الإيجابية للعمل الإعلامي، وصعوبة اختراق الحاجز الذي أقامته الوسائل الإعلامية والدعائية الصهيونية، وخصوصاً على الساحة الأمريكية، ففي أمريكا 1700 شركة للتوزيع والنشر، يسيطر اليهود سيطر كاملة على حوالي نصفها، ويسيطرون سيطرة أقل مستوى على النصف الباقي[3]. كما أن عدد المكاتب لا تكفي في تأدية الوظيفة الإعلامية العربية.

المطلب الثاني: قضية القدس على الساحة الدولية

حملت الجامعة العربية قضية القدس إلى كل بقاع الدنيا شارحة للقضية تارة، ومفندة للمزاعم الصهيونية بخصوص المدينة تارة أخرى، وتستهدف نشاطات الأمانة العامة إلى خدمة السياسية العربية المشتركة، على الساحة الدولية، وتوسيع وتعميق قاعدة التعاون بين الجامعة ودول العالم على مختلف الأصعدة.

تجاوز نشاط الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الحدود الدولية إلى مختلف الساحات، فرسالتها تمثلت في العمل على توضيح الحقائق للعالم حول قضية القدس لقضية القدس مما يؤدي ذلك إلى كسب التأييد الدولي لهذه القضية، وبالتالي تنصهر هذه المواقف لتشكل أداة ضغط على الصهيونية لتستجيب للإرادة الدولية، وبالتالي تنسحب من الأراضي العربية بما فيها القدس. وتمثل نشاط الجامعة على الساحات الدولية بالتالي:

أ- ساحة أمريكا الشمالية:

تنفرد الساحة الأمريكية بهيمنة اللوبي الصهيوني على صناع القرار فيها، مما أدى إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية الكامل إلى إسرائيل، ومباركتها لكل عدوان لها وذلك عن طريق الإمداد بالسلاح والمساعدات، وفي هيئة الأمم استخدام حق النقض (الفيتو) إزاء كل قرار قد يلحق بها أدنى عقوبة[4]. فقد أدانت الجامعة العربية وبشدة هذا الموقف، وخصوصاً إزاء قرارات مجلس الأمن حول الانتهاكات الصهيونية ضد الأماكن المقدسة في القدس، كما وصفت الموقف الأمريكي بالتحيز لإسرائيل، فضلا عن أنه خرق للمواثيق والمبادئ الدولية، بما فيها اتفاقيات جنيف[5].

بذلت جامعة الدول العربية، وما زالت، تنفيذا لقرارات مجلس الجامعة، جهوداً متواصلة مع المسؤولين الأمريكيين في شتى المقابلات والندوات والحوارات؛ لاتخاذ موقف محايد من

---

(1) عبد الخبير عطا، المرجع السابق، ص7.

(2) أحمد يوسف القرعي، الجامعة العربية وأزمة الأعلام الخارجي، مجلة السياسة الدولية. العدد 15، 1969م ص138.

(3) زياد أبو غنيمة، السيطرة الصهيونية، وسائل الإعلام العالمية ط1، عمان: دار عمار - 1984م، ص33.

(4) مركز المعلومات، أنشطة العامة لجامعة الدول العربية وإنجازاتها، 1984م، مرجع سابق، ص306.

(5) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 1 شباط، 1986م.

الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل على إحلال السلام بالمنطقة وبكل موضوعية. وفي تبيان الأخطار المرتبة على سمعة أمريكا في العالمين العربي والإسلامي، إذا ما كتب للمحاولات الجارية من قبل إسرائيل، بشان نقل السفارة الأمريكية إلى القدس إن تحقق أهدافها[1]، وبذلت محاولات لدى الحكومة الكندية، وكللت بالنجاح في عدم نقل سفارتها للقدس، وعلى ضرورة اتخاذ موقف مستقل عن موقف الولايات المتحدة بشأن صراع الشرق الأوسط، وعززت الجامعة بعثاتها وأجهزتها وعلاقاتها بمنظمات الخريجين الأمريكيين، الذين هم من أصل عربي، وبالجاليات العربية والمثقفين والأساتذة بالجامعات الأمريكية، وميادين المعرفة ومراكز البحث العلمي، من أجل خدمة القضايا العربية بما فيها قضية القدس.

ب- الساحة الأوروبية:

لقد تركزت جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على هذه الساحة، على ضرورة تحرر أوروبا من الموقف الأمريكي تجاه الصراع في الشرق العربي، كما حثت الجانب الأوروبي على تبني موقف أكثر إيجابية، يتصف بالعدالة إزاء هذا الصراع، بحيث تتجلى فيه مبادرات السلام القائمة على العدالة بما فيها القدس، وترسيخ دعائم السلام في المنطقة[2]. كما سعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى حث المجموعة الأوروبية للقيام بدور نشط في عملية السلام في الشرق العربي[3].

جـ- الساحة الآسيوية:

هناك عدة صعوبات واجهت النشاط الإسرائيلي على هذه الساحة وتتمثل بما يلي:

1) النشاط الكبير الذي مارسته الدول العربية على هذه الساحة، من خلال منظمة دول عدم الانحياز.

2) وجود عدد من الدول الإسلامية على هذه الساحة، والتي قاومت دولة الاحتلال في بناء علاقات لها مع الدول الآسيوية.

3) وجود مجموعة من الدول الاشتراكية، والتي لم تستجب للمحاولات الإسرائيلية العديدة، لإقامة علاقات دبلوماسية معها، وفي مقدمتها الصين وكوريا الديمقراطية وفيتنام وكمبوديا ولاوس[4].

4) موقف الهند بوزنها السياسي على هذه الساحة الرافض للاستجابة لمثل هذه النداءات[5]، إلا

---

(1) مركز المعلومات، أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربي وإنجازاتها، 1984م، مرجع سابق، 306.
(2) مركز المعلومات والتوثيق، جامعة دول العربية في المجال العربي مرجع سابق، ص213.
(3) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ23 كانون الثاني 1986م.
(4) مركز المعلومات، أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإنجازاتها 1984م، مرجع سابق، ص304.
(5) المرجع السابق، ص304.

أنها في بدايات القرن الجديد الحادي والعشرين، نجحت السياسات الإسرائيلية في اختراق الجبهة الهندية، وتناغمت مع مطالب الدولة الصهيونية، وتجاوبت معها.

إن الدول العربية ومن خلال الجامعة، عززت علاقاتها مع الدول الآسيوية، مما جعل هذه الدول تتفهم القضية العربية، وتعمل بفاعلية مؤيدة لها على الساحة الدولية، من خلال المؤتمرات ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وباقي هيئاتها الأخرى.

د- الساحة الإفريقية:

تولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الأفريقية والتعاون الإفريقي اهتماماً خاصاً، تجلى في مختلف الأنشطة التي قام بها الأمين العام لجامعة الدول العربية وبقية الهيئات التابعة للجامعة، تركزت في معظمها على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اليهود، والتنديد بسياستها العدوانية القائمة على التوسع، ورفض الإجراءات التهويدية، وقرار الضم للمدينة المقدسة، والانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس. ومما يساعد على تفهم أقطار القارة الأفريقية لهذه الدعوات، المساهمة الفعالة للدول العربية الإفريقية في إنجاحها[1].

هـ- ساحة أمريكا اللاتينية:

لدى الزيارات الأخيرة للأمين العام لجامعة الدول العربية، وبعض الوفود الرسمية للقارة اللاتينية تبين ما يلي:

1) التغلغل الصهيوني في القارة اللاتينية، والذي ساهم في ذلك الولايات المتحدة عن طريق ما يسمى (التعاون الفني) بين الصهيونية وأقطار هذه القارة.
2) غياب الحضور العربي من فوق ساحة أمريكا اللاتينية.
3) تأثير الموقف الأمريكي (الولايات المتحدة) على موقف الأقطار اللاتينية[2].
4) الموقف المؤيد للصهيونية نظراً للدعاية الصهيونية في ظل غياب الإعلام العربي، مما حدا ببعض الدول إلى نقل سفاراتها إلى القدس من تل أبيب[3].

المطلب الثالث: قضية القدس في اهتمامات الجامعة

في إطار متابعة الجامعة العربية لشؤون القدس حظيت هذه القضية بالنصيب الوافر من اهتمامات الجامعة، ربما ترجع الأسباب إلى مكانة هذه المدينة في نفوس العرب والمسلمين، وإلى التمسك بالحقوق التي ظنت إسرائيل أن الطريق سهلة للنيل منها. وقد تركزت اهتمامات الجامعة نحو قضية القدس من خلال التالية:

---

(1) مركز المعلومات، جامعة الدول العربية والقدس في المجال الدولي، مرجع سابق، ص216.
(2) مركز المعلومات، أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإنجازاتها 1984م، مرجع سابق، ص307.
(3) المرجع السابق، ص307.

أ- متابعة القضية:

في إطار متابعة تطورات قضية القدس، رصدت الجامعة التحركات الصهيونية وكانت هذه التحركات التي قامت بها إسرائيل متنوعة تمثلت بما يلي:

أ- اعتداءات: لقد قامت إسرائيل ولا تزال باعتداءات متكررة تجاه مدينة القدس، ومحاولة نقل السفارة الأمريكية إليها.

ب- تغيير بالقوانين والتشريعات: قامت إسرائيل بفرض وتطبيق التشريعات الإسرائيلية في المدينة المقدسة وتعطيل القوانين الأردنية، وإلغاء المحكمة الشرعية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وإجبار ساكنيها على الرحيل بالقوة.

وأما المتابعة من قبل الجامعة لإحباط ما قامت به إسرائيل من تحركات فكانت تتمثل بما يلي:

أ- متابعة المواقف السياسية: ونخص بذلك الفاتيكان من قضية القدس والقضية الفلسطينية، وكسب تأييد الفاتيكان لكون معظم الطوائف المسيحية تنظر للمدينة المقدسة بمنظار القدسية.

ب- فضح الممارسات الصهيونية التعسفية في الأراضي المحتلة بما فيها الإجراءات التهويدية للمدينة المقدسة، مع التركيز على الظروف المعيشية والاجتماعية والصحية والاقتصادية السيئة التي فرضتها السلطات الصهيونية على مدينة القدس[1].

ب- تنظيم اللجان:

لقد تنوعت هذه اللجان حسب الموضوعات التي تنوي مناقشتها، وأهم هذه اللجان ما كانت على الصعيد التربوي، فهناك لجنة البرامج التعليمية الموجهة للطلبة العرب في المناطق المحتلة، فقد قامت هذه اللجنة بمناقشة عدة موضوعات، وتقديم التوصيات الملائمة بشأنها وهي:

1) تقييم البرامج التعليمية وخصوصاً أن إسرائيل قامت بتغيير المناهج الأردنية، والعمل على اتباع برامج تعليمية لا تشبع التطلعات العربية وخصوصاً ما هو عن مدينة القدس.

2) ظروف المعلم غير المؤهل في مدارس القدس العربية، وتقديم توصية بلزوم وجود المعلم المؤهل.

3) أوضاع الغرف الصفية في مدارس المدينة، والتي لا تتمشى مع الأهداف التربوية، ولا تعمل على خدمتها، وخصوصاً أنها متشققة الجدران، ضعيفة الإنارة، ويعوزها الكثير من المقاعد المدرسية[2].

4) مناقشة الخدمات التعليمية التي تقدمها وكالة الغوث لأبناء فلسطين بما فها مدينة القدس.

5) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول إنشاء جامعة القدس.

(1) المرجع السابق، ص298-299.
(2) راجع في ذلك، التعليم في مدينة القدس، الفصل الثاني، من الباب الثالث.

6) تدريس القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس في مختلف مدارس الوطن العربي، وذلك لإدامة الاتصال ما بين الطالب العربي جيل الغد وقضية الأمة العربية بما فيها القدس[1].

ويذكر أن هذه اللجنة تعمل من خلال الجامعة العربية، فتقوم بدراسة الموضوعات، وتقدم التوصيات المناسبة لمجلس الجامعة تمهيداً لاتخاذ القرارات.

جـ- عقد المؤتمرات:

لقد رعت وشاركت الجامعة العربية العديد من المؤتمرات والندوات، وعملت على تكثيف جهودها من أجل كسب التأييد، والنصرة لقضية القدس، وذلك عند بحث هذه المؤتمرات قضية فلسطين، سواء كانت هذه المؤتمرات على الصعيد الإقليمي أو الدولي. وقد عقدت الجامعة العربية من خلال إدارتها العامة، ندوة دولية حول الاستعمار الصهيوني الاستيطاني لأرض فلسطين في مدينة واشنطن، في الفترة ما بين 22-25 نيسان/إبريل، 1985م، وكانت بمثابة ردة فعل على السلطات الصهيونية التي أولت الاستيطان حول المدينة أهمية خاصة، بعد أن عملت على تطويق المدينة بثلاثة سلاسل قلاعية، عرفت فيما بعد هذه السياسة الاستيطانية للمدينة باسم "استراتيجية السور والبرج"[2]، كما رعت الجامعة مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين والدول العربية المضيفة، وتبنت توصياته المتعلقة بالاهتمام بالمقدسات واتخاذ السبل لدفع الأخطار المحدقة بها[3].

د- إدامة الصلة بالقدس:

هناك العديد من التقارير والنشرات تصدرها جامعة الدول العربية، من خلال إداراتها المتخصصة، ولاشك أنها تتضمن قضية القدس من خلال القضية الفلسطينية فمن هذه التقارير[4].

1) تقرير عن تطورات القضية الفلسطينية، وهو تقرير شامل يعرض في كل دورة من دورات انعقاد المؤتمرات ذات العلاقة بالشؤون الفلسطينية.

2) النشرة اليومية للاستماع العبري؛ وذلك لمتابعة ما تبثه الإذاعة الصهيونية باللغة العبرية، من أخبار وتعليقات تمس القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس.

3) الصحافة الإسرائيلية: آراء وتعليقات، وهي نشرة أسبوعية تعنى بمتابعة إجراءات الكيان الصهيوني الداخلية وعلاقاته الخارجية، ومواقفه إزاء القضايا الدولية.

4) القضية الفلسطينية في شهر، وهي تضم تقارير تحليلية تتضمن جانباً أو أكثر من جوانب القضية الفلسطينية، وكثيراً ما تناولت قضية القدس في جوانبها المختلفة، كالتجرؤ على

---

(1) صبري جريس، العرب في إسرائيل، مرجع سابق، ص360-363.
(2) صحيفة هأرتس الإسرائيلية، الصادرة بتاريخ 8 نيسان / إبريل، 1987.
(3) جامعة الدول العربية، دورة أعمال مجلس الجامعة العادي 1971م، الإدارة العامة، د. ت.، د. ر. ص.
(4) مركز المعلومات، أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإنجازاتها، 1984م، مرجع سابق، ص300-301.

ضمها نهائياً وأحكام القبضة اليهودية على المدينة وذلك بنشر المستوطنات وهذا بمثابة حصار يفرض عليها[1].

أن الجامعة وفي إطار جهودها السنوية تحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك في 29 تشرين الثاني / نوفمبر من كل عام. هذا فضلاً عن إقامة عروض سينمائية وتوزيع مواد إعلامية متنوعة، وإقامة المعارض المختلفة المتعلقة بالجانب الإنساني للشعب الفلسطيني.

هـ- الحفاظ على التراث الحضاري:

إن مدينة القدس هي أكثر مدننا العربية ثراء بالمعالم التاريخية والمقدسة عربياً وإسلامياً، وبالنظر لوضعها غير الطبيعي، فإن تلك الآثار مهددة بالأخطار والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى اندثارها وطمسها، لذا لابد من المحافظة على هذه الآثار، فقد تمحورت اقتراحات المختصين حول ذلك في اتجاهين هما: التوثيق وصيانة وترميم هذه الآثار: فقد تقرر إنشاء مركز توثيق وصيانة وترميم آثار مدينة القدس، بتوصية جاءت في المؤتمر السادس لوزراء الإسكان والتعمير العرب بالجزائر في كانون الأول/ديسمبر 1981م. وصادق على نظامه الأساسي مجلس جامعة الدول العربية في دورته السابعة والسبعين في آذار / مارس 1982م، على أن يكون مقره عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، ويتولى المركز المهام التالية:

أ- وضع خطة عامة لمسح وتوثيق وترميم آثار القدس الشريف.

ب- إقرار برنامج التنفيذ السنوي لهذه الخطة.

ج- متابعة أعمال المسح والتوثيق والصيانة والترميم، التي يقوم بها الجهاز الفني في القدس، تحت إشراف مديرية الأوقاف الإسلامية الأردنية بالقدس.

د- التعاون مع الهيئات العربية والدينية والمؤسسات والهيئات المختصة في مجال التوثيق والصيانة والترميم للمعالم التاريخية والأثرية، بما يحقق العمل لصيانة المدينة القديمة والمحافظة على تراثها الحضاري.

ه- العمل على توفير مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التي يعدها المركز والإشراف على تنفيذها[2].

وقد قدم المركز خطته لترميم وتوثيق هذا التراث مع الكلفة، وقد بلغت عشرة ملايين

(1) آمال قلالة، يوميات الجامعة، شؤون عربية، العدد 23، 34، تشرين الثاني / كانون الأول 1983م، ص551.

(2) تقارير عن القدس، دور مجلس وزراء الإسكان العرب في الحفاظ على التراث الحضاري لمدينة القدس، شؤون عربية، العدد/40، 1984م، ص219-222.

دولار، عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تخصيص مساعدات مالية للمركز بلغت ألف دولار، وذلك ضمن موازنتها لعامي 1984 و 1985م، كما ساهمت اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمساعدات مالية لتنفيذ بعض الأعمال الفنية، وعمل السيد روحي الخطيب، أمين القدس، على تعريف العديد من المؤسسات العلمية والفنية بهذا المركز مما أدى إلى مساهماتها بتمويله[1].

ومن خلال استعراضنا لدور الجامعة في قضية القدس يمكن استنتاج عدة حقائق وقفت أمام الجامعة في تأدية دورها كما يجب، وتتمثل هذه الصعاب بالتالي:

1) إن الكثير من مقررات الجامعة العربية لم يكتب لها التنفيذ، وذلك بسبب غياب التضامن العربي الموحد، في حين نجد الفرق الصهيونية على اختلافها تتوحد اتجاه الأهداف المرسومة لها من قبل الوكالة اليهودية.

2) أما بخصوص قرارات الجامعة ذات الطابع العملي في المدينة، فيعود سبب عدم تنفيذها إلى الصعوبات التي تضعها السلطات الإسرائيلية، أمام اللجان العربية المكلفة في تنفيذ تلك القرارات.

3) الصعوبات المترسبة قبل حرب 1967م، والتي كانت تعتمد على المقولة (لن نحتاج لأية دعاية لإقناع العالم بقضيتنا، قضيتنا عادلة، وأن عدالتها كافية لإقناع العالم بها)، تطلب ذلك جهوداً مضنية لإذابة مثل هذه الصعوبات، في سبيل تأدية الجامعة لدورها المطلوب.

4) السبق الصهيوني إلى الساحات الدولية، مما أدى إلى جعل دور الجامعة العربية بشأن قضية القدس تقف موقفاً دفاعياً بحتاً، وبالتالي كان من الصعوبة بمكان إبراز الحقوق العربية بالصورة التي يمكن للآخر تفهمها بسهولة.

5) هناك قصور على صعيد المواجهة الاقتصادية، تتمثل في أن قرارات المقاطعة اقتصرت فقط على إسرائيل والشركات المتعاملة معها فقط، دون أن تمتد إلى الدول المساندة لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

6) عدم تنفيذ الدول العربية لقرارات الجامعة، وتجميدها كمعاهدة الدفاع المشترك لمدة سبع سنوات، حيث أقرها مجلس الجامعة في نيسان/إبريل، 1950م، كان ذلك سبباً في كسب إسرائيل لمزيد من الانتصارات في مختلف المجالات على حساب الأمة العربية[2].

7) إن الجامعة لم تأخذ في اعتبارها تغطية الدول الاشتراكية إعلامياً، وهي منطقة تتمنى

---

(1) مقابلة مع السيد روحي الخطيب، مرجع سابق.
(2) محمود شيت خطاب، الاتفاقيات العسكرية في نطاق جامعة الدول العربية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 67 تموز، يوليو، 1970م، ص154-157.

الصهيونية الوصول إليها، ولعب الأدوار التي تخدم بها مصلحتها القومية.

لكن علينا أن لا نغفل نجاح الجامعة في كثير من المجالات، وخصوصاً في المرحلة التي تلت حرب حزيران/ يونية، 1967.

ولكي ترتفع جامعة الدول العربية إلى مستوى مواجهة التحدي الصهيوني وخدمة القضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية بعامة، وقضية القدس بخاصة، فما عليها إلا القيام بما يلي:

أولاً: الصعيد الداخلي:

ويبرز لدينا أهم ما يمكن عمله على هذا الصعيد ما يلي:

أ- العمل على تنقية الأجواء العربية عن طريق نبذ الخلافات القائمة بين الدول العربية وتذليلها، وذلك من أجل:

1) وضع صيغة دقيقة لاستراتيجية عربية موحدة، توظف من أجل خدمة القضايا العربية.

2) اتخاذ كافة الخطوات التي تمهد لتحقيق وحدة (العمل العربي) في هذه المرحلة الحاسمة.

ب- الارتفاع بمستوى العمل الدبلوماسي العربي في إطار تنظيمي موحد، ليواجه الدبلوماسية الإسرائيلية بمختلف المواقع، بحيث يمر من خلال قنوات الجامعة العربية نحو الساحة الدولية.

ج- أن تعمل الجامعة على إعادة النظر في الوضع العسكري العربي من حيث التخطيط، والتسليح واتفاقيات الدفاع العربي المشترك، للصمود في مواجهة التحديات الصهيونية؛ وذلك من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين بما فيها القدس.

ثانياً: الصعيد الدولي:

ويبرز لدينا أهم ما يعمل على هذا الصعيد ما يلي:

أ- العمل على التكيف مع تطورات السياسة العربية، وذلك من أجل صهرها في بوتقة واحدة، تمر من خلال الأجهزة التنفيذية السياسية للجامعة، ومن ثم الانطلاق للساحة الدولية.

ب- العمل على تغطية ساحة الدول الاشتراكية إعلامياً، من أجل الحفاظ على دعم هذه الساحة لقضايانا المختلفة بما فيها القضية الفلسطينية.

ج- متابعة الحوار العربي - الأوروبي، والعمل على دفع المجموعة الأوروبية لتأييد القضية من خلال طرح مبادرات بهذا الشأن؛ لان هذه المجموعة سائرة نحو تكوين ما يسمى بالولايات المتحدة الأوروبية، وهذا ما يجعل لها دوراً بارزاً تشكل به لاعباً قوياً له شأنه في صنع السلام العالمي.

د- السعي لدى الولايات المتحدة للمساهمة في تحقيق سلام عادل يعمل على إنقاذ الحق العربي من الضياع، مقابل إنقاذ علاقة الولايات المتحدة مع الدول العربية، ويمنع حصول شرخ عميق يصعب معالجته، وإقناعها بضرورة المحافظة على مصالحها في الوطن العربي.

ه- متابعة ادعاءات الصهيونية وأكاذيبها في مختلف المجالات وعلى عموم المستويات وفضحها، وكشف زيفها، وذلك من أجل إبراز الحق العربي والزيف الصهيوني القائم على الباطل.

و- الاستمرار بعقد المؤتمرات والندوات والمشاركة فيها، وذلك لتوسيع قاعدة التأييد الدولي للحق العربي في فلسطين والقدس.

ز- العمل على إحياء اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، وتكوين جيش عربي واحد يعتمد على قاعدة تسليحية عربية، لان ذلك يعتبر دعماً للحق العربي، وطريقة صحيحة نحو إحقاق هذا الحق وإعادة القدس.

ح- وعلى الصعيد الاقتصادي العمل على توظيف الموارد العربية المختلفة لخدمة القضية العربية بما فيها القدس، والعمل على إحكام المقاطعة على الدولة الصهيونية والدول التي تتعامل معها؛ وذلك من أجل تضييق الخناق عليها، حتى تخشى دول العالم من التعامل معها.

ط- على صعيد التمثيل الدبلوماسي قطع العلاقات العربية مع الدول التي تتعامل مع الدولة الصهيونية، لأنها لا تتعامل مع القرارات الدولية بجدية وتضرب بها عرض الحائط، وهي اليوم لا تكف عن ممارسة الكثير من الدعاية التي لا أساس لها من الصحة، وتحاول خلق واقع سياسي لمدينة المقدسة وفي مقدمة ذلك اعتبار القدس عاصمة لها، وتقوم بضغوط على الدول لنقل سفارتها للقدس، ولتكن الجهود الدبلوماسية العربية منصبة على العمل على إقناع الدول الأخرى لتتحاشى التعامل مع الدولة الصهيونية من خلال مدينة القدس.

قضية القدس في مؤتمرات القمة العربية

والسياسية الأردنية

تعتبر مؤتمرات القمة العربية امتداداً لأنشطة جامعة الدول العربية، وبرلمانها الذي يرسم الإطار العام للسياسة العربية، ويتخذ القرارات مرتبة حسب سلم أولويات التنفيذ، وتقوم الجامعة بدعوة هذا البرلمان بالانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك.

إن الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية، تتطلب لقاء القادة ملوكاً ورؤساءاً وأمراءاً، ليتدارسوا ما وصلت إليه الأمة العربية في أوضاع تستدعي الوقوف صفاً واحداً لمجابهتها، وتخليص الأمة من حالة التشتيت والتمزق التي تحيط بها، لأن المصلحة العربية العليا، لم تعد تتحمل الانقسام والوهن والضياع، كما تتطلب أن ترتفع جميع الدول العربية إلى مستوى مسؤولياتها في مثل هذه الظروف السياسية الحرجة.

اتجهت أنظار الشعوب العربية إلى لقاءات القمة التي تمت بين قادة الدول العربية،[1] على اعتبار أن هذه اللقاءات سيكون من شأنها إزالة آثار العدوان، وانسحاب اليهود من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وإعادتها إسلامية كسابق عهدها، إضافة لذلك، توفير ما يلزم للوقوف أمام الإجراءات التهويدية الصهيونية للمدينة المقدسة، وتشويه التراث العربي الإسلامي قبل عملية الانسحاب هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، ولما كان الأردن يرتبط مع الضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، برابطة شرعية عنوانها الوحدة بين الضفتين، فهي والحالة هذه تعتبر جزءاً من المملكة من جهة،

(1) إن مؤتمرات القمة العربية صنفت إلى ثلاث مجموعات هي: الأولى، مؤتمرات ما قبل نكسة حزيران عام 1967 وهي ثلاثة مؤتمرات هي: مؤتمر القاهرة (12-16) كانون الثاني 1964، ومؤتمر الإسكندرية (5-11) أيلول 1964، ومؤتمر الدار البيضاء بالمغرب (13-17) أيلول، والثانية، ما بعد النكسة وحتى زيارة الرئيس محمد أنور السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وعزل مصر عن الصف العربي، ومحصورة بين (1967-1979) وهي: مؤتمر الخرطوم (29 آب - 11 أيلول) 1967 الرباط (21-24) كانون الأول 1969، الجزائر (26-28) تشرين الثاني 1973، الرباط (26-29) تشرين الأول 1974، القاهرة (25-26) تشرين أول 1976، بغداد 2-5 تشرين الثاني 1978، وتونس (20-22) تشرين الثاني 1979، وأما المجموعة الثانية وهي التي تلت ذلك وتمتد من (1980-2008) وهي: مؤتمر عمان (25-27) تشرن الثاني 1980، وفاس 25 تشرين الثاني 1981 (فشل المؤتمر)، فاس (6-9) أيلول 1992، الدار البيضاء (7-9) آب 1985، عمان (8-11) تشرين الثاني 1987، الجزائر (7-9) حزيران، 1988، الدار البيضاء (23-26) أيار 1989، بغداد (28-30) أيار 1990، القاهرة (21-23) 1996، القاهرة (21-22) تشرين الثاني 2000، عمان 27-28 آذار 2001، بيروت (27-28) آذار 2002، شرم الشيخ 1 آذار 2003، تونس 22 آذار 2004، الجزائر 22 آذار 2005، الخرطوم الرياض، 28 آذار 2006، الرياض، 28 آذار 2008، دمشق 28 آذار 2008.

وجميع الأعمال التي تنفذ في المدينة، وبمساهمة عربية أو دولية، تمر بالتعاون مع الأردن من جهة أخـرى، الأمـر الـذي جعـل الأردن يعمل بكل ما في وسعه لخدمة قضية القدس، من تزويد الجامعة العربية بالمعلومات المختلفة وإعـداد أوراق العمـل، ومتابعة إجراءات التهويد، وحمل قضية القدس للسـاحة الدوليـة، مـن أجـل شرح ملابسـات ذلـك وفضـح سياسـة الاحـتلال الإسرائيلي، وكسب التأييد العام العالمي لها.

وتمشياً مع تحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناول قضية القدس من خلال:

- ❒ المبحث الأول: قضية القدس والقمم العربية.
- ❒ المبحث الثاني: قضية القدس في السياسة الأردنية.

المبحث الأول:

قضية القدس والقمم العربية

إن الأحداث الجسام هي التي تستدعي القادة إلى التلاقي لتدارس الأحوال من أجل وضع الحلول المناسبة لها، ولما كانت قضية من القضايا الهامة، فلابد والحالة هذه من اجتماع القادة العرب لتدارس كل ما من شأنه، عرفت هذه الاجتماعات باسم مؤتمرات القمة، وكانت مؤتمرات القمة العربية التي بدأت أول مؤتمراتها في أيار عام 1964م بمدينة إنشاص المصرية صدى لهذه الفكرة، إلا أن بعض المؤرخين لهذه المؤتمرات يعتبرون قمة القاهرة هي الثالثة على اعتبار أن هناك قمتين عربيتين سابقتين: الأولى عقدت عام 1946 في بلدة إنشاص، والثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1956م أثناء العدوان الثلاثي في مدينة بيروت، ولكن الرأي الغالب استبعد ذلك على اعتبار أن المؤتمرات التي يعتد بها هي التي بدأت عام 1964م، حيث عقدت بعد أن نالت كل الدول العربية استقلالها، وخضعت لسلطات وطنية، وتحررت من الإرادات والمؤثرات الأجنبية[1].

وأهمية مؤتمرات القمة العربية تنطلق من كونها محاولة على أعلى مستوى لعلاج الانشقاقات، والصراعات التي تنشب بين دولتين عربيتين أو أكثر، والاتفاق على إطار مشروع موحد، لعلاج مشكلة تقع بين الدول العربية مجتمعة أو متفرقة وبين الدول الأخرى، وانطلاقاً من هذه الأهمية سنقوم ببحث قضية القدس في مؤتمرات القمة العربية على النحو التالي:

- ❑ المطلب الأول: قضية القدس في مؤتمرات القمة العربية.
- ❑ المطلب الثاني: القدس في قرارات القمة العربية.

المطلب الأول: قضية القدس في مؤتمرات القمة العربية

يقصد بمؤتمرات القمة العربية تلك المؤتمرات التي تمت على أعلى مستوى في الدول العربية[2] ابتداء من عام 1964م وحتى المؤتمر الأخير والذي عقد في العاصمة السورية عام 2008م.

وتجدر الإشارة إلى أن القضية الفلسطينية استحوذت على اهتمام الملوك والرؤساء العرب في كافة مؤتمراتهم، وذلك حرصاً منهم على عدم ضياع الأرض العربية، وتفويت الفرصة على الصهيونية العالمية والدول الاستعمارية المساندة، والتي تهدف إلى زرع جسد غريب في الوطن العربي، ليغدو هذا الجسم قاعدة للامبريالية العالمية، وعاملاً مساعداً في هدم الوطن العربي،

---

(1) صحيفة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ 7 آب 1985م.
(2) نظام بركات، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، شؤون عربية، العدد 48، كانون الأول/ ديسمبر 1986م، ص127.

والاستيلاء على خيراته المختلفة.

وخلال هذه الدراسة سنستبعد مؤتمرات القمة العربية المحدودة والتي تدعى لها أطراف معينة مثل مؤتمر الرياض، لبحث الأزمة اللبنانية ومؤتمرات قمة الصمود والتصدي عـام 1977م، ومـا بعـدها، ومـؤتمرات مجلـس التعـاون الخليجـي في الثمانينات، ومؤتمرات دول المغرب العربي.

لقد برزت فكرة مؤتمرات القمة العربية كمحاولة للتغلب على المصاعب، التـي تحـول دون قيـام أي عمـل مشـترك، قادر على خلق مواجهة حقيقية مع الخطر الصهيوني المتزايد مع الأيام، على اعتبار أن المشاركين في هذه المؤتمرات من رؤساء وملوك وأمراء هم أصاب القرار في أية دولة عربية، وهم القادرون على اتخاذ كل ما من شأنه تقوية وتعزيز الصـمود العـربي، أمام الخطر الصهيوني الزاحف نحو الوطن العربي.

لقد جاءت أول فكرة لعقد مثل هذه المؤتمرات في مدينة بـور سـعيد المصريـة يـوم 23 كـانون الأول 1963م، وعـلى لسان الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه بمناسبة الاحتفال بعيد الجلاء، وكانت الدوافع لهذه الدعوة قيام إسرائيل بخطـوات جادة لتحويل مياه نهر الأردن إلى داخل فلسطين المحتلة، وقرب الانتهاء من إنجاز المنشـآت المتعلقـة بـذلك، والبـدء بعمليـة التنفيذ دون تدخل البلاد العربية في اتخاذ أي إجراء يحول دون منع هذا العدوان الجديد[1].

وبعد أقل من شهر في 12 كانون الثاني عام 1964م، عقد أول مؤتمر قمة عربية في القاهرة توالت بعد ذلـك سلسـلة من مؤتمرات القمة العربية كان آخرها مؤتمر القمة العربية والذي عقد في مدينة دمشق، العاصمة السورية عام 2008م.

لقد برز الاهتمام بقضية القدس منذ بداية الغزوة الصـهيونية للمنطقـة العربيـة، والـذي بـدا فيهـا الموقـف العـربي موقف الرافض للأفكار الهادفة إلى جمع شتات اليهود في فلسطين، وإقامة وطن قومي لهم على حساب الأرض العربيـة، وقـد كان أول تدخل مباشر في قضية القدس سنة 1929م. حينما قام العرب بالـدفاع عـن مقدسـاتهم الإسـلامية في مدينـة القـدس والمتمثلة بقضية البراق الشريف، حيث ادعى اليهود أن هذا الحائط من حقهم وليس من حق العرب في شيء[2].

إن اهتمام مؤتمرات القمة العربية بقضية القدس بدأ واضحاً للعيان بعد استكمال الدولة الصهيونية استيلاءها عـلى المدينة المقدسة على أثر حرب حزيران/ يونية، عام 1967م. وهذا

(1) مديرية التوجيه المعنوي (الجيش العربي)، لمحة عن مؤتمرات القمة العربية من القاهرة إلى الدار البيضاء، حزيران / يونية 1986م، ص1.

(2) للإطلاع على الدفاع البليغ الذي ألقاه الأستاذ محمد علي باشا وزير الأوقاف المصرية سابقاً، أمـام لجنـة الـبراق الدوليـة انظـر: اللجنـة الملكيـة لشؤون القدس، قضية البراق، اللجنة الملكية النشرة رقم 154. (نشرة خاص حول هذه القضية).

الاهتمام يمكننا أن نعيده للأسباب التالية:

1) إن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس أصبحت بالكامل تحت السيطرة الصهيونية بعد الحرب مباشرة، وهذا من شأنه زوال الحكم العربي واستبداله بحكم يهودي، وهذا ما لم تألفه المدينة منذ أن وجدت.

2) قيام اليهود بعمليات التهويد، والتي تهدف من جرائها لتغيير الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس، واتخاذها عاصمة أبدية لدولة اليهود.

3) الإجراءات الإسرائيلية المتلاحقة لضم المدينة المقدسة، قد بدأت منذ عام 1967م، وبلغت الذروة عام 1981م، حينما أعلنت رسمياً ضم المدينة وموافقة الكنيست على مشروع الضم.

4) الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى والاستيلاء على الحرم القدسي الشريف، لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى بعد هدمه.

5) الاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة، ومضايقة اتباع تلك الديانات، والحيلولة دون تقديم شعائرهم الدينية في الأماكن رحابها.

الأمر الذي جعل رؤساء وملوك وأمراء الدول العربية عند بحث القضية الفلسطينية يبرزون اهتماماً خاصاً بمدينة القدس، في حين كان ينظر لهذه القضية من خلال مؤتمرات قمة ما قبل حزيران / يونية 1967م من ضمن القضية الرئيسة (قضية فلسطين)، على اعتبار الأماكن المقدسة وقتها كانت في ظل الإدارة الأردنية.

ويظهر الاهتمام بقضية القدس كونها قضية عربية إسلامية، وجوهر القضية الفلسطينية وبؤرة الصراع العربي - الصهيوني، وأن أبناء المجتمع الإسلامي العربي معنيون وملزمون بالعمل من أجل تخليص القدس من الاحتلال الصهيوني، وتقديم ما يلزم من تضحيات مادية ومعنوية في سبيل استردادها.

ولما كان الملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أعلى هيئة قادرة على صنع القرار العربي الممثلين لأبناء الأمة الإسلامية العربية في شتى بقاعهم ومختلف أمصارهم، فقد حملوا على عاتقهم مسؤولية العمل الهادف، وهم معنيون باتخاذ القرار الذي يضمن عودة القدس للديار العربية الإسلامية على اعتبارها ضم تراث الأجداد للأبناء، بالإضافة إلى المقدسات التي تحتل مكانة عالية في النفوس.

وهذا يتطلب تقديم كافة أشكال المساندة والدعم المادي والمعنوي، والتسهيلات من كافة أبناء الأقطار العربية جميعاً، لإخراج قرارات القمة من مرحلة التنظير إلى مرحلة التنفيذ، وحملها إلى محمل الجد، باعتبار هذه القرارات تمثل إرادة الشعوب العربية المتأثرة في الصراع العربي -

الإسرائيلي، والمهددة في كل وقت وحين، لتكون أرضها إذا أغفلت الاهتمام مسرحاً للأحداث ومطمعاً للغزاة الطامعين.

وانطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة العربية، واستناداً لوحدة المصير العربي، والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك، فقد اتفق ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية على عدة مبادئ أساسية كانت القدس تحتل مكانة هامة وبارزة، لا بل تتبوأ صدارة المبادئ الأساسية المتفق عليها، والتي تتمثل بما يلي[1]:

1) التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتل من جراء عدوان حزيران / يونية عام 1967م، وعدم التنازل أو التفريط بأي جزء من الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

2) تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

3) الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وإقامة الدول الفلسطينية، المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه الدولة عند قيامها في جميع المجالات ومختلفة المستويات.

4) قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً بما فيها القدس، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام[2].

إن المبادئ الأساسية السابقة نصت على عدم جواز الحلول الانفرادية للقضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، بحيث يرفض كل حل لم يقترن بقرار مؤتمر قمة عربية يعقد لهذه الغاية.

وإذا ما نظرنا لجملة المبادئ الأساسية المتفق عليها بنظرة تحليلية فإننا والحالة هذه يمكننا التوصل إلى ما يلي:

1) إن جملة المبادئ الأساسية الأربعة السابقة تتضمن جميعاً إشارة علنية وصريحة أو ضمنية لقضية القدس، فالقدس تعتبر جزءاً من الأراضي التي لا يجوز المساس والتنازل والتفريط فيها، كما وتعتبر جزءاً من جملة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بالإضافة إلى أن قضية القدس هي جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين، وهي تدور معها وجوداً وعرفاً، لذا يتعذر البحث بصفة جامعة مانعة في موضوع قضية فلسطين أو قضية القدس دون أن يمس البحث في أطراف القضية الأخرى، ولو كان هذا المس على الأقل من الناحية

---

(1) جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها 1946-1985م، تونس، مكتب الأمين العام 1987م، ص51.
(2) المرجع السابق، ص56.

الشكلية.

2) إن المبادئ الأساسية لا يجوز الخروج عليها أو الإخلال بجزئية من مجموعها، إلا بإجماع عربي يقترن بقرار مؤتمر قمة ينعقد لهذه الغاية، لذا فهي تعبر عن مجموع إرادة الشعوب العربية التي تمثل الإجماع العربي، والذي بدوره يرى في هذه المبادئ الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك الكفيل باستعادة الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

إن هذه المبادئ تمثل حجر الزاوية لوحدة العمل المشترك، لوقف الأطماع الصهيونية، ودعم الخطط العربية المضادة لتلك الأطماع، وتعتبر عنوان التزام الملوك والرؤساء والأمراء العرب بميثاق التضامن العربي، الذي هو بمثابة تأكيد لوحدة المبادئ والأهداف وتوحيد الصف العربي والطاقات العربية لخدمة القضايا الأساسية والمصالح العربية العليا.

المطلب الثاني: القدس في قرارات القمة العربية.

كان الهدف المعلن من مؤتمرات القمة العربية، المنعقدة بعد حرب حزيران/يونية) هو إزالة آثار العدوان، والذي كان من نتيجته احتلال الأجزاء المتبقية من فلسطين والقدس، وقد علقت الأمة العربية على هذه المؤتمرات آمالاً كبيرة، لكون المؤتمرين هم صناع القرار في الدول العربية، وهم المعنيون باتخاذ قرارات حاسمة وحازمة في مواجهة نكسة حزيران، ومعالجة الآثار السلبية ومنع العدو الصهيوني من تحقيق أية مكاسب من جرائها، سواء كانت هذه القرارات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية[1].

لقد أكدت مؤتمرات القمة العربية على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع الطويل الذي يخوضه العرب ضد الصهيونية، وما تشكله من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري يهدد مصير الأمة العربية بأكملها.

وأكدت هذه المؤتمرات أن الأمة العربية تهدف من نضالها لبلوغ السلام العادل، والقائم على مبادئ الحق والعدل النابع من قاعدة استعادة الحقوق العربية وتحرير جميع أراضيها المحتلة، لذا جاءت قرارات المؤتمرات تلبي رغبات الأمة العربية والمتمثلة في تحقيق الغايات وبلوغ الأهداف. ويمكننا ومن خلال استعراض قرارات القمة العربية، بشأن القدس أن نعرض الحقائق التالية:

أولاً: إن مؤتمرات ما قبل حرب حزيران / يونيه 1967م، اهتمت بتحرير فلسطين من الصهيونية، وكانت القرارات تشير للقدس إشارة ضمنية، لأنها تعتبر كأي أرض فلسطينية محتلة، فكان التركيز على إعداد الآلة العسكرية لتحرير فلسطين خلال هذه المؤتمرات الثلاثة ذلك نتيجة حتمية لتعاظم القوة العربية وخصوصاً في مصر.

---

(1) نظام بركات، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص130.

ثانياً: إن ما حصل في حزيران يعتبر مأساة في تاريخ الأمة العربية، أدى ذلك إلى الإحساس بالإحباط من جراء الشعور بأن الواقع العربي كان سبباً من أسباب حدوث الكارثة، فعقد المؤتمر الرابع العادي في مدينة الخرطوم في السودان في الفترة الواقعة ما بين 29 آب - أيلول 1967م، وقد عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، ولا مفاوضات) مع إسرائيل، وحددت هذه اللاءات التحرك السياسي اللاحق للعمل العربي، لقد كانت قضية القدس في ذلك المؤتمر متجسدة في قضية فلسطين، حيث الإشارة إلى القضية الفلسطينية هي إشارة في نفس الوقت إلى القدس، لأنها من الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها إسرائيل بعد 5 حزيران / يونيه، 1967.

لقد عني هذا المؤتمر بإزالة آثار العدوان، وتأمين انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة. كما آثر هذا المؤتمر اتباع العمل السياسي سبيلاً لذلك، والذي يتطلب توحيد الجهود السياسية على الصعيد الدولي، وشرح القضية العربية لدى الأوساط الدولية، وعلى الصعيد العربي والمتمثل بتنقية الأجزاء العربية سياسياً، وذلك من أجل توحيد الجهود ونصرة القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس.

ثالثاً: أما مؤتمر القمة العربية العادي الخامس الذي عقد في الرباط في الفترة الواقعة بين 21-22 كانون الأول عام 1969م، وحضرته أربع عشرة دولة عربية فقد، كان في الواقع يهدف إلى حشد كل الطاقات العربية في خدمة المعركة، إلا أن الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك لم يكن بالأمر السهل، فضلاً عن صعوبة تحديد التزامات الدول في الحشد العسكري؛ من أجل معركة التحرير ومواجهة العدوان الصهيوني، لذا فالخلافات العربية طغت على أجزاء المؤتمر وحالت دون الاتفاق على صيغة لحشد الطاقات العربية من أجل المعركة، كما فشل المؤتمرون في الاتفاق على وضع خطة عربية لتنقية الأجواء وإزالة الخلافات العربية[1].

رابعاً: وعلى أثر حرب تشرين 1973م، واستعادة الدول العربية الثقة بقواتها العسكرية، واستعادة القسط الوافر من معنوياتها نتيجة إعادة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، جاء مؤتمر القمة السادس، وهو مؤتمر غير عادي، والذي عقد في الجزائر بالفترة الواقعة بين 26-27 تشرين الثاني عام 1973م، وحضرته الدول العربية، الأعضاء في الجامعة العربية باستثناء العراق وليبيا احتجاجاً على وقف القتال إبان حرب رمضان، التحريرية[2].

فأما على صعيد الموقف السياسي، فإن القمة أقرت تحت عنوان الهدف المرحلي للأمة

---

(1) وزارة الأعلام (الأردنية)، مؤتمر القمة العربي الخامس، عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 31 تموز/ يوليو 1980م، ص10-11.
(2) صحيفة الشعب الجزائرية، الصادرة بتاريخ 29 كانون الثاني/ نوفمبر 1973م.

العربية ما يلي:

أ- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية من عدوان حزيران / يونيه 1967م، وعدم التنازل والتفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

ب- تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شانه المساس بسيادة العرب الكامل على المدينة المقدسة.

ج- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفق ما تقره منظمة التحرير.

د- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً، لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام، وذلك وفق ما أقرته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة[1].

لقد جاء هذا المؤتمر ليؤكد المبادئ الأساسية[2]، التي التزم بها قادة الدول العربية، والذي تحتل منها قضية القدس مركز الصدارة، وفي بيان المؤتمر الختامي أشار البيان إلى أن موقف إطلاق النار في الميدان ليس هو السلام، وقد حدد البيان الختامي شرطين أساسيين ثابتين للسلام هما:

1) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس.

2) استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية والثابتة.

وقد أشار البيان الختامي أنه إذا لم يتحقق هذان الشرطان، فإنه من الوهم توقع شيء آخر في الشرق الأوسط، سوى تفاقم أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة[3].

ومن الملاحظات أن عبارة "جميع الأراضي العربية المحتلة" تشمل كل الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب حزيران 1967م، ولكن البيان ذكر القدس كتأكيد على أن المدينة هي واقعة في الدرجة الأولى على سلم الأولويات العربية.

خامساً: وفي مدينة الرباط عقد المؤتمر السابع في الفترة الواقعة من 26-29 تشرين الأول 1974م، وحضرته جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية في ذلك الحين، بالإضافة إلى الصومال التي انضمت للجامعة في 1973/2/14م والعراق وليبيا.

أكد هذا المؤتمر المبادئ الأساسية الخاصة بالعمل السياسي العربي التي كانت بمثابة الخط العام للعمل العربي، وقد حققت قضية فلسطين (بما فيها قضية القدس) نجاحاً في مختلف المنظمات الإقليمية: كحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية[4].

---

(1) غسان العطية، دور الجامعة العربية في الإعلام، المستقبل العربي العدد 42، تشرين الأول / أكتوبر 1982م، ص180.
(2) الوثائق الفلسطينية العربية، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973م، ص478.
(3) صحيفة الشعب الجزائرية، مرجع سابق.
(4) وزارة الإعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربية السابع - عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 4 آب 1980م - ص15-16.

سادساً: وفي المؤتمر الثامن المنعقد في القاهرة في الفترة الواقعة من 25-26 تشرين الأول، 1976م، بحث المؤتمر ببالغ القلق الوضع المتفجر في الأراضي العربية المحتلة، والناجم عن استمرار الاحتلال الصهيوني وتصعيده لأعمال القمع والإرهاب والتشريد ومصادرة الأراضي[1]، وانتهاك حرمة المقدسات الدينية[2]، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[3]. كما ناشد المؤتمر دول العالم لإدانة العدوان الصهيوني المستمر والتصدي له.

سابعاً: جاء المؤتمر التاسع بدعوة من الحكومة العراقية، الذي عقد في بغداد في الفترة من 2-5 تشرين الثاني 1978م، وبعد تدارس الأوضاع أكد المؤتمر المبادئ الأساسية التي تم الالتزام بها، وتقدير دور الأردن وسوريا والشعب الفلسطيني في الإصرار على تحقيق الأهداف الوطنية، والنابعة من إرادة الأمة العربية والمتمثلة في التصميم على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل. ويذكر أن مؤتمر القمة التاسع من جملة ما أقره هو عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفض كل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية، ودعوة مصر للعودة نهائياً عن هذه الاتفاقيات، وعدم التوقيع على أية معاهدة للصلح مع العدو الصهيوني[4].

ثامناً: مؤتمر القمة العاشر جاء تلبية للدعوة الموجهة من تونس، فانعقد المؤتمر في الفترة الواقعة من 20-22 تشرين الثاني 1979م، وأكد المؤتمر على المبادئ الأساسية لمؤتمرات القمة العربية السابقة، كما جاء في البيان الختامي للمؤتمر، ارتياح المؤتمرين إلى تزايد عزلة الدولة الصهيونية في الساحة العالمية، وتقلص علاقاتها الدولية، وتنامي الوعي بعدالة قضية فلسطين وجميع الأراضي العربية المحتلة لدى الرأي العام العالمي، ويحذر المؤتمر من المحاولات الرامية لإعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني أو الاعتراف بالقدس عاصمة له[5].

تاسعاً: مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في الفترة الواقعة من 25-27 تشرين الثاني عام 1980م، وبرز الموقف العربي من قضية فلسطين والقدس، في بيان المؤتمر الختامي الذي جاء فيه: "أكد القادة العرب تمسكهم بقرارات قمتي بغداد وتونس، وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع العربي - الصهيوني، وأن المسؤولية

(1) إن مصادرة الأراضي في مدينة القدس بلغت أوجها بعد احتلال المدينة على أثر حرب 1967م، واستمرت سواء كانت داخل السور أو خارجه، وذلك من أجل زرع المستوطنات وبناء القلاع الاستيطانية، انظر: روحي الخطيب المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بي 1965-1975، عمان: أمانة القدس 1975م، ص20-22.

(2) المرجع السابق، ص39-50.

(3) وزارة الإعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربية الثامن - عمان، دائرة المطبوعات 5 آب، 1980م، ص3-7.

(4) الأمين العام لجامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص86.

(5) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العاشر، عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 8 أيار 1980م، ص12-19.

القومية تجاهها تلزم العرب جميعاً بالعمل والنضال، من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد وجود هذه الأمة[1]، وتحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة، وفي المجال السياسي استمرار الاتصال مع الفاتيكان، للوقوف إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس، وقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها[2].

عاشراً: بعد فشل مؤتمر فاس الأول المنعقد في 25 تشرين الثاني 1981م، في اتخاذ موقف عربي موحد من مسألة الحلول السياسية، وإيجاد حل مقبول للقضية الفلسطينية بما فيها القدس، عادت القمة العربية للانعقاد في فاس ثانية، في الفترة الواقعة من 6-9 أيلول 1982م، جاء المؤتمر ليقر وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى استخدام كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية؛ لمنع الصهيونية من تحقيق أهدافها وإحباط خططها في مهدها.

فعلى ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداها المؤتمرون، أقرت مجموعة من المبادئ التي تمثل الأسس لتحقيق السلام العادل في المنطقة، ولم تغفل هذه المبادئ قضية القدس، فقد جاء فيها[3]:

أ- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها القدس العربية.

ب- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.

ج- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

د- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتعويض من لا يرغب في العودة.

ه- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

و- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ز- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدول الفلسطينية المستقلة.

ح- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ[4].

---

(1) أحمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية 1-11، ط1، عمان: د. ن، 1981من ص205-302.

(2) محمد عواد وزهير غنايم، القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، عمان: اللجنة الملكية، 2000م، ص29-30.

(3) عوض البادي، القضية الفلسطينية في قرارات مؤتمرات القمة العربية، الدبلوماسي، العدد 3، آذار / مارس، 1983م، ص70-71.

(4) المرجع السابق، ص71.

وعند تحليلنا لفقرات المشروع العربي للسلام يلاحظ أن قضية القدس محور حل القضية الفلسطينية برمتها، فإذا ما ذكرت القضية الفلسطينية تضمنت قضية القدس، في هذا المشروع نلاحظ أنه قد أشار لقضية القدس إشارة صريحة في الفقرتين الأولى والسادسة، وتمت هناك إشارات ضمنية للقدس في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة. وبهذا تكون قضية القدس قد تضمنها مشروع السلام العربي في جميع فقراته. وأما الفقرتان السابعة والثامنة فقد تضمنتا ترتيبات لضمانات السلام بين الأطراف المتنازعة.

ومن جهة أخرى فقد قرر المؤتمر تشكيل لجنة سباعية مؤلفة من: السعودية وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والمغرب وتونس، لإجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي، ولمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، والتعرف على مواقف الدول الكبرى ومن بينها موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعلنت عنه من قبل انعقاد المؤتمر فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي إنها لجانب أمن إسرائيل، وقد عهد إلى اللجنة أن تعرض نتائج اتصالاتها ومساعيها على الملوك والرؤساء بصورة منتظمة[1].

إحدى عشر: مؤتمر القمة العربية غير العادي / الدار البيضاء 7-9 آب 1985م، جاء هذا المؤتمر بناء على دعوة ملك المغرب، وذلك من أجل تعزيز التضامن بين الدول العربية، ولدعم مسيرة العمل العربي المشترك على أساس مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها، وتدارس المؤتمرون خطط العمل العربية الكفيلة لتنفيذ مشروع السلام العربي، من أجل تحقيق تسوية سلمية للأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، وتؤمن استعادة كافة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[2].

اثني عشر: مؤتمر القمة العربي غير العادي، والذي جمع الملوك والرؤساء وأمراء الدول العربية في إطار هذا المؤتمر والذي عقد في عمان / العاصمة الأردنية في 8-11 تشرين الثاني / نوفمبر 1987م ويؤكدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن القومي وأكد المؤتمرون كذلك اهتمامهم بالقضايا العربية المعاصرة، فاستذكروا قرارات قمة فاس/ أيلول/سبتمبر 1982م. والقاضي بإعلان استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها. وبشأن الصراع العربي - الإسرائيلية، فقد اتخذ المؤتمر القرارات المناسبة، واعتبر المؤتمرون أن قضية فلسطين قضية العرب المركزية وجوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، وإن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية المغتصبة في أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية

---

(1) جامعة الدول العربية، تطور القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربية الثاني عشر / فاس، د. ت.، ص31-34.
(2) محمد عواد وزهير غنايم، مرجع سابق، ص37-38.

قومية[1]. كما أكدوا على حشد طاقات وإمكانيات الدول العربية، من أجل تعزيز قدرات وطاقات دول وقوى المواجهة مع إسرائيل على كافة الأصعدة، لوقف عدوانها المتواصل على الأمة العربية، واستعادة الحقوق العربية المغتصبة كافة في فلسطين بما فيها القدس، والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وإقامة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار تضامن عربي فعال، من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد مصير ووجود الأمة العربية، وإجبار الدولة الصهيونية على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة. كما دعا جميع الأطراف العربية إلى الالتزام بقرارات القمة العربية القاضية بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية، بأي حل للصراع العربي - الصهيوني، ورفض أية تسوية سياسية للصراع العربي - الصهيوني، لا تتضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط، من جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس والأراضي العربية الأخرى.

كما قرر المؤتمر دعوة الدول الأعضاء تكثيف الحوار مع دولة الفاتيكان، وذلك انطلاقاً من العلاقات التاريخية بين الشريعتين المسيحية والإسلامية المتجسدتين في مدينة القدس[2].

ثلاثة عشر: مؤتمر القمة العربي غير العادي، وقد جاء بمبادرة من الرئيس الجزائري وبدعوة منه، عقد المؤتمر جلساته في العاصمة الجزائرية في الفترة من 7-9 حزيران / يونيه، 1988م، وقد تدارس المؤتمر انطلاقاً من الالتزامات بالمسؤولية القومية والتاريخية، التحديات التي تستهدف الأمة العربية، وتأكيد العزم على حماية الأمن العربي وصيانة الأرض العربية. جاء هذا المؤتمر والأراضي المحتلة تعيش حالة انتفاضة على الاحتلال، حيث عرف هذا المؤتمر بـ (مؤتمر الانتفاضة)، لكون المؤتمر بحث السبل الكفيلة بدعمها وتعزيز فعاليتها وضمان استمرارها وتصاعدها. كما أن المؤتمر أكد على تحديد التزامه بدعم دول المواجهة، بما يمكن لهذه الدول من تدعيم قدراتها الدفاعية، وتعزيز إمكاناتها من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، واسترجاع الحقوق العربية المغتصبة[3]، كما عبر المؤتمر عن تقديره الكبير للمواقف الدولية، كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجموعة الاشتراكية، وكذلك الدول الأوروبية، والشعوب والبرلمانات والقوى المحبة للحرية والسلام، لكونها أيدت الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، وأدانت الممارسات العنصرية والقمعية لسلطات

---

(1) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي غير العادي (قمة الوفاق والاتفاق، عمان (8-11) تشرين الثاني / نوفمبر، 1987م، ص114-115.

(2) وكالة الأنباء الأردنية، قرارات مؤتمر القمة العربية غير العادي 8-11 تشرين الثاني، نوفمبر 1987م، قسم المعلومات، 27 حزيران / يونية 1988م، ص14.

(3) صحيفة النهار المقدسية، 11الصادرة بتاريخ حزيران/ يونيه، 1988م.

الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس[1].

لقد دعي المؤتمر جميع الأطراف العربية إلى التزام بقرارات القمة العربية، القاضية بعدم انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للصراع العربي الصهيوني، ورفض أية تسوية سياسية لا تضمن تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية (بما فيها القدس) والأراضي العربية المحتلة، الأمر الذي حدا بوزير في دولة العدو يوم ذاك (عازروايزمان)، بالاعتراف بصلابة الموقف العربي من خلال مؤتمر الجزائر، وتعليقاً على نتائج القمة حيث قال: (إن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، سيكون في النهاية الشريك الفلسطيني في محادثات السلام، شرط أن يعترف بدولة إسرائيل وقراري مجلس الأمن رقم "242" ورقم "338"[2]، بينما شمعون بيرس علق على قرار القمة والذي يدعو فيه إسرائيل إلى إعادة كل الأراضي العربية المحتلة، بأنه قرار غير منطقي[3]، على أي حال فالصهيونية أخذت تدرك في تلك الأيام قيمة النتائج الإيجابية التي تقررها مؤتمرات القمة العربية.

أربعة عشر: مؤتمر القمة العربي غير العادي، والمنعقد بمبادرة من الملك الحسن الثاني ملك المغرب وبدعوة منه، انعقد هذا المؤتمر في مدينة الدار البيضاء في الفترة من (23-26) أيار 1989م[4]، وقد تدارس المؤتمرون بروح من المسؤولية القومية وشعوراً منه بدقة المرحلة التي تجتازها الأمة العربية، وحيا المؤتمرون انتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة، وأدانوا جرائم الاحتلال وممارساته ضد الشعب العربي في الأراضي الفلسطينية، ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه هذه الجرائم والممارسات بما في ذلك فرض العقوبات على دولة الاحتلال.

وقد أكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بفاس، وأكدها مؤتمر القمة العربي الطارئ بالجزائر، وهي الأسس التي تهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة 1967م، من الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة بعاصمتها القدس، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد، وحشد الطاقات العربية في مختلف المجالات تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي الشامل، لمواجهة المخططات الإسرائيلية العدوانية ولصيانة الحقوق العربية.

---

(1) وكالة الأنباء الأردنية (بترا) البيان الثاني لمؤتمر القمة العربي غير العادي، الجزائر 7-9 حزيران، يونيه 1988م، ص5.

(2) صحيفة الرأي العام، الصادرة بتاريخ 12 حزيران / يونيه 1988م.

(3) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 12 حزيران / يونيه 1988م.

(4) محمد عواد وزهير غنايم، القرارات الخاصة بالقدس والصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2000، ص45-47.

وأيد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967) و 338 (1973)، وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك تأكيد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948)، واعتبار جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما زالت توفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

خمسة عشر: وأما مؤتمر القمة العربي غير العادي والمنعقد بمبادرة من الرئيس العراقي صدام حسين، وبدعوة منه، انعقد هذا المؤتمر في مدينة بغداد العاصمة العراقية، في الفترة الواقعة بين (28-30) أيار 1990م[1]، وقد بحث المؤتمر موضوع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة حيالها، وأما قضية القدس فقد كان لها جانب وافر في المؤتمر، كما حيا المؤتمر باعتزاز كبير صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في مجابهة القمع الوحشي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية، والتضحيات العالية التي يقدمها يومياً شعب فلسطين من أجل تحرير وطنه المحتل، وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

وطالب المؤتمر من الأمم المتحدة، تحمل مسؤولياتها طبقاً للميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والاتفاقيات الدولية، لضمان عدم توطني المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس، وتشكيل رقابة دولية لتنفيذ ذلك، والعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يضمن هذا.

والتزاماً منه بمبادرة السلام الفلسطينية وقرارات القمة وبخاصة في الجزائر 1988م، والدار البيضاء 1989م يؤكد الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي برعاية الأمم المتحدة، وحضور أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، ويؤكد المؤتمر التزام الدول العربية بأن فلسطين تمثل جوهر الصراع العربي الصهيوني، وأن الحل العادل للمأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وللأزمة (التي يعيشها)، يكمن في ضمان حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة

---

(1) المرجع السابق، ص49-53.

بعاصمتها القدس الشريف.

ستة عشر: مؤتمر القمة العربية غير العادي، والمنعقد في العاصمة المصرية القاهرة في الفترة الواقعة بين (21-23) حزيران 1996م[1]، حيث جاء المؤتمر لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة بعد عملية السلام، والتي بدأت من مدريد العاصمة الإسبانية، ولإحياء العمل العربي المشترك وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي، وتدعيم فعاليته سعياً لاستنهاض الأمة ولم شملها وبناء التضامن العربي، باعتباره السبيل إلى تحقيق مبادئ وأهداف العمل العربي المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وأما ما يتعلق بالقدس، وانطلاقاً من المسؤولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية، باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية، التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره ذلك إجراء غير مشروع، لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، ويعتبرون إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف، وإطار مدريد وتعويقاً لعملية السلام مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة القدس وإزالة هذه المستوطنات.

كما يؤكد المؤتمرون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، لا يكون إلا بحل قضة القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

سبعة عشر: مؤتمر القمة العربي غير العادي، والذي عُقد في القاهرة في الفترة الواقعة بين (21-22) تشرين الأول 2000م[2]، وقد جاء بعد تفجر انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول من العام نفسه، وفي هذا المؤتمر فقد حمّل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر، ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني، خرقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، بصفتها قوة احتلال، فضلاً عما يمثله ذلك

---

(1) المرجع السابق، ص54-56.
(2) المرجع السابق، ص57-59.

من انتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة، إضافة إلى تعامل حكام إسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف.

ويؤكد القادة العرب أن انتفاضة الأقصى، قد اندلعت نتيجة استمرار وتكريس، الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدسي الشريف، وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستجاب المؤتمر لاقتراح من السعودية بإنشاء صندوقين، يحمل أحدهما اسم صندوق القدس ويخصص له 800 مليون دولار، لتمويل مشاريع من شأنها المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، والحيلولة دون طمسها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الانفكاك من تبعية الاقتصاد الإسرائيلي، ويحمل الصندوق الثاني اسم صندوق انتفاضة القدس برأسمال مقداره 200 مليون دولار، يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم.

ويؤكد القادة العرب أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة، والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتي هي أرض فلسطينية محتلة.

يشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخاصة ببيان دورتها الأخيرة في أغادير بالمملكة المغربية، الذي يؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف، وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الأمن رقم 478 (1980)، الذي يدعو دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس، وبقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان 1980م) الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل[1].

وأكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا أمتهم، ووضع كافة إمكاناتها لتحرير الأراضي العربية المحتلة، ودعم نضال الشعب الفلسطيني؛ من أجل استرداد أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية.

(1) المرجع السابق، ص60.

ثمانية عشر: مؤتمرات القمة العربية الواقعة بين الأعوام (2001-2007)م، وقد عقدت في العواصم والمدن العربية وعلى التوالي[1]: مؤتمر قمة عمان في 28/آذار 2001، ومؤتمر قمة بيروت في 28/آذار 2002، ومؤتمر قمة شرم الشيخ في 1 آذار 2003، ومؤتمر قمة تونس في 22 أيار 2004، ومؤتمر قمة الجزائر في 22 آذار 2005، ومؤتمر قمة الخرطوم في 28 آذار 2006، ومؤتمر قمة الرياض 28 آذار 2007، وهي جميعاً مؤتمرات عادية، انشغلت العواصم العربية خلال فترة انعقاد هذه المؤتمرات بالأوضاع السياسية التي حلت بالوطن العربي والأوضاع المتردية التي آل إليها النظام الإقليمي العربي بعامة، والتحضيرات الغربية لغزو العراق، وما بعد الغزو كانت الأقطار العربية تتوجس خيفة من الآلة العسكرية الغربية التي حطت رحالها في منطقة الخليج بعامة وبلاد الرافدين بخاصة، وكانت القرارات التي انبثقت عن المؤتمرات والخاصة بالقضية الفلسطينية بما فيها القدس لا تخرج عن قرارات شجب واستنكار وفي مجملها قرارات روتينية وصدى للمؤتمرات السابقة إن لم تكن إعادة لها.

تسعة عشر: مؤتمر القمة العربية المنعقد في العاصمة السورية دمشق (26-27) آذار 2008، غاب عنه (9) من الزعماء العرب وحضر (11)[2]، وهذا الحضور والغياب يدلل على حالة أمن التردي السياسي الذي يحوم فوق سماء الوطن العربي، وأهم ما جاء في مقررات هذا المؤتمر والخاص بالقضية الفلسطينية بما فيها القدس ما يلي: الاستمرار في طرح مبادرة السلام العربية التي جاءت بالمؤتمرات السابقة، مع ارتباط ذلك بتنفيذ إسرائيل كافة التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية، وقد قال الزعم الليبي (معمر القذافي) في المؤتمر ما يلي: (إن هناك خلافات ومشاكل وكراهية وتخاذل بين الدول العربية).

وفي ختام هذا العرض يمكننا القول أن الدول العربية متفقة على ما يلي:

1- رفض الوجود الصهيوني واحتلاله للأراضي العربية بما فيها القدس.

2- عدم التفريط بالحقوق العربية والالتزام باستعادتها.

3- رفض أي مقترحات ومبادرات سلمية لا تضمن عودة القدس للسيادة العربية.

ومن خلال استعراض أهم قرارات مؤتمرات القمة الخاصة بالقدس نستطيع تحديد الموقف العربي على مستوى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية بالآتي:

1) إن القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس قضية عربية والعرب مسؤولون تجاه هذه القضية كل حسب قدرته وطاقاته.

2) وجوب العمل على عودة القدس للحكم العربي، وهذا الهدف كان بمثابة الاستراتيجية التي

---

(1) جامعة الدول العربية، القمم العربية - القاهرة: الأمانة العامة 2008 صفحات متعددة.

(2) تاريخ الرصد Middle East Oin/Line انظر أيضاً الصحف الأردنية 30 آذار 2008 أيام 28، 29/آذار 2008.

كان جميع الملوك والرؤساء والأمراء العرب، يعملون من أجل تحقيقها كحل لقضية القدس، وكان هذا الهدف واضحاً في مؤتمرات ما بعد 1967م، حيث وضعت إسرائيل يدها على كافة الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية.

3) إن سعي القادة العرب للحل السلمي، وعدم تفويت أية فرصة للسلام كما في مقررات مؤتمرات القمة العربية بعد 1973م، لا يعني التنازل عن الحقوق العربية بقدر ما هو تجنيب المنطقة ويلات الحرب.

4) أيقن القادة العرب أثر البيئة الدولية على الصراع من أجل القدس، لذا كان لابد من السعي للحصول على دعم للقضية في المجال الدولي، فسعت الدول العربي إلى فضح الصهيونية وإجراءاتها وممارساتها التعسفية، سواء على منابر هيئة الأمم المتحدة، أو لدى المنظمات الدولية الأخرى، الإقليمية كمنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأمريكية والسوق الأوروبية ودول عدم الانحياز.

5) العمل لدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ لكسب تأييدها في اتخاذ موقف عادل تجاه الصراع من أجل مدينة القدس.

ومن هنا يمكننا القول إن الزعماء العرب اتخذوا عدة قرارات من خلال مؤتمراتهم السابقة، فالعبرة لا تكمن بكثرة القرارات أو مدى رصانتها وحياكتها لغة وأسلوباً، بل العبرة بما ينفذ منها على أرض الواقع.

إن المناداة بتحرير القدس، وإطلاق صيحة الجهاد المقدس بحد ذاته يعتبر قراراً عظيماً، ولكنه لم يرى النور، فبات حبراً على ورق، ومادة جديدة لوسائل الإعلام المختلفة استهلكتها عبر مدة زمنية لا بأس بها، والمشروع العربي للسلام، كان بمثابة خطوة إلى الأمام في وضع الاستراتيجية العربية الجديدة، حيث حدد ما يريده العرب بشأن القضية العربية بما فيها قضية القدس، فالمشروع العربي يجب أن يعمل العرب في إطاره فرادي وجماعات، حتى يتم تجنب صياغة قرارات بلا نتيجة من جهة، ولبذل المزيد من الجهود في سبيل توحيد الصف العربي، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة الاحتمالات المترتبة على عدم الوصول، إلى نتائج إيجابية على صعيد الواقع من جهة أخرى.

وفي عدم اعتقادنا أن الأسباب التي حالت دون تنفيذ بعض قرارات القمة العربية تعود إلى ما يلي:

1) عدم وجود متابعة لما يتم تنفيذه من القرارات، وتذليل العوائق التي تحول دون تنفيذها.

2) ضعف أجهزة الجامعة العربية، وعدم احترام ميثاقها من قبل العديد من الدول العربية، الأمر الذي جعلها لا تقوم بمهامتها كما يجب.

3) بعض الدول العربية لم تلتزم بالقرارات المتخذة.

4) تعدد الاتجاهات بشأن خطط التعامل مع هذه القرارات.

5) الضغوطات الدولية التي تمارسها بعض الدول ذات الشأن، مستفيدة من قوتها ووضعها في البيئة الدولية على الدول العربية.

6) 6- عدم وجود قوة عربية ترهب العدو الصهيوني، ومن يقف خلفه للانصياع للقرارات الدولية، والتي في معظمها أيدت القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية.

7) عدم تسخير الدول العربية إمكانياتها، وخاصة الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي، وثرواته الباطنة في الضغط على الدول التي تدعم الكيان الصهيوني للتخلي عن هذا الدعم.

المبحث الثاني:

قضية القدس في السياسة الأردنية

"إن احتفاظي بإسلامية القدس وعروبتها هو عزائي عن كل ما أصابني من ظلم في حياتي... وقد طلب ممراً اليهود مؤتمراً لحائطهم فرفضت وطلب مني الفاتيكان تدويل الأماكن المقدسة فرفضت"[1].

"الملك عبد الله بن الحسين الأول"

"إن القدس وفلسطين ستبقى تحتل مكان القلب... عربية السمات والصفات.. إسلامية الميراث والوجدان، والصخرة الثابتة للعقيدة والإيمان على الرغم من التشويه الحضاري، والتهويد الذي تقوم به إسرائيل ليلاً نهاراً"[].

"الملك الحسين بن طلال"

بدأ الاهتمام الأردني بمدينة القدس وبطريقة غير مباشرة قبل حرب (1948م)، إلا أن مقتضيات الظروف جعلت من الاهتمام الأردني يجري وبطريقة مباشرة، بعد توحيد الضفتين.

لقد انصب الاهتمام الأردني بالمدينة المقدسة باتجاهين: كان الاتجاه الأول في المجال الداخلي، فانصب على أعمار المدينة المتهدمة من جراء الحرب، وترميم المقدسات، وتعزيز الوجود العربي والإسلامي فيها، في حين كان الاتجاه الثاني وخصوصاً بعد حرب يونيه (حزيران) 1967م.، وسقوط كامل المدينة بيد الصهاينة بما فيها المقدسات، انصبت الجهود الأردنية عندها في القنوات الدولية سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي.

إن عملية تغيير معالم المدينة وتفكيك أوصالها قائمة وبشكل مستمر، فقد ذهبت الدولة الصهيونية إلى أبعد من ذلك، فقامت بالحفريات، وإبعاد السكان، وتدنيس حرمة المقدسات، الأمر الذي حمل الحكومة الأردنية على التنديد بهذه الإجراءات، وتقديم العديد من المذكرات وأوراق العمل لكافة الهيئات الدولية، وحضور المؤتمرات سواء كانت إقليمية أو دولية، وتقديم الشكاوى لمجلس الأمن، مما حدا بالهيئة الدولية إلى إصدار قراراتها بشأن عدم شرعية هذه الإجراءات.

ولنتمكن من إبراز قضية القدس في السياسة الأردنية، علينا أن نتناول هذا المبحث على النحو التالي:

- ❑ المطلب الأول: القدس في السياسة الداخلية الأردنية.
- ❑ المطلب الثاني: القدس في السياسة الخارجية الأردنية.

---

(1) غازي ربابعة، الهاشميون والقضية الفلسطينية، عمان / وزارة الشباب، 1988م، ص21-22.

المطلب الأول: القدس في السياسة الداخلية الأردنية:

إن ارتباط الأردن بمدينة القدس جعل منها تراثاً تاريخياً، حيث أولت المملكة اهتماماً خاصاً بمدينة القدس يليق بقدسيتها، وقد برز هذا الاهتمام منذ البداية، وقبل عملية الارتباط حيث قاد الأردن عملية إنقاذ المدينة المقدسة منذ اليوم الأول الذي أعلنت فيه بريطانيا نيتها لإنهاء الانتداب، وطلب عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مستقبل الحكم في فلسطين بعد انسحاب قوات الانتداب منها، وبعد إنهاء الانتداب ورحيل المندوب السامي البريطاني عن مدينة القدس، دخل الجيش العربي الأردني المدينة وقاتل جنوده لإنقاذ المدينة المقدسة من الهجمات الصهيونية المتواصلة، واستطاع الجيش العربي الأردني من رد الغزاة المعتدين وإجلائهم عنها في معركة حاسمة تمت السيطرة الفعلية على جزء كبير من المدينة شمل كافة الأماكن المقدسة[1] وبذلك تحقق للأردن ما أراد في الإبقاء على المقدسات الإسلامية بيد عربية إسلامية، وبهذا دخلت المدينة في عهد جديد تطلب تكثيف الجهود لإعمار المدينة، وإعادة البريق الذي كان لأمجادها زمن العهود الإسلامية السابقة.

أجرت الحكومة الأردنية استفتاء بين سكان الأردن، وذلك الجزء المتبقي من فلسطين وما يسمى اليوم (الضفة الغربية)، وظهرت نتيجة الاستفتاء بالاتفاق على الوحدة بينهما بالإجماع، حينئذ سن تشريع في المجلس الأردني المؤلف من ممثلي الضفتين المعنيتين في 24 نيسان 1950م، لبيان الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأردن بصبغة قانونية، وفعلاً قامت حكومة الأردن بالعديد من الإجراءات الدستورية شملت مدينة القدس القديمة والضفة الغربية[2].

على الرغم من الإجراءات الدستورية التي قامت بها المملكة، إلا أن الاعتراف الدولي بسيادة الأردن على القدس كان معلقاً، حيث ألغي قرار التقسيم المؤرخ في تشرين الثاني 1947م، والذي نص على وجوب التعامل مع مدينة القدس بوصفها كياناً منفصلاً تحت نظام دولي خاص

---

(1) سعيد التل: الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، مرجع سابق، ص36.

(2) لقد جاء في قرار مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في 27 رجب 1369هـ الموافق 24 نيسان 1950م، ما يأتي:

1- تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، وذلك على أساس الحكم النيابي والدستوري والمتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.

2- تأكيد المحافظة على الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وعدم مساس التسوية النهائية لقضيتها العادلة، في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية. انظر: وزارة الإعلام الأردنية، مرتكزات الموقف الأردني: البيان القومي الشامل للملك حسين في مؤتمر القمة بالرباط، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، تشرين الأول 1974م، ص11، انظر أيضاً:

Ministry of Information speech Delivered By H.M King Hussen At Tehr European parliament in strashoruy December 12-15 1983 Jordan - Documents - Amman Department press and publications 1883- p, 10.

وتديرها الأمم المتحدة، كما أكد هذا القرار (قرار التقسيم)، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 9 كانون الأول 1949م، والذي نوهت مرة أخرى بوجوب وضع القدس تحت نظام دولي دائم يتوخى ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها، وبحلول عام 1950م، يظهر أنه لا اليهود ولا الأردن اكتسبا السيادة على أي جزء من القدس في نظر المجتمع الدولي، والممارسة الفعلية ما هي إلا احتلال عسكري تمارس فيه كل من الدولتين إشرافاً فعلياً قوياً، ففي المدينة الغربية كانت الدولة الصهيونية مسيطرة بقوة، والأردن كان مسيطراً تماماً على المدينة القديمة (الشرقية) بإجراءات مماثلة[1]، إلا أن القدس عربية والقرار الدولي الذي لا يعترف بسيادة الأردن على القدس، قراراً لا يمنع من قيام الأردن بكل ما تقتضيه القومية العربية من واجبات ملقاه على عاتقه.

لذا انطلق الأردن في مسيرته واضعاً قضية القدس في مقدمة قضاياه، فهي ليست قضية الأردن وحده، فالخطر الصهيوني سواء من حيث تهديده أو من حيث حجمه خطر يهدد العالم العربي كله، وقضية القدس أيضاً ليست قضية الأردن أو قضية العرب وحدهم، بل هي في واقع الأمر قضية المسلمين الذين يؤمنون بالقدس كمكان مقدس ترتبط بعقيدتهم، خصها القرآن الكريم بالكثير من الآيات، وتحدث عنها رسولهم العظيم محمد عليه الصلاة والسلام في أحاديثه. إن قضية القدس في الحساب الأردني قضية عظيمة يجدر الاهتمام بها؛ لكونها تحتضن كل الأماكن المقدسة، ومسؤوليتها تقع في أعناق الأردنيين وعلى مختلف مستويات المسؤولية[2].

بعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية، والتزاماً منه بالعمل من أجل فلسطين والقدس، فقد رأى أن في إنهاء خدمات رئيس الأركان الأردني غلوب باشا، إنما هو أمر تقتضيه المرحلة القادمة لتحرير الأرض بما فيها القدس، ففي الأول من آذار لعام 1956م، عمل على تعريب الجيش، وسلمه لأبناء الأردن الحريصين على مصلحة الأردن وقضاياه، تبع ذلك إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية في 31 أيار 1957م، عندها رحل البريطانيون بعد احتلالهم للمنطقة قرابة أربعين عاماً، وذلك من أجل كل ما من شأنه إعطاء الحرية للأردنيين لعمل المناسب في تحرير أرضهم، وتحقيق أهدافهم بأية وسيلة شاؤوا وبالكيفية الملائمة[3].

لقد قام الأردن بالعديد من الإصلاحات للأماكن المقدسة، والتي وصفت بأنها فاقت كل ما جرى من نوعها من عهد الباني الأول عبد الملك بن مروان، وأصبحت تجذب إليها الزوار والسياح من أطراف العالمين العربي والإسلامي[4]. سعى الأردن عالمياً بكل وسائله لفضح

(1) الحسن بن طلال، القدس: دراسة قانونية، مرجع سابق، ص29.
(2) وصفي التل، كتاب في القضايا العربية العاصرة، عمان: دار اللواء للصحافة والنشر، 1980م، 134-135.
(3) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن والكتاب السنوي 1967م، مرجع سابق، ص21.
(4) محمود العابدي، مأساة بيت المقدس، مرجع سابق، ص59.

الادعاءات الإسرائيلية، بأن تواجدها في القدس ما هو إلا إملاء فراغ في سيادة الدولة اليهودية، وفضح الزيف اليهودي الذي بالغ في التمييز بين تصرفها القانوني، وأعمال الأردن غير القانونية تجاه المدينة المقدسة[1].

كما وجد الأردن بعملية حشد الجهود أمراً لابد منه لأن ذلك بمجموعة يعتبر بمثابة محصلة قوى، كلما زادت توصل العالم العربي إلى مرتبة أفضل، لذا لابد من السير بأقصى سرعة للوصول إلى مرتبة القوة، قبل حدوث أي تطورات تحول دون ذلك، من أجل اجتثاث الخطر الذي يهدد العالم العربي والمتمثل بالخطر الصهيوني الذي تتضرر منه الأمة العربية، والذي ابتلع جزءاً من القدس، وذلك من أجل أبعاد الأخطار[2].

فعلى الصعيد العسكري أخذ الأردن يعمل قصارى جهده لتعزيز قواته العسكرية، فأولى قواته المسلحة العناية الكافية، تدريباً وتسليحاً، كما عمل على تهيئة أبناء الشعب، فسن قانون التجنيد الإجباري، وإخراج فكرة الجيش الشعبي لحيز الوجود، ليكون رديفاً لقواته المسلحة، من أجل الوقوف بوجه الأطماع الإسرائيلية من جهة، ولتحرير القدس والمقدسات وإعادتها عربية إسلامية من جهة أخرى[3].

لقد اتخذت الحكومات الأردنية عدة تدابير داخلية بشأن المدينة المقدسة، بالإضافة لما سبق منها:

أ- بذل كل الجهود مادياً ومعنوياً، للمحافظة على المؤسسات الإسلامية التي كانت قائمة في مدينة القدس قبل الاحتلال الصهيوني لها.

ب- تقديم الدعم اللازم للأوقاف الإسلامية في المدينة، من أجل تمكينها من القيام بواجباتها في المحافظة على الأماكن المقدسة، وأعمار المسجد الأقصى، وخاصة بعد عملية إحراقه التي دبرت بتواطؤ سلطات الاحتلال ومعرفتها، ولا يزال الأردن يقدم كل دعم ممكن للمؤسسات الإسلامية في المدينة[4].

ج- بذل الجهود الممكنة مادياً ومعنوياً، للمحافظة على هوية التعليم والثقافة في القدس، وذلك عن طريق دعم المؤسسات التعليمية التي تدرس المناهج الأردنية، ونبذ المناهج الصهيونية بسبب ما تحمله من أخطار تنعكس على الطلبة العرب.

د- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الاجتماعية والمهنية والصحية والأخذ بيدها لتقدم خدماتها للمواطنين العرب، ولتمكينها من الوقوف في وجه حملات التهويد.

---

(1) الحسن بن طلال، حق الفلسطينيون في تقرير المصير دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص67.
(2) وصفي التل، مرجع سابق، ص132-133.
(3) غازي ربابة، الهاشميون والقضية الفلسطينية، عمان: وزارة الشباب، 1988م، ص16.
(4) مقابلة مع السيد روحي الخطيب (أمين القدس المبعد)، مرجع سابق.

هـ- دعم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، كالصناعات والشركات الوطنية، وخاصة التي تتعرض للمضايقات والضغوط الرامية لتصفيتها.

و- القيام بكافة التدابير الرامية لتثبيت المواطن العربي في مدينة القدس، وذلك من أجل عرقلة المخطط الصهيوني الرامي إلى الإبقاء على أكثرية يهودية فيها[1].

ز- إنشاء لجنة متخصصة بشؤون القدس في حزيران عام 1971م، سميت بـ "اللجنة الملكية لشؤون القدس" وبرئاسة السيد أحمد طوقان - رئيس وزراء أردني سابق - وعضوية عدد من السادة الوزراء والأعيان والنواب، وتم تشكيل اللجنة من جديد في 8 كانون الثاني عام 1994، وبرئاسة الأمير حسن بن طلال، وعضوية ثلاثة وعشرين شخصية عربية وإسلامية، وأهم أهدافها[2]: "تجميع الوثائق والمخطوطات والكتب والمراجع عن تاريخ القدس، تجميع المعلومات اليومية عن تهويدها، إعداد الدراسات التاريخية عن عروبة القدس، إعداد الدراسات عن النواحي السياسية والعربية والدولية، وإبراز وجهة النظر الأردنية حول قضية القدس، تحديد الطرق والوسائل الفعالة لمكافحة الدعاية الإسرائيلية حول القدس، وتسخير إمكانيات الأردن والبلاد العربية عامة لخدمة هذا المجال، وضع الخطط فيما يتعلق بمستقبل القدس من وجهة النظر الأردنية والعربية".

وقد اتبعت اللجنة عدة وسائل من أجل تحقيق الأهداف والغايات أعلاه أهمها[3]: " إصدار النشرات والمطبوعات الدورية الخاصة بالقدس، تزويد المكتبة الخاصة باللجنة بالدراسات والبحوث، الحصول على الوثائق والنشرات والمطبوعات والمؤلفات والبحوث المتعلقة بالقدس، تشجيع إقامة المعارض وعقد الندوات الثقافية وإلقاء المحاضرات حول أفضل السبل لدعم صمود المدينة أمام المحاولات الصهيونية الرامية إلى تهويدها، توثيق الندوات والمحاضرات والوثائق وتعريف الشعوب الأخرى بقضية القدس، فضح المخططات والأساليب الصهيونية الرامية إلى تهويد القدس وفصلها عن عروبتها وطابعها الإسلامي، وكشف السياسات الإسرائيلية الرامية إلى توسيع نطاق الغزو الإسرائيلي الصهيوني في القدس والأراضي العربية المحتلة".

إن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الأردنية للأماكن المقدسة في مدينة القدس، واجب تستدعيه الضرورة الملحة في الإبقاء على الوجه المشرق لهذه الأماكن، لعلاقتها الوثيقة مع المسلمين، فقد نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، والاستعداد العسكري إنما هو لتأمين الحد الأدنى لوقف الأطماع الصهيونية اللامحدودة في المنطقة.

---

(1) وزارة الخارجية الأردنية، القدس... عربياً وإسلامياً، مجلة فلسطين العدد 211، تشرين الأول/أكتوبر، 1980م، ص41.
(2) مديرية العلاقات العامة والإعلام، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان: منشورات اللجنة 1988، ص18-20.
(3) المرجع السابق، ص20-22.

وإزاء هذه الحال كان على الأمة العربية أن تدعم هذا الترابط العضوي بين الأردن والضفة الغربية، وخصوصاً أن دولة الانتداب عملت وبكل وسيلة للإبقاء على أهل فلسطين في حالة من التأخر والضعف، مقابل العنصر اليهودي المدجج بالسلاح والذي وفرت له حكومة الانتداب أسباب المنعة والقوة.

وحول الإصلاحات في الأماكن المقدسة من عمارة المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، والتي تهم كل المسلمين في شتى بقاع الدنيا، فإن الأمر يتطلب مساهمة فعالة من الدولة العربية والإسلامية على السواء، وخصوصاً الأطماع الصهيونية تتجه نحو ثالث الحرمين الشريفين لهدمه لإقامة هيكلهم المزعوم.

وفي مجال الدعم العربي، فإن دعم الأشقاء للأردن جاء متأخراً بعد حرب حزيران / يونيه 1967م، وحتى الدعم المتفق عليه في مؤتمرات القمة العربية لم تلتزم به بعض الدول، الأمر الذي حد من المضي قدماً في سبيل إشباع التطلعات الأردنية، في الوصول إلى مرتبة عالية من الاستعداد ليوم النصر المنتظر.

المطلب الثاني: القدس في السياسة الخارجية الأردنية

بعد انتصار الصهاينة عام 1967م، أصبح تواجدهم في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والجولان، وجود دولة احتلال لها قوانينها العسكرية فيها، حينئذ هب الأردن جاهداً لدرء الأخطار المحدقة بالأرض العربية وتفنيد الجحود الإسرائيلي لأي حق أردني قبل عام 1967م على الضفة الغربية بما فيها القدس، فقد زعموا أن الأردن استخدم القوة العدوانية ضد فلسطين في أيار عام 1948م، لتأمين وجودهم هناك، وعلى القول ببطلان "اتحاد" الأردن مع الضفة الغربية في نيسان 1950م"[1].

ثم بدأت الدولة الصهيونية بعد أن استولت على المدينة يوم 7 حزيران / يونيه 1967م، بإجراءات التوحيد لشطري المدينة الغربي والشرقي فأزالت الحواجز المادية، أصدرت العديد من القوانين كان جميعها في نسق واحد، الغرض منه تهويد المدينة ثم أعلنت ضم مدينة القدس. حينئذ بادر الأردن منذ اللحظة الأولى لسقوط المدينة المقدسة تحت الاحتلال الصهيوني، إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة للمحافظ على عروبة القدس وطابعها الحضاري والإسلامي، ولعرقلة خطط التحويل والتبديل التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني، وكان السبيل إلى ذلك اتخاذ الأردن وعلى رأسه الملك حسين الدبلوماسية طريقاً، فما من مؤتمر أو ندوة على أي مستوى إقليمي أو دولي إلا وكان للأردن به حضور، يدافع عن قضية بلاده بالحجة المنطقية، وبالعمل الدؤوب

(1) الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، مرجع سابق، ص70.

الجاد، مما أهله ذلك إلى استحقاق الإعجاب في القول والعمل[1].

وانطلاقاً من اهتمام الأردن بمدينة القدس، فقد أشرنا إلى اللجنة الملكية لشؤون القدس التـي شـكلها الأردن، لتكـون متخصصة بكل ما يجري على الأرض المقدسية وما يتعلق بها[2] لذا جاء اتخذت الحكومات الأردنية المتعاقبة مسـلكاً لم يتغـير منذ عدوان جزيران / يونيه 1967م، تجاه إزالة آثار العدوان، هذا المسلك مبني على مبدأين أساسـيين وكـما حـددهما الأردن في مؤتمر القمة العرب في الرباط 1974م وهما:

1- عدم التفريط بالأرض وبالحق.

2- حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته وحقه.

بهـذا حـدد المسـلك السـياسي الأردني في كافـة مراحلـه في أعقـاب الحـرب، وبلـور الموقـف الأردني تجـاه القضـية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، والذي يتلخص في انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كاملة وشـاملة، والخطـوط التي يجب أن تنسحب إليها إسرائيل هي خطوط ما قبل الخامس من حزيران / يونيه 1967م[3].

وبهذا فقد اعتبر الأردن قضية القدس والمقدسات محوراً لسياسته في كافة المجالات، وقدم عـدة أوراق عمـل في كـل المؤتمرات السياسية والثقافية وغيرها تتضـمن الأوضـاع في مدينـة القـدس ولفضـح السياسـة العدوانيـة التـي تتهجهـا الدولـة الصهيونية، للسيطرة على مدينة القدس وتهويدها وسياسة العدو الاسـتيطانية في المنـاطق المحتلـة والممارسـات، والانتهاكـات التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد سكان بيت المقدس، خلافاً لجميع المواثيق والأعراف الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد العربي واصل الأردن في كل مناسبة إثارة موضوع قضية القدس، والانتهاكات التي تتعرض لهـا المدينـة المقدسة، وخطورة الحفريات التي تسعى إسرائيل جاهـدة لتغيـير طـابع المدينـة الحضـاري العـربي الإسـلامي المسـيحي، كـما ساهمت في إبراز وضع القدس عن طريق تزويد الدول العربية بالمعلومات الخاصة بالمدينة.

وعلى الصعيد هيئة الأمم المتحدة دأب الأردن على إثارة الانتهاكات الصهيونية المختلفة في المدينـة المقدسـة، ابتـداء من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وانتهاء باللجـان والمـنظمات المتخصصـة والمنبثقـة عنهـا، فقـد أثـار الأردن موضوع الأوضاع الثقافية والحفريات وانتهاكات حقوق الإنسان والإجـراءات التهويديـة المختلفـة التـي تقـف وراءهـا سلطة الاحتلال في

---

(1) وزارة الثقافة والإعلام، الأردن في خمسين عاماً (1921-1971)، عمان، دائرة المطبوعات والنشر، 1972م، ص25.
(2) فايز فهد جابر، دور الأردن في قضية القدس، الجنة الملكية، العدد 100 شعبان 1402هـ موافق حزيران 1982م، ص2.
(3) وزارة الإعلام الأردنية، مرتكزات الموقف الأردني، مرجع سابق، ص15-19.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووقف مندوب الأردن في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية نيابة عن المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية ليبين الانتهاكات اليهودية اللانسانية فقال: (إن ما تمارسه إسرائيل سياسة القبضة الحديدية، والمتمثلة بتكسير العظام ودفن الأحياء والتجويع والتدمير للبيوت والاغتيالات السياسية واعتقال الأطفال وضرب الشيوخ والنساء والاعتداء على حرمة المساجد والكنائس لا يعد بحال من الأحوال ضرباً إنسانياً يقبل به)[1]. بمثل هذه العبارات لا يتوانى الأردن من فضح الأعمال اليهودية في الضفة الغربية والقدس.

وفي لقاء الملك حسين مع البابا بولس السادس في الفاتيكان يوم 29 نيسان 1978م، أوضح أن العرب الفلسطينيين يتعذبون من جراء تشويه وطمس معالم مدينة القدس العزيزة على قلوبهم، كما وأكد على رابطة الأخوة الإنسانية بين العرب مسلمين ومسيحيين، والتي نمت وتوطدت عبر التجارب والمآسي التي خاضوها معاً، عبر تاريخهم الطويل المشترك ولم يشهد أي مكان آخر مثالاً أقوى من مآسي العرب الفلسطينيين.. فبالإضافة إلى اقتلاعهم وتجريدهم من ممتلكاتهم فهم يتعرضون حالياً لعذاب احتلال، استمر ما يزيد على 31 عاماً، ونظراً لتفهم البابا لأبعاد الموقف، فقد أكد له اهتمامه الخاص بذلك وقال: (نحن نأمل بشكل خاص التوصل إلى حل سلمي، يضع حداً للحالة المحزنة التي يعيشها الفلسطينيون، ونأمل أن تصبح القدس موئلاً للسلام، والمدينة المقدسة هي للأديان الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام)[2].

إن التوجه لأعلى سلطة روحية في العالم والتي لها علاقة مباشرة مع الإسلام في المدينة المقدسة، له ما يبرره لأن حاضرة الفاتيكان تمثل العالم الكاثوليكي بأسره، وكما أن المصالح المسيحية في القدس ومقدساتها لم تسلم من شر سلطات الاحتلال، فهي كالمصالح والمقدسات الإسلامية سواء بسواء، لذا لابد من التوجه إلى الفاتيكان لتتكالب الجهود في سبيل الإبقاء على هذه المصالح والمقدسات، وذلك لإجبار إسرائيل على الانسحاب من القدس، لتعود الحالة كما كانت عليه قبل الخامسة من حزيران / يونيه 1967م.

وعلى أثر اتفاقيات كامب ديفيد التي أسفرت عن توقيع معاهدة السلام المصرية - الصهيونية، قطع الأردن الطريق على المتخرصين، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد وذلك لسببين هما:

أولاً: إن الجانب المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة لم تتماثل أحكامه مع الأحكام التي وضعت للأراضي المصرية والتي انبثقت عن مبدأ "الأرض مقابل السلام".

ثانياً: إن الاتفاقيات اعتبرت خروجاً عن مبدأ العمل العربي المشترك.

---

(1) سيف الدين الرمحي، الجوانب القانونية لقضية فلسطين، الباحث، العدد 24 كانون أول 1982م، ص100.
(2) المرجع السابق، ص100.

هذا وقد طرح الملك الحسين، بديلاً لهذه الاتفاقيات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري، أعلى سلطة تشريعية في مصر، كان هذا البديل يتكون من ستة مبادئ، وما يتعلق بمدينة القدس نص على: (القدس العربية يجب أن تكون مشمولة بمبدأ الأرض مقابل السلام، لأنها احتلت بالحرب كأي بقعة أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ولأنه لا سلام ما لم تعد القدس إلى السيادة العربية)[1].

إن هذا الموقف الأردني هو نفس الموقف الذي حدد عشية عدوان الخامس من حزيران الذي ينادى بالأرض مقابل السلام، هذا المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أي تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة وهو غير قابل للتفاوض، وليس شرطاً مسبقاً كما تدعي إسرائيل وإلا أصبح قابلاً للمساومة عليه، ولأن هذا المبدأ منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي (242)، فإن التمسك بهذا القرار أمر ضروري، وهو بمثابة النقطة الجوهرية في أساس أي مبادرة سلمية مقترحة لتسوية النزاع العربي الصهيوني.

في 15 آذار / مارس 1973م، أعلن الملك حسين مشروع المملكة المتحدة كانت القدس في هذا المشروع عاصمة لقطر فلسطين[2]، في حين كانت تمثل من قبل هذا الإعلان العاصمة الروحية للأردن وقد أحاطها الأردن بكل مظاهر الإجلال والتقدير وبالشكل الذي يلائم قدسيتها[3].

إن الارتباط الأردني الفعلي بها منذ 1950-1967م جعل منها على رأس اهتمامات المملكة، مما دفع الأردن إلى بذل كل جهد ممكن، وعلى كل الأصعدة من أجل أن تحتفظ مدينة القدس بطابعها الحضاري والإنساني، ومن أجل أن تبقى المقدسات الإسلامية والمسيحية على ما كانت عليه مصانة، على مر الزمان منذ الفتح العمري الإسلامي وحتى الغزوة الهمجية الصهيونية عشية الخامس من حزيران. وكم من مناسبة عبر فيها الأردن عن مكانة القدس، فقد قال الملك حسين: (القدس قدسنا وستبقى لنا ولن نتخلى عن ذرة من ترابها الطهور)، وفي مناسبة أخرى ذكر أن معيار السلام الحقيقي يكون بعودة القدس العربية وقال: (الرمز الحقيقي للسلام هو القدس وعودتها عربية هو المعيار الوحيد لصدق الداعين إلى السلام في المنطقة[4].

وفي 19 نيسان 1980م، صرح الملك حسين في الجامعة الأردنية أمام المؤتمرين في

---

(1) للإطلاع على طرح الملك حسين كبديل لاتفاقية كامب ديفيد انظر: الملك حسين، خطاب الملك أمام مجلس الشعب المصري، مجلة اقرأ، العدد 449، 3/4، 1405هـ الموافق 26 كانون أول 1984م، ص18-21.

(2) رشاد المدني، مشاريع الإسلام والحلول السياسية (1967-1988)م البيادر السياسية، العدد 29، 12 آذار 1988م، ص34-35.

(3) روحي الخطيب، رد على تدى كولك، مرجع سابق، ص56.

(4) اللجنة الملكية لشؤون القدس، النشرة رقم 161، مرجع سابق، ص1.

افتتاح المؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام، يدحض في خطابه الادعاء التاريخي اليهودي بقوله: (فالقدس والأرض التي بارك الله من حولها هي مهد الأديان والرسالات، والعرب الضاربة جذورهم في ثراها الطهور، هم الذين بنوا ذلك التراث الخالد قبل ألفي عام من مولد موسى نبي الله عليه الصلاة والسلام، ولم يغادروا فلسطين على مدى الحقب والعصور[1].

لذا فموقف الأردن واضح وصريح طول المدة التي تلت سقوط القدس بيد سلطات الاحتلال العسكري، والمتمثل بأن لا سلام إلا بالانسحاب الكامل من كل المناطق العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره على أرضه.

لقد قاوم الأردنيون المخططات الصهيونية في الاستيلاء على المدينة منذ عهد الحسين بن علي، والذي اهتم بالقدس ومقدساتها، واعترافاً بفضله فقد طالب المجلس الإسلامي بدفنه في القدس[2]. وجاء بعده الملك عبد الله، والذي وصف حتى القبول بتدويل القدس بأنه أمر مثير للغرابة، يعمل على تفريغ الأهداف الوطنية من مضمونها وأنه تفرط للحقوق العربية وتخل عن السيادة العربية للسيادة الدولية على المقدسات[3]. هذا وقد تم إغتياله في المدينة المقدسة[4]، وقد شارك الأمير الحسن[5] في كشف الزيف والتضليل الصهيوني العامل على طمس الحقيقة التاريخية للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال الندوات والحوارات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية، ففي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قال: (إن ضم القدس العربية للكيان الصهيوني بالرغم من المعارضة الدولية والاستنكار العالمي الشامل لهذا العمل نظراً لما تتمتع به المدينة المقدسة من مكانة روحية وتاريخية لجميع المؤمنين بالله نابع من الدعم الأمريكي المتمثل بتدفق السلاح الذي جعل منها ترسانة مسلحة)[6]. إنه كما استنكر هذا الضم، ندد أيضاً بالقوى التي وقفت وراء إسرائيل بالأقدام على مثل هذه الخطوة ألا وهي الولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل وتقف معها موقف المؤيد). إن الأجهزة الحكومية الأردنية قد نشطت حرصاً منها

---

(1) دار الهلال لنشر، للعبرة والتاريخ: عودة إلى الجذور، نشرة خاصة بمناسبة عيد استقلال الأردن، ص4.
(2) محمود العابدي، قدسنا، مرجع سابق، ص102.
(3) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين مرجع سابق، ص244.
(4) اغتيل الملك عبد الله يوم 20 تموز يوليو 1951م، على عتبات المسجد الأقصى، وكان بصحبته يوم اغتياله حفيده الملك حسين، ويذكر أن شاباً من القدس كان يعمل سمكرياً ويدعى مصطفى شكري عشو قام بإطلاق النار عليه، انظر: نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ط1، عمان، دار الدليل للنشر والتوزيع، 1985م، ص614-615.
(5) لقد عين الأمير الحسن ولياً لعهد المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 1 نيسان 1965م، انظر: وزارة الثقافة والإعلام، الأردن الكتاب السنوي 1967م، مرجع سابق، ص2.
(6) Ministry If Information. Speech Delivered by His Royal Highness Crown Prince Hassan of the Hashcmitc Kingdom of Jordan To the Thirty - Sixth Session of the united Nation General Assembly Monday. 28 September. 1981. New York - Amman: Department of Press and publication 1981- P.13.

على تأدية دورها على الوجه الأكمل في سبيل إنقاذ الأرض العربية بما فيها إنقاذ القدس.

وما قرار مجلس الوزراء الأردني في 28 تموز 1988م، بإلغاء خطة التنمية في الأراضي العربية المحتلة وهي الخطة التي وضعت في تشرين الثاني 1986م والتي قدرت تكاليفها بـ 1.4 مليار دولار وقرار الأردن في 30 تموز 1988م بحل مجلس النواب بموجب المادة 34 من الدستور والذي يتألف من 60 عضواً نصفهم من الفلسطينيين يمثلون الضفة الغربية، ما هو إلا خطوة تمهيدية متقدمة لإعلان الملك حسين في 31 تموز 1988 رسمياً فك العلاقة القائمة بين الأردن والضفة الغربية منذ عام 1950[1]م. وبذلك تدخل قضية القدس مرحلة جديدة من مراحل الصراع.

إن قرار الأردن لا يعني التخلي عن التزاماته تجاه القضية الفلسطينية بما فيها القدس، فقد رأت الولايات المتحدة أنه على الرغم من فك الارتباك الإداري والقانوني للضفة الغربية، إلا أن الأردن سيستمر في عملية السلام، وأن دوره لا يزال أساسياً في إيصالها إلى مرحلة تحقيق الإجماع الدولي، على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة عادلة للنزاع العربي - الإسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها[2].

وأما القدس ومقدساتها فقد استثنيت من القرار الأردني، فأبقى القرار على الأماكن المقدسة بالقدس الشريف مرتبطة بوزارة الأوقاف ودائرة قاضي القضاة الأردنيتين. وهذا يبرز مدى الحرص الأردني على المقدسات الإسلامية من الضياع، باعتبارها أمانة في أعناق المسلمين، ولتفويت الفرصة أمام إسرائيل التي ترنو إليها ابتلاع القدس ومقدساتها وضمها لوزارة الأديان الصهيونية، وبذلك تتهيأ لها الفرصة في هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه.

فقرار الأردن بفك الارتباط جاء ليزيل الشكوك حول موقفه من الصراع العربي الصهيوني، ولوضع حد لإساءة حول تفسير كل جهد يقوم به الأردن لدعم صمود الشعب الفلسطيني ووصفه من جانب بعض الفصائل الفلسطينية بأنه تصرف مشبوه، يهدف إلى احتواء المنظمة والالتفاف عليها، وبأنه يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني للاستقلال على أرضه.

كما وجد الأردن أنه من الضروري من هذه المرحلة بالذات التأكيد على، أنه لا مطمح ولا مطمع له في أي شبر من أراضي فلسطين، ولا رغبة له في التفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وإن عليه الاستجابة لإرادة ورغبة ومطلب منظمة التحرير، بالاضطلاع بقضايا الشعب الفلسطيني ما دامت هذه الرغبة تلتقي مع التوجه العربي العام، وكما عبرت عنه قمة 1988م في الجزائر[3].

(1) صحيفة صوت الشعب الأردنية، الصادرة بتاريخ 1 آب 1988م.
(2) نبيل طليعة، إنهاء الوحدة بين الأردن والضفة الغربية، المنتدى، العدد 36، مجلد 3 أيلول، سبتمبر 1988م، ص6-7.
(3) المرجع السابق، ص8.

قضية القدس شكلت وبلا أدنى شك مرتكزاً أساسياً ومحوراً لسياسة الأردن الخارجية، وعلى مختلف الأصعدة. وهذا الموقف نابع من كون القدس جزءاً من المملكة، والتي تعتبر نفسها حامية للمقدسات الإسلامية، هذا الموقف فرضه عدة عوامل، يمكننا إبرازها بما يلي:

أ- موقع المملكة الجغرافي والمجاور لفلسطين، ومرابطته على أطول خط مواجهة مع العدول الصهيوني.

ب- الارتباط الإداري والقانوني القائم بين المملكة والضفة الغربية بما فيها القدس، والذي حدد بموجب بيان مجلس الأمة الأردني بتاريخ 24 نيسان/إبريل 1950م.

ج- التراث العربي الإسلامي في القدس والذي تعتبره المملكة تراثاً عاماً لكل العرب والمسلمين، يستدعي المحافظة عليه من قبل الجميع، كل حسب قدرته وطاقته من أبناء العرب والمسلمين، ولا أدل على هذا الاعتناء من قيام الأردن بتشكيل لجنة لهذا الخصوص دعيت بـ "لجنة الأعمار"[1]، حيث باشرت اللجنة أعمالها بترميم الأبنية الدينية ضمن الحرم الشريف بعد حريق المسجد الأقصى مباشرة، وقد بلغ ما تم إنفاقه لغاية نهاية عام 1982م، ما قيمته (1.600.000) ديناراً أردنياً، مصادرها كانت تبرعات المواطنين في القدس الشريف والضفة الغربية بعد حريق المسجد الأقصى ومقدارها (70.000) دينار، والجزء الثاني وقيمته (170.000) دينار مقدمة من المؤتمر الإسلامي عن طريق اللجنة الأردني الفلسطينية المشتركة، وأما النصيب الأكبر من هذه التبرعات فكانت من الحكومة الأردنية وقيمتها (1.360.000) دينار، وأهم الأعمال التي قامت بها لجنة الإعمار[2].

1) إعادة إنشاء الجزء المحترق والمهدوم من المسجد الأقصى ومساحة هذا الجزء (1600) م ^{2}.

2) ترميم الأشغال الداخلية في المسجد الأقصى، والرخام، والشبابيك الجصية، وعددها حوالي (48) شباكاً، والقبة الداخلية المزخرفة وسورة الإسراء بطول (24) متراً من الفسيفساء.

3) تحضير مخططات تنفيذية لصنع منبر جديد بدل المنبر المحترق، وهو منبر صلاح الدين الأيوبي، الذي أحضره معه من حلب عندما دخل القدس، وقد بلغ عدد هذه المخططات الزخرفية أربعين مخططاً قام بتحضيرها الفنان جمال بدران.

4) ترميم الساحات الداخلية في الحرم الشريف، والمصاطب، والأقواس، ومباشرة ترميم قبة السلسلة، وسبيل قايتباي وسوق القطانين.

5) ترميم المدرسة الجوهرية في باب الحديد بجوار الحرم الشريف على نفقة الأمير حسن بن طلال.

6) تحضير تقرير شامل لترميم وصيانة مبنى الصخرة المشرفة.

---

(1) رائف نجم ورفقاه، مرجع سابق، ص58.
(2) المرجع السابق، ص58-59.

إن قضية القدس تستدعي تضافر الجهود العربية الإسلامية والمسيحية على حد سواء، وكل من يرفع السلام شعاراً، وذلك من أجل إنقاذ تراث الأمم على اختلاف مللها، والتي تخشى على التراث الإنساني من الضياع والفناء بفعل ما تقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني من إجراءات تدريجية للقضاء عليه. إن المطلوب هو وضع خطة عربية وصياغة قرارات تتمشى مع وضع المدينة وواقعها، مع وضع إجراءات تنفيذية لهذه القرارات، والتي من شأنها إعادة الوجه العربي الإسلامي المشرق لمدينة القدس وبالسرعة الممكنة حتى لا تلحق خسارة فادحة بالبشرية، التي لها ميراث السنين من التراث الإنساني على مر العصور في مدينة القدس الخالدة.

الباب الخامس

التحولات في البيئة الدولية تجاه

مدينة القدس

التحولات في البيئة الدولية تجاه مدينة القدس

تعتبر قضية القدس من أكثر قضايا التاريخ السياسي الحديث إثارة للجدل والنقاش، وهذا يعود إلى البعد التاريخي في عمر المدينة، والبعد الديني كمحطة أنظار اتباع الشرائع الثلاث.

فتعدد أطراف هذه القضية جعل منها معضلة من أصعب المعضلات في تاريخ العلاقات الدولية، وهذا يتضح من عرض كل طرف حجته بما يتفق مع مصالحه، وبحكم تباين هذه المصالح وتعارضها أدى إلى اتسام الحقائق بشيء من الغموض، وفي نفس الوقت تشابكت مصالح الأطراف المحلية للقضية مع مصالح العديد من القوى الدولية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الخلافات بين أطرافها إلى مستوى النزاع المسلح، والذي استنزف طاقات وموارد هائلة، أدت هذه الظروف المحيطة إلى التجاء دول الصراع إلى هذه الدولة أو تلك، تطلب معونة أو تأييداً أو الالتجاء إلى منبر من على منصته تشرح قضيتها مدعمة بالحقائق، وآليات تتفق مع مصلحتها وذلك لكسب تأييد أو مؤازرة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع من الأثر البليغ الذي يتركه تأييد دولة ما لطرف من أطراف الصراع، أو وقوف مجموعة من الدول بجانب طرف دون الآخر، وللتعرف على أثر البيئة الدولي في الصراع من أجل القدس، فإننا والحالة هذه سنبين هذا الأثر من خلال الفصلين التاليين:

- الفصل الأول: قضية القدس في المحيط الدولي.
- الفصل الثاني: قضية القدس في هيئة الأمم المتحدة.

قضية القدس في المحيط الدولي

برزت قضية القدس منذ قرار التقسيم الذي حمل بين طياته قرار تدويل المدينة، كحقيقة قوية فرضت نفسها على الساحة الدولية، بحيث لا تستطيع دولة من دول العالم تجاهلها دون الإفصاح عن موقفها.

ومما لاشك فيه أن أي موقف لدولة ما بشأن الصراع من أجل القدس، يحمل بمضمونه موقفين في آن واحد، موقفاً سلبياً تجاه طرف ويكون في الوقت نفسه موقفاً إيجابياً إزاء الطرف الآخر، كما تلعب المصالح دوراً بارزاً في مواقف الدول، الأمر الذي تنبهت إليه الدول العربية، فاستخدمته بالقدر الذي نالت به المزيد من التأييد الدولي لقضيتها موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي.

كما لعبت المستجدات كاحتلال القدس العربية، وقوانين الضم الإسرائيلية، وإجراءات التهويد للمدينة، والقرارات السياسية كإعلان الدولة الصهيونية القدس عاصمة أبدية للكيان الصهيوني، ونقل المكاتب الرسمية إليها، وحث الدول على نقل سفارتها للمدينة، كل ذلك كان له دوراً في تحريك قضية القدس على مختلف المستويات.

وتعود أهمية بيان المواقف الدولية من قضية القدس، إلى تبديد الغموض عن الرؤية السياسية التي تقفها الدول من قضية القدس، والتي على أساسها يمكن تبلور استراتيجية عربية ترسم في ذهنية العرب خطة مستقبلية، يقرر بموجبها ما يجب أن يقوم به العرب لتحقيق وضع أفضل لمدينة المقدسة، وترسم الصورة المستقبل المدينة، إزاء الصراع العربي - الصهيوني؛ لتبني استراتيجية عربية على ضوء ذلك كله، يتم من خلالها التعامل مع الدول بناء على مواقفها. لذا سنبرز تلك المواقف من خلال المباحث التالية[1]:

- المبحث الأول: موقف القوتين العظميين (سابقاً).
- المبحث الثاني: موقف مجموعة الدول الأوروبية.
- المبحث الثالث: موقف دول عدم الانحياز.
- المبحث الرابع: موقف الدول الإسلامية.
- المبحث الخامس: موقف الفاتيكان والكنائس المسيحية.
- المبحث السادس: مواقف دولية أخرى.

(1) كان تقسيم مباحث الفصل على أساس المجموعات، كل مجموعة تشترك فيما بينها لبعض الخصائص أو الندية كما في المبحث الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، في حين وجد بعض الدول لا نستطيع ضمها إلى أي منها ولأسباب تقتضيه طبيعة الدول أو الدراسة أو لانتفاء الخصائص المشتركة.

المبحث الأول:

موقف القوتين العظميين (سابقاً)

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً)، أقطاب القوة في هذا العالم، فتعد الأولى قائدة المعسكر الغربي ووريثة السياسية البريطانية في هذا القسم من العالم، بينما الثانية تعتبر قائدة المعسكر الشرقي وزعيمه الأحزاب الاشتراكية، ترتبط بهذا القسم بعلاقات صداقة وتعاون مع شعوب المنطقة.

إن السياستين الأمريكية والروسية في سباق مستمر نحو منطقة الشرق الأوسط، فكلا السياستين تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها بالمنطقة، لذا ارتبطت بعلاقات مصلحية مع أقطارها، ولما كان نجاح إحداها يترتب عليه فشل الأخرى، لذا يمكننا وصف سلوكهما السياسي بالسلوك العدائي اتجاه بعضهما البعض وإن كان أحياناً غير مكشوف.

فالهدف الرئيسي لسياسة الاتحاد السوفييتي بالمنطقة يتمثل في الحصول على قدر من النفوذ والمصالح الحقيقية في المنطقة، بينما السياسة الأمريكية في الأمد القصير والطويل هدفها إحباط هذا النفوذ والوقوف أمام المد الشيوعي ومحاصرته حيثما كان، والمحافظة على تحقيق الاستقرار والهدوء في منطقة الشرق الأوسط، مع الانحياز إلى جانب إسرائيل بفضل اللوبي الصهيوني وعوامل أخرى[1].

ولما كانت القدس مدينة اتباع الشرائع الثلاث، والكثير من سكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يقدسونها، وكل طرف من أطراف النزاع يسعى لكسب تأييد هذه الدول، كان لابد من هاتين القوتين من اتخاذ موقف بشأنها، ولنتمكن من تحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناول ذلك من خلال المطلبين التاليين:

- ❑ المطلب الأول: الولايات المتحدة وقضية القدس[2].
- ❑ المطلب الثاني: الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وقضية القدس.

---

(1) كامل أبو جابر، مرجع سابق، ص12-13.

(2) سيتم التركيز على المواقف السياسية للولايات المتحدة بصورة أكثر تفصيلية للأسباب التالية:

أ- أصبحت مواقف الدول تابعة لموقف الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ب- تفرد الولايات المتحدة برعاية عملية السلام والتي بدأ مشوارها في مدريد عام 1991م.

جـ- أن معظم الدول أخذت تنظر إلى موقف الولايات المتحدة لتتخذ مواقف مشابهة لموقفها طمعاً في مساعدة أو تجنباً لعداوة.

المطلب الأول: الولايات المتحدة وقضية القدس.

حتى بداية القرن العشرين لم تكن قضية القدس أو بالأحرى الأطماع الصهيونية في فلسطين، تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة ملحوظة، واقتصر الأمر على تقديم خدمات ومساعدات لأفراد من اليهود وبالذات في القدس.

ففي عام 1844م وضع حجر الأساس لأول قنصلية أمريكية في المدينة المقدسة، أخذت تقدم المساعدات والخدمات لليهود، الأمر الذي ساعد وبطريقة مباشرة في توطين اليهود في فلسطين، وعلى أثر مقابلة كبير حاخامات اليهود للرئيس الأمريكي (بولسل جرانت)، أصدر الأخير تعليماته لوزير الخارجية لتوسيع قاعدة الخدمات لليهود، وبدأ ذلك واضحاً عندما تصدت الولايات المتحدة للحكومة العثمانية على أثر إصدارها قانوناً يمنع امتلاك اليهود أرضاً في فلسطين بين الأعوام (1880-1900)[1].

ونتيجة المتغيرات في المحيط الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، برزت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فارتبطت بعدة مصالح اندفعت على أثرها إلى إعلان تعاطفها مع مطالب الحركة الصهيونية، وبالذات في خلق الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي، وقد بدأ هذا التعاطف منذ إعلان وعد بلفور، حيث أعلن الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون)، تأييده لخلق الوطن القومي اليهودي في فلسطين[2]، وعلى أثر صدور صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وافق الكونغرس الأمريكي في أيلول عام 1922م بمصادقة الرئيس الأمريكي وقتها (وارين هارونج)، على دعم فكرة الانتداب ودعم الجهود لإقامة وطن لليهود في فلسطين، طرحت اللجنة الملكية البريطانية، فكرة تقسيم فلسطين ما بين الأعوام (1937-1938م) حينئذ، وأخذت الولايات المتحدة تزيد من اهتمامها بالأوضاع في فلسطين[3].

وفي الوقت الذي بدأ فيه التواجد اليهودي في المنطقة، وبصورة ملحوظة، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها دعم هذا التواجد، وتوفير السبل المختلفة لسلامته وتثبيت جذوره.

ولإلقاء الضوء على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بفلسطين، والتي تشكل قضية القدس جوهرها بإجماع كافة الباحثين، لابد إزاء هذه الحالة من الوقوف على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية، التي شغلت اهتمام اتباع الشرائع الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية منذ قرار التقسيم وحتى الوقت الحاضر.

---

(1) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، المرجع السابق، ص144-145.

(2) Goerge Lanezowsk: The Middle Est in World Of Affairs - New York: Cornell University Pless 1982 - p 422-424.

(3) وكالة الأنباء الكويتية، مرجع سابق، ص146-147.

إن موقف الولايات المتحدة من قضية القدس في اليوم الذي كان فيه موضوع الحكم في فلسطين محل مناقشة في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي عقدت في شهري (إبريل، مايو) من عام 1947م، واتخاذها للقرار في 29 من نوفمبر 1947م، باتفاق 33 صوتاً ضد 13 وامتناع 10 عن الاقتراع، والقاضي بتقسيم فلسطين، كان نصيب القدس التدويل، بأن تكون لها كياناً منفصلاً يخضعها لنظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة[1]، ويتضح موقف الولايات المتحدة من التدويل بطلبها تأجيل الاقتراع عندما تبين لها إن قرار التقسيم لا يظفر بأغلبية الثلثين، كما أن الرئيس (ترومان) توسل بنفوذه الشخصي والرسمي للظفر بأكثر الأصوات إلى جانب القرار، وقد اعترف بذلك فيما بعد، كما اعترف (دين راسك) الذي كان يشغل مدير مؤسسة روكفلر بدور الولايات المتحدة في إخراج قرار التقسيم إلى حيز الوجود[2].

وعندا استولت إسرائيل على المدينة كاملة في حرب حزيران، افصح سفير الولايات المتحدة لدى هيئة الأمم عن موقف بلاده، أمام إحدى جلسات الهيئة العامة، التي عقدت بحضور جميع الأعضاء؛ لإبداء ملاحظاتها حول التصويت على القرار، المتعلق بالقدس الذي جرى في 14 تموز عام 1967م، حيث قال:

"إن مستقبل القدس لا يمكن تقريره إلا من خلال وسائل وعمليات التفاوض، والاتفاق والتسوية، وإن أية محاولة انفرادية لتقرير ذلك المستقبل مسبقاً، ليس لها أساس وباطلة".

وبهذا رد على الإجراء الإسرائيلي الذي بمقتضاه ضمت المدينة العربية للقدس الجديدة، كما أن لندون جونسون رئيس الولايات المتحدة أوضح الموقف الأمريكي، من خلال بيان أصدره البيت الأبيض في 28 حزيران 1967م تجاه مدينة القدس بقوله:

(من وجهة نظرنا يجب أن يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة لثلاث ديانات عظيمة في الأماكن المقدسة في القدس)[3].

وعلى أساس هذا المبدأ فهو يفترض أنه قبل أن يصار إلى اتخاذ إجراء من طرف واحد حول وضع القدس، ستكون هناك مشاورات مناسبة مع الزعماء الدينيين، وغيرهم من المهتمين بهذا الأمر اهتماماً عميقاً.

وأصدرت وزار الخارجية الأمريكية بياناً في 28 حزيران 1967م، يحدد موقف الولايات المتحدة بشان القدس، على أثر الإجراء الصهيوني بتوحيد المدينة جاء فيه:

---

(1) هنري كتن، مرجع سابق، ص26-27.

(2) كامل أبو جابر، مرجع سابق، ص76-77، انظر أيضاً: الين. ب. ليبسون كلايك مارك، العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الباحث العربي، آب 1984م، ص75.

(3) فايز فهد جابر، القدس: ماضيها، حاضرها، مستقبلها، مرجع سابق، ص228-229.

" إن الإجراء الحكومي العاجل الذي اتخذ اليوم، لا يمكن اعتباره مقرراً لمستقبل الأماكن المقدسة، أو لوضع القدس وفيما يتصل بها، والولايات المتحدة لم تعترف على الإطلاق، بمثل هذه الإجراءات المتخذة من جانب واحد، من قبل أي دولة من دول المنطقة على أنها تتحكم بالوضع الدولي للقدس"[1].

كما استنكرت حادثة إحراق الأقصى في 21 آب "أغسطس" 1969م، والذي اعتبرته بمثابة محاولة لطمس المعالم الإسلامية في القدس. وعلى الرغم من هذه الاستنكار فإن الولايات المتحدة في هيئة الأمم أحبطت صدور قرار عن الهيئة الدولية بشأن العدوان على المسجد الأقصى، ويمكننا إبراز الملاحظتين التاليتين:

1- إن موقف الولايات المتحدة في مجلس الأمن، يتناقض مع موقف سابق ومعلن للولايات المتحدة، فهي لا تعترف بالإجراءات الصهيونية في مدينة القدس، ومع هذا فقد استخدمت حق الاعتراض على القرار الذي يدين ويشجب انتهاك حرمة الأقصى.

2- يعتبر موقف الولايات المتحدة تراجعاً عن مواقف سابقة، حيث أيدت عدة قرارات صادرة عن الأمم المتحدة، تدين أية إجراءات من شأنها تغيير معالم المدينة المقدسة وتعتبرها باطلة[2].

وفي 9 كانون أول من عام 1969م، أعلن وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية موقف الولايات المتحدة الرسمي والجديد إزاء قضية القدس فقال:

"... نؤمن بوجوب بقاء القدس مدينة موحدة، بحيث لا تبقى فيها قيود على حركة الأشخاص والبضائع، ويجب وجود حرية الوصول إلى المدينة الموحدة للأشخاص من كل الأديان والقوميات، ويتوجب أخذ مصالح كل السكان في المدينة، ومصالح الطوائف المسيحية واليهودية والإسلامية، ضمن ترتيبات إدارة المدينة الموحدة، ويتوجب وجود دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة الدينية والاقتصادية المدنية في المدينة"[3].

لقد أوضح وليم روجرز هذه المبادئ دون الإشارة إلى أي إجراء عملي، يمكن الأخذ به لتحقيق هذه المبادئ، وفي أوائل تموز عام 1969م ألقى تشارلز ويوست سفير الولايات المتحدة لدى الهيئة الدولية بياناً، عبر فيه عن موقف بلاده تجاه هذه القضية، والذي أوضح:

(بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب حزيران هو شأنه كالمناطق الأخرى احتلتها إسرائيل).

---

(1) المرجع السابق ص230.
(2) سالم الكسواني، الفيتو الأمريكي على المسجد الأقصى المبارك، القدس العدد 10 كانون الثاني، 1986م، ص32.
(3) كيرزم بيمفيمستي، قضية القدس مشاكل وحلول، لندن، جامعة هارفارد كمبردج 1972م-98.

وبذلك تخضع ذلك الجزء لنصوص القانون الدولي الذي تنتظم فيه حقوق والتزامات دولة الاحتلال وبين النصوص القائلة بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغيرات في القوانين أو الإدارة، عدا تلك التي تتطلبها مصلحتها الأمنية، وأن دولة الاحتلال لا يجوز أن تصادر أو تدمر ممتلكات خاصة[1].

وعلى أثر حرب رمضان 1973م ظهرت دلالات على اتجاه الولايات المتحدة، نحو تغيير نسبي في التعامل السياسي مع الدول العربية، قاد هذا التغيير هنري كيسنجر وزير خارجيتها، والذي نجح بدبلوماسيته على وضع اتفاق فصل القوات بين مصر وإسرائيل، وأما عن تصور بلاده تجاه المدينة فقد حدده على النحو التالي:

1- توضع الأماكن المقدسة في كل من القدس والخليل وبيت لحم تحت إدارة الأمم المتحدة.

2- يوضع حي اليهود والأرمن في القدس تحت الإدارة الصهيونية.

3- يعود الحي الإسلامي الواقع بين باب الأسباط وباب الخليل إلى الإدارة الأردنية.

4- يوضع الحي المسيحي الواقع بين باب العمود وباب الخليل تحت إدارة الفاتيكان.

5- تعلن القدس مدينة مفتوحة للجميع.

ويعتقد كيسنجر أن ذلك لا يمنع من اتخاذها عاصمة لدولة معينة أو لغيرها[2].

وفي عام 1974م أشارت الكثير من التقارير إلى أن الأمريكان يدعمون الفكرة التي تنادي، بوجوب إبقاء المدينة موحدة بإدارتين منفصلتين ونقل الحي اليهودي إلى الحكم الصهيوني، وفي عام 1976م أعلن السفير الأمريكي لدى هيئة الأمم المتحدة (وليم سرانتون) الموقف الأمريكي مؤكداً بيان سلفه (تشارلز ويوست) عام 1968م فكرر قوله: (إن الجزء الذي احتلته إسرائيل من القدس، هو جزء محتل كباقي الأراضي المحتلة الأخرى)، وأما الموقف الأمريكي من الإجراءات الأحادية الجانب، والتي تقوم بها إسرائيل من طرف واحد؛ كمصادرة الأراضي أو أي عمل إداري آخر، إنما يعتبر من وجهة نظر الولايات المتحدة عملاً مؤقتاً، لا يمكن أن يؤثر في الوضع الدولي الحالي، كما لا يقرر الوضع النهائي والدائم للقدس[3].

وعلى أثر توقيع معاهدة (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل عام 1979م، رأت الولايات المتحدة بقضية القدس وبموجب مسودة الرسالة التي قدمها صموئيل لويس لبيجن، اعتبار القدس القديمة كباقي المناطق المحتلة الأخرى، تسري عليها المعاهدات حسب القانون والأعراف الدولية، وأمام إصرار بيغن وتهديده بعدم التوقيع على معاهدة الإطار، ورفضه تسلم الرسالة من جهة،

---

(1) المرجع السابق، ص234.
(2) وزارة الإعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس، عمان: مديرية الدراسات والبحوث، 1974م، ص23.
(3) ميرون بينفينيستي، مرجع سابق، ص98.

وحرص الولايات المتحدة على تنفيذ الخطوات الأخرى في معاهدة الإطار من جهة أخرى عدلت هـذا الموقـف وأعلـن الـرئيس كارتر: (إنه بالإمكان إيجاد صيغة أخرى)، وفعلاً تم إيجاد صيغة كهذه تتضـمن ذكـر أقـوال قيلـت في قضـية القـدس، أعلنهـا المسؤولون الأمريكان قبل عشر سنوات أو أكثر[1].

ومن خلال الرسائل التي تم تبادلها بين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس السادات عام 1978م ورئيس الـوزراء بيغن، يظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس هو أن القسم العربي الذي احتلته إسرائيل على أثـر حـرب حزيران 1967م، جزءاً لا يتجزأ من المناطق المحتلة، يسرى عليه القانون الدولي والأعراف الدولية الأخرى[2].

ويمكننا وصف موقف الولايات المتحدة المعلن من القدس بالموقف الثابت وخصوصاً في فترة رئاسـة الـرئيس جيمـي كارتر، حيث يقوم هذا المواقف على الركائز التالية:

1- إبقاء القدس مدينة موحدة، وعدم تقسيمها.

2- ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الديانات.

3- يجب أن يترك الوضع النهائي للمدينة المقدسة للمفاوضات الهادفة للوصول إلى تسوية سلمية وشاملة[3].

أكد هذا الموقف الرئيس جيمي كارتر نفسه، في البيان الـذي أصـدره البيـت الأبـيض عـلى لسـانه في 3 آذار 1980م، وتضمن البيان تصور الرئيس بشأن القدس ما يلي:

"... فيما يتعلق بموقفنا من القدس، فأننا نعتقد أنه يجب عدم تقسيم القدس، مع ضـمان حريـة الوصـول للأمـاكن المقدسة لجميع الديانات، كما يجب تحديد وضع المدينة في المفاوضات الرامية للتوصل لتسوية سلمية شاملة"[4].

وفي الخطاب الذي ألقاه أدموند ماسكي وزير الخارجية الأمريكي في نادي الصحافة في واشنطن في 9 حزيـران 1980م، حيث تناول القضية الفلسطينية بشكل عام، وتصورات الحكومة الأمريكية بشأن الصراع العـربي - الصـهيوني بشـكل خـاص، وجاء في خطابه بخصوص المدينة المقدسة ما يلي:

"... بالنسبة لقضية القدس، فإننا نؤيد التفاوض في المستقبل لتحديد الوضع النهـائي لمدنيـة القـدس، كـما أننـا نؤيـد وجهة النظر القائلة، بأن هذه المدينة ينبغي أن تبقى موحدة مع توفير حرية

(1) حنة شاهين - المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي، شؤون فلسطينية، العدد 90، 1979م، ص86.
(2) اللجنة الملكية لشؤون القدس، شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية، العدد 118-1 نيسان (إبريل) 1984م، ص70.
(3) صحيفة الدستور الأردنية الصادرة 5 آذار 1980م، انظر أيضاً: صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة 4 آذار 1980.
(4) Jerudalem Post, March 5, 1980.

الوصول إلى الأماكن المقدسة إلى اتباع كافة الديانات[1].

والموقف الأمريكي من قرار ضم إسرائيل مدينة القدس في 30 تموز (يوليو) 1980م، كان موقفاً سلبياً تجاه الخطوة الإسرائيلية، وفي رأينا أنه موقف طارئ لا يتعدى التلاعب بالألفاظ ولا يتصف بالواقعية وهذا يفسره خطوات الدول العربية والإسلامية التي اتخذت عدة قرارات تتعلق بالقدس الشريف، منذ احتلالها عام 1967م وحتى الآن، ولم تنفذ بفضل دعم الولايا المتحدة الأمريكية للإجراءات الإسرائيلية التهويدية، وهذا ما عبر عنه الحبيب الشطي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك بقوله: (أنه لولا مساندة الولايات المتحدة لما كان في استطاعة إسرائيل تجاهل قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي).

فسياسة الولايات المتحدة الداعمة لليهود دفعت بالدول العربية والإسلامية للاحتجاج عليها، وقد انطوت هذه الاحتجاجات على تحذيرات تتضمن تأثيرات سلبية على العلاقات الأمريكية مع الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، والتي تنعكس على المصالح الأمريكية في المنطقة[2].

لقد تقدمت الدول الإسلامية في حزيران (يونيه) 1980م، بمشروع قرار يتضمن إدانة إسرائيل، وقد ترددت إدارة الرئيس كارتر بين استخدام الفيتو وإغضاب الدول الإسلامية ومن بينها مصدري النفط، وبين الامتناع عن التصويت مغضبة بذلك إسرائيل ومؤيديها من الأمريكيين في سنة الانتخابات الرئاسية، وفي ضوء ذلك حذفت كلمة العقوبات من المشروع، إلا أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت واكتفت بالتنديد لتغيير وضع المدنية[3].

حينئذ سعت الدول العربية والإسلامية، وبتأييد من الدول الصديقة إلى عقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية، وبعد أن عُقدت هذه الجلسة، بذلت الولايات المتحدة أقصى جهودها لتعطيل القرار الذي صدر عنها، والذي يحمل الرقم 476 في 3 حزيران 1680م[4].

وأما تبرير الولايات المتحدة باتخاذها هذا الموقف، فقد جاء على لسان وزير خارجيتها أدموند ماسكي والذي قال:

"إن امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، كان الموقف الوحيد الممكن بالنسبة

(1) السفارة الأمريكية في القاهرة، النشر الصحفية، القاهرة. (حزيران / يونية) 1980م.
(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 16 آب 1980م.
(3) يحمل هذا القرار رقم (476)، يؤكد معارضة المجموعة الدولية لأعمال إسرائيل في المدينة المقدسة، وتمت الموافقة على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول الإسلامية بأغلبية 14 صوتاً، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، ويذكر أن ثلاثاً وعشرين دولة إسلامية فقط وقعت على الوثيقة عندما قدمت وهي ينغلادش، النيجر، تونس، البحرين، أندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، الباكستان، قطر، السعودية، السنغال، الصومال، السودان، تركيا، الإمارات العربية، الجزائر، انظر: صحيفة النهار المقدسية، الصادرة بتاريخ 1 تموز 1980م.
(4) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 28 حزيران 1980.

لها، وأضاف أننا نواجه دائماً قرارات في الأمم المتحدة سواء عن قصد أو غير قصد، تهدد بتفـويض المفاوضـات التـي بـدأت، أو التي تكاد تبدأ في إطار كامب ديفيد"[1].

لم يكن هذا الموقف السلبي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكيـة تجـاه مدينـة القـدس وسـكانها، فـإزاء الاعتـداءات الإسرائيلية الاستفزازية ضد العرب في المدينة المقدسة، كاد مجلس الأمن الدولي يصدر قراراً يـدين بـه الاعتـداءات الإسرائيليـة بالقدس في تشرين الثاني 1986م، إلا أن الولايات المتحدة عرقلت إصدار مثل هذا القرار[2].

وفي عهد الرئيس (رونالـد ريغـان) بـرز الموقـف الأمـريكي مـن قضـية القـدس، مـن خـلال مشروع الـرئيس للسـلام (1982)م، والذي شدد على أن تبقى مدينة القدس غير مجزأة بل (موحدة)، إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر عن طريـق التفاوض بين الأطراف المتنازعة[3].

وانطلاقاً من موقف الرئيس وتأكيداً للموقف الأمريكي المشار إليه، قرر وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز تجنب الإقامة في القدس أثناء زيارته لإسرائيـل، وهـذا يعنـي أن الولايـات المتحـدة قـد توصـلت إلى قناعـة تسـتند إلى عـدم شرعيـة الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وعدم الاعتراف بما يسمى بالضم للمدينة العربية المحتلة، والتي تعتبرها إسرائيل عاصمة لها، وهذا يُعد خروج على التقاليد المألوفة، حيث كانت الوفود تحل في مدينة القدس أثناء زياراتها الرسمية[4].

وفي إطار التعامل الأمريكي الدبلوماسي مع إسرائيل، وانطلاقاً من عـدم اعترافهـا بالسـيادة الإسرائيليـة عـلى القـدس، فإنها احتفظت بسفارتها في تل أبيب وفي الوقت نفسـه احتفظـت بقنصـليتها في القـدس، وعملـت البعثتـان تاريخيـاً بصـورة منفصلة ومسـتقلة، وأصـدرت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة بيانـاً أعلنـت فيـه: (أن السـفارة ستسـتمر في التعامـل بالاتصـالات السياسية مع الحكومة الإسرائيلية، وتظل القنصلية في القدس مسؤولة عن التعامل مع سكان القدس العربي والضفة الغربيـة، في حين يتبع قطاع غزة في تعامله مع السفارة بتل أبيب، وأكد بيان وزارة الخارجية على ما يلي: (أن الولايات المتحدة تتجنـب الإنحراف في جهود الوساطة الأمريكية، في مجال تأثيرات السياسة الخارجية، التـي قـد تـؤدي إلى انحـراف في جهـود الوسـاطة الأمريكية الراسخة، وهو أن مستقبل وضع القدس يجب أن يتقرر عن طرق المفاوضات بين الأطراف المعنية[5].

أخذت إسرائيل تسعى لدى الولايات المتحدة من أجل نقل سفارة الولايات المتحدة إلى

---

(1) مركز المعلومات والتوفيق - تقارير عن القدس أمام مجلس الأمن، شؤون عربية، العدد 105، آب 1980م، ص138.
(2) صحيفة الأنباء الكويتية، الصادرة بتاريخ 30 تشرين 1986م.
(3) صحيفة البيان الظبيانية، الصادرة بتاريخ 1 تموز 1987م.
(4) دار البيرق، التحركات الإسرائيلية على السـاحة الدوليـة، أرض الربـاط، العـدد 7 - تشريـن أول 1987م - ص202 انظـر أيضـاً: صـحيفة الدسـتور الأردنية، الصادرة بتاريخ 8 تشرين أول 1987م.
(5) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة 2 آب 1980، انظر أيضاً: صحيفة الأنباء الكويتية، الصادرة 5 تموز 1987م.

القدس، وذلك لتعطي المدينة ثقلاً سياسياً يؤكد على أن إجراءاتها المتخذة ذات صفة رسمية والرامية إلى جعلها العاصمة لدولتها، كما أنها ترى بنقل السفارة الأمريكية للقدس سابقة تحتذى بحذوها الدول الأخرى، ويود اللوبي الصهيوني الأمريكي ذلك أيضاً، ويعلق على نقل السفارة أهمية كبيرة، ويلجأ أعضاؤه إلى استغلال نفوذهم في سبيل تنفذ هذه الغاية، فيعمدون أحياناً إلى مراكز الثقل في الحزبين الجمهوري والديمقراطي المتصارعين في معارك الانتخابات الرئاسية، لتبنى هذا الهدف اليهودي، فيعمدون إلى إظهار ذلك في البرنامج الانتخابي لكلا الحزبين، لهذا عمد اليهود بالانتماء للديمقراطيين أصحاب الشرائع وفريق آخر للجمهوريين كي يحصلوا على تأييد الحزبين لهذا الغرض في حال فوز أحدهم.

فقد تبنى الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام 1980م فكرة بقاء القدس مدينة موحدة مفتوحة دائماً، ودون عائق لجميع الشرائع للوصول إلى الأماكن المقدسة، في حين نص البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي في إحدى فقراته على أن تظل القدس موحدة، والاعتراف بها كعاصمة للدولة اليهودية مع حرية جميع أصحاب الشرائع في الوصول إلى الأمان المقدسة، والدعوة إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تأكيداً لهذا الموقف[1].

كذلك تعمد الجماعات اليهودية، في المجتمع الأمريكي إلى المرشحين أنفسهم لوضعهم تحت طائلة الوعود، لاستثمارها مستقبلاً عند فوز أحدهم، ففي معركة الانتخابات الأمريكية عام 1980م لجأت إلى رونالد ريغان وكارتر مرشحي الحزبين، لكن كارتر استمر على موقفه السابق بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، بينما أكد ريغان أن القدس يجب أن تبقى تحت السيادة الصهيونية[2].

ورغم التصريحات المتغايرة إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بينهما، وهو الالتزام بحماية الدولة الصهيونية وتعزيز الالتزامات الأمريكية معها، وفي الحملة الانتخابية (1984)، نجد هارت مونديل يؤيد نقل السفارة الأمريكية للقدس، في حين يعارض رونالد ريغان في حملته الانتخابية للرئاسة الثانية نقل السفارة للقدس، ويخالف ما قاله في معركته الانتخابية الأولى (1980)م، فاعلاً فعلة كارتر نفسها الذي أيد نقل السفارة الأمريكية للقدس في المعركة الانتخابية عام 1976م، وتحفظ على ذلك أثناء وجوده على قمة البيت الأبيض[3]، وفي المعركة الانتخابية (1988)م نجد

---

(1) وحيد عبد الحميد، الصراع العربي الإسرائيلي في معركة الانتخابات الأمريكية، المستقبل العربي - السنة 3، العدد 20 تشرين أول 1980م، ص129-13.

(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 17 أيلول 1980م.

(3) فتحي حسن عطوة، القدس في الانتخابات الأمريكية، السياسة الدولية 17/20 القاهرة السنة (20) العدد (17) 1984، ص113.

أن مايكل دوكاكيس مرشح الرئاسة للحزب الديمقراطي لجأ إلى تسجيل موقف خلال حملته الانتخابية عندما قال: (إن موقفي هو أن القدس هي المكان الذي تقول عنه إسرائيل أنه عاصمتها، ولذلك فهو المكان الذي يجب أن تكون فيه السفارة الأمريكية[1]، وقد يلجأ بعض المرشحين لزيارة مدينة القدس لإظهار تضامنه مع الدول اليهودية من جهة، وذلك لتعزيز تصريحاته للظفر بأصوات اليهود التي أظهرت انتظاماً عميقاً في التصويت، ليتسنى له دخول البيت الأبيض[2].

نجحت الجماعة اليهودية في المجتمع الأمريكي، في إقناع مجلس الشيوخ لإقرار مشروع مقترح يسمح للولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، على الرغم من الجدل الدولي الذي تثيره مثل هذه المبادرة، كما تضمن مشروع القرار تخصيص مبالغ لم تحدد قيمتها من أجل إقامة مبنيين واحد في تل أبيب والآخر في القدس، وذلك خدمة لهذه الغاية، كما استغل هذا الأمر دوكاكيس وصرح بقوله: (أنني سأدرس هذا الخيار بإيجابية إذا ما تم انتخابي)[3]، وأوردت صحيفة معاريف إسرائيلية في 8 تشرين أول 1988م أن دوكاكيس قال: (إذا كانت إسرائيل تريد أن تكون القدس عاصمتها، إذن وبقدر ما يتعلق الأمر بي فالقدس عاصمتها، وهذه مسألة تخصهم، فإذا قالوا: أن عاصمتهم في مكان ما فإننا سندعمهم)[4].

بينما كان رأي الجمهوريين في الحملة الانتخابية نفسها (1988)م، في قضية القدس ما مثله قولهم: (إننا نعتقد أنه يجب أن تبقى القدس موحدة تتمتع بحرية العبادة في الأماكن المقدسة لكل الطوائف الدينية)[5]، وفي انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1992م تسابق كلٌ من الجمهوريين والديمقراطيين في إعطاء الوعود لليهود بشأن القدس، وتضمين الوعود تلك إشارات يفهم منها، تمكين اليهود من المدينة المقدسة، وأعديت نفس لعبة الوعود بإشارات يفهم منها تمكين اليهود من القدس في انتخابات عام 1996م وعام 2000م، وذلك لكسب أصوات اليهود لترجيح هذا المرشح في الانتخابات وانهزام ذلك، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فالرئيس (بل كلنتون) في انتخابات عام 2000م، كان يهدد الفلسطينيين خاصة والعرب عامة وكافة المسلمين بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة للدولة اليهودية، لكسب أصوات اليهود لصالح نائبه آل غور مرشح الرئاسة، وذهب الأخير إلى ركوب موجة التهديد تلك فكان ينادي بالسيطرة على كل المقدسات الإسلامية بالقدس ووضعها تحت يد اليهود، وأما منافسة جورج بوش الابن، فلم يتورع هو الآخر عن دعم دولة يهود في مطلبها الخاص بالقدس وجعلها عاصمة الكيان الصهيوني[6].

---

(1) صحيفة الأنباء الكويتية، الصادرة بتاريخ 5 تموز 1988م.
(2) ستفين د. ايزاكس، اليهود والسياسة الأمريكية، ط1، بيروت: دار الاتحاد 1976م، ص168-169.
(3) صحيفة النهار المقدسية، الصادرة بتاريخ 29 تموز 1988م.
(4) صحيفة صوت الشعب الأردنية، الصادرة بتاريخ 13 تشرين الثاني 1988م.
(5) المرجع السابق.
(6) صحيفة اللواء الأردنية الأسبوعية الصادرة بتاريخ 16 أيلول 2001م.

إن تصريحات المرشحين لانتخابات الرئاسة الأمريكية، يمكن ردها لعدة اعتبارات، تقتضيها ظروف الحملة الانتخابية من جهة، ولتجنب نقمة اليهود وكسب أصواتهم من جهة أخرى كما ذكرنا آنفاً، وأما عن مدى التزام الفائز من المرشحين بالوعود التي قطعها على نفسه أثناء حملته الانتخابية، فتعود لعدة اعتبارات تتعلق بالمصلحة القومية الأمريكية من ناحية، ولتطور الأحداث في المنطقة العربي من ناحية أخرى، فالتنافس بين المرشحين لنقل السفارة في حملاتهم الانتخابية شيء، وتحقيق هذا الوعد إذا قدر لأحدهما الوصول إلى البيت الأبيض شيء آخر.

ولقد ذكرت مصادر إسرائيلية ما مفاده إن وزارة الخارجية الأمريكية اعترفت بضم إسرائيل للقدس، وذلك ضمن دليل الهاتف للوزارة، وأضافت المصادر أن وزارة الخارجية الأمريكية شطبت اسم مدينة القدس كاسم مستقل في دليل الهاتف، وأدرجت الهواتف والعناوين فيها ضمن قائمة هواتف وعناوين الكيان الإسرائيلي وأدرجت القدس بعد اسم تل أبيب مباشرة[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة تعمل بلا أدنى شك لصالح اليهود، لترى في نهاية المطاف اليد الإسرائيلية مسيطرة تمام السيطرة على المدينة المقدسة، ولنعد للوراء قليلاً وتحديداً لعام 1975م، وعند تولي هنري كسينجر وزارة الخارجية الأمريكية حيث وضع هذا الصهيوني شرطاً للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، يقضي بتقديم المنظمة ما يفيد استعدادها للاعتراف بدولة الكيان الصهيوني في فلسطين، ووفاءً لهذا الشرط سلم رئيس المنظمة رسالة سرية إلى وزير خارجية السويد تتضمن ذلك، وقد عنت الخطوة تسليماً رسمياً بأن (القدس الغربية) يهودية، وهي بالتالي ليست محل تفاوض حين تبدأ المفاوضات الرسمية[2].

ومع بداية بروز الولايات المتحدة في أوائل التسعينات من القرن الماضي كلاعب وزعيم وحيد على الساحة الدولية، أخذت الإدارة الأمريكية تتخذ قرارات أكثر جرأة بشأن القدس لصالح دولة اليهود، وما يعزز هذا القول اتخاذ الكونجرس الأمريكي قراراً في 22 آذار عام 1990م، ينص على اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وتم تكرار من هذا القرار في الأعوام 1994م، و 1996م[3].

إن مجرى التحولات في تاريخ الصراع العربي الصهيوني حول فلسطين عامة والقدس خاصة، والمتمثلة بقبول العرب الدخول بمفاوضات وجهاً لوجه مع اليهود وبصورة علنية، أدى هذا إلى تحول مماثل لدى الإدارة الأمريكية تجاه قضية القدس، برز هذا التحول أثناء جولات وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر)، والتحضير جارٍ لعقد مؤتمر مدريد للسلام، حيث فرض

(1) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 13 آب 1988م.
(2) أحمد صدقي الدجاني، قضية القدس والتسوية السلمية وطريق التحرير، في كتاب القدس في الخطاب المعاصر، الزرقاء: جامعة الزرقاء 1999م، ص245.
(3) المرجع السابق، ص246.

على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس في مفاوضات الفترة الانتقالية، وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر والذي عقد في 30 تشرين الأول عام 1991م، أي ذكر لقضية القدس أو الإشارة إليها[1]، وقد أكد جيمس بيكر فكرة تأجيل النظر في قضية القدس مرة أخرى، عندما زار المنطقة في 15 تموز عام 1992م، وأثناء تلك الفترة ساق بيكر التأكيد على التأجيل من خلال جملة أفكار أمريكية حملها للمنطقة[2]، وعند قيام دولة الكيان الصهيوني بأي عمل في مدينة القدس نجد الولايات المتحدة تسارع في إعلانها عن عدم التدخل لوقف الأعمال الإسرائيلية، وهذا يعني توافق الأفكار الأمريكية والإسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس، إن الإصرار على فكرة تأجيل البحث في قضية القدس والتي تبنتها الولايات المتحدة وأكدتها اتفاقية أوسلو التي تم التوقيع عليها في واشنطن باسم (اتفاق إعلان المبادئ لإقامة الحكم الذاتي الانتقالي)[3]، يعني هذا أن الولايات المتحدة أعطت فرصة أخرى لدولة الكيان الصهيوني، لتنفيذ ما تبقى من مخططها التهويدي على مدى سنتين لاحقتين قبل أن تبحث قضية القدس.

إن الموقف الأمريكي المنحاز للكيان الصهيوني مكّن حكومة إسحاق رابين، في نهاية آذار عام 1993م من عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية في إجراءات عملية على الأرض، وقامت الحكومة اليهودية تنسيق الاستيطان داخل السور بجوار المسجد الأقصى، وفي القرى المحيطة بالقدس مثل العيزرية، وصور باهر وغيرها من المواقع. إن الموقف الأمريكي تجاه القدس ينبع من المواقف اليهودية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة وبالسرعة الممكنة، حتى لا يبقى من المدينة ما يمكن التفاوض عليه عند بحث قضية القدس في المفاوضات النهائية؛ لكون سياسة الأمر الواقع عندها قد قرضت تماماً.

والملاحظ أن اليهود عندما يقومون بأي إجراء تهويدي في المدينة، تقوم الولايات المتحدة بتقديم الغطاء المناسب لذلك الإجراء، فقُبيل اغتيال إسحاق رابين رئيس الوزراء اليهودي في 15 تشرين الثاني عام 1995م، طرح مشروع السور العازل بين الفلسطينيين واليهود، والذي يمتد بطول 360 كيلو متر وبارتفاع (3) أمتار ليفصل الأراضي الخاضعة لسلطة الحكومة اليهودية والأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، وقد هندس للمشروع وزير الشرطة اليهودي (موشيه شاحاك)، ووافق عليه شمعون بيرس الرجل الثاني في حكومة رابين، وبدأ تنفيذ المشروع عام 1996م[4]، والمشروع عند التأمل في واقعة لا ينفصل عن مجمل مساعي الحكومة اليهودية، للتهيؤ لما تخبئه الأيام من صدام حتمي مع الفلسطينيين.

---

(1) المرجع السابق، ص247.
(2) المرجع السابق، ص248-249.
(3) المرجع السابق، ص249.
(4) عبد العزيز كامل، حمى سنة 2000م، مرجع سابق، ص78.

لكون جُل الصدامات الشعبية مع اليهود في الأراضي المحتلة، كان الباعث لها مآذن المسجد الأقصى، فالمشروع والحالة هذه سيؤدي إلى حرمان المسلمين في الأراضي المحتلة من مجرد التمتع بالنظر إلى المقدسات حتى من وراء الأفق، وبالمقابل سيمكن اليهود من منع المسلمين نهائياً - عندما يريدون - من الوصول إلى الحرم القدسي وما فيه من مقدسات، ورؤية المسجد الأقصى للصلاة حتى صلاة يوم الجمعة.

إن الغطاء الأمريكي لهذا المشروع المريب تمثل في المساهمة الأمريكية بدعمه وتنفيذه كاملاً، حيث تمت الترتيبات الأمريكية التمويلية للمشروع، وقت أقرت له ميزانية خاصة منذ عام 1993م، وقدم الرئيس الأمريكي بل كلنتون القسط الأول والبالغ مائة مليون دولار عند زيارته لدولة الكيان الصهيوني عام 1996م، ومولت واشنطن عمليات تزويد السور بـ (18) معبراً، وطائرات استطلاع بدون طيار تحلق على مدار الليل والنهار فوق السور، وأجهزة لضبط المتسللين وكشف للمتفجرات، كما أعلنت الولايات المتحدة عن إرسال معدات إلكترونية، تركب في الحيز العرضي للسور مع بالونات عسكرية بها أجهزة رصد تصويرية للحركة على امتداد السور، بالإضافة إلى تزويد دولة الكيان بـ (206) طائرات هيلوكبتر من النوع الخفيف، لمزيد من المراقبة على الساحات المحيطة بالسور[1].

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلنة تجاه مدينة القدس تكاد تكون ثابتة، ولكنها في الوقت نفسه تخضع لكثير من المؤثرات، ويمكننا إجمالها بما يلي:

1- الجماعات اليهودية المنظمة في المجتمع الأمريكي، والمبثوثة في مختلف مظاهر الحياة الأمريكية، وبالطريقة التي تضمن التأييد الأمريكي عن طريق ممارسة الضغط على صناع القرار.

2- المصلحة القومية الأمريكية وما تقتضيه من مبررات لتحقيقها، وبغض النظر عن كل اعتبار يتعارض مع هذه المصلحة.

3- تطور الأحداث في المنطقة العربية يؤثر وبطريقة مباشرة على الموقف الأمريكي، ومثالنا في ذلك استخدام سلاح النفط العربي أثر حرب رمضان 1973م.

لذا يمكننا تحديد موقف الولايات المتحدة المعلن من قضية القدس بالتالي:

1- الإبقاء على المدينة موحدة.

2- وضع المدينة يستقر نهائياً عن طريق التفاوض بين أطراف النزاع.

3- ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لاتباع الشرائع الثلاث من حجاج وزوار.

4- ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لاتباع الشرائع الثلاث من حجاج وزوار.

---

(1) المرجع السابق، ص79.

إن المواقف الأمريكية تجاه مدينة القدس لا تؤخذ على محمل الجد في الجانب العربي، لكونها ترى بالولايات المتحدة طرفاً شريكاً بالصراع العربي الإسرائيلي، والذي شجع اليهود على القيام بكافة إجراءات ضم وتهويد وتكثيف الاستيطان بالمدينة المقدسة، فهي تقف بقوة إلى جانب الدولة اليهودية وتعتبرها الحليف الوحيد الذي يعتمد عليه في المنطقة المضطربة، والدولة اليهودية بدورها تقوم بالضغط على صناع القرار في أمريكا لتحقيق مكاسبها وضمان استمرار التأييد الأمريكي.

من خلال ما سبق فإن الولايات المتحدة لن تقوم بأي جهود حقيقية لحل سلمي شامل للقدس وغيرها من المناطق العربية المحتلة، لأن ذلك يصطدم بعدة عقبات في إجراءاتها منها، أن الجانب العربي لن يوافق على أية تنازلات في مدينة القدس، وأن المواقف الأمريكية لم تنم عن مصداقية في إجراءاتها لكونها تنبع من المواقف اليهودية.

المطلب الثاني: الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وروسيا الوريث وقضية القدس:

يحتل الشرق الأوسط مركزاً هاماً في استراتيجية[1] السوفيات وسياستهم لمجموعة من العوامل منها:

1) حيوية المنطقة بالنسبة للدفاع عن الحدود الجنوبية السوفياتية، وحماية المراكز الصناعية الكبرى في الجنوب، وهذا يتطلب العمل على إضعاف النفوذ الاستعماري الغربي في المنطقة[2].

2) الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع قوى التحرر الوطني الأساسية في المنطقة، حتى يضمن الاتحاد السوفياتي أن لا تكون أرض المنطقة وأبناؤها قواعداً وجنوداً ضد روسيا.

3) الوصول إلى الموانئ والمياه الدافئة.

دفعت هذه الأهمية الاتحاد السوفياتي إلى توجيه أنظاره للمنطقة لبلوغ أهدافه الاستراتيجية، وتعود بوادر هذا الاهتمام إلى عام (1772)م، حينما أرسلوا أسطولهم إلى شواطئ فلسطين، على أثر ثورة عمر الظاهر ضد الأتراك ونادوا بحق حماية الأرثوذكسية في فلسطين خاصة، وفي جميع أنحاء الدولة العثمانية عامة، وفي عام 1811م بدأ الروس يفدون إلى مدينة القدس لزيارة الأماكن المقدسة فيها، الأمر الذي استوجب تأسيس أول قنصلية روسية لهم في المدينة عام 1843م[3]، ثم عين الأرشمندريت (برفيويوس أوسبينسكي) معتمداً روسيا، والذي كتب لسفير

---

(1) الاستراتيجية: هي فن إدارة الصراع لبلوغ أهداف السياسة بالقوة وفق مخطط مرسوم، كما هي أيضاً تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها للحصول على الهدف السياسي للدولة وهو الذي تهدف السياسة القومية إلى تحقيقه. انظر: غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من (1948-1967)، ط1، الزرقاء: مكتبة المنار، 1983م، ص20-21.

(2) أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية 1955م، ص458-459.

(3) عبد العزيز فودة، قضية القدس في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص98.

روسيا بالاستانة كتاباً قال فيه: (إن حالة الأرثوذكس بالقدس لا يمكن إصلاحها إلا إذا تـدخلت روسـيا في الأمـر تـدخلاً فعليـاً)، فعلى أثرها وفي عام 1847م، تم تأسيس أول تنظيم ليشرف على حركة الحجيج الروس للقدس[1]، فاشتروا عـام 1858م المنـازل الخربة فعمروها، واتخذوها مسكناً للحجاج، وشرعوا في عام 1859م ببنـاء المسـكوبيات، وفي عـام 1882م تأسسـت الجمعيـة الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية، كل ذلك أدى إلى زيادة عدد الـروس الـذين يفـدون إلى القـدس بقصـد الحـج حـاملين معهم الهدايا للبطريركية الأرثوذكسية، مما شجع بطريرك الأرثوذكس للانتقال مـن القسـطنطينية إليهـا[2]، حينـذاك توسـعت ممتلكات الجمعية الأرثوذكسية إلى خارج القدس لتتعداها إلى بيت لحم، وبيت جالا، وأريحا، والناصرة، والعفولة، وكفر كنـا، والرامة، ورام الله، وقد قامت بإدارة هذه الأملاك في عهد الانتداب حكومة فلسـطين بمعرفـة حـاكم لـواء القـدس، ولمـا أشرف نظام الانتداب على الانتهاء، عهدت سلطة الانتداب بالإشراف عـلى هـذه الأمـلاك إلى روسـيين هـما (باسـيل انتيبـوف، وسرج ستارو سكولسكي) وعربي يدعى عساف وهبة[3].

ونظراً للمصالح السوفياتية في مدينة القدس خاصة، وبقية أرض فلسطين عامة، وما للمنطقة من أهمية اسـتراتيجية بالنسبة للاتحاد السوفياتي، أدى ذلك إلىالاهتمام الروسي الزائد في المنطقة وهذا أدى إلى تبلور موقف سـوفياتي تجـاه القضـية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، هذا الموقف اتضحت أبعاده في التصويت السوفياتي لصالح مشروع القرار الخاص بتقسـيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بقرارها رقم 181 (الدورة 2) بتـاريخ 29 تشريـن الثـاني (نـوفمبر) 1947م، والـذي منح مدينة القدس كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص تتولى الأمم المتحدة إدارته، ومجلس وصاية ليقوم بأعمال السـلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة[4].

وترجع أسباب اتخاذ الاتحاد السوفيتي لهذا الموقف إلى البعثات المتعـددة التـي أرسـلها إلى فلسـطين سـنتي 1943، 1945م[5]. والتي أشارت إلى أهمية أرضها، نتيجة الاعتقاد السائد لدى الاتحاد السوفياتي في الفترة التـي تلـت الحـرب العالميـة الثانية بضرورة عمل شيء لليهود، بسبب الاضطهاد النازي لهم أثناء الحرب، فالتأييد السـوفياتي لقـرار التقسـيم، كـان خطـوة للتقرب من اليهود المقيمين فيه وفي أوروبا الشرقية من جهة، كما ويعتبر البعض أن التأييد كان استجابة لرغبات

(1) عارف العارف، المسيحية في القدس، مرجع سابق، ص202-203.
(2) محمد صفوت، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس - د. م، معهد الدراسات العربية العالمية 1958م، ص39.
(3) عارف العارف، المسيحية في القدس، مرجع سابق، ص204-210.
(4) انظر: قرارات الجمعية العامة 185 (الدورة الاستثنائية - 2)، تاريخ 26 نيسان 1948م، 187 (الدورة - 4)، 29 كانون أول 1949م، انظر أيضاً: جون هـ. ديفيس، السلام الغامض المراوغ دراسة في الصراع العربي والإسرائيلي، ط1، ترجمة حنان بسيسو - د. م منشورات الوحدة 1980م، ص38-39.
(5) أحمد سويلم العمري، الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية 1954م، ص300.

بعض القادة الشيوعيين في أوروبا من خارج الاتحاد السوفياتي (السابق) من جهة أخرى[1]، في الوقت الذي كانت المعاداة للشيوعية في العالم العربي في ذروتها وخاصة في الأمم المتحدة.

إن الموقف السوفياتي أخذ يتحول تحولاً تدريجياً منذ أوائل الخمسينات، نتيجة الفتور الذي اعترى العلاقات السوفياتية الإسرائيلية، وقيام مظاهرات يهودية في فلسطين معادية للسوفيات، أخذ بعضها مظاهر العنف حيث تم إلقاء قنبلة على مقر البعثة الدبلوماسية السوفياتية في تل أبيب، وإحراق المكتبة السوفياتية في القدس، مما دعا الاتحاد السوفياتي إلى التنديد باليهود في مذكرة سلمها فيشنسكي إلى السفير اليهودي في موسكو في 11 شباط 1953[2].

اعتمدت موسكو في جهودها لدعم علاقاتها مع الأصدقاء الجدد (العرب) بعد التحول في الموقف على عدة عناصر هي:

- استغلال العداء الذي يكنه عدد من القادة العرب للاستعمار الغربي والذي خيم على البلاد العربية مدة زمنية لا يستهان بها.
- موقف الدول الغربية من النزاع العربي الإسرائيلي والمؤيد للمواقف الإسرائيلية[3]، فالموقف السوفياتي منذ منتصف الخمسينات أصبح مؤيداً لكافة قرارات المنظمة الدولية المؤيدة للحق العربي، ومحبذاً دائماً لكل المستويات السلمية تجاه الصراع العربي الصهيوني، فالنتائج الاستراتيجية والسياسية لحرب حزيران 1967م، كان لها أثر على التصور السوفياتي، إن هذا التصور ولّد لدى موسكو الدافع القوي للتركيز على الحلول السلمية للصراع، مع الضغط على اليهود بمساعدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبقية أعضاء المجتمع الدولي لإرغامها أو إقناعها بقبول الحلول السلمية، واستبعاد الرفض لأية تسوية يرتضي بها المجتمع الدولي.

بعد حرب حزيران سنة 1967م، بادر الاتحاد السوفياتي والدول العربية وبعض دول العالم الثالث، بمطالبة اليهود بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الحرب الأخيرة، ثم تقدم الاتحاد السوفياتي من جديد، باقتراح يطالب مجلس الأمن اليهود بالانسحاب، ولكنه أخفق بهذه المطالبة، لكون المجلس اكتفى بإصدار قراراته في تلك الفترة بإيقاف إطلاق النار[4]، وبقي موقف موسكو مطالباً بالانسحاب حتى يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967م، والذي اعتمد فيه مجلس الأمن بالإجماع القرار البريطاني الشهير 242 ليكون أساس حل الصراع العربي الصهيوني في

---

(1) الياس مرقض، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة 1964م، ص64.

(2) محمد السيد سليم، الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية، مجلة السياسة العدد 7، 1969م، ص45.

(3) Joseph Churba, Ther Polities of defeat: America's - Decline in the Middle East, (New York: Cycrco press 1977) p 129.

(4) حسن الجلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، د. م: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م، ص129.

منطقة الشرق العربي[1]، سارع الاتحاد السوفياتي للتصويت لصالح القرار لأنه يتضمن ما نادى به سابقاً، وهو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ولأنه يرى بالقدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة الأخرى سواءً أكانت الضفة الغربية من الأردن أو سيناء أو الجولان والتي بسطت إسرائيل سيطرتها عليها بعد الخامس من حزيران.

ووفقاً للبيانات المتكررة التي يصدرها المسؤولون السوفيات وعلى كافة المستويات وفي جميع المناسبات، ومنها ما ذكره مندوب الاتحاد السوفيات في الأمم المتحدة في اجتماعات الدورة (34) للجمعية العامة والتي أنهت أعمالها في 29 تشرين 2 (نوفمبر) 1979م، فإن الموقف السوفياتي المعلن هو ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربي المحتلة عام 1967م بما فيها مدينة القدس، (وكما أشرنا لأنهم يرون مدينة القدس أرضاً عربية محتلة)[2]، فالموقف السوفياتي من قضية القدس قد عبر عنه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي آنذاك، ويقوم على الأسس الخمسة التالية:

1- وجوب الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية التي احتلتها بعد حرب 1967م بما في ذلك القدس.

2- التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس.

3- اعتبار كافة الإجراءات والممارسات التي تقوم بها الصهيونية لتغيير وضع المدينة باطلة وغير شرعية.

4- مطالبة إسرائيل بوقف كل الإجراءات والأعمال الجديدة التي تقوم بها في القدس، وبإلغاء تلك الإجراءات التي سبق أن قامت بها.

5- إدانة رفض إسرائيل المتكرر لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالقدس[3].

وعلى أثر إعلان الكيان الصهيوني اتخاذ قراره بضم القدس، وقفت موسكو مندددة بمثل هذا القرار، وعبرت عن موقف موسكو الصحف السوفياتية، فقد نددت صحيفة (سيلسكا ياجيزن) السوفياتية، بضم القدس العربية المحتلة إلى الكيان الصهيوني حيث قالت الصحيفة:

"إن ضم القدس التي تقع فيها العتبات المقدسة لثلاثة أديان عالمية يعتبر عملاً استفزازياً سافراً، واستمراراً للنهج التوسعي الذي يتبعه حكام إسرائيل بتشجيع من الخارج، حيث كان من المستحيل أن يتم لولا الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الهائل من جانب الولايات المتحدة"[4].

---

(1) حسن الجلبي، القرار والتسوية: دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي في إطار قرار 242، بيروت: مطبعة داكروبو، 1979م، ص29.
(2) وثائق الأمم المتحدة، وثيقة رقم 2115، نيويورك 4 كانون أول 1979م.
(3) صحيفة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ 30 كانون 2، 1980م.
(4) صحيفة تشرين السورية، الصادرة بتاريخ 10 آب 1980، انظر أيضاً: صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 10 آب 1980م.

ويذكر أن الاتحاد السوفياتي صوت لصالح قرار مجلس الأمن (467) الذي صدر في أغسطس 30 حزيران (يونيه) 1980م، والقرار (478) الصادر في 20 آب (أغسطس) 1980م، والمتعلقة كلها بالقدس نتيجة قانون الضم الإسرائيلي[1]. وفي 16 أيلول 1982م جاءت مبادرة الرئيس السوفياتي ليونيد بريجينيف بشأن القضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بالقدس فقد جاء بالمبادرة:

"يجب أن يعاد إلى العرب الجزء الشرقي في مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل سنة 1967م والذي توجد فيه المقدسات الإسلامية، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، كما ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة".

كما أعاد للذاكرة مبدأ عدم جوازية الاستيلاء على أراضي الدول الأخرى عن طريق العدوان، وهذا يعني أن تعاد إلى العرب كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد عدوان حزيران[2]. وبعد عامين من مبادرة الرئيس بريجينيف جاء مشروع الاتحاد السوفياتي ليدلل على ثبات الموقف السوفياتي من قضية القدس حيث جاء فيه:

"يجب أن يعاد إلى العرب، وأن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية القسم الشرقي من القدس، والذي احتلته إسرائيل في عام 1967م، وحيث تقع أحد الأماكن الإسلامية الرئيسية المقدسة، وفي القدس كلها يجب أن تضمن حرية المتدينين في الوصول إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة"[3].

وعلى أثر قيام السلطات الإسرائيلية بتغيير معالم المدينة عن طريق إجراء الحفريات، وهدم الأحياء العربية ذات الطابع التاريخي، وتغيير أسماء الشوراع والساحات، وتوطين المزيد من اليهود في الضفة الغربية المحتلة، نددت الصحف السوفياتية والتي عبرت عن الموقف السوفياتي الرسمي، حيال قضية القدس بهذه الإجراءات الرامية إلى تغيير ملامح المدينة، ووصفتها بالأعمال التي من شأنها تكريس الاحتلال الدائم للمدينة[4].

يمكننا من خلال ما سبق أن نحدد موقف الاتحاد السوفياتي من قضية القدس بما يأتي:

1- عودة القدس للسيادة العربية، كما كان وضعها قبل الخامس من حزيران عام 1967م.

2- إن الإجراءات الإسرائيلية التي من شأنها تغيير معالم المدينة، إنما هي إجراءات باطلة وغير شرعية.

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1980م، ط1، بيروت مؤسة الدراسات الفلسطينية، ص53.
(2) جامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرع الأوسط: مشاريع ومبادرات، تونس: الأمانة العامة 1985، ص261.
(3) المرجع السابق، ص263.
(4) صحيفة الفجر المقدسية، الصادرة بتاريخ 30 أيلول 1985م.

3- الوقوف إلى جانب الحق العربي، وتأييد كافة قرارات المنظمة الدولية المتعلقة بقضية القدس.

4- أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية، زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة لأصحاب الشرائع الثلاثة.

إن هذه المواقف المعلنة من الاتحاد السوفياتي تجاه قضية القدس، يتخذ خطاً سياسياً أيديولوجياً، وانطلاقاً من هذا الخط يقف الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية في مواقفها ضد العدوان الإسرئيلي، وضد تهويد القدس[1] ويرى بالانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة الحل المنشود لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن هذا الموقف أكدته الوقفة السوفياتية مع العرب في كل مراحل الأزمة سواء في داخل الأمم المتحدة أو خارجها، ويعتبر تبني الاتحاد السوفياتي لمطلب تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بصدد تسوية القضية الفلسطينية، موقفاً مؤيداً للحقوق العربية، واستمراراً لوقفته ضد السياسة العدوانية الإسرائيلية التي تنتهجها بالمنطقة.

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق أصبحت روسيا الورثية الشرعية له، فأصبحت مواقفها السياسية تجاه القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة، مواقف تتصف بالمجاملة للحقوق العربية على الرغم من اعتبارها دولة تشاطر الولايات المتحدة في رعايتها لعملية السلام، وأصبحت مواقفها تابعة للموقف الأمريكي وإن لم تكن كذلك فإنها لا تقف في وجهها والأسباب كثيرة أهمها:

1) إن روسيا أخذت تلملم جراحها إزاء المشاكل العديدة التي جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ولهذا فهي تخشى من تدخل الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية، فيما إذا اتخذت مواقف متعارضة مع الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الصهيوني.

2) الخشبة من زعزعة الجبهة الداخلية التي هبت داخل الدولة الروسية وفي مقدمتها ثورة الشيشان التي أحرجت روسيا لأكثر من مرة، ومن هنا فالشأن الداخلي الروسي أخذ الأولوية على غيره، مما جعل روسيا تعزف عن الدخول في أي قضايا دولية أخرى ربما لحين استتباب جبهتها الداخلية.

3) وقوف الروس في الصف الطويل مع بقية الدول الأخرى، التي تتلقى المساعدات من الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة، وبالتالي إن هذه الأسباب وغيرها من الأسباب التي جعلت مواقف روسيا تتماشى مع مواقف الولايات المتحدة، وإن كانت بعض التصريحات التي تؤيد الحقوق العربية، فهي أصوات لا تتعدى الأقوال ولم تتجسد في أية أفعال.

---

(1) رغم هذه المواقف السوفياتية المؤيدة للقضية الفلسطينية، فعلينا أن لا نغفل المواقف السوفياتية المؤيدة للصهيونية، ففي عام 1917م أصدرت الثورة البلشقية بياناً يتماشى مع وعد بلفور جاء فيه: "يعتبر العداء لليهود عداءً للجنس البشري، ولليهود حق وطني وقومي بفلسطين" كما أن الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني كدولة ذات سيادة على الساحة الدولية عندما أعلن عن قيام دولته.

المبحث الثاني

موقف مجموعة الدول الأوروبية

إن الدول الأوروبية مسؤولة عن خلق القضية الفلسطينية بما فيها القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس، وتعتبر هذه المجموعة من وجهة النظر العربية طرفاً مشاركاً في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن القضية الفلسطينية كانت الوجه الآخر للمحاولات الأوروبية لحل ما عرف بالمشكلة اليهودية في أوروبا[1]، واستمراراً للحروب الصليبية في المنطقة[2].

وفي غضون العشرين عاماً الماضية والممتدة بين متصف الستينات والثمانينات، كثر الحديث عن الدور السياسي الأوروبي، حيال مشكلة الشرق العربي على الساحة الأوروبية من جهة، وعلى ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة ثانية، ونتيجة التطورات التي أثرت في سير العلاقات العربية الأوروبية، حيث تشكل الدول الأوروبية أكبر الكتل السياسية والاقتصادية في العالم، وكون النزاع العربي الإسرائيلي من أهم العوامل المؤثرة على المصالح الغربية والأوروبية على وجه الخصوص.

يخضع الدور السياسي الأوروبي لعدة عوامل أهمها: المصلحة الاقتصادية وهذا واضح من تقرب أوروبا الغربية من العرب من أجل النفط، والمصلحة الأمنية حيث أن الأمن الأوروبي لا يزال خاضعاً لرحمة الولايات المتحدة، وهذا يشكل تناقضاً مع المصلحة الاقتصادية السابقة، ولذلك فإنّ المجموعة الأوروبية لم تصل بعد إلى المستوى الذي يؤهلها إلى اتخاذ سياسة خارجية بالمعنى المحدد للسياسة الخارجية، لكون السيادة القومية تلعب دوراً في تحديد معظم المواقف السياسية لهذه الدول، فتنظيم المجموعة ينطوي ضمنياً، على أن هذه الدول قد وضعت قدراً من سيادتها في سلة مشتركة محكومة بعمل المجموعة، ولكن هذا لا يمنع من القول أن التجربة الأوروبية في مجال السياسة الخارجية قطعت شوطاً ملموساً وجدياً في تبني مواقف جماعية مشتركة بخصوص فلسطين بعامة قضية القدس بخاصة[3]، لكون قضية الصراع العربي الإسرائيلي من أولى القضايا التي اصطدمت بها المجموعة، وهي بصدد تطوير سياسة خارجية لها، فأصبحت هذه القضية نقطة اختبار للسياسة الأوروبية واستقلاليتها وعدم تبعيتها[4].

وللوقوف على تطورات موقف المجموعة الأوروبية من قضية القدس، علينا أن ندرك

---

(1) تمثلت المحاولات الأوروبية في تاريخ القضية الفلسطينية بالدور البريطاني في تأسيس الكيان الصهيوني، والدور الألماني في انعكاسات السياسة النازية على الهجرة الفلسطينية ثم في دعم الكيان فيما بعد، ويبرز الدور الفرنسي في ضمان أمن الكيان وتسليحه لفترة زمنية طويلة، انظر: إسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولة: دراسة في الأصول والنظريات - الكويت: جامعة الكويت، 1971م، ص11-12.

(2) منتدى الفكر العربي، ندوة القاهرة بمناسبة مرور 800 عام على معركة حطين، عمان - المنتدى، 1987م.

(3) مصطفى عبد العزيز، السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط، السياسة الدولية - 7 العدد 26 تشرين أول 1971م، ص81.

(4) أسامة الغزالي، الحوار العربي الأوروبي والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي: القاهرة 28-19 أيار 1977م، ص356.

مسبقاً أن مواقف الدول الأوروبية لم تكن في جميع الأحوال مواقف موحدة، بل هناك تفاوت بين هذه المواقف، لذا سنتطرق لمواقف هذه الدول مع الإشارة بأنها مواقف متشابهة إلى حدٍ كبير، وإن كانت بعض المواقف غير متوافقة مع مواقف دول المجموعة، وقد تركت بصمتها على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي.

يمكننا وصف سياسة الدول الأوروبية بالغموض وخاصة في فترة احتكام العالم للقطبيين الدوليين، فقد كان ينقصها وضوح الملامح والقسمات حيث كانت تقترب سياستها من سياسة الدولتين العظميين أحياناً وتبتعد أحياناً أخرى، وبالنسبة للقضية الفلسطينية بما فيها القدس فقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في بناء الكيان الصهيوني، وإنهاء الانتداب في اللحظة الحاسمة والمناسبة للعصابات الصهيونية، في حين كانت المساعدات المختلفة لليهود كالتسليح وتدريب العصابات على قدم وساق[1]، فهذه ألمانيا على سبيل المثال تقدم الرعاية الاقتصادية عبر برنامج التعويضات المعروف والذي بدأ تنفيذه عام 1953م، وقدمت مفاعل ديمونا الذري في صحراء النقب وتطويره.

وفي تصورنا أن مصلحة الدول الأوروبية تقتضي ذلك للأسباب التالية:

1) إيجاد قاعدة متقدمة لها في منطقة الشرق العربي، والحيلولة دون قيام اتحاد عربي بين الدول العربية الآسيوية والإفريقية، لأن ذلك من شأنه تهديد أمن أوروبا.

2) حل مشكلة الأوروبيين في التخلص من الجاليات اليهودية في بلدانهم، وساعد في ذلك العجز العربي عن شرح القضايا العربية، مقابل الدعاية الصهيونية النشطة التي استطاعت للحصول على الدعم الدولي.

في عام 1947 عندما أدرجت القضية الفلسطينية لتقرير مستقبل البلاد في نهاية الانتداب، سارعت الدول الأوروبية بتأييد قرار التقسيم، عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت[2]، وان وضع القدس في قرار التدويل، بخصوص حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، التي نرحوا عنها، فقد أيدت الدول الغربية (دول المجموعة فيما بعد) القرار رقم 1948/194م الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بما فيهم نازحو مدينة القدس[3].

وبعد اندلاع حرب 1967م، ابتدأت مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بما فيها القدس، حيث أطبقت الآلة العسكرية الصهيونية على الجزء العربي من القدس،

---

(1) انظر الباب الأول، الفصل الأول من هذا البحث "الانتداب البريطاني".
(2) إن الامتناع عن التصويت وقفت وراءه عن عدة أسباب منها:
الأول: حفظ ماء الوجه البريطاين الذي جف بسبب عدم الوفاء بالعهود التي قطعتها بريطانيا مع العرب. والثاني: للحفاظ على التواصل والاتصال مع العرب لاستكمال بقية خيوط اللعبة السياسة التي تستهدف مزيداً من تحقيق المصالح البريطانية في المنطقة العربية. والثالث: حتى لا تكشف بريطانيا وجهها الحقيقي فيما لو اعترفت مباشرة بعد رحيل مندوبها، عندها ستصنف في خانة الأعداء، وبالتالي قد لا تسمع كلمتها عند العرب، لذا كان التأجيل بالاعتراف إلى حين، ذلك لأسباب تعيد بريطانيا للمنطقة بثوب الصديق ولكنها في نهاية الأمر اعترفت بالدولة التي أشادتها.
(3) محمد خالد الأزهري، المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985م، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 101، تموز 1987م، ص76.

وأحكمت سيطرتها عليه، وعند التصويت على قرار 242 وجدت الدول الأوروبية بموافقتها عليه الشعرة التي تعلقت بها، باعتباره أساساً مقبولاً من الدول العربية، وكان الغموض يحيط بمدينة القدس في القرار حيث أوجدت الاختلافات في تفسير القرار تساؤلات كثيرة مثل: هل تعتبر القدس في المنظور الأوروبي جزءاً من الأراضي المحتلة؟، وهل يفسر القرار على أساس الأراضي أم أراض؟ وأي أرض إن كان التفسير الثاني ما تذهب إليه الدول الأوروبية ستنسحب منها؟ إسرائيل، هل القدس منها أم تبقى تحت السيادة الصهيونية؟، يبقى الجواب محيراً باستثناء الموقف الفرنسي الرسمي الذي ظهر بوضوح المنادى بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، لأن الحكومة الفرنسية أكثر إدراكاً للحقائق المتعلقة بالشرق الأوسط، وسر هذا الإدراك هو الذي يحكم موقفها منذ عام 1967م[1]، لأن الجنزال ديغول رئيس فرنسا يوم ذاك، قال (إن الموقف الفرنسي سيميل لصالح جهة الطرف المعتدى عليه)، وكان العرب ذلك الطرف. وأما موقف بقية الدول الأوروبية لم تعلن عنه بصراحة، على الرغم تنديدها بحادثة حرق المسجد الأقصى عام 1969م، ووقوفها إلى جانب قرار الأمم المتحدة.

حتى تلك الفترة نستطيع القول أن الدول الأوروبية كان يعوزها سياسة خارجية موحدة، مما أدى إلى أضعاف موقفها في لعب دور يليق بها على المستوى العالمي، ففي تشرين الأول 1970م وعلى أثر اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبا، حيث أسفرت المناقشات على ضرورة تخلي إسرائيل عن موقفها المتعنت بخصوص الأراضي العربية المحتلة، وتلا ذلك اجتماع في ميونخ في 19 تشرين الثاني 1970م لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الاقتصادية، كان يهدف إلى تحديد موقف موحد بالنسبة للمشاكل الدولية بما فيها مشكلة الشرق العربي، وتم الاتفاق على دراسة النقاط الهامة في المشكلة ليتمكنوا من اتخاذ قرار جماعي يعبر عن موقف الدول الست الأعضاء آنذاك[2].

وفي باريس أقر وزراء خارجية دول السوق المجتمعون في 13 آيار (1971)م عدة توصيات، أصبحت فيما بعد هي المعبرة عن الموقف الرسمي لدول المجموعة، وقد سميت بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة، وفي سياق هذه التوصيات، أعلن ممثلو وزراء الخارجية لدول السوق بشأن القدس: (الموافقة على التدويل الإداري لمدينة القدس داخل الأسوار والأماكن المقدسة). تعتبر هذه الوثيقة التفسير الأوروبي للقرار (242) المشار إليه سابقاً، خصوصاً بالنسبة للانسحاب

(1) عبد العزيز العجيزي، الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية، مجلة السياسة، العدد 35، يناير 1974م، ص155-156.
(2) الدول الأعضاء آنذاك هي: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، بلجيكا، إيطاليا، هولندا لكسبورغ انظر: محمود عبد المنعم مرتضى، 2، الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الأوروبية المشتركة، السياسة الدولية، العدد 26 تشرين أول 1971م، ص68.

الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في حرب 1967م، مع تعديلات طفيفة في الحدود[1].

وعلى أثر اندلاع حرب رمضان 1973م، فوجئت الدول الأوروبية في وقت لم تكن تتوقع نشوبها فيه، فلم تستطع أوروبا اتباع سياسة الحياد تجاه الصراع، فعادت للاهتمام بتطورات الموقف في الشرق العربي تحدوها في ذلك المصالح الأوروبية في المنطقة وأمن إسرائيل التي كانت سبباً في قيامها[2].

فقد أصدرت عدة بيانات عن السوق الأوروبية المشتركة في 13 تشرين أول 1973م، تدعو للمفاوضات على أساس القرار (242)، وبعد أسبوع من هذا البيان، صدر بيان آخر عن برلمان السوق الأوروبية المشتركة يدعو لبدء المفاوضات، وفي 26 تشرين الأول عام 1973م، أصدر الاتحاد البرلماني الأوروبي قراراً يدعو إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة، وبهذا نقف على حقيقة ثابتة، وهي اعتبار القدس بموجب البيان من الأراضي التي يطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالانسحاب منها[3]، إن هذا في اعتقادنا أقوال لا تعدى الأفعال.

وفي 6 تشرين الثاني 1973م، وعلى أثر اتخاذ الدول العربية البترول كسلاح سياسي في المعركة، وقرارات تخفيض إنتاجه، اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية التسع وأصدروا بياناً جاء فيه: "ضرورة إنهاء إسرائيل لاحتلال الأراضي المحتلة منذ نزاع 1967م"، ولما كانت القدس من تلك الأراضي يفهم من البيان أن موقف المجموعة الأوروبية من القدس هو انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس[4].

---

(1) تدعو الوثيقة إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين السلطة المحتلة وجاراتها.. ومناطق عازلة في بعض المناطق، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة على أن يجدد مجلس الأمن تشكيلها وأماكن مرابطتها في هذه المنطقة ولفترة أولية لا تقل عن خمس سنوات، كما تدعو إلى انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، على أن تجري تعديلات طفيفة في الحدود التي كانت قائمة قبل هذا النزاع في حالة توصل الأطراف المختلفة إلى اتفاق، انظر: جلنبار-النسم، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد 110، كانون 2، 1981م، ص105-106.

(2) تعود أهمية المنطقة بالنسبة إلى أوروبا إلى ما يلي:
أ- أهمية المنطقة العربية كمصدر للطاقة الرخيصة.
ب- الأسواق العربية الواسعة الجديدة المدعمة بالعوائد المالية النفطية.
جـ- وجود استثمارات أوروبية ضخمة في مشروعات التنمية العربية.
د- ضرورة الاستقرار الإقليمي في جنوب وشرق المتوسط، لضمان كل المصالح السابقة، وضمان الأمن للدول الأوروبية في الجوار العربي، انظر: محمد خالد الأزهري، مرجع سابق، ص 77.

(3) Ibrahim Sus "Wester Europe And the October War", Joumal of Palestine Studies Vol. 111 No 2 Winter 1974. p. 75-79.

(4) تضمن البيان بالإضافة إلى الانسحاب عدة مبادئ لإقرار التسوية السلمية هي: عدم المساس بالاستيلاء على

إن البيان الأوروبي هذا يعتبر موقفاً رسمياً لأوروبا الغربية، ومنذ ذلك الحين تبنت الدول الأوربية موقفاً موحداً حول أزمة الشرق العربي في الأمم المتحدة، وظلت متمسكة بالبيان نفسه، حتى تبنت موقفاً آخر في بيان 29 حزيران 1977م، والذي يعتبر أكثر تفهماً للقضايا العربية[1]، إلا أنه من الملاحظ أن هذا البيان لم يشر لقضية القدس بشكل مستقل، حتى جاء مؤتمر القمة لدول المجموعة الأوروبية الذي انعقد عام 1981م في مدينة البندقية، تناول فيه المؤتمرون قضية الشرق الأوسط، وأسفر المؤتمر عن إصدار بيان بشأن قضية القدس تضمن ما يلي:

"إن الدول التسع[2] تعترف بالأهمية الخاصة للدور الذي تلعبه مسألة القدس لكل الأطراف المعنية، وتؤكد الدول التسع على أنها لن تقبل أي مبادرة منفردة تهدف لتغيير وضع القدس، وأن أي اتفاق حول وضع المدينة ينبغي أن يضمن حرية أي إنسان في الوصول إلى الأماكن المقدسة".

ففي هذا النص إشارة واضحة على رفض الإجراءات الصهيونية الخاصة باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل[3]، إن هذا الموقف يعكس اعتراف المجموعة الأوروبية الخاص لتلك القضية في أية مفاوضات مقبلة، تهدف إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية برمتها، كما أعلن جاستون ثورن وزير خارجية لوكسمبرج ورئيس المجلس الوزاري الأوروبي آنذاك: (رفض المجموعة الأوروبية لقرار إسرائيل الخاص بجعل القدس عاصمة لإسرائيل)، وأكد أن هذا

الأراضي بالقوة، احترام سيادة وأقاليم واستقلال دول المنطقة، والاعتراف بضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، كما أيدوا إجراء محادثات سلام تحت إشراف الأمم المتحدة انظر: عبد العزيز العجيزي، مرجع سابق، ص159.

(1) تضمن بيان المجلس الأوروبي للدول التسع عام 1977م، عدة أسس يجب أن تقوم على التسوية السلمية هي:

- رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

- ضرورة أن تنهي إسرائيل احتلالها للأراضي التي استولت عليها بعد حرب 1967م.

- احترام سيادة وسلامة أراضي جميع دول المنطقة واستقلالها، واحترام حقها في أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

- التسليم في أن حقوق الفلسطينيين المشروعة يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار عند إقامة السلام العادل.

- اقتناع الدول التسع اقتناعاً تاماً بأن جميع جوانب المشكلة تشكل كلاً لا يتجزأ، انظر جامعة الدول العربية القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة السنة 7، العددان (4، 5)، 1980م، ص63.

(2) دول المجموعة الأوروبية التسع هي: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، لكسبرغ، بريطانيا، الدنمارك، والبرتغال.

(3) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، العدد (4، 5)، ص27.

القرار لا يساعد الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة[1].

وقد أعربت دول السوق الأوروبية المشتركة عن استيائها لقرار إسرائيل بجعل القدس عاصمة لها، وأعلنت رفضها الاعتراف بكل إجراءاتها، أو نقل سفارتها إلى القدس، وإن هولندا، وهي أكثر دول السوق صداقة لإسرائيل نقلت سفارتها من القدس إلى تل أبيب، وذلك استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي الذي صدر في 20 آب 1980م، والذي دعا جميع الدول التي لها سفارات في القدس لنقل هذه السفارات من المدينة[2].

وقد صرح القنصل الهولندي لدى السعودية:

"إن بلاده لا تعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتعتبرها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة، وإن بلاده اتخذت قرارها بنقل سفارتها من القدس بعد أن تغير الرأي العام الهولندي خلال السنوات الماضية، نتيجة الفهم الحقيقي للقضية الفلسطينية، إسرائيل وأضاف أن القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن قرار الضم كان عنصراً فعالاً في اتخاذ القرار الهولندي[3].

ونتيجة للحفريات التي تقوم بها إسرائيل والسياسة الاستيطانية المكثفة، والتي تسعى إسرائيل من ورائها تغيير معالم المدينة، أعربت دول السوق الأوروبية عن قلقها إزاء المبادرات الإسرائيلية الانفرادية، والتي تهدف إلى تغيير معالم المدينة المقدسة بصفتها مقدسة للشرائع الثلاثة، جاء هذا على لسان مندوب الدنمارك في الأمم المتحدة نيابة من دول السوق[4].

بقي أن نذكر أن هناك دولتين من دول المجموعة، لعبتا دوراً متميزاً في الصراع، وتحتلان مكانة خاصة في أوروبا وفي العالم بعد الدولتين العظميين، حيث ان موقفهما يعكس الموقف العام لغالبية الدول الأوروبية وهما: المملكة المتحدة، وفرنسا، فعلى أثر إعلان إسرائيل ضم القدس لم تكتف الدولتان بإصدارات دول المجموعة، بل قامت السفارة البريطانية في عمان بتوزيع البيان الذي أدلى به المستر ب. ، أ مانفيلد نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في مجلس الأمن الدولي في 20 آب 1980م[5]، كما نددت فرنسا بهذا القرار وأكدت على عدم الاعتراف به[1].

---

(1) جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 العدد 1، كانون /2، 1981م، ص42.
(2) صحيفة الأنوار اللبنانية، الصادرة بتاريخ 27 آب 1980م.
(3) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 9 أيلول 1980م.
(4) صحيفة النهار المقدسية، الصادرة بتاريخ 21 تشرين 2، 1987م، انظر أيضاً: صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 21 تشرين 2، 1987م.
(5) أهم عناصر بيان المسترب،. أ مانسفيلد:

ونعتقد أن هناك عدة مؤثرات أثرت في الموقف الأوروبي يمكن تحديدها:

- الارتباطات المصلحية حيث لعبت دوراً بارزاً في اتخاذ الدول الأوروبية لهذا الموقف من قضية القدس، وعلى رأس هـذه المصالح البترول الذي استخدمته الدول العربية كسلاح في حرب تشرين 1973م.
- الرأي العام السائد في دول المجموعة الأوروبية، الذي بدا بالتفهم لحقيقـة الصراع العـربي - الإسرائيلي بشـأن القـدس، وهذا ما أشار إليه القنصل الهولندي لدى السعودية، والذي لعـب دوراً لا يسـتهان فيـه بنقـل السـفارة الهولنديـة مـن القدس إلى تل أبيب.
- الموقف الهام للوطن العربي كونه حلقة وصل بين القارات، وفيه أهم المضائق المائية، والثروات الوفيرة وخاصة الباطنيـة فيه.
- الحوار العربي - الأوروبي الذي يعتبر مظهراً من مظاهر دبلوماسية المؤتمرات، والتي صـممت لاكتشـاف وسـائل وطـرق تعاون إقليمي بين دول المجموعة الأوروبية وجامعة الدول العربية.

وفي تصورنا أن موقف المجموعة الأوروبية من قضية القدس يقوم على ما يلي:

1) عدم الاعتراف بأي مبادرة منفردة تهدف إلى تغيير وضع القدس وعدم الاعتراف بالقدس عاصمة للسلطات المحتلة.
2) وضع القدس النهائي يتقرر نتيجة مفاوضات، وأي اتفاق يجب أن يضمن حماية الأماكن

أ- حقوق اليهود في القدس الشرقية لا يتجاوز حقوق دولة احتلال في انتظار حل يتفق عليه بشأن مستقبل المدينة.
ب- العمل الآحادي من جانب واحد لا يقرر وضع القدس.
جـ- على إسرائيل أن تكف عن الإجراءات التي تؤثر على طبيعة المدينة المقدسة ووضعها.
د- اعتبار قانون الضم عملاً استفزازياً للغاية، - للمزيد والإطلاع على بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في مجلس الأمن كاملاً، انظـر: السفارة البريطانية في عمان، البيان الصحفي، رقم 31 عمان 22 آب 1980م.

(1) إن الموقف الفرنسي من قانون الضم أكد على عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لليهود، وقد قامت بعـدة اتصـالات مـع الـدول الأوروبيـة لاتخـاذ موقف موحد لإحباط القرار الإسرائيلي، كما أكدت فرنسا أنها لن تعمل على نقل سفارتها للقدس تحت أي ظرف، كما صرح مصـدر مسـؤول في وزارة الخارجية، بأن باريس تطلب الانسحاب من القدس مثلها مثل باقي الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، كما وأعلنـت فرنسـا أنهـا تلقت بقلق بالغ قرار إسرائيل ضم مدينة القدس العربية، مشيرة إلى أن هذا الإجراء من جانب إسرائيل يتنافى ومكانة مدينة القدس الدينية لدى الديانات الثلاثة، التي تملك كامل الحق في التمتع بالمكانة الدينية والأدبية للمدينة المقدس وإن هـذا القـرار يعمـل عـلى زيـادة حـدة التوتر في منطقة الشرق الأول، إضافة إلى كونه عائقاً أمام مساعي السلام السياسية، والهادفة إلى إيجاد حل دائم وعادل لأزمة المنطقة، كـما وصفت فرنسا قرار الصهيونية بأنه تحد صارخ لكافة المبادئ والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي ما انفكت تطالب إسرائيـل منـذ عام 1967م بالتوقف التام عن إجراء أي تغيير في الطابع العام لمدينة القدس العربية. انظر: صحيفة الدسـتور الأردنيـة، الصـادرة بتـاريخ 3 آب 1980م.

المقدسة للعبادة.

3) رفض الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في القدس، كعملية الضم أو أية إجراءات تهويدية أخرى.

ويكاد موقف المجموعة الأوروبية يكون قريباً جداً من موقف الولايات المتحدة المعلن بالنسبة للمدينة المقدسة.

وهكذا فإن الدول الأوروبية تسعى جاهدة لإيجاد سلام دائم في المنطقة، ووجوب الانسحاب اليهودي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وذلك لتضمن في النهاية ساحة استثمارات هائلة تشكل سوقاً واسعة للسلع والمصدرة من الغرب، ومواد خام لصناعات دول المجموعة الأوروبية، هذا إذا ما أضفنا النظرة الاستراتيجية للمجموعة الأوروبية والتي تتلخص في ضرورة مجاورة منطقة هادئة بعيدة عن الصراعات الدولية في منطقة الشرق الأوسط[1].

يتطلب هذا الأمر من الدول العربية استغلال الحضور العربي في دول المجموعة، والمتمثل في الجاليات العمالية والطلاب العرب، والأحزاب السياسية في تلك الدول، والمؤيدة للحقوق العربية، بالإضافة إلى دعم النشاط الإعلامي في دول المجموعة، والتغلغل في وسائل الإعلام الجماهيرية في الساحة الأوروبية، لغرض إيجاد حضور إعلامي عربي يهدف إلى تفهم الجماهير الأوروبية للقضية العربية بعامة، ولقضية القدس بخاصة، ودحض باطل كل الادعاءات الإسرائيلية التي سيطرت على الفكر الأوروبي.

وقد رحبت أوروبا بالتواجد الإعلامي العربي حيث قال بعض المسؤولين: (إن مصادر معلوماتنا هو ما تنشره الصحف ووكالات الأنباء، فمن واجب العرب تزويدنا بشكل دائم ومستمر بكل المعلومات، وبما يجري بمنطقتهم، وخاصة في الأراضي المحتلة ليكون أساساً في نشاطنا الإعلامي)[2].

إن موقف دول المجموعة الأوروبية بعد انطلاقة مسيرة السلام، والتي دشنت بداياتها في مؤتمر مدريد عام 1991م، يعتبر موقفاً مجارياً للمواقف الأمريكية وهذا يعود للأسباب الآتية:

1- إن الولايات المتحدة غزت الساحة الأوروبية، وأخذت تتدخل بصورة مباشرة ومكشوفة في الشأن الأوروبي، كالتدخل في المشكلة اليوغسلافية مثلاً، وهذا دافعه عدة أسباب مصلحية أمريكية منها:

- الحفاظ على المصالح الأمريكية داخل أوروبا، والتي أصبحت مهددة بعد التوجه

---

(1) أحمد صدقي الدجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي - الإسرائيلي في الثمانينات، بيروت: مؤسسات الدراسات الفلسطينية د. ت، ص10.

(2) خالد الحسن، فلسطين وأوربا، دبلوماسية المواجهة، ط1، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1981م، ص169.

الوحدوي الأوروبي.

- عدم تمكين أوروبا من الوحدة حتى لا تنازع الولايات المتحدة على سيادة العالم.

2- تحكم الولايات المتحدة بعد أزمة الخليج الثانية بمنابع النفط، وهذا يخيف الدول الأوروبية الصناعية، إذا عارضت المواقف الأمريكية، هذا الخوف يتمثل من حرمان الولايات المتحدة لتلك الدول من النفط.

3- إن العرب أصبحوا بعد أزمة الخليج أكثر وهناً وفُرقة، وبالتالي لم تعد مواقف العرب تخفيف، أو تؤثر على مواقف المجموعة الأوروبية في حالة عدم تأييدها الحق العربي.

المبحث الثالث:

موقف دول عدم الانحياز[1]

لقد تضافر الاهتمام العالمي بقضية استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة، وتكثيف إجراءات التهويد للمدينة المقدسة، وزاد من هذا الاهتمام العناد واللامبالاة الذاين تبديهما إسرائيل لصهيونية إزاء القرارات والإجراءات الدولية، وذلك بوجوب تخليها عن هذا الاحتلال، وهكذا كانت القدس والأراضي العربية المحتلة بنداً رئيسياً في جداول أعمال اجتماعات دول عدم الانحياز، سواء أكانت على مستوى رؤساء الدول والحكومات أو وزراء الخارجية[2].

أعلن المجتمعون في مؤتمر القاهرة والذي عقد في تشرين أول 1964م لدول عدم الانحياز، تأييدهم الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار، والعنصرية، ومن أجل استعادة حقوقه التي سلبت منه.

وما أن عقدت دول عدم الانحياز مؤتمرها الاستشاري الثاني في بلغراد، في الفترة الواقعة بين 8-11/أيلول/1969م، حتى كانت القضية الفلسطينية بما فيها قضية القدس قد دخلت مرحلة

---

(1) جاءت فكرة عدم الانحياز من نتاج إزالة الاستعمار السياسي والحرب الباردة والتخلف الاقتصادي، مؤسسو عدم الانحياز هم: نهرو (الهند)، تيتو (يوغسلافيا)، عبد الناصر (مصر)، وساهم حكام أثيوبيا وإندونيسيا إسهاماً كبيراً في هذا التوجه عن طريق دعم جهود المؤسسين الثلاثة، وقد تعددت أسباب ظهور فكرة عدم الانحياز والدوافع التي أدت لقيامها، فمنها السياسية والأيدلوجية والثقافية والاقتصادية، ولقد آمنت دول عدم الانحياز بالمبادئ التالية:

1- احترام حقوق الإنسان الأساسية، والمتطابقة مع أهداف ومبادئ شرعة الأمم المتحدة.
2- الاعتراف بمساواة كل الأعراق، ومساواة الأمم الصغيرة والكبيرة.
3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
4- احترام حق كل أمة بالدفاع عن نفسها، فردياً أو جماعياً، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
5- احترام سيادة كل الأمم وسلامتها الإقليمية.
6- (أ) رفض اللجوء إلى ترتيبات دفاعية موجهة لخدمة القوى الكبرى الخاصة مهما كانت.
(ب) رفض ممارسة أية قوة، مهما كانت للضغط على الآخرين.
7- الامتناع عن أعمال أو تهديدات العدوان أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي بلد.
8- تسوية كل النزاعات العالمية بوسائل سلمية، مثل المفاوضات، التحكيم وحل النزاعات أمام المحاكم، وكذلك بوسائل سلمية أخرى يمكن أن تختارها الدول المعنية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
9- تشجيع المصالح المتبادلة والتعاون.
10- احترام العدالة والالتزامات الدولية، ويذكر أن نواة عدم الانحياز وجدت في عام 1956، انظر: دانيال كولار، العلاقات الدولية، ط2 ترجمة خضر خضر - بيروت - دار الطليعة 1985م، ص133-139.

(2) سمير جريس، مرجع سابق، ص279.

جديدة من مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك بأن أصبحت محتلة بالكامل من قبل الكيان الصهيوني، فجاءت قرارات المؤتمر منسجمة مع قرارات الهيئة الدولية المتخذة بهذا الشأن، والمعبرة عن إرادة المجتمع الدولي، حيث أكد المؤتمرون من جديد معارضتهم الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، ودعوا إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 5 حزيران (يونية) 1967م، وذلك وفقاً للقرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967م والمعروف بالقرار رقم (242)[1].

عقد المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة اجتماعاته في لوساكا عام 1970م، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة بعد 5 حزيران (يونية) 1967م، وذلك انطلاقاً من عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، كما أكد المؤتمرون على ضرورة التزامها بقرارات الأمم المتحدة وتنفيذها، وأبدوا أسفهم لعدم انصياع إسرائيل لهذه القرارات القاضية بالانسحاب، وإيقاف إجراءات التهويد لمدينة القدس، وأشاروا بذلك إلى قرار الجمعية العامة رقم 2253 والصادر في 4 تموز (يونيو) عام 1967[2].

وفي مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في "جورج تاون" 1972م، أدرجت مشكلة الشرق الأوسط على جدول أعمال المؤتمر وتم اتخاذ قراراً بشأنها، والذي جاء مؤكداً ومن جديد على انسحاب الدولة الصهيونية الفوري غير المشروط من كل الأراضي العربية إلى حدود ما قبل 5 حزيران (يونية) 1967م بما فيها القدس، وحث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتوقف عن تزويد المحتلين بأي سلاح أو أية أجهزة عسكرية، أو أي دعم مادي أو معنوي، قد يمكنها من تقوية إمكانياتها العسكرية، ويكرس احتلالها للأراضي العربية المحتلة، إضافة إلى إعلان المؤتمر أن جميع الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المحتلة بالنسبة لتغيير الطبيعة البشرية أو السياسية للمناطق المحتلة هي إجراءات باطلة، كما اتخذ قراراً بمتابعة تطور الموقف متابعة دقيقة[3].

وأما المؤتمر الرابع لرؤساء دول حكومات بلدان عدم الانحياز والمنعقد في الجزائر في الفترة ما بين 5-9 أيلول (سبتمبر) 1973، فقد استذكر القرارات السابقة التي أقرتها بلدان عدم

(1) أحمد يوسف القرعي، أزمة الشرق الأوسط في المؤتمرات الدولية، السياسة الدولية، العدد 18، أكتوبر 1969م، ص157-158.
(2) ينص هذا القرار على دعوة إسرائيل بإلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس، والامتناع عنها مستقبلاً، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة، انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، ط2، مرجع سابق، ص93.
(3) اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة مجموعة وثائق حركة عدم الانحياز، بغداد، 1982م، ص97.

الانحياز، بشأن الموقف بالشرق العربي والناجم عن إصرار إسرائيل على احتلالها لأراضي ثلاث دول من بين أعضاء بلدان عدم الانحياز، مما قد يشكل تهديداً لأمن وسلامة دول عدم الانحياز، وكذلك للسلم والأمن الدوليين[1]، كما جاءت توصيات الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز، والذي عقد في هافانا في الفترة ما بين 17-19 آذار (مارس) 1975م، مؤكدة لقرارات المؤتمرات السابقة سواء لمؤتمرات الرؤساء أو وزراء الخارجية وفي المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز والمنعقد في (ليما) - بيرو في الفترة بين 25-30 آب (أغسطس) 1975م، أدان المؤتمر محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الأراضي المحتلة بما فيها القدس وتدنيس الأماكن المقدسة، واعتبار هذه الأفعال غير قانونية، كما طلب من كافة الدول في الهيئة الدولية، أن تعارض مثل هذه الانتهاكات، وأن ترفض الاعتراف بأي تغيير جغرافي أو ثقافي أو سكاني يحدث في المناطق المحتلة، وإزاء هذه الحالة فقد طلب من دول عدم الانحياز أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقوية ضغطها على الصهيونية في الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة بما في ذلك إمكانية حرمانها من عضويتها إذا اقتضى الأمر[2].

وفي كولومبو عام 1976م انعقد المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، فأضاف هذا المؤتمر قراراً جديداً لقرارات وتوصيات المؤتمرات السابقة، عندما أكد على تأييد البلدان غير المنحازة لضرورة الحفاظ على القيم الوطنية والدينية والروحية لمدينة القدس، واعتبار إجراءات الضم لاغية وباطلة، ولما كانت مدينتنا الخليل والقدس أكثر المناطق المحتلة التي تتعرض للإجراءات التهويدية فقط أدان المؤتمر هذه السياسة ووصفها بالسياسة العنصرية والتوسعية والإرهابية. وقد اعتبر الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بهدف تغيير المعالم السكانية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومن بينها إجراءات تهويد مدينة القدس والخليل والناصرة ومنطقة الجليل، إجراءات لاغية وباطلة، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتراف بها أو بما يترتب عليها من آثار[3].

وعلى أثر اجتماع مكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة المنعقد في كولومبيو 1979م، أدرجت قضية فلسطين على جدول أعمال المؤتمر، وأشار البيان الختامي إلى القلق البالغ الذي ينتاب دول عدم الانحياز من جراء ما قامت به إسرائيل وبصفة خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979م، التي تميزت بتكثيف تنفيذ سياستها الخاصة بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة

(1) بيار فاس، حركة عدم الانحياز وقضية فلسطين، مجلة شؤون عربية، العدد (34/33)، 1983-ص391.

(2) اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة مرجع سابق، ص190.

(3) اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المرجع السابق، ص260-261.

بما فيها القدس وإقامة المستوطنات الصهيونية شبه العسكرية عليها، وطلب المؤتمر بالوقف الفوري لهذه السياسة وإزالة المستوطنات القائمة، كما ناشد المكتب جميع الدول الأعضاء أن تدين إسرائيل، وأن تطالب مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد إسرائيل، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وقد حدد البيان الذي صدر عن المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا في 25 آب 1979م، موقف دول عدم الانحياز من قضية القدس وقد تحدد بالآتي(1):

1) ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وعدم تغييره.

2) اعتبار كافة الإجراءات والممارسات التي تقوم بها الصهيونية في القدس باطلة وغير شرعية.

3) مطالبة إسرائيل بالكف عن القيام بأية إجراءات وممارسات جديدة لتغيير وضع القدس.

4) إدانة رفض إسرائيل المتكرر لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمدينة.

أكد البيان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات أقطار عدم الانحياز، المنعقد في كوبا خلال شهر أيلول 1979م، من جديد على اقتناعه التام بأن السبيل الوحيد إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، هو الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وعلى أساس حصول شعب فلسطين العربي على حقوقه الثابتة(2).

وأما المؤتمرات التي جاءت بعد مؤتمر كوبا عام 1979 وحتى عام 2008، لم تتخذ قرارات ذات فاعلية بحق القدس الشريف، وكانت قراراتها صدى لقرارات المؤتمرات السابقة وأخذت الدول تتخلى عن عدم انحيازها وتتجه صوب الولايات المتحدة وللأسباب الآتية:

1) بدأ الضعف واضحاً في أوصال الاتحاد السوفياتي.

2) بدأ نفوذ الولايات المتحدة يقوى في مناطق اعتبرت مناطق نفوذ ومصالح للاتحاد السوفياتي، مع قيام الولايات المتحدة بتقديم إغراءات لدول تلك المناطق.

الأمر الذي جعل معظم دول عدم الانحياز تقوم بعمليات تحضيرية لتتخلى عن عدم انحيازها إلى انحيازها للدولة الأقوى وهذا ما كان فعلاً لذا فالمؤتمرات اللاحقة كانت أشبه بالمؤتمرات الروتينية معدومة الفاعلية فلا هناك تأثير يرمي إلى تعزيز الموقف العربي والإسلامي تجاه مدينة القدس. وبالتالي وجدنا من الأنسب الاكتفاء بإدراج المؤتمرات التي عقدت قبل استشعار دول المنظمة أن الاتحاد السوفياتي بدأ خطوات الانهيار.

وأما على صعيد الأمم المتحدة وموقف دول عدم الانحياز، وزعت المجموعة في مقر الهيئة الدولية ورقتي عمل حول القضية الفلسطينية ومدينة القدس وما حوته الورقة الأولى بما

---

(1) المرجع السابق، ص407.
(2) بيار فانس، مرجع سابق، ص391.

يتعلق بالمقدسات الإسلامية، فقد تمثل موقف دول عدم الانحياز في المطالبة بالانسحاب التام وبدون شرط من المناطق التـي احتلتها من فلسطين والأقطار العربية الأخـرى، في حـرب 5 حزيـران 1967م، بمـا في ذلـك مدينـة القـدس وفقـاً للمبـدأ العـام والقاضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، كما طالبت بوجوب انصياع، إسرائيل التام لبنـود القـرار (465) والصـادر في عام 1980م، والذي أقره بالإجماع مجلس الأمن الدولي في الأول من آذار 1980م، دعا فيـه إسرائيـل إلى تفكيـك المسـتوطنات التي أنشئت في المناطق المحتلة، ويذكر أن منطقة القـدس قـد حفـت بـأطواق اسـتيطانية مكثفـة، وذلـك لضـمان السـيطرة الإسرائيلية عليها، وعدم التخلي عنها مستقبلاً أمام الضغط الدولي، كما طالب بوجوب تنفيذ قرارات الهيئة الدوليـة والمتعلقـة بالمكانة التاريخية لمدينة القدس، وإبطال القرار المتعلق بجعل القدس عاصمة لها[1].

وفي الورقة الثانية والتي تناولت موقف دول عدم الانحياز تجـاه قضـية القـدس، حيـث تمثـل موقـف هـذه الـدول بالتالي:

1) دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للتنديد بشدة الخطوة الصهيونية بضم القدس.

2) تلح دول المجموعة على ضرورة بطلان جميع القوانين والإجراءات والتصرفات الإدارية التي اتخـذتها سـلطات الاحـتلال التي استهدفت تغيير طابع المدينـة المقدسـة وشخصـيتها ومكانتهـا، والرجـوع عـن جميـع هـذه الإجـراءات والقـوانين والتصرفات.

3) تؤكد على أن التصرفات الصهيونية بشأن المدينة تشكل عائقاً جدياً أمام تحقيق سـلام دائـم وعـادل وشـامل في الشرق الأوسط.

4) تقرر عدم الاعتراف بالخطوة الإسرائيلية بضم القدس، وكذلك التصرفات الأخرى التي تقوم بها إسرائيل بناء عـلى قـانون الضم ذاك، سعياً وراء تغيير طابع المدينة ومكانتهـا القانونيـة، وتـدعو جميـع الـدول والمـنظمات المختصـة والمـنظمات الدولية للعمل على إحباط هذا القرار والقرارات الأخرى المتعلقة بالموضوع، وألا تقوم بأي عمل من شـأنه يـتماشى مـع قانون الضم.

5) كما نددت هذه الدول بإسرائيل لعدم تجاوبها مع مقررات الهيئة الدولية، والتي دعت السـلطات إلى الانسـحاب مـن الأراضي العربية المحتلة، وتفكيك مستوطناتها، وإبطال إجراءات ضم الأراضي، والكف عن العمل على تهويدها، وكـذلك طالبت الأسرة الدولية بالعمل على معاقبة إسرائيل نتيجة تعنتها وعدم احترامها لهذه القرارات[2].

---

(1) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 6 كانون أول 1980م.

(2) شاكر النابلسي، قطار التسوية والبحث عن المحطـة الأخـيرة، قـراءة سياسـية فكريـة لكافـة مبـادرات التشـوية العربيـة الفلسـطينية - بـيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1986م، ص120.

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا تحديد موقف الدول غير المنحازة من قضية القدس بما يلي:

1) القدس أرض عربية محتلة شأنها كبقية الأراضي العربية المحتلة، من الأرض الفلسطينية أو أراضي الأقطار العربية الأخرى.

2) الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، من منطلق عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة، ويعتبر هذا خرقاً للأعراف والقوانين الدولية.

3) اعتبار الإجراءات التهويدية باطلة ولاغية في آن واحد، واعتبار هذه الإجراءات من معوقات تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق العربي.

4) ضرورة المحافظة على الوضع القانوني لمدينة القدس وعدم تغييره.

5) إعادة القدس إلى الحكم العربي كما كانت عليه قبل حرب الخامس من حزيران عام 1967م، هي الوضعية الصحيحة عند بحث أية تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي مستقبلاً.

6) إن موقف المجموعة تجاه قضية القدس شأنه شأن موقف المجموعة نفسها من القضية الفلسطينية، فهو ثابت وقائم على تأييد الحق العربي، والمطالب العربية في المدينة المقدسة.

والملاحظ أن حركة عدم الانحياز أقرت على غرار منظمة الأمم المتحدة، عدة لوائح وقرارات حول الضم المعلن للأراضي العربية المحتلة، جاءت هذه القرارات واللوائح منددة بإجراءات التهويد والضم المتواصل لمدينة القدس من قبل الكيان الصهيوني المحتل. ونهب أملاك القدس باستعمال القوة، كما عملت الحركة على التشهير بممارسات إسرائيل العدوانية، وعلى عدم الاعتراف بأي إجراء تتخذه إسرائيل لاستغلال خيرات الأراضي المحتلة، أو لغرض إحداث أي تغيير على الهرم الديمغرافي أو الطبيعة الجغرافية أو الهيكلية لمؤسسات هذه الأراضي.

وترى بلدان عدم الانحياز أن حل النزاع العربي الصهيوني أمر غير ممكن، ما لم يتم في إطار شامل تراعي فيه الحقوق الوطنية الفلسطينية، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب 5 حزيران (يونيه) 1967م بما فيها مدينة القدس، التي تعتبر ميراث المسلمين والعرب على السواء.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق) أصبحت مجموعة دول عدم الانحياز في واقع الأمر منحازة إلى مواقف الولايات المتحد وذلك للأسباب الآتية:

1) إن جميع دول عدم الانحياز تصنف في قائمة دول العالم النامي، لذا فهي تقف في الصف الطويل تطلب مساعدة الولايات المتحدة، لعجزها عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية لشعوبها.

2) إن دول عدم الانحياز في ظل النظام العالمي الجديد، فقدت الجهة التي كانت تلوذ بها، إذا ما تعرضت لأي ضغوط وتهديد من أحد قطبي القيادة العالمية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية - وبالتالي باتت الولايات المتحدة تتحكم في سياسات كل هذه الدول.

3) إن التأثير العربي على مواقف دول عدم الانحياز بعد أزمة الخليج الثانية لم يعد ذلك التأثير الذي لازم نشوء الحركة.

في اعتقادنا أن مجموعة دول الانحياز لم تعد قائمة على الساحة العملية، بما تعنيه كلمة الانحياز من معنى، وإن كانت من الناحية النظرية لا تزال تدعي بوجودها ككتلة عاملة على الساحة الدولية، فإندونوسيا أحد الأقطاب التي دعمت قيام الحركة، وهي معرضة للتقسيم في ظل هيمنة راية النظام العالمي الجديد على بلاد العالم، والتدخل الأمريكي واضح في دعم النظام الإسترالي للتدخل هناك، وأما مصر فهي اليوم في أحضان الولايات المتحدة لا تقوى على اتخاذ قرار لا يتماشى مع السياسة الأمريكية، وأما الهند فهي اليوم تعمل وفق السياسة الأمريكية ودخلت في تحالف استراتيجي مع إسرائيل الربيبة لأمريكا، وأما يوغسلافيا فقد تم تجزئتها ولم يعد لها اليوم ذلك الكيان الذي كان بالسابق وهذا هو التحيز بأم عينه والذي كان يسمى بالاتحاد اليوغسلافي، والسؤال إذا كانت هذه حالات الأقطاب المؤسسة للحركة فكيف حال بقية المنتمين للحركة؟!. حقاً لا مكان لها على خريطة السياسة الدولية، فكل العالم منحاز إلى الولايات المتحدة، والقليل من دول عدم الانحياز الأخرى تنحاز إلى روسيا ومثال ذلك فنزويلا في قارة أمريكا الجنوبية.

المبحث الرابع

موقف الدول الإسلامية

نظراً للأهمية العظيمة التي تحتلها مدينة القدس في نفوس المسلمين دولاً وشعوباً، الأمر الذي جعل منها قضية إسلامية نالت جلّ اهتمامهم فعدت من قضاياهم الكبرى، ولعبت دوراً حاسماً في تحديد موقف العالم الإسلامي إزاء قضايا دولية أخرى.

وللتعرف على موقف الدول الإسلامية من قضية القدس، نجد من الصعوبة بمكان التطرق إلى موقف كل دولة من الدول الإسلامية على حدى، بل لابد من التعرف على هذه المواقف من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي[1]، لأن الدول الأعضاء في المنظمة هي نفسها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الإسلامية، وعددها (46) دولة، وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: مؤتمر الملوك والرؤساء ويعقد كل 3 سنوات، ومؤتمر وزراء الخارجية ويعقد مرة كل سنة، والأمانة العامة ومقرها جدة.

ويمكننا التعرف على مواقف الدول الإسلامية في هذا المجال من خلال المطلبين التاليين:

- ❐ المطلب الأول: القدس ومؤتمرات القمة الإسلامية.
- ❐ المطلب الثاني: القدس ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية.

المطلب الأول: القدس ومؤتمرات القمة الإسلامية.

عقدت عدة مؤتمرات إسلامية منذ تشكيل المؤتمر الإسلامية على مستوى الملوك ورؤساء قادة الدول الإسلامية، وكانت قضية القدس تندرج في جداول أعمال هذه المؤتمرات حتى أن المؤتمر الأول انعقد بسببها، وهذه المؤتمرات هي:

أ- المؤتمر الأول:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة الرباط المغربية في الفترة الواقعة بين (22-25) أيلول (سبتمبر) عام 1969م، على أثر جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك، في 21 آب (أغسطس) 1969م، حيث اجتمع وزراء خارجية أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في القاهرة بعد أربعة أيام من تلك الجريمة، أقروا خلال اجتماعهم اقتراحاً قدمته المملكة

---

(1) تبلورت فكرة إنشاء منظمة إسلامية، خلال اجتماعين لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة وكراتشي عام 1970م، وبعد عامين، اجتمع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة، ووافقوا على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي تحددت أهدافها فيما يلي: التعاون، ومكافحة العنصرية والاستعمار، ودعم السلام والأمن القائم على العدل وتنسيق العمل من أجل المقدسات، والمحافظة عليها والعمل على تحريرها، وتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء، ودعم كفاح الشعوب الإسلامية في استقلالها والمحافظة على حقوقها الوطنية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف توصلت المنظمة إلى عدة مبادئ تتلخص في: المساواة بين الأعضاء، واحترام تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة وأراضي كل عضو، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد وحدة وسلامة أي عضو، وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية، انظر: فتحي أحمد علي، أحرقوا المسجد الأقصى... فجاءت مؤتمرات القمة الإسلامية، مجلة الكويت، السنة 7 العدد 53، جمادى الأول/يناير 1987م، ص53.

العربية السعودية، يحمل بمضمونه الدعوة إلى عقد مؤتمر لقادة وزعماء الدول الإسلامية لمناقشة أسلوب التحرك الإسلامي ضد الأخطار التي تحيط بها وبالأماكن المقدسة في القدس.

لقد انعقد المؤتمر[1] وتم بحث العمل الإجرامي المتمثل في إحراق المسجد الأقصى والحالة في الشرق الأوسط وتضمن البيان الخاغي الصادر عن المؤتمر ما يلي:

(أن للحادث المؤلم الذي وقع يوم 21 آب (أغسطس) 1969م، والذي سبب أضراراً فادحة للمسجد الأقصى- آثاراً في قلوب ستمائة مليون مسلم أعمق آثار القلق[2]، ما كان لهذا العمل وغيره من الأعمال المتمثلة في انتهاك حرمة هذا المكان أن يتم، لولا الاحتلال العسكري للمدينة المقدسة، كما يرى المؤتمرون أن المحافظة على هذه الأماكن، وضمان حرية الوصول إليها، والتنقل فيها يستلزم أن تعود القدس إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال الصهيوني للمدينة يوم 5 حزيران (يونية) 1967م، كما أبدى المؤتمرون رفضهم لأي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل للمدينة وضعها السابق لأحداث حزيران (يونية) 1967م، وطالبوا حكومات فرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، بممارسة الضغط على إسرائيل للتخلي عن مدينة القدس، ولتأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين القوي بالمدينة، وعزم حكوماتهم على تحريرها، كما أهابوا بالدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلام الدولي، لكي تبذل المزيد من الجهود المشتركة والمنفردة، لتحقيق الانسحاب السريع لقوات الاحتلال من كافة الأراضي التي احتلتها في حرب الخامس من حزيران (يونيه) 1967م[3].

ويمكننا إبراز عدة ملاحظات من خلال هذا البيان نجملها بما يلي:

1- استنكار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ورفض كل الحلول التي لا تضمن عودة القدس للحظيرة العربية، كما كانت عليه قبل العدوان 1967م.

2- التنديد بجريمة إحراق المسجد الأقصى في 21 آب (أغسطس) 1969م، والأعمال التي من

(1) لقد حضر المؤتمر ملوك ورؤساء ومندوبون عن الدول التالية: المملكة الأفغانية، الجزائر، تشاد، غينيا، أندونيسيا، إيران، الأردن، المغرب، السعودية، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مالي، موريتانيا، النيجر، باكستان، السنغال، الصومال، اليمن الجنوبي، السودان، تونس، تركيا، مصر، اليمن الشمالي، وحضر ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الهند بعد اقتراح الملك فيصل، وهناك عشر دول لم تحضر المؤتمر على الرغم من توجيه الدعوة إليها، وهي: سوريا، العراق، الكاميرون، جامبيا، ساحل العاج، فولتا العليا، نيجيريا، حزر مالدين، سيراليون، تانزانيا، انظر: أحمد زكي، بين مؤتمرين، مجلة العربي (الكويت)، العدد 132، تشرين الثاني 1969م، ص10.

(2) يربو عدد المسلمين في العالم على ألف مليون نسمة أي نحو 25% من مجموع سكان العالم ويتركزون في قارتي آسيا وإفريقيا، ففي آسيا نحو 700 مليون نسمة أو حوالي 70% من مجموع المسلمين في العالم، ويبلغ عدد المسلمين في أفريقيا 260 مليون نسمة أي حوالي 26% من المسلمين في العالم، وفي قارة أوروبا يوجد حوالي 40 مليون مسلم يتركز معظمهم في شبه جزيرة البلقان في يوغسلافيا، وألبانيا، وهناك حوالي 4 ملايين مسلم يتوزعون في قارتي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا. ويبلغ عدد المسلمين في الأقطار العربية نحو 150 مليون نسمة، أو حوالي 15% من عدد المسلمين في العالم أما الأقطار الإسلامية التي لا يقل عدد المسلمين عن 50% من السكان فيقطنها حوالي 600 مليون مسلم، وهذه الأقطار تتوزع في القارات الخمس فعدد الأقطار الإسلامية 50 قطراً إسلامياً مساحتها 31 مليون كيلو متر مربع تتوزع في قارات الدنيا، انظر: محمد علي الفرا، العالم الإسلامي إمكاناته وطاقاته وفاعلياته، المجلة الكويتية العدد 53 يناير 1987، ص10-12، وللمزيد عن الأقطار الإسلامية وإعداد السكان في كل قطر على حدى - انظر - محمد عوض الهزايمة، حاضر العالم الإسلامي - عمان: دار عمار، 1997.

(3) فايز فهد جابر، موقف العالم الإسلامي من قضية القدس، عمان: د. م 1981م، ص28-29.

شأنها تدنيس الأماكن المقدسة.

3- الإلحاح على الدول الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا) للضغط على إسرائيل، من أجل انسحاب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في القدس.

ب- المؤتمر الثاني:

انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني في مدينة (لاهور) عاصمة إقليم البنجاب، بجمهورية الباكستان في الفترة الواقعة بين (22-24) شباط (فبراير) 1974م، وقد حضر هذا المؤتمر 36 ملكاً ورئيس دولة وحكومة وفي مجال بحث الموقف الراهن في الشرق الأوسط وقضية القدس، أعلن المؤتمرون ما يلي:

"إن القدس هي الرمز الوحيد لالتقاء الإسلام بالأديان السماوية المقدسة - الصحيح أن تستبدل كلمة الأديان بالشرائع لأنه لا دين سماوي في الأرض الآن إلا الإسلام، قال تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)[1] -، ولقد رعى المسلمون لأكثر من 1300 سنة شؤون القدس كأمانة لكل من يعتز بها، والمسلمون وحدهم الذين يمكن أن يكونوا أمناء عليها في إطار المحبة وعدم التمييز لأنهم وحدهم يؤمنون بالأديان - بالشرائع - السماوية الثلاثة الراسخة جذورها في القدس، وعلى ذلك فإن الدول الإسلامية لا يمكن أن تقبل أي اتفاق أو بروتوكول أو تفاهم، يقضي باستمرار الاحتلال الصهيوني لمدينة القدس أو وضعها تحت سيادة غير عربية، أو جعلها موضع مساومات أو تنازلات، وإن انسحاب المحتلين من القدس شرط أولي لا يقبل التغيير لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط"[2].

كما شجب المؤتمر الإجراءات التي تتخذها سلطة الاحتلال لتغيير طابع الأراضي المحتلة وخاصة بمدينة القدس الشريف، لأن ذلك يُعد بمثابة انتهاك صارخ للقانون الدولي، ويمثل تحدياً لمشاعر الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي بخاصة وللعالم الإسلامي بعامة.

---

(1) سورة آل عمران، الآية (19).

(2) لقد حضر المؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية التالية: الجزائر، البحرين، مصر، السعودية، الكويت، ليبيا، موريتانيا، النيجر، سلطنة عمان، قطر، الصومال، السودان، سوريا، اوغندا، الإمارات العربية، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، الأردن، لبنان، باكستان، بنجلادش، تشاد، إندونيسيا، إيران، مالي، المغرب، السنغال، تركيا، تونس، غينيا، جامبيا، الجابون، سيراليون، أفغانستان، فلسطين ويمثلها منظمة التحرير الفلسطينية. كما حضر العراق كمراقب، والسكرتير العام لجامعة الدول العربية، ووفد مؤتمر العالم الإسلامي، والسكرتير العام لرابطة العالم الإسلامية كضيوف، كما حضر وفد مسيحي برئاسة البطريرك إلياس الرابع بطريرك انطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، انظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمر القمة الإسلامي ووزراء الخارجية الإسلامية، 1981 ص63-69-ص70، كذلك انظر: جامعة الدول العربية، القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 العدد 1 آذار 1974، ص10-11.

وتناول المؤتمر مدينة القدس في البيان الختامي الصادر عنه ونصه:

"إن القدس هي الرمز الوحيد لالتقاء الإسلام بالديانات السماوية المقدسة، ولقد تولى المسلمون لأكثر من 1300 سنة شؤون القدس كأمانة لكل من يعتز بها، والمسلمون وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا حراساً محبين أمناء عليها بسبب بسيط، وهو أنهم الذين يؤمنون بأديان الأنبياء الثلاثة والراسخة جذورها في القدس، لذا فالدول الإسلامية ترفض الاحتلال الصهيوني، أو وضعها تحت أي سيادة غير عربية، وانسحاب الصهيونية أمرٌ لا مفر منه لضمان سلام دائم في الشرق الأوسط، كما أن الدول الإسلامية تنوه بالجهود البناءة التي تبذلها الكنائس المسيحية في العالم، لشرح القضية لدى الرأي العام العالمي أو لتأييدهم للسيادة العربية على القدس والأماكن المقدسة، وترى بالإجراءات الصهيونية لتغيير وضع القدس، إجراءات باطلة وفي حد ذاتها تعتبر تحدياً لمشاعر الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي"[(1)].

لقد أكد المؤتمر في ختام جلساته على عدد من القضايا تتعلق بالقدس الشريف منها[(2)]:

- التزم المؤتمر بقرارات مؤتمر القمة الأول، وقرارات مؤتمرات وزراء خارجية الدول السابقة بشأن مدينة القدس الشريف.
- التذكير بالصلة العميقة الجذور التي تربط المسلمين بالقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.
- وإذ يعتبر المؤتمرون أن استمرار احتلال الصهيونية للقدس ومحاولات تهويدها، متحدية بذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عما حدث في ظل احتلالها من أعمال تخريب وتدنيس للأماكن المقدسة، أدى إلى تفاقم التوترات في الشرق الأوسط، واستياء الشعوب في كافة أرجاء العالم.
- وإذ يدرك المؤتمرون ضرورة حماية القيم الروحية والمعنوية التي تمثلها الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف.
- وإذ يسجل المؤتمرون القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص بصراحة على مبدأ عدم جواز اكتساب الأرض باستخدام القوة.

(1) وزارة الخارجية (الأردنية)، مؤتمر القمة الإسلامية (باكستان) 1974م عمان: وزراء الخارجية، 1974م، ص1-3.

(2) إن القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بشأن القدس هي:
قرارات الجمعية العامة ذوات الأرقام: 2553، 2554، 2525، 3525، 181، 185، 194، 303، 356، 468، وقرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام: 237، 250، 251، 252، 267، 271، 298، 452، 446، 465، 476، 478، وقرارات مجلس الوصاية رقم: 29، 32، 33، 34، 113، 114، 117، 118، 232، 234، انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، تحقيق جورج طعمة، مرجع سابق، ص93، قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي 75، مرجع سابق، ص17، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947-1972م، مرجع سابق ص4-16، ص74-75، وقرارات الأمم المتحدة 1980م، مرجع سابق، ص48، وقرارات الأمم المتحدة 1976م، مرجع سابق، ص41.

لذا جاءت قرارات المؤتمر على النحو التالي:

1- إدانة التدابير التي تتخذها الصهيونية لتهويد مدينة القدس الشريف، ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تطالب المحتلين بإلغاء كافة الإجراءات المؤدية إلى ضم مدينة القدس الشريف، أو تغيير الطابع الديني والتاريخي للقدس، واعتبار هذه التدابير والإجراءات ملغاة وكأنها لم تكن.

2- يطالب المؤتمر بانسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من مدينة القدس الشريف.

3- يعلن المؤتمر أن إعادة القدس العربية للسيادة العربية، يعد شرطاً لأي حل في الشرق الأوسط، وأن أي حل لا يعيد الوضع لسابق عهده لن تقبله البلدان الإسلامية، كما أنها ترفض أية محاولة لتدويلها.

4- يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريف وصيانة مقدساتها، كما تناولت توصياته شؤون وشجون العالم الإسلامي، ولم تتوقف عند القضايا السياسية فحسب، بل تجاوزتها لبحث مشكلات أخرى في مجالات الاقتصاد وما يواجه الإسلام من تحديات.

جـ- المؤتمر الثالث:

انعقد المؤتمر الإسلامي الثالث في مكة المكرمة والطائف في الفترة الواقعة بين 25-28 كانون الثاني 1981، بحضور ملوك ورؤساء دول وحكومات وممثلي عدد من الدول الإسلامية[1]، وناقش المؤتمر القضايا المدرجة على جدول الأعمال، والتصديق على اللوائح المقدمة من مؤتمر وزراء الخارجية الذي سبق المؤتمر، وفيما يتعلق بالمجال السياسي فقد تم البحث والمصادقة على بعض الأمور، وفيما يخص القدس الشريف فقد أكد المؤتمر على الالتزام بتحرير كل الأراضي الفلسطينية والعربية بما فيها القدس، لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، ودعوة جميع دول العالم إلى احترام قرارات الأمم المتحدة، بعدم التعامل مع سلطات الاحتلال الصهيوني، وبشكل يمكن تلك السلطات من الحصول على اعتراف ضمني، أو قبول بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس

(1) الدول الإسلامية التي حضرت المؤتمر هي الجزائر، البحرين، بنجلادش، الكاميرون، جيبوتي، الإمارات العربية، الجابون، جامبيا، غينيا، الثورية، غينيا يساو، فولتا العليا، جمهورية جزر القمر، إندونسيا، العراق، الأردن الكويت، لبنان، ماليزيا، جزر مالديف، موريتانيا، مالي، المغرب، النيجر، سلطنة عمان، أوغندا، الباكستان، قطر، السعودية، فلسطين، السنغال، السودان، تشاد، جمهورية الصومال الديمقراطية، تونس، تركيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، وقد تغيب عن المؤتمر إيران وليبيا، تمت الجلسة الافتتاحية في أروقة المسجد الحرام بمكة المكرمة، ثم انتقل المؤتمر إلى قصر المؤتمرات في الطائف، انظر: المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، ص668.

عاصمة موحدة للكيان الصهيوني[1]، وقرر المؤتمر استخدام جميع القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية من أجل إضعاف الاقتصاد الصهيوني، والعمل على تغيير المواقف السياسية الدولية، لصالح الشعب الفلسطيني ولدعم منظمة التحرير. وقد وافق المؤتمرون على إعلان الجهاد المقدس[2] لإنقاذ القدس الشريف ونصرة الشعب الفلسطيني، وتحقيق الانسحاب الذي لا يحتمل التأويل وإساءة الفهم، وأن الإجراءات العملية لتنفيذه ستتم وفقاً لذلك، وبالتشاور المستمر بين الدول الإسلامية.

د- المؤتمر الرابع:

تم انعقاد المؤتمر في الدار البيضاء المغربية في الفترة الواقعة بين 16-19 كانون الثاني 1984م، وحضر المؤتمر رؤساء وملوك وممثلو (42) دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي[3].

لقد أسفر المؤتمر عن عدة قرارات وتوصيات سياسية، فأما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بما فيها مدينة القدس، فقد أكد المؤتمر التزامه من جديد بالمبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق العربي، وفي طليعتها الانسحاب الصهيوني من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام 1967م، بما فيها القدس كما تبنى المؤتمر خطة السلام العربية التي أقرها المؤتمر المنعقد في فاس[4]. ودعا إلى العمل بكل الوسائل بقصد توضيح هذه الخطة وشرح

---

(1) ترى الدول الإسلامية أن على دول العالم في حالة التعامل مع اليهود أن تتجنب ما يلي:
1- عدم توقيع إتفاقيات في مدينة القدس الشريف.
2- عدم القيام بزيارات رسمية إلى القدس.
3- عد إجراء مباحثات رسمية في القدس، انظر:- فايرز فهد جابر، موقف العالم الإسلامي من قضية القدس، مرجع سابق، ص101.

(2) للإطلاع على النص الكامل لبلاغ مكة، الذي أصدره مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المتضمن إعلان الجهاد المقدس. انظر: فايز فهد جابر، القدس ماضيها وحاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص99-105.

(3) الدول المشاركة هي: المغرب، تونس، السودان، جزر القمر، الغابون، جامبيا، غينيا الثورية، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، السعودية، بنجلادش، الكويت، الباكستان، قطر، اليمن الشمالي، الإمارات العربية، تركيا، بروناي، جيبوتي، فلسطين، دولة البحرين، جزر المالديف، الأردن، الجزائر، ليبيا، العراق، لبنان، سلطنة عمان، سوريا، اليمن الجنوبي، وزارة الأعلام المغربية، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس: من خلال الوثائق وأقوال الصحافة الوطنية والدولية، الدار البيضاء: منشورات وزارة الإعلام المغربية، 1984م، ص27.

(4) تتضمن بنود خطة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في فاس، انسحاب القوات المحتلة الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة (بما فيها مدينة القدس)، والاعتراف بحق تقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية، انظر: صحيفة النهار المقدسية، الصادرة بتاريخ 22 آب 1988.

أبعادها، واعتبر تطبيق بعض التشريعات الصهيونية على الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غـزة، مـن قـوانين وتشريـعات سواء أكانت سياسية أم إدارية بأنها باطلة بموجب القانون الدولي، كما ناشد المؤتمرون الدول الأعضـاء لتـبرع بسـخاء لتغطيـة رأسمال صندوق القدس ورأسمال وقفيتها[1].

وعلينا أن ندرك ها هنا أن كل إشارة للقضية الفلسطينية هي إشارة في نفس الوقت إلى قضية القـدس، ولما كانـت القدس أرضاً أردنية إضافة لكونها بلداً إسلامياً تهم جميع المسـلمين، فقـد ناشـد الملـك حسـين ملـك الأردن القـادة المسـلمين بإعطاء أقصى الاهتمام لقضية القدس[2].

هـ- المؤتمر الخامس:

جاء عقد القمة الخامسة في الكويت بـدعوة موجهـة مـن أميرهـا في ختـام اجتماعـات القمـة الرابعـة، حيـث تمـت الموافقة عليها، وعقدت اجتماعها في الفترة الواقعة بين 26-29 كانون الثاني 1987م، حيث جاء عقد القمـة في ظـل التوقعـات السياسية التي تبشر بأنها ستكون نقطة تحول جديدة نحو مرحلة من العمل الإسلامي المشـترك، لمواجهـة التحـديات القائمـة على الساحة الدولية[3]، حضرت المؤتمر جميع الدول العربية والإسلامية باسـتثناء إيـران التـي قاطعـت المـؤتمر[4]، وقـد أصـدر المؤتمر في ختام أعماله العديد من القرارات تضمنها بيانه الختامي، وأما ما يخص القضية الفلسطينية بما فيهـا قضـية القـدس. فقد أكد المؤتمر، أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي - الصهيوني، وأن السلام العادل والشامل في المنطقـة لا يمكـن أن يقوم إلا على أساس انسحاب العدو الصهيوني الكامل، وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيهـا مدينة القدس، واعتبر القرار جميع التشريعات الصهيونية في القدس الشريـف، وبقيـة الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، وهضـبة الجولان السورية باطلة، كذلك أكد القرار على وجوب التزام الدول الأعضاء باستخدام كافة الوسائل المتاحة؛ لإفشال قرار ضـم القدس من قبل سلطات الاحتلال.

واعتمد مؤتمر القمة قراراً بشأن مدينة القدس الشريف، جـدد فيـه الالتـزام الكامـل بالـذي جـاء في برنـامج العمـل الإسلامي، وجميع القرارات الصادرة عن لجنة القدس، بشان تمسك الأمة الإسـلامية بالحفـاظ عـلى الطـابع العـربي والإسـلامي لهذه المدينة المقدسة، والالتزام بالعمل على تحريرها، كما دعا المؤتمر إلى إجراء التآخي بين مدينـة القـدس وجميـع العواصـم والمدن الإسلامية.

و- المؤتمر السادس:

عُقد مؤتمر القمة الإسلامية السادي في دكار بجمهورية السنغال في الفترة الواقعة 9-11

---

(1) وزارة الإعلام المغربية، مرجع سابق، ص42-45.

(2) المرجع السابق، ص61.

(3) محمد علي الفرا، العالم الإسلامي إمكاناته وطاقاته وفاعلياته، مرجع سابق، ص51.

(4) لقد شاركت في هذا المؤتمر جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستثناء إيران وللإطلاع على قائمة الدول الأعضاء: انظر وزارة الإعلام المغربية، مرجع سابق، ص151.

أيلول عام 1991م، وقد أصدر المؤتمر قراره رقم 6/2-س (ق1 أ) بشأن مدينة القدس الشريف قراراً ضمنه رؤية المؤتمر الخاصة تجاه المدينة المقدسة، وأبرز ما جاء في هذا القرار[1]:

التأكيد على أن مدينة القدس الشريف هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وأن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، هي مخالفة لكافة الأعراف والمواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية، وتعتبر باطلة ولاغية وكأنها لم تكن، وأكد على ضرورة وقف الإجراءات والممارسات العدوانية في هذه المدينة المقدسة، والانتهاكات لحرمة المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى في فلسطين، والمحافظة على التراث الحضاري والتاريخي للمدينة المقدسة، ونادى المؤتمر بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وأدان المؤتمر أعمال السلطات اليهودية لهدمها محراب مسجد عثمان بن عفان في القدس الشريف، ونهب وثائق المحكمة الشرعية في القدس، بهدف مصادرة ممتلكات الوقف الإسلامي في المدينة، ودعا المؤتمر الهيئات والمؤسسات الدولية والحكومية، للعمل على اتخاذ الإجراءات لإعادة هذه الوثائق، ومنع تكرار هذه الأعمال التي تعد انتهاكاً للأعراف والقوانين الدولية، إضافة إلى إدانة المؤتمر مخططات الدولة اليهودية الاستيطانية في القدس، ودعا دول العالم إلى عدم التعامل مع الدولة اليهودية بالشكل الذي يعني اعترافاً ضمنياً على أن القدس عاصمة للدولة اليهودية، ودعا إلى امتناع هذه الدول بنقل سفاراتها إلى القدس، كما دعا الدول على توفير الحماية الضرورية للاماكن المقدسة، ودعا الدول الإسلامية الأعضاء إلى تبني مشروعات في المدينة التي من شانها تؤدي إلى صمود المدينة المقدسة وأهلها ومؤسساتها، وهذا من شأنه تعزيز لروح التضامن الإسلامي مع الشعب الفلسطيني[2].

إن قرار القمة المتخذ يتضمن قرارات متخذة في مؤتمرات إسلامية سابقة، وإن اختلفت في الصيغة وتراكيب الألفاظ إلا إنها تحمل ذات المعنى المتضمن في القرارات السابقة، وهذا في حد ذاته يجعل قرارات المؤتمرات ذات صبغة روتينية.

ز- المؤتمر السابع:

انعقد المؤتمر السابع في مدينة الدار البيضاء المغربية في الفترة الواقعة بين 13-15 أيلول

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، القرارات الخاصة بالقدس الشريف وفلسطين - د. م: الأمانة العامة للمؤتمر، 1997م، ص66-67.

(2) حمل هذا القرار رقم 6/2 - س (ق. أ)، وقد تضمن شأن القدس فقط، في حين حمل قرار آخر صدر عن نفس المؤتمر رقم 6/1- س (ق. أ)، شأن قضية فلسطين، والنزاع العربي الإسرائيلي، وهذا القرار تضمن إشارات ونصوص واضحة تتعلق بالقدس أيضاً، لا تخرج عن معاني قرار رقم 6/2 المشار إليه.

عام 1994م، وقد أطلق على هذا المؤتمر اسم "دورة الإخاء والانبعاث"، حيث جاء المؤتمر تحت ظل هذا الشعار، الذي يحمل في ثناياه تباشير بمستقبل أخوة إسلامية، قادرة على اتخاذ قرارات من شأنها تدعم عملية نهوض الأمة الإسلامية، وقد استذكر المؤتمر قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وخاصة القرارات (465) و (476) و (478)[1]، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (681) والخاصة بالقدس الشريف[2]، وقد أكد المؤتمر على الثوابت الإسلامية بشأن مدينة القدس، تلك الثوابت التي دعت إليها مقررات المؤتمرات الإسلامية السابقة، هذا وقد دعا المؤتمر إلى دعم منظمة التحرير في المفاوضات لاستعادة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وتأكيد عودتها إلى السيادة الفلسطينية، كما أكد على أن السلام العادل الشامل في المنطقة لن يتحقق ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس واعتبارها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، دعا المؤتمر للتصدي لكل الإجراءات الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف، وتوفير الإمكانيات المادية للحفاظ على المقدسات الإسلامية، ودعم صمود أهل القدس للوقوف في وجه المخططات اليهودية الرامية إلى ضم القدس وطمس طابعها العربي الإسلامي، وطالب المؤتمر المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل الدولة اليهودية على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو ديمغرافي في مدينة القدس الشريف؛ خلال المرحلة الانتقالية تخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، كما طالب دول العالم إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 478 (1980)، والذي يدعو الدول الالتزام بأحكام هذا القرار الذي ينص على عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف، وقد أدان المؤتمر كل الإجراءات اليهودية الرامية إلى فصل القدس الشريف من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدّ كل ذلك انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي وكل قرارات الهيئة الدولية والمجالس والجمعيات التابعة لها، كما أدان بشدة قرار المحكمة العليا في الدولة اليهودية، الذي صدر بتاريخ 23 أيلول 1993، وباعتبار المسجد الأقصى المبارك جزء من مساحة دولة إسرائيل[3].

كما ذهب المؤتمر إلى الدعوة في المجال الإسلامي إلى سرعة قيام العواصم العربية إلى إنهاء الإجراءات الخاصة بالتآخي مع مدينة القدس الشريف، وتنظيم الدول الإسلامية أسواقاً خيرية لصالح صندوق القدس التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتنظيم ندوات خاصة بالقدس، والعمل

(1) للتذكير أن هذه القرارات الثلاث، تؤكد بطلان القانون اليهودي، وإجراءات سلطة الاحتلال الرامية إلى جعل المدينة يهودية وعاصمة للكيان الصهيوني.

(2) ينص هذا القرار على انطباق جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب، على الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، القرارات الخاصة بالقدس الشريف وفلسطين الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، مرجع سابق، ص77-78.

على دعم المؤسسات التعليمية في مدينة القدس الشريف من مدارس وجامعات، وتمكينها من أداء رسالتها في مناهضة تهويد المدينة المقدسة، مع العمل على الدعم المالي اللازم لترميم الأبنية التاريخية، والمساكن المهددة بالانهيار في القدس الشريف[1].

إن هذا المؤتمر من أكثر المؤتمرات الإسلامية التي تناولت كافة الجوانب المحيطة بالقدس، وربما يعود الأمر إلى أنه جاء بعد مؤتمر مدريد للسلام، وأراد المؤتمرون إلى إضفاء صبغة إسلامية تدعم المفاوض الفلسطيني، وتظهر للجانب اليهودي، أن هناك قوة إسلامية تقف خلف المفاوض الفلسطيني، إلا أن الناظر المتفحص في قرار مؤتمر القمة لا يجد فيه الجديد، والمقصود بالجديد أخذ القرارات على محمل القول والفعل في آن واحد.

ح- الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي إسلام أباد:

اجتمع ملوك وأمراء ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام أباد، جمهورية باكستان في 23 آذار 1997م في الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي، وبعد مناقشة الوضع الخطير الذي تمر به مدينة القدس الشريف، أعلن المؤتمرون[2] تأكيد دعمهم لعملية السلام وتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية، وكذلك دعمهم لجميع الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها وفق الأسس التي انطلقت على أساسها في مؤتمر مدريد، وكذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم (242) و (338) و (425) وصيغة الأرض مقابل السلام، والتي تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في حرب الرابع من حزيران عام 1967م، بما في ذلك القدس الشريف، ويؤكد المؤتمر أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية، ويطالب المؤتمرون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن القدس وخاصة القرار، 252 (1968) والقرار 267 (1969) والقرار 271 (1969) والقرار 465 (1980) والقرار 476 (1980) والقرار 478 (1980) والقرار 1073 (1996)، وقرار الجمعية العامة رقم 51/223 (1997)[3]، وقد أكد المؤتمرون على تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، في مفاوضات من أجل تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م بما فيها القدس الشريف، كما طالب المؤتمرون الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطيني، وإقامتها

---

(1) المرجع السابق، ص79.
(2) المرجع السابق، ص83-84، انظر أيضاً: أحمد يوسف القرعي، القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، القاهرة: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1997م، ص161-163.
(3) سيتم الإشارة إلى هذه القرارات في موضع لاحق من هذا المؤلف.

المستوطنات الجديدة وخاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي في مدينة القدس الشريف، وعلى عدم إجراء أي تغير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية، والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة[1].

ط- المؤتمر الثامن:

جاء مؤتمر القمة الإسلامية الثامن تلبية لدعوة الرئيس الإيراني، والذي عقد في طهران خلال الفترة (9-11) أيلول عام 1997م، لتحقيق انفراج في العلاقات بين إيران وعدد من الدول الإسلامية، وقد تمكنت القمة من الخروج بقرارات واضحة وصريحة حول العديد من القضايا المصيرية الشائكة التي تشغل الساحة الإسلامية، مؤكدة على الهوية الإسلامية والتعاون البناء بين مختلف الشعوب الإسلامية، وقد وافق قادة ورؤساء وممثلو منظمة المؤتمر الإسلامي، على البيان الختامي للقمة الذي حمل اسم (إعلان طهران)، وضم (142) قراراً تناولت مختلف القضايا، وكانت القمة واضحة في تنديدها بسياسة الكيان الصهيوني المعادية، وحملته المسؤولية الكاملة في تعثر مسيرة السلام داعية إلى ضغط دولي على الكيان الصهيوني، وإدانة لسياسته التوسعية لاسيما التهويد والاستيطان، وطالب البيان الكيان الصهيوني الكف عن ممارسة إرهاب الدولة وإلغاء ضمنها للقدس وعن إجراءاتها المجحفة بحق أهل القدس والخليل، وأكد الإعلان عزم الدول الإسلامية وتصميمها على استعادة مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، وقد اعتبر المؤتمر أن قضية فلسطين والقدس هي قضية المسلمين الأولى[2]، وأكد المؤتمر أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، واعتبار كل الإجراءات التي تقوم بها دولة الكيان الصهيوني بحق المدينة المقدسة لاغية وباطلة ومخالفة للأعراف والمعاهدات والمواثيق الدولية.

كما طالب المؤتمر مجلس الأمن الدولي، إحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة، لمنع الاستيطان في مدينة القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعا المؤتمر إلى العمل لدى الأمم المتحدة والمؤسسات والبرلمانات الدولية، لحمل إسرائيل على وقف عمليات مصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المنازل، والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف[3].

ي- المؤتمر التاسع:

عقد هذا المؤتمر في الدوحة عاصمة دولة قطر في الفترة الواقعة بين (12-13) تشرين الثاني 2000م، حيث جاء عقد المؤتمر في الوقت الذي شهدت فيه الأراضي الفلسطينية المحتلة

---

(1) المرجع السابق، ص84.
(2) المحرر السياسي حصاد القمة الإسلامية الثامنة، مجلة المجتمع، العدد (1380)، 1997م، ص24.
(3) البيان الختامي لإعلان طهران الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية، فقرة الشؤون السياسية أخذ من الإنترنت "WWW. OIC-OCI.org.

أعمالاً وحشية تقوم بها القوات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني حيث جاء البيان الختامي للمؤتمر تحت عنوان "انتفاضة الأقصى، انتفاضة استقلال فلسطين"[1]، وقد تضمن البيان: التعبير عن التضامن مع انتفاضة الأقصى المبارك، والتنديد بالسياسة الإسرائيلية الرامية إلى فرض الأمر الواقع، وإلى تهويد المدينة المقدسة، والمتمثلة في الإجراءات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، ومنها الجريمة الآثمة لحرق المسجد الأقصى المبارك، وفتح الأنفاق أسفله لتقويضه، واقتحام ساحة الحرم القدسي الشريف، ومحاولة تدنيسه بتواطؤ من الحكومة والقوات الإسرائيلية والتي تم تحت سمعها وحمايتها والتي أثارت غضب المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم، وقد أدان القادة السياسة العدوانية الهمجية لسلطات الاحتلال وبخاصة في مدينة القدس، وشق الطرق وكل النشاطات الاستيطانية الأخرى، وأعرب القادة عن تأييدهم ودعمهم لقرارات القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يومي 21، 22 تشرين الأول، وإنشاء صندوقين من أجل المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وقد أكد القادة على ضرورة تقديم الدعم المادي، لوكالة بيت مال القدس الشريف، وصندوق القدس ووقفيتها، لتمكينها من القيام بمهامها في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس الشريف، وتعزيز ومساندة صمود أهلها[2]، وطالب القادة دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن 478 عام (1980)، والذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، وأعرب القادة عن إدانتهم ورفضهم للقرارات الصادرة عن الكونجرس الأمريكي، والتصريحات الأمريكية القاضية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، والتي تعد انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن، وتحدياً سافراً لمشاعر المسلمين والمسيحيين في العالم، ويؤكدون عزمهم على قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل، ويؤكد القادة أيضاً على الموقف الإسلامي الثابت من قضية القدس وأهميتها بالنسبة للعالم الإسلامي، وخاصة ما تضمنته توصيات لجنة القدس في دورتها الثامنة عشرة التي عقدت في مدينة أغادير بالمغرب في 28 آب 2000م، وهو الموقف الذي يؤكد على دعم موقف دولة فلسطين الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين المستقلة، بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران 1967م، وترفض أية محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف.

ك: مؤتمرات القمة الإسلامية المنعقدة في القرن الحالي وكانت ما بين مؤتمرات عادية واستثنائية وطارئة، فمؤتمر القمة الإسلامية العاشر، انعقد في اكتوبر 16-17 عام 2002، والحادي عشر انعقد في داكار 13-14 آذار 2008، وهناك المؤتمر الطارئ الثاني انعقد في قطر

(1) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 2000م.
(2) منظمة المؤتمر الإسلامي عن الإنترنت "المؤتمر التاسع" "WWW. OIC OCI. org.

في 5 آذار 2002 والمؤتمر الثالث الاستثنائي انعقد في مكة المكرمة في الفترة الواقعة بين (7-8) تشرين الثاني عام 2005، وما أسفرت عنه هذه المؤتمرات هو التأكيد على ضرورة تنفيذ القرارات السابقة والمتخذة بالمؤتمرات ومناقشة أمور إسلامية أعقبت التطورات الأمنية التي حدثت في أفغانستان والعراق والأحداث الفلسطينية وفي ما يتعلق بالقدس ناقشت مواضيع شتى منها: الحفريات المتلاحقة في القدس، والحزم الاستيطاني (جدار الفصل العنصري) الذي تقوم به إسرائيل، والمستوطنات التي تحف بالقدس منها المقامة والتي يقوم اليهود بتسميتها على حساب الأرض العربية، أو ما يشرع اليهود في إقامتها.

والناظر في القرارات الختامية لمؤتمرات القمة الإسلامية يجد ما يلي:

1) إن القرارات تأتي في طبيعتها الشمولية مؤكدة، ومطالبة، وداعية، ومشيدة، وحاثة، ومثل طبيعة هذه القرارات لا تأخذ طابع الجد في التنفيذ.

2) إن القرارات التي اتخذت تشجب الأعمال والتصريحات الصادرة عن الدول الكبرى، تتخذ على استحياء، وذلك خشية إثارة حفيظة تلك الدول وخاصة إذا كانت الولايات المتحدة إحدى تلك الدول لكونها المانحة للمساعدات.

3) القرارات المتخذة تأخذ طابع الروتين، وهذا يتضح من صياغة القرارات، والتكرار المتداخل في الجمل والعبارات والمصطلحات بين هذا القرار وذاك.

4) القرارات المتخذة تكون بمثابة قواسم مشتركة بين ما تتقدم به الدول من أفكار للمؤتمر، ومثل هذه القرارات "إرضائية" وطبيعة القرارات الإرضائية لا ترتقي مستويات الأهداف الحقيقية التي تطمح الأمة إلى تحقيقها.

5) إن القرارات المتخذة تنسى بعد الانتهاء من جلسات المؤتمرات، ولا أدل على ذلك أن المؤتمرات تتخذ القرارات ، ولا تضع آلية عملية ترتقي ومستوى القرارات لتنفيذها.

لقد حالت عدة أسباب دون تنفذ معظم قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية وفي تصورنا أن هذه الأسباب تتمثل بما

لي:

أ- غياب التنسيق بين أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة، والتقصير الحاصل في لجان المتابعة عن تأدية واجباتها، وضعف الاتصالات بين الدول بعد اختتام أعمال كل مؤتمر.

ب- وجود بعض الخلافات والاتجاهات المتغايرة بين بعض الدول الإسلامية أدت إلى عدم تنفيذ بعض القرارات.

ج- مساهمة بعض الدول الإسلامية في تنفيذ القرارات محدودة، وذلك لعدة ظروف تحيط بتلك الدول منها: تعارض اتفاقيات معقودة مع بعض قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان الإسلامية أدى إلى مساهمة كما أشرنا محدودة في

تنفيذ القرارات.

د- عدم الأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية الدولية، وبذلك أدى إلى فقدان نوع من التأييد السياسي من الدول الأخرى، مما عرقل تنفيذ القرارات.

ه- غياب الدور الأعلامي الإسلامي على الصعيد الدولي، والذي من شأنه تبصير الآخرين بالقضايا الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى اصطدام القرارات بالعديد من الصعوبات الناشئة، عن عدم فهم الآخرين لقضايانا الإسلامية.

و- إن تضامن المسلمين فيما بينهم لا يزال في بداية التطور والنمو، ولم يصل لمرحلة النضوج وهذا يعد سبباً في عدم تنفيذ تلك القرارات.

ز- ضعف رابطة العقيدة في نفوس المسلمين مما أدى إلى التراجع عن بعض القرارات التي اتخذت في المؤتمرات، وتتمثل في قرار الجهاد الإسلامي كطريقة لتحرير القدس والمقدسات وقد تم التراجع عنه في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في دكار عاصمة السنغال الذي عقد بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وهذا ما تعمل الدول الأخرى من أجله لأنها تخشى تنامي العقيدة في نفوس المسلمين، والتي بها تهدد مصالحهم وتقف أمام أطماعهم.

6) فقدان الثقة بين الدول الإسلامية نفسها، مما يجعل من شأنه وقوف الدول عند حدود القول لا تتعداه إلى دائرة الفعل.

لذا فالمطلوب من قادة الدول الإسلامية نبذ الخلافات فيما بينهم، وتغيير ما هم عليه، وذلك بتحكيم شرع الله في أمورهم، واتباع سبيله في حل قضاياهم، ليتمكنوا من إعادة أراضيهم المغتصبة، ولتعود إليهم الهيبة التي ورثوها بعزة الإسلام، عندها تكون المؤتمرات بمثابة جلسات للشورى تعقد لتدارس الجديد في عالم الإسلام، وهذا ما أكد عليه رب العزة بقوله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**) (سورة الرعد الآية:11)، عندها ستكون مؤتمراتهم جلسات شورى حقه وفق ما جاء بقوله تعالى: (**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**) (الشورى:38).

المطلب الثاني: القدس ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية:

لقد سبق أن تحدثنا عن القدس في مؤتمرات قمة الدول الإسلامية، واستكمالاً للبحث، فإننا سنتناول القدس في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، وبيان موقع هذه المدينة من هذه المؤتمرات، ولما كانت المؤتمرات تنوف عن عشرين مؤتمراً وجدنا من الأنسب تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بحيث نتناول المؤتمرات التي عقدت خلال السبعينات من القرن الماضي كمجموعة أولى، وما عقد خلال الثمانينات كمجموعة ثانية، وما عقد خلال عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي كمجموعة ثالثة، وما جاء بعد ذلك منذ بداية القرن وحتى عام 2008 كمجموعة رابعة وعلى النحو التالي:

1- المجموعة الأولى[1]:

لقد أعاد المؤتمر الأول والثاني للأذهان التذكير بحرمة المسجد الأقصى المبارك، والذي يعتبر من أقدس الأماكن لدى المسلمين، وأشار إلى أعمال التدمير والتدنيس التي ما زال الاحتلال العسكري الصهيوني يقوم بها في المدينة المقدسة، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة وأثار استنكار الشعوب في جميع أنحاء العالم[2]، وأما المؤتمر الثاني فقد تناول قضية فلسطين بما فيها مدينة القدس، واعتبرها الوزراء كأي منطقة من المناطق العربية المحتلة، وأكد على ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف[3]. وأكد المؤتمر الثالث على ضرورة العمل الجاد لتحرير هذه المدينة ومقدساتها.

---

(1) تشمل هذه المجموعة عشرة مؤتمرات هي

1- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الأول - جدة (السعودية 23-25 آذار (مارس) 1970م.

2- مؤتمر وزراء خارجية دول الإسلامية الثاني - كراتشي (الباكستان) 26-28 كانون الثاني 1970م.

3- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثالث - جدة (السعودية 29-4) آذار (مارس) 1972م.

4- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع - بنغازي (ليبيا) 24-26 آذار (مارس) 1972م.

5- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الخامس - كوالالمبور (ماليزيا) 21-25 حزيران (يونيه) 1974م.

6- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السادس - جدة (السعودية) 12-15 تموز (يوليو) 1975م.

7- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع - استنبول (تركيا) 12-15 أيار (مارس) 1976م.

8- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثامن - ليبيا 16-20 أيار (مارس) 1976م.

9- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع - داكار (السنغال) 8-12 أيار (مارس) 1979م.

10- مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر - فاس (المغرب) 8-12 نيسان (إبريل) 1978م.

- عبد الله مرزوق الزهراني، تطور العلاقات السعودية الأفريقية، الدبلوماسي، الرياض معهد البحوث الدبلوماسية، د. ت، ص78.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامية، مجموعة قرارات وبيانات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور، الأمانة العامة - بيروت الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ن، ص17-25.

(3) المرجع السابق، ص44.

أما مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع فقد أكد من جديد على التزامه بقرارات مؤتمر القمة الإسلامية الأول بشأن القدس، والمناطق العربية المحتلة وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتي تدعو المحتلين إلى إيقاف عمليات ضم وتهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها الدينية والتاريخية، كما واعتبر أعمال الحفريات التي يقوم بها المحتلون بمثابة إهانة للمسلمين، ومن ثم حيا المؤتمر صمود أهل القدس والمناطق العربية المحتلة الأخرى، وطلب من الدول الأعضاء وخاصة الكبرى في الهيئة الدولية، ممارسة الضغط على الدولة الصهيونية، لتنفيذ مقررات هيئة الأمم المتحدة، ولاسيما تلك التي تتعلق بمدينة القدس[1].

وجاءت قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الخامسة، متضمنة قرارات مؤتمر القمة الإسلامية الثاني جميعها، لا بل أضاف هذا المؤتمر بنداً جديداً يتعلق بتهويد القدس والوسائل الكفيلة لإحباط مشاريع العدو التهويدية، فقد أشار إلى ضرورة مقاومة إجراءات التهويد على الصعيد الإسلامي، وذلك بإعطاء مشروعات القدس أولوية في صندوق التضامن الإسلامي وذلك بالوسائل التالية:

أ- دعم صمود أهل القدس العربي لإبقاءها عربية إسلامية، وترميم المسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي والحرمين المحيطين بهما، والمساجد والأبنية الأثرية والإسلامية التي تأثرت بحفريات الصهيونية حول المسجد الأقصى.

ب- شراء الأراضي والبيوت المستهدفة للبيع وجعلها وقفاً على المسلمين لمنع التصرف فيها.

ج- تعمير الأحياء العربية، وإقامة المشروعات الإنمائية والسكنية، لأبناء القدس العرب على أراضي الأوقاف الإسلامية ووقف هذه المشروعات[2].

أما قرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم السادس والذي اعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني المغتصب، واتخذ قراراته بهذا الشأن، على اعتبار أن موقف الدول الإسلامية موقف المساند والمحافظ على عروبة القدس ضماناً لقدسيتها لدى الإسلام والشرائع الأخرى، عموماً، فقد جاءت قراراته منسجمة مع هذا الموقف ومؤكدة لها، حيث تضمنت القرارات ما يلي:

---

(1) وزارة الخارجية الأردنية، وثائق المؤتمر الرابع وتقرير الأمين العام، منظمة المؤتمر الإسلامية - بنغازي، الأمانة العامة، 1974م، ص1.
(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، مجموعة قرارات وبيانات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور، مرجع سابق، ص134، انظر أيضاً: وزارة الخارجية الأردنية، مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحاسم كوالالمبور القرار رقم 14 الوثيقة رقم (IS/PC/R.).

أ- تكوين لجنة دائمة من ممثلي تسعة أعضاء، ويضم إليهم الأمين العام بحكم منصبه وتسمى (لجنة القدس)[1]، منبثقة عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية.

ب- مهمة اللجنة متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي، ومتابعة قرارات الهيئات الدولية الأخرى، والتي تؤيد موقف المؤتمر أو تتماشى معه، والاتصال مع أي هيئات أخرى، واقتراح ما تراه مناسباً عن الدول الأعضاء لتنفيذ المقررات وتحقيق أهدافها، واتخاذ ما تراه من إجراءات تجاه المواقف المستجدة ضمن حدود هذه الصلاحيات.

ج- ونظراً للترابط الجذري بين قضية فلسطين والصراع مع الصهيونية، إذ ان اغتصاب فلسطين بما في ذلك القدس هو أساس ذلك الصراع وسببه فإن اللجنة تكلف أيضاً بمتابعة تنفيذ جميع قرارات المؤتمر الإسلامي المتعلقة بمواضيع هذا الصراع.

د- ينتخب المؤتمر أعضاء هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتقدم تقاريرها إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، وتكلف الأمانة العامة بتقديم جميع التسهيلات لقيام هذه اللجنة بمهامها.

ه- تعقد اللجنة اجتماعاتها بناء على دعوة من رئيسها أو من غالبية أعضائها، ويكون اجتماعها نظامياً إذا حضرته الأغلبية[2].

لقد جاءت قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته السابعة والعادية في استنبول، تتناول المسجد الأقصى الشريف والحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل حيث المؤتمر المقدسات بشكل خاص وما جاء ضمن قراراته ما يلي:

1- التأكيد على ارتباط المسلمين الوثيق بمدينة القدس الشريف، وعلى ضرورة مساهمة حكوماتهم على تحريرها وإعادة السيادة العربية إليها، وإصرارهم على أن لا تكون القدس موضع مساومات.

2- إعلان جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال، بقصد تغيير التركيب الأساسي، والشعائر والحقوق الدينية الثابتة بمدينة القدس والحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل على أنها باطلة وغير شرعية.

---

(1) لقد ترأس هذه اللجنة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، وضمت بصورتها النهائية عضوية وزراء خارجية السعودية، بنجلادش، غينيا، أندونسيا، باكستان، إيران، العراق، الأردن، المغرب، لبنان، موريتانيا، النيجر، السنغال، سوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والغرض الأساسي من هذه اللجنة هو التحرك الدولي على كافة المستويات لمنع الدولة الصهيونية من الاستمرار في إجراءات ضم القدس إليها، وحث دول العالم على الامتناع عن نقل سفاراتها إلى القدس، وقد قدمت اللجنة آخر تقاريرها لمؤتمر القمة الإسلامية الرابع الذي انعقد في الدار البيضاء عام 1984م، انظر بعثة مجلة اليمامة، القمة الإسلامية: المسافة بين الحرب... واللاحرب، رئيس تحرير مجلة اليمامة، السنة 35، العدد 940، الرياض، 28 يناير 1987م، ص38، وللإطلاع على قرارات اللجنة انظر: فايز فهد جابر، القدس ماضيها حاضرها مستقبلها، مرجع سابق، ص90-91.

(2) فايز فهد جابر، موقف العالم الإسلامي من قضية القدس، مرجع سابق، ص44-46.

3- اعتبار هذه التدابير عدواناً على الحقوق الثابتة والتراث والمقدسات والشعائر الدينية الخاصة بالأمة الإسلامية، وتحدياً لمشاعر جميع المسلمين في العالم.

4- اتخاذ التدابير اللازمة ضمن خطة مشتركة لرد هذا العدوان، وإجبار الدولة الصهيونية على إلغاء تدابيرها التي تشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني، وجميع المسلمين في العالم.

5- وطلب إلى الأمانة العامة متابعة تنفيذ القرارات بهذا الشأن، وتقديم تقرير عما تم تنفيذه إلى المؤتمر القادم[1].

وفي المؤتمر الثامن جاءت قرارات المؤتمر المتعلقة بشان القدس منصبة على الأماكن المقدسة، فقد أوكل وزراء الخارجية الأمر إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لكي يقوم بالاتصال بملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الإسلامية، لكي يجروا اتصالات ويوجهوا رسائل إلى الدول الغربية ذات التأثر على إسرائيل، وبصفة خاصة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والفاتيكان، لحمل الدولة الصهيونية على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وأوصت بتعبئة الرأي العام في العالم الإسلامي بشأن القدس، بما لها من مكانة عالية في نفوس المسلمين في العالم[2].

وفي المؤتمر التاسع المنعقد في داكار، تم التذكير بمبادئ وأحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وبقرارات القمم السابقة، ومؤتمرات وزراء الخارجية وبكافة القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والمتعلقة بخصوص العدوان الصهيوني على القدس الشريف، واستمرار الاحتلال غير الشرعي لهذه المدينة، كما أعاد للأذهان السياسية الصهيونية المتعمدة لتغيير الوضع العربي الإسلامي لمدينة القدس الشريف، وأكد مجدداً الأهمية الدينية والروحية التي تعلقها الدول الإسلامية والمسلمون في كل أنحاء العالم على مدينة، كما أكد على مواصلة الجهد للوقوف أمام الجهود الصهيونية الرامية لتغيير وضع المدينة، وتضمنت القرارات إدانة الصهيونية بشدة لاستمرارها احتلال المدينة، وتدنيسها الآثار الإسلامية التي تحظى بإجلال من جانب مسلمي العالم، وفي القرارات دعوة للوقوف صفاً واحداً من أجل تحرير القدس من الاحتلال، ومن أجل إعادتها إلى وضعها العربي الإسلامي السابق[3].

جاء مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته العاشرة وبقراره رقم

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية للدول الإسلامية (1969-1981)م، الأمانة العامة - عمان.. وزارة الخارجية الأردنية - د. ت، ص190.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، الوثائق السياية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثامن، الأمانة العامة - عمان، وزارة الخارجية الأردنية 1997م، ص17 انظر أيضاً: منظمة المؤتمر الإسلامي، وثائق المنظمة، وثيقة رقم (ICFM8 - 77/PO17).

(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية للدولة الإسلامية 1969-1981م، مرجع سابق، ص343.

10/9-س والمتعلق بشأن القدس الشريف، على اعتبار عام 1400هـ الموافق 1980م عام القدس في العالم الإسلامي، كما وأهاب المؤتمر بالحكومات والشعوب في الدول الأعضاء، العمل خلال العام المشار إليه من أجل تحرير القدس كل في موقعه فرادى وجماعات بحيث تتظافر الجهود من أجل هذه الغاية، وبهذا فإن المؤتمر ارتأى خطوات ضرورية يجب العمل بها وهي:

1) توعية الرأي العام العالمي الإسلامي بتزايد الأخطار المحدقة بالقدس.
2) العمل على جمع التبرعات الشعبية في كل دولة وتحويلها لصندوق القدس، لتكون رافداً للتبرعات الحكومية.
3) يطلب من الأمانة العامة أن تقدم كل الوثائق والمعطيات إلى لجنة القدس، من أجل إعداد البرامج اللازمة لعام القدس الشريف[1].

وجاء قرارات المؤتمر لدورة فلسطين والقدس الشريف على النحو التالي[2]:

- أولاً: تشكيل كتائب إسلامية في جميع الدول الأعضاء للجهاد المقدس في سبيل الله وتحرير القدس.
- ثانياً: تقوم هذه الدول بتدريبها وتسليحها وتمويلها وإعدادها للجهاد المقدس مستفيدة من الكفاءات العسكرية لديها من المجاهدين القدماء الذين يمكنهم تقديم خبراتهم في هذا المجال.
- ثالثاً: تقديم جميع الدول الأعضاء كافة التسهيلات والمساعدات اللازمة لتمكين هؤلاء المجاهدين من القيام بمهامهم المقدسة.
- رابعاً: تشكيل لجنان شعبية في جميع الدول الأعضاء تكون مهمتها:
  1) توعية المسلمين بقضية فلسطين والقدس الشريف والأماكن المقدسة الأخرى بكافة الوسائل.
  2) دعم المجاهدين والجهاد المقدس لتحرير القدس الشريف ورعاية أسر الشهداء والمجاهدين.
- خامساً: تشكيل لجنة إسلامية عليا مكونة من سبعة أعضاء من الدول الإسلامية، تنتخبهم لجنة القدس لمدة سنتين قابلة للتجديد لمرة واحدة، وتكون مهمة هذه اللجنة الإشراف والسهر على تنفيذ هذه القرارات وغيرها، وتكون مسؤولة عن ذلك أمام لجنة القدس.
- سادساً: تقوم الدول الأعضاء بحملة واسعة ومكثفة للاتصال بجميع الدول المعترفة بالكيان الصهيوني العنصري، لقطع علاقاتها الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها.
- سابعاً: كما تقوم الدول الأعضاء وبشكل انفرادي أو جماعي بالسعي لدى جميع الدول التي لها

(1) المرجع السابق، ص343.
(2) الوثيقة رقم (ICFM/10-79/PILDR. 32) من وثائق المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

سفارات في فلسطين، والطلب إليها عدم الرضوخ للإبتزازات اليهودية بنقل سفاراتها إلى مدينة القدس الشريف، منعاً لإيذاء مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم[1].

وقدم المؤتمر عدة توصيات بجانب قرارات السابقة هي:

1) يناشد المؤتمر كافة دول العالم عدم الرضوخ للضغوط الصهيونية، لنقل سفارتها ومكاتبها إلى القدس من تل أبيب، وعدم ممارسة أية نشاطات من شأنها الإساءة إلى مشاعر العرب والمسلمين، وهم يعتبرون مدينة القدس عربية إسلامية محتلة من قبل الدولة الصهيونية.

2) يناشد المؤتمر كافة دول العالم خصوصاً الدول الصديقة، التي أظهرت استنكارها للعدوان الصهيوني وقطعت علاقاتها مع الدولة الصهيونية، الثبات على مواقفها ما دام الوضع العدواني من قبل إسرائيل على الأمة العربية لا يزال قائماً ومستمراً.

3) يؤكد مجدداً التزام كافة الدول الإسلامية بالقرارات التي صدرت عن هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن القدس، بدون تحفظ من أجل العمل على تحريرها استعادة سيادتها.

4) يدعو المؤتمر كافة الدول الإسلامية للالتزام الكامل بالمقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية مع العدو الصهيوني، إلى أن يتم تحقيق هذه القرارات.

5) يشكر المؤتمر كافة الدول الصديقة التي تقف موقفاً إيجابياً، تجاه حقوق العرب والمسلمين العادلة التي تؤيد الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني[2].

لقد استجاب العديد من دول العالم إلى قرارات المؤتمرات وتوصياتها، وتفاوتت هذه الاستجابة ما بين الاستنكار والتنديد، والمطالبة بفرض عقوبات وقطع العلاقات الدبلوماسية كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية وإعادة نقل السفارة من القدس إلى تل أبيب[3]، وما كان ذلك ليتحقق لولا القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ووزراء خارجيتها.

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر، جدة الأمانة العامة، 1980م، ص1-2.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر، مرجع سابق، ص2.

(3) وهذا ما قامت به دول أمريكا اللاتينية وللإطلاع على الدول التي قامت بسحب سفاراتها من القدس إلى تل أبيب، انظر: المبحث السادس من هذا الفصل.

ب- المجموعة الثانية[1]:

جاء قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في الفترة الواقعة بين (27-22) أيار عام 1980 في دورته الحادية عشرة في (إسلام أباد)، مؤكداً على إصرار المسلمين جميعاً شعوباً وحكومات، على التمسك بحقهم الأبدي المقدس في مدينة القدس الشريف، والأماكن المقدسة الأخرى في فلسطين وأهم تلك القرارات التي تخص مدينة القدس الشريف جاءت على النحو التالي:

- أولاً: التزام جميع الدول الإسلامية الأعضاء بتنفيذ جميع القرارات الإسلامية السابقة والمتعلقة بشأن مدينة القدس الشريف.
- ثانياً: اعتبار قرار العدو الصهيوني الأخير ضم مدينة القدس الشرف، وجعلها عاصمة لكيانه الصهيوني العنصري قراراً باطلاً وغير مشروع وتحدياً لمشاعر المسلمين، ويدعو جميع الشعوب، والحكومات الإسلامية والصديقة إلى مقاومته.
- ثالثاً: دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد فوراً، لبحث أخطار القرار المذكور وإعلان بطلانه، وفرض العقوبات على العدو الصهيوني بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.
- رابعاً: تأكيد التزام جميع الدول الإسلامية، بقطع كافة أنواع العلاقات مع أية دولة تؤيد قرار العدو الصهيوني ضم مدينة القدس الشريف واعتبارها عاصمة له، أو تعترف بهذا القرار أو تسهم في تنفيذه، أو تنقل سفارتها إلى مدينة القدس[2].
- خامساً: إدانة جميع السياسات والأعمال والتصريحات والمواقف التي صدرت عن الإدارة الأمريكية، وبعض القوى والأوساط في الولايات المتحدة الأمريكية، التي شجعت العدو على تصعيد عدوانه والمتمثلة بإصدار قرار الضم، ودعوة جميع الدول الإسلامية إلى تحديد موقف حازم في مواجهة الإدارة الأمريكية.

---

(1) تشمل هذه المجموعة المؤتمرات التالية:
1- دورات وزراء الخارجية الإسلامية الحادي عشر - إسلام أباد (باكستان) 17-22 مايو 1980م.
2- دورات غير عادية وطارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية في آذار (إسلام أباد) و (عمان) ونيويورك اقتضتها ظروف وأوضاع العالم الإسلامي عام 1980م.
3- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثاني عشر - بغداد (العراق) 1-5 حزيران 1981م.
4- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الرابع عشر - نيامي (النيجو) 22-26 آب 1982م.
5- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الرابع عشر - دكا (بنجلادش) 6-11 كانون أول 1983م.
6- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الخامس عشر - صنعاء (اليمن) 18-22 كانون أول 1984م.
7- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس عشر - فاس (المغرب) 6-10 كانون الثاني 1986م.
8- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السابع عشر - عمان (الأردن) 21-25 آذار 1988م.
9- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثامن عشر - الرياض (السعودية) 13-16 آذار 1989م.
انظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات ومؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الإسلامية مرجع سابق، ص533-697، انظر أيضاً: منظمة المؤتمر الإسلامي، البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية، فاس 1986م، ص1، الرأي الأردنية، 21 لآذار 1988م، الإنترنت، "WWW.OIC-OCI. org".

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الإسلامية مرجع سابق، ص562.

- سادساً: عقد دورة طارئة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في موعد أقصاه أربعة أشهر من تاريخه، وذلك في حالة عدم تراجع العدو الإسرائيلي عن قراره المتعلق، باعتبار مدينة القدس الشريف عاصمة لكيانه الصهيوني العنصري، ومن أجل اتخاذ جميع الإجراءات العملية الكفيلة بمواجهة هذا القرار العدواني الجديد.
- سابعاً: يطلب من الأمانة العامة ولجنة القدس متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير إلى الاجتماع القادم لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية[1].

كما أعرب المؤتمر عن استيائه الشديد لاستمرار العدو الإسرائيلي في اعتداءاته المتوالية على المواقع الأثرية المقدسة، وذلك بتشويهها وتهويدها والاستيلاء على محتوياتها، ونهبها بقصد تغيير معالمها العربية الإسلامية، كما ندد المؤتمر بالروح العدوانية المستحكمة للعدو الصهيوني تجاه هذا التراث الحضاري[2].

الدورات غير العادية والطارئة في عام 1980م[3] لوزراء خارجية الدول الإسلامية:

لقد بحث المؤتمر في دورته الاستثنائية الثالثة في مدينة فاس قضية القدس حيث اتخذت في ذلك المؤتمر قرارات اتسمت باللهجة الحادة، كان أبرزها استخدام القوة الاقتصادية والسياسية للدول العربية والإسلامية للنضال ضد الدولة الصهيونية، لإبطال وقرارها القاضي باعتبار القدس عاصمة لها، وإعلان المقاطعة السياسية والاقتصادية للبلدان التي تعترف بهذا القرار، وفي نهاية الدورة أصدرت المجموعة بياناً، أهم ما جاء فيه:

أولاً: الالتزام بدعوة الجهاد المقدس، وتكليف لجنة القدس بإعداد مخطط شامل، يتناول تهيئة الإمكانيات للدول الإسلامية لمجابهة العدوان.

ثانياً: إدانة سياسة الولايات المتحدة، نتيجة مساندتها لسلطات الاحتلال في ممارساتها الاستيطانية، واعتداءاتها على المقدسات الإسلامية ومواقفها المنحازة للدولة الصهيونية في المنابر الدولية[4].

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي بيانات وقرارات مؤتمران القمة ووزراء الخارجية الإسلامية مرجع سابق، ص563.
(2) عبد الحميد السائح، القدس الشريف في مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، القدس الشريف، العدد 28، تموز 1987م، ص8.
(3) عدد الدورات العادية والطارئة أربع دورات:
أ- الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية في فاس المغرب 18-1980/9/20م.
ب- الدورة غير العادية لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية إسلام آباد الباكستان 24-1980/1/28م.
جـ- الدورة الاستثنائية لوزراء خارجية الدول الإسلامية عمان الأردن 11-12 يوليو 1980م.
د- دورة طارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية نيويورك الولايات المتحدة 26-1980/9م، فتحي أحمد العلي، مرجع سابق، ص52-53.
(4) صالح مهدي السهيلي، القمة الإسلامية بين الآمال والنتائج، الندوة، عدد خاص، صدر بتاريخ 19 ربيع الأول 1401 الموافق 25 يناير 1981، ص63.

أكد الملك حسين في كلمته التي افتتح فيها الدورة الاستثنائية المنعقدة في عمان: (إن عـودة القـدس ضـمن السـيادة العربية هو المفتاح لحل القضية، لأنها تمثل الميراث الحضاري للعرب والمسلمين، ودعا الأعضاء (إلى وضع تصور واضح في خطة تبلغنا الأهداف المنشودة)[1]، وأكد المؤتمر على التزام جميع الدول الإسلامية بقطـع كافـة العلاقـات مـع أي دولـة تؤيـد قـرار العدو بضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة له، أو تعترف بهـذا القـرار، أو تسـاهم في تنفيـذه كنقـل سـفارتها إليهـا، وطلـب المؤتمر من الدول التي أقامت لها بعثـات دبلوماسـية في القـدس، كهولنـدا، كوسـتاريكا، كولومبيـا، هـاييتي، بوليفيـا، تشـيلي، الدومنيكان، الأكوادور، السلفادور، جواتيمالا، بنما، ارجواي، فنزويلا، نقل هذه السفارات من مدينة القدس، وفي حالة رفضـها سيتم اتخاذ التدابير اللازمة في ذلك، وقد استجابت جميع الدول الآنفة الذكر بالطلب المقدم بهذا الشأن[2]، كما أوصي المـؤتمر بعقد دورة استثنائية للأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين، والضغط على الدولة الصهيونية لتنفيذ القرارات الدولية[3].

وأما مؤتمر إسلام آباد فقد تناول قضايا إسلامية أخرى، كالغزو السوفياتي ومساندة الباكسـتان في أي عـدوان تتعـرض له، كما أدان تواجد القوات السوفياتية والكوبية في القرن الأفريقي.

كما تم عقد الدورة الطارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية في 26 أيلول (سـبتمبر) 1980م عـلى هـامش اجتماعـات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، للتنسيق في المواقف السياسية بين هذه الدول والقوى الدولية والإقليمية الصديقة للقضايا العربية الإسلامية. ويمكننا أن نصفها بأنها دورة تنسيقية.

هذا وقد جاءت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثاني عشر منسجمة مـع قـرارات المـؤتمرات السـابقة، مـن حيث تمسك وزراء الخارجية بعروبة مدينة القدس وتحريرها وعودتها للسيادة العربية، لتكون عاصـمة للدولـة الفلسـطينية، كما قرروا إجراء التآخي بين المدينة وعواصم الدول الأعضاء رمزاً للتضامن، مع الرفض التام لجميع الإجراءات العدوانيـة التـي يمارسها العدو بحق المدينة المقدسة، وإدانة إجراءاته المتعمدة لتغيير المعالم الحضارية والأساسية فيها، بغية التهويـد وجعلهـا عاصمة للكيان الصهيوني مع الالتزام باستخدام كافة الإمكانيات العسكرية والسياسية والاقتصادية والموارد الطبيعية، بما فيهـا النفط كوسيلة فعالة لتحرير مدينة

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الإسلامية، مرجع سابق ص673.
(2) صالح مهدّي، مرجع سابق، ص61.
(3) فتحي أحمد العلي، مرجع سابق، ص53.

القدس، والاستمرار في إجراء الاتصالات السريعة اللازمة مع الدول الأعضاء في لجنة التراث التابعة لليونسكو، من أجل تسجيل مدينة القدس الشريف مدينة تاريخية لا يجوز المساس بها[1].

لقد أعاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثالث عشر القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامية الثالث (دورة فلسطين والقدس) إلى الأذهان، وأكد على ارتباط المسلمين الثابت والعميق بالأقصى الشريف، وجدد تصميمه على الحفاظ على الطابع العربي لمدينة القدس، وعلى اعادتها للحكم العربي كسابق عهدها، كما ذكر بمقررات مؤتمر وزراء الخارجية الثاني عشر، إضافة إلى بذل أقصى جهد لتعزيز التضامن الإسلامي لدعم الصمود ونضال الشعب الفلسطيني في القدس الشريف، وكذلك قرر تقديم الدعم المالي لإحباط مخططات العدو التهويدية، وجمع التبرعات الشعبية بهدف مساندة الشعب الفلسطيني، ودوام الاتصال مع الفاتيكان للتوصل إلى موقف إسلامي - مسيحي للتصدي للإجراءات الصهيونية التي تتعرض لها المدينة، ودوام الاستمرار في الاتصالات مع الأمم المتحدة والمحافل الدولية بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بمدينة القدس الشريف، مع وضع برامج إعلامية في أوروبا والولايات المتحدة لكشف النقاب عن ممارسات الدولة الصهيونية التعسفية[2].

وأما المؤتمر الرابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية فقد جاءت قراراته مؤكدة ومجددة لقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الإسلامية، فقد أكد هذا المؤتمر من جديد على التمسك الكامل بالطابع الإسلامي العربي لمدينة القدس الشريف، مع الالتزام بالعمل الجاد والمخلص على تحريرها وعودتها للسيادة العربية، وذلك باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة لمجابهة القرار الصهيوني والمتعلق بضم القدس الشريف واعتبارها عاصمته الأبدية، كذلك عدم إغفال أهمية البرامج الإعلامية والحلقات الدراسية، في التعريف بقضية القدس على نطاق أشمل في جميع العواصم الدولية والأوساط الشعبية والرأي العام، ولاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، والالتزام التام من قبل الدول الأعضاء بالعمل فرادى وجماعات، من أجل متابعة تنفيذ جميع القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كاليونيسكو وغيرها بشأن القدس، وعدم الاعتراف بالإجراءات والممارسات العدوانية الموجهة ضد القدس الشرف ومسجدها الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، والعمل على إدانة هذه الإجراءات والممارسات، كما طالبت المؤتمر من بقية عواصم الدول الإسلامية، والتي لم تعلن تآخيها مع القدس العمل على إجراء[3].

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، القرارات السياسية والإعلامية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية، جدة، الأمانة العامة 1981م، ص6-7.
(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، القرارات السياسية والإعلامية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية، جدة: الأمانة العامة 1982م، ص13-15.
(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير وقرارات تتعلق بالشؤون السياسية والإعلامية صادرة عن المؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، جدة الأمانة العامة 1983م، ص487-499.

وقد جاء في قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الخامس عشر الإشارة إلى ما وصل إليه وضع القدس والمسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة التي تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما تعرضت له المدينة من إجراءات الضم والتهويد والتدنيس، وأشار كذلك إلى الأخطار المحدقة بالمدينة وبمستقبلها كمدينة عربية حفظت تراث الشرائع الثلاثة على مر السنين، كما أكد المؤتمر عدم جوازية وضع القدس في مكانة تكون موضعاً للمساومة والتنازل[1] ومقاومة الإرهاب الصهيوني وبخاصة في القدس، والذي دخل مرحلة خطيرة تستهدف ما يسمى إقامة الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى بعد تدميره. وكذلك أكد المؤتمر بقراراته على الالتزام الكامل باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتنفيذ إعلان الجهاد المقدس لتحرير القدس، والالتزام ببرنامج العمل الإسلامي الذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة والطائف، والتمسك الكامل بالطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس الشريف، والعمل الجاد على تحريرها. وأشاد المؤتمر بدول العالم الثالث والمنظمات الدولية المختصة لاتخاذها موقفاً حاسماً، ضد مواصلة انتهاك العدو الصهيوني لحرمة المقدسات والأماكن والمقامات الدينية[2].

لقد جاءت قرارات المؤتمر الوزاري الإسلامي السادس عشر بشأن مدينة القدس، منسجمة مع مبادئ وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤكدة على القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة والطائف، ومعرباً عن قلقه العميق لما وصل إليه وضع مدينة القدس الشريف ومسجدها الأقصى المبارك وبقية الأماكن المقدسة، وجاء القرار مصراً على مقاومة الإرهاب الصهيوني المنظم وخاصة في مدينة القدس؛ واعتبر المؤتمر من جديد أن مدينة القدس الشريف جزءاً لا يتجزأ من الوطن الفلسطيني المغتصب، واعتبار عودتها للسيادة العربية هي الضمان الوحيد لاستمرار المحافظة على قدسيتها وطابعها الإسلامي، وأعرب القرار عن استنكاره الشديد لاستمرار الاعتداءات الصهيونية العنصرية ومحاولة تهويدها للمدينة وطمس المعالم التاريخية فيها.

ودعا المؤتمر بقراراته الدول الأعضاء، مناشدة دول العالم عدم التعامل مع الدولة الصهيونية بأي شكل من الأشكال، لأن ذلك يخلق نوعاً من الاعتراف الضمني، وقبول الأمر الواقع الذي فرضه بإعلانها مدينة القدس عاصمة أبدية وموحدة للكيان الصهيوني. وعهد المؤتمر إلى الأمانة العامة بمتابعة إجراءات تنفيذ مقررات المؤتمر، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية[3].

---

(1) عبد الحميد السائح، القدس الشريف: في مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص8.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير وقرارات تتعلق بالشؤون السياسية والإعلام صادرة عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية جدة: الأمانة العامة، 1984م، ص784-787.

(3) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير وقرارات الشؤون السياسية والإعلام التي وافق عليها المؤتمر السادس عشر لوزراء الخارجية فاس - المغرب - جدة الأمانة العامة، 1986م، ص18-20.

في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية - المؤتمر السابع عشر - فقد جاءت قرارات المؤتمر، بشان القدس مؤكدة على الالتزام بتنفيذ ما جاء في برنامج العمل الإسلامي لمواجهة هذا العدو الصهيوني، وإدانة ممارساته وجرائمه واعتداءاته المتكررة على الأماكن المقدسة وخاصة المسجد الأقصى، مع التأكيد على التمسك الكامل بالطابع العربي الإسلامي للمدينة ورفض قرار إسرائيل، وفرض قوانين ولايتها وإدارتها على المدينة، مع الالتزام بمواصلة العمل والتنسيق مع المجموعات الدولية المؤيدة للحق العربي الإسلامي، ودعوة جميع دول العالم لمقاطعة العدو الصهيوني، حتى لا يفهم من تعامل دول العالم بأنه اعتراف ضمني، وقبول بالأمر الواقع الذي فرضته، وأكد المؤتمر التصدي بكل شجاعة لمخططات الصهيونية الرامية إلى تهويد مدينة القدس[1].

وأما قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية "الثامن عشر" والمتعلق بالقدس الشريف، فقد جاءت مؤكدة هي الأخرى على ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، ورفض أية حلول جزئية لا تحقق هذا الانسحاب، كما وأكدت على أن القدس هي عاصمة دولة فلسطين، ولابد من انسحاب العدو الصهيوني الكامل غير المشروط منها وإعادتها للسيادة العربية[2].

جـ- المجموعة الثالثة[3]:

لقد جاءت قرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر والذي عقد جلساته في القاهرة متضامنة مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في القدس الشريف وفلسطين وتحث على التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة خاصة المسجد الأقصى المبارك، كما أعرب القرار الخاص بالمدينة المقدسة عن القلق العميق لتصاعد الاعتداءات على الأماكن المقدسة في مدينة

---

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير لجنة الشؤون السياسية القانونية والإعلام المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية، جد: الأمانة العامة، 1988م، ص1-3.
(2) القرار رقم 18/2-س الخاص بمدينة القدس الشريف الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثامن عشر لعام 1989م.
(3) تشمل هذه المجموعة المؤتمرات التالية:
1- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية التاسع عشر - القاهرة (مصر) 31 تموز - 5 آب 1990.
2- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية العشرين - اسطنبول (تركيا) 4-8 آب 1991.
3- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الحادي والعشرين - كراتشي (باكستان) 25-29 نيسان 1993.
4- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثاني والعشرين - الدار البيضاء (المغرب) 10-12 كانون الثاني 1994م.
5- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثالث والعشرين - كوناكري (غينيا) 9-12 كانون الثاني 1995م.
6- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الرابع والعشرين - جاكرتا (أندونيسيا) 9-13 كانون الثاني 1996م.
7- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الخامس والعشرين - الدوحة (قطر) 15-17 نيسان 1998.
8- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس والعشرين - أوغادغو (بوركينافاسو) 18 حزيران - 1 تموز 1996م.
9- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السابع والعشرين - كوالالمبور (ماليزيا) 27-30 حزيران 2000م.
10- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثامن والعشرين - 27/يوليو (تموز) 2002. 11- مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية التاسع والعشرين 10-14 مارس/آذار 2008.
انظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر - السابع العشرين والتاسع والعشرين، جدة: الأمانة العامة 1990-2008م.

القدس الشريف، والتي تأتي في سياق المخططات الإجرامية الهادفة إلى تدمير المسجد الأقصى ومسجد الصخرة المشرفة لإقامة ما يسمى بالهيكل المزعوم، وتضمن القرار أيضاً القلق العميق لما آل إليه وضع مدينة القدس الشريف والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، والأماكن الأثرية بعد إجراءات الضم والتهويد، كما أعرب القرار عن استنكار الوزراء للاعتداءات اليهودية المتكررة على جموع المصلين في مساجد القدس الشريف وعموم فلسطين، واعتبر القرار أن مدينة القدس الشريف هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي عاصمة دولة فلسطين، وأن أي مساس بوضعها القانوني هو انتهاك صارخ للمواثيق والقوانين الدولية، وأدان القرار بشدة قرار الكونجرس الأمريكي الخاص باعتبار مدينة القدس عاصمة لإسرائيل[1].

وأما مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في اسطنبول (تركيا)، في دورته العشرين فقد أفرد قراراً خاصاً بشأن مدينة القدس الشريف، بعد أن استذكر الوزراء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وخاصة القرارين رقم (476) و (478) الذين يؤكدان بطلان القانون الإسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، فقد تضمن القرار[2]، الإعراب عن قلق الدول الإسلامية لتصاعد الاعتداءات المنظمة على الأماكن المقدسة، وعلى جموع المصلين في مدينة القدس الشريف، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والعصابات الصهيونية المتطرفة، وما آل إليه وضع المدينة والأماكن المقدسة فيها الإسلامية والمسيحية على السواء، وخاصة المسجد الأقصى المبارك ومسجد الصخرة المشرفة، كما أكد القرار على التوصيات الصادرة عن لجنة القدس في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة في الرباط في 15 تشرين الأول عام 1990م، أكد على أن مدينة القدس الشريف هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمة لدولة فلسطين، وأن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي ترمي إلى تغيير وضع القدس باطلة، ودان القرار السياسات والممارسات العنصرية والوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومخططاتها الاستيطانية في القدس الشريف، ودعا القرار دول العالم إلى عدم التعامل مع إسرائيل بأي شكل يمكن أن يفهم منه أنه اعتراف ضمني، وقبول الأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها، ودعا الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى بذل الجهود لحث مجلس الأمن الدولي على اتخاذ التدابير الكفيلة بإيقاف الممارسات الإسرائيلية، وبتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة، بما في ذلك إرسال مراقبين دوليين، وعدم السماح بإقامة مستوطنات جديدة في القدس الشريف وبقية الأراضي المحتلة.

---

(1) القرار رقم (19/10-س)، الخاص بمدينة القدس الشريف، الصادر عن وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر لعام 1990م.
(2) القرار رقم (20/4-س)، الخاص بمدينة القدس الشريف، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العشرين 1991م.

وأعاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كراتشي (باكستان)، في الحادي والعشرين إلى الأذهان في قرار له خاص بمدينة القدس الشريف[1]، تأكيده مجدداً على جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية الخاصة بالقدس الشريف، وعلى التوصيات الصادرة عن لجنة القدس في دورتها الرابعة عشرة المنعقدة في مراكش (المغرب) عام 1993م، وأكد المؤتمر أن السلام لن يستتب في المنطقة ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف باعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، كما أكد المؤتمر على اعتبار عام 1993 عام القدس، وأدان المؤتمر السياسات والممارسات الصهيونية العنصرية والوحشية ضد الشعب الفلسطيني، ومخططاتها الاستيطانية في القدس الشريف، والأراضي العربية المحتلة، وأعرب القرار عن تقديره لمواقف البابا يوحنا بولس الثاني، والمرجعيات المسيحية الأخرى، المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني، ورحب القرار بموقف الفاتيكان الذي ما زال متمسكاً بموقفه إلى جانب العرب إزاء القدس الشريف.

كما جاءت قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في الدار البيضاء (المغرب) الثاني والعشرين، وخاصة ذلك القرار الخاص بالقدس الشريف[2]، مؤكداً على كافة القرارات التي سبقته وعلى توصيات لجنة إنقاذ القدس، وعلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (681)، الذي نص على انطباق جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب على الشعب الفلسطيني، في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، كما دعا القرار إلى تفكيك المستوطنات القائمة في الأراضي العربية المحتلة، ووقف الاستيطان اليهودي وخاصة في القدس الشريف، مع توفير الضمانات الدولية لتأمين ذلك، وأدان المؤتمر قرار المحكمة العليا في إسرائيل الصادر بتاريخ 23 أيلول عام 1993م، باعتبار المسجد الأقصى المبارك من مساحة دولة إسرائيل.

هذا وقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد (كوناكري)، قراراً خاصاً بشأن مدينة القدس الشريف[3]، كما أكد على القرارات الإسلامية السابقة، واستذكر كافة القرارات الدولية الصادرة بشأن المدينة المقدسة، ودعا المؤتمر إلى دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة بما فيها أهل القدس الشريف، وأدان بشدة إسرائيل لإصدار الأوامر بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشريف ومنعها من ممارسة أعمالها بحرية، واعتبار ذلك انتهاكاً فاضحاً للمعاهدات والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة

(1) القرار رقم 21/2- س الخاص بمدينة القدس الشريف، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الحادي والعشرين لعام 1993م.
(2) القرار رقم 22/2-س الخاص بمدينة القدس الشريف، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثاني والعشرين لعام 1994م.
(3) القرار رقم 23/2-س الخاص بمدينة القدس الشريف، والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثالث والعشرين لعام 1995م.

لعام 1949، كما دعا المؤتمر إلى مواصلة العمل والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة وخاصة اليونسكو، وذلك لوقف الإجراءات والممارسات العدوانية وأعمال الحفريات في مدينة القدس الشريف، والمحافظة على التراث الحضاري والتاريخي لها، ودعا الدول الإسلامية إلى تعزيز صمود أبناء القدس من خلال توفير الدعم المالي لترميم أبنيتهم، وتنظيم أسواق خيرية لصالح صندوق القدس، كما دعا إلى إصدار طابع خاص بمدينة القدس الشريف، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية وتنظيم ندوات دولية عن القدس معها.

وأما البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع والعشرين، فقد تضمن قراراً خاصاً بالقدس الشريف[1]، حيث أكد على القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، وعلى توصيات لجنة القدس، واستذكر كافة القرارات الصادرة عن الهيئة الدولية بكافة مجالسها، وركز على قرار مجلس الأمن رقم (1073) الصادر بتاريخ 28 أيلول 1996م، والخاص بالتدهور الخطير الذي آلت إليه الأوضاع في مدينة القدس الشريف، والأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة لفتح النفق تحت الحرم القدسي الشريف، ونبه إلى خطورة ذلك، وأعرب الوزراء بقرارهم عن القلق العميق لتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في القدس الشريف وتدنيس حرمتها، ولما آل إليه وضع المدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، نتيجة لتزايد إجراءات التهويد والاستيطان فيها وحولها بهدف طمس معالمها العربية والإسلامية، وأدان المؤتمر بقراره سياسة الحفريات ومصادرة الأراضي، وأوامر الإغلاق للمؤسسات الفلسطينية وإقامة الاحتفالات في باحات الأماكن المقدسة، وتزوير الحقائق التاريخية الخاصة بمدينة القدس الشريف، كما أدان البيان الختامي قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن مدينة القدس الشريف وخاصة القرار الصادر في 25 تموز عام 1996م بشأن السماح لليهود بالصلاة في ساحة المسجد الأقصى المبارك، ودعا القرار الفاتيكان والكنائس الشرقية وغيرها من الكنائس المسيحية للمشاركة في العمل الهادف إلى مقاومة تهويد القدس الشريف، وتقديم الدعم لسكانها العرب، لمقاومة إجراءات التهويد والسياسات الرامية إلى اقتلاعهم من مدينتهم.

كما تضمن البيان الختامي للمؤتمر الخامس العشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد بالدوحة (قطر)، هو الآخر قراراً بشأن مدينة القدس الشريف[2]، والذي جاء كبقية القرارات الصادرة مؤكداً على كافة القرارات السابقة وتوصيات لجنة القدس، والجديد في هذا المؤتمر تأكيده على قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/10 الصادر

---

(1) القرار رقم 24/2-س الخاصة بمدينة القدس الشريف، والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع والعشرين لعام 1996م.
(2) القرار رقم 25/2 - س الخاص بمدينة القدس الشريف، والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الخامس والعشرين لعام 1998م.

بتاريخ 24 نيسان 1997م، ورقم دأط 3/10 الصادر بتاريخ 15 تموز 1997م، بخصوص الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما واعتبر المؤتمر بقراره كافة الأعمال والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة للقرارات الدولية، أعمالاً استفزازية متعمدة وتهدد الأمن والسلام الدوليين بالخطر الشديد.

وأما مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس والعشرين، الذي عُقد في بوركينا فاسو، فقد أصدر بيانه الختامي متضمناً قراراً خاصاً بمدينة القدس الشريف[1]، وجاء قرار القدس مؤكداً على كافة القرارات الإسلامية والدولية وتوصيات لجنة إنقاذ القدس، والجديد في هذا القرار تأكيده على القرارات الاستثنائية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/4-ES والصادر بتاريخ 17 آذار 1999م، والقرار رقم ES-10/6 الصادر بتاريخ 9 شباط 1999م والمتعلقة بخصوص الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تضمن البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي عقد في (كوالالمبور) السابع والشعرين قراراً بشأن القدس[2]، جاء هذا القرار مؤكداً لكافة القرارات الإسلامية وتلك الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجالسها المتخصصة وتوصيات لجنة إنقاذ القدس، واعتبر وزراء الخارجية في قرارهم أن قضية القدس الشريف تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، وأن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، والجديد في هذا المؤتمر الترحيب بالاتفاق الأساسي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والفاتيكان بتاريخ 15 شباط 2000م، والذي يعتبر أن أية قرارات أو أعمال أحادية الجانب كتغيير الطابع المميز للقدس ووضعها القانوني، هو أمر مرفوض أدبياً وقانونياً، ودعوة الهيئات والمؤسسات والاتحادات المكتبية بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، لمقاطعة المؤتمر السادس والستين لاتحاد الجمعيات والمؤسسات الدولية للمكتبات (IFLA)، المقرر عقده بمدينة القدس بين 12-18 آب 2000م، ومطالبتها جميعاً للاشتراك في المؤتمر الدولي لجمعيات المكتبات العربية وغيرها، المقرر عقده في القاهرة بين (12-17) آب 2000م تحت رعاية جامعة الدول العربية، لكون انعقاد مثل هذا في القدس مخالف لقرارات الشرعية الدولية كما دعا المؤتمر في قراره إلى مقاطعة الندوة السنوية للمجلس الدولي للأرشيف (CITRA) عام 2001م، والمشاركة في الندوة السنوية للمجلس الدولي للأرشيف التي

---

(1) القرار رقم 26/2-س الخاص بمدينة القدس الشريف، والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السادس والعشرين لعام 1999م.
(2) القرار رقم 2-27 - س الخاص بمدينة القدس الشريف، والصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع والعشرين لعام 2000م.

ستعقد في مدينة إشبيليا إسبانيا بين (21-26) أيلول/سبتمبر 2000م، للتدخل بحزم والتصويت ضد عقد ندوة عام 2001م في القدس، وتضمن القرار الطلب من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، توجيه رسالة إلى رئيس حركة بلدان عدم الانحياز لتعميم ذلك على الدول الأعضاء في الحركة بغية دعمهم، هذا وجاءت المؤتمرات اللاحقة لوزراء خارجية الدول الإسلامية تؤكد القرارات السابقة وتدعوا إلى تنفيذها سواء كان من قبل الدول الإسلامية أو المجتمع الدولي.

إن الناظر في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية يمكنه الوصول إلى ما يلي:

1- إن القرارات الصادرة عن مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، لا تتضمن أية إجراءات فعّالة، واكتفى وزراء الخارجية إلى تضمين البيانات الختامية لقرارات مؤتمراتهم، التأكيد والاستنكار والشجب والوقوف عند هذا الحد دون تعديه.

2- جاءت القرارات ذات صبغة روتينية لا تبعث على روح التجديد في صيغها اللفظية، وتنتفي عنها صفة الفعل.

3- لا ترتقي القرارات إلى طموحات الشعوب الإسلامية، لكونها تفتقر إلى خطط إجرائية، من شأنها الضغط الحقيقي على المنظمة الدولية، والدول الكبرى، ودولة الكيان الصهيوني، للاستجابة إلى المطالب الإسلامية.

بعد استعراضنا لمواقف الدول الإسلامية من خلال مؤتمرات القمة ووزراء خارجية الدول، نستطيع تحديد الموقف الإسلامي من خلال مؤتمرات القادة ووزراء خارجيتهم من قضية القدس بما يلي:

1- عودة القدس ضمن السيادة العربية هو مفتاح الحل لقضية، لكونها تمثل الميراث الحضاري للعرب والمسلمين ورفض أي حل لا يحقق ذلك.

2- مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها، وإجبار العدو على الانسحاب الفوري من مدينة القدس الشريف، وذلك من أجل الحفاظ على طابعها الإسلامي، وحقوق اتباع الشرائع فيها، وقد تم التخلي عن مواصلة الجهاد في مؤتمر القمة الإسلامية بدكار.

3- الالتزام باتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية، تجاه كل دولة من دول العالم التي تؤيد قرار العدو بضم القدس واعتبارها عاصمة له، أو تعترف بهذا القرار، أو تسهم في تنفيذه أو تنقل سفارتها إليها.

4- إدانة التدابير التي تتخذها الدولة الصهيونية لتهويد مدينة القدس الشريف، واعتبار هذه التدابير باطلة، ويجب مقاومتها بكافة الإجراءات المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار التالي:

أ- دعم صمود أهل القدس لإبقائها عربية، وترميم الأماكن المقدسة التي كانت عرضة لمختلف الاعتداءات الصهيونية.

ب- شراء الأراضي والبيوت المستهدفة للبيع، وجعلها وفقاً للمسلمين لمنع التصرف فيها.

ج- تعمير الأحياء العربية، وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء المدينة، والعمل على توعية أهل القدس بسوء عاقبة الهجرة التي ستلحق بالمدينة.

د- رصد إجراءات التهويد أولاً بأول، وكشف المخططات الصهيونية والعمل على إحباطها، كممارسة الضغط على إسرائيل من خلال هيئة الأمم المتحدة والدول العظمى.

ه- دعم المؤسسات الخيرية في القدس، وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها الإنسانية.

و- إعطاء المشروعات المزمع تنفيذها بالقدس، الأولوية على غيرها من المشاريع كوسيلة لمقاومة التهويد.

ز- دعم المؤسسات التعليمية حتى لا تفرغ المدينة من شبابها.

ح- توعية الرأي العام الإسلامي، بتزايد الأخطار المحدقة بالمدينة القدس.

ط- الالتزام بجميع القرارات والتوصيات التي تصدرها لجنة القدس، بالاستناد للصلاحيات المخولة إليها من المؤتمر الإسلامي لتحقيق أهدافها المقررة.

وإلى جانب هذا تؤكد الدول الإسلامية ومن خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، على إصرار الجميع شعوباً وحكومات على التمسك بالقدس نظراً لأهميتها السياسية والدينية والحضارية والتاريخية وارتباطها بالعقيدة الإسلامية، والتي تعتبر قبلتهم الأولى ومحطة الإسراء ونقطة المعراج لنبيهم محمد عليه الصلاة والسلام، وذكرت في أكثر من موطن بكتابهم المقدس (القرآن الكريم) وورد ذكرها نبيهم الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ولا تزال أماكنهم المقدسة فيها أكبر شاهد على قدسيتها فإليها تتجه الأنظار وتحط القلوب.

لذا بقي أن تتحمل الدول الكبرى والمؤسسات العالمية مسؤوليتها، وما عليها إلا أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات عملية لمنع استمرار العدوان الصهيوني على القدس والمقدسات، وتحول دون المزيد من المخاطر التي قد تعرض السلام العالمي لمواقف لا تحمد عقباها، وتعيد الأمور إلى نصابها، والحقوق إلى أربابها حتى ترتفع رايات السلام والعدالة والأمان وتصان المقدسات والأوطان.

المبحث الخامس:

موقف الفاتيكان والكنائس المسيحية

مما لا شك فيه أن مدينة القدس لها أهميتها في الفكر المسيحي فجميع الطوائف المسيحية ترتبط بهذا المكان الذي يفوق غيره في القدسية عند المسيحيين، مما جعلها محج زوارهم ووجهة سياحهم فإليها تتجه الأنظار وتحط الرحال.

حرصت الطوائف المسيحية وفي كل عصر من العصور، ليكون لها ثقل سياسي وديني في المدينة، والإبقاء على علاقة وطيدة معها مع تعزيز وضعها لدى كافة السلطات التي تديرها بغض النظر عن الشريعة التي تتبعها.

ولما كانت جميع الطوائف المسيحية تنظر للمدينة المقدسة بنظرة القدسية، كان لها مواقف محددة تجاه انتقالها من حكم إلى حكم طيلة تاريخها الممتد في جذور التاريخ، ففي تاريخنا المعاصر انتقلت المدينة من الإدارة العربية الإسلامية إلى الاحتلال الصهيوني ودخلت إلى حلبة الصراع كباقي الأراضي العربية الأخرى المحتلة.

إن مواقف الفاتيكان لا تمثل كل المنتمين للشريعة النصرانية، لذلك لابد من الحديث إلى جانب موقف الفاتيكان عن مواقف بقية الكنائس الأخرى، لكون موقفها في كثير من الأحيان تختلف عن موقف الفاتيكان الخاص بمدينة القدس.

وتحقيقاً لأغراض هذا المبحث فأننا سنعرض الموقف الديني النصراني تجاه مدينة القدس من خلال المطلبين التاليين:

- ❑ المطلب الأول: موقف الفاتيكان.
- ❑ المطلب الثاني: موقف الكنائس المسيحية الأخرى.

المطلب الأول: موقف الفاتيكان.

لاشك أن ارتباط الفاتيكان بالمدينة المقدسة نابع مـن علـو مكانتهـا الدينيـة في نفـوس المسـيحيين، نتيجـة لارتباطهـا الوثيق بحياة السـيد المسـيح، هـذا إذا مـا أضـفنا الاعتبـارات المصـلحية الأخـرى التـي تتعلـق بالكنيسـة الكاثوليكيـة خاصـة والطوائف المسيحية الأخرى عامة، فمن هذه الاعتبارات:

1- الإبقاء على علاقة وطيدة مع المدينة المقدسة وإدامتها.

2- تعزيز وضع الكاثوليك في الأماكن المقدسة.

3- فيما يتعلق بالمسيحيين الآخرين من غير الكاثوليك وأصحاب الشرائع الأخرى، فمصلحة الفاتيكان وجود سكان مسيحيين في المدينة، لأن الفاتيكان يعلق أهمية على مجتمع مسيحي مزدهر فيها كوسيلة لضمان جوده.

4- ضمان حقوق المؤسسات المسيحية والمقامات الرفيعة في المدينة المقدسة، لأن ذلك يعتبر بمثابـة ضـمانات للمحافظـة عـلى التراث المسيحي الموروث بفضل تعاقب السنين[1].

إن تاريخ المدينة حافل بالأحداث ففي القرن الماضي مرت أحداث جسام على المدينة، تمثلت بجلاء بني عثمان عنهـا الذي خص المدينة بخصوصية تتناسب مع أهميتها الإسلامية، فكان معظم سـكان المدينـة مسـلمين، وبعـد رحيـل العثمانيـين دخلت القدس مع باقي الأرض الفلسطينية تحت الانتداب[2]، فقد رأى الفاتيكان بالعهد الجديد - الانتـداب البريطـاني - عـلى فلسطين فرصة لتغيير الوضع السابق لصالحه، فشجع على زيادة عدد المسيحيين في المدينـة كوسـيلة لضـمان وجـوده في ظـل الانتداب.

لكن موقف الفايتكان تغير فيما بعد حيث فشل في تحقيق تغيـير الوضـع الـذي هـدف لـه في العشرـينات، فنـاصر مسألة التدويل[3] حين قرر البريطانيون إنهاء انتـدابهم عـام 1948م، ودعـم الفاتيكـان قـرار الأمـم المتحـدة القـاضي بتقسـيم فلسطين والصادر في 29 تشرين الثاني (نوفمبر)

(1) ميرون بينفينيستي، اينتي هوشيتن، وليام بورى، مرجع سابق، ص90.

(2) تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد قرار المجلس الأعلى للحلفاء المنعقد في (سـان ريمـو) في 25 مـارس 1920م دون أن تأخـذ بريطانيـا بوجهـة نظـر سكان فلسطين، وكان ذلك خلافاً لما نصت عليـه المـادة (22) مـن عهـد عصبة الأمـم، انظـر: سـعود عبـد العزيـز الـدايل، الوضـع القـانوني للقـدس، مجلـة الدبلوماسي، د. ع، د. ت، ص131.

(3) إن فكرة تدويل القدس رفضت من قبل العرب سنة 1947م وما بعدها للأسباب التالية:

أولاً: التدويل سيسلب العرب حقهم الشرعي في السيادة الموروثة على مدينتهم منذ آلاف السنين، وتنقل إلى هيئة أجنبية متمثلة بهيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: التدويل سيصفي الكيان العربي في المدينة المقدسة. وذلك نتيجة الأكثرية اليهودية التي عـدت نسـبتها 75% ونتيجـة للحكـم الأجنبـي الـذي هـو أصـل البلاء.

ثالثاً: التدويل سيجزئ الأرض العربية إلى أجزاء ثلاثة يسهل عندها تفتيتها وإضعافها وبالتالي ضياعها. روحي الخطيب، القدس، مرجع سابق، ص59.

1947م[1]، أملاً في الحصول على تغييرات مرغوبة مفترضا دعم أغلبية الدول المسيحية لموقفه في الأمم المتحدة.

سعى الصهاينة بعد أن أصبحت المدينة بالكامل تحت السيادة سيادتهم إلى التقرب من الفاتكان طامعين بتغيير هذا الموقف ومن أجل ذلك قدموا عدة مقترحات أهمها[2]:

1- إعطاء الأماكن المقدسة وضعاً دبلوماسياً خاصاً يتناسب مع أهميتها ومكانتها.

2- إعطاء هيمنة للكنيسة الكاثوليكية في الأماكن المقدسة بين الطوائف المسيحية الأخرى.

3- الاعتراف بالكرسي الأسقفي كممثل لكل المسيحيين في الدولة.

وكان هدف الفاتيكان من تأييد التدويل حتى لا توضع المصالح الكاثوليكية تحت رعاية بريطانيا بروتستنتية، والرغبة في عدم إخضاع هذه المصالح للسيطرة اليهودية[3].

فكان إن أسفرت المفاوضات عن رفض الفاتيكان لهذه المقترحات لأنه لا يعترف بدولة إسرائيل، كما لا يعترف بسيادة أي من الأردن أو إسرائيل على القدس، وهذا يفسر موقف الفاتيكان الذي كان وراء اقتراح تدويل المدينة عام 1947م، وهو يدعم لغاية اليوم رسمياً كل أشكال السيطرة الدولية كأفضل وسيلة لضمان المصالح الدينية في القدس.

لقد سعت دولة اليهود للإثبات الفعلي لكل من الكاثوليك وبقية أهل الشرائع الأخرى في القدس، وأنها الأجدر في ضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة وحمايتها وإن وضع المدينة تحت سادتها أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى، وأنه لا يمكن لنظام مهما كان أن يضمن الأمن والاستقرار والمحافظة على هذه الأماكن أكثر من الدولة اليهودية، وذلك من أجل كسب تأييد الفاتيكان، والذي يسهم في إضفاء الشرعية على سيادتها للمدينة المقدسة، والاعتراف بقدرتها على إدارة كل مصالح أهل الشرائع الأخرى، والحصول على مودة العالم الكاثوليكي من خلال علاقتها بالفاتيكان[4].

ويذكر السيد روحي الخطيب أمين القدس (السابق) المبعد أنه قام بزيارة للفاتيكان عام 1968م، قابل خلالها وكيل وزارة الخارجية آنذاك السيد (كازارولي) الذي لخص موقف الفاتيكان بشأن القدس في أمرين هما[5]:

1- التمسك بتدويل القدس كما صدر عن هيئة الأمم المتحدة بقرار التقسيم عام 1947م.

2- في حالة استحالة التدويل الرجوع إلى الحالة التي كانت عليها قبل عام 1967م.

---

(1) عباس الكرد، مرجع سابق، ص223.

(2) مبرون بينفينيتستي، مرجع سابق، ص90.

(3) سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، مرجع سابق، ص186.

(4) مبرون بينفينيستي، اينتي هوشين، وليام بورى، المرجع السابق، ص90.

(5) مقابلة مع السيد روحي الخطيب في مكتبة بعمان يوم الاثنين الساعة (10-12) الموافق 18 آب 1988م.

بمعنى أن تعود مجزأة تحت سيادة الأردن والدولة الصهيونية[1]، إلا أنه حدث تغيير بموقف الفاتيكان حيث تجلى ذلك الموقف بجعل القدس مدينة مفتوحة[2]، مع تكوين مجلسين بلديين أحدهما في القدس العربية والآخر في القدس اليهودية على أن تدار المدينة المقدسة بقسميها من قبل هيئة دولية.

ربما يكون هذا الموقف نتيجة فشل سياسة التدويل، فأراد الفاتيكان بذلك طرح مفهوم آخر وهو (إبقاء القدس مفتوحة) على الرغم أن الموقف من ممارسة الشرائع والأشراف على الأماكن المقدسة لم يتغير، حيث صرح بذلك مصدر رسمي في الفاتيكان في 5/شباط/1974م وباسم الكنيسة الكاثوليكية في روما[3]، وهذا ما أشار إليه الدكتور رؤوف نجار لدى مقابلتي له في كنيسة البشارات بقوله: (كانت الكنيسة تطالب بتدويل القدس حتى عام 1967م، وبعدها طالبت الكنيسة بجعل المدينة مفتوحة، شريطة أن يتولى أمرها مجلسان بلديان الأول عربي والآخر يهودي كل بمنطقته وأما إدارة المدينة فتتم عن طريق هيئة دولية)[4] هذا وقد ذهب به بطريرك الروم الكاثوليك إلى تعزيز المناداة بالسيادة العربية على المدينة عندما صرح في 17 آذار 1974م): (أنه لا يمكن إنكار السيادة العربية على القدس)، ولم يتطرق في سياق تصريحه للسيادة اليهودية أو الإشارة إليها[5]، وهذا التصريح وفق سياق قوله لا يعبر عن موقف الفاتيكان بقدر ما يعبر عن موقفه الشخصي.

لذا فموقف الفاتيكان من قضية القدس موقف لا يتصف بالثبات ويعود ذلك إلى:

1- التأثير اليهودي على مجلس الكنائس العالمي من خلال الارتباط الديني بين الإنجيل والتوراة.

2- الدبلوماسية المتوازنة للكنيسة الكاثوليكية التي لا تعترف بسيادة إسرائيل على القدس العربية.

---

(1) مقابلة للسيد روحي الخطيب (أمين القدس المبعد) في مكتبة الساعة (10) صباح يوم 27 آب 1988م.

(2) هذا المفهوم (إبقاء المدينة مفتوحة) اتجاه خطير فيه كثير من المحاذير نتيجة الأوضاع السياسية والتركيب السكاني والعقاري غير الشرعي للمدينة والقبول بهذا المفهوم في ظل هذه الأوضاع يعني:

أ- وضع العرب في حالة تهديد، وقلق بسبب ارتفاع النسبة اليهودية إلى 75% من سكان المدينة، والاستمرار في اغتصاب أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، واستخدام أسلوب التهجير القسري.

ب- الانفتاح سيعطي الحق لليهود بالاحتفاظ بالأراضي المغتصبة بعد سنة 1967م والأبنية المقامة عليها.

جـ- ستساعد الأعداد اليهودية الكبيرة في المدينة على الأطباق على العرب في حالة نشوب الحرب.

- روحي الخطيب، القدس، مجلة القدس، عدد 28، مرجع سابق، ص59-60.

(3) معهد الدراسات الدبلوماسية، بحوث دبلوماسية، مرجع سابق، ص175.

(4) مقابلة رؤوف نجار - مطران الكاثوليك في دار المطرانية - عمان الساعة 11 صباحاً يوم الأحد 7 آب 1988م.

(5) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس. عمان: مديرية الدراسات والبحوث، 1974م، ص21، انظر أيضاً: سعود عبد العزيز الدايل، مرجع سابق، ص175.

ولا ريب أن القدس موضع اهتمام بابوات الفاتيكان شخصياً، فقد أكد البابا يوحنا بولس الثاني خلال لقائه بـالرئيس الأمريكي يوم 21/ حزيران 1980م بقوله: "إن مشكلة القدس تستأثر باهتمام العالم بصورة خاصة، وهي محور السلام العـادل في المنطقة لأنها تضم مصالح وآمال شعوب مختلفة"، ويبدو أن تصريح البابا هذا يأتي تأكيداً للسياسة المرنة التي بدأها البابـا حين تخلى عن المطالبة بتدويل القدس، مكتفياً بالمطالبة بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لاتباع الشرائع[1]. كما صرح البابـا بولس السادس عدة تصريحات كانت بمجملها تنادي بضمانات دولية من أجـل القـدس، وبوصـايا مناسـبة للأمـاكن المقدسـة، الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل أكثر من مرة، لأن ذلك لا يتفق مع موقفها وسياستها المتبعة الرامية إلى تهويد القدس، والتـي ستسفر ولاشك عن إجلاء العرب مسلمين ومسيحيين عـن المدينـة، وهـذا مـا حـذر منـه البابـا بقولـه: (إذا مـا زالـت الجاليـة المسيحية فإن الأماكن المقدسة المسيحية في القدس والأراضي المقدسة ستصبح كالمتاحف)[2]، وفي رسالة بعث بهـا البابـا يوحنـا بولس الثاني إلى المواطنين في الديار المقدسة بخاصة، والشرق الأوسط بعامة بمناسبة الفصح المجيد لـدى الشريـعتين المسـيحية الكاثوليكية واليهودية، حث فيها على ضمان مكانة دولية لمدينـة القـدس، وإعطـاء الفلسـطينيين وطنـاً قوميـاً، وضـمان أمـن الدولة الصهيونية، كما أنه وصف القدس في رسالته بالقدسية، والتـي تسـتوجب حـلا نهائيـاً ودائمـاً وعـادلاً لقضـيتها في إطـار ضمانات دولية خاصة لحماية مصالح الشرائع الدينية فيها دون تمييز[3].

وقد ناشد البابا جميع رؤساء العالم والمسؤولين في المنظمات الدولية المختلفة بقوله: (ليس هناك أي جهد يبذل مـن أجل القدس، وأن أي تأخير سوف لا يؤدي إلا إلى المزيد من عرقلة التسوية السلمية العادلة لازمة الشرق الأوسط)[4].

إن هذه الرسالة التي بعث بها البابا إلى المواطنين في الديار المقدسة، والشرق الأوسط والتي تضـمنت بعـض الأفكـار حول مدينة القدس لها علاقة بالحملة السياسية التي كان يتردد صداها في الولايات المتحدة، من أجل نقل السفارة الأمريكيـة من تل أبيب إلى القدس، وفي موضع آخر في رسالته أكد الباب الموقف التقليدي للمقر البـابوي، والـذي يـرى بإعطـاء القـدس وضعاً خاصاً في توفير الضمانات الدولية اللازمة، بعد أن ظهر في وسط الحملة الانتخابية الأخيرة للرئاسة الأمريكية اتجاه يؤيـد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وخاصة داخل الحزب الديمقراطي، والذي طمح في تأييد اليهود بالولايات المتحدة.

---

(1) صحيفة الجروسلم بوست، الصادرة بتاريخ 22 حزيران 1980م.

(2) رئيس تحرير مجلة صوت الأرض المقدسة، المجلد 74 العدد 77، ص4-5.

(3) صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 21 نيسان 1984م.

(4) فتحي حسن عطوة، القدس في الانتخابات الأمريكية، مرجع سابق، ص110.

إن المقر البابوي يدرك النتائج السلبية لمثل هذه الحملات في المعارك الانتخابية، والتي تتعارض مع الدبلوماسية للفاتيكان في القدس، كما ويسعى المقر البابوي إلى جعل المدينة المقدسة مكاناً مسيحياً مقدساً، يعيش فيه سكان كاثوليك حتى لا تتحول أماكن العبادة المسيحية إلى متاحف في مدينة يهودية، وفقاً للتعبير الذي أدلى به أحد كبار رجال الدين في الشرق[1].

إن موقف البابا السابق ينسجم تماماً مع موقف لجنة الحج إلى الأماكن المقدسة المسيحية[2]، والتي نشرت تقريرها الخاص بذلك والذي تضمن؛ إن حرية الحج لم تعد تكفلها السلطات الإسرائيلية في الأماكن المقدسة ومرد ذلك يعود للأسباب التالية:

1) قيام دولة يهود باستغلال المجال الديني لتحسين السياحة فيها.
2) قيام السلطات في الدولة الصهيونية بتقييد حرية زيارة المسيحيين إلى شرح القس أو الكاهن الذي ينظم الحج.
3) اعتزام السلطات في الدولة الصهيونية بتعيين مرشد صهيوني لكل مجموعة من الحجاج، وهذا يتعارض مع تفسيرات التاريخ المسيحي[3].

وأما الموقف الرسمي لحاضرة الفاتيكان بشأن قضية القدس والمقدسات، فقد أوردته الصحيفة الناطقة بلسان الفاتيكان (أو بسير فاتوري رومان) متضمناً المبادئ الستة التالية:

1) ضمان الحج للقدس كتراث مقدس مشترك للأديان التوحيدية الثلاثة عن طريق إجراءات مناسبة[4].
2) حماية مجموع الحقوق المكتسبة لمختلف الطوائف في المعابد والمراكز الروحية والتعليمية وتلك المخصصة للمساعدات.
3) المحافظة على الحرية الدينية في كل مظاهرها للأديان الثلاثة.
4) ضمان ديمومة النشاطات المرتبطة، بالطابع الديني والتعليمي والاجتماعي الخاص بالمدينة المقدسة.
5) أن تنجز النقاط المذكورة وفق معاينة متساوية للأديان الثلاثة، وذلك مع (ضمان قانوني) مناسب لا ينبع من إرادة واحدة من الإرادات المعنية[5].

---

(1) صحيفة القدس، الصادرة بتاريخ 27 نيسان 1984م.
(2) لجنة الحج إلى الأماكن المقدسة، لجنة مسكونبية تشكلت عام 1981م، وتضم كل الكنائس المسيحية ومهمتها الرئيسية الأشراف المباشر على أعمال الحج وتسهيل أمر الحجيج من اتباع الديانة النصرانية لبيت المقدس انظر: اللجنة الملكية لشؤون بين المقدس، شؤون العدو الاقتصادية والسياسية، اللجنة الملكية نشرة رقم 113-1 نيسان 1984م، ص118.
(3) صحيفة الفجر المقدسية، الصادرة بتاريخ 4 آذار 1983م.
(4) هذا ما جاء بنص المبادئ الستة، لكون الفاتيكان يتجاهل أن ديانة الإسلام حجها للبيت العتيق، وإن الإسلام هو دين التوحيد وحدة في الوجود، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلامُ ﴾.
(5) صحيفة الدستور الأردنية الصادرة بتاريخ 16 آب 1980م.

والملاحظ من هذه المبادئ أن دبلوماسـية الفاتيكـان بشـأن القـدس، تختلـف اختلافاً بائنـاً مـع دبلوماسـية الدولـة الصهيونية، ويذكر أن ملف القدس الصادر عن الفاتيكان يحتوي على العديد من الوثائق والبيانات ورسائل البابوات المتعلقـة بمسألة القدس، وجميعها تؤيد الحق العربي، وإن كانت ألفاظها مختلفة لكنها متفقة بالمعنى والجـوهر[1]. ومجلـس الكنـائس العالمي وقف موقف الفاتيكان واعترض هو الآخر على إعلان الدولة الصهيونية القدس عاصمة لها، ووصف هـذا العمـل بأنـه يهدد السلام والأمن العالميين[2].

المطلب الثاني: موقف الكنائس المسيحية الأخرى:

سـنتناول مواقـف الكنـائس المسـيحية الرئيسـية وموقفهـا بالنسـبة لقضـية القـدس، وتتضـمن مواقـف الكنـائس الكاثوليكية والأرثوذكسية بالإضافة إلى مواقف كنائس الشرق الأوسط.

أولاً: كنيسة الروم الكاثوليك

لقد سبق التعرف على موقف الفاتيكان من قضية القدس، وما سـنتحدث عنـه هنـا، يتمثـل في تصـاريح البطريـرك مكسيموس الخامس حكيم بطريرك انطاكيا وسائر المشرق للروم الكاثوليك، والذي يستنكر بتصريحاته تهويد القدس ويصـف قرار الدولة الصهيونية بهذا الخصوص، بأنه قرار لن يغير شيئاً في الوضع الحالي لمدينة القدس، فبموجب هـذا القـرار وحـدت إسرائيل القدس، وهي تتخذ كـل الخطـوات والإجـراءات التـي سـتجعل منهـا مدينـة يهوديـة، ولـيس فقـط عاصـمة للدولـة الصهيونية وهذا هو موقف أحزابها التابعة للكنيسة، لكونها متفقة على الدفاع عن أوضاع القدس دون القبول بـأي تغيـير[3]، كما أن البطريرك حكيم أكّد على عروبة القدس وضرورة بقائها على ما كانت عليه، وعلى استعادة سكانها الأصـليين حقـوقهم الشرعية[4].

ثانياً: الكنيسة الأرثوذكسية:

لقد عبر عن موقف هذه الطوائف بشأن القدس البطريرك اغنـاطيوس هـزيم بطريـرك الـروم الأرثـوذكس لانطاكيـا وسائر المشرق، حيث قال: (نحن لا نوافق إطلاقاً على تهويد القدس وتشويه طابعهـا العـربي المسـيحي الإسـلامي، كـما نـرفض رفضـاً قاطعـاً ضـم القـدس إلى السـيادة الصـهيونية إذ أن مصـير المدينـة لـيس قائمـاً في ذاتـه ومنفصـلاً عـن قضـية الشـعب الفلسطيني، الذي يعيش ويصلي

---

(1) اللجنة الملكية لشؤون القدس، شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية، النشرة 161، 1 تشرين الثاني 1987م، ص57. انظر أيضاً: صحيفة القدس المقدسية، الصادرة بتاريخ 3 تشرين الأول 1987م، صحيفة النهار المقدسية، الصادرة بتاريخ 3 تشرين أول 1987م.

(2) جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، القضية الفلسطينية، العدد 1، مرجع سابق، ص48.

(3) مجلة الحوادث، تصريحات البطريرك للمجلة الصادرة بتاريخ 5 أيلول 1980م.

(4) سعود عبد العزيز الدايل، مرجع سابق، ص175.

فيها، فالبشر لا الحجر يهمنا في القدس، التي يجب أن تبقى مدينة السلام، ومثلاً للتعايش بين الأديان والشعوب[1]. وفي كلمة ألقاها البطريرك ذكا الأول بطريرك الكرسي الرسولي، لانطاكيا وسائر المشرق، في حفلة تنصيبه بطريرك دمشق بتاريخ 14 أيلول 1980م: قال "إن دماءنا اليوم مستعدة لأن تسفك في سبيل تحرير فلسطيننا المقدسة، واستعادة قدسنا العربية الحبيبة، محط آمال المسيحيين والمسلمين في آن واحد[2].

ثالثاً: كنائس الشرق الأوسط[3]:

أكد مجلس كنائس الشرق الأوسط تضامنه وتعاونه مع المسلمين من أجل حماية المدينة المقدسة، وندد هذا المجلس في ختام اجتماع طارئ في دمشق برئاسة البطريرك اغناطيوس الرابع، باغتصاب القدس العربية وفي معرض بحث قرار الدولة الصهيونية بضم المدينة العربية للكيان الصهيوني، استنكر المجلس هذا القرار، وأكد أن هذا يعتبر خرقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة، كما اتخذ المجلس خطوات عملية للاتصال بالفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي لاتخاذ تدابير مشتركة لتثبيت الحق العربي في القدس، والاتصال بالهيئات الإسلامية واليهودية المؤيدة للحق العربي، للتعاون معاً لإحباط ما شرعت سلطة الاحتلال بتنفيذه من جعل القدس عاصمة لها، وقد تم تشكيل لجنة في نهاية الاجتماع برئاسة البطريرك اغناطيوس الرابع، مهمتها متابعة تنفيذ توصيات المجلس المتخذة[4].

رابعاً: مجلس الكنائس العالمي:

لقد أعد مجلس الكنائس العالمي مشروعاً يعترض فيه على إعلان الدولة الصهيونية القدس الموحدة عاصمة لها، كما يتضمن مشروع القرار التأكيد على أن هذا الإعلان يشكل تهديداً للسلام العالمي، ويدعو الدول الأعضاء في المجلس وعددها مائة دولة، لأن تمارس الضغوط على الدولة الصهيونية، عن طريق حكوماتها حتى تكف عن اتخاذ أي إجراء بشان القدس[5].

خامساً: الجمعية الدولية المسيحية:

لقد عبر عن موقف رئيسها السيد جورج مونتارون بقوله: (بأي حق تسمح الصهيونية الدولة العنصرية لنفسها بإعلان وصايتها على مدينة القدس العربية محط أفئدة الملايين من المسيحيين والمسلمين).

---

(1) رئيس تحرير مجلة النهار العربي الدولي، العدد 169، 11 آب 1980م.

(2) صحيفة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ 7 شباط 1981م.

(3) للإطلاع على دور مجلس كنائس الشرق الأوسط في مساندة قضية القدس انظر: اللجنة الملكية، العدد 100، المطران ايلي خوري، الجهد المسيحي لمساندة قضية القدس العربية، حزيران 1982م، ص21-22.

(4) القبس الكويتية، 7 شباط 1981م.

(5) جامعة الشعوب الإسلامية، القضية الفلسطينية في شهر، مرجع سابق، ص47-48.

لقد شجب باسم الجمعية القرار الصهيوني الخطير الذي يجعل من مدينة القدس مسرحاً للحرب والعنف والضغينة، بدلاً من أن تكون مدينة المحبة والسلام، كما دعا الأسرة الدولية لاتخاذ موقف حازم لوقف الإجراءات الصهيونية التهويدية للمدينة المقدسة[1].

سادساً: الطائفة القبطية:

لقد رفضت الطائفة القبطية الاحتلال الصهيوني لمدينة القدس وتصفه باللاشرعية، لقد قامت سلطات الاحتلال بانتزاع دير السلطان من هذه الطائفة والحقتة بالأحباش، ويذكر أن الأقباط لديهم من الوثائق المهمة ما يثبت حقهم في الدير، كحجة إثبات الترميم الذي قام به القبط في الدير، والصادر من محكمة القدس بتاريخ 13 شوال 1098هـ الموافق 22 آب (أغسطس) 1686م، وقد اشتملت هذه الحجة على ما يسمى بدير طائفة نصارى القبط بمحمية القدس الشريف[2].

سابعاً: الكنيسة البروتستانتية:

تعتبر الكنيسة البروتستانتية أخطر الكنائس الأمريكية المؤيدة للصهيونية، حيث يكمن مركز الخطورة في نفوذها السياسي داخل المجتمع الأمريكي، وخصوصاً بعد دخول الدراسات العبرية في الجامعات البروتستانية، مما ساهم في تطوير علاقات وفكر الكنيسة البروتستانية للتقرب أكثر من اليهود[3]، وتضم هذه الكنيسة العشرات من الطوائف: طائفة الانجيليين واللوربيين والميثوريست والمعمدانيين، وقد عمد الأنجيليون في سبتمبر 1980م، إلى إنشاء منظمة واسعة الانتشار أطلق عليها اسم (السفارة الدولية المسيحية في القدس)، وقد حددت أهدافها بما يلي[4]:

1) الاهتمام الكبير بالشعب اليهودي والصهيونية الحديثة.

2) تشجيع المسيحيين على الصلاة من أجل القدس وأرض إسرائيل.

3) إعلام المسيحيين بما يجري في فلسطين.

4) تحريض القيادات الكنيسية والمنظمات المسيحية، على أن تكون ذات تأثير كبير في بلادها لصالح إسرائيل.

5) إنشاء مشروعات تنموية في إسرائيل.

6) ممارسة نفوذ وفاقي بين العرب واليهود.

لقد أسست هذه المنظمة إذاعة أطلق عليها صوت الأمل في جنوب لبنان عام 1979م،

---

(1) المرجع السابق، ص48.

(2) المطران الدكتور الانباباسيليوس مطران القدس والشرق الأدنى للإقباط الأرثوذكس، دير السلطان التابع للبطريركية الإقباط، مجلة القدس، العدد 18 أيلول 1986م، ص71-19.

(3) يوسف الحسن، أعمدة ومفاتيح الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية شؤون عربية، العدد 40، 1984، ص119-121.

(4) المرجع السابق، ص124.

ومحطة تلفزيونية في نيسان (إبريل) 1982م، ويقول جان هو فين المتحدث الرسمي باسم السفارة (أننا صهاينة أكثر من الإسرائيليين)[1]، كما ترى هذه السفارة بحرق الأقصى وغزو جنوب لبنان، ما هي إلا أعمال المراد منها الاستعجال بقدوم المسيح، وكذلك تعارض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتصفية الأرض للشعب اليهودي.

لهذا تعمل على دعم السياسات التوسعية الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة، وتدعم وجود دولة الكيان الصهيوني، لأن السفارة ترى ببقاء ودعم هذه الدولة الضمانة الوحيدة للمجيء الثاني للمسيح.

إن نفوذ السفارة المسيحية الدولية تصاعد حتى أصبحت إحدى المنظمات الرئيسية، التي تُدعى لجلسات الاستماع أمام لجان الكونغرس الأمريكي، عند طرح قضايا الصراع العربي - الصهيوني، وبخاصة مسألة القدس، ويعمل مديرها (جان هوفين) ليلاً نهاراً لكسب كل ما من شأنه لصال دولة اليهود، ومن أنشطة هذه السفارة، أنها قامت بإحياء عيد سنوي يهودي والمسمى بعيد العرش في مدينة القدس المحتلة، ونجحت في حشد الآلاف من المسيحيين من جميع أنحاء العالم للمشاركة في هذا العيد، وتحويله إلى مهرجان تأبين مسيحي لليهود، وفي مؤتمر عام 1984م رفعت السفارة المسيحية شعاراً للاحتفال بعنوان: "القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل"[2]، ومن نشاطاتها الأخرى عقدت السفارة المسيحية الدولية عام 1985م، أول مؤتمر صهيوني مسيحي دولي لها في المكان الذي عُقد فه أول مؤتمر صهيوني في بال عام 1897م، وحضره ستمائة من القيادات المسيحية قدموا من سبع وعشرين دولة، وقد طالب المؤتمر كل الأمم بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، ونقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس[3].

وهناك عدد آخر من المنظمات البروتستنتية تعمل لصالح دولة يهود في فلسطين من أبرزها "منظمة المائدة المستديرة" ينتمي إليها عدد كبير من القيادات المسيحية من أمثال هؤلاء القس: (جيري فولويل) زعيم منظمة الأغلبية الأخلاقية و (بول وبريش) رئيس منظمة سياسية هي (لجنة إبقاء كونغرس حر)، وتدعو هذه المنظمة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[4]، ومنظمة مؤسسة جيل المعبد، والتي تركز هدفها على إنشاء المعبد في القدس، وتعمل على جمع المال ومن ثم ترسله لدولة اليهود من أجل شراء الأراضي، وتوسيع المستوطنات لضمان إقامة الهيكل الثالث في المكان نفسه الذي يقع عليه المسجد الأقصى حالياً[5]، ومؤتمر القيادة المسيحية

---

(1) المرجع السابق، ص125.
(2) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1990م، ص132.
(3) المرجع السابق، ص134.
(4) المرجع السابق، ص137.
(5) المرجع السابق، ص141.

الوطنية لأجل إسرائيل، والذي أصدر بياناً في ختام مؤتمره عام 1982م يؤكد على الالتزام بأمن إسرائيل، وإن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل، التي لا يجوز تدويلها أو أن تكون محلاً للتفاوض أو الحلول الوسط[1]، و "منظمة: مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" وقد أصدرت هذه المنظمة مجلة ربع سنوية اسمتها "ساعي القدس ومختار النبوءة"، ومادتها تنسجم تماماً مع المواقف الصهيونية وإعلامها المعلن بشأن القدس والأراضي العربية المحتلة[2]، و "منظمة المصرف المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل"، ومهمة هذه المنظمة نقل الأموال الأمريكية مباشرة لدولة الكيان الصهيوني، لتمويل كل ما يلزم من شراء أراضي وبناء مستوطنات تكفي للمهاجرين الجدد أياً كان عددهم[3]، وهناك منظمات وجماعات ضغط أخرى، يصعب حصرها تنتشر في جميع أنحاء الولايات المتحدة وتتبع للكنيسة البروتستنتية، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: "اللجنة المسيحية الأمريكية لأجل إسرائيل" و "رباطة الصهيونية المسيحية لدعم إسرائيل" و "جماعات ليلة لتكريم إسرائيل" و "رابطة الصداقة الإسرائيلية الأمريكية"... وغيرها[4].

إن موقف الكنيسة البروتستنتية وجميع المنظمات التابعة لها ينبع من موقف الصهيونية العالمية ودولة الكيان الصهيوني في فلسطين، ويمكننا إبراز موقف الكنيسة البروتستنتية وجميع المنظمات التابعة لها تجاه مدينة القدس بما يلي:

- الاحتفاظ بمدينة القدس موحدة تحت السيادة اليهودية، وجعلها عاصمة أبدية لدولة اليهود.
- تهيئة الظروف الملائمة لإقامة الهيكل الثالث في نفس المكان الذي يقوم عليه المسجد الأقصى، مع توفير المال اللازم لهذا العمل.
- حث دول العالم على نقل سفاراتها إلى القدس وذلك لإضفاء الشرعية الدولية على القدس الموحدة كعاصمة لدولة اليهود.
- العمل على دعم دولة الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وتحسين صورتها في الولايات المتحدة خاصة والعالم عامة.

إن هذه المواقف لم تأت من فراغ بل كانت وراءها جهود صهيونية مضنية ومخطط لها ومدروسة، ولا أدل على ذلك ما قاله أحد كبار المتحدثين باسم الصهيونية الحاخام (مارتن سيغال)[5]: "إنني أكرس كل محاضراتي لمناقشة إمكانية إننا ندخل الآن القرن اليهودي، الزمن

---

(1) المرجع السابق، ص143.
(2) المرجع السابق، ص144.
(3) المرجع السابق، ص145.
(4) المرجع السابق، ص147.
(5) هو تقرير نورث بونين، درع الصحراء والنظام العالمي الجديد ترجمة محمد الظاهر ومينة سمارة، عمان: دار الكرمل، 1991، ص22-23.

الذي تسود فيه روح المجتمع والاندماج غير الأيديولوجي للعواطف والعقل، كما أن المقاومة للمقولات والأشكال سوف تظهر من خلال القوى المعادية للقومية، من أجل تزويدنا بمجتمع من نوع جديد، وأنا أدعو هذه العملية تهويد المسيحية، لأن المسيحية ستكون الأداة التي سينتقل من خلالها إلى اليهودية"، هذا اقتباس واحد فقط من المصادر والدعوات اليهودية التي تنادي بتهويد المسيحية لكونها الجسر الذي ستمر عليه الجموع وهي في طريقها لاعتناق اليهودية، لقد سيطروا بفضل نجاحهم المتحقق من ربط الإنجيل بالتوراة على رجال الدين البروتستنتيين في الغرب، وعلى جمعيات الفعل السياسي هناك لتحقيق أهدافهم.

وهذا سر مساعدة الغرب وجمعياته لليهود، وهذا ما تؤكده الكاتبة الأمريكية (لي اوبرين) حيث تقول: "إن المذاهب اللاهوتية لكثرة من المسيحيين البروتستانت، تصف إنشاء دولة إسرائيل بأنه تحقيق لنبوءة توراتية، وتعتقد أيضاً أن تجمع اليهود في فلسطين أنه مجرد تمهيد لتنصيرهم قبل المجيء الثاني للمسيح، ولهذا فإن أنصار السفارة المسيحية الدولية في القدس يشجعون محاولات تنصير اتباع أي ديانة باستثناء اليهود، إذ أنه من المحرم عليهم التبشير بينهم، لأن اليهود سيؤمنون تلقائياً بالمسيح عندما ينزل"، ولكن أين سينزل المسيح باعتقاد النصارى؟، يقولون سينزل في القدس، وسيمارس دعوته من الهيكل، ولهذا لابد من مشاركة فعّالة في بناء الهيكل الذي سيكون رمزاً لتعانق اليهودية والنصرانية معاً. أو بالأخرى اندماجهما معاً، واليهود يرقبون هذه المقولة بمكرٍ بل يستثمرونها بذكاء وصبر، وقد قال أحد حاخاماتهم لقسيس نصراني: "إنكم تنتظرون مجيء المسيح للمرة الثانية، ونحن ننتظر مجيئه للمرة الأولى، فلنبدأ ببناء الهيكل، وبعد مجيء المسيح نسعى لحل القضايا المتبقية سوياً"[1].

إن التغلغل والتأثير اليهودي في صفوف اتباع البروتستنتية كانا كبيرين إلى حد تقدم خمسة آلاف قسيس بروتستنتي أمريكي يطالب حكومتهم من أجل التدخل لإباحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون قيد أو شرط، كما أن بعض الدراسات تؤكدان (15%) من القساوسة البروتستنت الذين يقومون بالوعظ في الكنائس أيام الآحاد، وفي الأعياد النصرانية هم من اليهود، الذين اعتنقوا البروتستنتية، ويركزون فيها على ضرورة إعادة بناء الهيكل بالقدس مكان المسجد الأقصى اليوم[2]. لذا فعندما نسوق مثل هذه الحقائق علينا أن لا نستغرب مواقف هذه الكنيسة السابقة من القدس، وممارسة الضغوطات على صناع القرار في أوروبا وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[3]، لاتخاذ قرارات تصب في كفة الكيان الصهيوني في فلسطين ولصالحه، الأمر الذي

---

(1) عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص83-84.

(2) محمد عوض الهزايمة، الأيديولوجيا، والدولة، مؤتة للبحوث والدراسات، العدد (7) 1999م، ص89.

(3) المرجع السابق، ص88.

نجد رؤساء الولايات المتحدة ومن قبلهم رؤساء الوزارات البريطانية صهاينة أكثر من الصهاينة أنفسهم، وذلك بفضل التضليل الذي حاكته اليد الصهيونية في بلاد العالم الجديد بعد اكتشافه عام 1492م. فأدخلت العبرية إلى ذلك العالم، وأعطت أسماء أولاد المهاجرين أسماء يهودية، وأعطت المدن الجديدة أسماء يهودية أيضاً، وعملت على ترجمة أول كتاب بعنوان سفر المزامير التوراتية، وصار المستوطن الجديد النموذج الروحي للعهد القديم العبري، مما خلق قاعدة فكرية عند الرأي العام الأمريكي مؤيداً لدولة الكيان الصهيوني، ولا غرابة أن نجد الولايات المتحدة اليوم تتماشى والخط الذي رسمته دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، وتذهب إلى حيث أراد الكيان، ولا أدل على ذلك من قول الأديب اليهودي "مايكل دورستاين" في محاضرة له حضرها رجال من المخابرات الأمريكية دامت لمدة ساعة قبل الحرب على العراق ما نصه[1]: (إننا نحن اليهود الذين سنرسل ربع مليون أمريكي إلى الشرق الأوسط لخوض الحرب من أجل إسرائيل ليدخلوه عنوه ويدكوا حصونه، ويهدموا حضارته، ويخرجوا ما صنعه إنسانه، ويستعر القتل، وتنصب آلة التعذيب إرضاءً لنزوة، وإشباع لرغبة)، وقد بدأت فعلاً حمامات الدم تنزف ولا تزال حتى يوم كتابة الكلمة الأخيرة في هذا المؤلف.

(1) صحيفة شيحان الأردنية الصادرة بتاريخ 5 نيسان 2003، نقلاً عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية، والمقال (بيل كلر).

المبحث السادس:

مواقف دولية أخرى

إن المواقف الدولية لا يمكن تجاهلها إزاء صراع يجري في العالم، فبعض الدول نظمت نفسها بصورة جماعية على هيئة منظمات لتلعب دوراً بارزاً على صعيد العلاقات الدولية في كافة أنحاء العالم، حيث ترتبط، بعلاقات مصلحية أهلتها ليكون صوتها مسموعاً على المسرح السياسي.

وعلينا أن لا نغفل مواقف دولية أخرى لم تنخرط في منظمات إقليمية بلغت من التنظيم ذلك المستوى الذي بلغته الدول والمنظمات السابقة، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها: التبعية السياسية لبعض الدول تجاه دول أخرى كدول أمريكا اللاتينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، الاستعمار الأوروبي الذي هيمن على بعض الدول مدة طويلة، مما جعلها تتبنى الفكر السياسي الأوروبي وتدور في فلكها، فأخذت هذه الدول تكرس صدى الفكر السياسي للدولة المستعمرة، ومثل هذه الدول تلك التي تنظم تحت لواء ما أسميت بمجموعة دول (الكومنولث)، وهي الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني، ومجموعة أخرى والمسماه بـ: (الفرنكفونية)، وهي التي تبعت للاستعمار الفرنسي، ثم استقلت فيما بعد إلى غير ذلك من الأسباب.

وسنعرض الآن بقية المواقف الدولية والتي بدأت تأخذ مواقعها على الساحة الدولية في المطالب التالية:

- ❒ المطلب الأول: دول أمريكا اللاتينية.
- ❒ المطلب الثاني: الدول الأفريقية.
- ❒ المطلب الثالث: الدول الاسكندنافية.
- ❒ المطلب الرابع: مواقف دول أخرى

المطلب الأول: دول أمريكا اللاتينية.

من الأهمية بمكان معرفة مواقف دول أمريكا اللاتينية تجاه مسألة القدس بصفة خاصة، وذلك بعد قيام بعض الدول بنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، ويمكن التعرف على هذه المواقف، خلال عملية تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على قرارين خطيرين هما قرار تقسيم فلسطين عام 1947م، وقرار رفض تهويد القدس عام 1980م.

أ- موقف الدول من قرار التقسيم 1947م

عاصرت 20 دولة أمريكية لاتينية قضية فلسطين بما فيها قضية القدس منذ عرضها على الأمم المتحدة، وأسهمت ثلاث دول منها هي غواتيمالا وارغواي في لجنة التحقيق الخاصة المؤلفة من (11) دولة، والتي تشكلت نتيجة إجماع الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م.

عند التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل مدينة القدس، والذي تم إقراره بأغلبية بسيطة مارست الولايات المتحدة ضغوطها على كل الدول بما فيها دول أمريكا اللاتينية حتى نال القرار أغلبية الثلثين في الجمعية العامة، وتم التصويت على القرار 29 تشرين 2 (نوفمبر) 1947م بأغلبية 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً وامتناع 11 عن التصويت[1].

لقد تضامت دولة واحدة من دول أمريكيا اللاتينية مع الموقف العربي في رفض المشروع وهي (كوبا)، في حين انحازت ثلاث عشرة دولة إلى جانب قرار التقسيم وتدويل القدس[2]، إن انحياز أكثرية دول أمريكيا اللاتينية إلى القرار، يعود إلى دور الولايات المتحدة المؤثر في شؤون القارة وتغلغل النفوذ الصهيوني في كثير من دولها، في الوقت الذي شهد فيه غياباً عربياً على ساحة القارة، الأمر الذي أضاع مساندة دول أمريكيا اللاتينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للعرب، في أعقاب عدوان 5 حزيران 1967م، حيث برز خلاف بين مشروع دول عدم الانحياز ومشروع دول أمريكا اللاتينية، أن مشروع دول عدم الانحياز كان يستند على سحب القوات الصهيونية دون قيد أو شرط، بينما تصر الدول اللاتينية أن يكون الانسحاب مشروطاً بإنهاء حالة الحرب مع الدولة الصهيونية، وفشلت المحاولات التي بذلت للوصول إلى اتفاق على مشروع قرار موحد يقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(1) جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (1948-1973) قرارات ومواقف، شؤون فلسطينية، العدد 97، كانون أول 1979م، ص71.

(2) دول أمريكا اللاتينية التي كانت إلى جانب القرار هي: بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، الدومنيكان، الاكوادور، غواتيمالا، هاييتي، نيكارغوا، بنما، اورغواي، فنزويلا، بارغواي، وبيرو، انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي (1947-1974)، مرجع سابق، ص16.

مع اكتمال مخطط الدولة الصهيونية الخاص بشان القدس في تموز عام 1980م، وصدور قانون تهويدها، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 478، ودعا فيه الدول التي كان لها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب بعثاتها من المدينة المقدسة، ونتيجة لذلك قامت 13 دولة بسحب بعثاتها من بينها سفارة السلفادور، وكوستاركيا، بنما، كولومبيا، هاييتي، بوليفيا، غواتيمالا، الدومنيكان، وأورغواي، ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً آخر في 15 كانون أول 1980م رقم (35-5169)، أدانت فيه الدولة الصهيونية، ووجهت إليها أشد اللوم بشأن سن قانون التهويد ذاك الخاص بالقدس، وان امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على هذا القرار هو الذي حدا بغواتيمالا إلى الامتناع عن التصويت، بينما أيدت دول أمريكا اللاتينية الأخرى القرار[1]، لذا فإن دول أمريكا اللاتينية لا تؤيد وجهة النظر العربية بشأن القدس، لأنها تؤيد أساساً قرار الأمم المتحدة وتعترض بذلك على قرار تهويد القدس، وعلى حق العرب التاريخي والقانوني وشرعية السيادة العربية عليها.

ومما يجدر ذكره أن عدد الدول في أمريكا اللاتينية (28) دولة، اعترفت اثنتا عشرة دولة منها بالقدس عاصمة للدولة اليهودية[2]، ولكن هذه الدول استجابت لقرار مجلس الأمن سالف الذكر فسحبت سفاراتها من القدس[3].

المطلب الثاني: الدول الأفريقية.

تقدمت الإشارة إلى موقف الدول الأفريقية عند الحديث عن موقف الدول العربية أو دول عدم الانحياز، لأن أغلب دول أفريقيا تنتمي لواحدة من هذه المجموعات أو الاثنتين معاً.

ونظراً للعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربط أفريقياً بالدول العربية والإسلامية ولكون عدد كبير من الدول العربية والإسلامية أعضاء من منظمة الوحدة الأفريقية، والتي ذهبت لتأييد الحق العربي والقضية العربية في فلسطين، حيث تميز هذا المواقف بقيام أغلب الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة اليهودية بعد حرب حزيران واستيلائها على المدينة المقدسة[4].

لقد حظيت قضية القدس بالاهتمام الكبير في لقاءات وقرارات واجتماعات القادة الأفارقة، وصدرت معظم هذه القرارات مؤيدة للحقوق العربية ومؤكدة على مساندتها، ورأت في استعادة هذه الحقوق المغتصبة أمراً مشروعاً للدول العربية تسعى إليه بكافة السبل.

---

(1) الفجر المقدسية، 16 تموز 1984م.
(2) الدول التي اعترفت هي: كوستاريكا، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، دومنيكان، الأكوادور، السلفادور، غواتيمالا، بنما، ارغواي، فنزويلا، هاييتي.
(3) الدول التي سحبت سفاراتها من القدس، ارغواي، انظر: الدستور الأردنية، 16 آب 1980م، بوليفيا، انظر: الدستور الأردنية، 31 آب 1980م غواتيمالا والدومنيكان انظر: الدستور الأردنية، 7 أيلول 1980م، هاييتي اكوادور، كوستاريكا، سلفادور، كولومبو، انظر الدستور 18 أيلول 1980م، انظر أيضاً: الدستور الأردنية، 15 أيلول 1980م.
(4) سمير جريس، مرجع سابق، ص278.

وعلى أثر اجتماع المجلس الوزاري، لمنظمة الوحدة الأفريقية لعام 1980م، أصدر في اختتام جلساته قرارات تناولت قضية القدس خاصة بالإضافة إلى قضية فلسطين بشكل عام، فقد أكد المجلس الوزاري الأفريقي على أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، كما أدان الدولة اليهودية بشدة لرفضها المستمر للقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بشأن القدس، وأما بشأن قرارها المتعلق بإصدار قانون الضم فكان موقف الدول الأفريقية يقوم على شجب هذا القانون وشجب كل سياسات التهويد، واغتصاب الممتلكات في المدينة المقدسة، كما جاء القرار مؤكداً على ضرورة تحريرها وإعادتها لوضعها الأصلي والمتمثل بالسيادة العربية عليها[1].

المطلب الثالث: الدول الاسكندنافية:

على أثر انتهاء اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسكندنافية الخمس، الدنمارك، السويد، النرويج، ايسلندا، فنلندا، والتي دامت اجتماعاته يومين عام 1980م في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن، صدر بيان يتناول عدداً من القضايا العالمية من بينها الشرق الأوسط حيث حذر الدولة الصهيونية من تغيير معالم القدس.

فقد كان الهدف من اجتماع وزراء الخارجية المشار إليه، هو التوصل إلى صيغة مشتركة يقدم لاجتماع هيئة الأمم المتحدة العام السادس والثلاثين، حيث أنها ستناقش مشكلة الشرق الأوسط بالإضافة إلى أمور أخرى تهم الدول الاسكندنافية نفسها.

كما ندد البيان الصادر بسياسة الدولة الصهيونية التوسعية في المناطق العربية المحتلة، ونبه للخطورة التي تقوم بها السلطة المحتلة لتغيير معالم القدس، وسمى البيان خطوات الدولة الصهيونية بالعقبة الخطيرة في وجه المساعي السلمية، كما أكد المؤتمرون تمسكهم بقرار الأمم المتحدة (242)، والقاضي بانسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس[2]. فالدول الاسكندنافية لا تعترف بالقدس كعاصمة للدولة اليهودية، كما لا تعترف بإجراءات التهويد لمدينة القدس، وتعتبر تطبيق القوانين اليهودية على المدينة باطلة وغير شرعية.

المطلب الرابع: مواقف دول أخرى.

نتناول في مقدمة هذه الدول الصين الشعبية حيث أن موقفها من القضايا العربية بصفة عامة موقفاً مؤيداً ومتعاطفاً، كما أنها تؤيد الحق العربي على الساحة الدولية، وذلك بتأييد القرارات التي تصدرها المنظمة الدولية لصالح الحقوق العربية.

لقد صوتت الصين الشعبية لصالح قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 30 آب 1980م، والمتعلق بقانون الكنيست اليهودية القاضي بتهويد القدس، وأكدت معارضتها لكافة الممارسات

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 28 حزيران 1980م.
(2) صحيفة الشرق الأوسط، الصادرة بتاريخ 4 أيلول 1981م.

الصهيونية في المدينة المقدسة، واعتبارها باطلة وغير شرعية، وطالبت بالتخلي عن كافة الإجراءات التي من شانها أن تؤثر فعلياً على وضع المدينة المقدسة[1].

وأعلنت في مناسبات عديدة رفضها لقانون الكنيست الصهيوني، باعتبار القدس عاصمة أبدية للدولة اليهودية، وإدانتها لسياسة الغطرسة للدولة الصهيونية التي تنتهجها في الأراضي العربية المحتلة.

وانتقدت هونج كونج السلطة الصهيونية لاتباعها سياسة عدوانية وتوسعية في الشرق الأوسط، وقد صرحت نائبة رئيس الوزراء السيدة (تشن ما هوا) في حفل أقيم في بكين لوفد فلسطيني زائر: (إن بلادها تدين بشدة هذه السياسة وتستنكر توسع الدول العظمي وتنافسها في الشرق الأوسط على حساب مصالح الشعب العربي)[2]، وشجبت القرار الصهيوني بجعل القدس المحتلة عاصمة لدولته، وأضافت أن إسرائيل تجاهلت معايير القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتمادت في هذا التجاهل، فأعلنت في الآونة الأخيرة ضمها الشنيع للقدس وهي الأرض المقدسة لثلاث شرائع[3]، كما أضاف لموقف نائبه رئيس الوزراء رئيس الوزراء نفسه (هواكوفنج)، وذلك بإدانته لقرار الصهيونية والمتضمن إعلان القدس الموحدة عاصمة لها[4].

وأما النمسا فهي تقف موقفاً مؤيداً للحقوق العربية، وقد رأت أن انسحاب الدولة الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة، هو السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية، وأدانت كل الإجراءات التهويدية لمدينة القدس، فقد صرح المستشار برونوكرايسكي - السابق - مستشار النمسا في مقابلة أجراها معه التلفزيون الأردني بمناسبة زيارته للأردن: (إن السلام في الشرق الأوسط يعني السلام في أوروبا، ووصف قرار الضم الصهيوني باعتبار القدس عاصمة أبدية لها بأنه عمل استفزازي وغير حكيم، ويشكل عائقاً جديداً أمام محاولات إحلال السلام في المنطقة)، كما ندد بسياسة بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، ووصفه بالأمر المرفوض لأن الأراضي المحتلة ليست أرض صهيونية[5].

وأكد ذلك وزير خارجية النمسا في انتقاد له لقرار الحكومة الصهيونية الأخير بضم المدينة المقدسة، وأعرب عن أسف بلاده لاتخاذ الدولة اليهودية مثل هذا القرار، والذي ينبغي إدانته وشجب إجراءات الضم، لأن القرار في حد ذاته يمثل انتهاكاً للحقوق الدولية وقرارات الأمم المتحدة[6].

وفي سويسرا قالت صحيفة جورنال دي جنيف السويسرية: (إن الرأي العام السويسري،

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية، الصادرة بتاريخ 1 تموز 1970م.
(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 24 آب 1980م.
(3) وكالة الأنباء رويتر، 23 آب 1980م.
(4) صحيفة الأهرام القاهرية، الصادرة بتاريخ 26 آب 1980م.
(5) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 6 تشرين الأول 1980م.
(6) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 6 تشرين الأول 1980م.

مقتنع بأن القانون الذي وافق عليه البرلمان الصهيوني، والذي يعلن القدس عاصمة لإسرائيل يعتبر استفزازياً، ويتعارض مع جهود إحلال السلام في المنطقة، وقد تنبهت سويسرا، للمناورة الصهيونية التي قامت بها إسرائيل لتوقيع اتفاق الضمان الاجتماعي بين سويسرا وإسرائيل في مدينة القدس، الأمر الذي رفضته سويسرا، وهذا يعني رفضها لكل إجراءات الضم المعارضة للقانون الدولي[1].

كما أصدرت وزارة الخارجية الرومانية بياناً على أثر قرار الصهيونية بإعلان القدس عاصمة لها جاء فيه: "إن الرأي العام في رومانيا شعر بالقلق الشديد بسبب قرار الكنيست الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لهم، الأمر الذي يهدف إلى ضم الجزء العربي الذي احتلته في حرب حزيران 1967"، كما وصف البيان الروماني هذا العمل بأنه مناقض تماماً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول القدس، بالإضافة إلى كونه يعرقل التسوية السياسية الشاملة للنزاع الشرق أوسطي، وأكد البيان أن رومانيا لن تعترف بالتغيير الاعتباطي في القدس، كما أنها لن تعين أي ممثل في القدس، ولن تشترك في أية مناسبة في الجزء المحتل من القدس، يضاف إلى ذلك أن ممثليها لن يجروا أي اتصال مع السلطات الصهيونية[2]، فالموقف الروماني من القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، يهدف إلى تسوية شاملة تحل جميع المنازعات، ورمانيا إذ تعلن أن تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، ومن ضمنها الجزء العربي من القدس، ويذكر أن رومانيا تقدمت بمشروع تسوية للنزاع العربي - الصهيوني، وتضمن هذا المشروع إعادة الجزء العربي من القدس إلى سابق عهده[3].

ومما لاشك فيه أن مواقف جميع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، من قضية القدس خاصة والقضية الفلسطينية عامة، لم تعد تلك المواقف التي كانت تتبناها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، فبعد غياب هذه القوة التي كانت تحتمي تحت جناحيه الدول الأخرى، فقد أخذت مؤخراً تحابي المواقف الأمريكية خوفاً ورهبة، وخاصة بعد تزعم الولايات المتحدة النظام العالمي وسيطرتها على الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعلها لا تتلكأ من إصدار أي قرار بحق أي دولة تناوئ سياساتها، والتُهم كثيرة وفي متناول اليد مثل دول إرهابية أو راعية للإرهاب، أو دولة غير ديمقراطية وتنتهك حقوق الإنسان... الخ. إن هذا يشكل مصدر تخوف للدول، بالإضافة إلى غياب الموقف العربي الموحد والمؤثر على الساحة الدولية، مما شجع هو الآخر دول العالم بتبني سياسات ومواقف لا تؤيد القضية العربية.

---

(1) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 17 أيلول 1980م.
(2) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ 3 آب 1980م.
(3) جامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرق الأوسط: مشاريع ومبادرات، مرجع سابق، ص270.

قضية القدس في عصبة و هيئة الأمم المتحدة

"إن القدس رغم أهميتها بالنسبة للديانة اليهودية، إلا أنها لم تكن يوماً جزءاً من الدولة اليهودية، بل كانت دائماً منفصلة عن دستورها وحدودها".

"الكونت فولك برنادوت (وسيط دولي)"

من الصعوبة بمكان، فصل قضية القدس عن قضية فلسطين، لأن القدس جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين، ويمكننا القول أن التطلع إلى القدس في كثير من الحالات كان سبباً في قيام الصراع على أرض فلسطين، فالغزو الصليبي والهجرة اليهودية، كلاهما تذرعا بالقدس ومن أجلها.

لقد نالت قضية القدس، القسط الأوفى من مناقشات الأمم المتحدة، حتى إن هذه المنظمة لم تجد نفسها مشغولة بقضية ذات حساسية، ولها مكانتها الهامة، بين اتباع الشرائع الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام - أكثر من قضية القدس، ولما كانت أروقة الأمم المتحدة قد شهدت نشاطات ومساومات ومفاوضات، بخصوص هذه القضية، فقد وجدنا من الملائم عرض مواقف الأمم - المتحدة وقراراتها، بشأن المدينة المقدسة في أربعة مباحث وعلى النحو التالي:

- ❑ المبحث الأول: الهيئة الدولية ببين الوهم والحقيقة.
- ❑ المبحث الثاني: القدس في عهد عصبة وهيئة الأمم المتحدة ما بين (1922-1967م).
- ❑ المبحث الثالث: القدس في هيئة الأمم المتحدة ما بين (1967-2000م).
- ❑ المبحث الرابع: هيئة الأمم المتحدة ومستقبل القدس.

المبحث الأول:

الهيئة الدولية بين الوهم والحقيقة

قبل عرض مواقف الهيئة الدولية من قضية القدس، لابد أن نسوق بعض الأفكار المتعلقة بهذه الهيئة تجاه المدينة المقدسة والتي تداخلت طوال فترة الصراع العربي - الصهيوني بعدة عوامل سياسية، واقتصادية، ونفسية، وإنسانية، وعقائدية، جعلتها في النهاية من أعقد القضايا التي أدرجت في ملفات الأمم المتحدة وداخل أروقتها.

فالصهيونية العالمية استخدمت أدوات كثيرة لتنفيذ مخططها الرامي إلى احتلال القدس، ومن ثم جعلها عاصمة لها، وبلغ هذا المسار ذروته في أعقاب حرب 1967م، عندما أصبحت المدينة بكاملها بما في ذلك البلدة القديمة تحت الاحتلال الصهيوني، بالإضافة إلى احتلال أجزاء من أراضي دول عربية أخرى (أعضاء في الأمم المتحدة).

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، ما زالت قضية القدس تؤرق العالم بأسره، يهوداً ونصارى ومسلمين، والتي أضحت القدس اختباراً قاسياً للأمم المتحدة بمختلف هيئاتها، فالعرب أدركوا أن الأمم المتحدة قد عجزت حتى الآن عن الوقوف أمام المخططات الصهيونية، والإجراءات المختلفة التي تقوم بها إسرائيل، صباحاً ومساءً على الرغم من قرارات الإدانة والاستنكار، نتيجة تأثيرات الضغوط الصهيونية على الدول الكبرى، والتي لها أهميتها في هيئة الأمم.

إن شعور العرب ذاك هو من قبيل الانفعال النفسي النابع من تفاؤل مفرط، وهو أن الأمم المتحدة تستطيع عمل كل شيء إزاء المنازعات الدولية، وهذا الشعور مخالف للحقائق التالية[1]:

- أولاً: يتعارض مفهوم السيادة في الدولة مع مفهوم السيادة في هيئة الأمم، حيث إن السيادة في الدولة القومية تتمسك بسيادتها داخل إقليمها، وهذه السيادة تتعارض مع فكرة الحكومة العالمية التي جعلت من هيئة الأمم المتحدة منظمة دولية، والتي تعكس الأوضاع كما توجد في عالم اليوم، مما يحد من دور هيئة الأمم في حل المشاكل العالمية.
- ثانياً: إن التجارب التاريخية للأمم المتحدة، دلت على وجود فوارق ما بين سلطة الأمم المتحدة، وقدرتها الفعلية في بحث أشكال التسوية للصراعات الدولية وقدراتها على إنجاز هذه التسويات.
- ثالثاً: اختلاف التفسيرات في عرض وجهات النظر حول المنازعات التي تعرض على الأمم المتحدة، ومواقف الدول التي تتمشى مع مصالحها واتجاهاتها.
- رابعاً: أن الأمم المتحدة هي من صنع الدول الكبرى، التي حرصت على أن يكون لنفسها حقوق تفوق الدول الأخرى، وهذا يجعل لمبدأ القوة عاملاً حاسماً في معركة حل الصراعات، القائمة بين الدول والتي تنقل إلى أروقة الأمم المتحدة، وتحاول بدورها حل الصراع القائم

(1) عطية الأفندي، قضية الشرق الأوسط والدور التوفيقي لمجلس الأمن، شؤون عربية، العدد 42، حزيران، 1985، ص116-117.

بطريقة توفيقية، بين مبدأ سيادة الدولة، وفكرة التنظيم الدولي[1].

ومن هذا المنطلق سنناقش قضية القدس، ودور الأمم المتحدة من خلال مواقف الدول المتصارعة بشـأنها، وقـرارات هيئة الأمم[2]، المترتبة على هذه المواقف، منذ وقوع فلسطين بما فيها القدس وصدور صك الانتداب عام 1922م وحتى الوقت الراهن.

وحتى لا تفوتنا فرصة الحديث ونحن نتناول دور هيئة الأمم المتحدة في قضية القـدس، مـن إيـراد بعـض الحقـائق المتعلقة بهذه الهيئة والتي جاءت وريثة لعصبة الأمـم المتحـدة والتـي كانـت مـن بنـات أفكـار الـرئيس الأمـريكي (وويـدرو ويلسون) المتأثر بالصهيونية، شديد التأثير بها، ولا يخفي أنه ابن أحد رجال الكنيسة البروتستنتية الإنجيليـة[3]، وهـو أول مـن اقترح الحكومة العالمية الجديدة التي دعيت بـ "عصبة الأمم" واقترح لهـا رايـة عبـارة عـن قـرص دائـري مصـنوع مـن ألـوان عديدة وفوقها النجمة السداسية الدالة على الصهيونية العالمية[4]، والمعروف أن هـذه العصـبة وضـعت موضـع التنفيـذ عـام 1920م[5]، وبعد الحرب العالمية الثانية جاءت هيئة الأمم المتحدة كوريثة لعصـبة الأمـم، وهـذه الهيئـة تعتـبر أعظـم هديـة قدمت للصهاينة بعد الحرب، فجاءت لتعبد الطريق لتحقيق ما هدفت إليه اتفاقيـة فرسـاي مـن وراء ذلـك وضـع فلسـطين تحت الانتداب، وكانت إقامة دولة الكيان الصهيوني في فلسـطين أول أهـدافها الرسـمية[6]، لتـدخل الدولـة المصـطنعة كعضـو معترف به من قبل المجتمع الدولي، لتمارس كافة الأنشطة تحت حماية الأمم المتحدة ورعايتها، ليعـود الحـديث عـن إزالتهـا عن أرض الوجود حديثاً بلا قيمة، لأن قرارات الهيئة تعطي شرعية الدفاع عنها.

إن هذه الحقائق تجعل من أداء هذه الهيئة وهـماً، فهـي تـوهم الآخـرين عـلى أنهـا مرجعيـة التقـاضي والتحكـيم وصاحبة القرارات التي تحق الحق وتهزم الباطل، إلا أنها في واقع الحال خلاف ذلك، ويحق لنـا أن نتسـاءل عندئـذ، كـم مـن القرارات الصادرة عنها بحق دولة اليهود في فلسطين

(1) عطية الأفندي، المرجع السابق، ص117.

(2) انظر مجمل قرارات الأمم المتحدة المتخذة بشان القدس مفصلة برقم القرار وتاريخ إصداره والهيئة التي أصدرته ومضمونه في ملحق رقم (4).

(3) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، مرجع سابق، ص44-45.

(4) تقرير نورث يوينت، مرجع سابق، ص23.

(5) وضع نظام عصبة الأمم في ميثاق دولي يعرف بعصبة الأمم، وأدمج هذا الميثاق في صدر معاهدات الصلح التي تلت الحرب الماضية، ويقع في ست وعشرـين مـادة ومقدمـة، أعلـن فيهـا أولاً عن أغراض العصبة وهي توثيق التعاون بين الأمم، وضمان السلم والأمن الدولي، ثم أردف ذلك ببيان المبادئ التي يقوم عليها تحقق هذه الأغراض هي:

1- قبول الدول الالتزامات معينة بعدم الرجوع إلى الحرب.

2- أن تقوم العلاقات بين الدول علانية وعلى أساس العدالة والشرف.

3- احترامها لقواعد القانون الدولي العام واتباعها لها في تصرفاتها.

4- إحقاق العدالة واحترام الالتزامات التي تقرر المعاهدات، وكان يقوم بأعبائها هيئات ثلاثة هي: جمعية عامة ومجلس وأمانة دائمة وفي نيسان عام 1946م أعلنـت نهايتهـا، للمزيـد انظـر: علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ج2، الاسكندرية، منشأة المعارف د. ت، ص605-615.

(6) تقرير نورث جوينت، المرجع السابق، ص59.

وبشأن القدس خاصة التزمت بها هذه الدولة المصطنعة؟ .

ويبقى القول أن هيئة الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتقوم الولايات المحتدة باستخدامها كأداة من أدوات سياستها الخارجية، فرغباتها تصدر قرارات عن هذه الهيئة، وهذا ما رأيناه بإصدار القرارات المتلاحقة ضد العراق في أزمة الخليج الثانية عام 1990م[1]، وتتجاهل هذه الهيئة اتخاذ القرارات في الأوقات التي تريد، وهذا ما قامت به في معالجة القضية الأفغانية، بعد اتهام السلطة السياسية الأفغانية (طالبان) بالإرهاب، بعد أحداث 11 أيلول عام 2001م، التي حلت بالولايات المتحدة، إن هيئة الأمم المتحدة بكافة أعضائها[2]، والحالة هذه تنظيم فارغ المحتوى، واللقاءات في أروقة الأمم المتحدة للأعضاء والمندوبين لقاءات مهرجانية لا تجدي نفعاً.

ولما كانت القرارات الخاصة بفلسطين عامة والقدس خاص، قد صدرت عن هذه الهيئة، فلابد من التعريف الموجز بها والتي سُجل نظامها بعد أن تمت صياغته الصياغة النهائية في 26 حزيران عام 1945م، ويقع نظامها في (121) مادة تتقدمها ديباجه تتضمن نياتها لتحقيق الغايات المثلى التي تسعى إليها، وفقاً للمبادئ المقررة في الميثاق وفي مقدمتها: أن تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء، ويقوم الأعضاء بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بحسن النية، وفض المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة، وتقديم الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الهيئة الدولية في أي عمل تتخذه وفق الميثاق[3].

وأما فروع الهيئة في ستة فروع رئيسية هي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصايا، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، ولكل فرع منها الاختصاص الذي يمارسه[4].

والناظر في المبادئ العامة التي وضعت لتحكم هيئة الأمم المتحدة، يتلمس روح العدالة والمراعاة للجوانب الإنسانية في أعلى صورها، ولكن إذا ما طبقنا هذه المبادئ على القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة، يصاب هذا الناظر بالدوار، لأن أياً منها لم يجد سبيلاً للتطبيق على القضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة، فهي بالتالي مبادئ مثالية لا تطبق على أرض الواقع.

---

(1) راجع هذه القرارات بأرقامها وتاريخ صدورها ومضمونها وأية ملاحظات بشأنها عند الحديث عن احتلال العراق في: محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية معاصرة، عمان: المؤلف، 2004م.

(2) العضوية في هيئة الأمم المتحدة تتكون من الأعضاء الأصليين وهم الدول التي اشتركت في مؤتمر سان فرانسيكو، ووقعت ميثاق الهيئة الدولية وصدقت عليه، وكذلك الدول التي وقعت من قبل صرح الأمم المتحدة الصادر في أول شباط عام 1942م، ووقعت هذا الميثاق وصدقت عليه، وقد بلغ عدد هؤلاء وقتئذ اثنا وخمسين دولة. وبلغ حتى أول شباط 1966 مائة واثنا عشر دولة - للمزيد حول هذا انظر - صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص617-618.

(3) المرجع السابق، ص616.

(4) المرجع السابق، ص618 وما بعدها.

المبحث الثاني:

القدس في عصبة وهيئة الأمم المتحدة

بين (1922-1967)م

بعد أن تحقق النصر للحلفاء في الحرب الكونية الأولى، ذلك النصر الذي ساهم في صنعه العرب بقسط وافر بثورتهم المعروفة، أخذت تبرز للواقع فكرة إقامة إدارة دولية في فلسطين، ففي 24 تموز 1922م، وافق مجلس العصبة على صك الانتداب، فبدأت عندها علاقة فلسطين بالأمم المتحدة بما فيها القدس، ولعلمنا أن التنافس على أرض فلسطين والاستيلاء على مدينة القدس، قديماً بين كافة الدول ذات الشوكة، كان لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي، ومكانة دينية وتاريخية في نفوس البشر، من هنا نجد هذه الدول وحتى لا تقع الواقعة بينها عملت على تدويل أعظم بقعة في أرض فلسطين (القدس) لكي تستأثر بمكانتها، ولتجد لها موضع قدم فيها حتى تستطيع خدمة مصالحها المختلفة وخاصة الدينية منها. وفي هذا المبحث سنتطرق لأهم قرارات عصبة وهيئة الأمم المتحدة بشان المدينة، والظروف المحيطة بالهيئة الدولية والقضية معاً التي أدت إلى استصدار قراراتها بهذا الشأن، وبالقدر الذي يحقق الغاية ويبلغنا الهدف.

أولاً: صك الانتداب 24 تموز / يوليو سنة 1922م[1]:

كانت فلسطين والقدس تحت الحكم الإسلامي، لفترة ثلاثة عشر قرناً، تخللتها فترة لا تزيد عن قرن دخلت تحت حكم الصليبين، ودخلت تحت الحكم اليهودي فترة زمنية قصيرة، وفي عهد تاريخي قديم جداً، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى دخلتها القوات البريطانية بقيادة الجنرال ادموند اللنبي في 9 تشرين الثاني 1917م، بعد نكثها العهد الذي قطعته على نفسها تجاه الحسين بن علي، والقاضي بتحقيق أماني العرب في التحرير والوحدة، وذلك بمنحهم الاستقلال المنشود، فعملت بريطانيا على إخضاع فلسطين بما فيها القدس لنظام انتدابها، وفتحت الأبواب أمام الهجرة اليهودية[2].

أرسل الرئيس "ودرو ويلسون" كينغ كراين إلى فلسطين، لمعرفة ما يحدث في المنطقة، فأفاد تقرير اللجنة في توصياته إلى مؤتمر السلام في فرساي، أن المندوبين قد بدأوا عملهم بالشعور بميل شديد لمصلحة الصهيونية، وهذا واضح في تقريرهم الذي ورد فيه: (أن المأمورين البريطانيين في فلسطين، يعتقدون أن يقتضي وجود قوة لا تقل عن خمسين ألف جندي لبدء

---

(1) انظر: صك الانتداب على فلسطين في سامي الحكيم، القدس، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م.

(2) الآن.. تايلور، مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية، 1897-1947م، تعريب شكري محمود نديم، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، 1965، ص43.

المشاريع الصهيونية)[1]. لقد وجدت بريطانيا بصك الانتداب الوسيلة الفعالة والضرورية، في تنفيذ المشاريع الصهيونية المشار إليها في تقرير اللجنة آنفاً، والتي تتضمن وعد بلفور الممنوح عام 1917م[2]، والذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ومما يؤكد هذا تصريح هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني، بأن سياسة حكومته التي جاء لتطبيقها هي:

(تشجيع اليهود بحيث تصبح لهم السيطرة على البلاد، وحتى يمكن إنشاء حكومة يهودية)[3]، وفعلاً دخل هذا التصريح مرحلة الواقع فأصدرت حكومة الانتداب عام 1920م قانون الهجرة، وهذا جوهر وعد بلفور الذي ينادي بتواجد اليهود في فلسطين.

لقد وافقت عصبة الأمم على صك الانتداب في 24 تموز عام 1922م، دون موافقة البرلمان البريطاني، الأمر الذي حدا بوزير المستعمرات البريطاني "أورمسبي غور" أن يصرح في 3 آذار عام 1923م: (بأن حكومة صاحب الجلالة قبلت الانتداب في نيسان عام 1920، ووافق مجلس عصبة الأمم على مواد صك الانتداب في تموز عام 1922م، فلم يعد حاجة لتصديق البرلمان، لأن الانتداب ليس معاهدة بين حكومات تتطلب تصديق رؤساء الدول المعنية)[4]. لقد اعترف هذا الصك بوجود شعب يهودي[5]، ووضع موضع التنفيذ العملي في 29 أيلول (سبتمبر) عام 1923م، وذلك بعد موافقة عصبة الأمم عليه بحوالي أربعة عشر شهراً. ويتكون صك الانتداب من 28 مادة[6]. وهكذا نجحت بريطانيا في أن تجعل من التزامها بخلق قاعدة استعمارية في فلسطين، تكتسب موافقة شبه دولية بعد موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب، وهذا يتيح المجال لوعد بلفور ليخرج من المجال النظري إلى صورته الواقعية، وليرى فيه اليهود تحقيق أمانيهم[7].

ومن خلال صك الانتداب يمكننا الوقوف على الحقائق التالية:

1- نجح الصهاينة في تضمين صك الانتداب تصريح بلفور، هادفين من وراء ذلك إلى تركيز وجودهم لتحقيقه، ومن ثم الانطلاق لتنفيذ مخططاتهم، والتي منها إضفاء الصفة الشرعية على الوجود الصهيوني في فلسطين.

(1) توماس ماليسون وسالي ف. ماليسون، قضية القدس في القانون الدولي الوضع القانوني والانطلاق نحو حل، مجلة الباحث، العدد 34، كانون الأول 1982م، ص178.

(2) الآن. . تايلور، المرجع السابق، ص35-36.

(3) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مرجع سابق، ص124.

(4) المرجع السابق، ص124.

(5) Bentyich N. Mandated Temirries: Palestine and Mesopotamia B.Y.B 1921-1922 p. 138.

(6) لم تكن الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم المتحدة، ولكنها وافقت على شروط الانتداب على فلسطين بما في ذلك وعد بلفور، انظر: توماس ماليسون، مرجع سابق، ص180. عند مطالعتك لنصوص صك الانتداب ولجميع مواده الـ 28، فأنك لن تجد ذكراً للقدس على الرغم من أن هناك شروطاً تتعلق بمسؤولية الدول المنتدبة في حماية الأماكن المقدسة للشرائع الثلاث والتي يقع معظمها في مدينة القدس.

(7) Worsfold W. Basil Palestine of the. Mandate first pub. London-1923 p-7.

2- عدم موافقة البرلمان البريطاني ورفضه التوقيع عليه أرادت بريطانيا من ذلك بناء جسور من الثقة بعد انتهاكها للوعد الذي قدمته بريطانيا للشريف حسين بن علي، وبالتالي فالمجلس متخوف من تكرار ذلك المسلك بحيث يفشل المخطط الاستعماري البريطاني - الصهيوني المشترك.

3- إن مدينة القدس غير مذكورة على وجه الخصوص في مواد صك الانتداب على فلسطين، مما يعني من وجهة قانونية أن هذه البقعة الجغرافية، كانت وما زالت تعتبر جزءاً من فلسطين.

ثانياً: قرار التدويل من خلال قرار التقسيم 29 تشرين /1947/2

على أثر تدفق موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين تصاعدت أعمال العنف، فقامت الدولة المنتدبة بإحالة مسألة مستقبل فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد نهاية فترة الانتداب، وفي 15 نيسان 1947م، تم تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين: United Nation special Committee On Palestine ويرمز لها بالأحرف الإنجليزية U.N.S.C.O.P وذلك بقرار الجمعية العامة رقم 106 وبأكثرية 45 صوتاً، مقابل 7 أصوات وامتناع دولة واحدة عن التصويت، وتكليفها بأعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين بما فيها مدينة القدس، والقيام بالتحقيقات، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة[1].

فاقترحت مشروعين هما: مشروع الأكثرية الذي ينص على إنهاء الانتداب، وإقامة دولتين عربية وأخرى يهودية في فلسطين، مع إيجاد كيان منفصل لمدينة القدس بنظام خاص، يدار من قبل الأمم المتحدة، مع ضرورة ارتباط الدولتين معاً بوجوه اقتصادية تحدد حسب العلاقة المستقبلية بينهما، بينما اقترح مشروع الأقلية إنهاء الانتداب، ولكنه دعا إلى إنشاء دولة اتحادية قوامها دولة عربية ودولة يهودية، والقدس عاصمة لهذه الدولة، وقد أقر مشروع الأكثرية بنسبة 33 صوتاً إلى 13 صوتاً، وامتناع 10 عن التصويت وغياب دولة واحدة[2].

بهذا منحت الأمم المتحدة الأقلية اليهودية في فلسطين دولة، بموجب توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (18 دوره 20)، وذلك في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1947م، والقاضية بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وجعل القدس منطقة مدولة لها كيان منفصل (CORPUS SEPRATUM) وتخضع لنظام دولي خاص بها، ويقوم مجلس الوصاية (THETRUSTEE COUNCIL) بأعمال السلطة الإدارية في المدينة نيابة عن الأمم المتحدة،

---

(1) الأمم المتحدة: تحليل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين من وجهة نظر القانون الدولي، نيويورك 1979م، وثيقة رقم (ST/SG/SER. F/4)، ص12-13.

(2) انظر: علي محمد البزازي، الموجز في القضية الفلسطينية عمان، المكتبة الوطنية، 1984م، ص48، انظر أيضاً: يوسف محمد يوسف القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ومن خلال نظام دولي[1] علماً أن هذا القرار لا يستند إلى شرعية، لأنه ليس من صلاحيات الأمم المتحدة، لذا فقرار التقسيم وتدويل القدس من القرارات المشوبة بعدة عيوب، وهذا يبين لنا أن الصهيونية قامت على أساس غير مشروع، والاعتراف بالدول لا يزيل عيب الاعتبارات الشرعية أو سلامة الأصل في قيام هذه الدول[2]. لقد تفاوتت المواقف حول قرار التقسيم، والذي يتضمن تدويل القدس[3]، فالموقف العربي كان موقفاً معارضاً، وهذا موقف الدول العربية الممثلة في المنظمة الدولية، بوصفها أكثر الدول تأثراً بنتائج قرار التقسيم لوقوعها في منطقة الشرق الأوسط، وارتباطها التاريخي والاقتصادي بفلسطين والديني في مدينة القدس، وأما الموقف الصهيوني فكان إيجابياً من قرار التقسيم عند صدوره، وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بطبيعة الوجود اليهودي في فلسطين، وبالاستراتيجية العامة في المنطقة، فقد أعطى قرار التقسيم لليهود بنص صريح قيام دولة يهودية كما أعطى وصفاً قانونياً يعترف به المجتمع الذي ساهم في اتخاذ وإصدار القرار، وأسبع ذلك صفة شرعية على وجودهم"، فالقرار من وجهة نظر الاستراتيجية اليهودية، لم يكن سوى مرتكز ليتم التحقق الكامل للدولة الصهيونية التي طالما تمناها بن غوريون، ومناحيم بيجن، فالمهم عندهم في هذه المرحلة هو تثبيت قواعد الدولة، وإرساء حجر الأساس من وجهة نظر دولية، حتى إذا ضمنوا ذلك اتجهوا في الوقت المناسب إلى توسيع رقعة الدولة وحدودها[4].

ونظام التدويل من شأنه سلب الحقوق والسيادة العربية، وهذا ما سعى إليه أعداء الأمة، ومختلف القوى الاستعمارية عبر قرون من تاريخ المدينة، وأهم مميزات وخصائص هذا النظام ما يلي:

1- التدويل تنظيم لا يهدف إلى الاستقلال وتقرير المصير حسب رغبات أبناء المنطقة المدولة، وإنما يهدف إلى رعاية المصالح المشتركة بالنسبة للغرب الاستعماري والدولة المصطنعة إسرائيل لاستثمار الوضع الاستراتيجي أو الأهمية الدولية ذات الطابع الإنساني أو الديني أو الاقتصادي للمنطقة المدولة.

2- أساس التدويل يقوم على تعدد الأطراف والمفتوح، وذلك لانضمام جميع أعضاء الأسرة الدولية ذات المصالح المشتركة.

3- تقوم على إدارة هذا النظام هيئة دولية بكيان قانوني مستقل عن كيان هذه الدولة.

---

(1) الحسن بن طلال (ولي عهد الأردن)، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص63.

(2) H. Cattan, Palestine, The Arabs and Israel Search for Justice - London 1969-pp, 274-275.

(3) أصدرت قرار التدويل الجمعية العامة للأمم المتحدة ويحمل القرار رقم 2/181 تاريخ 29 شباط 1949م وصادق عليه مجلس الوصاية في اجتماعه الـ 18 تاريخ 4 نيسان 1950. انظر: المشروع في سامي حكيم، مرجع سابق.

(4) Moshe: The Decadence of Jadaismin our Time - New York Exposition - 1965-p114.

4- هناك اختلاف في الآراء حول أبدية النظام أو ديمومته ولا يجوز إنهاءه أو تحديده، بينما فريق آخر ينادي بوجوب تحديده بفترة زمنية.

5- أما من ناحية السيادة على المنطقة المدولة، فقد اختلفت الآراء حولها، فمنهم من قال: (إن السيادة في المناطق المدولة تكمن في الهيئة الدولية المناط بها إدارة هذا النظام)، فمعنى هذا، أن السيادة تنتزع من دولة الأصل وتلتحق بالهيئة الدولية. ومنهم من قال: تبقى السيادة موقوفة على شعب الإقليم الخاضع لنظام التدويل[1].

لقد اندلع القتال بين العرب واليهود، على أثر صدور قرار التقسيم المتضمن تدويل القدس[2]، وبدأت المعارك بعد صدور القرار بثلاثة أيام (2-4) كانون الأول/1947م، وساد المنطقة على أثر ذلك الفوضى والتوتر والقلق، وخيم عليها شبح الموت، مما دعى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، باتخاذ قراره رقم 29 بتاريخ 11 كانون الأول /1947م. بتمكين اللجنة العامة المكلفة بوضع النظام الدولي، المشار إليه بشأن القدس من الاستماع إلى الأطراف المعنية، حيث قوبلت عند زيارتها للقدس في حزيران 1947م. بالإضراب والاحتجاج، من أجل المحافظة على الأراضي العربية ومقاومة سياسة الاحتلال[3] ، في حين كان مجلس الأمن يراقب الوضع، فأصدر قراره رقم 46 بتاريخ 14 نيسان 1948م، بوقف إطلاق النار، وإيقاف العمليات العسكرية بين الأطراف المتقاتلة.

لهذا تابع مجلس الوصاية مهمته بهذا الخصوص، فقدم نظاماً دولياً[4] خاصاً لإدارة منطقة القدس، تنفيذاً لقرار التدويل، وكان ذلك بقراره رقم 34 من دورته الثانية، وذلك بتاريخ 21 نيسان 1948م[5]، ومن الصعاب التي واجهت المجلس في وضع النظام؛ مشكلة انتخاب المجلس التشريعي، وكما جاء بقرار الجمعية العمومية والذي نص على: (أنه يجب أن يقوم على أساس الاقتراع العام والسري النسبي للسكان)، ولكن العرب واليهود كانوا يرفضون أن تكون في هذا المجلس أكثرية من الفريق الآخر.

(1) عز الدين فودة، مرجع سابق، ص172-173.
(2) عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 1975م، ص75.
(3) محمد الفرا، مرجع سابق، ص96.
(4) يذكر أن إسرائيل قبلت النظام الدولي للقدس وهذا ما تؤكده الكلمات الختامية من برقية، أرسلتها الصهيونية للأمم المتحدة الخاص بقبول هذا النظام وتتعلق بطلبها العضوية في الأمم المتحدة، وهي صيغة إعلان من جانب واحد، لا يمكن بحال ما أن يكون عديم الأثر، نص البرقية: (بناء عليه التمس أن أعلن باسم الحكومة المؤقتة لدولة إسرائيل الاستعداد للتوقيع على الإعلان والتعهد المنصوص عليهما على الترتيب في الجزء الأول ج والجزء الأول د من قرار الجمعية، والتمس بموجبه التقدم بطلب انضمام دولة إسرائيل إلى عضوية أسرة الأمم)، ويذكر أن الجزء الأول ج والجزء الأول د خاص بقبول النظام الدولي، انظر: الحسن بن طلال (ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية- سابقاً - ، القدس دراسة قانونية، عمان لونغمان 1979م، ص23.
(5) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947-1974م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1975م، ص17.

في هذه الأثناء لم يبق لعهد الانتداب مدة طويلة، فلابد من اتخاذ خطوات جادة وسريعة في نفس الوقت لإدارة المدينة، غداة رحيل الدولة المنتدبة، فطلبت الجمعية العامة في دورتها الثانية، والمنعقدة في 26 نيسان عام 1948م، وبقرارها رقم 185، بالطلب إلى مجلس الوصاية دراسة إجراءات حماية مدينة القدس وسكانها، وعادت في (13 و 14) أيار 1948، باتخاذ القرارين (186، 187)، ففي القرار رقم 187 طلبت الجمعية العامة من بريطانيا الدولة المنتدبة، تعيين شخص حيادي ومقبول لدى العرب واليهود، قبل رحيلها لتوكل إليه نفس المهمات التي كانت تقوم بها أثناء فترة الانتداب، وفعلاً تم تعين الأمريكي (هارولد إيفانز)، ولكنه فشل بمهمته نظراً لعدم تعاون الطرفين معه. وبقرارها رقم 186 قررت إرسال وسيط دولي إلى فلسطين بما فيها القدس، مهمته تقصي الحقائق وتقديم التقارير الواقعية واقتراح الحلول المناسبة، والعمل على إجراء تسوية سلمية، وقد وقع الاختيار على السويدي (الكونت فولك برنادوت)، للقيام بمهمة الجمعية العمومية، أعفى القرار لجنة فلسطين من المهام التي كلفها بها قرار التقسيم السابق[1].

ومن خلال استعراضنا لقضية القدس في الهيئة الدولية، في الفترة الزمنية ما بين صك الانتداب وقيام الدولة الصهيونية (1922-1947م)، يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

1) أن هيئة الأمم المتحدة تعاملت مع قضية القدس على أساس أنها جزء من القضية الفلسطينية.
2) أن الصهيونية العالمية استجابت ظاهرياً لبعض قرارات الأمم المتحدة، الغرض من ذلك الحصول على موطئ قدم مبارك شرعياً من قبل الأسرة الدولية، ومما يدلل على ذلك موقفها الإيجابي من قرار التقسيم، وبعد إعلان الدولة واعتراف مجموعة من الأسرة الدولية بها بعدها تنكرت لهذه القرارات، ومما يدل على ذلك وصف بن غوريون لقرار التقسيم أنه: (شبه الوليد يولد ميتاً).
3) إن تدويل القدس، يعني خطوة أولى نحو سلب الحقوق العربية والسيادة عليها، تمهيداً لنقلها إلى غير أهلها، وهذا ما تبتغيه إسرائيل، لأن الاستيلاء عليها فيما بعد من المنظمة الدولية التي تعوزها القوة المسلحة أسهل من الاستيلاء عليها من العرب، الذين يشكل إعدادهم قوة هائلة إذا ما قيست بالنسبة للدولة الصهيونية.
4) غياب الوعي العربي وجهله بالمخططات الصهيونية، والأخطار التي تحيط بمدينتهم خاصة وقضيتهم فلسطين عامة.
5) غياب التضامن العربي بكل صوره، مما مكن الدولة الصهيونية من التأثير على الأسرة الدولية. وتنفيذ الكثير من أهدافها على حساب المصلحة العربية.

---

(1) عبد المنعم زنابيلي، تشرين في مجلس الأمن، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1974م، ص32. انظر أيضاً:
Bowett, The Law of International Institutions - Stevens and Sons, 1963-p47.

ثالثاً: قرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن القدس ما بين (1948-1967):

أعلنت الحكومة البريطانية في 14 كانون الثاني 1948م، في هيئة الأمم المتحدة عن رغبتها بالتخلي عن انتدابها على فلسطين، وفي اليوم التالي وضعت هذه الرغبة موضع التنفيذ، فبدأت عمليات الجلاء، واستمرت حتى 1 آب 1948م، لقد غادر المندوب السامي مدينة القدس بعد أن هيأ الظروف الملائمة الأكثر تجانساً لليهود، وفي اليوم نفسه الذي غادر فيه المندوب السامي (15 أيار 1948)، أعلن بن غوريون وثيقة الاستقلال، والتي تضمنت إعلان قيام دولة إسرائيل، فإزاء ذلك تفاقمت الأوضاع في فلسطين واشتدت الأعمال العدوانية اليهودية.

وبتخلي سلطة الانتداب عن ممارسة مسؤولياتها تجاه فلسطين وشعبها، أدى إلى دخول الجيوش العربية فلسطين في (15-17) أيار سنة 1948م، وتمكنت القوات الأردنية من اجتياز غور الأردن الجنوبي، ومنطقة رام الله، ومنطقة القدس، والقدس القديمة، واللد والرملة، واحتلت الجيوش العربية أجزاءً أخرى من فلسطين[1] بينما اليهود احتل الشطر الآخر بالإضافة إلى نسبة كبيرة من أرض فلسطين.

وبناء على قرار الجمعية العامة رقم 186 تاريخ 4 أيار 1948م، وصل الكونت برنادوت إلى فلسطين في 20 أيار 1948م، حينئذ اتخذ مجلس الأمن في 22 أيار 1948م، قراراً يقضي بوقف إطلاق النار، وإتاحة الفرصة للوسيط الدولي من أجل تنفيذ مهمته وإعطائها الأولوية المطلقة[2]. أخذ الوسيط الدولي يجمع الحقائق من خلال دراسته للوضع عن كثب، وقدم تقريره الخاص في 27 حزيران 1948م، والذي يتضمن حل قضية فلسطين بما فيها القدس، فقد أوصى بضم منطقة القدس إلى الدول العربية، وهي بمثابة المحيط الطبيعي لها، وأنها تشكل وحدة اقتصادية وسياسية معها[3]. أن ما أوصى به المبعوث الدولي، لم يرق لإسرائيل فقد وصف وزير خارجية الحكومة الصهيونية المؤقتة هذه الاقتراحات، بأنها (كارثة ومأساة)، الأمر الذي حدا بالوسيط الدولي الرد عليه برسالة "أن القدس رغم أهميتها بالنسبة للديانة اليهودية، إلا إنها لم تكن يوماً جزءاً من الدولة اليهودية، بل كانت دائماً منفصلة عن دستورها وحدودها"، معتبراً أن المقترحات المقدمة لم يكن القصد منها سيطرة العرب على اليهود. وإزاء عدم توقف العمليات العسكرية، ونشوب حرب 1948م، دعا مجلس الأمن في القرار رقم (50) الصادر في 29 أيار 1948م، إلى وقف العمليات العسكرية لمدة أربع أسابيع، مع الالتزام بحماية الأماكن المقدسة، وفي 11 / حزيران 1948م، تم إعلان الهدنة الأولى، إلا أن الدولة اليهودية قامت بخرقها عدة مرات. فاندلع القتال مجدداً في 9 تموز 1948م بين القوات المتحاربة، عندها أصدر مجلس الأمن قراره

(1) سعيد التل، الأردن وفلسطين: وجهة نظر عربية، عمان: دار اللواء للصحافة والنشر، 1986م، ص34.
(2) خليل إسماعيل الحديثي، قضية القدس: البداية والجذور، شؤون عربية، العدد 52، كانون الأول/1987م، ص54.
(3) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاص بقضية فلطين، القاهرة: الأمانة العامة، 1965م، ص7-8.

رقم 54 في 15 تموز 1948م، الذي يقضي بوقف النار فوراً ودون شرط في مدينة القدس باعتبارها قضية ذات آثار ملحة وخاصة[1]، ثم ضمن قراره تعليمات إلى الوسيط الدولي بمتابعة مهمته الدولية من أجل نزع السلاح من مدينة القدس، وتأمين حماية الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، وحماية الوصول إليها، دون إجحاف بمستقبل المدينة السياسي.

مضى الوسيط الدولي في سبيل إنجاز مهمته، وكثف جهوده في ضوء التعليمات التي صدرت إليه من الهيئة الدولية، فقبل العرب ما قرره الوسيط الدولي، في حين رفض اليهود قبول اقتراحاته، لأنهم كانوا يحتلون مناطق عربية كاللد والرملة، وتمكنوا من إرسال الذخائر للقدس، وأعلنوا أن القدس عاصمة لهم، في ضوء هذه المعطيات أوصى الوسيط الدولي بواحد من تقاريره، وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك تمهيداً لإقامة حكم ذاتي لكل من الأطراف المتنازعة، وجاء بتقرير لاحق "يجب تقرير معاملة خاصة مستقلة لمدينة القدس، بسبب أهميتها الدينية والدولية وتشابك المصالح فيها[2]".

أن النوايا اليهودية، رفضت كل الأفكار التي تقدم بها وسيط الأمم المتحدة ومقترحاته، مما دفعها في آخر المطاف إلى ضع العراقيل أمام تنفيذ مهمته، فحمله ذلك على عرض الموقف على مجلس الأمن في تقريره المؤرخ في 19 آب 1948م، والذي أشار فيه إلى الصعوبة البالغة في نزع السلاح في القدس، وهكذا تأجل بحث مشروع نزع السلاح بالقدس في مجلس الأمن الدولي، وفي 17 أيلول 1948م، كشفت إسرائيل عن نواياها بوضوح، فأقدمت على اغتيال برنادوت، نتيجة اقتراحاته وتقاريره التي كانت تتعارض والأطماع الصهيونية في إحكام قبضتها على المدينة المقدسة[3].

وفي 26 تشرين الأول و 4 تشرين الثاني 1948م، أصدر مجلس الأمن قراريه رقم (60-61)، الأول يدعو إلى إقامة لجنة فرعية لتعديل مشروع القرار بشأن وضع القدس، والثاني يدعو إلى إقامة هدنة بين الأطراف وسحب القوات من المدينة[4]. وعندما بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات لملء الفراغ الذي تركه برنادوت بعد اغتياله على أيدي اليهود، كانت القدس الجديدة قد أصبحت بيد اليهود، وأصبحت القدس القديمة بما فيها الأماكن المقدسة بيد القوات الأردنية، الأمر الذي أصبح فيه وضع المدينة مختلفاً فعمدت اللجنة السياسية، لمناقشات مستفيضة وإعداد وتقديم مشروع للجمعية العامة، لتصدر في ضوئه توصياته رقم 194

(1) المرجع السابق، ص9-10.
(2) سامي الحكيم، القدس، القاهرة، الأنجلو مصرية، 1970م، ص168.
(3) محمد طلعت الغنمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، ط2، أعد هذه الطبعة وأضاف إليها محمد سامي عبد الحميد، الإسكندرية المعارف، 1967، ص160-161.
(4) جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص15-16.

- (الدورة - 3) في 11 كانون الأول 1948م، والقـاضي بتشـكيل لجنـة التوفيـق الدوليـة لفلسـطين[1]، وأصـدرت تعليماتهـا إلى اللجنة برفع اقتراحات مفصلة إلى الجمعية العامة في جلستها الرابعة، التي تتعلق بإقامـة نظـام دولي دائـم في القـدس، يمـنح الضمانات لكل جماعة مميزة بالحصول على أقصى حـد مـن الحكـم الـذاتي المحـلي، ومراعـاة النظـام الـدولي الخـاص لمنطقـة القدس، بما في ذلك التوصيات الخاصة بالأماكن المقدسة في ذلك الإقليم[2].

باشرت اللجنة أعمالها فوصلت القاهرة في 13 شباط 1949م، وبدأت اجتماعاتها ومناقشاتها مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدول العربية الأخرى ذات العلاقة المباشرة كالأردن، وكانت المباحثات منصبة على القدس، وحق اللاجئـين في العودة إلى ديارهم التي أخلوها أثناء القتال وبعده، فعرضت عدة صيغ كالتدويل، ولكن اليهود رفضوا ذلك وطـالبوا بالإبقـاء على الأمر الواقع، وقصر التدويل على الأماكن المقدسة، والاعتراف بسيادة الصهيونية عليها، بينما يقتصر التـدويل عـلى القدس القديمة، التي بقيت بيد العرب بحجة أن الأماكن المقدسة واقعة فيها.

لقد نجحت اللجنة في عقد اجتماع لوزان في 12 أيار في 1949م، وتوقيع البروتوكـول الخـاص بـه[3]، والقـاضي بقبـول قرار التقسيم كأساس لحل المشاكل الثلاث: الأرض والتدويل وعودة اللاجئين[4]، ولكن لم يتحقق حل لأي من المشـاكل الـثلاث، فبعد حصول الدولة الصهيونية على عضوية الأمم المتحدة، نقلت عاصمتها للقدس، وكذلك بعض الوزارات رغم الاحتجاجـات الدولية وهذا يعني تكريس السيادة على الأرض. وأما لجنة التوفيق فبعـد اسـتكمالها الاسـتماع للأطـراف، والنظـر في الوثـائق المقدمة فقد قدمت تقريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول 1949م، وأبرز ما جاء فيه هو:

---

(1) تكونت هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء:
أ- القيام بقدر ما ترى أن الظروف تستلزم ذلك، بالأعمال التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د 1-2) الصادر في 14 أيار / مـايو سـنة 1948م.
ب- تنفيذ الأعمال والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي وتلك الأعمال والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.
جـ- القيام - بناء على طلب مجلس الأمن - بأي عمل تكله حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة، وينتهـي دور الوسـيط بنـاء على طلب مجلس الأمن إلى لجنة التوفيق. انظر: سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، مرجع سابق، ص498.

(2) فؤادة حمزة، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين (1949-1967م)، ترجمة طلال سعيد - بيروت مركز الدراسات الفلسطينية، 1968م، ص35.

(3) تضمن بروتوكول لوزان ثلاث نقاط رئيسية هي:
أ- اتخاذ الخريطة الملحقة بقرار الأمم المتحدة الصادر في 1947/11/29م بشأن مستقبل فلسطين أساس المحادثات مع بعض تعديلات إقليمية تقتضيها اعتبـارات فنيـة، وارتـداد إسرائيـل إلى ما وراء خطوط التقسيم.
ب- تدويل القدس.
جـ- عودة اللاجئين وحقهم في التصرف في أموالهم وأملاكهم، وحق التعويض للذين لا يرغبون العودة.
انظر: توفيق منديل، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين د. م، مطبعة الاستقلال الكبرى، 1973م، ص7.

(4) ادورد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر، 1967م. ص63.

"إن الهدف الأساسي من المشروع، كان التوفيق بين ما طلبته الجمعية العامة من مراعاة الإدارة الداخلية الذاتية في القدس ومصالح المجتمع الدولي، ولتحقيق هذا الهدف فلابد من تقسيم القدس إلى منطقتين: عربية ويهودية، وتقوم سلطات الطرفين بإدارة المنطقة التابعة لها ومعالجة الأمور، إلا ما كان منها ذا صفة دولية، وبعين لها مفوض يمثل الأمم المتحدة، تعينه الجمعية العامة - ويكون مسؤولاً إزاءها، ومهمته أن يسهر على حماية الأماكن المقدسة وصيانتها. وأن يشرف على تجريد المنطقة من السلاح وتحييدها، وعلى ضمان حقوق الإنسان، وحقوق مختلف الفئات المميزة، وينشأ مجلس عام يتشكل من ممثلين عن العرب والإسرائيليين، يترأسه مفوض ينسق الأمور التي تهم الفريقين، وتكون وظيفة هذا المجلس استشارية، وتنشأ أيضاً محكمتان واحدة دولية والأخرى مختلطة، ولكنهما لا تأخذان مكان الأجهزة القضائية القائمة في كلا المنطقتين، ومهمة المحكمة أن تضمن احترام أحكام هذا المشروع من قبل سلطات الأمم المتحدة في القدس، وسلطات الطرفين في المنطقة وتنظر المحكمة المختلطة في الدعاوي التي تقع بين العرب واليهود، وتحرص على ضمان أحكام عادلة للعرب الذين يحاكمون في المنطقة اليهودية، أو لليهود الذين يحاكمون في المنطقة العربية، أو في احتمالات ممكنة الوقوع عندما تعود العلاقات إلى حالة طبيعية بين المنطقتين، وتستأنف الزيارات للأماكن المقدسة التي تقع في كل من المنطقتين على جانبي خط الهدنة"[1]، لقد رفض اليهود كعادتهم هذه المقترحات حيث أصروا على قبولهم بالوضع الراهن في المدينة. عرضت بعدها عدة مشاريع للتسوية السلمية كالمشروع اليهودي والهولندي والسويدي، فلم يكتب لها النجاح لأن الجمعية العامة استبعدت هذه المشاريع، وركزت في مناقشاتها على فكرة التدويل، الأمر الذي جعل الجمعية العامة تؤكد على مبدأ التدويل كما ورد في القرار رقم 181 والصادر عنها، وهكذا صدرت التوصية عن الجمعية العامة رقم 303 في الدورة 4 تاريخ 9 كانون أول 1949م، والذي تؤكد فيه ضرورة وضع القدس تحدت نظام دولي دائم، وكما جاء بقرار التقسيم رقم 194م (دورة - 3) تاريخ 11 كانون الأول 1948م، ساعد في اتخاذ هذا القرار وبهذا الاتجاه موقف البابا المؤيد للتدويل، وموقف الدول الكاثوليكية الأخرى، والدول العظمى بما فيها الاتحاد السوفييتي، كما أوصت مجلس الوصاية بالاستمرار في إيجاد نظام خاص، وأساسي لمدينة القدس أساسه التدويل، وقامت بفتح اعتماد بمبلغ ثمانية ملايين دولار، لتنفيذ النظام المذكور، صوتت الدولة الصهيونية بعدم قبول توصية الجمعية، وأخذت تنقل مؤسساتها الرسمية ووزاراتها، مما حدا بمجلس الوصاية إصدار قراره رقم 113، بتاريخ 19 كانون الأول لعام 1949م، والذي ندد بالإجراءات الصهيونية، واعتبرها باطلة، كما ألح عليها بالكف عن مثل هذه الإجراءات مستقبلاً[2].

(1) الموسوعة الفلسطينية مجلد 3، ط1، دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، 1984م، ص542، انظر أيضاً: جورج طعمه، تدويل القدس في الأمم المتحدة، مجلة الأبحاث، السنة 7، العدد 4، 1954م، ص44.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص550.

تابع مجلس الوصاية قراراته تبعاً لمستجدات الأحداث بالمنطقة فأصدر قراره في 11 شباط 1950م تحت رقم 118، وقد تضمن دعوة الأردن والدولة الصهيونية إلى إبداء رأيهما في تعديل مشروع نظام القدس[1]، وعقد جلسة لاحقة في 12 شباط من العام نفسه، ناقش فيها مسودة دستور منطقة القدس الدولية، الذي أعده في نيسان 1948م، فردت حكومة الأردنية على طلب مجلس الأمن بعدم ممانعتها في قيام الأمم المتحدة بالتأكد من حماية الأردن للأماكن المقدسة، وفي (1-4) نيسان 1950م قرر مجلس الوصاية في اجتماعه الـ (18) الموافقة على مشروع تدويل القدس[2]، ودعا دولة يهود والأردن إلى التعاون من أجل تنفيذ نظام التدويل، عادت الدولة الصهيونية في 26 أيار / 1950م بردها على مجلس الوصايا على نظام القدس، باقتراح نظام إشراف دولي على الأماكن المقدسة في المدينة من قبل الأمم المتحدة. هذا الأمر خيب آمال مجلس الوصاية، فبعد شهرين على وجه التقريب من إعلان نظام القدس وموافقته عليه، وجد مجلس الوصاية عراقيل شتى تقف في سبيل العمل بهذا النظام، فعقد جلسة يوم 14 حزيران 1950م، وبموجب القرار رقم 234، أشار فيه إلى عدم استعداد الدولتين للتعاون من اجل تنفيذ القرار المقترح، وقرر رفع المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة[3]، إلا أن الأخيرة لم تتخذ أي قرار بالنسبة لمسألة القدس يستحق الذكر المقدم من قبل مجلس الوصاية.

إزاء الإجراءات في مدينة القدس كان لليونسكو قرار رقم 781 عام 1956م، أعربت فيه عن خيبة أملها في اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح، وبعد هذا القرار بعامين، قرر مجلس الأمن في 22 كانون الثاني عام 1958م بقراره رقم 127، توجيه كبير مراقبي هيئة الأمم المتحدة، ليقوم بتكثيف نشاطه بين الخطوط الفاصلة في القدس، والطلب من الصهيونية الكف عن أعمالها الاستفزازية في المنطقة، ثم ازدادت تعديات الدولة الصهيونية، وأعمالها العدوانية، مما حدا به إلى إصدار قراره رقم 162 في 11 نيسان 1961م. يحث فيه إسرائيل على الامتثال لقرار لجنة الهدنة المشتركة بشأن القدس، وبقي الوضع على نفس الوتيرة حتى عدوان 1967م.

من خلال استعراضنا لقضية القدس في هيئة الأمم المتحدة في الفترة الواقعة ما بين عام (1948-1967م)، أي منذ رحيل المندوب السامي وإقامة الدولة اليهودية حتى عدوانها على الأمم العربية في الخامس من حزيران 1967م، وأحكام قبضتها على المدينة، المقدسة، فإنه يمكننا القول

---

(1) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947، 1972م، مرجع سباق، ص147.

(2) مشروع تدويل القدس في الملحق رقم (5).

(3) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (1947-1972م)، ط1، جمعها سامي مسلم، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1973م، ص147.

أن هذه الفترة شهدت ثلاث مراحل متمايزة مرت بها المدينة المقدسة وهي:

1) مرحلة الصراع المسلح على المدينة بين العرب واليهود، بدأت هذه المرحلة وبصورة واضحة عند رحيل المندوب السامي البريطاني في 15 أيار 1948م، وإعلان دولة إسرائيل في نفس اليوم، وامتدت حتى عام 1950م وكان دور الأمم المتحدة يتسم بالإدانة والشجب لإسرائيل، سواء أكان القرار صادراً من الجمعية العامة، أو مجلس الوصاية، أو مجلس الأمن الدولي، بينما الجانب العربي لم يوجه له مثل هذه الإدانات بسبب غياب عامل القوة للرد.

2) مرحلة الصراع الدبلوماسي، وهي الفترة الواقعة ما بين 1950-1953م، بين العرب وإسرائيل، سواء كان على صعيد العلاقات الثنائية الدولية، أو على صعيد المنظمات الدولية، نتيجة القرارات والإجراءات الصهيونية التي يغلب عليها الطابع السياسي المحض، كنقل وزارة الخارجية الصهيونية إلى القدس، ومدى استجابة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية لهذا القرار، حيث لابد من أن يترتب عليه نقل سفارات وقنصليات ومكاتب تمثيل للقدس في نهاية المطاف اعترافاً فعلياً بالقدس كعاصمة جديدة للسلطات المحتلة، وهذا يلغي وضع المدينة الخاص والقائم على التدويل، الذي أقرته الأمم المتحدة عشية اتخاذ قرار تقسيم فلسطين.

لقد كان دور الأمم المتحدة في هذه المرحلة شجب الإجراءات الصهيونية وأدانتها، حيث أنها لم تقر مطلقاً أن تكون القدس عاصمة لأي من الطرفين العرب واليهود.

3) مرحلة الفتور السياسي، وهي الفترة الممتدة من 1953-1967م، حيث شهدت قضية القدس فتوراً سياسياً خلال هذه الفترة، ولاسيما في الأمم المتحدة، بعد أن توقف إدراج بند فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لأن قضية القدس هي جوهر ولب القضية الفلسطينية، وربما لعب التواطؤ والتأييد للدولة الصهيونية دوره في هذه المرحلة، ففي الدورة السابعة للأمم المتحدة لم يقدم الأمين العام للأمم المتحدة (تريغفي لي) المعروف بتأييده للصهيونية ملف فلسطين للدورة، الأمر الذي استدعى طلباً من الدول العربية الأعضاء في المنظمة لإدراج مادة إضافية على جدول الأعمال، تحت عنوان "لجنة التوفيق لفلسطين" وما عليها أن تعمله في ضوء قرارات الأمم المتحدة".

المبحث الثالث:

القدس في هيئة الأمم المتحدة

بين (1967-2008م)

عند حلول منتصف عام 1967م، تحقق للصهيونية العالمية نصراً عسكرياً، تمكنت على أثره من الاستيلاء على كامل القدس الشريف، فأزالت الحواجز والأسلاك الشائكة بين جزئيها، وراحت الأيدي الصهيونية تعبث بالمقدسات، وتعمل على إعادة صياغة المدينة من جديد، وبالصورة التي تتناسب مع تنفيذ مخططاتها المعدة مسبقاً. حينذاك كان للأمم المتحدة دور بارز في تدارس جوانب قضية القدس، والنظر في الشكاوي المقدمة من الأطراف العربية سواء من جامعة الدول العربية أو من قبل الدول العربية الأخرى وبطرق فردية، فأصدرت القرارات والإدانات، والشجب والتنديد بإجراءات الدولة الصهيونية، وأننا في هذا المبحث سنتناول قضية القدس في أروقة الأمم المتحدة ما بعد حزيران 1967م، بما يحقق الغاية المرجوة.

لقد أسفرت حرب الخامس من حزيران / يونيه عام 1967م، عن نصر كبير للجيش الصهيوني، نتيجة المواقف المؤيدة لها من قبل الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نهاية القتال كانت السلطات الصهيونية قد سيطرت تماماً على الضفة الغربية، والمدينة القديمة وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان. وتزعم الدولة الصهيونية دائماً أن دخول الأردن النزاع المسلح كان هجوماً عدوانياً عبر خطوط الهدنة في القدس، وأما الأردنيون فيقولون أن عبور القوات المسلحة خط الحدود في القدس كان سببه الاستطلاع الجوي فوق الأراضي الأردنية، وفي العرف العسكري أن الهجوم لابد له من مقدمات تسبقه، فكانت الطلعات الجوية اليهودية فوق الأراضي الأردنية، هي بمثابة المقدسات للهجوم الذي وقع فعلاً، وانتهى مفعول الهدنة التي تمت في نهاية الأربعينات بذلك الهجوم، وأحكمت العصابات الصهيونية سيطرتها على كامل البلدة القديمة.

بعد انتهاء القتال اتبعت السلطات في الدولة الصهيونية سياسة تهدف إلى ابتلاع المدينة العربية والمناطق المجاورة لها، وذلك بضمها رسمياً لها وتنفيذ ذلك تحت شعار توحيد القدس، ومن ثم الانطلاق نحو اتخاذ إجراءاتها التهويدية، والمخطط لها فأخذت تقوم بمضايقة سكانها، في محاولة منها لتفريغ مدينة القدس، وذلك بمصادرة الأراضي، وإقامة المساكن والمنشآت اليهودية عليها أو حولها ولفصلها عن الضفة الغربية، وفرض الطابع الصهيوني عليها تدريجياً في شتى جوانب الحياة، ونظراً لهذه الإجراءات فقد عقدت الجمعية العامة دورتها الطارئة الخامسة الخاصة، والمنعقدة في تموز 1967م أي بعد شهر من اندلاع القتال لتنظر في أزمة الشرق الأوسط، وكانت قضية القدس هي القضية الوحيدة بين كل القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين، والنزاع العربي - حيث صوتت الجمعية العامة في 4 تموز 1967م على القرار رقم (2253)، والذي أعربت فيه

عن قلقها الشديد للإجراءات التي اتخذتها السلطة المحتلة بشأن القدس واعتبرتها باطلة، وطلب من المحتلين إلغاء شتى التدابير بهذا الخصوص، والامتناع فوراً عن أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس، وطلب من الأمين العام ومجلس الأمن القيام بمهمة إعلام الجمعية عن الوضع وعن تنفيذ هذا القرار في غضون أسبوع بعد التصويت عليه[1].

قدم الأمين العام تقريره في 10 تموز 1967م، أي بعد أسبوع من قرار الجمعية العامة رقم (2253)، وجاء في التقرير: (إن الصهيونية ترفض الرجوع بالقرارات التي اتخذتها بشان القدس وأنها ماضية في إجراءاتها)، الأمر الذي جعل الجمعية العامة تؤكد قرارها السابق بقرار لاحق يحمل الرقم (2254) تاريخ 14 تموز 1967م، والذي جاء فيه: (مع أشد الأسف وأبلغ القلق عدم التزام إسرائيل بالقرار رقم (2253)، وامتناعها عن تنفيذه، والجمعية تكرر الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير والأعمال التي تغير مركز المدينة)، ثم عين الأمين العام على أثر هذا القرار ممثلاً خاصاً له (السفير تالمان) من سويسرا، الذي ذهب بدوره للقدس وقدم تقريره للجمعية العامة ومجلس الأمن في 12 أيلول 1967م، وقد اتضح من هذا التقرير: (إن إسرائيل سيطرت على المدينة بكاملها وبعض المناطق العربية المحيطة، بها والتي كانت تابعة للأردن سابقاً، وإن التشريعات الإسرائيلية أخذت في تهجير السكان واستملاك الأراضي العربية)[2].

لم تذعن إسرائيل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أنها شنت حملة مسعورة على السكان والأرض معاً، رافق ذلك القيام بأعمال وحشية في المدينة المقدسة، وأما عن قرار مجلس الأمن الشهير والمعروف بالقرار رقم (242) الصادر في 22 تشرين الثاني 1967م[3]، الذي صوتت عليه الدول بالإجماع فإنه لا يذكر القدس بالاسم بل شملها في مضمونه، هذا القرار يشار إليه أحياناً كأساس مقبول للسلام لإنهاء حالة الصراع القائمة، ويتضمن البند الأول من هذا القرار المبادئ الأساسية الواجب تطبيقها من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط فينص على

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، المجلد 6، مرجع سابق، ص55.
(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، مراجعة وتحقيق جورج طعمة، مرجع سابق، ص93.
(3) النص الرسمي للقرار 242 الذي صوت عليه بالإجماع مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني 1967م.
أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخيرة.
ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنه ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.
2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى: أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية المائية في المنطقة، ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، جـ- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
3- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري الاتصالات مع الدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.
4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن، بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن، وبالفعل تم تعيين يارنغ مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة، ولكن مقترحاته قوبلت بالرفض، وتخلى عن مهمته بعد أن تحقق من أنه لا يستطيع إحراز أي تقدم على الإطلاق، انظر: اللورد كارادون، مشروع اللورد كارادون لتعديل القرار 242، مجلة المختار (بيروت)، السنة 2، العدد 2، 1980م، ص19-20.

انسحاب القوى المسلحة الصهيونية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير والقدس أرض عربية محتلة في النزاع المشار إليه.

وأما القرارات المتعلقة بالقدس التي تبناها مجلس الأمن فهي عديدة وجاءت حسب التواريخ المبينة إزاء كل قرار ونكتفي بالإشارة إلى أهمها، لأن الهيئة الدولية وفروعها عاجزة تماماً عن أداء دورها بالشكل الذي يكسبها ثقة العالم وخصوصاً الدول الضعيفة منها، وهذه القرارات هي:

1) القرار رقم 250 والصادر في 27 نيسان 1968م، والمتعلق بالعرض العسكري المنوي إقامته من قبل الدولة الصهيونية في مدينة القدس، وقد بين مجلس الأمن في سياق قراره الأسباب المنطوية حول إقامة مثل هذا العرض، والذي من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة، وماله من انعكاسات سلبية على مستقبل أي تسوية سلمية لمشكلات المنطقة، وطالب القرار إسرائيل بالكف عن إقامة مثل هذا العرض العسكري في القدس في 2 أيار 1968م، وكما هو مقرر له من قبل سلطات الاحتلال الصهيونية[1].

2) القرار رقم (251) والصادر في 2 أيار 1968م، نظراً لعدم إذعان الصهيونية إلى قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 27 نيسان 1968م، والمتضمن الامتناع عن إقامة العرض العسكري في 2 أيار 1968م[2]، وتجاهلها لهذا القرار وإقدامها على إقامة العرض كما هو مخطط له، مما حدا بمجلس الأمن إلى اتخاذ هذا القرار بنفس اليوم الذي أقيم به العرض العسكري ضمنه أسفه العميق لإقامة مثل هذا العرض.

3) القرار رقم (252) والصادر في 21 أيار 1968م كان نتيجة لسياسة التهجير القسري، والاستملاكات والمصادرات للأراضي المقدسة من قبل الدولة الصهيونية، فقد تقدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن، والذي أكد بقراره وله على رفضه الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وأبدى أسفه لعدم امتثال الدولة الصهيونية للقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، ودعا فيه المجلس الدولة الصهيونية إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها فعلاً على وجه السرعة، وأعلن أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية، والأعمال التي قامت بها، بما في ذلك نوع ملكية الأراضي والممتلكات فيها بقصد تغيير هذا الوضع هي إجراءات باطلة. كما ويدعو السلطات المحتلة إلى الامتناع فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه، تغيير وضع المدينة، وطلب من الأمين العام تقديم تقريره بهذا الخصوص[3].

4) قدم الأمين العام تقريرين ضمن الأول والمؤرخ في 11 نيسان 1969م استمرارية

(1) حسن تحسين، إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة، القاهرة: الأنجلو مصرية، 1969م، ص115.
(2) سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (1947-1972م)، مرجع سابق، ص123.
(3) المرجع السابق، ص123.

السلطات الصهيونية في أعمالها منتهكة بذلك قرر المجلس، وضمن الثاني المؤرخ في 30 حزيران 1969م، بعض النصوص التشريعية الدولة الصهيونية التي تتعلق بالوضع في القدس، والتي تثبت باستمرارها القيام بتغيير معالمها.

5) القرار رقم (267) الصادر في 3 تموز 1969م، كان هذا بناء على طلب الأردن بانعقاد المجلس[1]، فكان القرار الذي أكد فيه المجلس المبدأ القائل أن الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري غير مقبول، وأبدى أسفه الشديد لفشل الدولة الصهيونية في احترام القرارات الصادرة عن الهيئة الدولية سواء تلك الصادر منها عن مجلس الأمن، أو مجلس الوصاية أو الجمعية العامة أو عن أي هيئة ضمن هيئات الأمم الأخرى كاليونسكو مثلا، كما شجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع القدس من قبل إسرائيل واعتبرها باطلة، وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 267 والمؤرخ في 3 تموز 1969م، قدم الأمين العام للأمم المتحدة في 5 كانون الأول 1969م، تقريره رقم 9537/أ أورد فيه، جواب - الدولة الصهيونية المتضمن إصرارها على عدم التراجع عن توحيد القدس وأنها ماضية للأمام في اتخاذ إجراءاتها الرامية لتهويد المدينة.

6) القرار رقم (271) تاريخ 15 أيلول 1969م، الذي جاء بعد إحراق المسجد الأقصى الشريف في 21 آب 1969م، وتدنيسه من قبل سلطات الاحتلال. صدر هذا القرار ليحمل في طياته إدانة صريحة لها لإقدامها على مثل هذه الجريمة، والتي تمس بطريقة مباشرة الشعور الديني لدى ملايين المسلمين، وقد وصف مجلس الأمن إحراق الأقصى بأنه: (عمل مقيت)[2].

القرار رقم (298) والصادر في 25 أيلول 1971م، أعاد هذا القرار إلى الذاكرة قرارات مجلس الأمن رقم (252)، (267)، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة رقم (2253)، (2254)، ويصفها بأنها تتعلق بالإجراءات والأعمال الصهيونية الهادفة إلى تغيير وضع الجزء المحتل من القدس، فقد تضمن هذا القرار التأكيد على القرارات الصادرة عن المجلس والجمعية، وضرورة التقيد بها وتنفيذها من قبل سلطات الاحتلال كذلك تضمن استنكاره لعدم امتثالها لذلك، وتذكير العالم بأن الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل لتهويد المدينة إجراءات باطلة جملة وتفصيلاً. وكذلك دعا المجلس إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة، وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس، قد يفهم منها تغيير وضع المدينة، أو الإجحاف بحقوق السكان وبمصالح المجموعة الدولية،

---

(1) United Nation S.C.O.R. 24th Sess Resolution and Decisions 1969 p. 3-4.

(2) سامي مسلم، مرجع سابق، ص121.

وقدم الأمين العام تقريراً له في 19 كانون الأول 1971م، والذي أوصى بإرسال بعثة مؤلفة من ممثلين عن ثلاثة أعضاء من المجلس (الأرجنتين، إيطاليا، سيراليون)، غير أن إسرائيل لم يكن ذلك كله لها ببال[1].

7) قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 11 تشرين الثاني 1976م حيث تمت الموافقة عليه بالإجماع، وأكدت فيه المواقف السابقة لمجلس الأمن، والمتعلقة بعدم شرعية الإجراءات التي من شأنها تغير الوضع القانوني لمدينة القدس، وتضمن التقرير استنكاره بشدة للإجراءات الصهيونية التي من شأنها، تغيير الترتيب السكاني للأراضي المحتلة بما فيها القدس، ويشمل هذا طرد. العرب أهل الوطن الأصليين، وتوطين مهاجرين من بقاع شتى في العالم مكانهم.

8) قرار رقم (446)، الصادر في 24 آذار 1979م، الذي شكل فيه مجلس الأمن الدولي لجنة ثلاثية[2]، من أعضاء المجلس لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967م بما فيها القدس، ورفضت الدولة الصهيونية التعاون مجدداً مع اللجنة مما دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قراراً آخر يحمل الرقم 452، تاريخ 20 تموز 1979م-[3].

9) قرار رقم (465) والصادر في 1 آذار 1980م، والذي تمت عليه الموافقة بالإجماع، والذي أثنى مجلس الأمن فيه على ما قامت به اللجنة الثلاثية المشار إليها، حيث أدان القرار الدولة الصهيونية لتأكده من عدم تعاونها مع لجنة الأمم المتحدة. وأشار القرار إلى أسفه لاستمرار الدولة الصهيونية في بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس[4]، وفي هذا القرار يمكن الإشارة إلى أن مندوب الولايات المتحدة صوت مع القرار، في حين عقب الرئيس الأمريكي كارتر بعد ثمان وأربعين ساعة من صدور القرار بقوله:

"أن التصويت الإيجابي للولايات المتحدة كان خطأ ناجماً عن (سوء فهم)، وكان يفترض

(1) الموسوعة الفلسطينية مجلد 3، مرجع سابق، ص550، انظر أيضاً: سامي مسلم، مرجع سابق، ص128.

(2) تشكلت اللجنة الثلاثية لنقصي الحقائق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 446 الصادر في عام 1979م، وقد جاء قرار مجلس الأمن بعد أن تقدمت الأردن بالطلب من مجلس الأمن بحيث قضية الاستيطان، قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس في 10 حزيران 1979م، بعد أن زارت الدول العربية فقط، وتضمن تقريرها النقاط التالية:
أ- مصادرة الأراضي والممتلكات.
ب- إنشاء المستوطنات.
جـ- الإجراءات الإدارية والتربوية، وقد اعتمد مجلس الأمن تقرير اللجنة وأصدر قراره (452) تاريخ 20 تموز 1979م.
سمير جريس، مرجع سابق، ص276-277.

(3) United Nation SC. or. 34 thesess. Resolution and decisions 1969-p. 4.6.
انظر أيضاً: قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي 1979م، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م، ص46.

(4) United Nation. S.C.OR. 35 thsess Resolutions and Decisions. 1980. p. 5-7.

أن يكون التصويت الصحيح الامتناع عن التصويت"[1] وعلى أثر قامت الحكومة الصهيونية بنقل مكتب رئيس الوزراء وقاعة الاجتماعات الوزارية للقدس، فأصدر المتحدث باسم الأمم المتحدة بياناً صادراً عن مكتب الأمين العام جاء فيه: (أن ذلك من شأنه أن يؤثر لا محالة على وضع القدس، ويعتبر ذلك متعارضاً مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن)[2].

10) قرار رقم (476) والصادر في 30 حزيران 1980م فعلى أثر رسالة منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل باكستان في الأمم المتحدة، والذي ضمنها مناشدته لمجلس الأمن وحثه على اتخاذ موقف جدي وصريح إزاء مواقف الدولة الصهيونية، المتكررة في عدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة، وخرقها الواضح لأحكام ميثاق الأمم وقراراته الأخيرة حول مدينة القدس بصورة خاصة، اجتمع مجلس الأمن وأصدر قراراً يشجب فيه إجراءات الدولة الصهيونية الهادفة إلى تغيير الطبيعة المادية، والتركيب السكاني، وبنية المؤسسات والمركز القانوني للمدينة المقدسة، وأشار إلى قلق المجلس نتيجة الخطوات التشريعية المنوي اتخاذها في الكنيست، الهادفة إلى تغيير وضع المدينة، وهذا القرار قد وصف الدولة الصهيونية بالسلطة المحتلة، وكل قرار من قراراتها لا يكتسب الشرعية اللازمة، فإجراءاتها التشريعية والإدارية التي اتخذها على هذا الأساس تعتبر باطلة، وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عن هذا القرار، وصوت عليه أربعة عشر ممثلاً في مجلس الأمن[3].

11) القرار رقم (478) الصادر بتاريخ 30 آب 1980م، على أثر قرار الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في 31 تموز 1980م، قانوناً جديداً عرف باسم "قانون أساسي: القدس، فمنذ أن قامت القوات الصهيونية باحتلال القدس شهدت المدينة المقدسة عدة انتهاكات كان الهدف منها تغيير طابعها الوطني والتاريخي بشكل جذري، وكانت هذه الانتهاكات موضع نقاش مطول في مجلس الأمن، كما كان للجمعية العامة وقفة في مواجهة محاولات ضم القدس، واليونسكو ووقفت وقفة صلبة في هذا المجال. وأما القرار الأخير فقد أثار ضجة على مختلف المستويات، شارك فيها مجلس الأمن منداً بقرار الصهيونية الدولة الأخير،

---

(1) توماس ماليسون وسالي ماليسون، مرجع سابق، ص187.

(2) صحيفة الأخبار الأردنية، الصادرة بتاريخ 24 حزيران، 1980.

(3) United Nation S.C.O.R. 35 thsess. Resolutions and Decisions. 1980 New York United Nation 1981 - p-13-14.

انظر أيضاً - جامعة الدول العربية، مشروع قرار مجلس الأمن رقم 476 حول مدينة القدس، العدد 504، حزيران /تموز 1980م، ص59-60، انظر أيضاً: صحيفة الرأي الأردنية، الصادرة بتاريخ 28 حزيران، 1980م.

واعتبره انتهاكاً صارخاً للإرادة الدولية، كما اعتبر الإجراءات والأعمال التشريعية التي اتخذتها إسرائيل، وغيرت فيها معالم القدس هي إجراءات باطلة، ودعا القرار جميع الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عدم قبول القرار الصهيوني، وسحب البعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية في القدس[1].

إلى جانب قرارات مجلس الأمن حيث كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وقت وآخر تصدر قراراتها تبعاً للإجراءات الصهيونية المتخذة بحق المدينة، ففي (1 آب) 1980م، وفي دورتها الاستثنائية تقدمت بالطلب إلى الدولة الصهيونية ودعتها للإنسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت بعده (5 حزيران) 1967م بما في ذلك القدس، وذلك اعتباراً من 15 تشرين الثاني 1980م، وفي العام الثاني 1981م، أصدرت قراراً في 28 تشرين الأول يحمل الرقم 15/36 مطالبة الدولة الصهيونية، بالكف فوراً عن جميع أعمال الحفر وتغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس، وخصوصاً تحت وحول الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك، لأن من شأن ذلك تعريض هذه المباني للخطر[2]، كما وشاركت اليونسكو مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الوصاية في إصدارها لعدة قرارات، منددة ومعارضة لسياسة الدولة الصهيونية في المدينة المقدسة، ويمكن تصنيف قرارات اليونسكو إلى ثلاثة أصناف حسب مجالات وأغراض القرارات.

أولاً: في مجال المحافظة على الممتلكات الثقافية، فقد جاءت قراراتها صريحة تحمل في طياتها المحافظة على هذه الممتلكات وصيانتها، فقد اتخذت أربعة قرارات في هذا الخصوص وعلى فترات زمنية متفاوتة، وهي قرار رقم 81.7 بتاريخ 30 تشرين الثاني 1956م، والقرار رقم 15م/3/343 بتاريخ تشرين الأول 1968م[3]، والقرار رقم 82م.ت./44/2، والقرار الأخر رقم 18/م/3.427 بتاريخ 20 كانون الأول 1974م[4]، والذي دعت فيه إلى عدم تقديم أي عون ثقافي وعلمي للدولة الصهيونية بسبب ممارساتها في القدس العربية، حتى تنفذ القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية.

ثانياً: في مجال الأماكن المقدسة وما يتعلق بالحفريات، فقد جاءت قراراتها تبعاً للأحداث. فقد أدانت حريق المسجد الأقصى بالقرار رقم 83م. ت/4/3/1/1 عام 1970م[5]، والقرار رقم

---

(1) United Nation S.C.O.R. 35 thsess. Resolutions and Decisions. 1980 New York United Nation 1981 - p -14.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع الإسرائيلي 1981م، ط1 بيروت: مركز الدراسات، 1982م، ص80.

(3) المرجع السابق.

(4) سمير جريس، مرجع سابق، ص274-275.

(5) مركز التوثيق والمعلومات، شؤون عربية، العدد 40 مرجع سابق، ص104.

88م. ت/4.3.1 المحافظة على تراث الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية"[1]. ورفعت مشكلات الحفريات الأثرية الصهيونية[2] في القدس للمؤتمر العام بقرارها رقم 88م. ت/1/4/1 في حزيران 1972م. وعندما رأت المنظمة أن إسرائيل مستمرة في إجراءاتها الحفرية دعتها[3] وبصورة مستعجلة إلى الكف عن تغيير معالم القدس وعن الحفريات، كما حمل القرار رقم 92م. ت/4/5/1 تاريخ 15 أيلول 1672م نفس مضمون القرار السابق، مضيفاً إليه احترام معالم القدس التاريخية. والمقصود بذلك الأماكن المقدسة المسيحية منها والإسلامية، والأثرية كذلك.

ثالثاً: وفي مجال الاهتمام بالمدينة، فقد أصدرت القرارات التي تحمل الأرقام 93م. ت/4.5.1 تاريخ 15 أيلول 1972م، دعت فيه للمحافظة على وضع القدس، والقرار رقم 94م. ت/4.4.1 تاريخ 24 حزيران 1973م، المتضمن المحافظة على القدس والإبقاء على وضعها، وفي 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1978م، اتخذت منظمة اليونسكو القرار رقم 20م/6 و 7 أدانت فيه الصهيونية، لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها. وأصدرت لجنة التراث العالمي المتفرعة عن اليونسكو في 10 أيلول / سبتمبر 1981م، قرارها الذي يعتبر القدس العربية واحداً من التراث العالمي الواجب صيانته، وفي 15 كانون أول / ديسمبر 1982م، أصدرت قراراً طالبت فيه تسجيل القدس المحتلة على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر[4].

وكذلك طالب المجلس التنفيذي لليونسكو في مؤتمراته الأخرى الصهاينة، بوجوب المحافظة على الثقافة العربية في القدس، والسماح بدخول الكتب المصرح بها من قبل اليونسكو، كما وأدان المجلس التنفيذي سياسة الدولة الصهيونية، التي تمارسها ضد الثقافة والتعليم في المدارس العربية، ودعا المدير العام لليونسكو إلى مواصلة جهوده لمنع إسرائيل من تغيير معالمها[5].

وعلى الرغم من عدم قانونية الإجراءات الصهيونية المختلفة والمتخذة في القدس، وطلب المنظمات الدولية المختلفة بالكف عن الممارسات التهويدية التي تتبعها إسرائيل، إلا أن السلطات في الدولة الصهيونية لم تُعر أذناً صاغية لكل هذه النداءات والقرارات، وما زالت ماضية في ممارستها على طريق تهويد المدينة.

---

(1) سمير جريس، مرجع سابق، ص275.
(2) المرجع السابق، ص276.
(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1978م، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م، ص59.
(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1979م، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، 1980م، ص59.
(5) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1979م، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، 1980م، ص59.

وهناك قرارات أخرى وفي مجالات مختلفة، تناولت مدينة القدس ربما في فقراتها الفرعية، أو ذكرت مدينة القدس بطريقة ضمنية عند ذكرها القضية الفلسطينية بشكل عام، منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3525 تاريخ 15 كانون الأول 1975م، والذي جاء تحت عنوان "تقرير اللجنة الخاصة المعنية في الممارسات الصهيونية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة" وأدانت فيه الجمعية السياسات والممارسات الصهيونية الهادفة إلى ضم أجزاء من الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وإنشاء المستوطنات عليها، وإسكان الغرباء فيها. وفي قرار الجمعية العامة رقم 6/31 تاريخ 9 تشرين ثاني 1976م، أدانت كل الأعمال التي تقوم بها إسرائيل الرامية على تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس[1]، وفي قرارها رقم 106/31 الصادر في 16 كانون الأول 1976م، وتحت عنوان (تقرير لجنة التحقيق حول انتهاكات الصهيونية لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة)، حيث أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتقالات الجماعية وتدمير البيوت العربية، ومصادرة الأراضي العربية وتغيير معالم القدس. وفي 28 تشرين الأول 1977م، أصدرت قرارها بإدانة إسرائيل، وذكرت تحت عنوان "الوضع في الشرق الأوسط" أن الحل العادل في المنطقة يكمن في الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وفي القرار رقم 161 الصادر في 7 كانون أول 1978م، أكدت على وجوب الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، (بما فيها القدس) كأساس لإقامة سلام حقيقي في المنطقة، والقرار رقم 33/113 في 15 كانون أول 1978م، وفي مجال حقوق الإنسان، أعادت الجمعية للأذهان اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنطبق على جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967م بما فيها القدس، وفي القسم الثاني من نفس القرار دعت الدولة الصهيونية إلى عدم تغيير وضع القدس القانوني[2] والطابع الجغرافي أو التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م بما فيها القدس، ويمكننا الإشارة إلى قرارات أخرى ثم اتخاذها لم يسبق لنا الإشارة إليها وهي[3]:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 309/42 تاريخ 1987/12/11، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/42 تاريخ 1987/12/2، ويتعلقان بعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن قضية فلسطين بما فيها القدس الشريف، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/10 تاريخ 1997/4/24، وقرار رقم دأط 3/10 الصادر بتاريخ 1997/7/15، قرار الجمعية رقم 10/4

---

(1) جلنار النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1978م، شؤون فلسطينية، العدد 90 أيار 1979م، ص131.

(2) المرجع السابق، ص133.

(3) شبكة الإنترنت منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية (WWW.OIC. org).

-ES تاريخ 1997/11/13، والقرار رقم ES-19/5 بتاريخ 1999/3/17م، والقرار رقم ES-10/6 تاريخ 1999/2/9 بخصوص الأعمال غير الشرعية في القدس الشرقية.

هذا وقد حفلت المدة الممتدة بين الأعوام (1985-2008) بعشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وبقية الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة حيث بلغت أكثر من (60) قراراً، كلها تؤكد وتشدد صراحة أو ضمنياً المركز القانوني الذي اعتمدته المنظمة والقائم على أساس التدويل[1].

الواضح أن القرارات التي أصدرتها الهيئات الدولية التي أسلفنا ذكرها، والتي بمجملها أدانات متكررة تلحق بالدولة الصهيونية ما هي إلا انتصارات في مجال الميدان السياسي للحق العربي، وهذا مكمل للجوانب الأخرى التي من شأنها إعادة الحق إلى أهله.

وفي تصورنا أن موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية القدس على اختلاف مراحلها وتطوراتها تتمثل بما يلي:

1) التوصية بتدويل القدس، ووضع نظام خاص بالمدينة يتناسب مع مكانتها بين اتباع الشرائع الثلاث: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، إلا أن هذه التوصية لم يكتب لها النجاح، وذلك بسبب الصلف والغرور للدولة الصهيونية الذي كانت أطماعه تنظر إلى هضم المدينة وباقي فلسطين، وهو ما يعتبر سلباً للحقوق العربية وسيادتها.

2) وقوف هيئات المنظمة الدولية (الجمعية العامة، ومجلس الأمن ومجلس الوصاية واليونسكو)، في وجه المحاولات لضم المدينة المقدسة، والتنديد بالإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل بهذا الشأن، كذلك تضمين الكثير من قراراتها وتوصياتها الإشارة الواضحة إلى أبطال مفعول الإجراءات التي تقوم بها الدولة الصهيونية المتخذة في المدينة.

3) عدم الاعتراف بأي وضع فعلي أنشأته الدولة الصهيونية بعد توصية التدويل، كما لا تعترف باتخاذ المدينة عاصمة، سواء للدولة العربية أو اليهودية والذي أشار إليها قرار التقسيم الصادر في 29 تشرين الثاني 1947م.

4) 4- أشارت القرارات والتوصيات بمجملها، إلى إدانة إسرائيل في حين لم يصدر قرار واحد أو توصية تدين الجانب العربي. من هذا نخلص إلى نتيجة أن الدولة الصهيونية، لم تقدم على انتهاك قرارات الأمم المتحدة، لولا الدعم المادي والمعنوي بتزويدها بالسلاح وبكلّ ما يلزم في تحقيق أهدافها من الولايات المتحدة، أو بريطانيا والدول الأخرى، التي ساهمت في بناء الكيان الصهيوني في هذه المنطقة، أو دعمها في أروقة الأمم المتحدة.

---

(1) خليل إسماعيل الحديثي، قضية القدس في الأمم المتحدة، في كتاب القدس ف الخطاب المعاصر - الزرقاء: جامعة الزرقاء، 1999م، ص146.

5) ومن هنا نعيد للأذهان تصريح كارتر عندما عقب على تصويت الولايات المتحـــدة على القرار رقـم 465 والصـادر في 1 آذار 1980م الذي أدان فيه الدولة الصهيونية لعدم تعاونها مع لجنة الأمـم المتحـدة واسـتمرارها في بنـاء المسـتوطنات بقوله: (أن التصويت الصحيح الامتناع عن التصـويت)، وكـذلك قيـام الولايـات المتحـدة، بتأجيـل التصـويت عـلى قـرار التقسيم عندما شعرت أن النتيجة ستسفر عـن إفشـال المشرـوع وقيامهـا بعمليـات شـتى مـن الضـغوط عـلى الدولـة، لتكسب تأييدها بالتصويت عليه ناهيك عن اعترافها بالكيان الصهيوني الجديد في اليوم الذي أعلن فيه عن قيام الدولـة الصهيونية.

6) إن التنديد والاستنكار الصادر عن هيئات المنظمة الدولية المختلفة، لم يغير من الواقع شيئاً، ولم يحل دون قيـام الدولـة الصهيونية بأي أمر أرادت القيام به، لا بل كانت قبل تنفيذ ما عزمت عليه تأخذ موافقة ضـمنية أو إشـارة مـن الـدول ذات الشأن وتعد بمثابة موافقة على تنفيذ لك.

7) كانت السياسية الصهيونية ودبلوماسيتها في مجال معاملتها مع المنظمة الدولية، تتسـم بالتحايـل والمنـاورة والمخادعـة، وهذا ما نجده في الوكالة اليهودية، قد تظاهرت بادئ الأمر بقبول قـرار التقسـيم، فهـي إنمـا فعلـت ذلـك لأنـه حقـق بالفعل أعلى أحلام الصهيونية في تحقيق قيام الدولة العبرية، في حـين ظلـت النيـة مبيتـة عـلى كسـب الوقـت والعمـل المستمر في جعل القدس عاصمة لدولتها في آخر المطاف.

وقد أثبتت الدولة الصهيونية في هذا الصدد، قوة وخبرة في المحاورة والمناورة كان ثمرته اغتصاب القـدس، والاسـتيلاء عليها، فقد قدرت في البداية الظروف والأوضاع التي استدعت حاجتها للعطف الدولي، وحسبت إمكاناتها بدقة، استطاعت في ضوئه، أن تكتسب المعركة الدعائية قبل أن تطلق لجيشها صفارة الانطلاق لخوض المعركة المسلحة، واستطاعت بذلك تحقيق هدفها النهائي وهو الاستيلاء على المدينة المقدسة ومن ثم إعلان ضمها، واعتبارها عاصمة لدولتها.

وأخيراً إن النظر ملياً في ممارسات الدولة الصهيونية تجاه مدينة القدس، من خلال مقررات الأمم المتحدة يقودنا إلى القول: أن هذه الممارسات ليست سوى أعمال عدوانية، وانتهاكات خطرة بحق المنظمـة الدوليـة، والـدول العربيـة، والقـانون الدولي[1]، فمدينة القدس من ضمن الأراضي التي يطالب ميثاق الأمم المتحدة بقراره الشهير (242) عام 1967م، بانسحاب

(1) الانتهاكات الخطيرة بحق المنظمة الدولية، بعدم الالتزام بالقرارات الصادرة عنها، وبحق الدول العربية تتمثل في الاحتلال القائم على أراضـيها، وبحـق سـكان المنـاطق المحلـة يتمثـل بنزع ملكية الممتلكات الخاصة غير المطلوبة لأغراض عسكرية أثناء الحرب، وتدمير المباني العامة والمصادرة والترحيل الجماعي، وبحق القانون الدولي مخالفته حيث يـنص عـلى دولة الاحتلال أن تمارس سلطتها لا لمصلحتها العسكرية فحسب بل لخير سكان الأرض المحتلة إلى أقصى حد مستطاع، وهذا ما لم تعمل به الصهيونية، انظر: الحسـن بـن طـلال (ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية)، القدس دراسة قانونية، مرجع سابق، ص38.

القوات الصهيونية منها، والمادة 53 من معاهدة جنيف الرابعة (1949م)، والمـادة 56 مـن معاهـدة لاهـاي للعـام (1907م)، والتي تمنع الاستيلاء على الممتلكات العامة أو الخاصة وتدميرها)، تظهر بكل جلاء أن تلـك الأعـمال خـرق مبـاشر لكـل عـرف وتقليد دولي لا يكتسب صفة القرار أو التوصية، وأن جميع القرارات التي أصدرتها المنظمات الدولية بإدانة الدولة الصهيونية لم تنجح في وقف الانتهاكات الصهيونية، فضلاً عن كون قرارات الإدانة لم تسهم في عودة الأراضي العربية، أو وقف الإجـراءات غير الشرعية. وهنا لابد من التذكير أن إسرائيل عضو في هيئة الأمم المتحدة، ومعلوم أن قبول عضويتها كان مشرـوطاً بقبولهـا غير المشروط بقرارات الأمم المتحدة، والتزمت الدولة الصهيونية، في طلبها للانضمام إلى الأمـم المتحـدة، بتنفيـذ القـرار الـرقم 194م الصادر عن الجمعية العامة في العام 1948م، والذي ينص: (تقرر الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة على التأكيـد على حق الفلسطينيين في العودة لوطنهم)، وفي كل دورة من دوراتها منذ عـام 1948م ولكـن جميـع هـذه القـرارات ذهبـت إدراج الرياح دون تنفيذ.

المبحث الرابع:

الأمم المتحدة ومستقبل القدس

إن ما وصلت إليه الأمة العربية والإسلامية من ضعف، نتيجة لترك أسباب قوتها والمتمثلة بعقيدتها، مكن الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين من تنفيذ استراتيجيته القائمة على أساس اغتصاب فلسطين وطمس معالمها الإسلامية، من خلال مشاريعه المعلنة وغير المعلنة كخطوة أولى نحو قيام دولة يهود الكبرى، أو على حد تصور إرئيل شارون - وزير دفاع ورئيس الوزراء سابق 2001م - الذي عبر عن التطلعات اليهودية الطامحة إلى قيام إمبراطورية صهيونية[1].

إن تأجيل البحث في قضية القدس حتى المرحلة النهائية من عملية السلام التي رعتها الأمم المتحدة يعني أن هناك مصلحة صهيونية تكمن من وراء ذلك، في واحدة منها إعطاء الوقت لدولة يهود لإنجاز ما لم ينجز بعد من عمليات تهويد المدينة، وضم أكبر مساحة ممكنة لإنجاز مشروع القدس الكبرى كما خطط له، ونحن نبحث مستقبل القدس، فإننا سنتعرض إلى وقع المدينة في اتفاقيات السلام، والرؤى السياسية لأطراف الصراع، وما آل إليه اختلاف وجهات النظر حول هذا الصراع، والمتمثل في هبوب رياح الانتفاضة التي فجرتها زيارة شارون إلى الحرم القدسي الشريف.

فإننا والحالة هذه سنتناول هذا المبحث في مطالب أربعة هي:

- ❑ المطلب الأول: القدس في اتفاقيات السلام.
- ❑ المطلب الثاني: القدس وأطراف الصراع.
- ❑ المطلب الثالث: القدس من المفاوضة إلى الانتفاضة.
- ❑ المطلب الرابع: مستقبل القدس واحتمالات الحلول.

---

(1) أعلن شارون عام 1981 خطته المعروفة باسم (خطة شارون) وتتلخص على أساس قيام إمبراطورية صهيونية يحدها: في الشرق الصين وفي الشمال الاتحاد السوفياتي وفي الغرب الجزائر والمغرب وفي الجنوب - كما يبدو - كينيا أو إفريقيا الجنوبية، انظر: هيثم الكيلاني، الاستراتيجية الإسرائيلية في الجزيرة العربية، مجلة الوحدة (الرباط)، العدد (56)، 1989م. ص100.

المطلب الأول: القدس في اتفاقيات السلام:

يذكر في هذا المقام أن دولة يهود قد عقدت أكثر من اتفاقية سلام مع الدول العربية وبدأتها بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 مع مصر، ثم وقعت اتفاقية أخرى مع السلطة الفلسطينية في 13 أيلول عام 1993، وتبع ذلك توقيع اتفاقية وادي عربة مع الأردن عام 1994، والملاحظ أن ما للقدس في هذه الاتفاقيات الثلاث ما يلي:

أولاً: القدس في اتفاقية كامب ديفيد عام 1979[1]:

اعتبرت معاهدة السلام المصرية - الصهيونية قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) أساساً لعملية التسوية السلمية، واعتبرت مصر القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، ومما يلفت الانتباه أنه لم يرد في اتفاقية كامب ديفيد أي إشارة لموضوع القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قرار (242) الصادر عن الأمم المتحدة، الذي اعتبر أساساً ومرجعاً للمفاوضات، وقد كان على الدوام محل خلاف في التفسير، لأن الجانب الصهيوني أخذ يعمل دائماً على تفسير القرار بما يخدم أغراضه في السيطرة على بعض الأراضي المحتلة وفي مقدمتها أراضي القدس.

ثانياً: القدس في اتفاقية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية:

لم يرد في الاتفاقية الفلسطينية - الصهيونية الموقعة في 13 أيلول عام 1993م، أي مرجعية للمفاوضات، فلم تشر الاتفاقية الفلسطينية - الصهيونية إلى ميثاق الأمم المتحدة أو قرار الجمعية العامة أو مجلس الأمن[2]، وبالرغم من استثناء المرحلة الانتقالية إلى الحكم الذاتي لتسوية قضية القدس إلى قرار 238/242، إلا أن مذكرة الدعوة ذكرت إن المفاوضات تستند إلى القرار (242) للتفسير وليس للتنفيذ[3]، وقد تجاهلت الاتفاقية مسألة السيادة الفلسطينية على القدس والضفة الغربية وغزة[4]، وقد سمحت الاتفاقية لسكان القدس المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، كما نجحت الدولة الصهيونية في تأجيل الاهتمام الدولي والإقليمي بوضع القدس إلى المرحلة النهائية من عملية السلام[5]، وهذا ما جاء في اتفاق أوسلو الذي أبقى التفاوض على منطقة القدس لمرحلة التفاوض الذي سيجري حول الوضع النهائي[6]، كما أن اتفاق أوسلو هذا لا يلزم الدولة الصهيونية

---

(1) غازي ربابعة، القدس في معاهدات السلام العربية الإسرائيلية في كتاب القدس في الخطاب المعاصر - الزرقاء: جامعة الزرقاء 1999م، ص28.
(2) تقارير دولية لعملية السلام العربية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (62)، 1992م، ص144.
(3) رجاء شحادة، التفاوض بشأن ترتيبات الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (10)، 1991م، ص144.
(4) خلود الأسمر، قرارات الأمم المتحدة في مرجعية المفاوضات العربية - الإسرائيلية (رسالة ماجستير غير منشورة) عمان: الجامعة الأردنية، 1994م، ص113.
(5) عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني (غزة وأريحا أولاً) عمان: دار البشير، 1995م، ص20-22.
(6) صحيفة الدستور الأردنية، الصادرة بتاريخ، (14) أيلول 1993.

بتسوية وضع القدس، مع أن قرار 242، لا ينص على القدس بصراحة على اعتبارها جزءاً من الضفة الغربية[1].

ويتضح من هذا أن مسألة القدس غداة التفاوض عليها تبقى خاضعة لوجهات نظر المتفاوضين، مع الحرص الكامل لكل منهم على تحقيق امتيازات أوسع من الآخر على القدس في مجال السيادة، كما ويلاحظ أنه لم نجد ما يشير في الاتفاقية إلى خطوط عريضة، يستند عليها لتعتبر كمرجعية تحكم عملية التفاوض لحل مسألة القدس.

ثالثاً: القدس في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية:

كانت القدس قبل احتلالها من قبل قوات الدولة الصهيونية عام 1967، في رعاية الحكم الأردني، والملاحظ في معاهدة السلام حول القدس نجد البند الثالث من إعلان واشنطن الموقع في 25 تموز 1994 ينص على[2]: "أن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وعندما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات"، بالإضافة إلى ذلك فقد اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين أصحاب الشرائع الثلاث[3].

وفي أعقاب توقيع المعاهدة الأردنية مع دولة الكيان الصهيوني والمعروفة بمعاهدة (وادي عربة)، أصدرت الحكومة الأردنية بتاريخ 28 تموز عام 1994م، قراراً باستمرار المسؤولية على المقدسات في القدس، وجاء في القرار: "نظراً لخصوصية القدس الخالدة والظروف القاهرة المحيطة بها واستمراراً للدور الهاشمي في رعايتها وحماية مقدساتها من أي خطر أو عبث، وخشية من استغلال أي فراغ ينشأ فإن الحكومة الأردنية انطلاقاً من الولاية الهاشمية الدينية والتاريخية على المقدسات، تقرر استمرار المسؤولية الأردنية القانونية والإدارية على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والقضاء الشرعي في القدس الشريف"[4].

وقد أكد الأردن دائماً وباستمرار أن القدس بجزئها الشرقي عاصمة الدولة الفلسطينية كما هي بجزئها الغربي عاصمة لإسرائيل.

ومن خلال ما سبق فإنه من المستبعد أن تعود القدس كما كانت قبل احتلالها من قبل الدولة

---

(1) القدس المنسية، الفصل بين السكان والجغرافيا هدف رابين، (البيادر السياسي)، العدد (512)، أيلول 1992م، ص9.

(2) انظر ملحق معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية في د. محمد الهزايمة، السياسة الخارجية في النظرية والتطبيق، عمان: دار عمار 1999م.

(3) غازي ربابعة، مرجع سابق، ص284-287.

(4) عبد الله كنعان، الجهد الأردني في دعم قضية فلسطين والقدس الشريف، عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، د. ن، ص10.

الصهيونية عام 1967م، كما أنه من الصعب أن تتحول الدولة الصهيونية عن تشكيل ما يسمى بالقدس الكبرى، والتي سيصار إلى ضم أراض ذات مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية لها، ومن الصعب كذلك أن تستجيب إلى الضغوطات الدولية التي تجبر الدولة الصهيونية على اعتبار القدس من الأراضي المحتلة عام 1967م.

المطلب الثاني: القدس وأطراف الصراع:

سنأخذ وجهات نظر أطراف الصراع اليهود والفلسطينيين لكون القضية لم تعد قضية إسلامية تهم المسلمين أو عربية تهم كل العرب بعد تقزيمها، وإن كان هناك نوع من الاهتمام، فإن هذا لا يتعدى الأقوال، بالإضافة إلى التعرف على رؤية الولايات المتحدة، كونها راعية عملية السلام في المنطقة.

أولاً: الرؤيا السياسية اليهودية للقدس:

ينظر اليهود للمدينة نظرة الالتزام بوحدة المدينة وبقائها تحت السيادة اليهودية عاصمة للشعب اليهودي، فالمشاريع التي تتعلق بمستقبل المدينة تعددت وتشعبت لكنها لم تخرج عن هذا المفهوم السيادي اليهودي. ففي ورقة العمل الذي قدمها (ميرون بينستي) مساعد رئيس البلدية (تدي كوليك) عام 1968م لوزارة الخارجية، دعا فيها إلى إقامة إدارة مزدوجة مع سيادة مزدوجة على غرار مجلس لندن الكبرى، وتقسيم المدينة إلى أحياء أو مجالس بلدية ضمن مجلس بلدي أعلى فدرالي أي بلدية عليا، تحدد مناطق المسؤولية والصلاحية على أن تبقى القدس موحدة عاصمة للدولة اليهودية للأبد[1]، وهذا لا يختلف عن منظور (موشيه دايان) عندما وقف عند حائط البراق قائلاً: "لقد قام جيش الدفاع الإسرائيلي هذا الصباح بتحرير القدس، لقد وحدنا من جديد القدس عاصمة إسرائيل المشطورة... رجعنا إلى قدس أقداسنا، عدنا إليها ولن نتركها إلى أبد الآبدين"[2].

وأما تيدي كوليك - رئيس البلدية والمدير المسؤول عن شؤون المدينة القديمة عام 1975 - قال: "إن القدس لن تكون حجر عثرة أمام حل الصراع في الشرق الأوسط، وهناك عدة إمكانيات لحل بعضها يمكن أن يسبب آلاماً شديدة لكثير من مواطني المدنية اليهود، إلا أن الحل سيأتي ضمن إطار وحدة المدينة كعاصمة لإسرائيل[3]، عاود تيدي كوليك هذا ليؤكد عام 1976م، القول على أنه من الصعوبة بمكان التفاوض بشأن المدينة، كما أنه لا يمكن العثور على عربي واحد يوافق على إدارة اليهود لحي من المدينة الموحدة، كما أنه لا يمكن أن نجد عربياً في القدس

(1) ميخائيل بريشر، الصراع السياسي حول القدس، شؤون دولية، العدد (3)، 1996م، ص66.
(2) الملف السياسي، القدس في الحل النهائي، عمان: صحيفة جريرة الدستور الأردنية 1996م، ص4.
(3) ميخائيل بريتشر، مرجع سابق، ص67.

مستعداً لكي يكون عضواً في بلدية موحدة كهذه تحت الإدارة اليهودية العليا، وبذلك يعترف بوجود مشكلتين معقدتين مرتبطتين بمدينة القدس: الأولى: القدس كجزء من اللعبة الدولية والسياسية، والثانية: مشكلة العيش مع العرب في القدس[1].

وعلى الرغم من أن الأحزاب الرئيسية في إسرائيل العمل والليكود متفقة فيما بينها، على ضرورة إبقاء المدينة موحدة للأبد تحت السيادة اليهودية، نجد بعض الأحزاب الأخرى تدعم هذا التوجه فقد طرح (يعقوب حزان) من حزب مبام تصوراً حول المدينة جاء هذا التصور على النحو التالي[2]:

1) أن تبقى المدينة موحدة وعاصمة لإسرائيل.

2) تقسيم المدينة على أساس ديني واجتماعي، وتقوم إدارة البلدية بتخصيص وحدات ثانوية للبلدية بأغلبية يهودية أو عربية.

3) تصبح المدينة القديمة (عاصمة السلام)، ويقوم بإدارتها مجل سيمثل الطوائف الثلاث، بحيث تحظى الأماكن المقدسة بحصانة كحصانة السفارات.

4) تؤمن إسرائيل حق جميع المسلمين بزيارة الحرم القدسي الشريف، وإذا ما سمحت المؤسسات الدينية اليهودية بالدخول إلى منطقة الحرم، يتم تحديد مكان معين لصلاة اليهود.

5) في حال قيام اتحاد كونفدرالي مع دولة عربية شرقي إسرائيل، يمكن أن تصبح مدينة القدس عاصمة الاتحاد الكونفدرالي.

ومن المشاريع الإسرائيلية حول مدينة القدس قدم (رافل بنلكر) مشروعه الخاص والقائم على[3]:

1) تقسيم القدس إلى ثمان بلديات فرعية، خمس منها عربية وثلاث إسرائيلية وتضم البلديات العربية القرى والمدن التالية: منطقة بيت لحم، منطقة قرى أبو ديس والعيزرية، منطقة قرى عناتا وإبرام وجبع، منطقة رام الله، منطقة قرى الجيب (بيت دقو، النبي صموئيل، وبدو).

2) البلديات الإسرائيلية تضم، القدس الغربية مضافاً إليها الأحياء التي بقيت بيد الأردن حتى عام 1967م، والتي تقع داخل الأسوار، القدس الشرقية وتضم: الأحياء العربية التي يسكنها العرب حالياً في الشيخ جراح ووادي الجوز والطور وشعفاط وبيت حنينا وسلوان، قرية أبو غوش العربية ومعها عدد من المستعمرات الإسرائيلية التي كانت قائمة وأنشئت بعد عام 1948م.

3) القدس الموحدة عاصمة الدولتين (الأردن وإسرائيل) على أن لا يحتفظ بقوات عسكرية باستثناء حرس خاص للمحافظة على الأمن.

---

(1) سالم الكسواني، وضع القدس في المحافل العربية والدولية والإسلامية القسم الثاني، بيروت: الموسوعة الفلسطينية، 1990م، ص948.
(2) ميخائيل برتيشر، مرجع سابق، ص67.
(3) سالم الكسواني، مرجع سابق، ص948.

وجاء مشروع يهودي آخر والمعروف باسم الذي أعداه فونداك وهيرشفيلد أشرفا على اتفاق أوسلو من الجانب اليهودي، ونشر في (3) أكتوبر 1993، ويتضمن تشكيل بلديتين قانونيتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، على أن تكون هناك بلدية سقف مسؤولة عنهما، وتقسم المنطقة العربية إلى أحياء ذات إدارة ذاتية، أما الأماكن المقدسة، فيرى الاثنان، أن تكون تحت السيادة المشتركة على النحو التالي[1]:

1- الأماكن المقدسة الإسلامية، تحت سيادة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية.

2- الأماكن المقدسة المسيحية، تحت سيادة إسرائيلية ومعه طرف آخر يحدده الفاتيكان، بحيث تكون إسرائيل المرجع الأساسي لقضية القدس المشتركة على أن يجدد هذا الوضع كل 25 عاماً.

وعرض السفير اليهودي في عمان / الأردن (شمعون شامير) تصوره الخاص لحل مشكلة القدس نشر في (20) أيار 1994 يقوم على أن تبقى القدس مدينة موحدة ومفتوحة للجميع، وتعمل في المدينة بلدية سقف يقف على رأسها رئيس يهودي، وأما الأماكن غير المقدسة المختلفة فتنقسم إلى أحياء ذات استقلال ذاتي، تدار بشكل مستقل، وتكون تابعة في ذات الوقت للبلدية الأعلى، وتقتصر إدارة الحي على الشؤون اليومية للمواطنين في الحي، وبالنسبة للأماكن المقدسة فتدار من قبل أهل الشرائع المختلفة حيث يدير كُلٌ أماكنه المقدسة الخاصة به، وفي الجانب السياسي يقول صاحبا التصور: أنه بوسع الفلسطينيين أن ينتخبوا أو يُنتخبوا لمؤسسات الكيان الفلسطيني، وكذلك بوسع المؤسسات الفلسطينية بما فيها المؤسسات السياسية أن تعمل في المدينة[2].

وقدم (رعنان فايس) مشروعاً للحل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عبر نبيل شعث وزير التخطيط في السلطة الفلسطينية يوم ذاك، ويتكون من ثلاثة عناصر تمثل القدس إحداهما، ونشر في 23 أكتوبر عام 1995م، وأبرز ما ورد فيه حول القدس[3]:

1) إقامة مدينة قدس فلسطينية جديدة وتعتبر بمثابة عاصمة للدولة الفلسطينية، مساحتها عشرة آلاف دونم، وتقع هذه المدينة إلى الشرق من قرية شعفاط وتستوعب ثلاثمائة ألف مواطن وهذه المدينة تتوسط المناطق الثلاث للدولة الفلسطينية الخليل ونابلس وغزة وتعتبر مساحة العاصمة كاملة جزءاً من الأرض الفلسطين.

2) يمنح السكان العرب المقدسيون الحاليون حرية الاختبار بين الانضمام إلى القدس الحالية أو القدس الفلسطينية المقترحة.

---

(1) المرجع السابق، ص577.
(2) صلاح بحيري وآخرون، المدخل إلى الضفة الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997م، ص577.
(3) المرجع السابق، ص577-578.

3) إنشاء طريق التفافي دائري يربط القدس الحالية بالقدس المقترحة، ويقع الجزء الغربي من هـذه الطريـق ضـمن نطـاق السيادة الإسرائيلية، فيما يخضع الجزء الشرقي للسلطة الفلسطينية.

4) يتم تدويل المدنية المقدسة داخل الأسوار لبعدها الديني العالمي، مع إعطائها وضعاً مميـزاً، واعتبارهـا حيـاً مـن أحيـاء القدس اليهودية، وتدار من قبل مجلس منتخب مـن السـكان المحليـين يهـوداً ومسـيحيين ومسـلمين، ويكـون الـرئيس المنتخب هو نفسه رئيس البلدية في القدس اليهودية، بينما يكون نائبة رئيس بلدية القدس الفلسطينية المقترح إقامتها.

5) في حال تنفيذ هذا المشروع، فإن المدينة الحالية ستنظم إليها جميـع المسـتوطنات المحيطـة بهـا، دون أن يحسـم هـذا الإجراء مسألة السيادة الإقليمية أو الحقوق الفلسطينية للسكان الحاليين.

إن الناظر في مسألة مستقبل القدس من خلال وجهـة النظـر اليهوديـة يمكـن أن يفضيـ بـه الأمـر إلى عـدة حقـائق استنتاجية أهمها:

1) أن اليهود مهما تعددت وجهات نظرهم بشان المدينة المقدسة، تبقى هناك وجهـة نظـر واحـدة، تمثـل جميـع الحلـول التي تقدم، وهي الاحتفاظ بالقدس موحدة عاصمة لدولتهم.

2) أن اليهود لا يقبلون إلا مشاركة ضعيفة لغيرهم في إدارة المدينة، وفي الأمور ذات الطابع الإداري البحت وعـلى المنـاطق الهاشمية فقط.

3) أن فكرة تقسيم المدينة إلى أحياء ومناطق عبر الرؤيا اليهودية، والتي تمحورت حولهـا معظـم المشـاريع المطروحـة، مـع بقائها محددة بالنسبة للمفهوم اليهودي، واستمرار اختلاسها وضمها وفرض السيادة اليهودية عليها، ما هـو إلا محاولـة لإضفاء الشرعية على الاحتلال.

4) تختلف الصيغ اليهودية المقترحة للحلول، ولكنها متفقة في جوهرها على جعلها العاصمة الأبدية لليهود.

ثانياً: الرؤيا السياسية الفلسطينية للقدس:

وأما وجهة النظر الفلسطينية بعد الانحدار بتسمية القضية الفلسطينية مـن سُـلم التسـميات، عـلى أنهـا كانـت في بداية الأمر قضية إسلامية، إلى درجة أقل عندما عرفت بالقضية القومية وكان يطلق عليها القضية العربيـة، ثـم تـم الانحـدار بها إلى قضية وطنية عندما عرفت بالقضية الفلسطينية، ومما يعني أنهـا قضـية الفلسـطينيين وحـدهم دون العـرب، وتـم في نهاية الأمر إلى انسلاخ القدس عن القضية الفلسطينية، فأصبحت قضية أهل القدس دون فلسطين عندما أطلق عليها مسـألة القدس، ووردت في كثير من الأدبيات السياسية وغيرها باسم قضية القدس، على أي حال فإن وجهة النظر الفلسـطينية بشـأن المدينة تقوم على المطالبة بالقدس الشرقية التي احتلتها دولة اليهود وضمتها بعد حـرب عـام 1967 كعاصـمة لهـا، وجـاء رد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية يوم ذاك، على ياهود باراك رئيس وزراء الكيان الصهيوني عندما أعلن الأخير بعدم

التطرق إلى موضوع القدس، على اعتبار أنها عاصمة لهـم - الكيـان الصـهيوني - أبديـة بـالقول[1]: "إن القـدس الشريـف هـي عاصمة الدولة الفلسطينية شاء من شاء وأبى من أبى"، فالرؤيا الفلسطينية والحالة هذه تقوم عـلى أسـاس أن القـدس مدينـة محتلة وجزء من التراب الفلسطيني.

ثالثاً: الرؤيا السياسية الأمريكية للقدس:

لقد سبق لنا الحديث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينـة القـدس، وكـما أشرنـا أن هـذا الموقـف لا يتصف بالثبات بل يتغير تبعاً للموقف اليهودي، إن الرؤيا السياسية الأمريكية المستقبلية للقدس عبر عنهـا الـرئيس الأمـريكي بل كلنتون في أواخر ولايته الثانية عام 2000م، وقد جاءت بصورة مقترحات على النحو التالي[2]:

المبدأ العام هو أن المناطق العربية تكون فلسطينية، والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية، وينطبق هذا عـلى المدينـة القديمة أيضاً، مع تطوير خرائط لخلق الحد الأقصى من التواصل الجغرافي لكلا الطرفين، مع إيجاد وسيلة لإظهار الاحـترام للمعتقدات الدينية في الحرم القدسي لكلا الطرفين، وأضاف الرئيس الأمريكي مقترحات أخرى جاءت في صيغتين هما:

1) سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على (الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية، الذي يعتبر جزءاً منها الحائط الغربي وقدس الأقداس الذي يعتبر جزءاً منه)، سيكون هناك التزام صارم من كـلا الطـرفين بعدم القيام بعمليات حفر أسفل الحرم أو وراء الحائط.

2) سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة عملية مشـتركة عـلى قضـية الحفريـات أسفل الحرم وراء الحائط، إذ ستطلب موافقة متبادلة قبل أن تجري عملية حفر.

لقد جاءت مقترحات الرئيس أكثر تفصيلاً عندما قام بشرحها إمام مؤسسة منبر السياسـة الإسرائيليـة، حيـث جـاءت المقترحات المفصلة على شكل أفكار خمس وهي[3]:

- أولاً: القدس يجب أن تكون مدينة مفتوحة وغير منقسمة، مع ضمان حرية الوصول والعبادة للجميع، يجب أن تشـتمل على عاصمتي دولتين معترف بهما دولياً، إسرائيل وفلسطين.

- ثانياً: ما هو عربي يجب أن يكون فلسطينياً، لأنه لماذا تريد إسرائيل أن تتحكم إلى الأبد بحياة مئات آلاف الفلسطينيين؟!.

(1) جريدة الرأي الأردنية العدد (10866) الصادرة بتاريخ 9 حزيران 2000.
(2) النص الكامل لمقترحات الرئيس الأمريكي بل كلنتون عند اللقاء معه في البيت الأبيض يوم 23 كـانون الأول 2000م، نشر في جريـدة الحيـاة (اللندنيـة) الصـادرة بتاريخ 29 كانون الأول 2000م.
(3) مقتطفات من كلمة الرئيس الأمريكي بل كلنتون أمام مؤسسة منبر السياسة الإسرائيلية في كانون الثـاني 2001م، انظـر: موقـع لـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة عـلى الإنترنت http:WWW.usinfo.state.gov/abmin/oo/arbe.htm.

- ثالثاً: ما هو يهودي يجب أن يكون إسرائيلياً، وهذا يؤدي إلى قيام قدس يهودية، أكبر وأكثر حيوية مما كانت في تاريخها.
- رابعاً: ما هو مقدس للطرفين، يتطلب عناية خاصة ليلائم حاجات الجميع.
- خامساً: يجب على أي اتفاق أن يتضمن، قرار إنهاء النزاع، لأنه ليس بإمكان أي من الطرفين أن يقدم هذه التنازلات المؤلمة، فقط ليكون عرضة لمزيد من المطالبات.

إن هذه المقترحات لا يعول عليها، لكون الموافقة على تنفيذها وإخراجها إلى حيز الوجود يتطلب موافقة يهودية، فأمريكا لا تتخذ قرارات تتعارض والمواقف اليهودية، أضف إلى العدد الكبير من المنظمات والمؤسسات ورجال السياسة المتأثرين بالصهيونية، الذين يعملون لصالح اليهود وتحقيق أهدافهم، والملاحظ أن الرؤى السياسية الأمريكية طيلة العقد الأخير من القرن الماضي تنبع من الرؤيا اليهودية وتنسجم مع المواقف السياسية لدولة يهود، وخلاصة القول إن الرؤيا الأمريكية هي الرؤيا اليهودية وإن اختلفت في الصيغة والكلمات إلا أنها متوافقة بالجوهر.

وأخيراً يبدو أنه سيكون لمدينة القدس مع القرن الحالي - الحادي والعشرين -، قصة فهي محتلة من قبل اليهود، ومستهدفة من النصارى وشبه ميئوس منها من العلمانيين العرب، وليست هذه كل المشكلة التي نعيش، بل المشكلة في صيغة الحل النهائي ومدى رضى الأطراف عنها.

فاليهود يريدون من العالم أن يحسم اختياره المتردد لصالح اختيارهم الحاسم بالابتلاع الأبدي للقدس، واعتبارها عاصمة موحدة لدولتهم، والنصارى يريدون من خلال منظماتهم الإنجليلية أن تنفذ الولايات المتحدة الأمريكية قرار الكونجرس الملزم بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس على أنها يهودية وإقامة الهيكل واجب مقدس في أماكن تواجد الأماكن الإسلامية المقدسة، وأما العرب فإنهم يقفون وقفة المنتظر يرقبون نتائج الفترة الانتقالية ونتائج مفاوضات الحل النهائي، وكان الأمر لا يخصهم، والفلسطينيون يتطلعون إلى رفع علم دولتهم المستقلة على القدس، وكل طرف يسعى إلى دعم موقعه لنصرة قضيته إن كانت له قضية[1].

وتبقى قضية القدس قضية إسلامية مهما تعددت التسميات، وفلسطين أرض الإسراء والمعراج التي بارك الله حولها[2]، وسيبقى تاريخ فلسطين أو القدس أسفاراً من الحروب والصراعات تتجدد مع تجدد الأيام والأزمان، ويبقى القول أن أرض فلسطين لا تقبل إلا بحضارة واحدة حضارة يهود أو حضارة الإسلام، فإما هذه أو تلك، ويبقى الصراع حتى تنتصر أياً منها، فالحضارة التي تستند إلى العدالة هي بلا شك ستظهر على الأخرى ولو بعد حين، وتلك خاصية الحضارة الإسلامية.

---

(1) انظر كيف تنظر المنظمات النصرانية الغربية، ولنأخذ (السفارة المسيحية الدولية) كمثال، ونتبصر في قولها الآتي: "ليكن دعاؤكم - تخاطب أنصارها - ضد الروح الإسلامية - ولم تقل ضد الروح الفلسطينية أو العربية" وقالت أيضاً: "إن وجود مسجد إسلامي - لم تقل مسجد فلسطيني أو عربي - في أقدس بقعة في القدس، وصمة عار للموقع المقدس للهيكل" ويبقى القول أن هذه المنظمة أنشئت عام 1980م، للمزيد انظر: المرجع السابق، ص84.

(2) عبد العزيز مصطفى كامل، مرجع سابق، ص94.

المطلب الثالث: القدس من المفاوضة إلى الانتفاضة:

انتفاضة الأقصى المبارك الحالية التي تأججت في (28) أيلول عام 2000م، فهي ليست الانتفاضة الأولى ولن تكون الأخيرة، ففي عام 1987م تفجرت في الأراضي العربية المحتلة انتفاضة فلسطينية تعددت الآراء حولها، فبعض الإسرائيليين ردوها إلى دوافع اقتصادية اجتماعية ناتجة عن ظروف الاحتلال، ومحاولة المحتل استغلال المناطق المحتلة اقتصادياً، إضافة إلى استخدام الأيدي العاملة العربية الرخيصة داخل دولة الكيان الصهيوني، واستغلالها إلى أقصى حد ممكن حيث يبلغ أجر العامل العربي ربع أجر العامل اليهودي، والضرائب المرتفعة التي يدفعها العامل العربي ربع أجر العامل اليهودي، وقد قدرت الضرائب المرتفعة التي يدفعها العامل العربي للفترة (1977-1987م)، نحو (140) مليون دولار[1]، وبالإضافة إلى هذا، فهناك عامل آخر يمكن إضافته، وهو الجمود الدبلوماسي الذي لف القضية الفلسطينية، إن تضافر هذه العوامل، جعلت الأرض الفلسطينية قابلة للانفجار تنتظر الشرارة المباشرة والتي جاءت على يد مستوطن يهودي حينما أقدم على قتل طالبة فلسطينية، ومقتل سبعة عمال في اصطدام سيارة في غزة، على خلفية قمة عربية مخيبة للآمال[2].

إن الاختلاف الواسع في الرؤى السياسية اليهودية والعربية عامة والفلسطينية خاصة حول مدينة القدس، وحالة القهر التي يعيشها أبناء فلسطين في الداخل، وتردي أوضاعهم الاقتصادية، ومنع تدفق المساعدات لإصلاح البنية الاقتصادية الفلسطينية بالقدر المطلوب، تولد حالة اليأس وعدم الثقة في جهود التسوية السلمية، وتنامي شعور الاعتزاز الفلسطيني بعد انسحاب الجيش اليهودي من جنوب لبنان تحت طائلة ضربات المقاومة اللبنانية. بالإضافة إلى تشابك عدة عوامل متفاعلة دفعت إلى التحرك الشعبي الفلسطيني، لمواجهة التعنت اليهودي الرافض لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والتصدي للمحاولات اليهودية للسيطرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية هناك، كل ذلك أدى إلى وضع المنطقة من جديد في المرجل تنتظر الشرارة المباشرة للانفجار، حتى جاء (إرائيل شارون) رئيس كتلة الليكود المعارض يوم 28 أيلول عام 2000م، وسط حماية مكثفة من الشرطة وحرس الحدود، واقتحموا جميعاً المسجد الأقصى، إلا أن جموع المصلين وشخصيات سياسية من الداخل الفلسطيني، والسلطة قد اعترضت دخوله، فلم يتمكن من الوصول إلى المصلى المروائي هدف زيارته، ونجم عن هذا الاقتحام إصابة بعض أفراد الشرطة، وحرس الحدود بسبب المواجهات التي اندلعت في ساحات الأقصى الشريف،

---

(1) محمد سعد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية (1987-1990) وانتفاضة الأقصى: دراسة تحليلية، السياسة الدولية، العدد (143)، 2001م، ص102.
(2) سليم غازي حمامي، انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (45، 46)، 2001، ص7.

وكعادة الشرطة اليهودية بيتت الانتقام في اليوم التالي، وهو يوم الجمعة 29 أيلول، حيث أطلقت العنان لأفرادها لتطلق النار على الركع السجود فسقط تسعة شهداء لتندلع الانتفاضة في كافة أنحاء فلسطين من نهرها لبحرها[1]، وبشأن الانتفاضة نبين ما يلي:

أولاً: آثار الانتفاضة

لقد أدت الانتفاضة إلى عدة آثار سلبية في الجانب اليهودي أهمها[2]:

1) الجانب السياسي: زعزعت الانتفاضة الحكومة اليهودية بزعامة (باراك)[3]، فعلى الرغم من حصوله على (57%) من الأصوات في الانتخابات عام 1999م، إلا أنه هبط في سلم التأييد إلى الحضيض (19%، 20%، 22%، 29%) على التوالي، خلال شهري كانون الأول وكانون الثاني عام 2000م[4]، الأمر الذي أدى إلى هزيمته في انتخابات عام 2001 أمام الليكودي ارائيل شارون، الذي أطلق مؤيدوه شعارهم الانتخابي (شارون يجلب الأمن والسلام)[5]، كما أدت إلى تطاول ومهاجمة المدرسة العسكرية وأجهزة الأمن اليهودية على الشخصيات السياسية الحكومية، لأنها لا تعطي الجيش الضوء الأخضر لضرب الانتفاضة، كما فسخت الانتفاضة حزب العمل رغم تنفيذه لسياسة البطش ضد الشعب الفلسطيني، وأظهرت المجتمع اليهودي على حقيقته من جهود التسوية السلمية مع الفلسطينيين، وفقاً للإحصائيات الناتجة عن استطلاعات الرأي: فإن (67%) يعترضون على تقسيم القدس، و (66%) يؤيدون بقاء القدس (بلدة القديمة) تحت السيادة اليهودية، و (70%) ضد حق العودة، و(60%) ضد تفكيك المستوطنات[6]، وفي الوقت ذاته، فإن ثمة مظاهر بدأت تطفو على السطح تهدد نسيج المجتمع اليهودي من أهمها[7]: التهديد بقتل رئيس الحكومة ونسف المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة، وبروز تنظيمات متطرفة والتهديد بتمرد شعبي، وقتل شخصيات عربية من الداخل الفلسطيني، كما ألقت الانتفاضة بظلالها على العلاقات الخارجية لدولة الكيان الصهيوني، كما ألقت الانتفاضة بظلالها على الداخل اليهودي وعلى العلاقات الخارجية لدولة الكيان الصهيوني، فقد سحبت مصر سفيرها مما وضع الدولة الصهيونية أمام إشكالية أعادها إلى التقوقع الذي طالما حلمت بالتخلص منه، وأغلقت قطر مكتب الارتباط اليهودي، وأدت إلى مظاهرات عارمة على طول الساحة الإسلامية من إندونيسيا شرقاً حتى

---

(1) أحمد البرهان، الانعكاسات العربية والإسلامية لانتفاضة الأقصى، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000، ص95.
(2) إبراهيم أبو جابر، الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة على إسرائيل، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000، ص20-37.
(3) أعلن باراك استقالته في (7) كانون الأول 2000م، وعلل استقالته بأنه يريد ويطمع بشرعية من الشعب حتى يستمر في الطريق التي بدأها، انظر: صحيف هارتس اليهودية الصادرة في (10) كانون الأول 2000م.
(4) استطلاعات الرأي الأخير الواردة في الصحف اليهودية الأسبوعية معاريف وبديعوت احرنوت (12) كانون الثاني 2001م.
(5) إبراهيم أبو جابر، مرجع سابق ص23.
(6) مشروع مقياس السلام لشهر ديسمبر 2000م، الصادر عن مركز شطيمنتس لأبحاث السلام، جامعة تل أبيب، انظر أيضاً: صحيفة هارتس اليهودية الصادرة في 4 تشرين الثاني 2000م.
(7) المرجع السابق، ص24-25.

طنجة غرباً، وهذا بدوره أدى إلى ازدياد الصحوة في الدول العربية، كما أضرت بالعلاقات اليهودية مع بعض الأقطار الغربيـة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حدة وتيرة الاعتراض الشعبي الأمريكي للتصرفات اليهودية.

2) الجانب الاجتماعي: يمكننا إبراز أهم آثار الانتفاضة في هذا الجانب بما يلي[1]:

أ- وضعت انتفاضة الأقصى المجتمع الإسرائيلي أمام حقيقة طالما سعي لإغفالها أو التغافل عنهـا، وهـي وجـود شـعب آخر يريد الاستقلال ويطمح إلى الحرية.

ب- الحصار على المدن الفلسطينية والاغتيالات على طريقـة المافيـا والقتـل المتعمـد، تـرك رواسـب في نفسـية الجنـود والمستوطنين، مما أدى إلى تعميق ظاهرة العنف داخل المجتمع اليهودي نفسه، وهذا ما يعكسه ارتفـاع معـدلات الجريمة.

ج- إصابة المجتمع اليهودي بحالة من الذعر والقلق وعدم الشعور بالأمن نتيجـة الانفجـارات والحـالات الاستشـهادية التي يقوم بها أبناء الانتفاضة.

د- هجرة أعداد كبيرة من سكان المستوطنات اليهودية إلى حيث التجمعات اليهوديـة الكبـيرة، وأخـذت أعـداد أخـرى تتحفز للهجرة الخارجية والعودة من حيث أتت.

3) الجانب الاقتصادي: إن لانتفاضة الأقصى آثاراً سلبية كثيرة على اقتصاد دولة الكيان الصهيوني أهمها[2]:

أ- الهبوط المستمر في نسبة الزائرين والسياح بسبب انعدام الأمن، ويتوقع المراقبـون الاقتصـاديون الإسرائيليـون أن تبلغ الخسائر لعام 2001 فقط (2) مليا دولار وتزداد باستمرار الانتفاضة ودوامها.

ب- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي ففي عام 2000م، حيث كانت نسبة النمـو في القطـاع الخـاص خـلال الأشـهر التسعة الأولى منها (7.8%)، إلا أنها هبطت بعد أحداث الانتفاضة إلى (3%).

وأما القطاع العام فقد سجلت النسبة (4.6%) وهبطت إلى (3%).

وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالركود أو الانتعاش الاقتصادي.

ج- تراجع عدد المستثمرين في الكان الصهيوني، وهذا في واقع الأمر جاء كنتيجة مباشرة لحالة الخوف والقلق التي يعيشها المجتمع اليهودي، وخصوصاً إذا علمنا أن رأس المال يتصف بالجبن يهرب إلى حيث الأمن والاستقرار.

---

(1) المرجع السابق، ص30-37.
(2) المرجع السابق، ص27-30.

والواقع أن أهم ما تميز به انتفاضة الأقصى التي استعرت نيرانها في عام 2000م هي[1]:

أ- إعادة القضية الفلسطينية إلى موضعها المهم في سلم الأولويات العربية.

ب- أسقطت الانتفاضة خطاباً تهادنياً ساد على مدى عقد من الزمن، قام على إمكانية تحقيق السلام مع دولة الكيان الصهيوني في فلسطين، بعد زوال ما أسماه البعض بالحاجز النفسي.

ج- طرحت الانتفاضة من جديد العملية السلمية بكاملها للتقييم ومراجعة الحسابات.

د- أسقطت إمكانية قيام المشروع الشرق أوسطي اليهودي - الأمريكي في المنطقة، وأحيت الأمل في إحيا المشروع العربي الإقليمي بوصفه المشروع الذي يحقق المصالح العربية.

ه- أعادت قدراً من التضامن العربي المفقود، وأعادت فكرة البحث عن وسائل أخرى لإدارة الصراع العربي - الصهيوني.

و- أوجدت قدراً هاماً وملحوظاً من الضغوطات الشعبية العربية على الحكومات العربية، بصدد تعاملها مع دولة الكيان الصهيوني في فلسطين.

ز- كشفت للرأي العام العالمي مدى وحشية الكيان الصهيوني، وأزالت الواجهة الدعائية التي يتستر حولها.

ح- أوضحت أن القوة العسكرية اليهودية محدودة الفاعلية في حسم الصراع، وأن دولة الكيان الصهيوني بكل ما تملكه من ترسانة عسكرية وأسلحة للدمار الشامل، لا تستطيع أن تحقق أمنها به، طالما بقيت حقوق الشعب الفلسطيني مغتصبة.

ط- أعادت تشكيل خريطة القوى السياسية الفلسطينية، كاشفة عن ميلاد جيل جديد من الفلسطينيين القادرين على حمل لواء الكفاح، من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ي- أحيت الهوية الوطنية بل أنضجتها بصورة واضحة، ولعل من مواقف الفلسطينيين خلف الخط الأخضر- المعروفين بفلسطيني 1948م، ومواقف فلسطين ما يؤكد هذا.

ثانياً: المواقف الدولية من الانتفاضة:

إزاء اشتعال انتفاضة الأقصى في 28 أيلول عام 2000م، وقيام دولة الكيان الصهيوني باستخدام كافة أشكال قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية ضد الشعب العربي الفلسطيني، الأمر الذي لفت أنظار العالم تجاه ما يجري على الساحة الفلسطينية، فانقسم العالم بين مؤيد ومعارض لهذا الطرف أو ذاك، وفيما يلي نتعرض إلى بعض المواقف الدولية إزاء الأحداث التي فجرتها انتفاضة الأقصى:

---

(1) محمد سعيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية 87-1990م وانتفاضة الأقصى، السياسة الدولية، العدد (143)، 2001م، ص105.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية (راعية عملية السلام في المنطقة): لقد أبدى الرئيس الأمريكي بل كلنتون اهتماماً زائداً وخاصة، في أواخر أيام رئاسته إنصب على ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين اليهود وفلسطين، إلا أنه لم يتمكن من ذلك، وما أن طلت رئاسة جرج دبليو بوش (جورج بوش الابن)، حتى تركت العنان (لارائيل شارون) مفجر فتيل الانتفاضة لفعل ما يريد من قتل وهدم في صفوف الفلسطينيين، بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، فقد أخذت تهدد على لسان وزير خارجيتها (كولن بول) بنقل سفارتها إلى القدس، ولم تتدخل الولايات المتحدة إزاء أعمال دولة الكيان الصهيوني المفرطة إلا عندما قدمت دبابات شارون على احتلال جزء من غزة، لأنها خشيت من إراقة ماء الوجه الذي لا يزال عليه بقية أمام دول العالم على اعتبارها راعية عملية السلام في المنطقة، ثم تدخلت مرة أخرى لصالح اليهود بعد تصاعد وتيرة العمليات الاستشهادية، والتي ذهب ضحيتها أعدادٌ كبيرة من اليهود، حيث أوفدت رئيس المخابرات المركزية الأمريكية لفلسطين من أجل وضع ما وصفته حدا للعنف ولخلق أجواء تساعد على التفاوض.

إن التواطؤ الأمريكي لجانب دولة الكيان الصهيوني والذي ظهر واضحاً أثناء الانتفاضة، أدى إلى مراجعات عربية وإسلامية تنادي بضرورة مقاطعة المنتوجات الأمريكية في الأسواق العربية الإسلامية[1]، حيث وزع على الإنترنت لوائح بأسماء عشرات الماركات الأمريكية المعروفة عربياً وعالمياً من أجل مقاطعتها، ومن فصول هذا التواطؤ بأن لعبت شركة الاتصالات الأمريكية (AT & T) دوراً بارزاً لدعم وحماية موقع الإنترنت التابع للحكومة اليهودية في فلسطين، بعد تصاعد حرب المواقع الإلكترونية، والتي بدأت بهجمة صهيونية على مواقع الإنترنت التابع لحزب الله في لبنان أدت إلى تعطيلها مؤقتاً، مما أدى إلى تنظيم حملات لمقاطعة هذه الشركة الحامية.

وخلاصة القول أن الموقف الأمريكي من انتفاضة الأقصى موقف يمكن تصنيفه بالموقف المعادي للعرب والمحابي لليهود.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي: لقد أصدر الاتحاد الأوروبي بيانه إزاء ما يجري على الأرض الفلسطينية، ذاعته من بروكسل في 20 تشرين الثاني عام 2000م، تضمن مناشدة الحكومة اليهودية على العمل على سحب قواتها المسلحة، إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل 28 أيلول 2000م، أي قبل تفجر انتفاضة الأقصى، ووضع حد للإجراءات المفروضة والمقيدة لنقل الأشخاص والممتلكات في الأراضي الفلسطينية، ورفع العقوبات المالية المتخذة بحق السلطة

---

(1) إبراهيم علوش، التوجهات العربية الإسلامية لمقاطعة إسرائيل والمنتوجات الأمريكية، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000، ص153-154.

الفلسطينية، واستعمال الوسائل غير المميتة دون غيرها، في الحالات التي يبدو فيها تـدخل قـوات الأمـن أمـراً لازمـاً[1]. إلا أن دول الاتحاد لم تتخذ إجراءات عملية لوقف تداعيات العنف الذي تقوم به دولة الكيان الصهيوني.

وخلاصة القول يمكننا وصف موقف الاتحاد الأوروبي بالموقف المتعاطف فقط للموقف الفلسطيني.

3- دول عدم الانحياز[2]: أبدت هذه المجموعة تعاطفاً واضحاً مع الموقف الفلسـطيني وانتفاضـة الأقصى، وشـجبت استخدام دولة الكيان الصهيوني للقوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، واستنكرت انتهاك حرمة الأماكن المقدسة بعـد زيارة (ارائيل شارون) للمسجد الأقصى، وقيام الجنود بالاعتداء غير المبرر على أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته.

4- الشارع العربي والإسلامي: حظيت انتفاضة الأقصى بدعم واسـع لـدى الأوسـاط العربيـة والإسـلامية، عـبرت عنـه بمظاهرات في معظم شوارع مدن العالم العربي والإسلامي من أندونيسيا شرقاً وحتى طنجة على المحيط الأطلسي غرباً، وكانـت الانتفاضة بمثابة عامل ضغط على زعامة الأمة العربية والإسلامية، ترجمت هذه باستجابة لعقد مؤتمر قمة عربية في القـاهرة يوم (21-22) تشرين الأول عام 2000، وآخر في عمان في شباط عام 2001، ومـؤتمر قمـة إسـلامية في الفـترة (13-14) تشرـين الثاني عام 2000م أطلق عليه (دورة السـلام والتنميـة وانتفاضـة الأقصى)، وقـد أكـدت المـؤتمرات عـلى ضرورة الـدعم المـالي والدبلوماسي للسلطة الفلسطينية لمجابهة الأوضاع السيئة التي خلقتها دولة الكيان الصهيوني، وأكدت على مـا تضـمنته لجنـة القدس في دورتها الثامنة عشرة والتي عقدت في أغادير 28 آب 2000م، والتي استندت على التمسـك بالسـيادة عـلى القـدس الشرقية، باعتبارها عاصمة دولـة فلسـطين المسـتقلة بمـا فيهـا الحـرم القـدسي الشرـيف وجميـع الأمـاكن المقدسـة الإسـلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران عام 1967م، وترفض أية محاولة لانتقـاص السـيادة الفلسطينية على القدس الشريف[3].

5- الكنـائس المسـيحية: إن موقـف الطوائـف المسـيحية الغربيـة تنبـع مـن مواقـف الـدول التـي تنتمـي إليهـا، فالبروتستنات لهم موقف مؤيد من إجراءات الكيـان الصـهيوني في فلسـطين ومعـادي مـن العـرب الفلسـطينيين، أمـا موقـف الكاثوليك فهو ينبع من موقف الفاتيكان الذي يعتبر القدس تراثاً مقدساً مشركاً للشرائع الثلاث، ويناد بضرورة المحافظة عـلى الحرية الدينية وتمكين كل الأطراف

(1) الوثائق الدولية، بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسات فلسطينية، العدد (46/45) 20001، ص209.
(2) نظام بركات، الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة، مرجع سابق، ص41.
(3) وثائق عربية وإسلامية، مرجع سابق، ص201-203.

للوصول بحرية إلى أماكن مقدساتهم، وإزاء انتفاضة الأقصى فإن الفاتيكان يقـف موقفاً متعاطفاً مـع الفلسـطينيين، ويـندد بكل إجراءات العنف التي تنتهجها القوات الصهيونية، في حين نجد مجلس كنائس الشرق الأوسط[1]، يرى بالقـدس جـزءاً مـن الجسم الفلسطيني، لا يمكن أن تنسلخ عنه، فهي بمنزلة القلب، ولابد من أن تعود إلى أصحابها حتى تلعب دورهـا الحقيقـي كمدينة العدل والسلام والحوار والمصالحة، وتصبح مدينة لقاء وصلاة للجميع، وفي خضـم الصراع المحتـدم بـين الفلسـطينيين واليهود، فإن مجلس كنائس الشرق الأوسط وجه رسالة رعوية صادرة عنه إلى المؤمنين من أبناء الديانة اليهودية، ليسـهموا في إحقاق الحق والعدل الذين يطالب بهما الشعب الفلسطيني ونبذ العنف.

6- الأمم المتحدة: أبدت الأمم المتحدة تعاطفاً في مجلـس الأمـن الـدولي والجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، ولجنـة حقوق الإنسان، ورغم عدم موافقة مجلس الأمن الدولي أحد الأجهـزة الهامـة في المنظمـة عـلى إرسـال قـوات دوليـة لحمايـة الفلسطينيين، إلا أنه أدان ممارسات دولة الكيان الصهيوني في قـراره رقـم 1322[2]، وفي مجـال حقـوق الإنسـان نجـد المنسـق الخاص للأمم المتحدة (الإنسكو) ماري روبنسون تكشف عن الانتهاكات التي تقوم بها دولة الكيان الصهيوني لحقوق الإنسان فقد أعلنت السيدة روبنسون[3]: "أنها سجلت خلال زيارتها للأراضي العربية المحتلة انزعاجها وقلقهـا إزاء مـا رأتـه وشـاهدته وسمعت عنه من استخدام إسرائيـل للقـوة ضـد الفلسـطينيين خاصـة الأطفـال، وأكـدت انهـا صـدمت مـن مسـتوى العنـف المستخدم في الرد على المتظاهرين الفلسطينيين، وتدمير المباني وتجريف الأراضي والمـزارع والأشـجار، وقالـت: إن الإسرائيليـين يمارسون تمييزاً عنصرياً، وأضافت أنها سجلت انزعاجها فيما يتعلق بحرمان المصلين من الوصول إلى أماكن العبادة.

7- الرأي العام الدولي[4]: استطاعت الانتفاضة أن تحظى بتأييد الرأي العام الدولي[5]، وأن تظهر حقيقة دولة الكيـان الصهيوني العدوانية في الشرق العربي، هذا التأييد الدولي دفع دولة الكيان الصـهيوني لتجنيـد خبرائهـا الإعلاميـين والأكـاديميين، لمعالجـة صـورة دولـة الكيـان الصـهيوني في الخـارج بعـد الانتفاضـة، وقتـل الأطفـال وتـدمير المنـازل وتـرك العنـان لجنودهـا ومستوطنيها لفعل

---

(1) المرجع السابق، ص199.

(2) أحمد البرهان، الانعكاسات العربية والإسلامية لانتفاضة الأقصى، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000، ص118.

(3) وثائق دولية، في دراسات فلسطينية، عدد (46/45)، 2001، ص207.

(4) يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الرأي العام الدولي لا يثبت على حال فهو متقلب ويتأثر بالدعاية ووسائل الإعلام وغيرها.

(5) أحمد البرصان، مرجع سابق، ص18.

ما يحلوا لهم في الأراضي العربية وبين صفوف الشعب الفلسطيني[1]، وخصوصاً أن الفضائيات الدولية أخذت تتسابق في نقل أحداث الانتفاضة، ونقل الخبر بصدق لتحظى بثقة أكبر عند المشاهدين.

من هنا فإننا نرى أن انتفاضة الأقصى أخذت بُعداً دينياً ممتزجاً بأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى، فنفحة الدين هي الصفة الغالبة والمميزة لهذه الانتفاضة لكون الشرارة كانت من أجل الأقصى[2]، الأمر الذي دعا مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ عكرمة صبري إصدار فتواه التي حرم فيها أي سيادة غير إسلامية على الحرم القدسي الشريف بجميع أجزائه، وقد نصت على ما يلي: "يحرم على المسلمين أن يمكنوا غير المسلمين من الإشراف أو الخدمة أو القيام بالطقوس للشعائر الدينية والعبادات في هذا المسجد (الأقصى)، أو أي جزء منه أو من أرضه ظاهرها وباطنها مهما نزلت أو فضائه مهما علا، وأضافت الفتوى: "على أن علماء المسلمين أجمعوا على أن الأرض التي يبنى عليها المسجد هي وقف إسلامي ظاهرها وباطنها وما بني عليها وأسوارها وساحاتها وأشجارها ومرافقها كافة، من دون أدنى شك ينطبق هذا الحكم على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين"[3]، إن هذه الفتوى ومثيلاتها زادت جذوة الانتفاضة اشتعالاً لأجل سد الطريق أمام سلسلة الإجراءات الصهيونية الموجه ضد القدس والمقدسات، هذه الإجراءات التي ما انفكت يوماً عن التوقف أو الإبطاء وعلى أعلى المستويات.

لقد بات من المؤكد ان الحمية الدينية هي الصفة المميزة للانتفاضة، ويمكننا تحسس ذلك من كلام الشارع السياسي اليومي هنا وهناك، وفي تركيز السلطة الفلسطينية على الموضوعات الإسلامية في الصراع من أجل القدس، وعلى الفتاوى الدينية، كما يمكن رؤيته في فعل الشارع اليهودي، فبعد هجوم الفلسطينيين على مقام يوسف في نابلس أحرق اليهود بعض المساجد في يافا، ثم أحرق الفلسطينيون كنيساً في أريحا، واستخدم خطباء المساجد خطبة الجمعة للتركيز على البعد الإسلامي - اليهودي للنزاع.

إن ما تقوم به الحكومة والشارع اليهودي من أعمال عنف وقتل وهدم، ومضايقة السكان العرب في فلسطين، وانتهاك المقدسات الإسلامية هناك، ما هو إلا مؤشر على فقدان المصداقية لدى الجانب اليهودي في كل تصرف ووعد وجلسة مفاوضات، ومؤشر آخر على تنصل الولايات المتحدة من رعايتها لمباحثات السلام، والأخذ على عاتقها حل الصراع بالطريقة التي ترضي كافة الأطراف.

المطلب الرابع: مستقبل القدس واحتمالات الحلول:

---

(1) القدس العربي الصادرة في لندن، بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 2000م.

(2) سليم تمارى وريما حمامي، مرجع سابق، ص13.

(3) وثائق فلسطينية، في مجلة دراسات فلسطينية، العدد 2001/46/45، ص182، انظر أيضاً: صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 9 كانون الثاني 2001م.

بعد هذا الحديث المطول عن مدينة القدس والذي تناول كافة جوانبها التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، نأتي إلى تساؤل وربما هو السؤال الأخير بعد سلسلة من الأسئلة التي بُثت في ثنايا البحث، مع إجاباتها، وهذا السؤال لابد من أن يطرح هاهنا لأننا قد وصلنا في الدراسة خط نهايتها وهو، ما هي احتمالات الحلول لقضية القدس؟

إن الإجابة على هذا السؤال يحمل في ثناياها عدة احتمالات، وكما جاءت وفقاً لصيغة السؤال المطروح، وهذه الاحتمالات متشعبة ومتعددة، والمراقب للظروف السياسية والمتعايش مع الأحداث لابد له من وضع عدة احتمالات مع وجهة النظر التي تبرر تبني أحد هذه الاحتمالات، ومن ثم يخرج بنتيجة أي الاحتمالات مرشحة لتأخذ الأولوية على غيرها والاحتمالات المتوقعة هي:

أولاً: إبقاء السيادة اليهودية على القدس الشرقية وتحويلها إلى قدس يهودية خالصة، وهذا سيؤدي إلى المضي بسياسة التهويد وفق المخططات المرسومة من الحكومة اليهودية، ومن شان هذه السياسة التضييق على عرب القدس بوسائل مباشرة وغير مباشرة، منها: وضع إغراءات أمامهم للنزوح عن المدينة، وذلك بدفع أثمان عالية جداً للأراضي التي يملكونها لدفعهم للرحيل عنها، والتضييق على اقتصادهم، وتدني نسبة الخدمات لإحياءهم، وسد أبواب كسب الرزق أمامهم، وتشكيل منظمات مدنية ذات صبغة عسكرية للإشراف والسيطرة على أماكن تواجدهم، وهؤلاء بلا شك سيكونون من المتطرفين الذين سيحيلون حياتهم إلى جحيم.

إن ما يدفع هذا الاحتمال ليحتل المقدمة من بين الاحتمالات الأخرى، قيام الدولة اليهودية بإجراء عدة تغيرات في عالم المدينة توحي باستمرار السيطرة على المدينة فعلى سبيل المثال قامت الحكومة بما يلي[1]:

1- تغيير الميزان السكاني لنسبة اليهود في المدينة مقارنة بالعرب، وذلك بإحضار عشرة آلاف مهاجر سنوياً للتكافؤ مع معدل الولادة العربية وباستمرار للمحافظة على هذه النسبة العالية، وبهذا أصبح عدد سكان المدينة ثلاثة أرباع مليون عام 2000م على وجه التقريب.

2- وضع أساس مادي للملكية، بحيث يصعب نقلها أو تحريكها دون حدوث مضاعفات خطيرة.

3- وضع خطط محكمة للبنية الأساسية والطرق والمنافع العامة.

4- توطين الكثير من الصناع اليهود في المدينة، وهؤلاء من الذين يعملون في صناعة البناء والصناعات المتعلقة بها، بحيث يتحول توقف عمليات البناء فوراً إلى معاناة لهؤلأ الصناع من البطالة، وهذا يضمن استمرارية البناء الذي من شانه توسيع المدينة لصالح اليهود.

---

(1) كيت ماجواير، مرجع سابق، ص60.

5- إقامة مناطق صناعية بالقدس، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد اعتماد سكان المدينة وإسرائيل عليها في شغل الوظائف، وتوفير المنتوجات للسوق المحلي والأسواق الخارجية.

6- عدم الكف عن استمرارية مصادرة الأراضي الواسعة في القدس الشرقية.

إن ما يدفع هذا الاحتمال للظهور على السطح هو الدعم الموصول من الإدارة الأمريكية والتي تساير سياستها السياسية اليهودية في فلسطين وتنسجم ولا تتعارض معها، أضف إلى أن هناك اتفاق شبه تام بين الأحزاب السياسية، والقطاعات السكانية في دولة الكيان الصهيوني، ترى بوجوب إبقاء القدس موحدة تحت السيادة اليهودية، والإبقاء عليها عاصمة أبدية للدولة، وأهم المحاذير التي تواجه هذا الاحتمال هي إبقاء الصراع صراعاً ودوامة العنف دون تطبيب، لأن تنازل العرب عن مدينتهم المقدسة لا يكون بهذه السهولة، فشعلة المقاومة ستبقى مشتعلة وأجواء الفوضى والاضطراب ستكون عنواناً لهذا الاحتمال.

ثانياً: إبقاء السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، مع الإبقاء على العنصر العربي وبشكل محدود داخلها، ودمج هذا العنصر بالكيان الصهيوني وذلك بتقديم عدة إغراءات منها: المادية والمتعلقة بتحسين مستوى الخدمات وفي مجالاتها المتشعبة، وهذا من شأنه كسب ثقة العرب، لكون مثل هذا يمس حياتهم المعيشية والتي يطمح كل إنسان إلى مستوى معاشي أفضل، وتقديم إغراءات خاصة بالتجنس بالجنسية الإسرائيلية، والسماح لهذا العنصر من الإدلاء بصوته في الانتخابات البلدية لمدينة القدس، والسماح بصحافة عربية تعبر عن وجهة نظر العرب المقدسيين.

إلا أن هناك عدة محاذير تواجه هذا الاحتمال تتراوح بين عدم قبول العرب الجنسية الإسرائيلية، لكونهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من سكان الضفة الغربية، وقبولهم الجنسية يعني انفصالهم عن الجسم العربي الفلسطيني، والانضمام إلى الجانب الإسرائيلي، وهذا له محاذيره في واحدة منها، والذي سيسبب لهم معاناة مُرة في الجانب النفسي، وبشأن الإغراءات المادية فيرون أنها غطاء لوجه آخر من الحقيقة، فما كسبه العرب من خدمات الطرقات المعبدة أو المواصلات ما هي إلا نتاج ثانوي للمشاريع الإسرائيلية، كشبكات الطرق التي تربط المستعمرات اليهودية هنا وهناك، فلولا الخدمة لهذه المستعمرات ما كانت هذه الطرق لتشق لصالح العرب. وبالنسبة للمزايا التعليمية ما هي إلا وسائل لقلع الثقافة العربية الإسلامية واستبدالها بالثقافة اليهودية، وهذا يعد أحد الوجوه العريضة للتغريب، وبالنسبة لحق التصويت فهم يرون أنهم لن يصوتوا يوماً ما لإنجاح رئيسٍ عربيٍ لبلدية القدس، بل سيكون مشاركتهم بالانتخابات لإنجاح مرشح يهودي معتدل بدلاً من متطرف لرئاسة أو لعضوية البلدية، ومهما يكن فإن العضوية العربية في المجلس البلدي ستكون إشغالاً لكرسي العضوية فقط، دون أي تأثير في النهج الإداري الذي يراه المجلس للمدينة،

كما أن السماح بإنشاء صحافة عربية حرة، فإن عرب القدس يدركون تماماً أن هذه الصحافة تتعرض في أي وقت ولأي سبب للإغلاق، وهذا بلا شك سيكون موضع العرض اليهودي هذا في معرض التلويح والتصريح لحصد مكاسب إعلامية، وتمرير سياسة مرسومة تصب في صالح اليهود وتستبعد صالح عرب القدس.

ثالثاً: السيادة العربية على القدس الشرقية: ويقوم هذا الاحتمال على أساس عودة القدس الشرقية إلى السيادة العربية في ظل إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، وتكون القدس في إطار هذا المضمون عاصمة هذه الدولة، وهذا الاحتمال تستثنى الأماكن المقدسة من التبعية العربية، وذلك بتشكيل مجلس خاص للإشراف على هذه الأماكن يتكون من اتباع الشرائع الدينية الثلاث.

ويجاور القدس الشرقية بسيادتها العربية قدس يهودية بإشراف وإدارة وسيادة يهودية، وبهذا يكون هناك مدينتان داخل مدينة واحدة وفي القدس، وهذا الاحتمال يتطلب عدة متطلبات لنجاحه منها: الاحترام المتبادل بين سكان المدينتين العربية واليهودية، وخلق الثقة في إطار هذا الاحتمال بين سكان المدينتين وعقد العزم على التعاون بينهما، وفي هذه الحالة يجب وضع نظام أساسي ينظم العلاقة التي تسود المدينتين، ويتناول بتفاصيل دقيقة آلية حل المنازعات التي تطرأ، ويضمن حرية وصول كل الأطراف لزيارة الأماكن المقدسة، وهذا في اعتقادنا من الصعوبة بمكان تطبيقه.

رابعاً: إبقاء السيطرة اليهودية على معظم أجزاء القدس الشرقية، والتخلي عن جزء يسير منها في إطار تسوية نهائية، تخضع الأجزاء التي تضع الدولة اليهودية عليها يدها للسيادة والقانون الإسرائيلي، في حين يخضع الجزء المتبقي للسيادة العربية، وتتخذ منه الدولة الفلسطينية الموعودة عاصمة لها، في حين توضع الأماكن المقدسة تحت إدارة دولية، تضمن حرية ووصول كل الأطراف لزيارة الأماكن المقدسة. وهذا الاحتمال يأخذ موقعاً له بين كل الاحتمالات، لأن مفاوضات الوضع النهائي تمر بظروف صعبة في الجانب العربي قد يقبل مضطراً بهذا الاحتمال، وذلك انطلاقاً من مقولة الحصول على شيء أفضل من فقدان كل شيء.

إن الاحتمالات السالفة الذكر جميعها مرشحة للأخذ بواحدٍ منها بعد تعديل أو بدون تعديل وتطبيقه كحل ترضي به أطراف الصراع، وقد تحمل الأيام واقعاً جديداً لا يأخذ بهذا أو ذاك، لان الوضع الدولي يمر في حالة عدم استقرار يصعب التنبؤ بسيرها، وأما ما يخص الاحتمالات التي قدمناها فإننا نؤكد بأنها احتمالات اجتهادية، قد تصيب وقد تخطئ استفينا معظم جوانبها من خلال هذه الدراسة وإننا بدورنا نرجح العمل بالاحتمال الأول، وهو إبقاء السيادة اليهودية على القدس الشرقية، وتحويلها إلى قدس يهودية خالصة، ويدفعنا إلى الأخذ بهذا الاحتمال الأسباب الآتية:

1- إن الأطماع الصهيونية الخاصة بمدينة القدس، لم تفصح عن أية نوايا حسنة تجاه حقوق

العرب في مدينة القدس، أو القبول باستعادة القدس الشرقية وحتى أجزاء منها للعرب، وهـذا مـا تفـرزه اسـتطلاعات الـرأي الشعبي والحزبي وتصريحات قادة السياسة في دولة الكيان الصهيوني.

2- إن الظروف الدولية تهب لصالح السياسات والمخططات الصهيونية التهويدية لمدينة القدس، وخاصة بعد سيادة الولايـات المتحدة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد.

3- إن المفاوض العربي لا يستند إلى أية قوة، قياساً بالقوة التـي يسـتند إليهـا المفـاوض اليهـودي عنـد الـدخول في مفاوضـات المرحلة النهائية، والتي تعتبر مدينة القدس لها عنواناً، والمفاوض الذي لا يستند إلى قوة يقبـل بالفتـات الـذي يسـتغني عنه الطرف الذي يجوز استعمال القوة.

4- إن الوضع العربي الممزق يسهم إسهاماً كبيراً في تشجيع دولة الكيان الصهيوني، لفرض النظام الـذي تريـده لمدينـة القـدس، وأفضل الاحتمالات لهذه الدولة بلا شك هو الاحتمال الأول، الذي يحقق لها الحلم الكبير بالاستحواذ على مدينة القدس بصبغة يهودية خالصة لا ينازعهم عليها كائن من كان.

5- إن لعامل الوقت أهمية كبيرة، فقد كان لاستمرار التأجيل في معالجـة قضـية القـدس منـذ عـام 1967م، سـبب في تعقيـد القضية حيث أن أي حل كان يتمتع بفرصة النجاح في الماضي، أصبح يفتقد هـذه الفرصـة في ضـوء التغيـيرات المتلاحقـة على المدينة، أضف إلى أن عدداً كبيراً من السكان في الدولة اليهودية، هم من أبناء الجيل الثـاني، خلقـت لـدى الغالبيـة العظمى لدى هذا الجيل حقائق جديدة، منها الاعتقاد الراسـخ الـذي لا يتزعـزع بـأن المدينـة المقدسـة هـي العاصـمة الأبدية لإسرائيل.

لذا وفي اعتقادنا ومن خلال ما سبق إذا ما طرحت احتمالات لحل قضية القدس للاسـتفتاء العـام اليهـودي في دولـة الكيان الصهيوني، وكان هذا الاحتمال واحداً من بين الاحتمالات المطروحة للاستفتاء، ففي اعتقادنا أن هـذا الاحـتمال سـيحتل المقام الأول بين الاحتمالات المطروحة وهو إبقاء السيادة اليهودية على القدس الشرقية وتحويلها إلى قدس يهودية خالصة.

وأخيراً إن من الأمور الهامة التي على العرب والمسلمين أن يتنبهوا لها وهـي: أن في وحدتهم قـوة، وفي العـالم العـربي الإسلامي من المقومات التي تسهم في بناء هذه القوة، وتدفع العرب والمسلمين لاحتلال مقدمة ركب البشرـية، وإن القـرارات ومن أي جهة كان مصدرها، والمواقف الدولية، لا يمكن الاعتماد عليها لإعادة القدس إلى أصحابها، ما لم تكن هناك قوة عربية إسلامية تدعم الحق العربي سواء كان ذلك في ميادين الحروب أو من على موائد المفاوضات، لكون العدو الغاصـب لفلسـطين عامة والقدس خاصة لا يفهم إلا لغة القوة، وفي حالة امتلاك هذه القوة في الجانب العربي الإسلامي، سـيؤثر في اعتقادنـا عـلى كثير من المواقف الدولية، التي

ستكون هي الأخرى عاملاً مؤثراً في الضغط على دولة الكيان الصهيوني وبقية الدول المؤيدة لهذا الكيان، للتنازل عن الحقـوق العربية في القدس، وإجبارها للمضي في طريق الجادة نحو حل الصراع.

الخاتمة

الخاتمة

تبين من خلال العرض السابق أن الدولة الصهيونية خطر عام على كل العرب، وأن مكافحتها واجب كل عربي، فقد انطلقت فيما مضى من جهود شعب مشتت، ولكنها اليوم وبعد قيام الكيان الصهيوني أصبحت تستند إلى جهود دولة قائمة تقف وراءها كل قوى الاستعمار والصهيونية، وتعمل على تسخير عناصر القوة لتقذف بها في لب معركتها مع العرب.

دراسة القدس في الصراع العربي - الصهيوني، تستحق مزيداً من البحث والإيضاح، وخصوصاً أن هناك جوانب كثيرة لم تغطي نظراً لعدم شمولها في حدود الدراسة.

لقد أفضت بنا هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتي يمكننا إبرازها على النحو التالي:

1) القدس (يبوس) مدينة عربية النشأة بناها العرب اليبوسيون وسميت باسمهم، حافظت على عروبتها على الرغم من تعاقب هجمات الغزاة الطامعين، كالفرس واليونان والرومان، وأعيدت إلى أهلها ثانية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

2) العرب أقدم وجوداً في مدينة القدس من اليهود، حيث بنوها عام (4000) ق. م.، ودخلها اليهود متأخرين عام (1000) ق. م.، وبالنسبة للفلسطينيين فقد سبقوا اليهود إلى فلسطين ودخلوها عام (1200) ق. م. ونسبت إليهم.

3) شكل العنصر العربي الغالبية العظمى من سكان مدينة القدس عبر عصور التاريخ حتى في عهد الملك داود - يعتبره اليهود ملكهم الأول ومؤسس المملكة العبرانية -، بينما العنصر اليهودي اختفى وجوده من المدينة في حقبات زمنية كثيرة.

4) إن معظم الأمم التي استولت على المدينة صبت جام غضبها على اليهود، فعملت فيهم قتلاً وسبياً وتدميراً بما فيه هيكلهم، إلا الفرس حظيوا عندهم بمكانة رفيعة، لكونهم ساعدوهم في ذبح نصارى المدينة وهدم كنائسهم.

5) إن أهل الاختصاص من غير العرب المسلمين، ونخص أولئك المتعمقين بدراسة التوراة "كتاب اليهود المقدس"، يعترفون بعروبة القدس وإسلاميتها.

6) كان الفتح العمري لمدينة القدس سنة (15هـ) الموافق (638م) إيذاناً ببداية عهد جديد أشرقت المدينة في ظله بنور الإسلام، وسادت بين الناس عدالته، وازدهرت المدينة عمرانياً وثقافياً وحضارياً حتى غدت منارة علم يؤمها الناس من كل البقاع. واهتم بها أمراء المسلمين من بعده اهتماماً يليق بمكانة المدينة. وقد استلمها العرب من الرومان وليس من اليهود.

7) دخل الإفرنج مدينة القدس بشعار تخليص القبر المقدس من أيدي العرب والمسلمين، بينما حقيقة الحروب الصليبية قامت على أساس دوافع اقتصادية ظاهرها الدين وباطنها البحث عن الغني وجمع الثروات.

8) حرر المسلمون القدس بقيادة صلاح الدين بدافع أرض إسلامية ضاعت بات عندها الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة.

9) وعود الرب لأنبياء بني إسرائيل لا تستند إلى دليل نظراً لزيف التوارة التـي أوردت هـذه الوعـود، ومـما يؤكـد هـذا الزيف الجدل القائم بين العبرانيين والسومريين من اليهود، حيث يدعى كل منهم صدق توراته وزيف الآخر.

10) استناداً للنصوص التوراتية اليهود غرباء على المدينة دخلاء عليها، وعلاقتهم بها علاقة قوم غزاة، مثلهم في ذلك مثـل الأشورين والبابليين والفرس واليونان والرومان والصليبيين الذين دخلا المدينة.

11) إن يهود فلسطين (بما فيهم يهود القدس) من لمم الشعوب، وليسوا سلالة يهود التـوراة (اليهـود القـدماء)، بـل هـم متهودون اتخذوا من الدين وسيلة لتحقيق أغراض سياسية.

12) إن أهمية القدس في الفكر اليهودي نسجته أساطير من وضع البشر، وهم مدونو التـوراة، وهـذه لا ترقـى إلى مرتبـة القدسية من جهة، وناشئ من الفراغ العقائدي في العقلية اليهودية من جهـة أخـرى، أدى هـذا إلى تـوهم معتنقـي التوراة بأن ذلك حقيقة.

13) القدس للأقوى، فمن يملك القوة يملك القدس (والقوة هي قوة العقيدة يعني قوة التمسك بها).

14) إن أهمية القدس في الفكر الإسلامي، نابع من معجزة لا يأتيها الباطل ولا تخضع بأي حال للشكوك إلا وهـي القـرآن الكريم.

15) الصراع حول المدينة في حقيقته صراع عقائدي، ومن يظن أنه صراع قومي فذلك هو الوهم بعينه.

16) المسلمون الأمناء الأكثر حفظاً للقدس، والأوسع رحمة على أهلها، والأكـثر عـدلاً لأهـل الذمـة والمسـتأمنين القـادمين للقدس.

17) إذا كان للعرب الفضل في فتح بيت المقدس في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فـإن المسـلمين مـن غـير العـرب لهم الفضل في استعادتها بعد الضياع، فهذا صلاح الدين والذود عنها أمام الغزاة، وهذا قطز، والاحتفاظ بها إسـلامية المدينة طيلة أربعة قرون ونيف، حتى لا يطمع بها غاز ولا جبان فذلك هم مسلمون من آل عثمان.

18) كان اهتمام العثمانيين بالمدينة سياسياً وإدارياً وعمرانياً واضحاً على طول تاريخ الفترة العثمانية في جنبات القدس بما حملته لنا من آثار، ومقاومة كل ما من شأنه اقتطاع القدس من حضيرة الدولة العثمانية، ويتضح هذا المحاولات المتكررة من قبل اليهود لدى السلطان العثماني والرد الرافض لهذه المحاولات.

19) لعب البريطانيون دوراً هاماً في عملية تمكين اليهود في إقامة دولتهم، والاستحواذ على القدس، من خلال التدابير التي لا زالت في ذاكرة الأيام وعقلية الشعوب وأهمها: وعدم بلفور وتنفيذ صك الانتداب، وما قامت به أثناء قيامها بتنفيذ هذا الصك، وفي مقدمة هذا كله صياغتها لاتفاقية سايكس بيكو، ومؤتمر لندن عام 1905-1907م من قبل.

20) التصور السياسي الإسرائيلي بشأن القدس قائم على اتفاق تام بين الأحزاب السياسية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عمالية أو ليكودية او ائتلافية كانت، وهو مبني على الاحتفاظ بالمدينة المقدسة موحدة على الدوام مع إبقائها عاصمة لدولتهم، أكدت ذلك التصريحات الرسمية، وتوجهات الشعب الإسرائيلي.

21) الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس بشتى أساليبها التنفيذية، وزرعها بالمستوطنات وتهويد الخدمات، ومحاولات القضاء على التراث العربي الإسلامية، ما هي إلا حلقات متصلة في سلسلة من المؤامرات عبر التاريخ، غايتها البعيدة كانت وما زالت جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية المنتظرة (إسرائيل الكبرى)، وهذه الإجراءات باطلة لأنها لا تستند إلى أساس شرعي.

22) إن جميع مشاريع التسوية السلمية المطروحة والتي تضمن الحقوق العربي في مدينة القدس فهي مرفوضة من قبل إسرائيل.

23) الرفض الإسرائيلي لنداءات السلام ومشاريع التسوية السلمية وقرارات الأمم المتحدة، يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، ويستقطب الصراعات الدولية للمنطقة.

24) المواقف العربية تقوم على اعتبار القدس قضية ترتبط بها حقوق الملايين من بني البشر يرفضون السيادة الإسرائيلية عليها، وأنها جزء من الضفة الغربية المحتلة، والتي يجب على إسرائيل الانسحاب منها تنفيذاً لمبادئ القانون الدولي الذي لا يجيز الاستيلاء على الأرض بالقوة.

25) الرفض التام للإجراءات الانفرادية التعسفية، والتي تقوم بها إسرائيل، لأنه لا يجوز أحداث أي تغيير في الأراضي المحتلة، لما فيه تجاهل لحقوق أهلها الشرعيين.

(26) مدينة القدس في الصراع العربي - الإسرائيلي، تعتبر القضية الجوهرية فيه، ولا حل لهذا الصراع، ما لم يضمن حل لقضية القدس، وأي حل لقضية القدس معناه مفتاح الحل للقضية الفلسطينية.

(27) المواقف العربية ضعيفة مقارنة بالموقف الإسرائيلي، نتيجة جهل العرب بالمخططات الصهيونية، ومساندة القوى الاستعمارية لتلك المخططات، وغياب الإعلام العربي في كثير من الساحات الدولية، والجهود العربية المشتتة في مواجهة الجهود الإسرائيلية الموحدة.

(28) قضية القدس من أعظم القضايا التي واجهت الأمة العربية، وخسارتها لا تعوض، وبالنسبة لإسرائيل وفق اعتقادهم الاستيلاء يعد عليها بمثابة ملك ضاع وعاد لأهله، والاستيلاء عليها لا يعني بداية أو نهاية الصراع، كما لا يعني الخسارة النهائية للعرب، فالأيام دول وكم من مرة ضاعت القدس، ولكنها عادت لأصحابها الشرعيين الأوهم العرب.

(29) إن دولة الكيان الصهيوني دولة خارجة عن إطار الشرعية الدولية، لعدم استجابتها لكل القرارات الصادرة عن الهيئة الدولية والمعروفة بهيئة الأمم المتحدة.

(30) إرجاء حل قضية القدس لسنة أخرى، أو لعقد آخر، سيكون أصعب بكثير من اليوم.

(31) الحل الإسلامي (الجهاد)، أنجع الحلول وأيسرها لإعادة القدس عربية إسلامية كما كانت عبر عصور التاريخ.

(32) كسبت إسرائيل تأييد الكثير من دول العالم، نظراً لنشاط الدعاية الصهيونية في غفلة الإعلام العربي، واعتماده على المقولة القائلة أن عدالة قضيتنا تكسبنا تأييد العالم.

(33) تأييد الطوائف المسيحية لعودة القدس إلى الحكم الإسلامي، يدل على سماحة الإسلام، وعدالة أهله، ووحشية اليهود وفسادهم.

(34) جميع قرارات المنظمة الدولية بشأن القدس، مؤيدة للحق العربي بالمدينة المقدسة على اختلاف هيئاتها.

(35) الموقف الإسرائيلي تجاه قرارات المنظمة الدولية موقف الرافض لها والساخر منها، وكثيراً ما قابلت إسرائيل قراراتها بإجراءات تعسفية أخرى.

(36) لا يمكن للعرب الوصول إلى حقوقهم في مدية القدس خاصة وفلسطين عامة، عن طريق قرار يتخذ في منظمة الأمم المتحدة، بل يتوقف على تماسك وقوة الدول العربية والإسلامية.

37) قرارات الأمم المتحدة ليست أكثر من كونها عاملاً مساعداً للعربلشرعية استخدام القوة الذاتية في سبيل استعادة المدينة، وهذا هو منطق العلاقات الدولية، حيث القدرة على استخدام القوة بكافة أشكالها، هي التي تكسب تلك القرارات القيمة والمعنى والفاعلية.

38) إسرائيل ستزول لا محالة شأنها كشأن الأمم التي حطت بالقدس رحالها لفترة ثم رحلت عنها.

39) القدس للأقوى، فمن يملك القوة يملك القدس "إن أقوى القوى التمسك بالعقيدة وتفعيلها قولاً وعملاً".

40) إن القدس لا تعود إلا إذا تم توحيد مصر والشام تحت راية واحدة وهنا تكمن القوة، فمفتاح مصر الشام ومفتاح الشام مصر، ولنا في ذلك حجة ودليل أهمها ما يلي:

أ- بعد الفتح العمري للقدس أشار عمرو بن العاص على عمر بن الخطاب أن يفتح مصر إذا أراد الأمان للإسلام في الشام وكان ذلك.

ب- إن صلاح الدين لم يستطع إعادة القدس إلا بعد أن وحد مصر والشام.

ج- إن قطز لم يرد العاديات عن القدس إلا بعد أن التحمت جبهة الشام بجبهة مصر.

د- لم تشهد القدس الأمن الحقيقي إلا بعد أن ضم آل عثمان مصر والشام تحت راية الإسلام.

ه- إن سايكس بيكو ما كان لها أن تنفذ على يد بريطانيا وفرنسا، والتي كانت أول الخطوات لضياع القدس، إلا بعد أن احتل البريطانيون مصر عام 1882م، بمعنى أنهم حصلوا على المفتاح كمقدمة لدخول الدار.

و- ستبقى القدس بيد اليهود في ظل ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، وما دام المسلمون في هذه الحالة من التشتت والتمزق، كما أن المفاوضات بشأن القدس لن تسفر عن وضع يرضي الأطراف وخاصة الطرف العربي.

إن الاستنتاجات السابقة والمستمدة من البحث، قد استلزمت تقديم عدداً من التوصيات، وهذه بمثابة خطة عمل إذا أراد المسلمون الحفاظ على أوطانهم، واستعادة حقوقهم المغتصبة في القدس وما سواها وهي:

1) الإبقاء على القضية الفلسطينية في المساقات الجامعية، وتخصيص قسط أكبر بين مفرداتها لقضية القدس ،لإبقاء القضية حية في النفوس لأنه ما شاء الله لإسرائيل أن تبقى، فستبقى القضية وربما تفتح سجلات لقضايا أخرى في المنطقة.

2) إيجاد يوم للقدس في كل الدول الإسلامية كل عام، وليكن اليوم الثاني من يوم الإسراء والمعراج، وإخراج طلابنا على مختلف مستوياتهم، وعمالنا في مختلف مواقعهم على كل

قارعة طريق، وهم يحملون لافتات تقول: (القدس إسلامية)، وهذه أفضل رسالة نوجهها لقادة العالم الجديد الذين يدعمون بكل قوة دولة اليهود في فلسطين.

3) إخراج قضية القدس من دائرتها القطرية والقومية إلى دائرتها الإسلامية وهذا من شأنه كسب التأييد والمناصرة من الدول والأقليات الإسلامية في مختلف بقاع الدنيا، شأننا في ذلك شأن دولة يهود التي جذرت الدين في صدور المسيحيين الغربيين، للعلاقة القائمة بين التوراة وبين الإنجيل، وفي ظل هذه العلاقة أنشأت اعتقاداً جازماً أن التوراة كتاب مقدس والإنجيل مكمل للتوراة، في حين نجد في قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ) (الإسراء:1) متجذرة في صدور كل المسلمين دولاً وأقليات وأفراداً وجماعات، ولما كان الأمر كذلك لماذا لا نستفيد من إمكانيات المسلمين هذه كما يستفيد اليهود من أبناء التوراة ومعظم أبناء الإنجيل؟، إذا كانت الجسور بين أفراد الأمة قد انهارت نتيجة إثارة القوميات كالقومية العربية في مواجهة القومية التركية، والعربية في مواجهة القومية الفارسية... وجميعها قوميات عصبية منبوذة إسلامياً، فالطرح الإسلام فوق القوميات هذه، وهو العامل المشترك لها جميعاً، والقادر على صهرها في بوتقة الوحدة التي نريد (الوحدة الإسلامية)، التي من خلالها تتعاظم القوة التي هي عنوان عودة القدس الإسلامية، كما عادت بعد طول غياب.

4) تفعيل الإسلام في معركة القدس سواء أكانت معركة السلام أو معارك القتال وذلك لتصحيح أخطاء الماضي، ولا أدل على ذلك من قول السيد عبد الحليم خدام[1] نائب الرئيس السوري: "الإسلام ضرورة في المعركة مع الصهاينة، لأن الكيان الغاصب عقائدي يحتاج إلى عقيدة تقابله"، وتابع يقول:

"إن القوميين قد أخطأوا حين لم يستثمروا الإسلام والمسيحية في معركة المواجهة، إذ بدون الإسلام لا نستطيع فهم العقلية الصهيونية، وكيفية التعامل معها".. ولهذا أؤكد على ضرورة مشاركة التيار الإسلامي في المعركة العقائدية وهذا يعني أن نوجد التيار إن لم يكن موجوداً، وعلى أقل تقدر لحفظ أخلاق المجتمع مما يتهدده من الخرافات".

5) مقابلة عقائد يهود بعقائد الإسلام لكون الصراع عقائدياً دينياً، حيث أكد زعماء يهود دينية قضيتهم قبل قيام دولتهم وبعد قيامها، فمنذ أواخر القرن الماضي قال هرتزل: "إن العودة إلى صهيون يجب أن تسبقها عودة إلى اليهودية"، وما أحرانا أن نقول إن العودة إلى القدس يجب

---

(1) قال هذا خلال استقبال عبد الله الأحمر وعبد الحليم خدام لأعضاء جبهة العمل الإسلامية الأردنية، انظر: مجلة العمل الإسلامي، زيارة سوريا: الهدف، المجريات، النتائج، العدد (11) أيلول/1996م، ص11-12.

أن تسبقها عودة إلى الإسلام، إن فلسفة مقابلة العقائد - التي نحن بصددها - نبعت من وصية الخليفة أبي بكر الصديق لخالد بن الوليد - رضي الله عنهما - عندما قال[1]: "حارب عدوك بمثل ما يحاربك به: السيف بالسيف والرمح بالرمح.." ونحن نقول: (العقيدة بالعقيدة وهذا منطق لا غبار عليه ويتفق مع النظرية العسكرية المحضة)، فإذا كان عدونا يحاربنا بالدين حاربناه بالدين أيضاً، وإذا جند عدونا باسم (يهوه) إله يهود، جندنا باسم الله رب العالمين جندنا، وإذا دفع جنوده باسم اليهودية دفعنا جنودنا كما دفعهم قطز في معركة عين جالوت باسم الإسلام، وإذا قابلنا بالتوراة قابلناه بالقرآن، وإذا جاءنا تحت لواء موسى جئناه تحت لواء موسى وعيسى ومحمد - لا نفرق بين أحد من رسله - صلوات الله عليهم، وإذا ذكروا نبوءات (أشعيا) ذكرنا أحاديث مسلم والبخاري، وإذا حاربونا من أجل الهيكل، حاربنا من أجل الأقصى، وإذا قال عدونا لجنوده: (أنتم شعب الله المختار) قلنا لجنودنا: (أنتم خير أمة أخرجت للناس)، وإذا تبجح بمقولة الجيش الذي لا يقهر قلنا بتواضع: (في الكرامة كان القهر)، وبهذا يكتب لنا النصر فيما إذا قفز يهود فوق معاهدة السلام. لذا علينا نحن العرب والمسلمين الاستعداد للحرب إذا أردنا السلام والسلام، الذي لا قوة ترعاه سلام هش لا يصمد أمام أدنى تهديد من قبل الطرف الآخر عملاً بقوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ) (الأنفال:60)

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

وسيجعل الله بعد عسر يسرا

---

(1) يوسف الفرضاوي، الإطار العام للصحوة الإسلامية المعاصرة، ندوة الصحوة وهموم الوطن العربي، تحرير وتقديم سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي 1998، ص94.

دليل

خرائط وملاحق الدراسة

دليل الخرائط[1]

(1) انظر: الخرائط ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5) في كيت ماجواير، مرجع سابق، ص (17، 19، 21، 25، 31) والخرائط ذوات الأرقام (8، 9) في كتاب جيفري أرونسون، مستقبل المستعمرات، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، 1996م، ص(39-65).

دليل الملاحق

الملحـــــق		صفحة
1)	ملحق رقم (1): المعالم الإسلامية والمسيحية في القدس	513
2)	ملحق رقم (2): الأماكن المقدسة والأثرية في الحرم الشريف	519
3)	ملحق رقم (3): المستعمرات اليهودية داخل حدود بلدية القدس	522
4)	ملحق رقم (4): مشروع تدويل القدس	524
5)	ملحق رقم (5): شهداء القدس الشريف	538

ملحق رقم (1)

المعالم الإسلامية والمسيحية في القدس

مجمل المعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف ضمن الأسوار[1]:

أ- المعالم الإسلامية:

العدد	النوع
56	مدارس
40	زوايا وترب وأضرحه
25	مساجد
22	سبل وحمامات
35	الآثار داخل الحرم الشريف
34	طرق
9	أسواق
7	أبواب القدس الشريف المفتوحة
228	المجموع

ب- المعالم المسيحية:

العدد	النوع
19	كنائس
18	طرق
37	المجموع

المجموع الإجمال للآثار الإسلامية والمسيحية في القدس القديمة: 265.

(1) رائف نجم، القدس الشريف، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي 1967-1987م، مرجع سابق، ص123-134.

1- المعالم الأثرية الإسلامية في القدس القديمة:

أ- المدارس:

1- المدرسة النصرية
2- المدرسة الأفضلية
3- المدرسة البدرية
4- المدرسة الخنثينة
5- المدرسة الفخرية
6- المدرسة التنكرية
7- المدرسة السلامية
8- المدرسة الطشتمرية
9- المدرسة الكيلانية
10- المدرسة الطازية
11- دار الحديث
12- المدرسة الجالقيه
13- المدرسة البلدية
14- المدرسة الأشرفية
15- المدرسة العثمانية
16- المدرسة الخاتونية
17- المدرسة الأغونية
18- المدرسة المزهرية
19- المدرسة الأوحدية
20- المدرسة الكريمة
21- المدرسة الكاملية
22- المدرسة الغادرية
23- المدرسة الطولونية
24- المدرسة الفترية
25- المدرسة الصلاحية
26- المدرسة العظمية
27- المدرسة الميمونية
28- المدرسة الناصرية
29- المدرسة الفارسية
30- المدرسة البصرية
31- المدرسة الجوهرية
32- المدرسة النجكية
33- المدرسة الحسينية
34- المدرسة البارودية
35- المدرسة الجهاركسية
36- المدرسة الرصاصية
37- المدرسة اللؤلؤية
38- المدرسة الوجيهية
39- المدرسة الجاولية
40- المدرسة الصبيبية
41- المدرسة الأسعردية
42- المدرسة الملكية
43- المدرسة الفارسية
44- المدرسة الأمينية
45- المدرسة الدوادارية
46- المدرسة الباسطية
47- المدرسة الموصلية
48- المدرسة البسطامية
49- المدرسة الحسنية
50- المدرسة الحنبلية
51- المدرسة النحوية
52- المدرسة المحدثية
53- دار الست الكبرى
54- المدرسة الزمينية
56- المدرسة القرقشندية
57- المدرسة السلطانية

ب- الزوايا والترب والأضرحة:

1- الخانقة الصلاحية
2- زاوية الهنود (الرفاعية)
3- رباط علاء الدين البصير
4- تربة حسام الدين بركة خان (المكتبة الخالدية)
5- زاوية الشيخ حيدر (خراب)
6- الرباط لمنصوري
7- رباط الكرد
8- الزاوية المهمازية (خراب)
9- زاوية البسطامية
10- الزاوية اللؤلؤية
11- الزاوية القرمية
12- الزاوية الوفائية
13- الزاوية الظاهرية
14- مدفن بايرام جاويش
15- تربة الست طنشق المظفرية
16- الخانقاه الدويدارية
17- الزاوية الجراحية
18- مدفن الست طنشق المظفرية
19- مدفن الشيخ درباش
20- التربة الأوحدبة
21- الزاوية الكبكية
22- الزاوية الخنثينة
23- خان تنكز
24- ضريح الشيخ ريحان
25- زاوية الشيخ يعقوب العجمي
26- الرباط الزمني
27- تكية خاصكي سلطان
28- الزاوية الأفغانية
29- ولي الله أبو مدين
30- التربة السعدية
31- تربة تركان خاتون
32- التربة الجالقية
33- التربة الكيلانية
34- البيمارستان الصلاحي
35- زاوية الشيخ محمد المثبت
36- تربة السيفي الطنيغا
37- رباط بايرام جاويش
38- الخانقاه الفخرية
39- ضريح الشيخ غباين
40- زاوية البخارية

جـ- المساجد والمآذن

1- مسجد عثمان بن عفان
2- مسجد سويقة علون
3- مسجد الحريري
4- الجامع العمري الكبير
5- مسجد الحيات
6- المسجد المنصوري
7- المسجد القيمري
8- المسجد العمري الصغير
9- مسجد المئذنة الحمراء
10- مسجد المولوية
11- جامع القلعة
12- مسجد أبو بكر
13- مسجد ولي الله محارب
14- مسجد مصعب
15- مسجد ومقام النبي داود
16- مئذنة المدرسة المعظمية
17- المئذنة الفخرية
18- مئذنة باب الغوانمة
19- مئذنة باب الأسباط
20- مئذنة الخانقاه الصلاحية
21- مئذنة باب السلسلة
22- مئذنة جامع عمر
23- مئذنة الجامع الكبير
24- مئذنة القلعة
24- المئذنة الحمراء

د- السبل والحمامات:

1- سبيل سليمان
9- حمام الشفا
2- سبيل درج الواد
10- حمام العين
3- سبيل خان الزيت
11- حمام ستى مريم
4- سبيل طريق الواد
12- صهريج الملك المعظم
5- سبيل باب الناظر
13- سبيل عيسى
6- سبيل باب الناظر
14- سبيل بركة خان
7- سبيل بركة سلطان
15- سبيل الطشتمرية
8- سبيل شعلان
16- سبيل باب السلسلة
17- سبيل قاسم باشا
21- سبيل باب العتم
18- سبيل الشيخ بدير
22- سبيل باب المحطة
19- سبيل علاء الدين البصيري
23- سبيل الزاوية القرمية
20- سبيل الشوربحي

هـ- المعالم الأثرية في القدس الشريف:

1- المسجد الأقصى المبارك والأقصى القديم
2- الصخرة المشرفة
3- القبة النحوية
4- المتحف الإسلامي
5- القبة النحوية
6- جامع النساء
7- الرواق الشمالي
8- مسجد النبي
9- الرواق الغربي
10- دار الخطابة
11- قبة موسى
12- مكتبة المسجد الأقصى المبارك
13- محراب داود
14- قبة الأرواح
15- منبر برهان
16- سبيل الأرواح
17- قبة الميزان
18- قبة السلسلة
19- قبة يوسف
20- قبة الخضر
21- اسطبلات سليمان
22- قبة النبي
23- الباب الذهبي
24- خلوة محمد آغا
25- باب السلسلة
26- محراب علي باشا
27- باب القطانين
28- إيوان السلطان محمود
29- باب الحديد
30- المساطب العديدة
31- باب الغوانمة
32- القناطر
33- باب حطه
34- قبة المعراج
35- باب المطهرة

ز- الأسواق:

1- سوق القطانين
2- سوق اللحامين

3- سوق الخواجات
4- سوق خان الزيت
5- سوق الباشورا
6- سوق البزار
7- سويقة علوان
8- سوق البزار
9- سوق الحصر

ح- أبواب القدس الشريف المفتوحة:

1- باب الساهرة
2- باب العمود
3- الباب الجديد
4- باب الخيل
5- باب النبي داود
6- باب المغاربة
7- باب الأسود (الأسباط) السوري الحجري (4200) متر تقريباً.

و- الطرق:

1- طريق الأفضلية
2- طريق المجاهدين
3- طرق المغاربة
4- عقبة درويش
5- طريق الشرف
6- طريق القادسية
7- طريق باب السلسلة
8- طريق المئذنة الحمراء
9- عقبة أبو مدين
10- طريق العمري
11- طريق الواد
12- طريق باب حطه
13- طريق الهكاري
14- طريق باب حطه
15- طريق سوق القطانين
16- عقبة شداد
17- عقبة الخالدية
18- طريق باب العمود
19- طريق القرمي
20- طريق الأمام مالك
21- عقبة السرايا
22- طريف عمر بن الخطاب
23- طريق باب الحديد
24- طريق قناطر خضير
25- طريق باب الناظر (علاء الدين)
26- طريق الرسل
27- طريق السيدة
28- عقبة التكية
29- طريق المورستان
30- طريق الالام
31- طريق سوق البزار
32- طريق برقوق
33- طريق الملك
34- طريق باب الغوانمة

2- المعالم الأثرية المسيحية في القدس الشريف:

أ- الكنائس

1- كنيسة القيامة
2- كندرائية القديس جيمس
3- كنيسة المسيح
4- كنيسة الأرمن الأرثوذكس
5- كنيسة ريمر
6- كنيسة القديسة حنه

7- كنيسة القديس حنا

8- كنيسة القديسة فيرونيكا

9- التراسانطه

10- كنيسة الموارنة

11- كنيسة القديس ابراهام

12- كنيسة القديس جورج

13- كنيسة اليونان الأرثوذكس

14- كنيسة السريان الأرثوذكس

15- بطركية الأرمن الأرثوذكس

16- بطركية الأقباط

17- بطركية اليونان الكاثوليك

18- بطركية اليونان الأرثوذكس

19- بطركية اللاتين

ب- الطرق:

1- طريق الكنائس

2- طرق مارفرنسيس

3- طريق الفرير

4- طريق القديس بطرس

5- طريق كازانوفا

6- طريق دير الروم الأرثوذكس

7- طريق حارة النصارى

8- طريق القدسية هيلانه

9- عقبة خام الأقباط

10- طريق القديس جري

11- طريق القديس مترى

12- طريق بطركية اللاتين

13 طريق دير الروم الكاثوليك

14- طريق مار مرقس

15- طريق دير الموارنة

16- طريق دير السريان

17- طريق القديس يعقوب

18- طريق الأرمن

ملحق رقم (2)

الأماكن المقدسة والأثرية في الحرم الشريف وما يحيط به

1) مبنى المسجد الأقصى المبارك: هذا البناء الحالي بني في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وإن الرواق الأوسط يقع في مبنى المسجد الأقصى القديم، والذي قامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية بترميمه وافتتاحه للمصلين بعد عشرات السنوات من الإغلاق.

2) الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى المبارك: وهي أعلى منطقة في سور المسجد وهي تعتبر الحد الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى المبارك.

3) المصلى المرواني: الذي قامت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية المنبثقة عن الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح بتبليطها، بعد أن كانت قد نظفت المصلى المرواني ورممته، وافتتح في صيف 1998 للصلاة، وهو أعظم مشروع عمراني في المسجد الأقصى منذ مئات السنين.

4) وقد حاول اليهود بمساعدة عناصر سلطوية الاستيلاء على المصلي المرواني وبناء هيكلهم به ليكون لهم المدخل لهيكلهم المزعوم، إلا أن تنظيفه وترميمه وافتتاحه للصلاة حالا دون الاستيلاء عليه، وزيادة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى المبارك كانت مخصصة بزيارة المصلى المرواني والدرج العظيم الذي بني كمدخل أساسي له.

5) درج المصلى المرواني: في هذا المكان قامت مؤسسة الأقصى بالحفر والكشف عن سبعة أروقة للمصلى المرواني، وقد أخرجت آلاف الأطنان من التراب وبني درج عظيم عريض يليق بهذا المصلى الكبير.

6) قبة الصخرة المشرفة: والذي يظنه الكثير من المسلمين بأنه المسجد الأقصى، وهذا خطأ، إذ أن المسجد الأقصى هو كل شيء داخل الأسواق، ومبنى قبة الصخرة ما هو إلا مسجد في كثير من المساجد والمصليات والمعالم الكثيرة. الخ التي تكون المسجد الأقصى المبارك، وقد بني هذا البناء الذي يعتبر أجمل المساجد والعمارة قاطبة بزمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الذي خصص خراج مصر لسبع سنوات لهذا الغرض، وهذا البناء يحيط بالصخرة المشرفة التي عرج بالرسول الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم منها إلى السموات العلى.

7) قصور أموية: هذه الآثار لقصور أموية بدأت الحفريات من تحتها باتجاه المسجد الأقصى المبارك وتحت ساحاته وأبنيته، وفي سنة 1999م قامت حكومة باراك ببناء درج حتى السور الذي هو حائط المصلى المرواني والحد الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك، وقد افتتحه باراك نفسه وادعى كذباً أن هذا كان مدخل الهيكل المزعوم.

8) الزاوية الختنثية: وهي أقصى الجنوب من المسجد الأقصى المبارك كانت مدخلاً للأمراء والخلفاء من قصورهم للمسجد الأقصى المبارك.

9) الزاوية الجنوبية الغربية: هذه الزاوية تعتبر الحد الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى المبارك.

10) كلية الدعوة وأصول الدين: مبنى من مباني المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية وقد استعمل في السابق كمدرسة، وآخر استعمال له كان كلية الدعوة وأصول الدين، وقد أغلق زمن الانتفاضة على أيدي السلطات الإسرائيلية.

11) المتحف الإسلامي: وهو بناء قديم جداً وبه مقر المتحف الإسلامي والذي يحوي آثاراً من العهود المختلفة للحكم الإسلامي لبيت المقدس، وبداخل المتحف ما تبقى منبر نور الدين زنكي والذي احترق في سنة 1969م على يدي المجرم الصهيوني مايكل روهان.

12) بوابة المغاربة: وتقع في الجهة الغربية للمسجد الأقصى المبارك بمحاذاة حائط البراق والذي يسميه يهود زوراً وبهتاناً بحائط المبكى، وكانت هذه البوابة المدخل لحارة المغاربة والتي محيت عند احتلال القدس وطرد أهلها وقتلوا على أيدي يهود، والتي يقوم على آثارها الآن حارة سكنها بعض اليهود.

13) وقد قام اليهود بإغلاق باب المغاربة بعد مجزرة الأقصى الأولى في 1990/10/8م بادعاء أن دخول المسلمين منه شكل خطراً على حياة المصلين اليهود بحائط المبكى المزعوم، وجدير بالذكر أن الاقتحامات البوليسية للأقصى المبارك تأتي منه دائماً.

14) حائط البراق: والذي ربط بين المصطفى محمد صلى الله دابة البراق عند دخوله المسجد الأقصى المبارك، وهو ما يسميه اليهود بحائط المبكى بادعاء أنه آخر ما تبقى من هيكلهم المزعوم، وفي الساحة ترى طاولاتهم.

15) باب السلسلة: وهو واحد من أكبر مداخل المسجد الأقصى المبارك من جهة السوق، وتحته يمر نفق (الحشمونائيم) وهذه التسمية منذ أيام الإنجليز فحسب، والذي يبدأ من الجهة الجنوبية لحائط البراقعليه وسلم وحتى الحد الشمالي الغربي من الأقصى المبارك.

16) 14- المدرسة العمرية: وتقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى المبارك وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، ويحاول اليهود أن يستولوا عليها ليبنوا كنيس لهم بها.

17) الحد الشمالي الغربي.

18) الحد الشمالي الشرقي: ويقع بجانب باب الأسباط.

19) باب الأسباط: ويقع في الجهة الشمالية للمسجد الأقصى المبارك، ويعتبر الآن المدخل الأساسي للمصلين وخاصة من خارج القدس بعد إغلاق باب المغاربة، لان الباصات والسيارات لا تدخل إلا من جهته.

20) بوابة الرحمة: بوابة الرحمة: وهي إحدى بوابات الأقصى المبارك والتي قام القائد البطل صلاح الدين الأيوبي بإغلاقها لأنها كانت تشكل خطراً لاقتحام الصليبيين للمسجد الأقصى منها، وخارجها تقع مقبرة الرحمة.

(21) مقبرة الرحمة: وبها قبرا الصحابيين شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما، وهذه المقبرة تستعمل حتى الآن، وبها قبر شهداء مجزرة الأقصى.

(22) مقابر إسلامية.

(23) الحي الإسلامي الغربي: وقد استولى اليهود على بعض الأبنية فيه بالقوة وحولوها إلى كنس..

(24) الحي الإسلامي الشمالي: وقد استولى اليهود على بعض الأبنية فيه بالقوة وحولوها إلى كنس.

ملحق رقم (3)

المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس

ومساحتها وعدد سكانها(1).

اسم المستعمرة	المساحة بالدونم	عدد السكان
تلبيوت الشرقية	1195	12591
جيلو	2859	27569
جبل أبو غنيم، جبعات همتوس	310+2523	1125
جبعات همتغار	588	2948
التلة الفرنسية	2018	6631
معلوت دفنا	380	3617
نفي يعقوب	1759	20250
الحي اليهودي	122	2348
بسكات زئيف	5467	38684
رامات أشكول	397	3046
راموت شلومو	1126	12822
راموت	4979	38992
سنهدريا	378	4994
إجمالي المساحات	24754 دونم أي 35%	175617 عدد المستوطنين عام 2002
		182.000 عدد المستوطنين عام 2006

(1) المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، القدس والمقدسات ومخاطر التهويد، مرجع سابق، ص55.

التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس

اسم القرية	المساحة بالدونم	عدد السكان
الثوري + السواحرة الغربية	1078+658	13651
الطور + الصوانة	851+1745	20169
بيت حنينا + المطار	5294+3327	21909
باب الساهرة	427	4771
بي صفافا	1577	5981
رأس العمود	1262	12984
وادي حلوة (وادي ياصول)	506	4129
العيسوية	2394	10703
جبل المكبر + السواحرة	2342+2949	14050
كفر عقب	10781	2441
شرفات	978	8939
الشيخ جراح	2672	711
شعفاط	31218	4277
سلوان	9994	537
صور باهر + أم طوبا	11757	5333
وادي الجوز	7179	237
البلدة القديمة	24.000	4000
المجموع	627، 208 لعام 2002 280 ألف نسمة حسب إحصائيات 2006	47.391

أعداد اليهود بمدنية القدس خلال الأعوام الماضية(1)

السنوات	عدد المستوطنين
1972	6900
1977	33000
1981	59000
1986	103.900
1991	137.400
1995	157.300
1999	170.400
2002	175.617
2006	182.000

(1) المرجع السابق ص 56.

ملحق رقم (4)

مشروع تدول القدس الذي وافق عليه مجلس الوصاية في اجتماعه الـ 18 يوم 4 إبريل 1950

حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارها 2/181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بأن مدينة القدس حسبما حددت في القرار المذكور (Corpus Separatism) ستؤسس كهيئة منفصلة تحت نظام دولي خاص وتقوم على إدارتها الأمم المتحدة.

حيث أن الجمعية العامة قد كلفت مجل الوصايا بتحمل مسؤوليات السلطة الإدارية باسم الأمم المتحدة فهي تضع المبادئ الآتية التي قام عليها نظام القدس.

وحيث أن الأهداف الخاصة التي تسعى إليها الأمم المتحدة متحملة عبء الإدارة قد أعلن عنها في القرار 2/181 المذكور كما يلي:

1) حماية وحفظ المصالح المعنوية والدينية القائمة في المدينة للأديان السماوية الثلاثة في العلام "الإسلام والمسيحية واليهودية" وهذه الغاية هي بتأمين النظام والسلام وبصورة خاصة السلام الديني لود القدس.

2) تقوية التعاون بين سكان المدينة لصالحهم الشخصي، كما تشجع تقوية النمو السلمي للروابط بين شعبي فلسطين في الأرض المقدسة والمحافظة على الأمن والرفاهية واتخاذ التدابير اللازمة لتقدم السكان مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والعادات لمختلف الشعوب والطوائف.

ولما كانت الجمعية العامة في قرارها المذكور قد طلبت من مجلس الوصايا وضع نظام مفصل لمدينة القدس وحددت في قرارها لبعض الأحكام التي يجب أن يتضمنها هذا النظام.

ولما كان مجلس الوصايا قد أعد بتاريخ 21 إبريل 1948 مشروع نظام لمدينة القدس، ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت بموجب قراراها 3/194 بتاريخ 11 ديسمبر 1948 أن منطقة القدس ستمنح معاملة خاصة منفصلة عن المعاملة الممنوحة لبقية فلسطين أو أنها ستوضع تحت رقابة الأمم المتحدة الفعلية.

ولما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 4/304 بتاريخ 9 ديسمبر 1948 قد أبدت من جديد رغبتها في وضع القدس تحت نظام دولي دائم يكفل الضمانات الخاصة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها وطلبت من مجلس الوصايا أن يتم تهيئة نظام القدس متناسياً الأحكام غير المرعية حالياً دون أن يؤثر ذلك على المبادئ الأساسية للنظام الدولي لمدينة القدس المبين في قرار الجمعية العامة رقم 2/181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بإدخال

تعديلات على النظام بغية جعلها ديمقراطية بحتة تصادق عليه وتشرح حالاً في تطبيقه.

فإن مجس الوصاية وفق القرارين المذكورين أعلاه يصادق على هذا النظام لمدينة القدس.

- المادة (1): النظام الدولي الخاص: إن هذا النظام يعرف بالنظام الدولي الخاص لمدينة القدس ويجعل منها هيئة منفصلة تحت إدارة الأمم المتحدة.

- المادة (2): تعاريف وتفسيرات:

أ- المدينة: أراضي المنطقة القائمة بذاتها.

ب- الحاكم: ويقصد به حاكم المدينة وتشمل امتداد السلطة لكل موظف يمكن رسمياً وفق هذا النظام للقيام بوظائف الحكومة والمراقبة.

ج- تعليمات مجلس الوصايا: ويقصد بها كل التعليمات ذات الصفة العامة الخاصة التي يصدرها مجلس الوصابا فيما يتعلق بتطبيق هذا النظام.

د- حينما يفرض اجب أو تمنح سلطة يؤدي هذا الواجب وتمارس هذه السلطة من وقت إلى آخر حسبما تتطلبه الظروف.

ه- حينما تمنح سلطة أو اختصاصات بإعطاء أمر ما أو باتخاذ قرار ما أو تشريع وإصدار أية تعليمات أو توجيهات تفسر السلطة أنها تتضمن حق النسخ والإلغاء والتعديل وتبديل الأمر أو التشريع أو التعليمات والتوجيهات الصادرة.

و- حينما يفرض واجب أو تمنح اختصاصات لإحدى الدوائر يؤدي الواجب ويمارس الاختصاص من قبل رئيس الدائرة أو من قبل شخص معين قانوناً للقيام مقامه.

- المادة (3): إن هذا النظام يسود المدينة ولن يتعارض قرار فضائي مع أحكامه أو يخالفها ولن يكون مقبولاً أي قرار إداري أو تدبير تشريعي يتعارض مع أحكامه أو يخالفها.

- المادة (4):

1- حدود المدينة تشمل بلدية القدس كما حددها قرار 29 نوفمبر مع القرى المجاورة والتي أقصى غربها قرية أبو ديس وأقصى جنوبها بيت لحم وأقصى شرقها عين كارم بما فيها المنطقة المبنية في موستا وأقصى شمالها شعفاط.

2- ستحدد حدود المدينة بدقة فوق الأرض من قبل لجنة يعينها مجلس الوصايا وستحال أوصاف الحدود الموضوعة على هذا الشكل إلى مجلس الوصايا للتصديق عليها وتلحق بهذا النظام أوصاف الحدود المصدق عليها.

- المادة (5): إن مجلس الوصايا بموجب السلطة المعطاة له من قبل الجمعية العامة قراراتها رقم 2/181 و 4/303 مكلف بالمسؤوليات الموكولة إليه من قبل الأمم المتحدة.

- المادة (6): الإدارة المدينة.

1- إن سلامة المنطقة تكفلها الأمم المتحدة.

2- إن الحاكم المعين من قبل مجلس الوصايا ووفق أحكام المادة (12) من النظام يبلغ مجلس الوصايا عن كل وضع يتعلق بالمدينة يكون من ورائه الخطر على سلامة أراضي المدينة أو عن كل محاولة اعتداء أو اعتداء ضد المدينة أو عن كل محاولة بالقوة لتعديل النظام الخاص حسبما حدد في هذا النظام.

- المادة (7): حياد المدينة

1- تكون المدينة وتبقى محرمة.

2- ينزع السلاح من المدينة ولا تسمح فيها بالمنظمات شبه العسكرية والتمرينات والنشاط داخل الحدود ولا يسمح بوجود قوى مسلحة باستثناء ما تنص عليه المادة 15 من هذا القانون أو ما يسمح به مجلس الأمن الدولي.

- المادة (8): يحق للمجلس التشريعي بموجب أحكام المادة 21 من هذا النظام أن يصادق على علم وخاتم رسمي خاص.

- المادة (9): الحرمات العامة وحقوق الإنسان.

1) يتمتع جميع الأفراد "في منطقة القدس" بجميع الحقوق والحريات المبينة في النظام الموضوع لها دون تمييز من لأي نوع كان للعنصر واللون والجنس واللغة والدين والمذاهب السياسية أو غيرها والأصل الوطني والاجتماعي والملكية والولادة أو أي اعتبار آخر.

2) يمتع كل شخص بحرية الضمير وبكافة الحقوق الإنسانية والحريات في نطاق مقتضيات النظام العام والأخلاق العامة والصحة العامة وتشمل حرية الدين والعبادة واللغة والتربية والحديث والصحافة والاجتماع والمشاركة والاعتراض بما فيه الاعتراض لمجلس الوصايا والهجرة والانتقال، وفي نطاق هذه المقتضيات لن يتخذ أي تدبير يحول دون نشاط الهيئات الدينية أو الخيرية من كافة الأديان أو يعارضه.

3) لكل الأشخاص الحق في الحياة والحرية والأمن.

4) كل الأشخاص متساوون أمام القانون ويتمتعون جميعاً بدون أي تمييز بحماية القانون ويتمتعون أيضاً على السواء بالحماية ضد أي تمييز يخالف هذا النظام أو ضد أي تشجيع على هذا التمييز.

5) لا يوقف شخص أو يجري حجزه أو اتهامه أو معاقبته إلا بموجب الطرق القانونية المشروعة.

6) لا يتعرض الأشخاص أو الأملاك للتفتيش أو الحجر إلا طبقاً للقانون.

7) يتمتع جميع الأشخاص بحق التقاضي أمام محكمة عادلة حيادية لتحديد حقوقهم والتزاماتهم أو بشأن أي اتهام جنائي موجه صدهم.

8) كل الأفراد المهتمين بجرم جزائي هم أبرياء إلى أن يثبت الجرم بموجب القانون في جلسة علنية يكون لهم فيها الضمان الكافي للدفاع عن أنفسهم.

9) لا يجوز التدخل التعسفي في شؤون الشخص الخاصة أو في شؤون أسرته أو منزلة أو مراسلاته ولا التعدي على شرفته وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعدي.

10) لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والدين ويتضمن هذا الحق حرية تغيير المذهب أو المعتقدات وحرية إنهاء ديانته أو معتقداته في التدريس والممارسة والعبادة بصورة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين.

11) لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويتضمن هذا الحق حرية التصريح عن الرأي بدون تدخل وحرية طلب وتلقي المعلومات والأفكار عن طريق أي وسيط كان.

12) يدين تشريع المدينة ولا يعترف بأي قيد لحظر استعمال أية لغة من قبل أي شخص كان في المراسلات الشخصية أو المسائل الدينية والتجارية والصحافة والنشرات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العامة.

13) يحترم قانون الأسرة والأحوال الشخصية لكل الأشخاص والطوائف كما تحترم مصالحهم الدينية.

14) كل الأشخاص بصفتهم أعضاء في المجتمع لهم الحق في الأمن الاجتماعي ولهم الحق في المجهود الوطني والتعاون الدولي ويقوم نظام المدينة على تحقيق حقوق المقيمين الاقتصادية والاجتماعية والدينية اللازمة لكرامتهم وتنسية شخصياتهم بصورة حرة.

15) يقبل نظام المدينة أعلاه حقوق الإنسان كنموذج المدينة.

16) في الوقت الذي يصبح فيه ميثاق حقوق الإنسان المقترح من قبل الأمم المتحدة نافذاً تصبح أحكام هذا الميثاق أيضاً نافذة في المدينة المقدسة طبقاً للمادة 37 من هذا القانون.

- المادة (10): طبقاً لأغراض المادة: 11، 17، 21، 22، 42 من هذا النظام يعتبر هؤلاء الأشخاص كمقيمين في المدينة المقدسة.

أ- الأشخاص المقيمون عادة في المدينة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 وحافظوا على هذه الإقامة منذ ذلك التاريخ.

ب- الأشخاص المقيمون عادة في المدينة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 والذين غادروا المدينة كلاجئين وعادوا إليها بغية الإقامة فيها.

ج- الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم الفقرتين أ، ب من المادة ولكنهم من تاريخ 29 نوفمبر 1947 أقاموا في المدينة لمدة دائمة لا تقل عن ثلاث سنوات شريطة أن يسمح تشريع المدينة بتسجيل الأشخاص المقيمين عادة في المدينة وفي حدود الاستثناءات المشترطة في هذا التشريع وأن لا يعتبر الأشخاص كمقيمين عادة في المدينة بموجب الفقرتين أ، ب خلال أية مدة كانوا فيها قد أخلوا بمقتضيات التشريع أو التسجيل.

- المادة (11): كل الأشخاص الذين يقيمون في المدينة عند نفاذ هذا القانون أو وفقاً لنص المادة (10) من التشريع يعتبرون مواطنين فعليين ويؤدي إلى ذلك:

أ- مثل هؤلاء المقيمين الذين يكونون عند تاريخ نفاذ هذا النظام مواطنين تابعين لدولة ما والذين يعبرون عن رغبتهم بطريقة ما خلال مدة يعينها الحاكم بأمر خاص بالتمسك بصفة المواطن لتلك الدولة لا يجبرون على أن يكونوا مواطنين المدينة.

ب- إن الزوجة التي تعتبر عن رغبتها بملء حريتها خلال المدة المعنية بأمر من الحاكم تستطيع أن تتخطى قرار زوجها في القبول أو عدم القبول.

ج- للقاصر حين يبلغ سن الرشد حق اختيار صفة المواطن في المدينة بإعطائه بياناً بهذا الشأن حسبما بأمر بذلك الحاكم، وعلى أحد الأبوية أن يعطي بياناً يستحضن ابنه أو ابنته القاصرين الذين يكفلهما حتى يبلغا سن الرشد.

وفي نطاق الفقرة الأولى من هذه فإن شروط اكتساب صفة المواطن في المدينة من قبل الأشخاص الذين يصبحون مواطنين من تاريخ نفاذ هذا النظام أو شروط فقراتها ستقرر بموجب تشريع خاص.

- المادة (12): تعيين الحاكم:

1- يعين مجلس الوصايا وعلى مسؤوليته حاكم المدينة.

2- مدة ولاية الحاكم ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعين شريطة أن:

أ- يستطيع مجلس الوصايا تمديد خدمة الحاكم في أية حالة خاصة لمدة يراها ضرورية.

ب- يمكن للحاكم أن يطلب إلغاء تعيينه بموجب مذكرة رسمية إلى مجلس الوصايا ويستطيع الوصايا إنهاء تعيينه لسبب قانوني في أي وقت كان.

3- ممكن إعادة تعيين الحاكم بعد انقضاء مدة خدمته.

- المادة (13): سلطات الحاكم:

1- أن الحاكم هو ممثل الأمم المتحدة في المدينة وهو بذلك يمارس صلاحياته باسم الأمم المتحدة وبالصفة الحالية التي يملكها وليس بصفته الخاصة.

2- يمارس الحاكم السلطة التنفيذية كرئيس الإدارة فيها ضمن أحكام الدستور وتعليمات مجلس الوصايا وهو مسؤول عن تأمين السلم والنظام والحكم الصالح وفق الأهداف الخاصة المنصوص عليها في مقدمة هذا النظام.

3- الحاكم مسؤول عن ممارسة مراقبة الهيئات الدينية أو الخيرية لكل الأديان في المدينة حسبما تتطلبه المحافظة على النظام العام والأخلاق العامة والصحة العامة وهو يقوم بهذه المراقبة والإشراف طبقاً للقوانين والقواعد والتقاليد المرعية.

4- يتفاوض الحاكم مع الدولة فيما يتعلق بالاتفاقيات الواجب عقدها وفق قرارات الأمم المتحدة لتأمين حماية الأماكن المقدسة الكائنة خارج القدس.

5- لا يخضع الحاكم بأي حال من الأحوال ولا مساعديه من الموظفين ولا أملاكه الخاصة لمراقبة المجل التشريعي أو لمحاكم المدينة.

- المادة (14): يستطيع الحاكم أن يمنح العفو لأي معتد ثبت عليه الجرم ولدى أي محكمة في المدينة سواء في العفو الحر أو العفو المشروط ويستطيع منع إنزال العقوبة الصادرة بحق ذلك المعتدي أو تأجيل تنفيذها أو فرض أو منح غرامة أو مصادرة والصادرة بموجب حكم من المحكمة في المدينة او من جراء تطبيق أي تشريع فيها.

- المادة (15):

1- الحاكم مسؤول عن تنظيم وإدارة قوى البوليس اللازمة للمحافظة على القوانين الداخلية والنظام.

2- ينظم الحاكم ويدير قوى خاصة من البوليس وبالعدد الذي يراه ضرورياً للمحافظة على القوانين الداخلية والنظام وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والدينية.

- المادة (16): إذا بدأ للحاكم أن الإدارة يعيقها عدم التعاون أو تداخل أشخاص أو هيئات فله الحق في إعلان حالة الطارئ واتخاذ التدابير اللازمة والأعمال الضرورية وذلك بموجب تشريع خاص يأمر به ويعتبر ضرورياً لإعادة الأمور في الإدارة وإبلاغ مجلس الأمن بأسرع ما يمكن عن الظروف التي دعت إلى اتخاذ هذه التدابير.

- المادة (17):

1- يساعد الحاكم سكرتير يعين من قبل مجس الوصايا واثنان بناء على اقتراح الحاكم.

2- وللحاكم أيضاً أن يعين مباشرة ومن عنده موظفين إداريين بما فيهم النائب العام ينتقون على أساس غير تمييزي ويكن انتقاؤهم طبقاً لأهليتهم وأمانتهم وبموجب تعليمات مجلس الوصايا ووفق حدود النظام المعمول به في المدينة، يمكن أن ينتهي تعيين موظفي الإدارة وبالتالي لاستغناء عنهم من قبل الحاكم في أي وقت كان.

3- ينشأ مجلس إدارة يتألف من رئيس وأمينين للسر والموظفين الرئيسيين والأشخاص والضباط الذين يعينهم الحاكم من السلطات أو أي أشخاص آخرين يختارهم بنفسه، ويكون بمثابة هيئة استشارية للحاكم تساعده في إدارة المدينة.

4- إن الحاكم ومجلس إدارته وقوات الشرطة لا يتلقون أية أوامر أو توجيهات من قبل حكومة كانت وهم مرتبطون بمجلس الوصايا وبحكومة المدينة.

- المادة (18): لا يجوز تعيين موظف في إدارة المدينة إذا كان هذا الموظف يشغل وظيفة لدى حكومة أخرى (الدولة العربية، إسرائيل) على أنه يجوز أن يعين الحاكم لأية وظيفة عامة ولمدة محدودة أي شخص حيل على الاستيداع من وظيفة الحكومة.

- المادة (19): يؤدي الحاكم والموظفون والقضاة وأعضاء المجلس التشريعي ورجال الشرطة الخاصة اليمين القانونية.

- المادة (20): يتولى السكرتير القيام بأعمال الحاكم في حالة غيابه وإذا تغيب هذا السكرتير ينوب عنه الشخص الذي يرى مجلس الوصايا أهليته لذلك.

- المادة (21):

1- يمارس مجلس التشريعي، السلطة التشريعية للمدينة ويتألف من هيئة واحدة وذلك ضمن حدود هذا النظام في كل الأمور التي تهم صالح المدينة إلا في السائل التي يعود البحث فيها إلى ملس الوصايا أو أية سلطة أخرى.

2- يتألف المجلس التشريعي من المواطنين أو المقيمين في مدينة القدس الذين تجاوزوا سن الخامسة والعشرين والمنتخبين أو المعينين بموجب أحكام هذا النظام.

3- يتشكل المجلس التشريعي في خمسة وعشرين عضواً منتخبين ومن أعضاء غير منتخبين لا يزيد عددهم عن خمسة عشر عضواً. ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل أربع هيئات:

1) هيئة إسلامية.
2) هيئة مسيحية.
3) هيئة يهودي.
4) هيئة تتألف من المقيمين في المدينة والذين يصرخون بأنهم لا يرغبون في أن يسجلوا ضمن أية هيئة من الهيئات الثلاث الأولى.

ويتخذ الحاكم كل التدابير الضرورية لإعداد وحفظ السجلات المتعلقة بالانتخابات في كل من هذه الهيئات الأربع، ويكون لكل هيئة من الهيئات الثلاث الأولى ثمانية أعضاء في المجلس، أما الهيئة الرابعة فتمثل بعضو واحد، أما الأعضاء غير المنتخبين فيعينون من قبل رؤساء الهيئات الدينية الرئيسية في المدينة القدس، على أن يكون عدد أفراد الديانات الثلاث الإسلامية والمسيحية

واليهودية متساوياً ويعرض الحاكم على مجلس الوصايا بياناً بعدد وإحصاء المقاعد غير المنتخبة، ويمكن لتشريع المدينة أن يسن الأحكام التي تنص على عجز فرد من الأفراد عن الانتخابات أو العضوية في المجس الناجمة عن فقدان الأهلية القانونية ويحدد المجلس التشريعي مرتبات.

- المادة (22):

1- ينتخب أعضاء المجلس التشريعي من قبل المقيمين في المدينة البالغين الحادية والعشرين من العمر بصرف النظر عن الجنسية أو الجنس عن طريق الاقتراع العام السري، بالتمثيل النسبي لكل من الهيئات الانتخابية، ولهذه الغاية يمكن لكل مقيم في المدينة أن يسجل نفسه في سجلات ديانته الخاصة أو في سجلات الهيئة الرابعة ولا يستطيع التسجيل في أكثر من هيئة واحدة.

2- ينص تشريع المدينة على قانون الانتخابات وعلى الأحكام التي تحدد عجز الفرد عن الانتخابات الناجم عن فقدان الأهلية القانونية لذلك.

- المادة **(23):**

1- مدة المجلس التشريع أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه إلا إذا حل قبل ذلك.

2- إذا رأى الحاكم في نهاية مدة المجلس أن الظروف لا تساعد على إجراء انتخابات عامة يمكن للمجلس التشريعي أن يعود لتمديد مدته لفترة أقصاها سنة واحدة ويقدم الحاكم تقريراً عاجلاً إلى مجلس الوصايا الذي يصدر التعليمات التي يراها ضرورية.

3- إذا قامت أزمة سياسية في المدينة، وإذا رأى الحاكم ضرورة حل المجلس التشريعي يعرض الأمر بمذكرة على مجلس الوصايا ومجلس الوصايا أن يأمر بعد دراسة مذكرة الحاكم بحل المجلس ويحدد في الوقت نفسه موعداً لإجراء انتخابات عامة.

- المادة (24):

1- إن مشاريع القوانين والقرارات يمكن أن تعرض على المجلس التشريعي من قبل أي عضو من أعضائه.

2- يمكن للحاكم أو لأي شخص يعينه أن يقدم تقريراً أو جواباً أمام المجلس التشريعي وأن يعرض عليه أي مشروع أو قرار ويشترك في مداولات المجلس بدون أن يكون لح حق التصويت.

3- يصبح المشروع الذي يوافق عليه المجلس التشريعي قانوناً بمجرد تصديقه من الحاكم ويحق للحاكم خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض المشروع عليه أن يرفضه إذا ارتأى أنه مخالف لأحكام هذا النظام أو أنه يشكل عقبة أمام إدارة المدينة أو يحمل قسماً من سكان المدينة عبئاً ثقيلاً ويخطر حينذاك المجلس التشريعي ومجلس الوصايا معاً بذلك ويحيطهما بأسباب رفضه

للمشروع.

- المادة (25):

1- في أي وقت لا يكون المجلس التشريعي منعقداً، يمكن للحاكم أن يشرع بأمره وتكون لقراراته صبغة قانونية بشرط أن تعرض هذه القرارات على المجلس في أقرب وقت وتكون نافذة إذا لم تلغ أو تعدل.

2- حين يكون المجلس التشريعي منعقداً ولكنه يقصر عن اتخاذ أمر يعتبر هاماً وضرورياً لسير الإدارة سيراً طبيعياً يمكن للحاكم أن يصدر أوامر مؤقتة.

3- على الحاكم أن يعرض حالاً على مجلس الوصايا كل عمل يقوم به في هذا الشأن ويصدر المجلس التعليمات التي يراها ضرورية.

- المادة (26):

1- يتخذ المجلس التشريعي الأوامر الضرورية لإدارة أعماله.

2- يدعو المجلس الحاكم لأولى جلساته ويمكن للحاكم أن يدعوه لجلسة استثنائية بناء على طلب أغلبية الأعضاء أو بناء على أمره الخاص.

3- تتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الأعضاء المقترعين ولا يعتبر الممتنعون عن التصويت كمقترعين.

- المادة (27):

1- لا تطبق ضد أي عضو بالمجلس التشريعي العقوبات الإدارية والقضائية ولا يكون مسؤولاً بأي شكل كان خارج المجلس عن شيء قاله أو اقتراح قدمه خلال قيامه بواجباته كعضو في المجلس.

2- لا يتعرض عضو المجلس التشريعي خلال انعقاد دورات المجلس لملاحقات جزائية أو إدارية أو تأديبية، على أنه يجوز توقيفه في حالة الجرم المشهود وسجنه إذا كان ذلك ضرورياً لمصلحة العدالة ولكن في مثل هذه الحالة يبلغ المجلس التشريعي في أسرع وقت من توقيفه ويفرج عنه بدون إبطاء إذا طلب المجلس ذلك.

- المادة (28):

1- تشكل محكمة عليا تتألف من عدد من القضاة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة وفق ما يحدده مجلس الوصايا ويعين هؤلاء بواسطة مجلس الوصايا كما تنتهي خدماته بمعرفته.

2- ينص تشريع المدينة على طرق قضائية مستقلة بها بما في ذلك المحاكم الأخرى حسب مقتضيات الحال، ويحدد هذا التشريع نظام هذه المحاكم وتنظيمها.

3- على جميع الأفراد أن يقبلوا بقضاة محام المدينة باستثناء الذين يتمتعون بحصانة نص عليها

الدستور.

4- يعين موظفو المحاكم من قبل رئيس المحكمة العليا وبعد موافقة الحاكم وضمن تعليمات مجلس الوصايا.

5- بموجب الأهداف الخاصة في مقدمة هذا الدستور، وبموجب تطور المدينة الاجتماعي تحترم الأنظمة والتشريع القائم حالياً في القدس وفي حالة تضارب القوانين بين المحاكم الدينية أو بين المحاكم المدينية تفصل المحكمة العليا في هذا التضارب وتخضع بقية المحاكم لقرارها.

6- تتخذ قرارات المحكمة العليا بأكثرية أعضائها على أنه إذا انقسمت آراء المحكمة إلى قسمي متعادلين تكون الأفضلية للجانب الذي ينضم إليه الرئيس.

- المادة (29):

1- في الحالات التي تعرض على المحكمة العليا في المدينة تكون الأفضلية لأحكام هذا الدستور على كل تشريع آخر إداري ويكون للمحكمة العليا قضاء استئناف خاص في كل الحالات المتضمنة طلبات بأن هذا التشريع أو الأمر الإداري لا يتلاءم مع أحكام هذا الدستور.

2- في كل حالة تقرر فيها المحكمة العليا بأن أي تشريع أوامر إداري لا يتلاءم مع أحكام الدستور فإن هذا الأمر الإداري أو التشريع لاغياً ولا يعمل به.

- المادة (30):

1- تتأكد حرية دخول المدينة والإقامة فيها مؤقتاً والابتعاد عنها لكل الحجاج الأجانب والزائرين بدون تمييز في جنسيتهم أو مذهبهم.

2- ينص تشريع المدينة على أحكام خاصة لتسهيل دخول السكان إلى المدينة أو الخروج منها.

3- يتولى الحاكم الإشراف على الهجرة وفقاً لتعليمات مجلس الوصايا مع الأخذ بعين الاعتبار حدود استيعاب المدينة والمحافظة على التعادل بين مختلف الديانات.

- المادة (31): تعتبر اللغتان العربية والعبرية هما اللغتان الرسميتان للمدينة ويحق للتشريع في المدينة أن يتبنى لغة أو أكثر حسماً تقتضيه الحال.

- المادة (32):

1- لكل شخص الحق في التعليم والتربية والثقافة لتنمية الشخصية الإنسانية جسمانياً وعقلياً وفكرياً وخلقياً ضمن احترام الحقوق البشرية والحريات الأساسية لتحقيق وتقدم التسامح والتفاهم الديني والعدالة بين كل الجماعات الوطنية والعنصرية والدينية.

2- تكون الثقافة مجانية ويجب على الأمم المتحدة تأمين التسهيلات المهنية والتربوية بقدر المستطاع وتحمل نفقات الدراسة، ويجب أن يعامل الجميع على أساس الاستحقاق وبصورة عادلة.

3- ستحتفظ المدينة أو تؤسس برنامجاً للدراسة الابتدائية والثانوية على أساس المساواة بين مختلف الطوائف بلغاتها الخاصة وبصورة تتلاءم وتقاليدها التربوية.

4- يحق لأية طائفة أو جماعة من إحدى الطوائف أن تحتفظ بمؤسساتها الخاصة للتربية أو بأعضائها وبلغتها الخاصة بموجب تقاليدها وتتمتع هذه المؤسسات مع غيرها من المؤسسات الخيرية القائمة أو التي ستؤسس بعد دخول هذا النظام حيز التنفيذ بالميزات بموجب الفقرة السادسة من المادة الثانية والثلاثين.

- المادة (33):

1- تحتفظ الإدارة في المدينة لنفسها بمحطات الراديو والتلفزيون ويشرف عليها مجلس للإذاعة مختلط ويعين هذا المجلس بمعرفة الحاكم ويكون مسؤولاً أمامه، ويضم المجلس عدداً متساوياً من ممثلي الديانات المسيحية والإسلامية واليهودية.

2- سيطبق مبدأ حرية التعبير على محطات الراديو والتلفزة وتقع على عاتق مجلس الإذاعة مسؤولية التثبت من أن الراديو استعمل في صالح السلم والتعاون المتبادل بين السكان في المدينة ووفقاً لأهداف هذا الدستور وأهداف الأمم المتحدة.

- المادة (34):

1- إن برنامج تنظيم المدينة اقتصادياً ومالياً والذي تبناه مجلس الوصايا يشكل ملحقاً للدستور.

2- تؤخذ بعين الاعتبار حقوق السكان ومصالحهم وبموجب ذلك تنظيم المواد الاقتصادية والصناعية والتجارية على أساس العدل والمساواة في المعاملات وعدم التمييز بين مختلف الدلو، كما تؤمن المساواة والحرية وعدم التميز في النقل البحري والجوي والبري، وحماية الأشخاص والأملاك وممارسة المهن التجارة.

- المادة (35):

1- يعهد إلى المحاكم مسؤولية إعداد الميزانية وتقدمها إلى المجلس التشريعي لإقرارها بالطريق الدستورية.

2- إن الأحكام التي يسنها الحاكم للاحتفاظ بقوى الشرطة لا يمكن للمجلس التشريعي أن يبدلها، ويمكن لمجلس الوصايا أن يحدد الخدمات الأخرى التي لا يتسنى للمجلس التشريعي تغيير الأحكام المالية التي يضعها الحاكم من أجلها.

3- يسمح للحاكم بصرف النفقات التي تنص عليها الميزانية حتى قبل تصديق المجس التشريعي، إذا رأى أن هذه النفقات لها صفة الاستعجال.

- المادة (36):

1- تشكل المدينة وحده مستقلة محلياً وكل وحدة مستقلة يمكن أن تحدث وتتمتع بكامل سلطات الحكومة المحلية والإدارية بموجب دستور المدينة.

2- إن برنامج الاستقلال المحلي الذي يقره الوصايا طبقاً للفقرة (5) من المادة (43) يعتبر ملحقاً للدستور.

- المادة (37):

1- إن للحاكم حق توجيه الشؤون الخارجية في المدينة.

2- يؤمن الحاكم عن طريق الاتفاقات الدولية وغيرها حماية مصالح المدينة وسكانها في الخارج.

3- يمكن للحاكم أن يعتمد ممثلين لدى الدول الأجنبية لحماية مصالح المدينة وسكانها في تلك الدول.

4- يقبل الحاكم اعتماد الدول ممثلين عنها في المدينة إذا سمح بذلك.

5- يوقع الحاكم باسم المدينة المعاهدات القائمة بين الدول وينظم لأحكام أية اتفاقية دولية أو توصيات ترسمها له الأمم المتحدة.

6- إن مثل هذه المعاهدات والالتزامات الدولية التي انضم إليها الحاكم خاضعة للتصديق من قبل المجلس التشريعي، فإذا لم يصدق عليها هذا المجلس خلال ستة شهور من توقيع الحاكم تحال إلى مجلس الوصايا الذي يحق له التصديق عليها.

7- تتمتع السلطات الأجنبية بالحصانات التي لا تقل عن تلك التي كانت نافذة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 فيما يتعلق بممتلكاتها داخل المدينة.

- المادة (38):

1- حماية الأماكن المقدسة والأبنية موكولة للحاكم وضمن اختصاصه.

2- يفصل الحاكم فيما إذا كان أحد الأماكن أو الذي لم يكن فيما مضى مقدساً ويعتبر الآن كذلك، لتحقيق هذه الغاية يجوز للحاكم أن يعين لجنة تحقيق تعاونه.

3- إذا نشب نزاع بين مختلف الطوائف الدينية أو المذاهب بشأن مكان مقدس ما أو بناء موقع يقرر الحاكم تبعاً للحقوق المكتسبة القائمة وله أن يعين بشأن هذا النزاع لجنة تحقيق لمساعدته، وله كذلك ان يتعاون مع مجلس استشاري يضم ممثلين عن مختلف الطوائف تكون له صفة النصح والاستشارة.

4- للحاكم أن يطلب رأي المحكمة العليا الاستشاري حول النقاط القانونية قبل اتخاذ قراره.

5- إذا بدأ للحاكم في أي وقت كان أن أحد الأماكن المقدسة أو الأبنية والمواقع الدينية في حاجة إلى إصلاح ويجوز له أن يطلب من الطائفة التي يعينها الأمر إجراء هذه الإصلاحات، فإذا لم تتم أو تنته هذه الإصلاحات في وقت معين، يجوز للحاكم أن يقوم بها وأن يتممها وتخصم نفقات هذا العمل من ميزانية المدينة ولكن يمكن أن تجبى من الأفراد الطائفة ذات العلاقة بموجب الحقوق القائمة.

6- لا يمكن أن نفرض أية رسوم بشأن الأماكن المقدسة أو الأبنية والمواقع الدينية التي كانت

معفاة من الرسوم بتاريخ 29 نوفمبر 1947م ولا يجري أي تعديل في نطاق شكل الضرائب يمكن أن يميز بين مـالكي أو ممـثلي الأماكن المقدسة أو الأبنية والمواقع الدينية أو يمكن أ يضع هؤلاء المالكين أو الممثلين في وضـع أقـل فائـدة مـن ضـعهم الـذي كانوا عليه بتاريخ 29 نوفمبر فيما يتعلق بنظام الرسوم العام.

7- على الحاكم أن يتأكد من أن حقوق ملكية الكنائس وحقوق البعثات أو الجمعيات الدينية أو الخيرية محترمة ومضـمونة، وعلى الحاكم أن يؤكد ويحافظ على حقـوق القائمـة بشـأن الأمـاكن المقدسـة والأبنيـة والمواقـع الدينيـة ولا يتنكـر لهـا ويعطلها.

8- يطلب الحاكم بموجب النظام العام والأخلاق العامة والصحة العامة عـلى مثـابرة احـترام حريـة دخـول الأمـاكن المقدسـة والأبنية والمواقع الدينية والإشراف على التأمين العبادة فيها بموجب الحقوق القائمة وصـيانة الأمـاكن المقدسـة والمواقـع الدينية وذلك ضمن الأهداف الخاصة التي ترمي إليهـا مقدمـة الدسـتور وأهـداف التـدويل بصـورة عامـة متفقـة مـع أهداف الأمم المتحدة.

9- وعلى الحاكم أن يقدم نسخة من الأوامر التي يصدرها بشأن الأماكن المقدسة إلى مجلس الوصايا في أسرع وقـت ولمجلـس الوصايا أن يرسل دائماً إلى الحاكم بتعليمات فيما يتعلق بالأمر وفق ما يراه المجلس مناسباً.

- المادة (39): ينص تشريع المدينة على وسائل حماية الآثار.
- المادة (40): أن السلطات الأجنبية التي كان لرعاياها في الماضي في المدينة بعض الامتيازات والحصانات بما فيها امتيازات التشريع القنصلي والحماية التـي كانـت تتمتـع في المـاضي أيضـاً بالامتيـازات أو حـق الاسـتعمال في عهـد الإمبراطوريـة العثمانية، مدعوة إلى التخلي عن الحقوق التي تملكهـا بشـأن اسـتعادة هـذه الامتيـازات والحصـانات في المدينـة، وكـل امتيازاً وحصانة مستبقاه تبقى محترمة.
- المادة (41): يحدد مجلس الوصايا بقرار منه موعد تنفيذ الدستور.
- المادة (42):

1- يبقى الدستور نافذاً مبدئياً لمدة عشر سنوات إذا رأى مجلس الوصايا تعديله قبل انقضاء هذه المدة.

2- في حالة انقضاء السنوات العشر بخضع الدستور بكامله لإعادة النظر فيه مـن قبـل مجلـس الوصـايا ويكـون المقيمـون في المدينة حينذاك أحراراً في التعبير عن طريق الاستفتاء عن رغباتهم في تعديل دستور المدينة قـدر الإمكـان وبـين مجلـس الوصايا القواعد التي يجب اتباعها في هذا الاستفتاء.

- المادة (43): أحكام انتقالية:

1- يخفق علم الأمم المتحدة على جميع المباني الرسمية ما لم ينص تشريع المدينة على غير ذلك.

2- تجري الانتخابات أولي للمجلس التشريعي في أقرب وقت ممكن من دخول هذا الدستور حيز

التنفيذ وذلك في تاريخ يحدده الحاكم وحسب تعليمات مجلس الوصايا.

3- يتخذ الحاكم الخطوات السريعة لوضع المبادئ الاقتصادية والمالية التي تسير عليها حكومة المدينة وذلك بإرشاد ومساعدة الخبراء الذين يستعين بهم الحاكم وهو حين يضع هذه القواعد يأخذ بعين الاعتبار الرغبة في إيجاد الموارد لتأليف الإدارة من حين الحصص والضرائب والموارد المحلية واستغلال السلف والإعانات التي تمنحها الأمم المتحدة والقروض.

4- يعرض الحاكم خلال ستة أشهر من تاريخ تعيبه على مجلس الوصايا للموافقة برنامجه الخاص بتنظيم المدينة اقتصادياً ومالياً، ويجوز للحاكم إلىأن يصدر قرار مجلس الوصايا بهذا الشأن أن يتخذ التدابير الاقتصادية والمالية الضرورية والمؤقتة لإدارة المدينة، والامتيازات التجارية أو امتيازات المرافق العامة التي منحتها المدينة قبل 29 نوفمبر 1947 يبقى معمولاً بها بموجب نصوصها إلا إذا عدلت باتفاق بين الحاكم وصاحب الامتياز.

5- يجوز للحاكم بعد استشارة المجلس التشريعي أن يقدم خلال ستة أشهر من تاريخ تعيينه، إلى مجلس الوصايا برنامجاً لتقسيم المدينة إلى وحدات محلية مستقلة وتقسيم السلطات بين سلطات المدينة وسلطات هذه الوحدات المستقلة.

6- يستمر تطبيق الأنظمة والقوانين السارية المفعول في المدينة قبل انتهاء الانتداب فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الدستور حتى تاريخ تعديله أو إعادة النظر فيه.

7- على الحاكم أن يسهل وفي أقرب وقت ممكن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم وإعادة الاعتبار إليهم اقتصادياً ومالياً وذلك للأشخاص الذين كانوا يقيمون في المدينة حتى 1947/11/29 ثم تركوها كلاجئين وعلى الحاكم أن يدفع التعويضات المستحقة لهم وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات والإرشادات التي اتخذتها أو ستتخذها هيئات الأمم المتحدة أو الاتفاقات المعقودة بين الحكومات المعنية بالأمر وذلك فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ملحق رقم (5)

شهداء القدس الشريف – شهداء ثورة عام 1929م

الرقم	اسم الشهيد	مكان الولادة	مكان الاستشهاد
1	إبراهيم إسماعيل عبد اللطيف	بيت سوريك	القدس
2	أحمد بن علي شمعه	دير دبوان	=
3	أحمد محمد عوض	لفتا	=
4	أنيس محمد المالحي	قالونيا	=
5	جميلة بنت محمد أحمد الأزعر	صور باهر	=
6	حسن عطا الله	ساريس	القدس
7	حسين سلامة وزوجته	قالونيا	=
8	خنا صليبا كركر	اللد	=
9	خلف الشنطي	صور باهر	=
10	خليل العبد مشعل	=	=
11	خليل برهان الدجاي	لفتا	=
12	داود صالح غنيم	القدس	=
13	درويش بن موسى صحور	القدس	القدس
14	سالم داود محمد	الجيب	=
15	سعيد محمد	عمواس	القدس/باب الواد
16	سليمان مصطفى الأطرش	صور باهر	القدس
17	شحادة الجود	البيرة	=
18	صالح سن الصوباني	عين كارم	عين كارم/المشرفة
19	عائشة أبو حسن زوجة علي العطاري	عطارة	القدس
20	عبد الرحمن سالم أبو عصبة	حلحول	=
21	عبد الرحمن محمد علي سالم	الرمله	=
22	عبد الرحمن سالم	قالونيا	قالونيا
23	عبد الفتاح	لغتا	القدس
24	عبد القادر محمد خرطبيل	صفد	=
25	عبد القادر موسى حمدان	حلحول	=
26	عبد الله السالم بن عبد السلام	الرام القدس	=

27	عبد المحسن عبد الجواد	صور باهر	القدس
28	عبد المعطي الدده	القدس	=
29	عزية بنت محمد علي سلام	قالونيا	=
30	علي بن خليل العطاري	عطارة	=
31	علي حسين محمود الحاج	صور باهر	=
32	علي محمد حمدان	قالونيا	=
33	علي محمود لقح	قالونيا	قالونيا
34	كامل تيرو	اقدس	القدس
35	محمد إبراهيم الحاج عميره	صور باهر	=
36	محمد إبراهيم المكاوي	عرب العبيدية	=
37	محمد حسين عطا الله	صور باهر	=
38	محمد حماد	حلحول	=
39	محمد رمضان العليوان	سلوان	=
40	محمد عبد السلام	قطنه	=
41	محمد محمود الصوص	بيت عنان	=
42	محمد مصطفى مشايخ	القدس	=
43	محمود محمد أحمد حماد	صور باهر	=
44	مصطفى محمد ناصر	صوبا	=
45	نشاويك حسين	بيت صفافا	=
46	نعمان عبد الله أحمد	قالونيا	=
47	يعقوب البيتجالي	بيت جالا	=
48	يوسف بن صالح عشه	اقدس	القدس
49	يوسف عبد الفاضل	القدس	=

شهداء الثورة الفلسطينية الكبرى

(1936-1939م)

الرقم	الاسم	البلد الأصلي	مكان وتاريخ الاستشهاد
1	أحمد حسن أحمد زهره	عمواس	عملوس 1937
2	أحمد فيلفل	الرملة	القدس 1938
3	أحمد عيسى	بيرنبالا	القدس 1938
4	أحمد عبد القادر طه	عجور/الخليل	القدس 1938/1/25
5	أمين الحاج داود	-	القدس 1939/1/2
6	أحمد محمد حمد	صوبا/القدس	القدس 1938/9/30
7	برلا ماركونا	عين كارم	القدس 1938/3/25
8	جورج جابر الصناع	رام الله	القدس 1939
9	حسين أحمد	حلحول	القدس 1938/1/25
10	حسين أحمد عوده	بيت نقوبا/اقدس	القدس 1938/7/12
11	جورج إبراهيم	القدس	القدس 1936/9/23
12	حسن عبد المعطي رمضان	بير نبالا	القدس 1938
13	حسن العنبتاوي	-	القدس 1939/1/2
14	راشد سليم	عرب العمارات	القدس 1938/8/10
15	رضا محمد سعيد عبد الله	كفر قاسم	القدس 1938/8/10
16	رمزية محمد عبد السلام	قالونيا	القدس 1938
17	سعيد عبد الله أبو غوش	عمواس	القدس / باب الواد
18	شفيق جورج حلبي	-	القدس آب 1938
19	ظريفة موسى	قالونيا	القدس 1937
20	صالح محمد عفيف	-	القدس 1938/7/23
21	صالح عيسى حمدان	قالونيا	قالونيا 1936
22	عارف الحمدان	رمانة	القدس 1938/6/26
23	عبد الحافظ عبد الله	كفر قاسم	القدس 1938/8/10
24	عبد الرحمن العكاوي	القدس	القدس1939/1/2

25	عزة حسين	بير نبالا	القدس 1938
26	عيسى سليمان مسلم	عين كارم	قاقون/طولكرم 1936[1]
27	علي الحاج موسى	أبو ديس	القدس 1936/9/1
28	علي حسن شقبوعه	عين كارم	سجن بيت لحم 1936[2]
29	علي محمود عبد الحميد عيث	بيت اكسا	1935
30	علي يوسف	بير نبالا	القدس 1938
31	فريد حنا موسى	القدس	القدس 1939/9/22
32	فريدة حمشه	رام الله	القدس 1937/11/14
33	فندي سليمان أحمد الشناق (أبو غازي)	سوم	أبو غوش 1938
34	محمد بشير	بيت اكسا	بيت اكسا 1949[1]
35	لولو سليم الصايغ	يافا	القدس 1937/11/14
36	محمد علي صلاح	دير قديس	= 1938
37	محمد يونس محمد صلاح	عزون/ طولكرم	= 1939/9/17
38	محمد مصطفى	العمور/القدس	= 1938/4/14
39	محمود صالح عامر	عين كارم	عين كارم / الشرفه 1936[2]
40	محمود عبد الباسط التميمي	القدس	= 1936
41	محمود عبد الحافظ	كفر قاسم	= 1938/8/10
42	مسلم الدحدولان	السموع	= 1938/8/18
43	مريم العبد دعموس	العيزرية	= 1938
44	نعمة احمد عبد الله	لفتا	= 1937/9/4
45	نصار أبو زايد	بئر السبع	= 1938
46	يوسف سعد	الفحيص	= 1936/9/22
47	محمد يوسف سليمان جمعة الطلوزي	الرملة	المسكوبية/القدس 1940/1/1[4]

شهداء تفجير فندق الملك داود

1946

1	إبراهيم عبد المعطي بدر خليل	18	حربي مرقص
2	إبراهيم عيسى فراج	19	حسن خليفة عبد الهادي
3	أحمد إسرائيلي	20	خليل يوسف عبد الله
4	أحمد خباز	21	داود الطوري
5	إسماعيل محمد عويس	22	داود محمد الخطيب
6	ميل الياس سليمان	23	ريتشارد مرقص
7	الآنسة انتيان	24	سابا خاروفي
8	أوجيني مركريان	25	سامي شاتايان
9	بدر عبد الفتاح أبو الهلوب	26	شارل مغنم داود
10	بشاره سابا	27	عازرا سحانيه
11	بهية رشيد	28	عادل سعيد صيام
12	توفيق إبراهيم يوسف	29	عبد الفتاح أبو الهلوب
13	توفيق منصور سمعان	30	عبد الله يوسف
14	الآنسة توما	31	عزام برامكي
15	جميل عيسى أيوب	32	عطا الله يعقوب منطوره
16	جول خليل كريس	33	عمر حباشنه
17	جوليا تايه	34	عمر حباشنه
35	عمر محي الدين أبو الهوى	49	محمد حسين صالح
36	عيسى دعيس	50	محمد رشيد عازر مشقيه
37	عيسى شاتايان	51	محمد صالح زويد
38	عيسى فلاحه	52	محمد عبد الصادق
39	عيسى محمد العسى	53	محمد عبد القادر بدر النوباني
40	فرج جبران أبو علي	54	مرغريت مركريان
41	فرج نمر عبلا	55	محمد عثمان قباني
42	فؤاد رجب التميمي	56	محمد علي الخطيب

43	كاترين توما	57	محمد علي ياسين
44	كريس برامكي	58	موسى عبد النبي
45	لويز بدر كرابيد بوغنيان	59	ناديه وهبه
46	لويس ميس	60	هيلدا عزام
47	ماري بوارشي	61	هنري مرقص
48	متري طوباسي		

الرقم	اسم الشهيد	العمر
1	أحمد حسن جابر	40 سنة
2	أرقية عليان / زوجة أحمد عليان	30 سنة
3	(الحاج) أسعد رضوان	65 سنة
4	إسماعيل خليل محمد عيد	38 سنة
5	إسماعيل عطيه	92 سنة
6	(الحاجة) أمنه الكوبرية / زوجة إسماعيل عطيه	65 سنة
7	بسمه أسعد رضوان	23 سنة
8	تمام محمد علي حسن/زوجة موسى مصطفى زيدان	23 سنة
9	توفيق جبر علي جابر	44 سنة
10	(الحاج) جابر مصطفى جابر	72 سنة
11	جبر توفيق علي جابر	23 سنة
12	جميل عيسى محمد عيد	26 سنة
13	حسن علي زيدان	48 سنة
14	حسين إسماعيل محمد سمور	18 سنة
15	حسين علي الشريف	65 سنة
16	حلوة زيدان / زوجة الحاج عياش خليل	48 سنة
17	حياة سالم بلابسه	23 سنة
18	خضرة محمد / زوجة مصطفى علي زيدان	52 سنة
19	خليل مصطفى جابر	38 سنة
20	داود موسى محمد زهران	13 سنة
21	ربحي الحاج إسماعيل عطيه	23 سنة
22	رسمية جمعة محمد زهران	8 أشهر
23	رسمية موسى محمد زهران	17 سنة
24	رضوان أسعد رضوان	18 سنة
25	زينب موسى محمد زهران	22 سنة

26	زينب محمد حسين المالحية / زوجة محمد موسى زهران	18 سنة
27	سارة / زوجة محمد إسماعيل عطية	45 سنة
28	سعيد محمد سعيد جابر	20 سنة
29	سعيد موسى محمد زهران	11 سنة
30	سليم محمد إسماعيل جابر	25 سنة
31	سمور خليل محمد إسماعل سمور	12 سنة
32	سمحية أحمد زهران	10 سنوات
33	شفيق موسى مصطفى علي زيدان	3 سنوات
34	شفيقة جمعة محمد زهران	4 سنوات
35	شفقة موسى مصطفى علي زيدان	5 سنوات
36	صالحية محمد عيسى محمد عيد	24 سنة
37	الحاجة صبحية رضوان	68 سنة
38	صفية جمعة محمد زهران	6 سنوات
39	عابدة / زوجة علي مصطفى زيدان	38 سنة
40	(الحاج) عايش خليل	58 سنة
41	(الحاجة) عائشة رضوان	50 سنة
42	عبد الرؤوف حسين علي الشريف	18 سنة
43	عبد الله عبد المجيد سمور	24 سنة
44	عزيزة احمد زهران	6 سنوات
45	عزيزة مصلح / زوجة محمد علي حسن مصلح	52 سنة
46	علي حسن علي زيدان	25 سنة
47	علي حسين مصلح	38 سنة
48	علي الحاج خليل عيد	30 سنة
49	علي محمد زهران	25 سنة
50	عيسى أحمد سعد رضوان	سنتان
51	عيسى أحمد يوسف عليا حميدة	45 سنة
52	عيسى محمد عيسى محمد عيد	18 سنة
53	فاطمة جمعة محمد زهران	8 سنوات

54	فاطمة عطية / زوجة موسى محمد زهران	38 سنة
55	فاطمة سمور / زوجة حسن علي زيدان	45 سنة
56	فاطمة محمد عيد / زوجة الحاج محمد زهران	52 سنة
57	فتحي جمعة محمد زهران	3 سنوات
58	(الحاجة) فضية الشيخ محمد / زوجة محمد إسماعيل سمور	52 سنة
59	فؤاد الشيخ خليل جابر	20 سنة
60	محمد إسماعيل عطية	48 سنة
61	محمد جودة حمدان سمور	52 سنة
62	(الحاج) محمد زهران	23 سنة
63	محمد الحاج عايش خليل	23 سنة
64	محمد علي حسن مصلح	48 سنة
65	محمد علي خليل	26 سنة
66	محمد علي محمد زهران	سنتان
67	محمد موسى محمد زهران	22 سنة
68	محمد محمود إسماعيل سمور	30 سنة
69	محمد محمود زهران	18 سنة
70	محمود محمد إسماعيل عطية	20 سنة
71	محمود محمد جودة حمدان سمور	24 سنة
72	محمود مصطفى جابر	60 سنة
73	محمود علي مصطفى زيدان	22 سنة
74	مصطفى علي زيدان	72 سنة
75	موسى إسماعيل سمور	45 سنة
76	موسى محمد إسماعيل عطية	16 سنة
77	ميسر موسى مصطفى علي زيدان	سنتان
78	(الحاجة) نجمة سمور	65 سنة
79	نظمي أحمد زهران	سنتان
80	نظمية أحمد زهران	8 سنوات
81	نعمة على مصطفى زيدان	5 أشهر

82	نعيم شار مصطفى عيد	سنة واحدة
83	وطفا عبد محمد علي حسن	3 سنوات
84	يسرى موسى مصطفى علي زيدان	8 سنوات
85	يوسف أحمد يوسف عليا حميدة	58 سنة

اسم الشهيد	مكان الولادة	مكان الاستشهاد وتاريخه
إبراهيم أبو بكر	القدس	حي الشرف 48/7/16
إبراهيم الحاج مصطفى إسماعيل	الولجة	القدس 1948
إبراهيم جابر العمري	بيت صفافا	بيت صفافا 48/2/5
إبراهيم جمال	القدس	باب اخليل 48/5/16
إبراهيم حسن ناصل	علار	القدس 1948
إبراهيم حسن	القدس	المستشفى الإيطالي 48/1/26
إبراهيم خليل أبو حديد	القدس	القدس 48/5/14
إبراهيم ريان أبو كف	صور باهر	الحرم القدسي 48/7/12
إبراهيم زيتون بركات	القدس	وادي الجوز 48/2/26
إبراهيم شحادة	القدس	حي الشرف 48/5/27
إبراهيم محمود خضر	قالونيا	قالونيا 1948
إبراهيم علي أحمد المصري	قالونيا	قالونيا 1948
أحمد العجولي	القدس	حي المصرايرة 1948
أحمد السلواني	سلوان	جبل المكبر 48/8/16
أحمد حسن	عين كرام	القدس 1948
أحمد حسن زياده	سريس	بيت محسير 48/4/15
أحمد حسن فزاعه	سلوان	سلوان
أحمد داود محمد	القدس	القدس 48/10/14
أحمد سليمان الزين	-	باب الواد 48/2/26
أحمد سمور	سريس	سريس 48/4/15
أحمد طه البزلميط	القدس	باب الخليل 48/1/7
أحمد عبد الرحمن حمودة	الخليل	باب الخليل 48/1/7
أحمد عبد الفتاح	لفتا	القدس 1948
أحمد عبد القادر صبح	القدس	القدس 48/5/14
أحمد عبد المهدي حماد	عناتا	النبي يعقوب - نيسان 1948

أحمد عثمان جلاجل	سلوان	حي الثوري 48/11/9
أحمد عيسى حسين جعفر	السواحره	البلدة القديمة 48/7/15
أحمد محمد أبو هنيه	عناتا	النبي يعقوب 47/5/17
أحمد فؤاد الدقاق	القدس	شارع مأمن الله 48/2/1
أحمد محمد بشير	سلوان	سلوان 1948
أحمد محمد حمد	صوبا	القدس 1948
أحمد محمد رشيد	سلوان	سلوان 48/9/8
أحمد محمد عبد	القدس	القدس 48/3/23
أحمد محمد عبد الجليل	صوبا	وعر الملح 47/6/7
أحمد محمد عميش	صوبا	القدس 1948
أحمد محمد فرحان صبرا	بيت اكسا	القدس 1948
أحمد محمود جابر	بتير	مونتيفيوري 48/2/16
أحمد نافع سلامه	سريس	القسطل 48/4/8
أحمد يوسف العجول	القدس	القدس 48/5/15
إدريس أبو بكر أحمد	القدس	القدس 48/4/5
أديب خلف	القدس	حي الشرف 47/5/23
إسحاق الديوك	القدس	القدس 48/6/2
إسحاق بوجه	القدس	باب الخليل 48/5/17
إسحاق سليمان قليبو	القدس	باب الخليل 48/1/7
إسحاق يوسف المصري	القدس	حي الثوري 48/6/5
إسماعيل أحمد حميده	لفتا	الشيخ بدر 48/12/28
إسماعيل خليل الدجاني	القدس	القطمون 48/1/5
إسماعيل زايد عبده	القدس	القدس 48/1/5
إسماعيل الشرباتي	الخليل	القدس
إسماعيل عبد العزيز	القدس	القدس 48/1/5
إسماعيل عوده	نابلس	القدس 48/5/14
إسماعيل فايز أبو غوش	القدس	أبو كبير 48/2/7
إسماعيل مصور العسيس	دير أبان	القدس 1948

اعتدال عبد المجيد الشاوني	القدس	باب الخليل 48/5/16
البيرانطون عطا الله	القدس	الشخ جراح 48/5/20
الياس عبود	اقدس	المصرارة 48/2/22
(قرينة) الياس عبود	القدس	المصرارة 48/2/22
(نجل) الياس عبود	القدس	المصرارة 48/2/22
اليس بولس	القدس	القدس 48/6/4
امبير لورنزو	القدس	حي الشرف 48/1/5
أمين أحمد الشوا	القدس	حي الشرف 48/5/23
أمين أحمد سمعان	الجيب	باب العمود 48/12/13
انطون سليمان جريس	القدس	حارة النصارى 48/5/22
ايفون شاميه	القدس	باب الخليل 48/10/13
أيوب إسماعيل الشرباتي	الخليل	البلدة القديمة 48/7/15
أيوب رزق ميشال	القدس	القدس 48/3/25
أوب عبد القادر أيوب	بيت نبالا	الطريق العام 48/3/21
بدر شكري قطينة	القدس	باب العمود
بشير الحاج أحمد حمد السيف	برقا/نابلس	باب الخليل 48/5/16 (48/6/10)
الراهب بطرس	القدس	القسطل 48/4/28 (48/6/10)
بكر بن أحمد بن بكر الشيخ أحمد	لفتا	الشيخ بدر 48/12/28
تميم خليل خضر	فالونيا	قالونيا 1948
توفيق النابلسي	نابلس	جبل المبكر 48/8/16
توفيق حبش	القدس	حارة النصارى 48/7/13
توفيق العبد برغش	عمواس	عمواس 1948
توفيق محمود أحمد عوده	دير أبان	القدس 1948
توفيق نافع محمود	نابلس	الشيخ جراح 48/1/17
توفيق الشيخ ناصر	عمواس	عمواس 1948
تيسير طه	دير الشيخ	حي النبي داود 48/5/18

ثابت عبد المعطي السعودي	القدس	باب العمود 48/12/29
جاسر حسين الشريف	دير الشيخ	باب الخليل 48/9/22
جبرين أحمد جبر	حزما	النبي يعقوب 48/5/10
جبرين حبيب الله	القدس	حي الشرف 48/5/29
جمعه سرحان	سلوان	جبل الرأس 48/5/10
جميل الحاج داود أبو ذياب	سلوان	حي الثوري 48/7/20
جميل محمد أكرم	القدس	القدس 48/7/11
جميله الرجا	سلوان	سلوان 1948
جهاد صيام	القدس	القدس القديمة 48/5/23
جورجيت لورنزو	القدس	القدس 48/1/15
حبيبي لورنزو	القدس	القطمون 48/1/5
حجازي إبراهيم ناصر الدين	الخليل	حي الشرف 48/6/29
حسام الدين رشيد الخطيب	القدس	باب الجديد 48/7/12
حسن أحمد	الرملة	جبل المكبر 48/7/26
حسن أحمد إبراهيم الشيخ	سلوان	وادي الحوض 48/4/3
حسن أحمد بدر	الخليل	باب الخليل 48/1/17
حسن أحمد زغرو	الخليل	باب الخليل 48/5/16
حسن أحمد عوده	بيت نقوبا	القدس 1948
حسن أحمد منقش	القدس	وادي الجوز 48/2/26
حسن خليفة عبد الهادي	القدس	باب العمود 48/12/29
حسن خميس زايد	بيت اكسا	القدس/الشيخ جراح 1948
حسن داود محمد	بيت دقو	القدس 48/4/13
حسن صالح سعاده	دير أبان	القدس 1948
حسن عبد القادر أبو علقم	شعفاط	شعفاط 48/5/24
حسن عبد الله شيخه	ديرابان	القدس 1948
حسن علي الشاعر	القدس	باب العمود 48/12/29
حسن علي صبيحه	بيت حنينا	النبي يعقوب 48/5/7
حسن قدرة	القدس	حي النبي داوود 48/5/18

حسن محمد بطروخ	القدس	باب الخليل 48/1/7
حسن محمد سلامه	نابلس	القدس 48/9/16
حسن محمد مصلح	صوبا	وادي اللوزية 48/7/29
حسن محمود العامرية	عمواس	عمواس 1948
حسن مشعل	سلوان	سلوان 1948
حسين إبراهيم	القدس	القدس 49/9/20
حسين أحمد العيساوي	القدس	القدس 48/6/10
حسين أيوب جوده	القدس	البلدة القديمة 48/7/15
حسين خليل الشاعر	القدس	باب العمود 48/12/13
حسين عبد الفتاح العلمي	القدس	القدس 48/7/12
حسن عمر عليان	بيت عور التحتا	القدس 48/1/27
حسين محمد أبو مياله	الخليل	حي الشرف 48/3/10
حسين محمد علي	السواحره	الحرم الشريف 48/8/30
حسين محمد محمد	بيت صفافا	ميكروحايم 48/3/22
حلوه الحاج محمد	سلوان	سلوان 1948
حلوه السالم	المالحة	المالحة - 48/7
حلوه حسين خليل	سلوان	سلوان
حلوه عبد الله	القدس	القدس 48/6/2
حلوه محمد محمود	لفتا	القدس 1948
حليمه الشخشير	القدس	الشيخ جراح 48/5/20
حماده علي النابلسي	نابلس	مونتيفيوري 48/2/10
حمدان أحمد عوض	القدس	مونتيفيوري 48/2/12
حمدان الصافي	القدس	باب العمود 47/12/29
حمدو عبد الرزاق	سلوان	سلوان 1948
حمدان محمود سمور سدر	القدس	القدس 48/7/1
حموده راجح	القدس	القدس 48/6/9
حميد حمدان	سلوان	سلوان 48/9/10

حنا الجفلون	القدس	المصرارة 48/2/9
حنا صالح	القدس	الشيخ جراح 48/5/19
حنه سمعان عبده	القدس	باب الخليل 48/1/7
خليل بيضون	القدس	القدس 48/10/17
خالد البشيتي	-	المصرارة 48/4/26
خالد توفيق	القدس	القدس 48/10/18
خالد عثمان أبو عثمان	رمون	النبي يعقوب 48/5/19
خالد موسى القباني	القدس	البلدة القديمة 48/7/16
خالد موسى رشيد	القدس	الشيخ جراح 47/1/6
الحاجة خالدية	سلوان	سلوان 1948
خضر عبد الهادي عبد القادر	عناتا	الشيخ جراح 48/4/13
خضر محمد محمود الكراعين	سلوان	القدس 48/11/21
خضره نجم	القدس	القدس 48/7/16
خليل أحمد القاضي	قبية	الطريق العام 1948
خليل البيراوي	سريس	بيت محسير 48/4/23
خليل الدجاني وعقيلته	القدس	القطمون 48/1/5
خليل الشرقي	طوباس	القسطل 48/4/7
خليل العبد مشعل	عين كارم	القدس 1948
خليل حسن جباره	دوار/الخليل	الشيخ جراح 48/5/20
خليل حسن خويص	الطور	القدس 48/10/17
خليل دعسان	الخليل	باب العمود 47/12/29
خليل خميس زايد	بيت اكسا	القدس / القطمون 1948
خليل سلمان الطوباسي	قالونيا	القدس 1947
خليل عبد العزيز آل إسماعيل	بيت اكسا	القدس (الجيب) 1949
خليل عيسى أسعد	المالحة	المالحة - /48/7
خليل محمود ياسين	سلوان	النبي داود 48/9/7
خليل مقحار	القدس	مونتفيوري 48/2/12
خليل موسى رشيد	لفتا	الطريق العام/القدس-الخليل

		48/1/6
خليل ياسين	سلوان	سلوان 1948
خمسين المصري	القدس	القدس 48/1/7
داود الحاج محمد	سلوان	حي النبي داود 48/8/9
داود عارف أبو عوش	أبو غوش	باب الواد 348/1
داود عبد الرحمن صرار	ديرابان	المرج 1948
داود عبود	القدس	حي الشرف 48/5/23
داود غراب	القدس	البلدة القديمة 48/7/15
داود محمد إسماعيل	القدس	سلوان 1948
داود محمد خليل أبو دياب	سلوان	سلوان 1948
داود محمد عبد الرزاق	سلوان	بير أيوب 48/3/27
داود يوسف عبد الرحيم	بيت دقو	بيتونيا 48/12/21
دياب	سلوان	حي النبي داود 48/8/9
ديب رشيد	سطاف	النبي داود 1948
ديب علي خليل صباح	صوبا	القسطل 48/8/8
ديبه عبد الله	القدس	حي الثوري 48/8/4
رؤوف لورنزو	القدس	القطمون 48/1/5
راتب الحلواني	القدس	حي الشرف 48/5/29
راجح يونس عبد الريماوي	بيت ريما	النبي داود 48/9/12
راشد طالب	الناصرة	القدس 48/5/15
راضي الجوهري	القدس	القدس 48/5/14
راغب أبو شقره الرشق	القدس	باب الخليل 48/5/16
راغب عزة يونس الحسيني	القدس	باب الجديد 48/7/12
رباح خليل صالح	نابلس	الشيخ جراح 48/5/20
رباح محمود الجمال	الرملة	وادي الصرار 48/4/2
ربحي صبحي الدلال	القدس	البلدة القديمة 48/7/16
ربحي عبد الخليل سلام	الرملة	القسطل 1948
ربحي محمود الجمال	الرملة	وادي الصرار 48/4/3

ربحي يوسف غنام	القدس	حي الثوري 48/8/4
رتيبه عبد ربه	القدس	باب الخليل 48/5/17
رتيبه غوشه	القدس	حي الشرف 48/5/27
رجب كنعان	-	المنشية 48/4/10
رزق عمر فارس	القدس	النبي يعقوب 48/4/15
رشاد إبراهيم صرار	ديرابان	القدس 1948
رشاد عبد الفتاح	القدس	القدس 48/9/22
رشيد أبو طير	صور باهر	صور باهر 48/2/17
رشيد أحمد رمضان	المالحة	المالحة - /48/7
رشيد محمد صبح	قالونيا	القدس/سجن القدس 1948
رمضان غراب	القدس	جبل المكبر 48/8/17
امرأة زكريا الوعري	القدس	ميكور حايم 48/1/23
زكي عبد الجواد	القدس	الشيخ جراح 48/4/13
زينب أبو السعود	القدس	باب الحرم 48/2/24
سارة الحاج محمد	سلوان	القدس 48/11/7
سارة عبيد	القدس	البلدة القديمة 48/7/15
سارة محمد الرمان	سلوان	سلوان 1948
سالم بن عيسى	القدس	حي الثوري 48/10/12
سالم جبرين	القدس	القدس 48/10/24
سعاد عبد الله المغربي	القدس	القدس 48/11/10
سعد الحاج صالح	-	القسطل 1948
سعده ربيع أبو سروال	القدس	الشيخ جراح 48/5/19
سعدي إبراهيم أبو حمده	الخليل	الشيخ جراح 48/4/13
سعيد أبو طير	القدس	النبي داود 48/11/30
بنت سعيد أسعد أبو زهرية	بيت حنينا	باب العمود 47/12/13
سعيد اللفتاوي	لفتا	الشيخ جراح 48/4/15
سعيد محمد العبد برغش	عمواس	عمواس 1948
سعيد منوف	القدس	ظهر الحجة 48/1/15

سلطي عوده عبد الهادي	القدس	البقعة الفوقا 47/12/23
سلفيتي	القدس	القدس 48/9/12
سلمان ناصر الدين	الخليل	حي الثوري 48/4/20
سليم رضا	القدس	حي الشرف 48/5/29
سليم سعيد قصير	المالحة	ميكور حايم 48/2/5
سلمان البدر	-	القسطل 48/4/7
سليمان الجابي	القدس	الشيخ جراح 48/3/4
سليمان رمضان	سلوان	سلوان 1948
سليمان سعيد البيطار	القدس	المستشفى الإيطالي 48/1/26
سمير حسين العلمي	القدس	باب الجديد 48/7/12
سمير شحاده	القدس	القدس 48/9/12
سهيل عماشه	القدس	باب العمود 48/12/29
سهيلة رشاد المحتسب	القدس	القدس 48/6/10
شامة بدوي محمد حرب	الخليل	القدس 48/5/14
شحادة محمد حسن	القدس	باب العمود 48/12/29
شحاده محمد أبو رز	بيت نتيف	الطريق العام 48/3/21
شفيق زعل	القدس	حي الشرف 48/5/23
شفيق عليان أبو غربية	الخليل	القدس 1948
شفيقة عفانه	دير أبان	(المرج) 1948
شكري قطينه	القدس	الشيخ جراح 48/4/13
شكري يوسف الحسيني	القدس	الشيخ جراح 48/5/20
شوكت خميس زايد	بيت اكسا	القدس / حي القطمون 1948
الحاج صادق المغربي	القدس	القدس 48/12/28
صالح أحمد دعنا	الخليل	باب الخليل 48/1/7
صالح محمد خليل الدعسان	دير أبان	المرج -/48/11
صالح محمود مطر	القسطل	القسطل 48/4/8
صالح مصطفى	القدس	باب الجديد 48/7/12
صالح نصار النابلسي	القدس	باب الجديد 48/7/12

صالح داود محمد	بيت عور التحتا	صفا 48/7/18
صبحي رباح بركات	القدس	باب الخليل (النبي داود) 48/1/7
صبحي سلطان التميمي	الخليل	الشيخ جراح 48/4/13
صبحي شفيق الطاهر	القدس	القطمون 48/1/5
صبحي غانم	القدس	القدس 48/7/9
صبري خلف	نابلس	القسطل 48/4/7
صبرية العيساوي	القدس	القدس 48/6/10
صدقي السيفي	القدس	حي الثوري 48/9/4
صقر عبد الرحمن شنك	لفتا	الشيخ بدر 47/12/28
طارق الهندي	القدس	حي النبي داود 48/5/18
طه صبح	رمون	الشيخ جراح 48/4/13
طه محمود طه عميش	صوبا	القدس 1948
ظاهر جابر	رمون	الشيخ جراح 48/4/15
عائشة الخضر بدران	سلوان	القدس 48/9/19
عادل يوسف الحصني	طوباس	القسطل 48/4/7
عارف أبو السعود	القدس	النبي داود 48/9/7
عارف محمود مطير	القسطل	القسطل 48/4/8
عارف نعمان	بيت صفافا	القدس 48/1/10
عاشور عبد الرزاق جمعه	القدس	القدس 48/1/5
عباس محمد	شعفاط	شعفاط 48/5/24
عبد عبدالله زهور	القدس	اقدس 48/12/28
عبد أحمد سليمان	بيت محسير	باب الواد 48/12/27
عبد ازمقنا	بيت محسير	القدس 1948
عبد الحاج شاكر (شامخ)	لفتا	مياشوريم 48/1/21
عبد الحافظ فلاح	القدس	القدس 48/5/15
عبد الحفيظ علي حسين	دير أبان	المرج -/48/11

عبد الحليم صندوق	الخليل	حي الشرف 48/5/29
عبد الحميد حمدان	سلوان	حي النبي داود 48/4/11
عبد الدويك	سلوان	البلدة القديمة 47/7/16
عبد الرحمن عبد الرحيم أبو علي	القدس	باب العمود 47/12/29
عبد الرحمن عبد الله أبو شلبك	لفتا	الشيخ بدر 48/12/28
عبد الرحيم البيطار	القدس	باب العمود 47/12/29
عبد الرحيم الحاج صقر	لفتا	القدس 1948
عبد الرحيم الطويل	القدس	القدس 48/5/15
عبد الرحيم خليل أبو زامور	القدس	باب الخليل 48/5/16
عبد الرحيم عوده عليان	صوبا	وعر الملح 48/6/25
عبد الرزاق الحنبلي	القدس	الشيخ جراح 48/4/13
عبد الرزاق مصطفى الكرد	الخليل	باب الخليل 48/1/7
عبد الصغير	الخليل	القدس 48/12/7
عبد العزيز حسين يغمور	الخليل	القدس 48/5/16
عبد العزيز عثمان محمد	دير أبان	حريقة ارسلان -/48/11
عبد الفتاح أبو حديد	مغلس	باب الواد 48/3/4
عبد الفتاح علي محمد	دير أيوب	باب الواد 48/3/31
عبد الفتاح مصطفى	سريس	بيت محسير 48/4/23
عبد الكريم المصري	القدس	حي الشرف 48/5/27
عبد الكريم حسين فراج	عين شينا	القسطل 48/4/6
عبد الكريم شبيب	القدس	البلدة القديمة 48/7/16
عبد الكريم شكري قطينه	اقدس	الشيخ جراح 1948
عبد الكريم شنك	لفتا	البلدة القديمة 48/7/15
عبد الله أحمد الصالح	يطا	حي النبي داود 48/5/18
عبد الله حسن السعيد	عمواس	عمواس 1948
عبد الله سليم عبد الله	صوبا	وادي اللوزية 48/7/29
عبد الله سيف الدين	القدس	القدس 48/8/18
عبد الله يوسف عبد الله	عبوين	النبي يعقوب 48/4/15

عبد المحسن أبو خياره	الولجه	القدس 1948
عبد المنعم قاروس	قبيا	قبيا 48/10/14
عبد رضوان	الخليل	حارة المغاربة 48/2/17
عبد صالح زعتر	البيرة	بيتونيا 48/12/21
عبد عبد العفو مراد	الخليل	القدس 48/10/24
عبد عبدالله خوري	القدس	البلدة القديمة 48/7/15
عبد عثمان سعيد	بيت محسير	باب الواد 48/12/27
عبد علي البش	صور باهر	باب الخليل 48/5/17
عبد علي حسين	دير ياسين	حي الثوري 48/5/24
عبد محمد	القدس	المستعمرة الألمانية 48/1/13
عبد يوسف صالحه	عين بيرود	القدس 48/5/14
عبد الله الأنصاري	القدس	البلدة القديمة 48/7/16
عبد الله الحواري	القدس	حي الشرف 48/5/23
عبد الله المغربي	القدس	حارة النصارى 48/8/12
عبد الله حسن محمد	القدس	القطمون 48/5/6
عبد الله سليم عبد الله	صوبا	وادي اللوزية 48/4/29
عبد الله غيث	-	محلة دير أبو طور 1948
عبد عثمان سعيد	بيت محسير	باب الواد 48/12/27
عبده عوده عليان	صوبا	وعر الملح 48/6/25
عدنان عوض	القدس	مونتفيوري 48/2/10
عدي خاشو	القدس	حي الشرف 48/5/23
عز الدين الباشا النابلسي	نابلس	باب الجديد 48/7/12
عزة عبد الله عايد	القدس	باب الجديد 48/4/12
عزة محمود قاسم	صرة	القسطل 48/4/7
عزيزة الحلواني	القدس	باب الخليل 48/5/16
عصام السلايمة	القدس	دير القربان 48/5/26
عطا الله أحمد	اقدس	حي النبي داود 48/5/18
عطوه الحاج سعيد	القدس	الشيخ جراح 48/5/20

عفيفة دباش	القدس	حارة النصارى 48/4/12
علاء الدين جمال الدجاني	القدس	حي النبي داود 48/5/18
الحاج علي	العبيدية	البلدة القديمة 48/7/15
علي إبراهيم صرار	ديرابان	حريقة ارسلان-/48/11
علي أحمد أبو حلوة	عمواس	عمواس 1948
علي أبو الريش	العيزرية	المصراره 48/5/16
علي الحاج خضر	القدس	القدس 48/5/15
علي سعيد نور الدين	القدس	النبي يعقوب 48/3/10
علي سليمان أحمد	سنجل	البلدة القديمة 48/7/12
علي عبد سالم	العيزرية	النبي داود 48/8/26
علي محمد حموده	سلوان	سلوان 1948
علي محمود خليل	عمواس	عمواس 1948
عمر الجدع	القدس	حي الثوري 1948
عمر الشريف	العيزرية	القطمون 48/5/1
عمر خليل القواسمة	الخليل	مونتفيوري 48/2/10
عمر صبح شلهوب	القدس	حي الشرف 48/5/27
عمر علي أحمد صالح	صوبا	وعر الملح 48/4/6
عواد إبراهيم علويه	القدس	مونتيفيوري 48/2/10
عواد دياب المصري	صور باهر	صور باهر 48/1/1
عوض البيتوني	بيتونيا	البلدة القديمة 48/7/15
عوض محمد أبو جوده	صور باهر	صور باهر 48/1/11
عوض محمد عوض	القدس	باب الخليل 48/1/7
عوني علي الخطيب	القدس	باب الخليل 48/7/12
عيد خليل الخواجه	رام الله	حي الثوري 48/8/4
عيد محمود جابر	القدس	باب الخليل 48/1/7
عيسى أبو حلاوه	القدس	باب الخليل 48/1/7
عيسى أحمد صايمه	المالحة	المالحة-/48/11
عيسى توماياان	القدس	باب الخليل 48/1/7

عيسى حسن عبد الهادي	القدس	النبي داود 48/8/20
(والد) عيسى شاكر	القدس	حي المصرارة 48/5/16
فؤاد القاق	القدس	مونتفيوري 48/2/12
فؤاد طاهر قاسم	القدس	باب الجديد 48/7/12
فؤاد عطا الله الخالدي	القدس	باب الجديد 48/7/12
فؤاد عيسى عازر	القدس	البقعة التحتا 48/1/3
فؤاد وفا الدجاني	القدس	المصراره 48/3/27
فاروق البديري	القدس	المصراره 48/273
فاطمة إبراهيم القباني	القدس	حي الشرف 48/5/29
فاطمة أحمد أسعد غنام	قالونيا	قالونيا 1948
فاطمة الحاج حسين	عمواس	عمواس 1948
فاطمة خليل البيدون	سلوان	وادي حلوه 1948
فاطمة خليل أبو خليل	عمواس	عمواس 1948
فاطمة عبد الجليل	بيت اكسا	الطرق العام 48/2/26
فاطمة محمد حسن	أبو ديس	باب العمود 47/12/13
فاطمة محمود حسونه	عمواس	عمواس 1948
فاطمة محمود يوسف بشير	عمواس	عمواس 1948
فايز أحمد عريقات	أبو ديس	الدهيشة 48/3/27
فايز عبد القادر المهتدي	القدس	النبي يعقوب 48/4/12
فايز علي أسعد	السواحره	النبي داود 48/11/30
فايز محمود دكيدك	القدس	باب الجديد 48/7/12
فايزة بنت عبد المجيد الشلوتي	القدس	باب الخليل 48/5/16
فتحي أحمد الموسى	عبوين	النبي يعقوب 48/4/15
فتحي داود عبد	القدس	حي الثوري 48/6/6
فخري أبو السعود	القدس	باب الخليل 48/5/17
فرحات إبراهيم	القدس	الشيخ جراح 48/5/20
فرنسيس زخريا	القدس	القدس 48/6/10
فريد محمد علي	القدس	الحرم الشريف 48/10/24

فضل الله العبد	شعفاط	شعفاط 48/8/5
فهمي صيام	القدس	القدس 48/6/9
قاسم أحمد	شعفاط	شعفاط 48/8/15
قاسم عيد	القدس	وادي الجوز 48/2/26
قاسمية الحاج شحادة	سلوان	سلوان 1948
قدسية أحمد منقس	القدس	وادي الجوز (اللطرون) 48/3/26
قسطندي زخريا مصرصع	القدس	القدس 48/6/7
كاظم يونس الحسيني	القدس	شعفاط 48/195
كامل خالد الشاويش	الخليل	باب الخليل 48/1/7
كامل عويضه	القدس	القدس 48/2/21
كرم الشماع	القدس	الباب الجديد 1948
كمال داود غيث	الخليل	القدس 48/12/11
كوثر رشيد نجم	القدس	القدس 48/12/11
لافي إبراهيم علي صرار	دير أبان	المرج-/48/11
لبيبه رشيد برهم	القدس	القدس 48/7/1
ابن لطفي أبو صوان	القدس	القطمون 1948
شفيق لطفي أبو صوان	القدس	القطمون 1948
لطفي أبو صوان	القدس	القطمون 48/1/5
لطيفة رفائيل	عين كارم	القدس 1948
لورنزو	القدس	القطمون 48/1/5
ليكه	الخليل	سلوان 1948

المصادر والمراجع

المراجع والمصادر

- ❑ أولا: المراجع العربية
- ❑ ثانياً: الكتب المترجمة
- ❑ ثالثاً: الكتب الإنجليزية
- ❑ رابعاً: الكتب العبرية
- ❑ خامساً: الدوريات
- ❑ سادساً: الصحف
- ❑ سابعاً: الوثائق
- ❑ ثامناً: الندوات
- ❑ تاسعاً: المقابلات
- ❑ عاشراً: أوراق عمل ومذكرات

المراجـــــــــــــع

أولاً: المراجع العربية

1) إبراهيم الدقاق، اقدس في عشر سنوات (1967-1977)م القدس الملتقى الفكري العربي، 1981م.

2) إبراهيم الشريقي، أورشليم وأرض كنعان، حوار أنبياء وملوك إسرائيل (لندن، باريس): د. ن، د. ت.

3) إبراهيم خليل أحمد، إسرائيل فتنة الأجيال العصور القديمة - د. م - مكتبة الوعي العربي، 1969م.

4) إبراهيم محمد أبو سميره، هيمنة إسرائيل على تجار الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل مواجهتها - عمان: الجمعية العلمية الملكية، 1983م.

5) ابن حجر العسقلاني، الأصابة في تمييز الصحابة، جزء 2 - القاهرة مطبعة السعادة، د. ت.

6) ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصابة، جزء 3 - القاهرة: د. ن، 323هـ

7) أبو الغداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، المجلد الأول، ط1، حققه أحمد أبو مسلم ورفقاه - بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م.

8) أبو الغداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، الجزء الثاني، ط1، حققه أحمد أبو مسلم ورفقاه للطباعة والنشر 1985م.

9) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الثالث تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارض، 1960م.

10) أبي إسحاق أحمد النيسابوري، قصص الأنبياء - بيروت: المكتبة الثقافية، د. ت.

11) أبي المعالي الجويني، شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة والإنجيل - القاهرة مكتبة الكليات الأزهرية، 1977م.

12) أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، فضائل القدس، ط2، تحقيق جبرائيل سليمان حبور - بيروت دار الآفاق الجديدة، 1980م.

13) أبي نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء مجلدة القاهر: مطبعة السعادة، 1979م.

14) اتحاد الجامعات العربية، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، الجزء الأول - بغداد - جامعة الموصل، 1993م.

15) أحمد الشلبي، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج5، ط2 - القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1975م.

16) أحمد بهجت، أنبياء الله، ط2 - (القاهرة، بيروت): دار الشروق، 1973م.

17) أحمد حجازي السقا، بيان فساد بني إسرائيل وعلوهم الكبير في الأرض مرتين، ط1، القاهرة: دار الأنصار، 1977م.

18) أحمد سويلم العمري، الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين - القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1954م.

19) أحمد صدقي الدجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د. ت.

20) أحمد طربين، فلسطين، في خطط الصهيونية والاستعمار (1897-1922) - القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.

21) أحمد طربين، فلسطين، في خطط الصهيونية والاستعمار: الانتداب البريطاني في خلقية الدولة اليهودية (1922-1939) القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971م.

22) أحمد طربين، محاضرات في تاريخ القضية الفلسطينية - القاهرة: مطبوعات معهد العربية، 1959م.

23) أحمد عبد القادر، من مشكلات الشرق الأوسط - القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1955م.

24) أحمد عصام عوده، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية 1-11، ط1 - عمان: د.ن، 1981م.

25) أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية (1945-1985): دراسات تاريخية سياسية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.

26) أحمد يوسف القرعي، القدس من بن غوريون إلى نتنياهو - القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997م.

27) إحسان عطية وسمير جبريل وجمال طالب، القدس حقائق وأرقام - القدس: مركز الدراسات الإحصائية، 1985م.

28) ادوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب - القاهرة: الدار القومية للنشر، 1967م.

29) أروى ظاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودرها في العمل السياسي المشترك - بيروت: دار النهار 1973م.

30) إسحاق موسى الحسيني، عروبة بيت المقدس - بيروت: مركز الأبحلاث، 1969م.

31) أسعد الأسعد، الأرض الممارسات الصهيونية - د. م: منشورات.

32) أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى - بيروت، مركز الأبحاث، 1968م.

33) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط - ط1 - القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985م.

34) إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي - بيروت: دار الطليعة، 1964م.

35) إميل الخري حرب، مؤامرة اليهود على المسيحية - بيروت: دار العلم للملايين، 1947م.

36) أنيس الصانع، المستعمرات الإسرائيلية الجديدة منذ عدوان 1967 - بيروت: مركز الأبحاث، 1969م.

37) أنيس الصانع، يوميات هرتزل - بيروت: مركز الأبحاث، 1968م.

38) أنيس الصانع، الهاشميون وفلسطين - صيداء، 1966م.

39) بسام الساكت ورفقاه، دراسة اقتصادية لإسرائيل وثقلها في الوطن المحتل - عمان: د. ن، 1981م.

40) تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية (1947-1988) - عمان: د. ت، 1988م.

41) توفيق منديل، لجنة الأم المتحدة للوفيق بشأن فلسطين - د. م: مطبعة الاستقلال الكبرى، 1970م.

42) تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بيروت: مركز الأبحاث، 1975م.

43) جامعة الدول العربية، بيان وقـرارات مجلـس الـدول العربيـة في دوره انعقـاده العاديـة الخمسـين في - المـدة 1-13 أيلـول (سبتمبر)، 1968م.

44) جامعة الدول العربية، تسوية النزاع في الشرق الأوسط: مشاريع ومبادرات - تونس: الأمانة العامة، 1985م.

45) جامعة الدول العربية، تطور القضية الفلسطينية في ضوء مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربية الثامن عشر / فاس - د. ت.

46) جامعة الدول العربيـة، تقريـر الأمـين العـام إلى مجلـس الجامعـة في دورة انعقـاد العـادي السـادس والخمسـين 11 أيلـول (سبتمبر) 1971م.

47) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاص بقضية فلسطين، مايو 1965م.

48) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة العربية الخاص بقضية فلسطين الدورة الأول، القاهرة: الأمانة العامة، د. ت.

49) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، الدورة (1-5) حزيران (يونيه) 1945م - أيلول (سبتمبر) 1968 - القاهرة: الأمانة العامة، 1945م.

50) جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الدول العربية من الدورة (1-41) القسم الأول - القاهرة: الأمانة العامة: د. ن.

51) جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربية قراراتها وبياناتها (1946-1985) تونس: مكتب الأمين العام، 1987م.

52) جورج بوست، قاموس الكتاب المقدس، الجزء الثاني - بيروت: ن، 1894م.

53) الحافظ عماد الدين بن كثر، تفسير القرآن العظيم، مجلد 1 - بيروت: دار الأندلس، د. ت.

54) الحافظ عماد الدين بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مجلد 6 - بيروت: دار الأندلس د. ت.

55) الحافظ عماد الدين بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مجلد 6 - بيرت: دار الأندلس، د. ت.

56) حسن ظاظا، القدس - الرياض: مركز فيصل للبحوث، د. ت.

57) حركة التحرر الفلسطيني (فتح)، الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة (1967-1978)م - د. م: قسم المعلومات، 1978م.

58) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام: السياسي والـديني والثقـافي والاجتماعـي، الجـزء الأول، ط8 - القـاهرة مكتبـة النهضـة المصرية، 1974م.

59) حسن الحلبي، قضية فلسطين في سوء القانون الدولي بيروت: دار الطليعة، 1964م.

60) حسن الحلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي - د. م معهد البحوث والدراسات العربية، 1969م.

61) الحسن بن طلال، القدس: دراسة قانونية - عمان: لونغمان، 1979م.

62) الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير دراسة للضفة الغربية وقطاع غزة - لندن: مطبعة كورفيت، 1981م.

63) الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير - عمان دار الجليل، 1983 - لندن.

64) حسن تحسين، إسرائيل تتحدى الأمم المتحدة - القاهرة الأنجلو مصرية، 1969م.

65) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار الصهيوني تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، الجزء الأول - القاهرة: دار المعارف، 1973م.

66) حسين جميل بطلان، الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربي من القضية - عمان: وزارة الثقافة والإعلام د. ت.

67) جورجي كنعان، وثيقة الصهيونية في العهد القديم، ط2 - بيروت: دار النهار للنشر، 1982م.

68) خالد الحسن، فلسطين وأوروبا: دبلوماسية المواجهة ط1 - بيروت: دار الكلمة للنشر، 1981م.

69) خالد محمد خالد، رجال حول الرسول - بيروت: دار الكفر، د. ت - ص306.

70) خليل البديري، ستة وستون عاماً مع الحركة الوطنية الفلسطينية - القدس: منشورات صلاح الدين، 1982م.

71) خيرية قاسمية، الصراع العربي الإسرائيلي بخرائط - د. معهد البحوث والدراسات العربية، 1979م.

72) خيرية قاسمية، قضية القدس، ط- بيروت: دار القدس، 1979م.

73) الدار المتحدة للنشر، حقبة من تاريخ الأردن، الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين - بيروت: الدار المتحدة للنشر، د. ت.

74) داعس أبو كشك، السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة - نابلس - دار الوحدة، د. ت.

75) داود عبد العفو سنقراط، جذور الفكر اليهودي - عمان: دار الفرقان، د. ت.

76) رائف نجم، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1981)م - عمان: المركز الثقافي في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، د. ت.

77) رائف نجم، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1987)م، عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، 1988م.

78) رائف نجم، نحو خطة عملية لرعاية المقدسات الإسلامية وصيانتها في القدس، ط1 - عمان: مكتب المؤتمر الإسلامية لبيت المقدس، 1987م.

79) رائف نجم ورفقاه، كنوز القدس - عمان: منظمة المدن العربية ومآب، 1983م.

80) روحي الخطيب، العدوان الإسرائيلي على المقدسات الإسلامية في القدس الحفر، الهدم، الاستملاك، المصادرة، للأوقاف الإسلامية حول المسجد الأقصى - عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د. ت.

81) روحي الخطيب، المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بين 1965م - 1975م - عمان: أمانة القدس 1975م.

82) روحي الخطيب، تهويد القدس، الجزء الثاني، ط1 - عمان أمانة القدس، 1970م.

83) روحي الخطيب، تهويد القدس، ط، عمان: أمانة القدس 1970م.

84) روحي الخطيب، تهويد القدس - عمان: لجنة إنقاذ القدس 1970م.

85) زكي شنوده، اليهود نشأتهم وعقيدتهم ومجتمعهم من واقع نصوص التوراة كتابهم المقدس، ط 1 القاهرة: النهضة المصرية، 1974م.

86) زياد أبو غنيمة، السيطرة الصهيونية على وسائل الأعلام العالمية ط1- عمان: دار عمان، 1984م.

87) زكي الدين المنذري، الترغيب والترهيب من الحديث والسن ج 2 - دمشق: دار الفكر، د. ت.

88) سالم الكسواني، المركز القانوني لمدنية القدس، ط1، عمان: المؤلف، 1978م.

89) ستفين د. إيزاكس، اليهود والسياسة الأمريكية، ط1 - بيروت دار الاتحاد، 1976م.

90) سعيد إسماعيل علي، خصائص التعليم العام في الوطن العربي ودوره في مواجهة التحدي الإسرائيلي ط 1- جامعة الكويت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1986م.

91) سعيد عاشور، الحركة الصليبية، الجزء الأول، ط3، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1972م.

92) سعيد التل، الأردن وفلسطين: وجهة نظر عربية عمان: دار اللواء للصحافة والنشر، 1986م.

93) سمير جبور، مخططات إسرائيل الاقتصادية، ط1 - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

94) سمير جريس، المخططات الصهيونية والاحتلال والتهويد - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د. ت.

95) سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني - بيروت: دار الحداثة 1984م.

96) السمؤال بن يحيى المغربي، افحام اليهود وقصة إسلام السمؤال ورؤياه للنبي عليه الصلاة والسلام، تقديم وتحقيق محمد عبد الله الشرقاوي - الرياض: الرئاسة العامة للإدارة والبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1407هـ

97) سيد قطب، في ظلال القرآن، المجلد (26-30)، ط 10 - بيروت دار الشروق، 1982م.

98) شارل جنيبر، المسيحية نشأتها وتطورها - (صيدا، بيروت): المكتبة العصرية، د. ت.

99) شاكر النابلسيـ قطار التسوية والبحث عن المحطة الأخيرة قراءة سياسية فكرية لكافة مبادرات التسوية العربية الفلسطينية - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات - 1986م.

100) شفيق ارشيدات، القضية الفلسطينية والقانون الدولي - د. م، مطبعة عبده، 1970م.

101) شفيق ارشيدات، فلسطين تاريخياً ومصيراً - القاهرة: دار الكتاب العربي، 1986م.

102) شمس الدين السيوطي، أتحاف الأخص بفصائل المسجد الأقصى، القسم الأول، تخطيط أحمد رمضان أحمد - عين شمس: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م.

103) شمس الدين السيوطي، أتحاف الأخص بفضائل المسجد الأقصى القسم الثاني، تحقيق أحمد رمضان أحمد عين شمس: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م.

104) شمعون بيرس، حروبنا مع العرب، 1971م.

105) صابر طعيمة، التاريخ اليهودي العام، الجزء الأول، ط1، بيروت: دار الجليل، 1975م.

106) صالح ذياب الهندي، دراسات في الثقافة الإسلامية، ط2 - عمان: د. ن، 1981م.

107) صالح أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن - بيروت: دار الحداثة، 1984م.

108) صالح صائب الجبور، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية بيروت: د. ن، 1970م.

109) صبري جريس، العرب في إسرائيل، ط2 - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973م.

110) ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم منذ أول الغزو اليهودي حتى آخر صليبي (1220 ق. م - 1359)، ط1 - بيروت: دار النفائس، 1973م.

111) عارف العارف، المسيحية في القدس: مطبعة دير الروم الأرثوذكس، 1951م.

112) عارف العارف، تاريخ القدس - القاهرة: دار المعارف، 1951م.

113) عارف العارف، تاريخ قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك - القدس: مطبعة دار الأينام 1955م.

114) عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، الجزء الثاني - صيدا المطبعة العصرية، د. ن.

115) عباس الكمد، تاريخ العرب والسلمين، ط18، تعديل خالد الشيخ ومحمد علي الشاني، عمان: د. ن، 1985م.

116) عباس محمود العقاد، حياة المسيح: في التاريخ وكشوفات العصر الحديث - د. م: دار الهلال.

117) عبد الجليل حسن عبد المهدي، الحركة الفكرية في ظل المسجد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي - عمان: مكتبة - الأقصى، 1980م.

118) عبد الحفيظ محمد، النهر الذي وحد العرب: نهر الأردن الخالد ومشاريع التمويل، ط1 - القد: دار أخبار الأسبوع، 1964م.

119) عبد الحميد السائح، ماذا بعد إحراق المسجد الأقصى - القاهرة دار الشعب، 1970م.

120) عبد الحميد خرابشة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمدينة القدس بعد الاحتلال الإسرائيلي - عمان مطبوعات المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، 1987م؟

121) عبد الحميد زايد، القدس الخالدة - القاهرة: الهيئة العصرية العامة، 1974م.

122) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العمل للصهيونية، دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير، ط1 - عمان: دار الجليل، 1981م.

123) عبد الرحمن أبو عرفة، اقدس تشكيل جديد للمدينة - عمان: دار الكرمل، 1986م.

124) عبد العزيز سرحان، المنظمات الإقليمية المتخصصة - القاهرة: دار الفكر العربي، 1974م.

125) عبد العزيز فوده، قضية القدس في العلاقات الدولية - بيروت مراكز الأبحاث، 1969م.

126) عبد العزيز كامل، خطوات نحو القدس - القاهرة: دار المعارف المصرية، 1974م.

127) عبد اللطيف الطيباوي، القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام - عمان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، 1981م.

128) عبد الله التل، جذور البلاء، القسم الأول، ط2 - (بيروت، دمشق): المكتب الإسلامي، 1981م.

129) عبد الله التل خطة اليهود العالمية عن الإسلام والمسيحية ط 2 - القاهرة: دار القلم 1965م.

130) عبد الله كنعان، محاضرات حول القدس - عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2001م.

131) عبد الله كنعان، القدس من منظور إسرائيل - عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1999م.

132) عبد المجيد نصر، القدس أرض مسلمة طهور - عمان: منشورات مكتب بيت المقدس، د. ت.

133) عبد المنعم زنابيلي، تشرين في مجلس الأمن - دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1974م.

134) عبد الوهاب عثمان، أضواء على مدينة القدس - مرجع سابق.

135) عبد الوهاب كيالي، تاريخ فلسطين الحديث - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1970م.

136) عبده الراجحي، الشخصية الفلسطينية - الاسكندرية، دار المعارف، 1968م.

137) عز الدين أبي الحسن علي (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، جزء 10 - بيروت: دار صادر للطباعة، 1966م.

138) عزت جرادات، القدس والتحدي الصهيوني، ط1 - عمان - مطبوعات المؤتمر الإسلامي، 1987م.

139) عزيز شكري، القضية الفلسطينية والمشاكل المعاصرة: بعض الملامح القانونية - دمشق: جامعة دمشق 1981-1982م.

140) العقيد الركن قاسم محمد صالح، حطين وعين جالوت: دراسة تحليلية عسكرية، ط 1- عمان: د. ن، 1987م.

141) العقيد الركن قاسم محمد صالح، رحاب الثورة العربية الكبرى، الجزء الأول، الطبعة 1 - عمان: د. ن، 1987م.

142) علاء الدين الهندي، كنز العمال، الجزء الخامس: ط5 بيروت مؤسسة الرسالة، 1985م.

143) علي الطنطاوي وناجي الطنطاوي، أخبار عبد الله بن عمر، ط1 - دمشق دار الفكر 1959م.

144) علي محمد البادي، الموجز في القضية الفلسطينية - عمان: المؤلف 1978م.

145) علي محمد علي، ملف القضية الفلسطينية، الجزء الأول - القاهرة مركز دراسات الشرق الأوسط.

146) عز الدين أبو حسن علي (ابن الأثير)، الكامل في التاريخ، جزء 10 - بيروت: دار صادر للطباعة، 1966م.

147) العميد الركن عزيز الأخدسي، اليوم السابع لحرب حزيران، الجزء الأول - بيروت الدار الشرقية للطباعة، 1972م.

148) العماد مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى - دمشق: مجلدة الفكر العسكري، 1978م.

149) عمر عبد العزيز، دراسات في تاريخ العرب، المعاصرة - بيروت دار النهضة المصرية، 1975م.

150) عرفات حجازي، العبور إلى القدس، ط1ك د. م: د. ن، 1971م.

151) علي عبد الواحد وافي، اليهودية واليهود، يحث في مبانه اليهود وتاريخه ونظامهم الاجتماعي د. م: مكتب غريب، د. ت.

152) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا: د. ن، 1937م.

153) عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني غزة - أريحا أولاً - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1955م.

154) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة 1967-1980م، ط1 - الزرقاء: المنار، 1983م.

155) غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني - عمان دار الكرمل للنشر، 1987م.

156) غازي ربابعة، اقتصاديات الضفة الغربية ومحاولات الهيمنة الإسرائيلية - عمان، دار الكرمل للنشر، 1987م.

157) غازي الربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، للفترة، 1967-1980م - بيروت: ط1 - دار الكرمل للنشر، 1987م.

158) غازي ربابعة، الهاشميون والقضية الفلسطينية، عمان وزارة الشباب، 1988م.

159) غازي إسماعيل ربابعة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، أ1 - عمان: دار الفرقان، 1987م.

160) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية للفترة من 1948-1967م: ط1 - الزرقاء مكتبة المنار 1983م.

161) غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين مجاوز وممارسات (1936-1983)م، ط1- عمان دار الجليل، 1985م.

162) فاروق محمد عز الدين، القدس تاريخنا وجغرافيا - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1981م.

163) فاروق الشناق، القدس في الصراع الإسرائيلي - العربي - عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس 2001م.

164) فايد حماد أبو عاشور، جهاد المسلمين في الحروب الصليبية: العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي، ط2 - بيروت مؤسسة الرسالة، 1985م.

165) فايز فهد جابر، موقف العالم الإسلامي من القضية القدس - عمان د. م.

166) فايز فهد جابر، القدس ماضيها، مستقبلها، ط1 - عمان دار الجليل، 1985م.

167) فخر الدين القلا، نجلاء عاشور، فلسطين والقضية الفلسطينية مراجعة هارون هاشم - تونس: المنظمة العربية للتربية، 1985م.

168) فوزي أحمد تيم، تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل - عمان: د. ن، 1997م.

169) قرارات الأمم المتحدة، بشان القدس الصراع العربي - الإسرائيلي (1947-1974)م بيروت مؤسس الدراسات الفلسطينية، 1975م.

170) قرارات الأمم المتحدة، حول القدس (1947-1972)م، ط1 جمعها سامي مسلم - بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1973م.

171) قرارات الأمم المتحدة، بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ط2، مراجعة جورج طعمه - بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975م.

172) قرارات الأمم المتحدة، بشان الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

173) قرارات الأمم المتحدة، بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1981م، ط1، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، 1982م.

174) قرارات الأمم المتحدة، بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1978م، ط1 - بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

175) قرارات الأمم المتحدة، بشأن القدس والصراع العربي الإسرائيلي، 1980م، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م.

176) قرارات الأمم المتحدة، بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1979م، ط 1 - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980م.

177) قرارات الأمم المتحدة، القدس، تاريخ وصور.

178) كامل أبو جابر، الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل - القاهرة، معهد البحوث والدراسات، 1971م.

179) كامل جميل العسلي، من أثارنا في القدس، عمان، جمعية المطابع التعاونية، 1982م.

180) كيت ماجواير، تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، ط1 - بيروت: الآفاق الجديدة، 1981م.

181) مبرون بينفيسكي، قضية القدس مشاكل وحلول - لندن: جامعة هادفرد وكمبروج، 1972م.

182) متولي يوسف شلبي، أضواء على المسيحية: دراسات في أصل المسيحية، ط1 - حققه - أحمد أبو ملحم ورفقاه - بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م.

183) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، إخراج إبراهيم مصطفى ورفقاه، أشرف عبد السلام هارون - طهران: المكتبة العلمية، د. ن. ت.

184) مجبر الدين الحنبلي، الأنسى الجليل بتاريخ القدس والخليل، الجزء الأول - عمان: دار الجليل، 1973م.

185) محمد أحمد ذياب عبد الحافظ، أضواء على اليهود من خلال مصادرها - القاهرة دار المنار، 1985م.

186) محمد أحمد محمود حسين، المسجد الأقصى في الكتب المقدسة وإلى اليوم - القاهرة: مطبعة النور، 1985م.

187) محمد أديب العامري، القدس العربية - عمان: دار الطباعة والنشر، 1971م.

188) محمد بن محمد بن سليمان، جمع الفوائد، الجزء الأول، ط 1 - قبرص: دار أحياء التراث، د. ت.

189) محمد طلعت الغنيمي، دعوى الصهيونية في حكم القانون الدولي، ط 1 - الاسكندرية جامعة الاسكندرية، 1970م.

190) محمد طلعت الغنيمي، قضية فلسطين أمام القانون الدولي، ط2 - الاسكندرية: دار المعارف، 1967م.

(191) محمد علي أبو حمدة، المسجد الأقصى المبارك وما يتهموه من مغربات - عمان: مكتبة الرسالة، 1982م.

(192) محمد حرب عبد الحميد، مذكرات السلطات عبد الحميد - القاهرة: دار الأنصار، 1978م.

(193) محمد علي الصابوني، التبيان في علوم القرآن، ط2 - دمشق: مكتبة الغزالي، 1981م.

(194) محمد لي الصوني، الأعلام العربي، ط1 - القاهرة: عالم الكتب، 1979م.

(195) محمد علي حسن، بين التوراة والقرآن خلاف - بغداد، مطبعة أسعد، 1983م.

(196) محمد علي كرد، خطط بلاد الشام، جزء 6، ط2 - بيروت: دار العلم للملايين، 1972.

(197) محمد عوض الهزايمة ورفيقه، الجديد في القضايا الدولية المعاصرة - عمان: المؤلفان، 2000م.

(198) محمد عوض الهزايمة، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه السياسية المعاصرة - عمان: دار عمار، 1997م.

(199) محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، ط2 - بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1981م.

(200) محمد عواد وزهير غنايم، القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية - عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2000م.

(201) محمد عواد وزهير غنايم، القدس معلومات وأرقام - عمان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2001م.

(202) محمد سلامة النحال، فلسطين أرض وتاريخ، ط1 - عمان: دار الجليل 1984م.

(203) محمد عجاج الخطيب، السنة قبل العتوين، ط1 - القاهرة: دار الفكر، 1963م.

(204) محمد فؤاد عبد الباقي، اللؤلؤ والمرجان، الجزء الثاني - بيروت دار إحياء التراث، د. ن.

(205) محمد العابدي، قدسنا، د. م: قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، 1972م.

(206) محمود العابدي، ماساة بيت المقدس، ط1 - عمان: وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، 1969م.

(207) محمود حسن منسي، تصريح بلفور، القاهرة: دار الفكر، 1970م.

(208) محمود صبري عابدين، مطامع اليهود في الاستيلاء على المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في فلسطين القدس: د. ن: 1946م.

(209) محمود صبيح، القدس ومعركنا الكبرى، الجزء الأول - الحمورة للنشر، 1970م.

(210) محمود نعنانة، الصهيونية في الستينات، الفاتيكان واليهود - د. م: د. ن، د. ت.

(211) مديرية الأقصى، القدس، المسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي - عمان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات، 1986م.

(212) المديرة العامة للمطبوعات، الأردنية، الأردن 1964م عمان: المديرية العامة للمطبوعات، 1963م.

(213) مسلم بن الجاج القشرى النيسابودي، الجامع الصحيح، الجزء الأول - بيروت: المكتب التجاري، د. ت.

214) مصطفى جمال، هاني عبد الله، نهاد حشيشو، إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثنائية، ط1 - بيروت: معهد الأنماء العربي، 1982م.

215) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، القسم الأول، الجزء الأول - بيروت - دار الطليعة، 1965م.

216) معهد مفيد شهاب، جامعة الدول العربية: ميثاقها وإنجازاتها القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية، 1987م.

217) معين أحمد محمود، تاريخ مدينة القدس، ط1 - د. م: دار الأندلس، 1979م.

218) ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية، (1882-1948)ط1 عمان: د. ن، 1983م.

219) نشورات فلسطين المحتلة، السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الإسرائيلي ط 1 - بيروت: منشورات فلسطين، 1981م.

220) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أحوال التربية والتعليم في الأراضي العربية المحتلة - القاهرة: المنظمة، 1971م.

221) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلو، دراسة حول الأوضاع التعليمية لأبناء فلسطين في المناطق المحتلة بعد عام 1967م، توسن المنظمة، 1978م.

222) منظمة المؤتمر الإسلامي: القرارات السياسية والإعلامية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزارة الخارجية - جدة الأمانة العامة، 1981م.

223) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات وزراء خارجية الدول الإسلامية التاسع عشر - السابع والعشرين - جدة: الأمانة العامة (1990-2000)م.

224) منظمة المؤتمر الإسلامي، القرارات السياسية والإعلامية التي أقرها المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية - جدة: الأمانة العامة، 1982م.

225) منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمر القمة ووزراء الخارجية للدولة الإسلامية (1969-1981)م - عمان: وزارة الخارجية الأردنية، د. ن.

226) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقرير لجنة الشؤون السياسية والقانونية والأعلام المنبثقة من المؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية - جدة الأمانة العامة، 1988م.

227) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقارير وقرارات الشؤون السياسية والإعلامية التي وافق عليها المؤتمر السادس عشر لوزراء الخارجية فاس (المغرب) جدة: الأمانة العامة، 1986م.

228) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقارير وقرارات تتعلق بالشؤون السياسية والإعلامية الصادرة عن مؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية جدة: الأمانة العامة، 1984م.

229) منظمة المؤتمر الإسلامي، تقارير وقرارات تتعلق بالشؤون السياسية والإعلامية الصادرة عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية جدة: الأمانة العامة، 1983م.

230) منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمعة قرارات وبيانات المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور - بيروت الهيئة المصرية للكتاب - د. ت.

231) منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر جدة الأمانة العامة،

1980م.

(232) منير البهور وطارق موسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية من (1947-1982)م - بيروت، عمان المؤسسة العربية للدراسات ودار الجليل، 1983م.

(233) مركز الدراسات الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مجلد 3 ط 11 - دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 1984م.

(234) موسى زيد الكيلاني، سنوات الاغتصاب: إسرائيل (1948-1965)م - عمان: د. ن 1965م.

(235) موسى سمحه، فؤاد بسيسو، الصراع الديمغرافي في فلسطين المحتلة، ط 1 - بيروت: منشورات فلسطين، 1981م.

(236) نجيب الأحمد، تهويد القدس - بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، د. ت.

(237) نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً. نضالاً، ط1 - عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع، 1985م.

(238) نجيب الحكيم، السموم العبرية في السياسة العالمية - د. م: د. ن، د. ت.

(239) نجيب صدقة، قضية فلسطين - بيروت: د. ن، 1946م.

(240) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق - الرياضة: مطابع جامعة الملك سعود، 1985م.

(241) هاني الهندي، حول الصهيونية وإسرائيل - بيروت: دار الطليعة، 1971م.

(242) وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسا، تعميد وإصلاح المسجد الأقصى، ط1 عمان: وزارة الأوقاف، 1967م.

(243) وزارة الأعلام (الأردنية)، الإجراءات الإسرائيلية تهويد القدس - عمان: مديرية الدراسات، 1974م.

(244) وزارة الأعلام (الأردنية)، الأردن في خمسين عام (1921-1971)م - عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1972م.

(245) وزارة الأعلام الأردنية، الكتاب السنوي 1967م - عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1968م.

(246) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي الرابع - عمان دائرة المطبوعات، 1980م.

(247) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي الخامس - عمان دائرة المطبوعات والنشر، 1980م.

(248) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي السابع - عمان دائرة المطبوعات والنشر، 1980م.

(249) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي الثامن - عمان دائرة المطبوعات، 1980م.

(250) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي العاشر - عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1980م.

(251) وزارة الأعلام الأردنية، مؤتمر القمة العربي غير العادي (قمة الوفاق والاتفاق) - عمان: دائرة المطبوعات والنشر، 1987م.

(252) وزارة الأعلام المغربية، مؤتمر القمة الإسلامي الخامس - الدار البيضاء: منشورات الوزارة، 1984م.

253) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية، الأردن الكتاب: السنوي 1967م - عمان المديرية العامة للمطبوعات والنشر، 1968م.

254) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية، الأردن في خمسين عاماً (1920-1971)م - عمان: دائرة المطبعات النشر، 1972م.

255) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية، الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة والقدس - عمان: دائرة البحوث، د. ت.

256) وزارة الثقافة والأعلام الأردنية الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية، غزة القدس - عمان: دائرة المطبوعات، 1973م.

257) وزارة الدفاع اللبنانية، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط1 - بيروت - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973ن.

258) وصفي التل، كتاب القضايا العربية المعاصرة - عمان دار اللواء للصحافة والنشر، 1980م.

259) وكالة الأبناء الكويتية (كونا)، فلسطين والقدس في التاريخ - الكويت: وكالة الأنباء، 1987م.

260) وليد الجعفري، المستمرات والاستيطان الإسرائيلية (1967-1980)م، ط1 - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981م.

261) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين - القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1974م.

262) يوسف محمد يوسف القراعين، حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير عمان: دار الجليل، 1983م.

263) يوسف مروه ونورخان دندن، المؤسسات العلمية والثقافية والفنية في إسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث، 1967م.

264) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م.

265) يوسف عمرو، القدس - مدينة الله القدس - منشورات التراث العربي، 1986م.

266) اللجنة الملكية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، مؤشرات إحصائية أساسية حول فلسطين المحتلة - عمان بنك المعلومات حول فلسطين، 1988م.

ثانياً: الكتب المترجمة:

1) ادوين. م رايت، التضليل الصهيوني البشع، ط1، ترجمة إبراهيم الراهب نيقوسيا: منشورات الصمود - العربي، 1985م.

2) آلان. ر. تايلور، مدخل إلى إسرائيل: الأعمال التحضيرية للجريمة الدبلوماسية الصهيونية 1897-1947م، تعريب شكري محمود نديم - بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، 1965م.

3) تقرير نورث بوينت، درع الصحراء والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمد الظاهر ومنية سمارة - عمان، دار الكرمل، 1999م.

4) جفري، فلسطين إليكم الحقيقة، الجزء الأول، ترجمة خليل الحاج مراجعة محمد أنيس - القاهرة: دار الكتاب العربي، 1971م.

5) جورج مونتارون، القدس في فلسطين، ط1، ترجمة فريد حجا، دمشق اطلس للنشر، 1985م.

6) جون ط ديمنيس، السلام الغامض المراوغ، دراسة في الصراع العربي - الإسرائيلي ط1، ترجمة، حنان بسيسو، د. م: منشورات الوحدة 1980م.

7) دار الجيلي، شخصيات صهيونية: آباء الحركة الصهيونية، ط1، ترجمة عبد الريم النقيب، عمان: دار الجليل، 1987م.

8) دانيال كولار، العلاقات الدولية، ط2، ترجمة خضر خضر - بيروت، دار الطليعة، 1985م.

9) روبرت روزنبرغ، تسلسل الأحداث حول الحرم القدسي الشريف عبر سبعة عشر عاماً، ترجمة صحيفة الدستور الأردنية، 1984م.

10) روفائيل ايتان، الاستيطان ترجمة مراكز الدراسات الاستراتيجية - القاهرة المركز، 1978م.

11) سامي مداوي، الحصاد المر، فلسطين بين عامي (1914-1979)م ط1، ترجمة حسين يغمور - عمان: منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، 1982م.

12) شموئيل سيغب، حرب وسلام في الشرق الأوسط، عيد، تعرين م حداد - تل أبيب دار النشر العربي - د. ت.

13) عوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيرت د. م، مطبعة عيسى الحلبي، 1969م.

14) فيليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، الجزء الأول، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم وافق - بيروت: دار الثقافة 1958م.

15) فؤاد حمزة، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين (1949-1967م) ترجمة طلال سعيد، بيروت: مركز الدراسات الفلطينية 1968مز

16) لي سترنج، فلسطين في العهد الإسلامي، ترجمة محمود عمايرة - عمان منشورات دائرة الثقافة والأعلام، 1967م.

17) مس نيوتن، خمسون عاماً في فلسطين، ترجمة وديع البستاني - عمان منشورات دائرة الثقافة والأعلام، 1967م.

18) محمد خليفة التونس، الخطر اليهودي بروتوكولات حكاء صهيون، ط5 - ترجمة عباس محمود العقاد - كبرى القبة د. ن، د. ت.

19) مئير كهانا، شوكة في عيونهم، ط1، ترجمة غازي السعدي - عمان دار الجليل، 1985م.

20) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، ط1، ترجمة وديع فلسطين - بيروت: مكتبة لبنان 1970م.

21) يتاحيم بيغن، يوميات الإرهابي متاحيم بيغن، ترجمة معين أحمد محمود بيروت دار المسيرة 1972م.

ثالثاً: الكتب الإنجليزية:

1) *Abba, Eban, Voce Of Israel, New York, Horison Press, 1957.*

2) *Asurvey of Palestine Vol. I, Jerusalem Printer 1946.*

3) *A Granooh, Aggrarian Reform And the Recordo Of Israel - London: Eye And Spottiseoode, 1956.*

4) *Batat Dan, Cartas Historical Atlas Of Jerusalem, The Israel Map And Publishing Co, Ltd, Jerusalem 1967.*

5) *Benvinisti Maran, Jerusalem The Jorncity Jerusalem 1978.*

6) *Benvinisti U. / England And Palestine - London - 1932.*

7) *Benziman Uzi, Israel Poicy In East Jerusalem A Fter Reunigicatin In Kramer Joelied.*

8) *Doconde, Alxander, A History Of A Merica Forgin Policy - New York Charles, Scribner And Sons. 1963.*

9) *Ebban Abbe, Voice Of Israel - New York - Horizon Press. 1957.*

10) *Esco: Foundation For Palestine, A Study Of Jewesh Arab And British Pliciesis Vol 4, New Haven.*

11) *Geport Atiyeh, Jerusalem In Medieval Chistiam Thought, Report For The Third International Congerence On Bilad Alsham, Palestine, Vol. 1-Amman: Jordan Yarmouk University 1924 April 1980.*

12) *Gerorge Lanczowsk: The Middle East in World Of Affairs - New York: Cornell University Press, 1982.*

13) *Henry cattani; Palestine, The Arabs & Israel / The search For justice - London, Rongman, 1969.*

14) *Hyamson AAlbert M. Palestine, The Rebirth Of An Ancient Nation - London, Rongman, 1969.*

15) *Ibrahim SUS. Western Europe And Tehe October War Journal Of Palestine studies Vol 111, No 2 Winter 1974 p-p 75-79*

16) *Joseph Churba, The Politice Of Defeat: America's Decline In The Middle East - New York: Cycrco Press 1977-p 129.*

17) *Jerusalem Encyclopaedia Judico- Jerusalem: Keter Publishing Hous, 191 Vol. 9pp. 15401545.*

18) *Laws Of The State Israel, Authorized Translation From Herbew Prepared By The Ministry Of Justico Vol. 239, 1970- Jerusalem: the Government Printer p 1954.*

19) *Laws Of The State Of Israel Uo: 499-Jerasalem: Government. Printer. 28 June, 1967 - pp 74-75, 239. 1969-1970. Jerusalem: The Government Printer P 1995,*

20) *Leonardstein, Balfaur Declaration - London: 1961.*

21) *Moshe Menuhini, The Decadence, Of Jadaismin Our. Time - New York: Exposition Press, 965 p114.*

22) *UJE, Universal Jewish Encyclopaedia VOL. 8 New York, 1948-p358.*

23) *Roth, c.A history Of The Jews, Schocken. books N.Y. 1963-p.p 15-157.*

24) *United Nation S.C.O.R 34 th Sess. Resolution And Decision 1969.*

25) *United Nation S.C.O.R 34 th Sess. Resolution And Decision 1969.*

26) *United Nation S.C.O.R 45 th Sess. Resolution And Decision 1980.*

27) *United Nation S.C.O.R Sess . Resolution And Decision 1980.*

رابعاً: الكتب العبرية:

1) زئيف فلنائية: الانسكلابيدا لمعرفة أرض إسرائيل، ط4، المجلد ج - ز تل أبيب، مؤسسة عمفيد للثقافة والتعليم، 1977م.

2) عوزي بنزيمان: يروشالايم عير ليلو حوماه (القدس مدينة بلا أسوار) تل أبيب - زوهار 1973م.

3) العيزر فتكن: يورشاليم يهود نشومرون (هها همركزي) ط1 - تل أبيب مطبعة ملن، 1984م.

4) يعقوب كانس وموشيه هرشكو: إسرائيل والشعوب (عبري) جزء 3، تل أبيب مؤسسة داقر 1971م.

خامساً: الدوريات

1) إبراهيم أبو جابر، الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لانتفاضة الأقصى على إسرائيل، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000م.

2) إبراهيم علوش، التوجهات العربية والإسلامية لمقاطعة إسرائيل والمنتوجات الأمريكية، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000م.

3) أبو محمد مصطفى، في الذكرى الثلاثين لإحراق الأقصى، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (29)، 1999م.

4) أحمد البرصان، الانعكاسات العربية الإسلامية لانتفاضة الأقصى، دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000.

5) أحمد زكي، بين مؤتمرين، مجلة العربي، العدد 133 - تشرين 1969/2م.

6) أحمد ثابت، المخطط الصهيوني لأتباع القدس، مجلة القدس، العدد (14)، 2000.

7) أحمد سعيد نوفل: القدس بين التهويد والأمم المتحدة ومشاريع السلام، المستقبل العربي، العدد 74 نيسان 1985م.

8) أحمد صدقي الجاني، قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي، مجلة القدس، العدد (14) شباط 2000م.

9) أحمد صدقي الدجاني، قضية القدس والتسوية السلمية وطريق التحرير في تاب القدس في الخطاب المعاصر - الزرقاء: جامعة الزرقاء، 1999م.

10) أحمد يوسف القرعي: أزمة الشرق الأوسط في المؤتمرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 18 أكتوبر 1989م.

11) أحمد الرشيدي: الجامعة العربيـة والقضـية الفلسـطينية، شـؤون عربيـة، العـددان (19-20) أيلـول (سـبتمبر) - تشريـن الأول (أكتوبر) 1982م.

12) اللورد كارادون: مشروع اللورد كارادون لتعديل القرار 242، المختار، السنة 2، 1980م.

13) المطران إيلي خوري: الجهد المسيحي لمساندة قضية القدس العربية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد 1، حزيران 1982م.

14) المطران الانبابا سيليوس: در السلطان التابع لبطريركية الأقباط بالقدس، مجلة القدس، العدد 18 أيلول 1986م.

15) آمال فلالة: يوميات الجامعة، شؤون عربية، العددان (33 و 34) تشرين الثاني / كانون أول 1973م.

16) آن ليس: عمليات الأبعاد من الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة القدس الأعداد (32-36) (1987-1988م).

17) بيار فاس: حركة عدم الانحياز وقضية فلسطين، شؤون عربية، العددان (33، 34) كانون أول 1983م.

18) توماس ماليسون وسالي ف ماليسون: قضية القدس في القانون الدولي، الوضع القانوني والانطلاق نحو حل، الباحـث، العـدد 24 كانون الأول 1982م.

19) جورج طعمة: تدويل القدس في الأمم المتحدة، مجلة الباحث العربي، السنة 7، العدد 4، 1954م.

20) حازم نسيبة: القدس على الساحة الدولية، القدس، العدد 1 نيسان 1985م.

21) حلنار النمس: القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (1947-1973)م قرارات ومواقف، شؤون فلسطينية العدد 97 كانون الأول 1979م السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، العدد 10، 1 كانون الثاني 1981م.

22) حنة شاهين: المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي: حكم ذاتي أم بانتوستان شؤون فلسطينية، العدد 9 آثار 1979م.

23) خليل إسماعيل الحديثي: قضية القدس: البداية والجذور، شؤون عربية العدد 52 كانون الأول 1987م.

24) خليل الشقاقي: بنية النظام السياسي، وضع القرارات في إسرائيل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 2 السنة 3، 1988م.

25) خليل السواحري: الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية، شؤون عربية العددان 20/19 أيلول تشرين أول 1982م.

26) رائف نجم: القدس بين الإسلام واليهودية، هدى الإسلام، العدد 1 المجلد 32، 1988م.

27) رشاد المدني: مشاريع السلام والحلول السلمية 1967-1988م، البيادر السياسية، السنة 7، العدد 292، آذار 1988م.

28) روحي الخطيب: المشروع الإسرائيلي للقدس الكبرى، مجلة القدس، العدد 1 نيسان 1985م.

29) روحي الخطيب: مصادرات العقارات حول الحرم القدسي، مجلة القدس العدد 29 حزيران 1988م.

30) روحي الخطيب مصادرات العقارات العربية الإسلامية المجاورة للمسجد الأقصى والصخرة المشرفة، مجلة القدس، العدد 39-1988م.

31) روحي الخطيب: المحكمة الإسلامية (المدرسة التنكيزية)، مجلة القدس العدد 26 أيار 1987م.

32) روحي الخطيب: الاعتداءات الإسرائيلية على المقابر الإسلامية بالقدس الشريف، مجلة القدس، العدد 29 حزيران 1988م.

33) روحي الخطيب: الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مجلة القدس، العدد 39-1988م.

34) روحي الخطيب: الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الحرم القدسي الشريف، مجلة القدس، العدد 1، كانون الثاني 1986م.

35) سعد الدين العلمي: المسجد الأقصى في خطر، منار الإسلام، السنة 11 العدد 7، 11 مارس 1986م.

36) سعيد الأفغاني، رسالة السلطان عبد الحميد لأبي الشامات، مجلة العربي، العدد (169)، 1972م.

37) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر، 1984م، والأبعاد السياسية والاجتماعية، عالم المعرفة في السلسلة 7، 1985م.

38) سمير سمعان: موسوعة ارئيل الصهيونية، الأفق العربي العدد 3 أيار 1983م.

39) سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (45، 46)، 2001م.

40) شفيق جاسر، التغييرات الديمغرافية في القدس عبر تاريخها حتى عام 1995م، في كتاب القدس في الخطاب المعاصر - الزرقاء: جامعة الزرقاء، 1999م.

41) صالح مهدي السهيلي: القمة الإسلامية بين الآمال والنتائج، الندوة، عدد خاص، 19 ربيع الأول 1401هـ الموافق 25 يناير 1981م.

42) عبد الحميد السائح: القدس الشريف في مؤتمرات القمة الإسلامية، مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية، مجلة القدس، العدد 28 تموز 1987م.

43) عبد الرزاق الدرديري: جامعة الدول العربية والصراع المسلح العربي الإسرائيلي شؤون عربية العدد 13 آذار (مارس) 1982م.

44) عبد الخبير محمود عطا: مكاتب الجامعة العربية، المشكلات والحلول، قضايا عربية، العدد 6 يونيو 1981م.

45) عبد الرزاق الدرديري جامع الدول العربية والصراع المسلح العربي - الإسرائيلي، شؤون عربية العدد 13 آذار (مارس) 1982م.

46) عبد العزيز الخياط: مؤامرة صهيونية لإحراق الأقصى، مجلة هدى الإسلام المجلة 32 العدد 1،

1988م.

47) عبد العزيز كامل، المسلمون والعالم، مجلة البيان، العدد (113)، 1997م.

48) عبد العزيز الفجيري، الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الأوروبية، مجلة السياسية، العدد 35 يناير 1974م.

49) عبد العليم محمد، الانقسام الإسرائيلي حول عملية السلام، السياسة الدولية، العدد (42)، 2001م.

50) عبد القادر ياسين: المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي - الصهيوني 1947 - 1982م، شؤون عربية العدد 34/33 كانون أول 1983م.

51) عبد اللطيف صبحي: في ذكرى ميلاد سيدنا المسيح، مجلة الشريعة، السنة 29 العددان (5، 6) شباط 1988م.

52) عبد الوهاب عبد السلام طويلة: لمحة تاريخية عن التوراة والأدوار التي مرت بها، منار الإسلام، 10 السنة 13، العدد 10، 15 يونيو 1988م - ص31-32.

53) عصام إبراهيم: بيت المال، الدعاية الصهيونية وكيفية مواجهتها، مجلسة الدبلوماسي، د. ت.

54) عطا محمد صالح زهرة: الهجرة اليهودية والاستعمار إلى فلسطين قراءة جديدة مجلة شؤون عربية، العدد 52 كانون أول (ديسمبر) 1987م.

55) عطية الأفندي: قضية الشرق الأوسط والدور التوفيقي لمجلس الأمن، شؤون عربية، العدد 42، حزيران 1985م.

56) عمر عاذل زعيتر: رسالة مفتوحة إلى المجلس الوطني الفلسطيني، النهضة السنة 22، العدد 96، 1 نوفمبر 1988.

57) عودة بطرس عودة: الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية العدد 67 تموز (يوليو) 1970م.

58) عوض البادي: لقضية الفلسطينية في قرارات مؤتمر القمة العربية، مجلة الدبلوماسي، العدد 3، مارس 1983م.

59) غازي بيشة: الآثار الإسلامية المبكرة في بيت المقدس، مجلة القدس، العدد 100 حزيران 1982م.

60) غازي ربابعة: اتجاهات التعليم في إسرائيل، المواقف، السنة 1 العدد 2 كانون أول 1987م.

61) غسان القطية: دور الجامعة العربية في الأعلام، المستقبل العربي السنة 5 العدد 44، تشرين الأول (أكتوبر) 1982م.

62) فايز فهد جابر: دور الأردن في قضية القدس، اللجنة الملكية لشؤون القدس العدد 100 شعبان 1402 هـ الموافق حزيران 1982م.

63) فتحي أحمد علي: احرقوا الأقصى... فجاءت مؤتمرات القمة الإسلامية مجلة الكويت، السنة 7، العدد 53 جمادي الأولى يناير 1987م.

64) فتحي حسن عطوة: القدس في الانتخابات الأمريكية، السياسة الدولية، السنة 20 العدد 17 القاهرة

1971-1984م.

65) فيصل الحوراني: الرفض العربي الرسمي لإسرائيل 1944-1950م، شؤون فلسطينية العدد 107 تشرين الأول 1980م.

66) المحرر السياسي، حصاد القمة الإسلامية الثامنة، مجلة المجتمع (الكويت) العدد (1380)، 1997م.

67) محسن صالح، رسالة السلطان عبد الحمي إلى أبي الشامات، مجلة فلسطين، العدد (2)، 1999م.

68) محمد الفرا: قضية القدس على الساحتين الدولية والعربية، شؤون عربية العدد 40 كانون الأول (ديسمبر) 1984م.

69) محمد عوض الهزايمة، الأيديولوجيا والدولة، مؤتة للبحوث والدراسات، العدد (7)، 1999م.

70) محمد خالد الأزهري: المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين 1964-1985م، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 101 تموز 1987م.

71) محمد علي الفرا: العالم الإسلام، إمكانياته وطاقاته وفاعلياته، مجلة الكويت العدد 53 يناير 1978م.

72) محمد عزيز شكري: الوظيفية واستراتيجية العمل العربي المشترك، السياسة الدولية، العدد 48 نيسان (إبريل) 1977م.

73) محمد سعيد أبو عامود، الانتفاضة الفلسطينية (1967-1990) وانتفاضة الأقصى: دراسة تحليلية، السياسة الدولية، العدد (143)، 2000م.

74) محمود إبراهيم: القدس والمسجد الأقصى في عقيدة الإسلام وتاريخه، مجلة الإسراء، العدد 115 آذار 1988م.

75) محمود درويش: شؤون فلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 47 تموز (يوليو) 1975م.

76) محمد رشيد خطاب: الاتفاقات العسكرية في نطاق جامعة الدول العربية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 67 يوليو تموز 1970م.

77) محمود عبد المنعم مرتظى: الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الأوروبية المشتركة، السياسية الدولية، العدد 26 تشرين أول 1971م.

78) مصطفى عبد العزيز: السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط السياسة الدولية، السنة 7 العدد 26، تشرين أول 1971م.

79) مسعود عبد العزيز الدايل: الوضع القانوني للقدس، مجلة الدبلوماسي (د. ع) (د. ت).

80) مها عبد الهادي: الخرائط الإسرائيلية، فلسطين المسلمة، العدد (2)، 1998م.

81) نبيل طليعة: إنهاء الوحدة بين الأردن والضفة الغربية، المنتدى، العدد 36، مجلد 3، أيلول، سبتمبر 1988م.

82) هارون هاشم رشيد: حول الفكر التربوي الصهيوني في فلسطين المحتلة، شؤون عربية، العدد

33، 34. تشرين ثاني / كانون أول 1983م.

83) وحيد عبد الحميد: الصراع العربي - الإسرائيلي في معركة الانتخابات الأمريكية المستقبل العربي، السنة 3 العدد 20 تشرين أول 1980م.

84) الوثائق الدولية، بيان الاتحاد الأوروبي بشان الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسات فلسطينية، العدد (46/45)، 2000م.

85) هيئة تحرير مجلة فلسطين، شؤون فلسطينية، مجلة فلسطين المسلمة، العدد (5)، أيار 2001م.

86) يتسحاق شور: لماذا يوجد في القدس العربية هذا العدد من الأولاد العاملين، الملف، السنة 213، العدد 10.

87) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 مارس 1974م.

88) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 7 العددان (4، 5) 1980م.

89) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 العدد 1، كانون الثاني، 1981م.

90) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 العدد 1، آذار 1974م.

91) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 7 العدد 1 آذار 1980م.

92) جامعة الدول العربية: القضية الفلسطينية في شهر، الأمانة العامة، السنة 1 العدد 7 سبتمبر 1974م.

93) جامعة الدول العربية: مشروع قرار مجلس الأمن رقم 476، حول مدينة القدس الأمانة العامة السنة 7، العدد (4، 5) حزيران / تموز 1980مم.

94) دليل جامعة الدول العربية: شؤون عربية، العدد 39 أيلول (سبتمبر) 1984م.

95) جامعة الدول العربية: نشاط الأمانة العامة للجامعة، شؤون عربية، العدد 53، آذار (مارس) 1988م.

96) اللجنة الملكية لشؤون القدس: نشرة رقم 118، 1 نيسان 1984م.

97) اللجنة الملكية لشؤون القدس: شؤون العدو الاقتصادية والسياسية، اللجنة المركزية، النشرة رقم 113، 1 نيسان 1984م.

98) اللجنة الملكية لشؤون القدس: شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية النشرة 1007.

99) اللجنة الملكية لشؤون القدس: شؤون سياسية واقتصادية، اللجنة الملكية نشرة قم 169، 1988م.

100) اللجنة الملكية لشؤون القدس: الحفريات الأثرية الإسرائيلية في القدس العربية اللجنة الملكية، النشرة 101، 1982م.

101) اللجنة الملكية لشؤون القدس: بيت المقدس في العهد العثماني والمصري اللجنة الملكية، نشرة رقم

121، 1984م.

102) اللجنة الملكية: تطورات النشاط الاستعماري الاستيطاني في الضفة والقدس وغزة، اللجنة الملكية، نشرة خاصة 1985م.

103) اللجنة الملكية لشؤون القدس: الادعاءات الصهيونية والصراع على القدس اللجنة الملكية نشرة رقم 120، 1 حزيران (يونيه) 1984م.

104) اللجنة الملكية لشؤون القدس: قضية البراق، اللجنة الملكية النشرة رقم 154م.

105) دار البيرق: التحركات الإسرائيلية على الساحة الدولية، أرض الرباط العدد 7 تشرين أول 1987م.

106) صوت الأرض المقدسة: المجلد 74، العدد 77.

107) مديرية التوجهي المعنوي: (شعبة الدراسات والحرب النفسية، الأحزاب والانتخابات في إسرائيل)، التقرير السياسي العدد 10 تشرين الثاني 1986م.

108) مديرية التوجيه المعنوي: (شعبة الدراسات والحرب النفسية)، شامير رئيس وزراء إسرائيل الحالي، التقرير السياسي، العدد 198 د. ت.

109) مديرية التوجيه المعنوي: (شعبة الدراسات والحرب النفسية)، والانتخابات الإسرائيلية، التقرير السياسي، العدد 6، 1984م.

110) أسرة التحرير: بيرز والأحزاب الإسرائيلية، الأقصى العدد 727 أيلول 1984م.

111) أسرة التحرير: أخطر وثيقة حول القدس: ماذا تصنع إسرائيل لتهويد مدينة القدس، الوطن الكويتية، تشرين الثاني (نوفمبر) 1979م.

112) مكتب مقاطعة إسرائيل، المبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل، شؤون عربية العدد 5 تموز - يوليو 1981م.

113) مركز التوفيق والمعلومات: جامعة الدول العربية وأنشطتها، شؤون عربية، العدد 6 آب (أغسطس) 1981م.

114) مركز التوفيق والمعلومات: من مساعي الأمن العام لجامعة الدول العربية بشان القدس، شؤون عربية، العدد 4.

115) مركز المعلومات والتوفيق: أنشطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإنجازاتها - 1984م، شؤون عربية العدد 41 - آذار (مارس) 1985م.

116) مركز المعلومات والتوفيق: جامعة الدول العربية إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان بشأن القدس، شؤون عربية، العدد 40، 1984م.

117) مركز المعلومات والتوفيق: جامعة الدول العربية وقضية القدس في المجال الدولي شؤون عربية، العدد 40، 1984م.

118) مركز المعلومات والتوفيق: دور مجلس وزراء الإسكان العربي في الحفاظ على التراث الحضاري لمدينة القدس، شؤون عربية، العدد 4، 1984م.

119) نظام بركات: مؤتمرات القمة العربية، وقضية فلسطين، شؤون عربية العدد 48 كانون الأول

(ديسمبر) 1986م.

120) نظام بركات: الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (14)، 2001/2000م.

121) وزارة الخارجية الأردنية: القدس، عربياً وإسلامياً - مجلة فلسطين، العد 211 تشرين الأول 1980م.

122) جلالة الملك حسين: خطاب جلالته أمام الشعب المصري، إقراء، العدد 499، 1405/3/4هـ الموافق 26 كانون أول 1984م.

123) يوسف الحسن: أعمدة ومفاتيح الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، شؤون عربية، العدد (40) 1984م.

سادساً: الصحف:

أ- الصحف العربية:

1- الصحف الأردنية:

أ- الدستور:

1- 10 كانون أول 1974م
2- 5 آذار 1980
3- 31 تموز 1980
4- 2 آب 1980
5- 5 آب 1980
6- 16 آب 1980
7- 24 آب 1980
8- 31 أب 1980
9- 5 أيلول 1980
10- 7 أيلول 1980
11- 19 أيلول 1980
12- 15 أيلول 1980
13- 17 أيلول 1980
14- 18 أيلول 1980
15- 6 تشرين أول 1980
16- 6 كانون أول 1980
17- 23 كانون ثاني 1986
18- 8 تشرين أول 1987
19- 11 آب 2001

ب- الرأي:

1- 4آذار 1980
2- 28 حزيران 1980
3- 2 آب 1980
4- آب 1980
5- 10 آب 1980
6- 13 آب 1980
7- 19 أيلول 1980
8- 7 حزيران 1984
9- 24 تشرين ثاني 1988
10- 14 تشرين الثاني 2000
11- 10 أيار 2001
12- 26 تموز 2001
13- 15 أيلول 2001

جـ- الشعب:

1- 9 حزيران 1967
2- 16 حزيران 1987
3- 1 آب 1988
4- 13 تشرين ثاني 1988

د- الأخبار:

1- 24 حزيران 1980

هـ- العرب اليوم:

1- 15 أيلول 2001
2- 11 آب 2001

2- صحف الأرض المحتلة:

أ- النهار

1- 11 آب 1980
2- 3 نيسان 1987
3- 3 تشرين أول 1987
4- 21 تشرين ثاني 1987
5- 1 حزيران 1988
6- 11 حزيران 1988

ب- الشعب:

1- 17 كانون ثاني 1982

جـ- الفجر:

1- 12 أيلول 1975
2- 19 آذار 1977
3- 15 آذار 1982
4- 14 آذار 1983
5- 16 تموز 1984
6- 6 نيسان 1988

د- القدس:

1- 12 شباط 1972
2- 12 نيسان 1983
3- 28 أيلول 1983
4- 21 نيسان 1984م
5- 7 نيسان 1984
6- 18 آذار 1985
7- 25 تموز 1987
8- 3 تشرين أول 1987
9- 21 تشرين ثاني 1987
10- 22 آذار 19878
11- 14 تشرين الثاني 2000

3- صحف الجزائر:

أ- الشعب الجزائرية:

1- 29 كانون ثاني 1973

4- صحف سوريا:

أ- تشرين:

1- 10 آب 1980

5- صحف مصر:

أ- الأهرام:

1- 1 تموز 1970
2- 1 آب 1980
3- 26 آب 1980

6- صحف الكويت:

أ- الأنباء:

1- 17 تموز 1977 — 2- 30 تشرين ثاني 1986

3- 5 تموز 1987 — 4- 5 تموز 1988

ب- السياسية:

1- 25 آب 1980 — 2- 3 تشرين ثاني 1986

3- 7 آب 1985

جـ- الوطن

1- 16 تشرين ثاني 1979 — 2- 9 تموز 1980

د- الرأي العام:

1- 10 حزيران 1988 — 2- 12 حزيران 1988

هـ- القبس:

1- 7 شباط 1981

7- صحف الإمارات العربية المتحدة:

أ- البيان الظبيانية:

1- 1 تموز 1987

8- الصحف القطرية:

أ- صحيفة الشرق:

1- 19 آب 1979

9- صحيفة الحياة اللندنية:

1- 7 أيار 1996 — 2- 29 كانون الأول 2000

3- 9 كانون الثاني 2001

ب- الصحف الأجنبية:

1- إسرائيل:

أ- حدشوت:

13- 15 أيلول 2001

ب- الجروسالم بوست:

1- 5 آذار 1980 — 2- 22 حزيران 1980

جـ- دافار:

1- 12 حزيران 1967 — 2- كانون أول 1974

2- 2آب 1971

د- عل همشمار:

1- 7 تموز 1971 — 2- 8 شباط 1972

هـ- لاحاف:

1- 19 حزيران 1966

و- معاريف:

1- 14 كانون أول 1971

2- 14 تموز 1978

3- 12 كانون الثاني 2001

ز- ها آرتس:

1- 16 آب 1967

2- 6 تموز 1970

3- 14 تشرين أول 1975

4- 27 شباط 1977

5- 27 كانون ثاني 1980

6- 15 كانون ثاني 1986

7- 4 تشرين الثاني 2001

ح- العتسوفية:

1- 23 آذار 1982

2- 9 أيار 1988

3- 21 حزيران 1988

ط- يديعوت احرونوت:

1- 28 تشرين أول 1970

2- 28 شباط 1982

3- 9 أيار 1985

4- 12 كانون الثاني 2001

سابعاً: الوثائق

أ- الوثائق العربية:

1) تقرير اللجنة الدولي المقدم إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1930م، الحق العربي في المقدس - بيروت: منشورات الدراسات الفلسطينية، 1968م.

2) جامعة الدول العربية، وثائق في قضية فلسطين - القاهرة: الأمانة العامة - 1955م.

3) وزارة الإعلام الأردنية، مرتكزات الموقف الأردني، الخطاب القومي الشامل للملك حسين في مؤتمر القمة العربي / الرباط 1974م.

4) السفارة الأمريكية في القاهرة، البيان الصحفي - القاهرة 10 حزيران (يونية) 1980م.

5) السفارة البريطانية في عمان، البيان الصحفي رقم 13 - عمان 22 آب (أغسطس) 1980م.

6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية كامب ديفيد وأخطاره - عرض وثائقي.

7) منظمة المؤتمر الإسلامي، الوثائق السياسية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثامن، وثيقة رقم (ICFM).

8) محاضر الكنيست (1967-1968)م رقم 2- بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1977م.

9) وثائق الأمم المتحدة وثيقة رقم 6115، 4 كانون الأول 1979م.

10) وزارة الخارجية الأردنية، وثائق مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الخامس - كوالالمبور وثيقة رقم (IS/PC/R.I).

11) وزارة الخارجية الأردنية، وثائق المؤتمر الرابع وتقرير الأمين العام - منظمة المؤتمر الإسلامي - بنغازي، الأمانة العامة، 1974م.

12) وزارة الخارجية الإسلامية، القدس عربياً وإسلامياً، وثيقة مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الحادي عشر في إسلام أباد - عمان المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة، 1982م.

13) الوثائق الفلسطينية العربية - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973م.

ثامناً: الندوات

1) الأب المونسنيور رؤوف النجار، كلمة الطوائف المسيحية، في الندوة الإسلامية لشؤون القدس - عمان، 13 أيار 1986 الموافق.

2) أسامة الغزال الحوار العربي الأوروبي والسياسية الخارجية للجماعة الأوروبية، الندوة العالمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي - القاهرة 28-29 أيار 1977م.

3) صالح الخصاونة، الأوضاع الاقتصادية لمدينة القدس في ظل الاحتلال الإسرائيلي، الندوة العالمية للإسراء والمعراج - في وزارة الأوقاف 1987م.

4) مهدي عبد الهادي، الاستيطان الإسرائيلي في القدس بالصورة والكلمة - الندوة العالمية حول القدس، عمان 23-26 حزيران 1979م.

5) منى دروزة، الاستيطان الصهيوني في مدينة القدس وضواحيها، الندور الإسلامية لشؤون القدس 1986م.

6) منتدى الفكر العربي، بمناسبة مرور 800 عام على معركة حطين، ندوة القاهرة - عمان، 1987م.

7) منتدى الفكر العربي، بالتعاون مع جامعة القدس، التعليم عن بعد، ندوة من تنظيم الفكر العربي 1987م.

تاسعاً: المقابلات

1) مقابلة مع السيد روحي الخطيب (أمين القدس المبعد) في مكتبة بعمان يوم الاثنين، الساعة 10-12، الموافق 8 آب 1988م.

2) مقابلة مع السيد رائف نجم (رئيس لجنة إعمار قبة الصخرة والمسجد الأقصى المبارك) في مكتبة، عمان يوم الأحد، الساعة 10-11 الموافق 15 كانون 2 1989م.

3) مقابلة مع الأب المونسنيور رؤوف النجار (رئيس المحكمة الكنيسية اللاتينية) في دار كنيسة البشارات - عمان يوم الأحد، الساعة 11 الموافق 3 آب (أغسطس) 1988م.

4) مقابلة مع السيد فايز جابر (رئيس اللجنة الملكية لشؤون القدس) في مكتبة بعمان، يوم الاثنين الساعة 15 و 10 الموافق 3 تشرين الأول (نوفمبر) 1988م.

عاشراً: أوراق عمل ومذكرات:

1) ورقة عمل مقدمة من وفقد المملكة الأردنية الهاشمية إلى الدورة الخامسة للجنة القدس المنعقدة في 23- 24 نيسان (إبريل) 1981م.

2) مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية، حول الخطة الإسرائيلية لتهويد القدس من قرار الضم وحتى مشروع القدس الكبرى، عمان - وزارة الخارجية الأردنية.

3) سالم الكسواني، محاولات إسرائيل طمس الشخصية العربية لمدينة القدس، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث لتاريخ بلاد الشام - عمان: الجامعة الأردنية - 1981م.

إلى من يقرؤون الصفحة الأخيرة أولاً

بسم الله الرحمن الرحيم

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (1) وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا (2) ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا) (3وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا) (4فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا (5) ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا) (6إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا (7) عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا (8) إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا (9) وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (10) وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا) (سورة الإسراء، الآيات: 1-11)

" لا تعجلوا عليهم راحلون ورب الكعبة "

فهرس المحتويات